Public Disclosure Authorized

Public Disclosure Authorized

A WORLD BANK POLICY RESEARCH REPORT

تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات

STUDIES

21776

إدماج النوع الاجتماعي في التنمية

من خلال المساواة في الحقوق والموارد والرأي

إدماج النوع الاجتماعيّ في التنمية : من خلال المساواة في الحقوق والموارد والرأي / دراسات ـ اجتماع
إليزابيث م. كينغ ، وآندرو د. ماسون ؛ وآخرون / البنك الدولي ـ تقرير بحوث السياسات
الطبعة العربيّة الأولى ، ٢٠٠٤
حقوق الطبع محفوظة

Engendering Development : Through Gender Equality in Rights,Resources, & Voice
Copyright © 2001 by the International Bank for Reconstruction & Development / The World Bank

المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر
المركز الرئيسي :
بيروت ، الصنايع ، بناية عيد بن سالم ،
ص.ب : ٥٤٦٠-١١ ، العنوان البرقي : موكيّالي ،
هاتفاكس : ٧٥١٤٣٨ / ٧٥٢٣٠٨
الغلاف وخطوط الغلاف :
®

التنفيذ الطباعيّ :
المطابع المركزيّة / عمّان ، الأردن

The findings, interpretations, and conclusions expressed here in are those of the author(s) and do not necessarily reflect the views of the Board of Executive Directors of the World Bank or the government they represent.
The World Bank does not guarantee the accuracy of the data included in this work. The boundaries, colors, denominations, and other information shown on any map in this work do not imply any judgment on the part of the World Bank concerning the legal status of any territory or the endorsement or acceptance of such boundaries.

البنك الدوليّ لإعادة الإعمار والتنمية
إنّ الاستقصاءات والتفسيرات والنتائج تخصّ المؤلّفين ، ولا تعكس بالضرورة آراء المجلس والمدراء التنفيذيّين أو الحكومات الّتي يمثّلونها .
إنّ البنك الدوليّ لا يضمن دقّة المعلومات الواردة في هذا الكتاب . إنّ حدود الدول والألوان والتقسيمات والمعلومات ، الّتي تظهر على أيّ خارطة ، لا تعني موافقة البنك على الوضع القانونيّ للأراضي ، أو تبنّيه وقبولَه بهذه الحدود .

This work was originally published by the World Bank in English as **Engendering Development :** Through Gender Equality in Rights, Resources, & Voice. This Arabic translation was arranged by the Arab Institute for Research & Publishing. The Arab Institute for Research & Publishing is responsible for the accuracy of the translation. In case of any discrepancies, the original language will govern.

Arab Institute for Research & Publishing : ISBN 9953-36-137-1
World Bank : ISBN 0-19-521596-6

STUDIES

تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات

إدماج النوع الاجتماعيّ في التنمية

من خلال المساواة في الحقوق والموارد والرأي

ترجمة : هشام عبد الله

تمهيد

يسعى البنك الدولي للعمل على إنشاء عالم خال من الفقر. ومن الواضح أن الجهود الرامية لتحقق ذلك لابد أن تطال مسألة عدم المساواة بين الجنسين. وتنتشر في مختلف أنحاء العالم عدم المساواة الواسعة في الحقوق الرئيسية للإنسان، وفي الموارد والفرص الاقتصادية، وفي الصوت السياسي- رغم المكاسب التي تحققت مؤخراً. وعدم المساواة هذه ترتبط بالفقر بشكل لا ينفصم.

فمن جهة، يفاقم الفقر عدم المساواة بين الجنسين. وعدم المساواة بين البنات والأولاد في الالتحاق بالمدرسة أو الحصول على الرعاية الصحية المناسبة هي أكثر حدّة في صفوف الفقراء منها في صفوف من هم أكبر دخلاً. وسواء قيست القدرة على التأثير على عملية التنمية بمقدار السيطرة على مصادر الإنتاج مثل الأرض أو الأموال، فإن للفقراء تأثير أقل من غير الفقراء- وللنساء بشكل عام تأثير أقل من الجميع. وعدم المساواة هذا يضر بالنساء والفتيات ويحدّ من قدرتهن على المشاركة في التنمية والانتفاع بها.

من جهة أخرى، تعيق عدم المساواة بين الجنسين التنمية. وفي حين أن عدم المساواة في الحقوق الأساسية؛ في الالتحاق بالمدارس، وفي الملكيات، والوظائف؛ أو في القدرة على المشاركة في الحياة العامة، تلقي بمعظم أعبائها المباشرة على النساء والفتيات، فإن التكلفة النهائية لعدم المساواة بين الجنسين تضر بالجميع. وتبين الأدلة التي جمعت في هذا التقرير هذا الأمر دون غموض.والرسالة الأساسية واضحة تماماً: تجاهل عدم المساواة بين الجنسين أمر مكلف جداً –لرفاهية الناس ولقدرة الدول على النمو بشكل مستدام، وللحكم بفاعلية، ومن ثم في خفض الفقر.

تمثل هذه النتيجة تحدياً مهماً لنا في مجتمعات التنمية.مانوع السياسات والاستراتيجيات الواجب اتباعها لتشجيع المساواة بين الجنسين وتعزيز تنمية أكثر فاعلية؟ يدرس هذا التقرير الأدلة المكثفة حول تأثير الإصلاحات المؤسساتية، والسياسات الاقتصادية، والإجراءات السياسية النشطة لتشجيع المزيد من المساواة بين الرجال والنساء. وتبعث الأدلة برسالة ثانية مهمة: إن لدى صناع السياسة عدد من الأدوات السياسية لتشجيع المساواة بين الجنسين وزيادة فاعلية التنمية.

لكن العمل الفعّال يتطلب أيضاً أن يأخذ صناع السياسة في اعتبارهم الحقائق المحلية عند تصميم السياسات والبرامج ووضعها موضع التنفيذ. فليس ثمة معادلة تناسب جميع الأوضاع لتشجيع المساواة بين الجنسين. ولابد من التعرف على الأعمال التي تتطلب مشورة أصحاب الشأن —من النساء والرجال- في القضايا والأعمال الرئيسية. وهذا يشير إلى رسالة ثالثة مهمة في هذا التقرير: لتحسين فاعلية التنمية، يجب أن تكون قضايا المساواة بين الجنسين جزءاً لا يتجزأ من تحليلات السياسة وتصميمها وتنفيذها.

ويزود هذا الكتاب صنّاع السياسة، وأخصائيي التنمية، وأعضاء المجتمع المدني بالعديد من الدروس والأدوات القيّمة لدمج الجنسوية بالعمل التنموي. ويمكن للفيض من الأدلة والتحليلات المقدمة في هذا التقرير توفير معلومات جيدة لتصميم الإستراتيجيات الفعّالة لتشجيع المساواة بين النساء والرجال في التنمية.وبفعلها ذلك، فإنها تساعدنا —كصناع سياسة وأعضاء في مجتمع التنمية- على تحقيق التزامنا بإقامة عالم من دون فقر.

جيمس د. ولفنسوهن
رئيس البنك الدولي

مقـــدمـــة

تقوض عدم المساواة بين الجنسين فاعلية سياسات التنمية بطرق أساسية. ومع ذلك فإن هذه القضية توضع على هامش الحوار السياسي وصنع القرارات، سواء في المجالات الوطنية أو الدولية. وأحد أسباب هذا الإهمال هو رفض صناع السياسة معالجة المواضيع التي يعتقدون أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتقاليد الدينية أو الثقافية والأعراف الاجتماعية. وسبب آخر هو الاعتقاد بأن الفجوة بين الجنسين تجب معالجتها بالتأييد، وليس السياسة. وسبب ثالث هو الجهل الحقيقي (أو المصطنع) حول طبيعة عدم المساواة بين الجنسين وتكاليف ذلك على رفاهية الناس واحتمالات التنمية بالنسبة للدول. ويبين هذا التقرير أن تكاليف هذا الرفض، واللامبالاة، أو الجهل هي عالية فعلاً.

يهدف التقرير إلى تحسين فهم الروابط بين القضايا الجنسوية، والسياسة العامة، والتنمية. وهو بذلك يعزز الاهتمام بتشجيع المساواة بين الجنسين ويقوي الالتزام به. لقد كتب هذا التقرير لحشد عريض من القراء من الطلبة والقائمين على التنمية، وخاصة للذين يريدون معرفة سبب أهمية القضايا الجنسوية لسياسات التنمية وتطبيقاتها. وهو يركز على الأدلة المستقاة من الدول النامية، لكن حين تكون البحوث التجريبية المتعلقة بنواح رئيسية واهية أو غير موجودة في تلك الدول فإننا نقدم نتائج مستقاة من الدول الصناعية. الواقع أن هناك الكثير من الدروس التي يمكن لدول عدة الاستفادة منها، والتي تتخذ مناح مختلفة، وتتعلق بمختلف مراحل التنمية.

لقد استفاد التقرير من كم ضخم من الكتابات متعددة الاتجاهات حول موضوع الجنسوية وعلاقته بالتنمية. واعتمد على بحوث في مجال الاقتصاد، والقانون، والدراسات السكانية، وعلم الاجتماع، وغير ذلك من العلوم. إلا أن التقرير لا يغطي — ولا يستطيع في الواقع أن يغطي- الأدبيات المتوفرة حول هذا الموضوع بشكل شامل. ولحصر الهدف من هذا التقرير إلى الحدّ الذي نستطيع معالجته فقد ركزنا على بحوث السياسة الحديثة وخاصة الدراسات التي تستخدم مناهج تجريبية صارمة. وباختيارنا لهذه الطريقة فقد أغفلنا بعض الأعمال القديمة المهمة حول هذا الموضوع، علاوة على بعض دراسات الحالات المبنية على معلومات نوعية أو على نماذج صغيرة للغاية وفي

استشهادنا بنتائج البحوث طبقنا المعايير المقبولة بشكل عام في العلوم الاجتماعية، معتمدين إلى حدّ كبير على المصادر المنشورة في الصحف أو الكتب العلمية المتخصصة، وبالنسبة للبحوث الأحدث، اعتمدنا على الدراسات القائمة على الاستطلاعات والمسوحات والتحليلات الإحصائية الدقيقة. وفي بعض المجالات القليلة حيث توجد فجوة مهمة في أدبيات السياسة، قمنا ببحوث جديدة. وقد خضعت تلك الأوراق لمراجعة متأنية وعرضت للتعليق عليها على موقعنا على الإنترنت (www.worldbank.org/gender/prr).

أخيراً. كان في الإمكان تنظيم هذا التقرير بطرق عدة مختلفة. لكننا اخترنا تنظيمه حول المنابع الرئيسية التي تتولد منها عدم المساواة بين الجنسين وتستحكم. وبالتالي، فإن التقرير يركز على دور المؤسسات الاجتماعية، مثل الأعراف والقوانين، ودور المؤسسات الاقتصادية، مثل الأسواق: دور سلطة العلاقات الأسرية، والموارد، وصنع القرارات؛ ودور سياسة التنمية والتحولات الاقتصادية. فالكثير من الأدبيات السياسية المتعلقة بالقضايا الجنسوية في الدول النامية تصف السياسات والبرامج ولا تولي العوامل التي تفسر أسباب عدم المساواة بين الجنسين سوى القليل من الاهتمام. ومن وجهة نظرنا، فإن الدراسة المتأنية للعوامل التي تفسر عدم المساواة بين الجنسين يمكن أن تساعد في التعرف على أكثر محركات السياسة فاعلية لتشجيع المساواة بين الرجل والمرأة.

إليزابيث م.كينغ
أندرو د.ماسون

الفريق المشارك في التقرير

كتبت هذا التقرير إليزابيث م.كينغ من مجموعة بحوث التنمية مع أندرو د.ماسون من شبكة خفض الفقر والإدارة الاقتصادية في مجموعة التنمية والجنسوية. وساعدهما في ذلك أعضاء الفريق انانيا باسو، وتاي لوي تان، وكلاوديو إي. مونتنيغرو، وليهونغ وانغ، الذين أداروا البحوث المرجعية، ونسقوا البيانات وحللوها، وأعدوا الجداول والرسوم البيانية، وكتبوا العديد من الملاحق والصناديق، وساعدوا بشكل عام في تطوير التقرير. وقدم كل من برانكو جوفانوفيتش، وكريستينا استرادا، وأوين هاجا بحوثاً مساعدة إضافية. وقدمت جين سوينيه ومعها آنا ماريا مارانون دعماً إدارياً ممتازاً ومساعدة إنتاجية. وقام بروس روس لارسون ومولي لوهمان بتحرير التقرير وعمل مارك انجربرسون على إخراجه. وتم إعداد التقرير تحت إشراف كارين أو.ماسون ولين سكواير.

تنويه

نحن مدينون لعدد كبير من الناس لدعمهم إعداد هذا التقرير. وقد استفاد التقرير إلى حدّ بعيد من نتائج بحوث أوراق مراجع كتبها وانغ نيغويين آنه، وراكويل ارتيكونا، ولوبيا بيغوم، وجير بيهرمان، وسودهارشان كاناجاراجا، وجنيفر كليمنت، واليخاندرا كوكس- ادواردز، و ماورين ل.كوبر، ووينديي كويننغهام، ومونيكا داس غوبتا، ودافيد دولار، وديون فيلمر، ورايموند فيسمان، وماريا فلورو، وماريتو غارسيا، وروبرتا غاتي، وإلينا غلنسكايا، وآن تيرني غولدشتاين، وحميدة حسين، وسارة حسين، ولي نكوك هونغ، وفو توان هوي، وندىم إلاهي، ونصرت جاهان، وستيلا جيمس، وكارين كابادیا، وشاهيدور خاندكير، وستيفان كلاسين، وجوليا لامبيتي، وسوهوا لي، وفو مانه لوي، ومايكل لوكشين، ولينيلين لونغ، ومارغريت ليست، ولي ثاي فونغ ماي، براتيما بول ماجومدار، وجون مالوشيو، ونيلوفار مارتن، نيغوين هو مينه، ونايله ميتيكو، وكلاوديو مونتنيغرو، وديبه نارايان، وكونستانس نيومان، وكريستين بولس، واغنس كويسومبينغ، وروسيو ريبيرو، وباتريسيا رايس، ويانا فان در مولين روجرز، وسيدني روث شولر، وستيفاني سيغوينو، وساميتا سن، وطلعت شاه، ولیندا ستالكر، وتانيا سلطانا، وايسيت تانسيل، واليسون ترويت، وباتريسيا يوبروي، ودانغ وانغ، وليهونغ وانغ، ودال ويتنغتون، وكسياودان زهانغ. ونشعر بالامتنان أيضاً لمونيكا فونغ، واستيلا جيمس، وميد اوفر، وآ. وافاس اوفوسو- أماه الذين زودونا بمدخلات مهمة لصناديق معينة.

ونشكر مجموعة من المراجعين المدققين الذين تكرموا بتقديم تعليقات مفصلة ومفيدة في مختلف مراحل إعداد التقرير. كما قدم كل من ديان اليسون ونائلة كبير، وشارلوت كورين، وأويستاين كرافدال، ومارينا لازريغ، وروفيمبو مابيزا- شيميدزا، وكارين ماسون، والقاضية المبجلة ايفي أوور (كينيا)، ولن سكوير، وكريستوفر ر.أودري، ومارتن ويل تعليقات قيّمة على المسودات الأولى لأوراق المراجع، كما علق العديد ممن حرروا أوراق المراجع على أوراق أخرى. وعلق كل من نيشا اجراوالد، وهارولد الدرمان، وجيري بيهرمان، ومارك بلاكدن، وجيليان براون، وبول كولير،

وماريا كوريبا، ووينديي كونينغهام، ومونيكا داس غوبتا، ونانسي فولبر، ولويس فوكس، واندرميت جيل، وآن تيرني غولدشتاين، وجيفري هامر، وروميين إسلام، وايمانويل جيمنـــز، وروجر كي، وستيفان كلاسن، ريدر كفان، ومصطفى نبيلي، ولانت بريتشت، واغنس غويسومبينغ، وفيخندرا راو، سوزان رزاز، وجو ريتزن، وشاها رضا، ويانا فان در مولين روجرز، ووينديي ويكمان، ومايكل ولكوك، جميعاً على مجمل التقرير.

وأُخذت بعين الاعتبار في هذا التقرير آراء تشكيلة واسعة من الباحثين، وصنّاع السياسة والزعماء الشعبيين، والعاملين في المنظمات غير الحكومية، وممثلي القطاع الخاص، والعاملين في الوكالات المانحة. ونحن نشكر كل من شارك بوقته أو تعليقاته. وساهم أعضاء "المجموعة الاستشارية الخارجية حول الجنسوية في البنك الدولي"، "ومجلس الجنسوية والتنمية"، و "فريق الجنسوية وإرساء التنمية" بمدخلات في هذه الدراسة. وأيضاً، ساهمت المشاورات مع مجموعات المانحين، والناشطين، والباحثين، وصنّاع السياسة في بنغلادش، والفلبين، وفيتنام؛ وفي المركز الدولي للبحوث حول المرأة، وفي ورش العمل والندوات المتعددة في مبنى إدارة البنك الدولي في واشنطن العاصمة، بإثراء مناقشاتنا حول العديد من القضايا في هذا التقرير. وقد نظمت المشاورات داخل الدول من قبل نيلوفار أحمد في بنغلادش، ورينا جيمينيز- دافيد في الفلبين، وتوسكا برونو فان-فيجفيجكن في فيتنام، وساعد كل من أحمد وبرونو فان فيجفيجكن في التكليف بإعداد أوراق المراجع في بنغلادش وفيتنام.

ونشكر العديد من المشاركين في اثنتين من المناقشات الإلكترونية حول هذا التقرير. كانت الأولى مناقشة موسعة بالبريد الإلكتروني حول مفهوم التقرير، نظمتها مجموعة من نظراء المجتمع المدني، وهم: بيجي انتروبص، وايفا شاركيفيتش، وبات موريس، وروت ريمبل، وغيتا سن. وكانت الثانية مناقشة على شبكة الإنترنت برعاية منتدى البنك الدولي للتنمية نسقته سوزان رزاز وليهونغ وانغ، بمساعدة من رونالد كيم. وندين بامتنان عميق لكل من ليا غوتييريز، ومايكل كيفان، وستيفاني سيغوينو، وغيل سمرفيلد، ومنى ذو الفقار، الذين أداروا ببراعة المناقشة الإلكترونية في كل فصل من الفصول.

ونشكر وزيرة التعاون التنموي ايفلين هيرفكن (هولندا)،وايرين سانتياغو، ومنى ذو الفقار، اللواتي ناقشن جوانب من التقرير في ورشة العمل الاستشارية في "مؤتمر المرأة 2000" (بكين+ 5) في الأمم المتحدة، في نيويورك. ونشكر أيضاً المشاركين في ورشة العمل الذين قدموا معلومات مهمة حول الطريقة التي ينظر بها المجتمع الدولي إلى دور قضايا الجنسوية في التنمية.

وقدمت ليليانا لونغو، وباتريسيا سادر مساعدة كريمة في الإشراف على الميزانية والعقود. وقدم دون بالانتاين، وبلي مينـــز، وكيوكو شيباتا، وغوينغوا زهاو دعماً إدارياً وتقنياً قيّماً في مختلف مراحل إعداد التقرير. وساعد لورانس ماكدونالد بالعمل والمشورة في عملية الاستشارات الخاصة بالتقرير. وساعدت هيلين كارلسون في تنظيم سلسلة من اللقاءات الاستشارية. وزودتنا روبرتا غاتي، وماساكو هيراجا، وزليخا بطل ببيانات لبعض تحليلاتنا. وقدمت فيونا بلاكشو، وميتا دي كوغويرامونت، وبول هولتز، واليسون سميث، واليسون سترونغ من "تطوير الاتصالات" مساعدة في تحرير التقرير. وقدمت باولا سكالبرن، وهيذر رولي من مكتب النشر في البنك الدولي مساعدة وإرشاداً قيماً في مختلف مراحل إعداد هذا التقرير.

ونشكر أيضاً مسعود أحمد، وكمال دويش، وايمانويل خيمنيز، وجو ريتزن، وجوانا سالوب، وجوزيف ستيغليتز لتشجيعهم ودعهم المؤسساتي لوضع هذا التقرير. ونعرب عن امتناننا للمساعدة المالية التي قدمتها لجنة بحوث البنك الدولي، وحكومتا هولندا والنرويج.

ونشير هنا إلى أن الآراء والنتائج التي تم التعبير عنها في هذا التقرير تخص كاتبيها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر البنك الدولي والحكومات الأعضاء فيه.

ملخص

مازال التمييز بين الجنسين سائداً في مختلف نواحي الحياة – في العالم. رغم التقدم الكبير الذي تحقق في مجال المساواة بين الجنسين في العقود الأخيرة. وتختلف طبيعة ومدى التمييز بقدر كبير بين البلدان والمناطق. لكن أشكال التمييز مذهلة. وليس ثمة منطقة في العالم النامي تتمتع فيها النساء بالمساواة مع الرجل في الحقوق القانونية، والاجتماعية، والاقتصادية. والفروقات الجنسوية منتشرة في مجالات الوصول إلى الموارد وإدارتها، وفي الفرص الاقتصادية، والسلطة، والصوت السياسي. وتتحمل النساء والفتيات التكلفة المباشرة الأكبر لعدم المساواة هذه- لكن التكاليف تصيب المجتمع بشكل عام، وتؤذي الجميع في المحصلة النهائية.

لهذه الأسباب، فإن المساواة بين الجنسين هي قضية تنموية أساسية –وهدف تنموي بحد ذاته. فهي تقوي قدرات الدول على النمو، وخفض الفقر، والحكم بطريقة فعّالة. لذلك فإن تشجيع المساواة بين الجنسين هو جزء مهم من إستراتيجية التنمية التي تمكن جميع الناس- رجالاً ونساء على حدّ سواء- من تفادي الفقر وتحسين مستوى معيشتهم.

تفتح التنمية الاقتصادية العديد من المجالات لزيادة المساواة بين الجنسين على المدى الطويل. وثمة أدلة كثيرة في مختلف أنحاء العالم تدعم هذا القول. لكن النمو وحده لن يعطي النتائج المرجوة. وهناك حاجة أيضاً لبيئة مؤسساتية تعطي حقوقاً وفرصاً متساوية للنساء والرجال، وإجراءات سياسية تعالج عدم المساواة القائمة. ويناقش هذا التقرير إستراتيجية من ثلاثة أجزاء لتشجيع المساواة بين الجنسين:

- **إصلاح المؤسسات بحيث توفر مساواة في الحقوق والفرص للنساء والرجال.** إصلاح المؤسسات الاقتصادية والقانونية ضروري لإقامة أساس من المساواة في الحقوق والفرص للرجال والنساء. فما زال القانون في دول عدة يفرق في الحقوق بين المرأة والرجل. والإصلاح القانوني ضروري خاصة في مجالات القوانين التي تمس الأسرة، والحماية من العنف، وحقوق ملكية العقارات، والتوظيف، والحقوق السياسية.
- **رعاية التنمية الاقتصادية لتقوية الحوافز لمزيد من المساواة والمشاركة.** يميل تحسين الدخل وخفض مستويات الفقر إلى زيادة المساواة بين الجنسين في التعليم، والصحة، والتغذية. وغالباً ما تزيد الإنتاجية الأعلى، وفرص العمل

الجديدة من المساواة في التوظيف. كما يساعد الاستثمار في البنى التحتية في مجالات المياه، والطاقة، والنقل في خفض عدم المساواة بين الجنسين في أعباء العمل.

- **اتخاذ إجراءات فاعلة لخفض عدم المساواة المستحكمة في مجال السيطرة على الموارد والصوت السياسي.** حيث أن الإصلاحات المؤسساتية والتنمية الاقتصادية قد لا يكون كافياً – أو واعداً- فإن إجراءات فعّالة ضرورية لمعالجة عدم المساواة المستحكمة على المديين القصير والمتوسط.

المساواة بين الجنسين – في الحقوق، والموارد، والصوت

تشير الجنسوية إلى قواعد اجتماعية راسخة وسلوكيات اجتماعية تدرّس وتوقعات لها علاقة بالذكور والإناث. ثمة اختلاف بيولوجي بين الرجل والمرأة –وتفسر جميع الثقافات تلك الاختلافات البيولوجية المتأصلة وتحولها إلى مجموعة من التوقعات الاجتماعية حول نوع السلوكيات أو الأنشطة المناسبة، وما هي الحقوق، والموارد، والسلطة التي يمتلكها كل جنس. وفي حين تتباين تلك التوقعات بقدر كبير بين مجتمع وآخر. فإن هناك بعض التشابهات المذهلة. مثال ذلك: أن جميع المجتمعات تقريباً تعطي المسؤولية الأولى لرعاية الرضّع والأطفال الصغار للنساء والفتيات، والخدمة العسكرية والدفاع الوطني للرجال.

ومثل الجنس، والعرق، والطبقة الاجتماعية، فإن الجنسوية هي طبقة اجتماعية لها دور كبير في تحديد فرص حياة المرء، وشكل مشاركته في المجتمع والاقتصاد. بعض المجتمعات لا تمارس التقسيمات الجنسية أو العرقية، لكن جميع المجتمعات تمارس عدم التماثل الجنسوي- الاختلافات وعدم المساواة- بدرجات مختلفة. وغالباً ما يستغرق عدم التماثل هذا وقتاً كي يتغير، لكنه نادراً ما يبقى على حاله. الواقع، أنه قد يتغير في بعض الأحيان بسرعة رداً على سياسة معينة أو تغيرات في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

عرّف تعبير "المساواة الجنسوية"* (أو المساواة بين الجنسين) بطرق عدة في مجال التنمية. لكن هذا التقرير يعرّف من ناحية المساواة أمام القانون، والمساواة في الفرص (بما في ذلك المساواة في أجور العمل والمساواة في الحصول على مدخل إلى رأس المال البشري والمصادر الإنتاجية الأخرى التي توفر الفرص)، والمساواة في الصوت (القدرة على التأثير والمساهمة في عملية التنمية). ولا يطال تعريفنا للمساواة الجنسوية المساواة في النتاج لسببين. أولاً، لأن الثقافات والمجتمعات المختلفة يمكن أن تتبع طرقاً مختلفة في سعيها لتحقيق المساواة بين الجنسين. وثانياً، لأن كلمة مساواة تعني ضمناً أن النساء والرجال أحرار في اختيار أدوار مختلفة (أو متماثلة) ونواتج مختلفة (أو متماثلة) تتفق مع خياراتهم وأهدافهم.

ويستخدم هذا التقرير عدة أنواع من البيانات والتحليلات لمناقشة قضايا لها علاقة بعدم المساواة بين الجنسين في الدول النامية. لكن قياس وتقييم الأبعاد الكثيرة لعدم المساواة الجنسوية أمر صعب كثير المزالق، كما أن الافتقار إلى بيانات جنسوية متميزة وتحليلات للعديد من أوجه المساواة بين الجنسين يشكل عائقاً حقيقياً. وحيث أن الدليل التجريبي غالباً ما يكون أوفر ومتاحاً أكثر للدول المتقدمة منه للدول النامية، فإن تقريرنا هذا يستعرض تجارب الدول الصناعية. وهو يجمع ما بين التحليلات الجزئية على مستوى الدولة الواحدة، والتي تشمل عدة دول، ويستعرض الأعمال التجريبية في العديد من فروع العلوم الاجتماعية.

---

* gender ليس ثمة ترجمة متفق عليها لهذه الكلمة حيث تقوم بعض وكالات الأمم المتحدة بتعريب الكلمة كما هي أي "جندر" مع ما في ذلك من غرابة عند تفعيل الكلمة.وتترجمها وكالة أخرى بتعبير "النوع الاجتماعي" غير القابل للتفعيل

(المترجم)

رغم التقدم، فما زالت عدم المساواة الجنسوية قائمة في جميع الدول

شهد النصف الثاني من القرن العشرين تحسناً عظيماً في مكانة المرأة بشكل عام وفي المساواة بين الجنسين في معظم الدول النامية.

- وفيما عدا استثناءات قليلة تحسنت مستويات تعليم الإناث بقدر كبير. وتضاعفت معدلات التحاق البنات بالمدارس الابتدائية في جنوب آسيا، وفي أفريقيا جنوب الصحراء، وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مرتفعة بشكل أسرع من معدلات التحاق الأولاد. وقد قلص ذلك بقدر كبير من الفجوة الواسعة في معدلات الالتحاق بالمدارس بين الجنسين.
- ارتفعت معدلات العمر المتوقع للنساء بمقدار يتراوح ما بين 15 إلى 20 سنة في الدول النامية. ومع زيادة الاستثمار في الشؤون الخاصة بالنساء والفتيات، وحصولهن على مدخل أفضل للرعاية الصحية، فإن النمط المتوقع من طول العمر لدى الذكور والنساء قد برز في جميع الدول النامية؛ فلأول مرة خلال عقد التسعينات، صارت النساء في جنوب آسيا يعشن عمراً أطول من الرجال، كمعدل عام.
- التحق المزيد من النساء بالقوى العاملة. ومنذ العام 1970 ارتفع معدل مشاركة النساء بمقدار 15 نقطة مئوية في شرق آسيا وأميركا اللاتينية. وكان هذا النمو أكبر من النمو الذي شهده الرجال، مما أدى إلى تضييق الفجوة في التوظيف بين الجنسين. كما ضاقت الفجوة في الأجور أيضاً.

رغم التقدم ما زالت هناك نواح مهمة من عدم المساواة بين الجنسين في الحقوق، والموارد، والصوت في جميع الدول النامية —وما زال التقدم بطيئاً وغير متوازن في مجالات عدة. أضف إلى ذلك أن الصدمات الاقتصادية– الاجتماعية في بعض الدول قد أدت إلى انتكاسات هددت المكاسب التي تم تحقيقها بشق النفس.

الـحقوق

ليس ثمة منطقة في العامل تتساوى فيها النساء مع الرجال في الحقوق الاجتماعية، والاقتصادية، والقانونية (الشكل 1)[1]. وما زالت النساء في العديد من الدول، يفتقرن لحقوق مستقلة في ملكية الأرض، وإدارة الممتلكات، وإدارة الأعمال، أو حتى السفر من دون موافقة أزواجهن. وفي مناطق عدة في أفريقيا جنوب الصحراء تحصل النساء على حقوقهن في الأرض من خلال أزواجهن طالما بقي الزواج قائماً، وغالباً ما يفقدن تلك الحقوق عند طلاقهن أو ترملهن. وتقيد عدم المساواة بين الجنسين في الحقوق مجموعة الخيارات المتاحة للنساء في نواح عدة من الحياة –وتحد غالباً من قدرتهن على المشاركة في التنمية أو الانتفاع بها.

الشكل 1: عدم المساواة بين الجنسين في الحقوق الأساسية ما زال قائماً في جميع المناطق

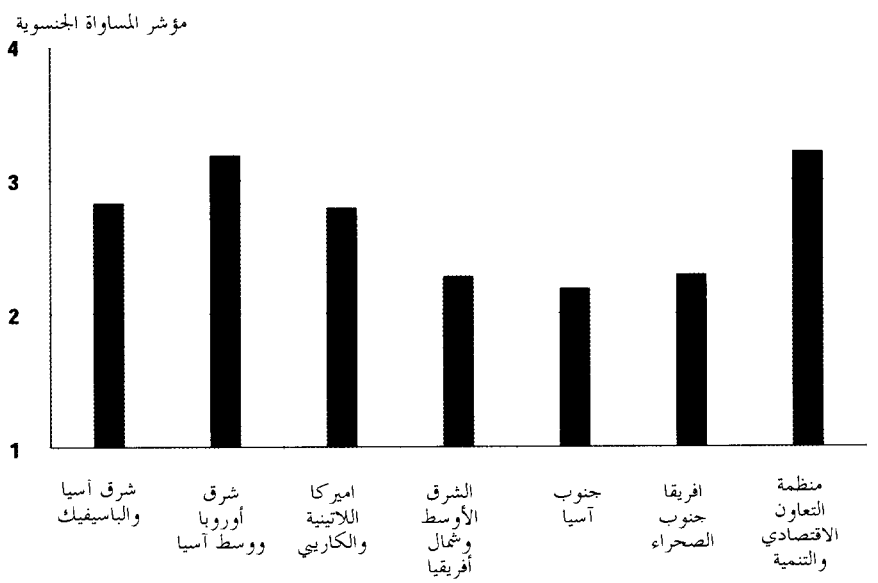

ملاحظة: القيمة 1 تشير إلى أدنى مستوى من المساواة والقيمة 4 إلى أعلى مستوى (أنظر الملاحظة 1 في نهاية الملخص لمزيد من المعلومات).

المصدر: بيانات الحقوق من هيومانا (1992)، ترجيحات السكان من البنك الدولي (1999 د).

الموارد

ما زال للنساء سيطرة أقل على تشكيلة واسعة من مصادر الإنتاج، بما في ذلك التعليم، والأرض، والمعلومات، والموارد المالية. ففي جنوب آسيا. ما زالت سنوات التحاق النساء بالمدارس نصف فترة التحاق الرجال، ومعدلات التحاق الفتيات في مستوى الدراسة الثانوية ثلثي معدل الفتيان. والعديد من النساء محرومات من امتلاك الأرض، ومساحة ما يستطعن امتلاكه منها أصغر بشكل عام مما يمتلكه الرجال. وفي معظم المناطق النامية نجد أن رساميل المشاريع التي تديرها النساء أقل من مشاريع الرجال، مما يجعل حصولها على المعدات، والأسمدة، والمعلومات، والقروض أصعب من المشاريع التي يديرها الرجل. وعدم المساواة هذا، سواء في التعليم أو غير ذلك من مصادر الإنتاج، يضر بقدرة المرأة على المشاركة في التنمية والمساهمة في رفع مستوى حياة أسرهن. وتترجم عدم المساواة هذه أيضاً في مجازفات أعظم وضعف في مواجهة الأزمات الشخصية أو الأسرية، وعند التقدم في السن، أو خلال الصدمات الاقتصادية.

ورغم الزيادة الأخيرة في مستوى التحصيل العلمي للنساء، فما زلن يحصلن على أجور أدنى من أجر الرجال في سوق العمل —حتى عند حصولهن على المستوى التعليمي ذاته وسنوات الخبرة نفسها مثل الرجال. وما زال عمل النساء مقتصراً على مهن معينة في الدول النامية، وهن مستبعدات عن المراكز الإدارية في القطاع الحكومي. وفي الدول الصناعية تحصل النساء على أجر يوازي 77 بالمئة مما يكسبه الرجل؛ وعلى 73 بالمئة مما يكسبه الرجل في الدول النامية. ويمكن تفسير خُمس الفجوة في الأجر بين الجنسين بالفروقات في التحصيل العلمي، والخبرة العملية، وطبيعة العمل.

الصوت

محدودية الوصول إلى المصادر والقدرة الأضعف على توليد الدخل —سواء من أنشطة العمل الخاصة أو العمل مقابل أجر- تقيد قدرة المرأة على التأثير على تخصيص الموارد والقرارات الاستثمارية في المترل. كما أن عدم المساواة في الحقوق والمكانة الاقتصادية —الاجتماعية الأضعف مقارنة بالرجل، تحد أيضاً من قدرة النساء على التأثير على القرارات في مجتمعاتهن المحلية أو على المستوى القومي. وما زال تمثيل النساء متدنياً

في الجمعيات الوطنية أو المحلية، وكمعدل عام، لم يحصلن إلا على أقل من 10 بالمئة من مقاعد البرلمان (باستثناء شرق آسيا حيث وصل الرقم إلى 18-19 بالمئة). ولم تحصل النساء في أي بلد نامٍ على أكثر من 8 بالمئة من المناصب الوزارية. أضف إلى ذلك. أن التقدم كان ضئيلاً للغاية في معظم المناطق منذ عقد السبعينيات. وفي دول أوروبا الشرقية تراجع تمثيل الإناث من حوالي 25 بالمئة إلى 7 بالمئة منذ بدء عملية التحول السياسي والاقتصادي هناك.

عدم المساواة بين الجنسين تميل لأن تكون أعظم بين الفقراء

عدم المساواة في التعليم والصحة هو غالباً أعلى بين الفقراء. وقد بينت دراسة حديثة لمعدلات التحاق الصبيان والبنات بالمدارس في 41 دولة أن معدلات عدم المساواة بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس أكبر بين الفقراء منها بين غير الفقراء (الشكل 2). وظهرت أنماط مشابهة بين الأسر الفقيرة وغير الفقيرة بالنسبة لمعدلات وفاة الأطفال الذكور والإناث تحت سن 5 سنوات.

وظهرت أنماط مشابهة أيضاً عند مقارنة الدول الفقيرة وغير الفقيرة. وفي حين أن زيادة واضحة قد طرأت على المساواة بين الجنسين في مجالات التعليم والصحة خلال السنوات الثلاثين الماضية في الدول ذات الدخل المتدني حالياً، فإن عدم المساواة بين الذكور والإناث في معدل الالتحاق بالمدارس في تلك الدول ما زالت أعلى من مثيلها في الدول متوسطة الدخل والدول مرتفعة الدخل (الشكل 3). ورغم الروابط بين التنمية الاقتصادية والمساواة بين الجنسين، فما زال تمثيل النساء في البرلمانات ضئيلاً. ودول قليلة متدنية الدخل، مثل الصين وأوغندا، هي التي بذلت جهوداً خاصة لفتح مقاعد البرلمان أمام النساء محققة مستويات من تمثيل النساء أعلى حتى من الدول ذات الدخل المرتفع. مما يشير إلى الأثر الاجتماعي للمساواة بين الجنسين.

وتجدر الملاحظة أن تلك المؤشرات هي مجرد إشارات يمكن قياسها للمساواة بين الجنسين. وثمة حاجة لمعلومات منسقة أكثر حول الأبعاد الأخرى —من إدارة الأصول المالية والمادية إلى الاستقلالية– لفهم مدى ما تم إنجازه بشكل أفضل والمدى الذي يجب أن نصل إليه.

الشكل 2: عدم المساواة بين الجنسين تميل لأن تكون أعظم لدى الفقراء منها لدى الأغنياء

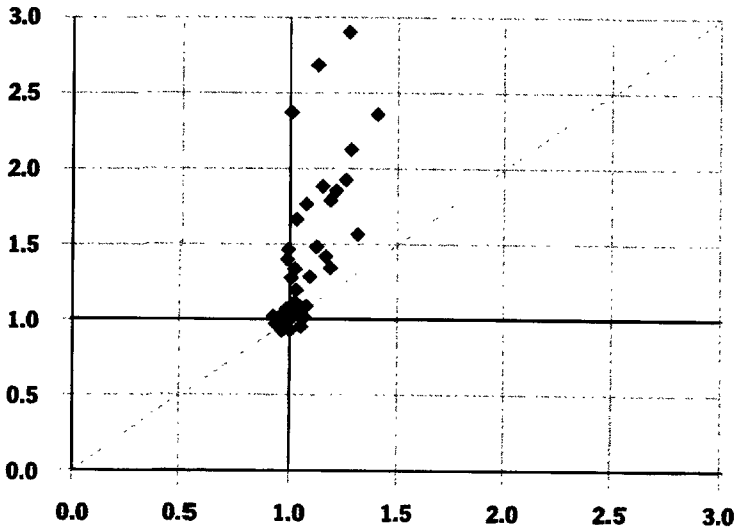

ملاحظة: تتعلق نسبة الالتحاق بالمدارس بمعدل الأطفال من سن 6-14 سنة الملتحقين بالمدارس، بغض النظر عن مستوى التعليم. الأسر الفقيرة حددت بالفئة التي تشكل 40 بالمئة الأقل حظاً في توزيع "الثروة" والأسر الغنية هي التي تشكل 20 بالمئة الأوفر حظاً. الخط المائل يشير إلى تساوي الفجوات الجنسوية بين الفقراء وبين الأغنياء. أنظر الملحق 1 للدول المعنية والسنوات.

المصدر: فيلمر (1999)

عدم المساواة الجنسوية تضر بالرفاه، وتعرقل التنمية

تلقي عدم المساواة بين الجنسين بتكاليف باهظة على صحة ورفاهية الرجال، والنساء والأطفال، وتؤثر على قدرتهم على تحسين حياتهم. وإضافة إلى هذه التكاليف الشخصية، فإن عدم المساواة تخفض الإنتاجية في المزارع والمشاريع، وتخفض بالتالي احتمالات خفض الفقر وضمان التقدم الاقتصادي. وتضعف أيضاً الحكم في البلد — ومن ثم فاعلية سياسات التنمية.

الشكل 3: زادت المساواة بين الجنسين بمرور الوقت في الدول متدنية ومتوسطة الدخل فيما عدا المشاركة السياسية

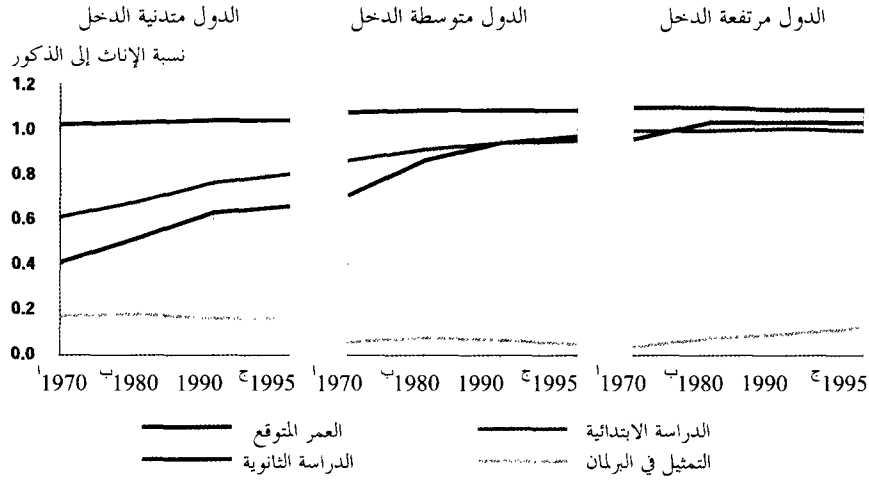

ملاحظة: نسبة الالتحاق الإجمالي بالمدارس هي مجموع الالتحاق بغض النظر عن عمر الطلاب، معبراً عنه كنسبة مئوية من الأشخاص الذين هم في السن الرسمي للالتحاق بالمدارس مقارنة بذلك المستوى في سنة دراسية معينة. نسبة التحاق الإناث إلى الذكور هي نسبة إجمالي التحاق الإناث مقسومة على نسبة إجمالي التحاق الذكور. أما نسبة التمثيل في البرلمان فهي نسبة المقاعد التي تشغلها نساء إلى المقاعد التي يشغلها الرجال. جميع القيم هي معدلات مرجحة للسكان.

أ- بيانات برلمانية من العام 1975.

ب- بيانات برلمانية من العام 1985.

ج- بيانات العمر المتوقع من العام 1997.

المصدر: بيانات برلمانية من WISTAT (1998)؛ بيانات الدخل من البنك الدولي (1999 د).

الرفاه

أهم تكاليف عدم المساواة بين الجنسين هي تأثيرها على حياة الإنسان ونوعية هذه الحياة. والتعرف على حجم هذه التكاليف وقياسها أمر صعب – لكن ثمة فيض من الأدلة من الدول من مختلف أنحاء العالم تبين أن الدول ذات المجتمعات التي تعاني من عدم مساواة جنسوية كبيرة ومستمرة تدفع ثمناً باهظاً على شكل المزيد من الفقر، وسوء التغذية، والمرض، وأشكال الحرمان الأخرى.

- تعاني الصين، وكوريا، وجنوب آسيا من مستويات عالية في وفيات الإناث. فما هو السبب؟ الأعراف الاجتماعية التي تفضل الأولاد الذكور،إضافة إلى سياسة الصين التي تقضي بإنجاب ولد واحد، قادت إلى زيادة معدلات وفيات الأطفال التي هي أعلى بالنسبة للإناث منها للذكور. وتشير بعض التقديرات أنه كان من المحتمل أن يكون هناك الآن ما بين 60-100 مليون امرأة أكثر على قيد الحياة لو لم يكن هناك تفرقة بين الجنسين.
- أمية الأمهات والافتقار إلى المدارس تؤثر مباشرة وبشكل سلبي على أطفالهن الصغار. وتدني مستوى الالتحاق بالمدارس يترجم إلى سوء نوعية رعاية الأطفال، وبالتالي، مستويات أعلى من وفيات المواليد الجدد والأطفال،وسوء التغذية.الأمهات الأعلى ثقافة يملن إلى تبني سلوكيات مناسبة أكثر لصحة أطفالهن، مثل تطعيم الأطفال (الشكل 4). وتدعم هذه النتائج تحليلات دقيقة لبيانات المسوحات الأسرية التي تأخذ في حسابها العوامل الأخرى التي قد تحسن ممارسات الرعاية والنتائج الصحية ذات العلاقة.
- وكما هو الحال في التحاق الأمهات بالمدارس، فإن زيادة دخل الأسرة يرتبط بمعدلات حياة الطفل الأعلى والتغذية الأفضل. ووضع دخل إضافي في يد النساء داخل الأسرة يكون له غالباً تأثير إيجابي أكثر من وضعه في يد الرجل، كما بينت دراسات عن بنغلادش، والبرازيل، وساحل العاج. لسوء الحظ، فإن الأعراف الاجتماعية الصارمة حول التقسيم المناسب للعمل حسب الجنس والوظائف محدودة الدخل المتاحة للنساء تحدّ من قدرة المرأة على اكتساب دخل.
- عدم المساواة بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس والعمل في المدن يسرّع انتشار فيروس "اتش. أي. في" (الشكل 5). وسوف ينتشر وباء الإيدز بسرعة خلال العقد المقبل- حيث ستصل نسبة الإصابة بفيروس "اتش. أي. في" إلى واحدة من كل 4 نساء، وواحد من كل 5 رجال، وهي النسبة الحالية في عدد من الدول الإفريقية جنوب الصحراء.

الشكل 4: معدلات مناعة الأطفال ترتفع بارتفاع تعليم الأم

نسبة الأطفال من سن 12-23 شهراً الذين تم تطعيمهم، حسب مستوى الأم التعليمي

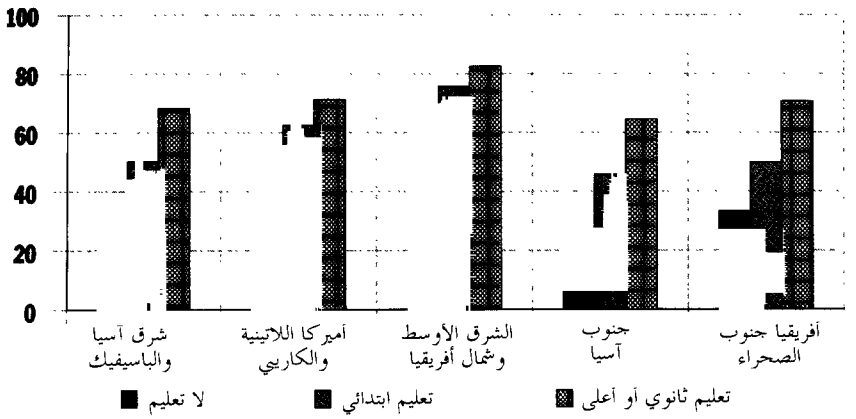

ملاحظة: جميع القيم الإقليمية هي المتوسط المرجح للسكان. أنظر الملحق 1 لملاحظات العامة والدول المشمولة.

المصدر: بيانات التعليم والمناعة من آخر استطلاع للصحة والإحصاءات السكانية؛ ترجيحات السكان من البنك الدولي (1999 د).

- وفي حين أن النساء والفتيات، خاصة الفقيرات منهن، يكتوين بنار التفرقة الجنسية، فإن الأعراف الجنسوية والصور النمطية تلقي بعبء على الذكور أيضاً. ففي الاقتصادات المتحولة لدول أوروبا الشرقية عانى الرجال من تراجع مطلق في العمر المتوقع خلال السنوات الأخيرة. والزيادة في نسبة وفيات الذكور – وهي الأعلى التي سجلت في زمن السلم- رافقت زيادة التوتر والقلق بسبب التصاعد السريع للبطالة في صفوف الرجال.

الإنتاجية والنمو الاقتصادي

العبء المفروض على الحياة البشرية هو عبء على التنمية –حيث أن تحسين نوعية حياة الناس هو الهدف النهائي للتنمية. لكن عدم المساواة بين الجنسين تفرض تكاليف على الإنتاجية، والكفاءة، والتقدم الاقتصادي. وبعرقلة تكديس رأس المال البشري

الشكل 5: معدلات الإصابة بفيروس "اتش. أي. في" أعلى حيث الفروق بين الجنسين في التعليم أوسع

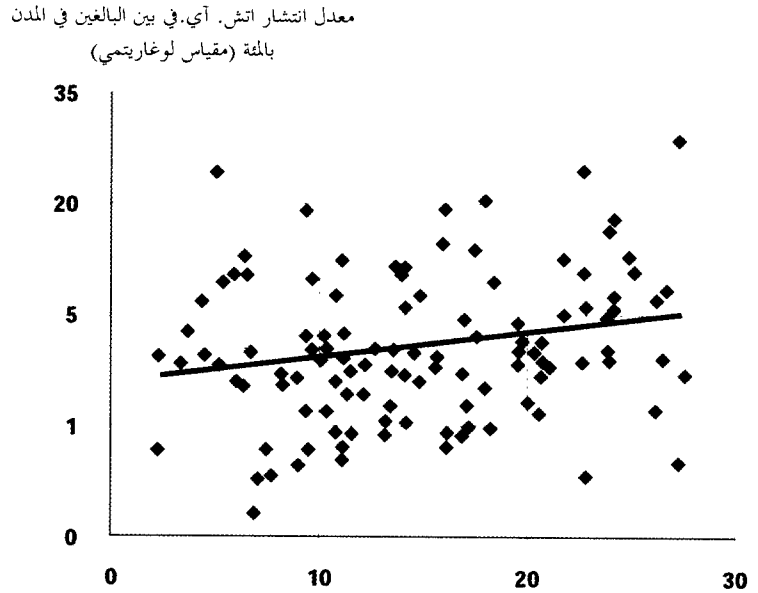

ملاحظة: يشمل الرسم 72 دولة (32 في أفريقيا جنوب الصحراء، و20 في أميركا اللاتينية والكاريبي، و15 في آسيا، و 4 في الشرق الأوسط، و دولة صناعية واحدة). المحور العمودي الذي يقيس النسبة المئوية للسكان المصابين بفيروس اتش. أي. في. حول إلى مقياس لوغاريتمي. وتمثل النقاط في الرسم البيانات للدول المفردة بعد شطب تأثير المتغيرات الاجتماعية الأخرى المستخدمة في تحليلات التراجع (بما في ذلك الدخل القومي الإجمالي للفرد، ومؤشر عدم المساواة في الدخل، والدين، ونسبة السكان المولودين في الخارج).

المصدر: أوفر (1998)

البشري في البيت وفي سوق العمل، واستبعاد النساء أو الرجال بشكل منهجي من الوصول إلى الموارد، والخدمات العامة، أو الأنشطة الإنتاجية، فإن هذا التمييز بين الجنسين يقلل من القدرة على النمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة.

- تنجم الخسائر في المخرجات من عدم الكفاءة في توزيع الموارد الإنتاجية بين الرجال والنساء ضمن الأسرة. في بوركينا فاسو، والكاميرون، وكينيا يمكن لسيطرة فيها

قدر أكبر من المساواة على مدخلات الإنتاج والدخل من الزراعة للرجال والنساء في الأسرة أن يزيد من ريع الزراعة بمقدار يصل إلى خُمس الناتج الحالي.

- انخفاض الاستثمار في تعليم الإناث يقلل أيضاً من ناتج البلد الإجمالي. وقدّرت إحدى الدراسات أنه لو بدأت الدول في جنوب آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا بفجوة بين الجنسين حسب متوسط سنوات الدراسة الذي كان لشرق آسيا في العام 1960، واغلقت تلك الفجوة حسب المعدل الذي حققته شرق آسيا خلال الفترة من 1960-1992، فإن دخل الفرد يمكن أن ينمو بمقدار 0.5 إلى 0.9 نقطة مئوية سنوياً —وهي زيادة كبيرة تضاف إلى معدلات النمو الحقيقية (الشكل 6). وقدرت دراسة أخرى أنه حتى بالنسبة للدول متوسطة وعالية الدخل التي لديها مستويات تعليم أعلى، فإن زيادة بمقدار نقطة مئوية واحدة في حصة النساء من التعليم الثانوي يمكن أن يرافقها زيادة في دخل الفرد بمقدارها 0.3 نقطة مئوية. وتناول الدراستان المتغيرات الأخرى التي توجد عادة في أدبيات النمو.

الشكل 6: التقدم الأسرع في إغلاق الفجوة بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس قد يسرّع النمو الاقتصادي

ملاحظة: يمثل "المتوقع" المعدل المتوقع في نسبة نمو الدخل القومي الإجمالي لمنطقة ما إذا كانت الفجوة بين الجنسين قد بدأت حسب مستوى شرق آسيا عام 1960 وضاقت بالسرعة ذاتها مثل شرق آسيا خلال الفترة من 1960 إلى 1992.

المصدر: تشبيهات اعتمدت على نتائج التراجع من كلاسين (1999 آ).

الشكل 7: كلما زادت المساواة في الحقوق، قل الفساد

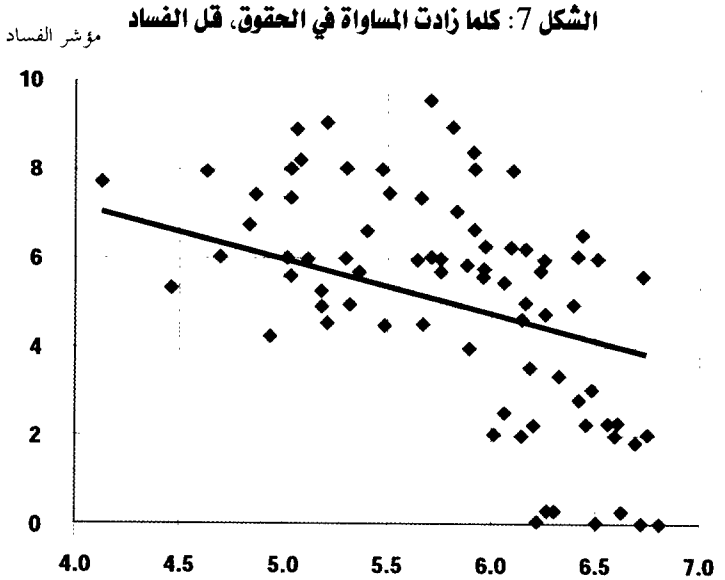

مؤشر حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية

ملاحظة: يستخدم مؤشر الفساد بيانات من "دليل مخاطر البلدان الدولي " (ICRG) ويقوم بتحويلها: مؤشر الفساد= 10 –(مؤشر ICRG –1) × 2 وتشير القيمة صفر إلى مستوى متدن من الفساد، والقيمة 10 إلى مستوى عال من الفساد. متغير حقوق المرأة هو مؤشر "حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية الإنسانية (WESHR) الذي طوره برنامج الدراسات العالمية في جامعة بوردو. تحقيق 7 نقاط يفسر على أن هناك مساواة بين الجنسين في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ويتفحص الشكل دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل بلد. أنظر الملحق 1 لمعرفة الدول المشمولة.

المصدر: تقديرات موظفي البنك الدولي، أنظر أيضاً كاوفمان (1998).

الحكم

زيادة حقوق المرأة والمساواة في المشاركة في الحياة العامة بين المرأة والرجل يرافقها أعمال تجارية وحكومية أنظف وحكم أفضل. وحيث يزداد نفوذ المرأة في الحياة العامة ينخفض مستوى الفساد. ويصح هذا حتى عند مقارنة الدول التي لها مستوى متماثل من الدخل، والحريات المدنية، والتعليم، والمؤسسات القانونية (الشكل 7).

ورغمَ أن هذه النتائج ما زالت بحاجة إلى برهان فإنها تعطي دعماً إضافياً لوضع المزيد من النساء في السياسة والقوى العاملة —حيث يمكن للمرأة أن تكون قوة فاعلة تعزز حكم القانون والحكم الجيد.

النساء في قطاعات الأعمال أقل ميلاً لدفع رشاوي لموظفي الحكومة، ربما لأن لدى النساء معايير أخلاقية أعلى أو لحرصهن على تجنب المجازفة. وقد بينت دراسة شملت 350 شركة في جمهورية جورجيا أن الشركات التي يملكها أو يديرها رجال أكثر ميلاً بمقدار 10 بالمئة لتقديم دفعات غير رسمية لموظفي الحكومة من الشركات التي تديرها نساء. وتصح هذه النتيجة بغض النظر عن طبيعة الشركة، مثل القطاع الذي تعمل فيه أو حجمها، أو صفات المالك أو المدير، مثل المستوى التعليمي. ومن دون أخذ هذه العوامل بعين الاعتبار، فإن الشركات التي يديرها رجال أكثر ميلاً لدفع رشاوي بمقدار الضعف.

ما السبب في استمرار عدم المساواة الجنسوية؟

إذا كانت عدم المساواة بين الجنسين تضر برفاهية الناس واحتمالات تحقيق التنمية، فلماذا تستمر هذه القضية المؤذية في الوجود في العديد من الدول؟ وما سبب صعوبة إزالة بعض أشكال عدم المساواة أكثر من غيرها؟ مثلاً، حدث تحسن سريع في مجالات مثل الصحة والالتحاق بالمدارس، لكن التقدم كان أبطأ بكثير في المشاركة السياسية وحقوق الملكية. فما هي العوامل التي تقف في وجه تغيير العلاقة بين الجنسين وإزالة عدم المساواة؟ المؤسسات، والأسر، والاقتصاد.

تصيغ المؤسسات الاجتماعية —الأعراف الاجتماعية، والعادات، والحقوق والقوانين– علاوة على المؤسسات الاقتصادية، مثل الأسواق، والأدوار، والعلاقة بين الرجل والمرأة، وتؤثر في الموارد التي يحق للرجل والمرأة أن يكون له أو لها مدخل عليها، ونوع الأنشطة التي يمكن لكل منهما أن يتولاها. والصيغة التي يمكن لكل منهما المساهمة فيها في الاقتصاد والمجتمع. وهي تشتمل على حوافز يمكن أن تشجع، أو تحاملات يمكن أن تحبط. حتى حين لا تميز المؤسسات الرسمية وغير الرسمية بشكل صريح بين الذكور والإناث، فإنها تُبَلغ (سواء صراحة أو ضمناً) بواسطة الأعراف الاجتماعية بالدور

المناسب لكل جنس. ولهذه المؤسسات الاجتماعية جمود خاص يجعل تغييرها صعباً وبطيئاً – لكنها أبعد من أن تكون ثابتة.

مثل المؤسسات، تلعب الأسرة دوراً أساسياً في تشكيل العلاقة بين الجنسين منذ بواكير حياة الطفل، وتقوم بنقلها من جيل لآخر. ويتخذ العديد من الناس أهم قرارات حياتهم ضمن حدود أسرهم – حول إنجاب الأطفال وتربيتهم، والانخراط في العمل أو الراحة، والاستثمار في المستقبل. وكيفية توزيع المهمات والموارد الإنتاجية بين الأولاد والبنات، ومقدار الاستقلالية الممنوحة لكل منهم، وما إذا كانت التوقعات تختلف بالنسبة لكل فئة- كل هذا يخلق، أو يقوي، أو يلطف من عدم المساواة بين الجنسين. لكن الأسر لا تتخذ قراراتها من فراغ إنها تتخذها ضمن محيط مجتمعها المحلي وبطريقة تعكس تأثير الحوافز التي تفرضها بيئة سياسية ومؤسساتية أوسع.

وحيث أن الاقتصاد يحدد العديد من الفرص المتاحة للناس لتحسين مستوى معيشتهم، فإن السياسة الاقتصادية والتنمية تؤثر بشكل كبير على عدم المساواة بين الجنسين. فالدخل الأعلى يعني قيوداً أقل على الموارد داخل الأسرة والتي تفرض على الأهل الاختيار بين الاستثمار في الأبناء أو البنات لكن الطريقة التي يتأثر فيها الرجال والنساء، بالضبط، بالتنمية الاقتصادية تعتمد على الأنشطة المتاحة لتوليد دخل، وعلى طريقة تنظيمهم، وما هي الجهود والمهارات التي تستحق المكافأة، وما إذا كان في إمكان الرجل والمرأة المشاركة على قدم المساواة.

الواقع، أنه حتى السياسات التنموية التي تبدو محايدة بالنسبة للجنسين قد يكون لها نتائج مختلفة جنسوياً – ويعود ذلك جزئياً إلى الطرق التي تتكون فيها قرارات المؤسسات والأسر لتشكيل الأدوار والعلاقات بين الجنسين. فتقسيم العمل حسب الجنس داخل البيت، والعرف والتحيز الاجتماعيان، وعدم المساواة في الموارد تمنع المرأة والرجل من الاستفادة بقدر متساو من الفرص الاقتصادية – أو من مواجهة الأخطار أو الصدمات الاقتصادية على قدم المساواة. والفشل في إدراك هذه القيود القائمة على التمييز بين الجنسين عند وضع السياسات قد يعرض للخطر فاعليتها، من ناحية عدالتها وكفاءتها.

لذلك، فإن المؤسسات الاجتماعية، والأسر، والاقتصاد بشكل عام، تقرر مجتمعة فرص الناس، ومنظور حياتهم، حسب الجنس. كما أنها تمثل نقاط دخول مهمة للسياسة العامة لتناول قضايا عدم المساواة بين الجنسين.

استراتيجية من ثلاثة أجزاء لتشجيع المساواة بين الجنسين

كون عدم المساواة بين الجنسين تؤدي إلى تكاليف بشرية عالية وتعرقل احتمالات تنمية الدول، يفرض على الأعمال العامة والخاصة بأن تقوم بتشجيع المساواة بين الجنسين. وللدولة دور حاسم في تحسين رفاهية الرجال والنساء على حدّ سواء. وبفعلها هذا، فإنها تحقق المنافع الاجتماعية الكبيرة التي ترافق تحسين المكانة النسبية والمطلقة للنساء والفتيات. والعمل العام مهم بشكل خاص حيث أن من الصعب، إن لم يكن مستحيلاً، على المؤسسات الاجتماعية والقانونية التي تدعم عدم المساواة بين الجنسين أن تحدث التغيير وحدها. فشل السوق أيضاً، يعني عدم وجود معلومات كافية حول إنتاجية المرأة في سوق العمل (لأنها تنفق جزءاً كبيراً من ساعات عملها في أنشطة لا علاقة لها بالسوق، أو لأن أسواق العمل غير موجودة أو غير متطورة) هو عائق واضح آخر.

إن تحسين فاعلية المؤسسات الاجتماعية وتحقيق النمو الاقتصادي هو من الأمور المتعارف عليها وعلى نطاق واسع كعناصر أساسية لأي استراتيجية تنموية بعيدة المدى. لكن التطبيق الناجح لهذه الاستراتيجية لا يضمن المساواة بين الجنسين ولتشجيع هذه المساواة يجب على سياسات التغيير المؤسساتي والتنمية الاقتصادية أن تأخذ بعين الاعتبار عدم المساواة السائدة بين الجنسين في الحقوق، والموارد،والصوت. وثمة حاجة لسياسات وبرامج نشطة لإصلاح عدم المساواة القائمة بين الرجل والمرأة. وتتحدث الأدلة عن استراتيجية من ثلاثة أجزاء لتشجيع المساواة بين الجنسين.

1- إصلاح المؤسسات لوضع حقوق وفرص متساوية للرجال والنساء

حيث أن المؤسسات الاجتماعية، والقانونية، والاقتصادية تشكل مدخل الرجال والنساء إلى الموارد، وفرصهم، وقوتهم النسبية، فإن أحد العناصر الحاسمة في تنشيط المساواة بين الجنسين هي إقامة "ميدان لعب" مؤسساتي مستوي للرجال والنساء.

ضمان المساواة في الحقوق الأساسية. مساواة الجنسين في الحقوق هدف تنموي مهم بحدّ ذاته. وتوفر الحقوق القانونية، والاجتماعية، والاقتصادية، البيئة المناسبة التي تمكن النساء والرجال من المشاركة بشكل منتج في المجتمع، والحصول على المتطلبات الأساسية للعيش، وانتهاز الفرص الجديدة التي توفرها التنمية. والمساواة الأكبر في الحقوق يرافقها دائماً مساواة أكبر بين الجنسين في التعليم، والصحة، والمشاركة السياسية- واستقلالية في الدخل (الشكل 8).

ولو أن الدول في جنوب آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا زادت المساواة بين الجنسين في الحقوق إلى مستوى الدول "الأكثر مساواة" في مناطقها، فإن نسبة النساء إلى الرجال في البرلمان ستزيد بمقدار ينوف عن الضعف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبأكثر من 60 بالمئة في المنطقتين الأخريين. ورغم أن زيادة المساواة في الحقوق قد يكون لها تأثير أكثر تواضعاً على المساواة بين الجنسين في التعليم، ويمكن لتحسينات مهمة في الحقوق أن تذهب بعيداً نحو تحقيق التماثل في التحاق الأولاد والبنات بالمدارس. وفي جنوب آسيا فقط، من المتوقع أن تبقى الفجوة الكبيرة في الالتحاق بالمدارس رغم التحسينات الكبيرة في الحقوق. لذلك، ثمة دور مهم للإصلاحات القانونية التي تمنح حقوقاً متساوية وحماية متساوية للنساء الرجال.

لكن الإصلاح التشريعي نادراً ما يكون كافياً. ففي العديد من الدول النامية ما زالت القدرة على تطبيق الإصلاحات القانونية ضعيفة، تعقّدها تشعبات النظام القضائي- وعدم تناسقه. مثال ذلك. ينص قانون الأحوال المدنية في أوغندا على تساوي الحق في الطلاق —لكن القانوني العرفي يسيطر من ناحية تقسيم ممتلكات الزوجين، ولا تستطيع المرأة المطلقة الاحتفاظ بحقها في الأرض. وفي قضايا العنف التي قد تتعرض لها النساء تقف متطلبات تقديم الأدلة وغيرها من الحواجز الإجرائية (علاوة على مواقف رجال القانوني) في طريق تحقيق العدالة في عدد من الدول. وفي مثل هذه الأوضاع فإن جهود تقوية قدرات وكالات الدولة القضائية والإدارية مهمة للغاية لتحقيق قدر أكبر من المساواة الجنسوية في الحقوق الأساسية. وفي مطلق الأحوال فإن للقيادة السياسية دور حاسم.

الشكل 8: حقوق متساوية أكثر – مساواة أكثر من الموارد والصوت

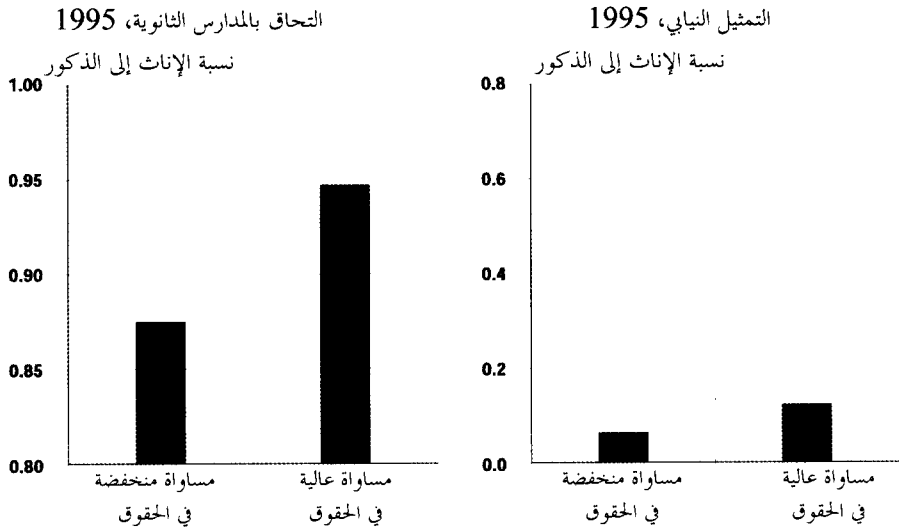

ملاحظة: نسبة الالتحاق الإجمالي هي مجموع الملتحقين بالمدارس بغض النظر عن عمر الطلاب، ومعبراً عنه كنسبة مئوية من العمر الرسمي للالتحاق بالمدرسة من الأشخاص الذين ينطبق عليهم ذلك في سنة دراسية معينة. نسبة التحاق الإناث إلى الذكور هي المجموع الإجمالي للإناث الملتحقات بالمدرسة مقسومة على نسبة الالتحاق الإجمالية للذكور. أما في التمثيل النيابي فإن النسبة هي المقاعد التي تشغلها النساء إلى المقاعد التي يشغلها الرجال. إن معدلاً مقداره 2.33 أو أقل يمثل مساواة منخفضة في الحقوق، ومعدلاً مقداره 2.67 أو أكبر يمثل مساواة عالية (أنظر الملاحظة 1 في نهاية الملخص لمزيد من المعلومات حول مؤشر الحقوق).

المصدر: بيانات "المساواة في الحقوق" من هيومانا (1992)؛ بيانات برلمانية من WISTAT (1998)؛ ترجيحات السكان من البنك الدولي (1999 د).

إيجاد حوافز لا تشجع التمييز بين الجنسين. تؤثر بنية المؤسسات الاقتصادية أيضاً على المساواة بين الجنسين بطرق مهمة عدة. وتشتمل الأسواق على مجموعة قوية من الحوافز التي تؤثر في القرارات وخطط العمل، والادخار، والاستثمار، والاستهلاك. فالأجور النسبية للرجال والنساء، وعوائد الأصول الإنتاجية، وأسعار السلع والخدمات تتحد إلى حدّ بعيد ببنية السوق. وتشير الأدلة المستقاة من المكسيك والولايات المتحدة أن الشركات التي تعمل في بيئة تنافسية أقل تمييزاً ضد النساء في التوظيف والأجور من

الشركات التي لها سطوة كبيرة في السوق في بيئة محمية. وبالمثل، تواجه النساء في الصين، سواء في الريف أو المدينة، تمييزاً أكبر في الأجر في الوظائف التي يعهد بها إليهن إدارياً —عن طريق الحكومة- أكثر من الوظائف التي يحصلن عليها من خلال المنافسة.

السياسيات والاستثمارات التي تعمق الأسواق وتصلح المساواة بين الجنسين في الوصول إلى المعلومات —والمقرونة بعقوبات ضد من يمارسون التمييز- تساعد كلها في تقوية حوافز المساواة بين الجنسين في سوق العمل. ففي الصين وفيتنام. على سبيل المثال، جلب تعميق أسواق العمل في الريف زيادة كبيرة في الطلب على الأيدي العاملة النسائية في المشاريع غير الحقلية، مما فتح فرصاً جديدة للتوظيف والكسب أمام النساء.

تصميم تقديم الخدمات لتسهيل المساواة في إيصالها. يمكن لتصميم تقديم البرنامج - مثل أنظمة المدارس، ومراكز الرعاية الصحية، والمنظمات المالية، وبرامج التوسع الزراعي- أن تسهل أو تعرقل المساواة في وصول الذكور والإناث إلى هذه الخدمات. أضف إلى ذلك أن إشراك المجتمع في تصميم تقديم الخدمات يساعد على تناول بعض المطالب ضمن البيئة المحلية، مع تأثيرات إيجابية في أغلب الأحيان بالنسبة للإناث.

في بنغلادش، وكينيا، وباكستان مثلاً. كان التحاق البنات بالمدارس أكثر حساسية من التحاق الأولاد سواء بالنسبة لنوعية المدارس أو لأمور محددة تعزى لإيصال البرامج التعليمية —مثل وجود معلمات إناث، ومدارس ومرافق خاصة بالبنات، ووسائل مواصلات آمنة من وإلى المدرسة. وأخذ هذه المسائل بعين الاعتبار يمكن أن يزيد بقدر كبير طلب الأهل على تعليم بناتهن. وفي بعض أجزاء غرب أفريقيا يقدم "الصيارفة المتنقلين" (يعرفون باسم جامعي "سوسو" في غانا) خدمات مالية للأسواق المحلية، وأماكن العمل، والمنازل، مما يلغي ضرورة أن تقوم النساء بالسفر مسافات طويلة كي يدخرن أو يقترضن. وفي بنغلادش تستخدم برامج إقراض على أساس جماعي دعم الجماعات وضغوط الأنداد كبديل عن الضمانات البنكية التقليدية لضمان التسديد. وقد زاد كلا التصميمين من دخول النساء إلى الموارد المالية.

2- رعاية التنمية الاقتصادية لتقوية الحوافز لمزيد من المساواة في الموارد والمشاركة.

في كثير من الأماكن تترافق التنمية الاقتصادية مع تحسن ظروف النساء والفتيات والمساواة الأعظم بين الجنسين —ومن خلال قنوات عدة:

- تتخذ الأسر القرارات المتعلقة بعملها، واستهلاكها، واستثماراتها، جزئياً، رداً على مستويات الأسعار وغير ذلك من إشارات السوق. ويميل التغير في تلك الإشارات إلى إعادة توزيع الموارد. وحين تحسن التنمية الاقتصادية ما هو متاح من الخدمات العامة ونوعية تلك الخدمات. مثل العيادات الصحية والمدارس. فإنها تخفض تكلفة الاستثمار في الرأسمال البشري بالنسبة للأسر. وإذا تراجعت التكاليف أكثر بالنسبة للإناث منها للذكور. أو إذا كان الاستثمار في الإناث أكثر حساسية لتغيرات الأسعار من الاستثمار في الذكور كما تشير الأدلة، فإن الإناث تستفيد أكثر.
- حين تزيد التنمية الاقتصادية الدخل وتخفض الفقر، تنخفض عدم المساواة بين الجنسين غالباً. وحيث أن الأسر منخفضة الدخل مجبرة على تقنين إنفاقها على التعليم، والرعاية الصحية، والتغذية، وتحمل النساء والفتيات الكثير من تبعات ذلك، فحين يرتفع دخل الأسرة فإن الكثير من عدم المساواة بين الجنسين في الاستثمار في رأس المال البشري ينخفض.

وكما هو الحال بالنسبة للحقوق، يترجم الدخل الأعلى غالباً إلى مساواة أعظم بين الجنسين في الموارد، سواء في الصحة أو التعليم (الشكل 9). وفي مجال التعليم تشير المحاكاة إلى أن أعظم تحسن ينجم عن زيادة الدخل يقع على الأغلب في المناطق الأشد فقراً: جنوب آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء. أضف إلى ذلك، تبدو تأثيرات الدخل قوية بشكل خاص على المستوى الثانوي. لكن تحليلات المحاكاة توحي أيضاً بأن زيادة كبيرة في الدخل – لنقل حسب مستويات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية– ستكون مطلوبة للوصول إلى مساواة أو شبه مساواة في الالتحاق بالدراسة الثانوية في تلك المناطق.ومثل هذه الزيادات ليست واقعية على المدين القصير أو المتوسط. ومن الضروري تحقيق زيادة كبيرة جداً في الدخل لإحداث مكاسب ملحوظة في المساواة بين الجنسين في التمثيل البرلماني.

- حين توسع التنمية الاقتصادية فرص العمل، فإنها ترفع معدل العائد المتوقع إلى رأس المال البشري، وتقوي حوافز الأسر للاستثمار في صحة الفتيات وتعليمهن، ومشاركة المرأة في القوى العاملة. وبتغير حوافز العمل تؤثر التنمية الاقتصادية على المساواة بين الجنسين.

- تقود التنمية الاقتصادية إلى ظهور أسواق العمل حيث لا توجد أسواق. وبفعلها ذاك فإنها لاتخلق أو تقوي إشارات السوق حول العائد بالنسبة للعمل وحسب بل تقضي أيضاً على عدم الكفاءة الاقتصادية. مثال ذلك، في أسواق العمل النشطة، توفر العمالة المستأجرة بديلاً عن اليد العاملة النسائية في الأسرة، سواء في الحق أو شؤون المترل، أو أنشطة الرعاية. وهذا يسمح للأسر باستخدام الوقت بشكل أكثر كفاءة، مما يخفف من أعباء المرأة. وفي حال عدم وجود أسواق عمل أو كانت لا تعمل جيداً، فإن هذا الاستبدال غير ممكن.

الشكل 9: المساواة بين الجنسين في التعليم تتحسن بزيادة الدخل

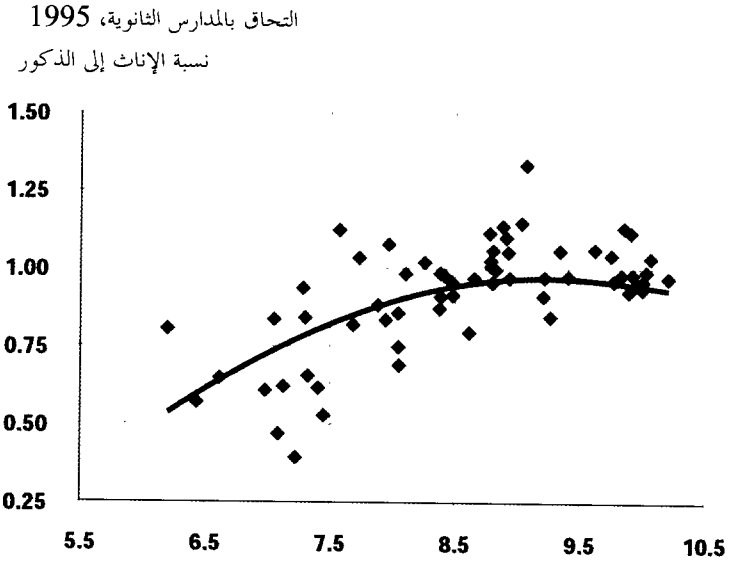

ملاحظة: معدل الالتحاق الإجمالي هو مجموع الملتحقين على مستوى المدرسة بغض النظر عن عمر الطلاب، وعبّر عنه كنسبة مئوية من مجموع الأشخاص الذين هم في عمر الدراسة الرسمي مقارنة مع ذلك المستوى في سنة دراسية معينة. نسبة التحاق الإناث إلى الذكور هي نسبة إجمالي الإناث الملتحقات بالمدرسة مقسومة على معدل إجمالي الذكور الملتحقين بالدراسة.

المصدر: البنك الدولي (1999 د).

- يرافق النمو الاقتصادي عادة توسع في الاستثمار في البنية التحتية —المياه النقية، والطرق، والمواصلات، والوقود. وهذا يميل أيضاً إلى خفض الوقت الذي تحتاجه النساء والفتيات للعناية بالمترل وأنشطة الرعاية الأخرى. في بوركينا فاسو، وأوغندا، وزامبيا مثلاً، كان في وسع النساء والفتيات أن يوفرن مئات ساعات المشي إلى مصادر الوقود ومياه الشرب وخفضها إلى ثلاثين دقيقة أو أقل (الشكل 10). فتطوير البنية التحتية الاقتصادية يخفض بقدر كبير الوقت الذي تحتاجه الإناث للقيام بالأعمال المترلية، وما في ذلك من منافع محتملة على صحتهن، ومشاركتهن في الأنشطة التي تدر دخلاً، وفي الالتحاق بالمدرسة بالنسبة للبنات.

رغم أن التنمية الاقتصادية تميل إلى تشجيع المساواة بين الجنسين، فإن تأثيرها ليس كافياً ولا مباشراً. كما أنه ليس آلياً. ويعتمد تأثير التنمية الاقتصادية على المساواة بين الجنسين، في جزء كبير منه، على حالة الحقوق، والوصول إلى مصادر الإنتاج والسيطرة عليها (مثل الأرض والأصول المالية)، والصوت السياسي، والسياسة الاجتماعية

الشكل 10: الاستثمار في البنية التحتية للماء والوقود يمكن أن يخفض كثيراً الوقت اللازم لجمعهما

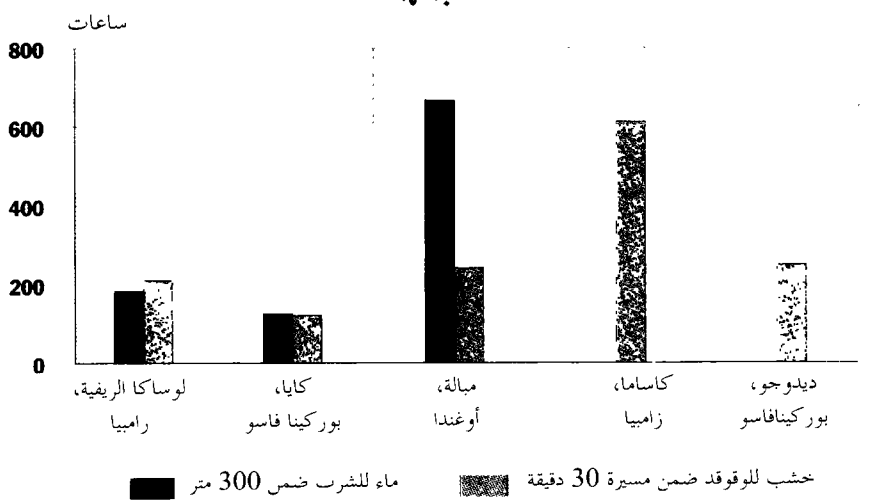

ملاحظة: كاساما، وديدوجو هي بالفعل ضمن مسافة 400 متر للحصول على مياه للشرب. في أجزاء من أفريقيا جنوب الصحراء تنفق النساء أكثر من ثلثي وقت عملهن المترلي على إحضار الماء والوقود، في حين أن الأطفال ومعظمهم من البنات ينفقن ما بين 5-28 بالمئة.

المصدر: بارويل (1996).

التي تكافح التمييز في سوق العمل أو تدعم رعاية الطفل تكمل ما لا تستطيع التنمية الاقتصادية وحدها أن تحققه في مجال خفض عدم المساواة بين الجنسين – وكما بينت التجربة في الاقتصادات المتحولة، وفي الدول عالية النمو في شرق آسيا، والدول الآخذة في التكيف في أميركا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء. كما أن سياسات الحماية الاجتماعية التي تعترف بالفروقات بين الجنسين في الأعمال المترلية والعمل في السوق وفي المخاطر مهمة أيضاً لحماية النساء (والرجال) من الصدمات الاقتصادية والانكماش الاقتصادي طويل الأمد.

الشكل 11: المساواة بين الجنسين في الحقوق ونمو الدخل تشجع المساواة في مجالات عدة – من التعليم إلى التمثيل السياسي

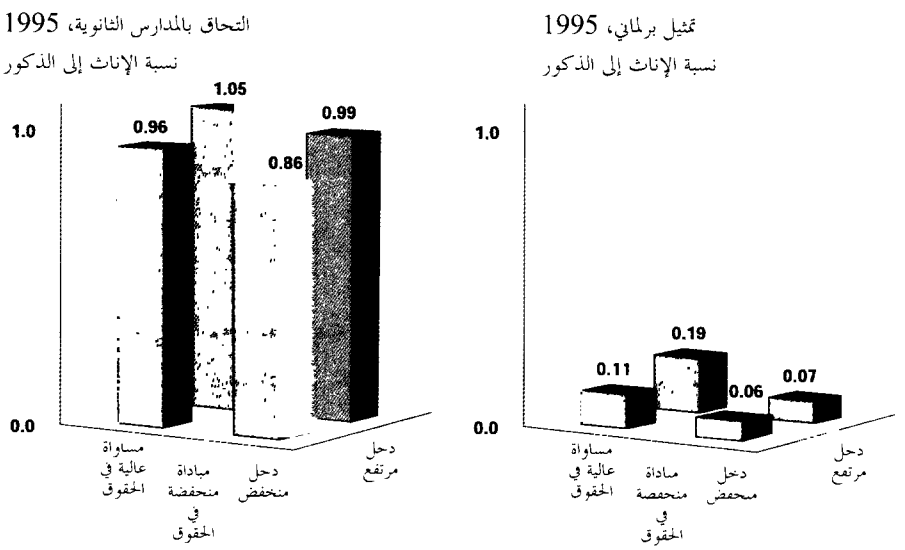

ملاحظة: تعتمد الأرقام على محاكاة مشتقة من نتائج التراجعات المتعددة، ومراقبة الدخل والحقوق.إن معدلاً مقداره 2.33 أو أقل يمثل مساواة منخفضة في الحقوق، ومعدلاً مقداره 2.67 أو أكبر يمثل مساواة عالية (أنظر الملاحظة 1 في نهاية الملخص لمزيد من المعلومات حول مؤشر الحقوق). وضعت الدول منخفضة وعالية الدخل في مجموعات وفقاً لمتوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد. جميع القيم هي معدلات مرجحة للسكان لكل فئة. أنظر الملحق 1 للإطلاع على ملاحظات عامة والدول المشمولة، الملحق 2 لإبراز نتائج التراجع، ولمسرد المصطلحات لتعريف النسب.

المصدر: بيانات الحقوق من هيومانا (1992)؛ بيانات برلمانية من WISTAT (1998)؛ وجميع البيانات الأخرى من البنك الدولي.

مالت الحوارات الحديثة حول التمييز بين الجنسين والتنمية إلى إثارة مناهج التنمية التي هدفها النمو مقابل المناهج القائمة على الحقوق أو المناهج المؤسساتية. لكن الأدلة تشير إلى أن التنمية الاقتصادية والتغير المؤسساتي كلاهما عناصر أساسية في استراتيجية بعيدة المدى لتشجيع المساواة بين الجنسين. مثال ذلك، حين يكون الدخل الفردي والمساواة بين الجنسين منخفضين، فإن زيادة المساواة أو الدخل قد تزيد المساواة في مستويات التعليم بين الجنسين. وتحسين الحقوق والدخل قد يعطي مكاسب أعظم (الشكل 11).

الإصلاحات المؤسساتية التي تقوي الحقوق الأساسية والسياسات التي تعزز التنمية الاقتصادية قد تدعم بعضها البعض. في أفريقيا جنوب الصحراء زاد وضع حقوق للنساء في إنتاجية الأرض في الأراضي التي تديرها نساء- مما زاد دخل النساء علاوة على دخل أسرهن. وبالمثل، فإن إتاحة مدخل أكبر للنساء على مؤسسات الادخار والإقراض قد حسن من وضعهن الاقتصادي والأمني وساعد على تحسين رفاهية الأسرة. وفي بنغلادش، أدت زيادة قدرة النساء على اقتراض أموال من مشاريع إقراض صغيرة، إلى زيادة قدرتهن على المساواة داخل الأسرة، وزيادة استهلاك الأسرة (ودخلها).

3- اتخاذ إجراءات سياسية نشطة لتعديل عدم التباين القائم بين الجنسين في السيطرة على الموارد والصوت السياسي

حيث أن التأثيرات المشتركة للإصلاح المؤسساتي والتنمية الاقتصادية تحتاج وقتاً كي تتحقق. فإن الإجراءات النشطة غالباً ما تكون مبررة على المديين القصير والمتوسط. والإجراءات النشطة هي خطوات محددة تهدف إلى تعديل أشكال معينة من التمييز والاستبعاد بين الجنسين – سواء في المترل، أو المجتمع، أو مكان العمل. وهذه الإجراءات تسرّع التقدم في تعديل عدم المساواة القائمة بين الجنسين – وهي مفيدة في استهداف فئات معينة من السكان، مثل الفقراء الذين قد يكون وقع عدم المساواة بين الجنسين شديداً بشكل خاص عليهم.

وحيث أن طبيعة ومدى عدم المساواة بين الجنسين تختلف بقدر كبير بين بلد وآخر. فإن التدخلات الأهم ستختلف من بيئة لأخرى. ويجب أن تعتمد القرارات المتعلقة بتدخل الدول أو عدم تدخلها وأي الإجراءات يجب اتباعها على فهم وتحليل

الحقائق المحلية. ونظراً لأن للإجراءات النشطة تكلفة حقيقية في الموارد، فسوف يحتاج صناع السياسة لأن يكونوا انتقائيين في الإجراءات التي يجب اللجوء إليها، وأن يركزوا استراتيجياً على الجهة التي يكون للتدخل الحكومي فيها أكبر نفع اجتماعي. وهذا يعني ضمناً التركيز على المجالات التي يكون فيها فشل السوق والتأثيرات الفائضة أعظم. ويعني أيضاً التركيز على مجالات من المستبعد أن يتولاها القطاع الخاص بشكل مستقل — أو أن يتولاها بصدق.

الأمر الأبعد من تقييم ما إذا كان لتدخل معين مسوغ مقبول، هو وضع خيارات حول الطريقة المحددة لتدخل الدولة. مثلاً، هل توفير السلع أو الخدمات العامة بشكل مباشر هو المطلوب؟ أم هل يمكن تلبية أهداف مماثلة بطريقة مجدية أكثر من ناحية التكلفة من خلال توفير قدر أكبر من المعلومات، وبذل جهود تنظيمية وتنفيذية أكبر، أم من خلال دعم عام للمزودين من القطاع الخاص؟

ويركز التقرير على أربعة مجالات رئيسية للسياسة النشطة.

تشجيع المساواة بين الجنسين في الوصول إلى الموارد الإنتاجية والقدرة على الكسب. يمكن لجهود تشجيع قيام مساواة أعظم في الوصول إلى الموارد الإنتاجية والسيطرة عليها —سواء كانت تعليمة، أو موارد مالية، أو أرض — وضمان مدخل عادل ومتساو إلى فرص التوظيف أن يزيد المساواة بين الجنسين علاوة على تحسين الكفاءة الاقتصادية. ولدى صناع السياسة عدد من نقاط الدخول المحتملة للتدخل هي:

- خفض تكاليف الالتحاق بالمدرسة، ومعالجة قلق الأهل حول حشمة الإناث أو سلامتهن، وزيادة عوائد الأسر من الاستثمار في تعليم البنات من خلال تحسين نوعية المدرسة للتغلب على الحواجز الاجتماعية والاقتصادية لتعليمهن، حتى في المجتمعات المتشددة في الفصل بين الجنسين.
- تصميم المؤسسات المالية بطريقة تأخذ من الحسبان قيوداً جنسوية معينة —سواء عن طريق استخدام ضغوط الأنداد لاستبدال الصيغ التقليدية في طلب ضمان إضافي، بتبسيط إجراءات البنوك، تقديم خدمات مالية قريبة من المنازل، والأسواق، وأماكن العمل —والذي يمكن أن يزيد قدرة النساء على الإدخار أو الحصول على قروض.

- إصلاحات ملكية الأرض التي تعد لملكية مشتركة للزوج والزوجة أو التي تمكن النساء من الاحتفاظ بملكية أرض بشكل مستقل يمكن أن تزيد من سيطرة النساء على الأرض بزيادة سيطرة القوانين التشريعية. وإذا عملت القوانين العرفية والتشريعية جنباً إلى جنب، فإن تفاعلاتها يجب أن تؤخذ في الحسبان إذا أريد لجهود تقوية حصول النساء إلى ملكية الأرض أن تنجح.
- في الدول التي لديها أسواق عمل متطورة نسبياً وقدرات على فرض القانون، فإن برامج التوظيف التي تسعى لإنصاف الفئات المظلومة في المجتمع يمكن أن تزيد دخول الإناث إلى وظائف القطاع الرسمي. وإذا كان هناك تمييز خطير في التوظيف والترقية، فإن في وسع هذا الإنصاف أن يزيد الإنتاجية في الشركات وفي الاقتصاد.

خفض التكاليف الشخصية لدور النساء الأسري. في جميع المجتمعات تقريباً تفرض الأعراف الاجتماعية الجنسوية أن تتولى النساء والفتيات المسؤولية الأساسية في أنشطة رعاية الأسرة. وفي الدول النامية غالباً ما تحتاج تلك المسؤوليات لساعات طويلة من العمل تحدّ من قدرة الفتيات على مواصلة تعليمهن ومن قدرة النساء على المشاركة في سوق العمل. ويمكن لأشكال عدة من التدخلات أن تخفض التكاليف الشخصية لهذا الدور على النساء والفتيات.

- تدخلات تزيد التعليم والأجور، والمشاركة في سوق العمل —مقرونة مع مدخل مناسب إلى خدمات تخطيط الأسرة والصحة الإنتاجية الأساسية —التي تقوي دور المرأة في اتخاذ قرارات منتجة. لكن وحيث أنه قد يكون للرجال والنساء خيارات مختلفة حول حجم الأسرة واستخدام موانع الحمل، فإن من الضروري أن تستهدف خدمات تخطيط الأسرة الرجال علاوة على النساء.
- توفير دعم عام لخدمات رعاية الطفل خارج المترل يمكن أن يقلل من تكلفة الرعاية، مما يوفر مشاركة اقتصادية أكبر للنساء والتحاق أكبر بالمدارس الفتيات المراهقات. في كينيا أدى خفض تكلفة رعاية الطفل إلى زيادة كبيرة في توظيف الأمهات مقابل أجر، والتحاق الفتيات الأكبر سناً بالمدارس (الشكل 12).
- التشريعات الحمائية لسوق العمل غالباً ما تكون سيفاً ذو حدين، تولد تكاليف ومنافع للنساء العاملات في القطاع الرسمي.مثال ذلك، حين تتحمل الشركات

جميع تكاليف إجازة الأمومة، فربما تنحاز للقرارات المعارضة لاستخدام النساء. وحين تتحمل النساء جميع التكاليف، فإن حوافز المرأة للاستمرار في العمل تقل. ويمكن للإجراءات التي تساعد على توزيع تكلفة الأمومة وغيرها من شروط الرعاية بين أصحاب العمل والعاملات، وحتى الدولة أيضاً، أن تزيد المنافع مقارنة بالتكلفة للنساء وأسرهن.

- الاستثمار الانتقائي في البنى التحتية الخاصة بالمياه، والوقود، والمواصلات، وغيرها من البنى الموفرة للوقت يمكن أن يسرّع تخفيض أعباء الأعمال المترلية عن كاهل النساء والفتيات، خاصة في المناطق الفقيرة والريفية — مما يحرر الفتيات ويسمح لهن بالالتحاق بالمدارس، والنساء للقيام بأنشطة أخرى سواء كان لها علاقة بتوليد دخل أو بشؤون المجتمع.

الشكل 12: انخفاض تكلفة رعاية الطفل تعني مشاركة أكبر للنساء في سوق العمل، وفتيات أكثر في المدارس

الزيادة في مشاركة الأمهات في سوق العمل والتحاق الأطفال (من سن 8-12 سنة) بالمدارس في كينيا مقابل انخفاض مقداره 10 بالمئة في رعاية الطفل خارج المترل.

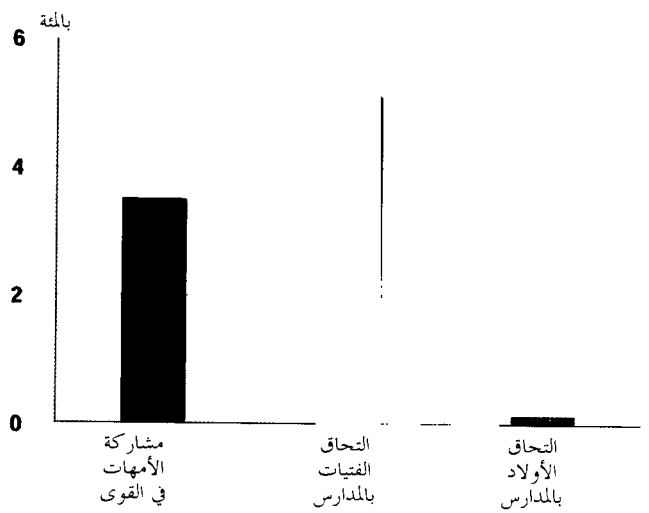

المصدر: لوكشين، وجلنسكايا، وغارسيا (2000).

توفير حماية اجتماعية جنسوية مناسبة. يواجه الرجال والنساء مخاطر جنسوية محددة خلال الصدمات الاقتصادية أو الإصلاحات السياسية. وتسيطر النساء على قدر أقل من الموارد يحميهن من الصدمات- في حين أن الرجال المكلفين بإعالة الأسرة تقليدياً يكونون عرضة للتوتر المصاحب للتغيرات الكبيرة في التوظيف أو تقلقل وضعهم الوظيفي. ومن المهم جداً أخذ الاختلافات بين الجنسين من ناحية ما يتعرض له كل طرف من مجازفة أو خطر في الحسبان عند تصميم الحماية الإجرائية لأن النساء والرجال داخل الأسرة الواحدة قد لا يشتركون في تحمل الخطر.

- لحماية النساء والرجال تحتاج برامج الحماية الاجتماعية أن تأخذ في حسابها عوامل قد ينجم عنها تحيز جنسوي في المشاركة والمنافع. مثال ذلك، برامج شبكة الحماية غالباً ما كانت تستثني النساء (وإن يكن عن غير قصد) بعدم أخذها بعين الاعتبار الاختلافات بين الجنسين في سلوكيات توفير العمل، والدخول إلى المعلومات، أو أنواع العمل التي يعتبرها الرجال والنساء مناسبة.
- برامج الضمان العتيقة التي لا تأخذ بعين الاعتبار الفوارق بين الجنسين في التوظيف، والكسب، والعمر المتوقع، تجازف بترك النساء- خاصة الأرامل منهن- عرضة للفقر عند الكبر. وقد أظهرت دراسة حديثة في التشيلي أن إعانات التقاعد للنساء حساسة جداً لنواح معينة من نظام الضمان العتيق، مقارنة بالرجال.

تقوية صوت المرأة ومشاركتها السياسية. التغييرات المؤسساتية التي تثبت المساواة بين الجنسين في الحقوق الأساسية هي حجر الزاوية لمساواة أعظم في المشاركة والصوت السياسيين. وبالمثل، فإن السياسات والبرامج التي تشجع المساواة في التعليم والوصول إلى المعلومات (بما في ذلك التعليم الإلزامي) يمكن أن تقوي وضع المرأة وبالتالي قدرتها على المشاركة في المجال السياسي. لكن كما هو الحال بالنسبة للتنمية الاقتصادية بشكل عام، فإن هذه الطرق تحتاج لوقت كي تعطي منافع ملموسة.

تشير التجارب الحديثة المستقاة من أكثر من 30 بلداً تشمل الأرجنتين، والأكوادور، والهند، والفلبين، وأوغندا، أن "التخصيص" السياسي يمكن أن يكون فعّالاً في زيادة المشاركة والتمثيل السياسيين في المجالس المحلية والوطنية خلال فترة قصيرة نسبياً. تشريع "التخصيص" يتخذ أشكالاً عدة في مختلف البلدان، إلا أنه ينص بشكل عام على تخصيص عدد أدنى (أو كوتا) من مرشحي الأحزاب السياسية أو المقاعد الانتخابية في المجالس المحلية أو الوطنية للنساء.

الشكل 13: تصميم نظام التقاعد يؤثر على المنفعة النسبية للرجال والنساء المسنين

الدخل الشهري من التقاعد للعاملين من النساء والرجال الذين لم يكملوا تعليمهم الابتدائي في التشيلي (نسبة الإناث إلى الذكور بين قوسين)

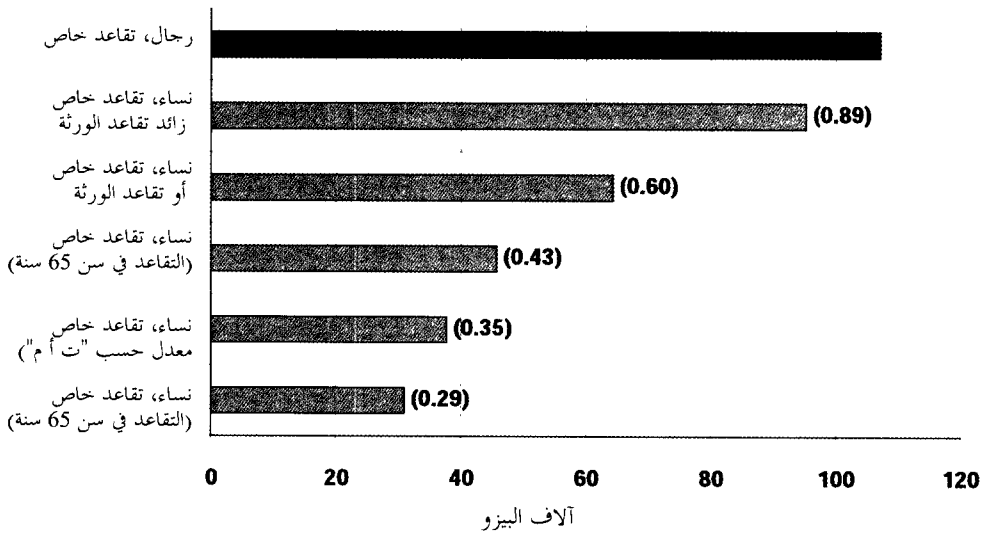

ملاحظة: تفترض هذه التقديرات أن الرجال يتقاعدون في سن 65 سنة والنساء في سن 60- وهو سن التقاعد القانوني بالنسبة للرجال والنساء — ما لم يشر إلى غير ذلك. وتشير الحروف "ت أ م" إلى التقاعد الأدنى المضمون الذي تدعمه الحكومة. واحتسبت الأرقام على أساس مرتبات شهرية تدفع مدى الحياة للمساهمين في المدن، مفترضة 5 بالمئة كمعدل عائد وزيادة في الأجر بنسبة 2 بالمئة. وافترض أن الذكور سيعيشون 15 سنة بعد التقاعد (في سن 65 سنة) مع احتياط بدفع تقاعد للورثة لمدة 6 سنوات بنسبة 60 بالمئة من معاش التقاعد. إذا تقاعدت الإناث في سن 60 سنة فإنه يتوقع لهن العيش لمدة 23 سنة أخرى، وإذا تقاعدن في سن 65 سنة فيتوقع لهن العيش 19 سنة أخرى.

المصدر: بتصرف من كوكس- ادواردز (2000)

تحديات المستقبل – الطريق إلى الأمام

الدليل المقدم في هذا التقرير يفرض على الدولة التدخل لتشجيع المساواة بين الجنسين. الواقع أن للدولة، وجماعات المجتمع المدني، والمجتمع الدولي دوراً بالغ الأهمية تلعبه لمحاربة التمييز بين الجنسين، مما يمكن المجتمعات من جني فوائد عظيمة. لكن تبقى هناك عدة تحديات مهمة.

تشديد السياسة بواسطة التحليلات الجنسوية

تعميق فهم الروابط التي تجمع المساواة بين الجنسين والتنمية وكيف تنعكس هذه الروابط على القرارات السياسية هو من التحديات الرئيسية للحاضر والمستقبل.

ويجمع هذا التقرير الكثير من الأدلة على هذه الروابط، لكن ما زال هناك الكثير لاكتشافه وفهمه، مما يعني ضمناً ضرورة جمع بيانات أكثر وأفضل لتحليلها. وثمة مجالين لإجراء مزيد من التحليلات:

- ماهي التأثيرات الجنسوية على السياسات الكلية أو المتعلقة بقطاع معين؟ وكيف يمكن لخيارات الإنفاق العام أن تشجع أو تكبح المساواة بين الجنسين والكفاءة الاقتصادية؟ يواجه صناع السياسة العديد من الطلبات المتنافسة على الموارد والاهتمام العام، مع موازنة إدارية ومالية محدودة. أمام هذه القيود، قد يساعد تحليل المعلومات الحكومات على تحقيق أقصى قدر من المكاسب الاجتماعية من التدخلات التي تختارها ولها علاقة بالجنسين.أضف إلى ذلك، نظراً لاختلاف طبيعة عدم المساواة بين الجنسين من مجتمع لآخر فلابد من قيام السياسة الفاعلة على تحليلات تجمع ما بين الاهتمامات الجنسوية المحلية والوطنية.
- وتتزايد أهمية النظر لما هو أبعد من كيفية تأثير السياسات والبرامج على مؤشرات التنمية المعتادة (مثل التعليم، والصحة، أو القوى العاملة) إلى كيف أن تدخلات معينة تحسن استقلالية المرأة، وقيادتها، وصوتها- سواء داخل الأسرة أو المجتمع بشكل عام. وفهم أي التدخلات هي الأكثر فاعلية لتحقيق ذلك يتطلب المزيد من التحليلات الجنسوية.

تناول القضايا الملحة

أحد التحديات ذات العلاقة هي أن يتطلع صناع السياسة قدماً في مواجهة الظروف التي تتغير بسرعة. الواقع، أن العديد من القضايا التي تظهر تتطلب انتباهاً أعظم من صناع السياسة والباحثين السياسيين من منظور يميز بين الجنسين، بما في ذلك العولمة، ولا مركزية الحكومة، وانتشار فيروس اتش.اي./الإيدز، وتقدم سكان العالم في السن. مثال ذلك:

- مع تراجع معدلات الولادة وزيادة عمر الناس، فإن سكان العالم يزدادون هرماً. وسوف ينجم عن هذا الأمر، إضافة لأمور أخرى، زيادة كبيرة في عدد الأرامل

في مختلف أنحاء العالم خلال القرن الحادي والعشرين. فما الذي يعنيه هذا التحول الديمغرافي للحماية الاجتماعية، والصحة، ومجالات السياسة العامة الأخرى؟ لذلك سيكون فهم مضامين هذا التوجه الديمغرافي تحدياً مهماً للبحوث في السنوات المقبلة.

- وبالمثل، غيرت العولمة، وتكنولوجيا المعلومات الجديدة طريقة تنظيم الإنتاج والمشاركة في المعلومات في كافة أنحاء العالم. فهل ستعجل هذه التغييرات التقدم نحو المساواة بين الجنسين أم ستزيد الفجوة في الفرص الاقتصادية؟ يمثل الفهم الأفضل لهذه الفرص والمخاطر المرتبطة بهذه القوى تحدياً آخر للباحثين وصناع السياسة.

توسيع المشاركة

التحدي الثالث المهم هو قيام صناع السياسة —في إطار سعيهم لتشجيع المساواة بين الجنسين– بتوسيع مشاركة مجموعات المجتمع المدني، والمانحين، وغيرهم في المجتمع الدولي. وفي حين أن لدى صناع السياسة دوراً قيادياً مهماً يلعبونه، فإن في الإمكان محاربة عدم المساواة بين الجنسين بشكل أفضل بتعاون نشط مع المنظمات المدنية والدولية. ويمكن لجماعات المانحين المساهمة في جميع تحليلات البيانات الجنسوية المبعثرة، بدمج التحليلات الجنسوية في حواراتهم مع صناع السياسة، والتشارك في "الممارسة الجيدة" القائمة على الخبرة الدولية. وبالمثل، يمكن للمجموعات المدنية والباحثين المحليين المساهمة في المعلومات والتحليلات بالغة الأهمية التي تعتمد على المعارف المحلية التي ستثري حوار الحكومة السياسي.

إن للمشاركة الأوسع والشفافية في صنع السياسة إمكانية إعطاء مردود هائل، سواء للمساواة بين الجنسين أو للتنمية الوطنية ككل. وفتح الحوارات العامة وصناعة السياسة على مشاركة أوسع من قبل الجماعات النسائية يمكن أن يقوي موقف المرأة — ويحسن تأثير البرامج والسياسات. إن نتائج البحوث حول العلاقة بين المشاركة الأكبر للإناث في الحياة العامة وانخفاض مستويات الفساد لهي أمر مثير للاهتمام. وتوحي بأن تسهيل تبادل أكبر للأفكار وشفافية أعظم في صنع السياسة —والسماح بمشاركة نسائية أعظم في المجالات العامة– يمكن أن يقوي حكم البلد وفعالية السياسة التنموية فيها. ولا يمكن للعالم التغاضي عن تأثيرات صحية عظيمة كهذه.

ملاحظة

1- مؤشر الحقوق المستخدم في الأشكال 1، و8، و11 هو متوسط ثلاث مؤشرات حول المساواة بين الجنسين في الحقوق جمعت من أكثر من مئة بلد بواسطة هيومانا (1992, Humana). وتركز مؤشرات الحقوق الفردية على المساواة بين الجنسين في الحقوق السياسية والقانونية، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وحقوق الزواج ودعاوي الطلاق، وقد وضعت المؤشرات باستخدام طريقة منهجية متناسقة بين الدول بحيث قيّم مدى الحقوق (حسب مقياس من 1 إلى 4) مقابل الحقوق الموضحة في عدد من اتفاقيات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

أنظر الصندوق 1-1 لمزيد من التفاصيل حول مؤشرات الحقوق. وأنظر الملحق 1 لمعرفة الدول المشمولة في الأشكال 1، و2، و3، و4، و7، و8، و9، و11. أنظر الملحق 2 لنتائج التراجع التي تضمنتها الأشكال 3، و8، و9، و11.

الفصل الأول

التمييز بين الجنسين في بداية القرن الحادي والعشرين

أصبح العالم اليوم مكانا أفضل العيش فيه مما كان عليه الحال في بداية القرن العشرين وفي حين ما زالت شعوب كثيرة مبتلاة بالأمية، والجوع، والمرض، والعنف، فقد أمكن تحقيق الكثير من التقدم — انتشار التعليم ومحو الأمية، والتقدم العلمي، والأدوية لقضاء على الأمراض والسيطرة عليها، وتبادل أكثر حرية للمعلومات في كافة أنحاء العالم جعل الظلم مكلفا أكثر بالنسبة للظالمين .

التقدم الآخر كان تعاظم صوت النساء في حياتهن الخاصة والعامة وقد حازت المرأة في القرن العشرين، على حق التصويت وشغل مناصب منتخبة في معظم البلدان- حتى وإن كان ذلك من حيث المبدأ. وحصلت على تشريعات للحماية الخاصة بوصفها عاملة حين اعتبرت هذه القوانين نافعة لها. كما زادت إمكانية حصولها على الخدمات الصحية والتعليمية. وتمكنت النساء من تنظيم أنفسهن محليا ودوليا لوضع حقوق المرأة ضمن إطار حقوق الإنسان وأثرن قضايا المساواة بين الجنسين في سياسات التنمية وتعتبر المؤتمرات النسوية الدولية مثل التي عقدت في مكسيكوسيتي (1975)، ونيروبي (1985)، وبكين (1995)، بحد ذاتها مقياسا على تعزيز دور المرأة .

خلال العقود الثلاثة الأخيرة- اكتسبت قضايا المرأة- وقضايا المساواة بين الجنسين مؤخرا — أهمية بارزة في مجال التنمية. ولم يتركز الانتباه على محنة الفقراء والنساء المستعبدات في الدول النامية وحسب بل والأجندة الجنسوية غير المكتملة في الدول المتقدمة. العديد من القضايا أثارت ردود فعل قوية واستقطبت الانتباه العام - مثل عمليات ختان البنات ووباء الإيدز في إفريقيا جنوب الصحراء، واستغلال النساء في الرقيق الأبيض في شرق آسيا والاتجار بالنساء في آسيا وأوروبا الشرقية، والقتل طلبا للدوطة*، و"جرائم الشرف" في جنوب آسيا، والموت دون داع بسبب عمليات الإجهاض غير الآمنة في أميركا اللاتينية وفي الدول الصناعية. وقضايا جنسوية أخرى دنيوية إلا أنها بالغة الأهمية لرفاهية ملايين النساء والفتيات في العالم .

- هل تتمتع النساء بحقوق متساوية مع الرجال في الدول النامية؟ مازالت النساء في العديد من الدول يفتقرن إلى حقوق متساوية مستقلة في امتلاك الأرض، وإدارة الممتلكات، وإدارة الأعمال، في الكثير من الدول الإفريقية جنوب

* dowry death، مضايقات أو تعذيب يقوم بها الزوج أو أحد أقاربه دافعها طلب الدوطة، وهي المهر الذي تدفعه الزوجة، مما يدفع الزوجة إلى الانتحار أو أن تقتل، وهي من الممارسات الدارجة في الهند (المترجم).

الصحراء، على سبيل المثال، تمتلك النساء حقوق ملكية الأرض من خلال أزواجهن بشكل رئيسي، ويفقدن هذه الحقوق عند الطلاق أو الترمل.
وفي بعض دول جنوب آسيا والشرق الأوسط لا تستطيع المرأة أن تسافر دون إذن زوجها .

- رفع التمييز بين الجنسين من معدلات وفاة الإناث في بعض المناطق، مما حرم العالم مما يتراوح بين 60-100 مليون امرأة (**سن 1989، 1992، كوال 1991، كلاسن 1994**). ويعكس ذلك التحيز الجنسوي في مجال توفير الطعام والرعاية الصحية، علاوة على العنف ضد الإناث خاصة في مراحل الطفولة المبكرة. وفي الصين زادت عمليات الإجهاض الانتقائية التي تستهدف الأجنة الأنثوية والوسائل الأخرى التي تستهدف الحصول على ابن ذكر من تحريف معدلات ولادة الذكور إلى الإناث —من 1.07 عام 1980 إلى 1.14 عام 1993. وفي الهند بلغت نسبة الذكور إلى الإناث عند الولادة 1.18 في ولاية البنجاب .
- في معظم المناطق النامية تميل المؤسسات التي تديرها النساء لأن تكون أقل رأسمالا من تلك التي يديرها الرجال . وفي جميع أنحاء إفريقيا جنوب الصحراء، تحظى النساء المزارعات بمدخل أضيق على المعدات الزراعية، والأسمدة، المعلومات. وفيما عدا بعض الاستثناءات التي لا تستحق الذكر، فإن المشاريع التي تديرها النساء — الزراعية وغير الزراعية — ما زالت تواجه مدخلاً أضيق للحصول على القروض والخدمات المالية ذات العلاقة.
- رغم ازدياد التحصيل العلمي للنساء مقارنة بالرجال، فما زالت هناك فجوة واسعة تفصل بين الجنسين من ناحية الأجر. فالموظفات يكسبن ثلاثة أرباع ما يكسبه نظرائهن من الرجال- لكن الفروق بين الجنسين في مجال التعليم، والخبرة العملية، وصفات الوظيفة لا تفسر إلا حوالي خُمس تلك الفجوة. أضف إلى ذلك، ما زالت المرأة غير ممثلة بإنصاف في الوظائف ذات الأجر المرتفع، بما في ذلك الوظائف الإدارية.
- مازال تمثيل المرأة ناقصاً بقدر كبير على جميع مستويات الحكومة، مما يحدّ من قدرتها في التأثير على الحكم والسياسة العامة. والنساء يشغلن أقل من 10 بالمئة

من المقاعد النيابية في جميع المناطق باستثناء شرق آسيا. وليس ثمة منطقة في الدول النامية تشغل فيها المرأة أكثر من 8 بالمئة من المناصب الوزارية.

في حين أن المعوقات المنهجية أمام الإناث هي أكثر انتشاراً من المعوقات أمام الرجال، فإن الأعراف الجنسوية والصور النمطية تؤثر على الرجال كما تؤثر على النساء، ويكون لها في الغالب تأثير قوي على رفاهيتهم.مثال ذلك، في الاقتصادات المتحولة في أوروبا الشرقية، لم تكن الزيادة في العمر المتوقع للمرأة مقارنة بالرجل خلال عقد التسعينات نتيجة تحسن في عمر المرأة، بل زيادة وفيات الذكور. وتعكس تلك الزيادات عوامل بيولوجية واجتماعية، تشمل ازدياد ضغوط العمل وارتفاع معدلات البطالة، والتدخين، واستهلاك الكحول. ولا تؤثر هذه الظواهر على رفاهية الرجل وحده، بل على أسرته ومجتمعه أيضاً.

رغم تزايد أهمية قضايا التمييز بين الجنسين في مناقشات التنمية، فإن أهمية وضع هذه القضايا ضمن منظور تصميم وتحليل السياسة لم يتم إدراكه على نطاق واسع بعد، كما لم يتم دمج دروس التنمية بالكامل من قبل صناع السياسة أو الجماعات المانحة. ويبحث هذا التقرير علاقة المساواة بين الجنسين مع السياسة العامة، والتنمية للمساعدة في توضيح أهمية أخذ المنظور الجنسوي بعين الاعتبار في صنع السياسة التنموية — أهمية النساء والرجال كأفراد وبالنسبة للمجتمعات. وللقيام بذلك، جمع التقرير البحوث التجريبية من عدة دول، ومن علوم عدة شملت، القانون، والاقتصاد، والعلوم الاجتماعية ذات العلاقة.

يبدأ هذا التقرير باستعراض التمييز بين الجنسين في الدول النامية ونحن ندخل القرن الحادي والعشرين. ثم نبحث مضامين السماح باستمرار التمييز بين الجنسين — بالنسبة للأفراد، والمجتمع المحلي، والمجتمعات. وفي أن هناك تكلفة عالية تقع على الأفراد بسبب عدم المساواة بين الجنسين، تبين الأدلة التجريبية أن استمرار عدم المساواة هذه يفرض تكلفة باهظة على المجتمعات — على قدرتها على النمو، وخفض الفقر، والحكم بطريقة فعّالة. وهذه التكاليف البشرية والتنموية توفر حجة قوية للقيام بعمل عام لخفض عدم المساواة بين الجنسين، وبفعل ذلك، نجني الفوائد الاجتماعية المرتبطة بالمساواة الأكبر بين الإناث والذكور.

بعد بحث التكلفة التي تقع على التنمية بسبب استمرار عدم المساواة بين الجنسين، يركز التقرير على طرق انتقال عدم المساواة — من خلال المؤسسات، والأسر، والاقتصاد، كما يدرس تأثيراتها على السياسات والبرامج المتاحة لتعديل عدم المساواة بين الرجل والمرأة. ويختتم التقرير باقتراح استراتيجية من ثلاثة أجزاء لتشجيع المساواة بين الجنسين في التنمية.

يركز هذا التقرير على حالة عدم المساواة بين الجنسين في الدول النامية. ويعرف المقصود بعدم المساواة بين الجنسين ثم يبحث أنماط عدم المساواة في الحقوق الأساسية، والسيطرة على الموارد، والمشاركة السياسية و"الصوت". (القدرة على التأثير على التنمية والمساهمة فيها) — داخل المناطق وفيما بينها. كما يبحث العلاقة بين الفقر وعدم المساواة بين الجنسين داخل الدول.

الرسالة الأساسية التي يبعث بها هذا الدليل هي: رغم التقدم الكبير ما زالت النساء والفتيات محرومات بطرق عدة مقارنة بالرجال والصبيان. وهذا الحرمان يقلل من رفاهية المرأة ويحدّ من قدرتها على المشاركة في منافع التنمية. ويبرز الدليل التباين الكبير في طبيعة ومدى عدم المساواة بين الجنسين داخل الدولة الواحدة وبين دولة وأخرى. كما يشير إلى العلاقة المهمة ما بين الفقر وعدم المساواة بين الجنسين داخل الدول. وتميل عدم المساواة هذه، خاصة في التعليم والصحة، لأن تكون أكبر لدى الفقراء منها في صفوف غير الفقراء.

تعريف الجنسوية

تشير الجنسوية (GENDER) إلى أدوار اجتماعية قائمة، وسلوكيات اجتماعية ملقنة، وتوقعات تتعلق بالإناث والذكور. ثمة اختلاف بيولوجي بين الرجال والنساء. النساء يلدن الأطفال ويرضعونهم من صدورهن؛ الرجال لا يستطيعون ذلك. وفي معظم أنحاء العالم نجد أن الرجال البالغين أضخم جثة من النساء البالغات. ويتعرض الرجال والنساء إلى عدد من المخاطر الصحية المختلفة بيولوجياً تتطلب ردوداً طبية مختلفة. وتفسر جميع الثقافات وتعامل تلك الاختلافات البيولوجية الفطرية بما يتفق مع توقعات اجتماعية حول أي الأنشطة والسلوكيات هي الأنسب للذكر والأنثى، وأي الحقوق، والموارد، والسلطات يمتلكها كل طرف.

وكما هو الحال، بالنسبة للعنصر، والعرق، والطبقة الاجتماعية. فإن التمييز بين الجنسين تصنيف اجتماعي يحدد إلى حدّ بعيد فرص المرء الحياتية، وشكل مساهمته في المجتمع والاقتصاد. ورغم عدم وجود فروقات عنصرية أو عرقية في بعض المجتمعات — ففي جميع المجتمعات قاطبة عدم تماثل جنسوي — اختلافات وعدم مساواة- بدرجات مختلفة. ويمكن للأدوار والعلاقات الجنسوية أن تختلف بقدر كبير بين مجتمع وآخر. لكن هناك تشابهاً مذهلاً أيضاً. مثال ذلك، جميع المجتمعات تقريباً تعطي المسؤولية الأولى في رعاية المواليد والأطفال الصغار للنساء والفتيات. وتعطي الخدمة العسكرية والأمن الوطني للرجال.

نشأت العلاقات والأدوار الجنسوية من التفاعلات البيولوجية، والتكنولوجية، والاقتصادية، وغير ذلك من القيود الاجتماعية. ويجادل بعض علماء الاجتماع بأن الأدوار الجنسوية تعكس أصلاً استراتيجيات البقاء الكفؤة والتقسيمات الجنسية للعمل، لكن ما أن أصبحت المجتمعات متقدمة تكنولوجياً واقتصادياً حتى صار عدم التشابه الجنسوي غير كفؤ ومعرقل — حيث تغيرت الأعراف الجنسوية ببطء أكبر من العوامل التي أوجدتها. ويدعم جزء مهم من الأدلة المعروضة في هذا الكتاب وجهة النظر القائلة أنه بالإضافة إلى كون الأدوار الجنسوية الصارمة غير منصفة، والتمييز بين الجنسين المرتبط بها هو غالباً غير كفؤ، فإنه يفرض تكلفة كبيرة على المجتمعات وعلى التنمية. لكن الأدلة تبين أيضاً، أنه في حين أن تغيير الأعراف الاجتماعية قد يتطلب وقتاً أطول، فهو أكثر جموداً بكثير. الواقع، أن في الإمكان تغييره بشكل أسرع بكثير تجاوباً مع الأوضاع الاجتماعية — الاقتصادية.

المساواة تعبير آخر يستحق التوضيح. وقد استخدم بطرق عدة، وكان يشير في أحيان عدة إلى المساواة أمام القانون، والمساواة في الفرص، أو المساواة في الناتج أو النتائج (**كولمان 1987**). في هذا التقرير نعرف المساواة بين الجنسين على أنها المساواة أمام القانون، والمساواة في الفرص — بما في ذلك المساواة في الحصول على رأس مال بشري وغير ذلك من الموارد المنتجة، والمساواة في مكافآت العمل — والمساواة في الصوت[1]. ولا نعرفها بأنها مساواة في الناتج أو النتائج لسببين. الأول، هو أن المجتمعات المختلفة اتبعت طرقاً مختلفة لتحقيق المساواة بين الجنسين. والثاني، هو أن أحد أوجه المساواة الجوهرية يقضي

بترك النساء والرجال يختارون أدواراً مختلفة (أو مماثلة) ونواتج مختلفة (أو متماثلة) وفق خياراتهم أو أهدافهم[2].

ثمة سبب آخر يدفعنا للحذر من تفسير المساواة بين الجنسين على أنها مساواة في الناتج. مثال ذلك، تشير البحوث الطبية أن لدى الإناث بعض "المزايا" البيولوجية على الرجل من ناحية العمر المتوقع، سواء عند الطفولة أو في حياتهن التالية. ويمكن للأعراف والممارسات الاجتماعية التي تؤثر على الدور الجنسوي والمعاملة الخاصة بالذكور والإناث أن تقلل أو تزيد من ميزة العمر المتوقع لدى النساء. وبالتالي، في البيئات التي قد يتساوى فيها العمر المتوقع للذكور والإناث عددياً، فإن ذلك قد يعني ضمناً انعدام ميزة النساء، وليس مساواة بين الجنسين. وبالمثل، لدى الإناث والذكور درجات مختلفة من التعرض للأوبئة والحاجة للرعاية الصحية. هنا أيضاً، قد لا تعني المساواة العددية في بعض المؤشرات الصحية، بالضرورة، المساواة بين الجنسين.

لهذا السبب يركز هذا التقرير على ما تدلنا عليه العلامات المألوفة للمساواة بين الجنسين حول الحقوق، والفرص، والصوت لكل من النساء والرجال. مثلاً، عدم المساواة الجنسوية في التعليم، والحصول على مصادر الإنتاج الأخرى، والتوظيف، أو الكسب يؤثر على علاقات القوة بين الرجل والمرأة – وبالتالي، على قدرة كل منهما في التأثير على القرارات داخل الأسرة. وتترجم عدم المساواة هذه إلى تباين في قدرات الرجل والمرأة على الاستفادة من الفرص الاقتصادية وغيرها. وتعكس عدم المساواة في التمثيل السياسي، سواء على المستويين المحلي أو الوطني مدى ما لدى كل من الرجل والمرأة من صوت في مناقشة السياسة العامة وصياغتها.

تشير الأدبيات المتعلقة بالتمييز بين الجنسين والتنمية إلى المكانة المطلقة للإناث (هل ارتفعت معدلات التحاق الفتيات بالمدارس؟) وأحياناً إلى المكانة النسبية للإناث (هل زادت المساواة بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس؟). يتناول هذا التقرير المسألتين. مركزاً على المكانة المطلقة لأن التحسينات المطلقة أساسية لضمان أن تحسن التنمية رفاهية الرجال والنساء. مثال ذلك، أن زيادة المساواة بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس والناتجة عن زيادة معدلات التحاق الذكور والإناث بالمدارس، مفضلة بشكل واضح على زيادة المساواة الناتجة عن جمود أو تراجع معدلات التحاق الذكور بالمدرسة.

لكن التركيز على التغيرات في المكانة المطلقة لا يكفي. وسواء تعلق الأمر بالحقوق أو السيطرة على الموارد، فإن المكانة عامل مهم في تحديد القوة النسبية للمرأة والرجل، والتي تؤثر بدورها على قدرة كل منهما على المشاركة في التنمية والمساهمة فيها، والانتفاع منها. وكما سوف نناقش في الفصل الثاني، فإن المكانتين المطلقة والنسبية للرجل والمرأة تؤثران على التنمية بطرق يجدر بصناع السياسة أخذها بعين الاعتبار.

الأنماط الإقليمية من عدم المساواة بين الجنسين في الحقوق، والموارد، والصوت

رغم التقدم الحديث، فإن المساواة بين الجنسين ما زالت منتشرة، ومستمرة في مختلف نواحي الحياة، وظاهرة بوضوح داخل الأسرة، والمؤسسات الاجتماعية، والاقتصاد. نركز هنا على أبرز مظاهر الاستثناء والتمييز بسبب الجنس: التباين في الحقوق الأساسية، وفي الحصول على الموارد وإدارتها، وفي التوظيف والكسب، وفي الصوت السياسي. وتركز التحليلات بشدة على البيانات التي تم الحصول عليها من مختلف البلدان، وخلال فترات عدة لدراسة التوجهات الحديثة والوضع الحالي للتمييز بين الجنسين في المناطق النامية الرئيسية.

الحقوق

قصة التمييز بين الجنسين هي من نواح عدة قصة عدم التماثل في الحقوق والامتيازات بين الرجل والمرأة. عدم التماثل في الحقوق منتشر — في التشريعات القانونية، والقوانين العرفية، والممارسات داخل المجتمعات المحلية، والعائلات، والأسر. وعدم التماثل هذا موجود في حقوق الزواج، والطلاق، وتقرير حجم الأسرة، والإرث وإدارة الممتلكات، وتخصيص عمل المرء لمشاريع الأسرة، والقيام بأنشطة تحقق دخلاً خارج المنزل، والسفر بشكل مستقل. ويقيد التباين في الحقوق بين الجنسين الخيارات المتاحة أمام المرأة من نواح عدة — غالباً ما تحدّ بشدة من فرصها في الاقتصاد والمجتمع.

في بوتسوانا، والتشيلي، وليسوتو، وناميبيا، وسوازيلاند تخضع النساء لوصاية أزواجهن الدائمة وليس لهن حقوق مستقلة لإدارة الممتلكات (**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1995**). وفي دول أفريقية عدة لا تملك النساء الأرض، ويحصلن بدلاً من ذلك، على حق

الانتفاع بها من خلال الزواج (**غراي وكيفان 1996**). أضف إلى ذلك، في أجزاء من أفريقيا جنوب الصحراء يحث للرجال المطالبة بناج عمل زوجاتهم، ولا يحق للنساء المطالبة بنتاج عمل أزواجهن (**دي عباس 1997**). وفي بوليفيا، وغواتيمالا، وسوريا، يحق للرجال منع زوجاتهم من العمل خارج البيت. وفي مصر والأردن يجب على النساء أخذ موافقة أزواجهن للحصول على جواز سفر، ولا يحق للنساء ذلك (**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1995**).

جمعت هيومانا (1986، 1992)، مسترشدة بعدد من وثائق الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان، ببيانات حول الحقوق السياسية، والعرقية، ذات الأساس الجنسوي لأكثر من 100 دولة في العامين 1985 و1990 (الصندوق 1-1). ووفرت البيانات مؤشرات عن حقوق الإنسان — مع نقاط من 1 (نمط الانتهاك الثابت للحقوق) إلى 4 (عدم الاحترام التام للحريات والحقوق)[3]. ومن مؤشرات الحقوق الأربعين التي جمعت، يخص العديد منها عدم المساواة بين الجنسين في الحقوق، من ضمنها المؤشرات التي تتناول المساواة السياسية والقانونية، والمساواة الاجتماعية والاقتصادية، والمساواة في حقوق الزواج ودعاوي الطلاق[4].

بيانات الدول تبين ما تشير إليه الأدلة: ليس ثمة منطقة في العالم النامي تتمتع فيها المرأة بحقوق متساوية مع الرجل في أي من المجالات المذكورة (الشكل 1-1)[5]. لكن هناك اختلافات جديرة بالملاحظة في مكانة الحقوق النسبية للنساء عبر المناطق. بالمتوسط، تمتلك النساء في أوروبا ووسط آسيا أكبر قدر من المساواة (النسبية) في الحقوق — والنساء في جنوب آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء، والشرق الأوسط، وشمال أفريقيا أقل الحقوق.

الحقوق السياسية والقانونية. بالنسبة للحقوق السياسية والقانونية يتراوح مستوى جميع المناطق النامية ما بين نقطتين (الانتهاك المتواصل للحقوق) و3 نقاط (عدم احترام الحقوق بين الحين والآخر) على مؤشر هيومانا. لذلك، حتى في المناطق التي تمتع فيها لامرأة بمساواة قانونية وسياسية بموجب دستور بلدها الوطني أو النصوص التشريعية، فإنها لا تتمتع بها كاملة في الواقع. وخلال الفترة ما بين 1985 و1990 بدا أن المساواة السياسية والقانونية في الحقوق بين الجنسين قد تحسنت بقدر بسيط في معظم المناطق، باستثناء أوروبا ووسط آسيا، حيث تراجعت، وجنوب آسيا، حيث يبدو أنها بقيت على حالها[6].

الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. فيما عدا دول أوروبا ووسط آسيا وشرق آسيا والمحيط الهادي، فإن النساء يتمتعن بقدر أقل من المساواة في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية مما يحصلن عليه من حقوق سياسية وقانونية — وهو نمط أوضح ما يبدو في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء. أضف إلى ذلك، لم يطرأ سوى القليل من التحسينات على المساواة بين الجنسين في تلك الحقوق خلال الفترة من 1985 – 1990.

الصندوق 1ـ1: قياس المساواة بين الجنسين في الحقوق

يقدم دليل حقوق الإنسان العالمي (**هيومانا 1986 - 1992**) بيانات حول أداء حقوق الإنسان في حوالي مئة دولة يزيد سكان كل واحدة عن مليون نسمة. وفي حين أن ثمة حدود مفهومة لتقدير التصنيف الكمي لمستويات حقوق الإنسان، فإن نشرة العام 1986 من الدليل تفيد كقاعدة لمؤشر "حرية الإنسان"، وهو تصنيف للدول حسب أدائها في مجال حقوق الإنسان، في "تقرير التنمية البشرية 1991" لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تم الحصول على بيانات الحقوق في الدليل باستخدام استبيانات من 40 سؤال (أو مؤشر) أُخذت من مواضيع عدة من وثائق الأمم المتحدة: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ والميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية؛ والميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية. وقد تمّ تقييم أداء كل دولة مقابل المؤشرات الأربعين في هذه القائمة على مرحلتين.

المرحلة الأولى، جمع معلومات حقوق الإنسان من الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية، والمنظمات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية (منظمة العفو الدولية، ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان)، ومؤسسات البحث، والصحف، ومراقبي وباحثي الحقوق في مختلف الدول. المرحلة الثانية هي تحديد درجة تعتمد على مقياس من صفر إلى 3 للأدلة التي تم جمعها على كل مؤشر. ويمثل الصفر نمطاً مستمراً من انتهاك الحريات والحقوق، أو تأكيداً على البند أو المؤشر الوارد في الاستبيان. ويمثل الرقم 3 احتراماً تاماً للحريات والحقوق، أو تأكيدات تشير إلى البند أو المؤشر.

ويحاول التقرير التركيز على ثلاثة مؤشرات لقياس المساواة بين الجنسين في الحقوق:

- المساواة السياسية والقانونية للنساء (السؤال 21).
- المساواة الاجتماعية والاقتصادية للنساء (السؤال 22).
- المساواة بين الجنسين في الزواج ودعاوي الطلاق (السؤال 37).

الشكل 1-1: النساء يفتقرن لحقوق متساوية مع الرجال

الحقوق السياسية والقانونية، 1985-1990
مؤشر المساواة بين الجنسين

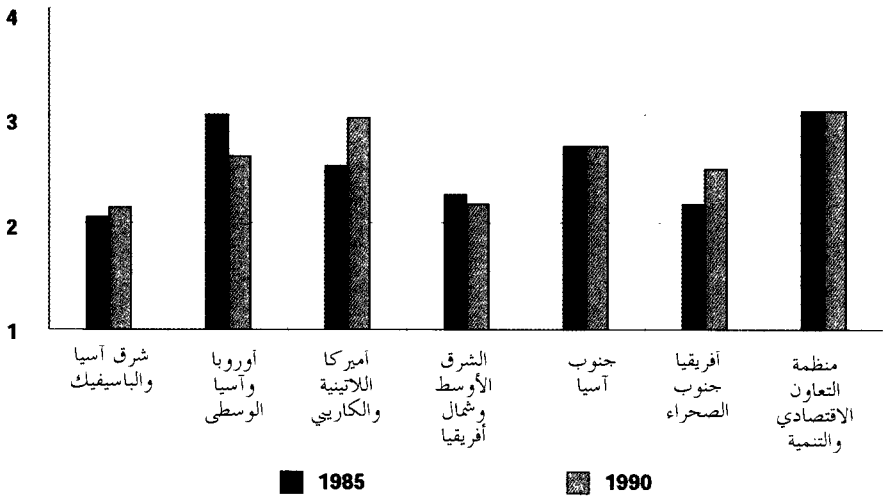

الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، 1985،1990
مؤشر المساواة بين الجنسين

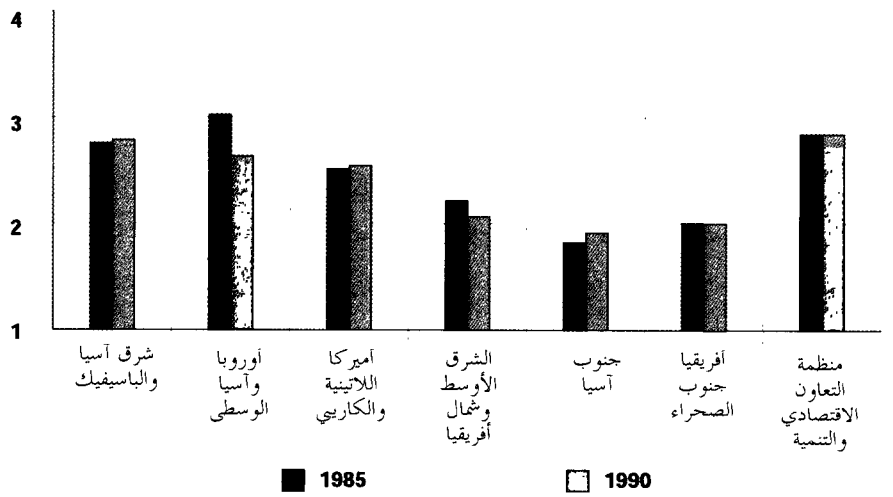

تابع الشكل 1.1

حقوق الزواج والطلاق، 1985-1990
مؤشر المساواة بين الجنسين

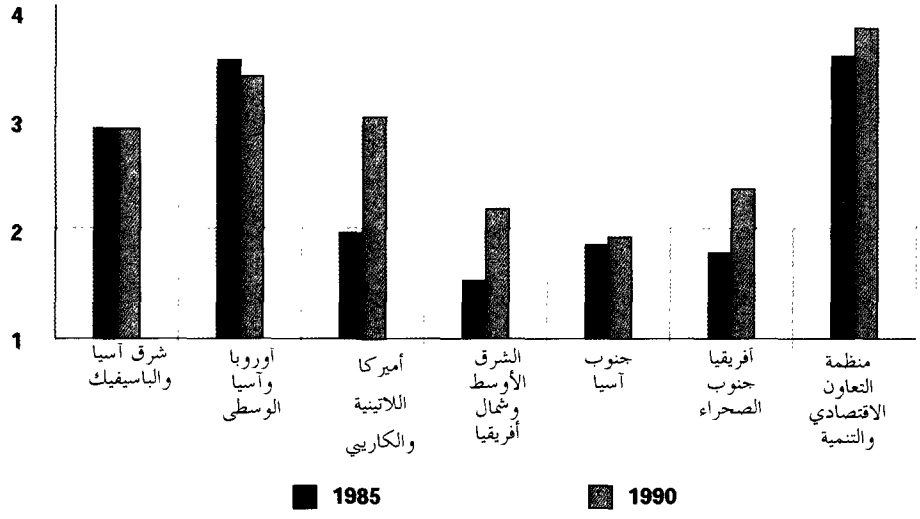

ملاحظة: انظر الصندوق 1-1 لمؤشرات المساواة بين الجنسين، والملحق 1 لملاحظات عامة والدول المشمولة.

المصدر: بيانات المساواة في الحقوق من هيومانا (1992)، ترجيحات السكان من البنك الدولي (1999 ج).

قد استخدمنا في هذا التقرير القيم من 1- 4 كي تتطابق مع مقياس صفر إلى 3 الذي استخدمه دليل هيومانا.

توفر بعض البيانات القليلة الأخرى معلومات حول حقوق الإنسان، وتشمل "دار تقييم حرية الدول"، ومؤشر حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية للمرأة من برنامج الدراسات العالمية في جامعة بوردو. وفي كل عام تقوم دار الحرية المذكورة بوضع تقييمات لعدد من الدول حول الحقوق السياسية والحريات المدنية، لكنها لا تقدم معلومات حول المساواة بين الجنسين، ويركز مؤشر حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية للمرأة بشكل مطلق على حقوق النساء، لكنه يفتقر إلى بيانات زمنية للعديد من الدول، ولتوفير مقارنة لأكبر عدد من الدول على مدى الزمن، استخدم هذا التقرير "دليل حقوق الإنسان العالمي".

حقوق الزواج ودعاوي الطلاق. يظهر التمييز بين الجنسين في أوضح صوره واختلافه بين بلد وأخر في حقوق الزواج والطلاق. هنا أيضاً، تتمتع النساء في أوروبا ووسط أسيا بأكبر قدر من المساواة النسبية – والنساء في جنوب أسيا وأفريقيا جنوب الصحراء، والشرق الأوسط وشمال افريقيا بأقل قدر منها. وقد تحسنت المساواة في حقوق الزواج بالنسبة للنساء في جنوب أسيا وافريقيا جنوب الصحراء، وأميركا اللاتينية، والشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال الفترة من 1985 إلى 1990. لكن بالنسبة للنساء في أوروبا ووسط أسيا فيبدو أنها تراجعت قليلاً.

لم تكن البيانات الخاصة بالمساواة بين الجنسين في الحقوق متناسقة عبر البلدان و لم تصنف بعد العام 1990، لكن المعلومات المتوفرة تشير إلى أن الحقوق النسبية النساء ربما تكون تحسنت منذ ذلك الحين – خاصة بعد المؤتمر العالمي الرابع حول المرأة في بكين، حين أصبحت حقوق المرأة محور اهتمام رئيسي في الجهود الدولية لتشجيع المساواة بين الجنسين. ولوحظ تقدم واضح في حقوق المرأة القانونية منذ مؤتمر بكين، سواء على الصعيد المحلي أو الدولي (**الأمم المتحدة 2000**). مثال ذلك صادقت 16 دولة إضافية منذ ذلك الحين على معاهدة الأمم المتحدة الرامية إلى "القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء" (CEDAW)، مما رفع عدد الدول إلى 167 دولة[7]. ودمجت بضع دول المساواة بين الجنسين في دساتيرها. وعدلت دول أخرى قانونها الجنائي ليشمل العنف المترلي.

وأعاد عدد من الدول النظر في قوانين العمل لتنص على معاملة متساوية – وفرص متساوية – للرجال والنساء في العمل والتوظيف. ووفقاً للاتحاد البرلماني الدول[8]. فإن دولتين فقط ما زالتا لا تعترفان بحق النساء في التصويت أو الترشيح للانتخابات. أضف إلى ذلك، أن دولاً في مناطق عدة اتبعت سياسات لإنصاف المرأة في مجالات مناصب اتخاذ القرار، بما في ذلك منحهن حصصاً في الهيئات الحكومية، والأحزاب السياسية، وكما يبين الفصل الثالث، فإن التغيير في القانون التشريعي لا يضمن أن تتحقق المساواة بين الجنسين بالكامل في الواقع. لكن تلك التغيرات تضع الأسس نحو مزيد من تحقيق المساواة في الحقوق.

بالإجمال، في حين يبدو أن هناك توجهاً عاماً نحو مساواة أعظم في الحقوق في معظم المناطق منذ العام 1985، فما زالت النساء أقل حظاً، مقارنة بالرجال، في مجالات الحقوق والمكانة التي ترافق ذلك – سواء من الناحية التشريعية أو العملية. عدم المساواة في

الحقوق بين الجنسين يقيد خيارات النساء في نواح عدة من الحياة – ويحدّ غالباً بشدة من قدرتهن على المساهمة في التنمية ويخفض نوعية الحياة لديهن.

الموارد

كما هو الحال بالنسبة للحقوق الأساسية تميل النساء والفتيات وبشكل مدروس إلى الحصول على مدخل أضيق من الرجال والصبيان على تشكيلة من الموارد، وهذا يحد من فرصهن، ويضع حدوداً – كما هو الحال بالنسبة للحقوق – لقدرتهن علي المشاركة في التنمية والتمتع بثمارها. ولقصة عدم التساوي في الوصول إلى الموارد أبعاداً عدة، تشمل الوصول إلى الموارد البشرية. ورأس المال الاجتماعي، ورأس المال المادي والمالي، والتوظيف، والكسب. وعدم المساواة هذا يحد من قدرة النساء على المشاركة في التنمية والمساهمة في رفع مستويات المعيشة لأسرهن. وتترجم أيضاً إلى مزيد من المخاطر والتعرض للأذى في وجه الأزمات الشخصية والأسرية، عند التقدم في السن، وخلال الصدمات الاقتصادية.

الشكل 1 ـ 2: رغم التحسينات، ما زال عدم المساواة قائماً في الالتحاق بالمدارس في بعض المناطق

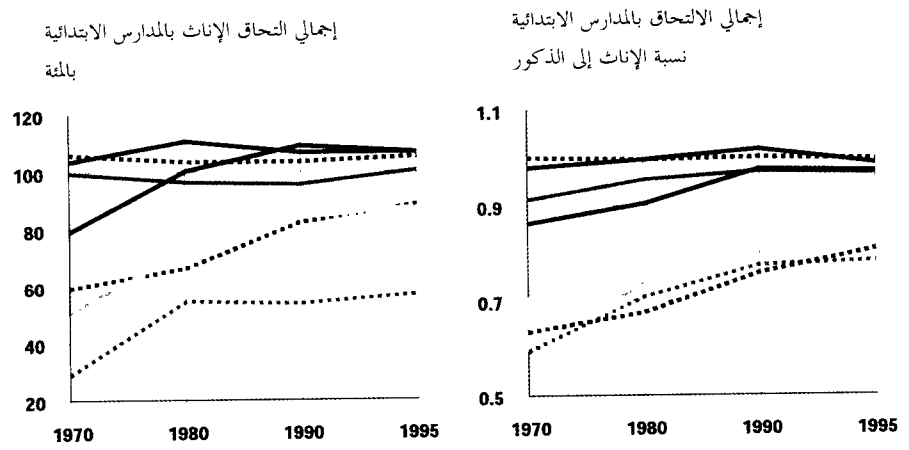

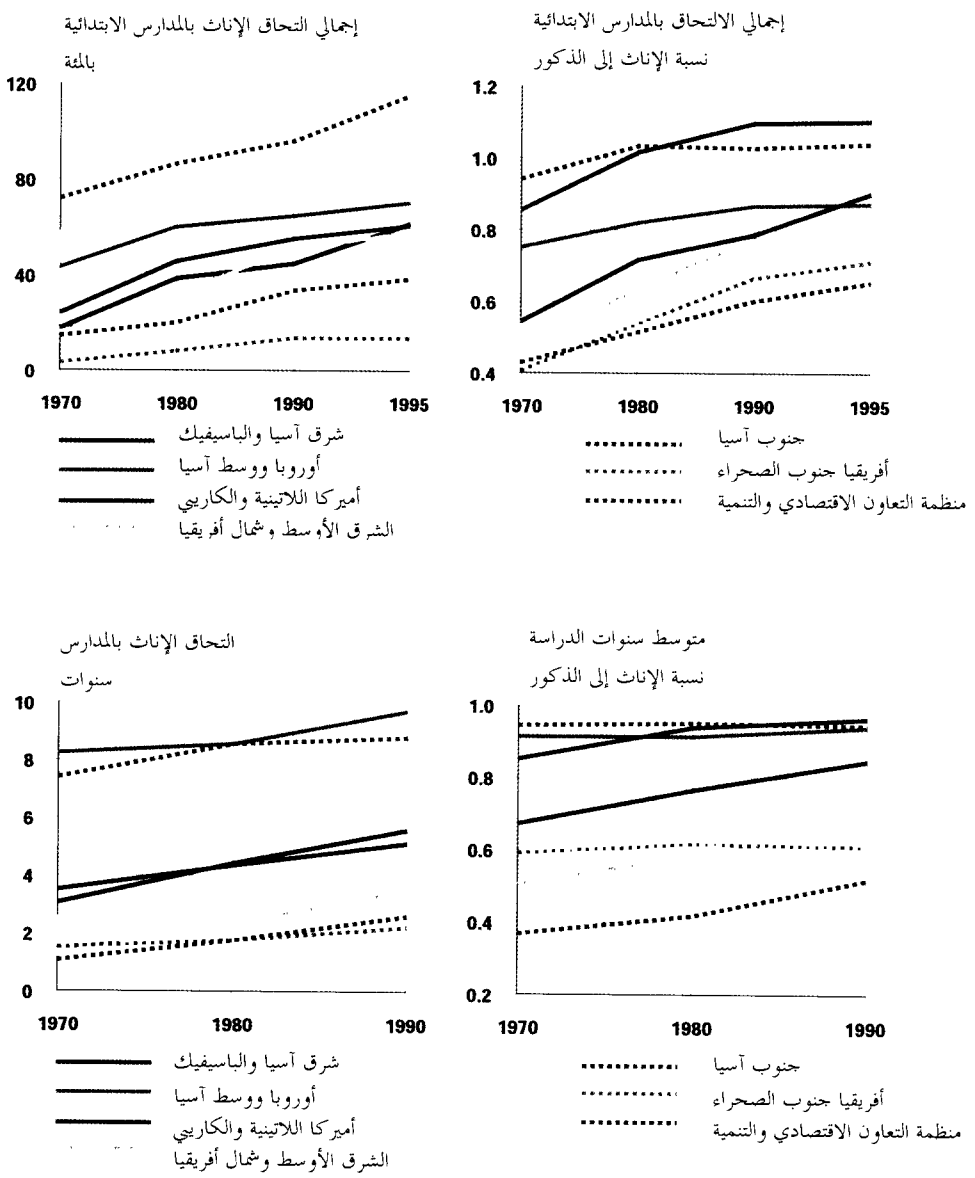

ملاحظة: انظر الملحق 1 لمعرفة الملاحظات العامة والدول المشمولة ومسرد التعاريف المتباينة

المصدر: بيانات سنوات الدراسة من بارو ولي (1994)؛ ترجيحات السكان من البنك الدولي (1999 د).

التعليم. للتعليم دور مركزي في قدرة المرء على التجاوب مع الفرص التي تقدمها التنمية، لكن ما زال هناك تباين كبير في مناطق عدة (الشكل 1-2)، وما زال التباين قائماً في نسب الالتحاق بالمدارس، والتي تبين مقدار التعليم، ومتوسط سنوات الدراسة التي تمثل مقدار ما حصل عليه السكان من تعليم.

ارتفعت معدلات ونسب سنوات التحاق الإناث بالمدارس الابتدائية والثانوية بشكل عام بمرور الزمن، وفي مناطق عدة استقرت معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية عند مستويات عالية - في شرق آسيا والباسيفيكي، وأميركا اللاتينية والكاريبي، وأوروبا ووسط آسيا، حيث وصلت نسب الالتحاق الإجمالي إلى مئة بالمئة[9]. كما استقرت معدلات التحاق الإناث بالدراسة الابتدائية في أفريقيا جنوب الصحراء -وفي أماكن عدة بمستويات أدنى. وفي أفريقيا جنوب الصحراء حصلت الفتيات على مكاسب عظيمة من الالتحاق بالمدارس خلال الفترة ما بين 1970 و1980، لكن تلك المستويات استقرت فيما بعد عند نسبة 54 بالمئة. وما زالت المستويات المطلقة لالتحاق الإناث بالدراسة أدنى في أفريقيا جنوب الصحراء من الدول النامية الأخرى. وكانت معدلات الالتحاق بالدراسة الثانوية لا تزيد عن 14 بالمئة عام 1955، ومتوسط سنوات الدراسة 2.2 سنة عام 1990.

فكيف تقارن هذه التوجيهات مع توجهات الصبيان؟ لقد تحسنت المساواة بين الجنسين في نسب الالتحاق بالمدارس وسنوات الدراسة منذ العام 1970، حيث زاد التحاق الفتيات بشكل عام بمعدلات أسرع من الصبيان. لكن التباين بين الجنسين وسرعة إغلاق الفجوة الفاصلة بينهما اختلف من بلد إلى آخر. وكما هو الحال بالنسبة للحقوق، حازت شرق آسيا، وأميركا اللاتينية، وأوروبا ووسط آسيا، على أعلى نسبة في المساواة بين الجنسين في التعليم.وفي أوروبا ووسط آسيا وأميركا اللاتينية تتجاوز معدلات التحاق الإناث بالدراسة الثانوية الآن معدلات الذكور، ولدى الإناث في المتوسط ما يقارب 90 بالمئة من سنوات التحاق الذكور بالمدارس.

ابتداء من أدنى المستويات الابتدائية للمساواة بين الجنسين، سجلت أفريقيا جنوب الصحراء، وجنوب آسيا، والشرق الأوسط وشمال أفريقياً تراجعاً لا يذكر في التباين بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية خلال الفترة من 1975 إلى 1995. إلا أن جنوب آسيا واصلت احتلال مركز المنطقة الأدنى مساواة في التعليم. فالنساء في جنوب آسيا لا يحصلن كمعدل عام إلا على نصف سنوات التعليم التي يحصل عليها الرجال، ونسبة التحاق الإناث بالدراسة الثانوية ما زالت ثلثي نسبة الذكور فقط. أضف إلى ذلك، أن في جنوب آسيا عدم مساواة أكبر بين الجنسين في التعليم من مناطق نامية أخرى حيث المستويات المطلقة لتعليم الإناث أدنى (**فيلمر، وكنج، بريتشت 1998**).

ارتفعت معدلات المساواة بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس في أفريقيا جنوب الصحراء- رغم أن التحسن على المستوى الابتدائي خلال الفترة من 1980 إلى 1990 يعكس تراجعاً مطلقاً في نسبة التحاق الذكور أكثر مما يعكس تحسناً في التحاق الإناث. أضف إلى ذلك، أنه خلافاً لأفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لم تحقق أفريقيا جنوب الصحراء أي تقدم حقيقي يغلق الثغرة التي تفصل بين الجنسين في معدل سنوات الدراسة خلال الفترة من 1970 و 1990.

لذلك، في حين كان هناك توجهاً واضحاً للمساواة بين الجنسين في التعليم منذ العام 1970، كانت المكاسب بطيئة وغير متساوية بالنسبة للمناطق الأكثر فقراً. ما زال إغلاق الفجوة بين الجنسين في التعليم —وإغلاقها بسرعة أكبر — من التحديات التنموية المهمة التي يواجهها صناع السياسة، خاصة في جنوب آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهذه التحديات مهمة بشكل خاص مع انتقال العالم نحو عصر المعلومات واحتلال المنتجات التي تعتمد على المعارف المكثفة مكان الطرق التقليدية في الإنتاج. فالتعليم الأساسي هو أساس تنمية المهارات المرنة الضرورية للمشاركة في النشاط الاقتصادي الذي يعتمد على المعارف المكثفة. والذين يفتقرون إلى مدخل إلى التعليم الأساسي سيحرمون على الأغلب من الفرص الجديدة، وفي الأماكن التي ما زال التباين بين الجنسين في التعليم قائماً فيها، ثمة خطر متزايد من بقاء النساء متخلفات عن الرجال في قدرتهن على المشاركة في التنمية.

الصحة. الصحة الجيدة ضرورية للغاية من أجل طيب العيش، وهي مثل التعليم مورد مهم يسمح للناس المشاركة في ثمار التنمية والاستمتاع بها. تركيزنا هنا يشدد على العمر المتوقع عند الولادة وعبء المرض، من بين بضع مقاييس للصحة متوفرة حسب الجنس في عدد كبير من الدول. الاختلافات بين الجنسين في العمر المتوقع عند الولادة يضاف إلى تأثيرات عدم المساواة بين الجنسين في معدلات وفيات الأطفال والبالغين، مع سيطرة وفيات الأطفال في سنوات حياتهم المبكرة. وتعكس الاختلافات في العمر المتوقع وعبء المرض جزئياً، الاختلافات البيولوجية بين الجنسين. لكنها تعكس أيضاً اختلافات مهمة في الدور الذي يقوم به كل من الجنسين وفي معاملة المجتمع للرجال والنساء.

سنستعرض في هذا الجزء الدليل على العنف الذي له علاقة بالجنسوية، ومرض "اتش. آي.في"/ الإيدز. وفي حين ليس هناك سوى القليل من البيانات حول هذه المواضيع، فإن لكل منهما أبعاد جنسوية تؤثر بشكل كبير على رفاهية النساء والرجال وقدرتهم على المشاركة في التنمية.

العمر المتوقع ومعدل الوفيات. ارتفعت معدلات العمر المتوقع عند الولادة في المناطق النامية بشكل كبير للرجال والنساء خلال العقود الماضية. وقد حسنت التغذية الأفضل، والمياه الأنظف، والسيطرة على الأمراض المعدية، الصحة وأطالت عمر الناس في أنحاء كثيرة من العالم. ومنذ العام 1970 ارتفع العمر المتوقع بمقدار لا يقل عن 15 سنة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفي جنوب آسيا. وكان العمر المتوقع في مختلف المناطق متقارباً —باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء، حيث التحسن أبطأ.

تميل النساء إلى العيش عمراً أطول من الرجال —ويعود ذلك جزئياً إلى أسباب بيولوجية. وقد أظهرت البحوث الطبية أن عدداً أكبر من الأجنة الذكورية يجري إجهاضها طوعاً أو إسقاطه في جميع المجتمعات؛ وأنه في معظم المجتمعات تزيد معدلات وفاة الذكور عن الإناث في الأشهر الستة الأولى من حياتهم (**والدرون 1986**). ويعود سبب ذلك أصلاً إلى البنية الكرموسومية للذكور وبطء نمو الرئتين بتأثير هرمون التستوسترون الذي تفرزه الخصيتان. وفي المرحلة المتقدمة من الحياة، يبدو أن للنساء ميزة بيولوجية أخرى: فحتى بلوغهن سن اليأس على الأقل فإن هرموناتهن تحميهن من أمراض القلب الناجمة عن عرقلة جريان الدم في الشرايين. وبالنظر إلى هذه الميزة، فإن العمر المتوقع للنساء يجب أن يزيد بشكل عام عن عمر الرجال لولا الحرمان والتمييز.

وفي الأماكن التي يعيش فيها الرجال والنساء والعمر ذاته، أو حيث يتوقع أن يعيش الرجال عمراً أطول، تعكس هذه النتائج تشكيلة من العوامل الاجتماعية التي تعمل ضد النساء والفتيات. فعدم المساواة بين الجنسين في التغذية والرعاية الصحية التي تحابي الذكور، والحمل المتكرر والصعب، والرعاية غير الملائمة قبل الولادة وأثناءها، يمكنها جميعها أن تقلل العمر المتوقع للمرأة مقارنة بالرجل. وبعكس ذلك، فإن العوامل الاجتماعية والبيئية التي تعزز دور الذكر الجنسوي يمكن أن توسع الميزة البيولوجية للإناث من ناحية العمر المتوقع. فحدوث الوفيات قبل الأوان بين الذكور بسبب أمراض القلب، مثلاً، لا تعكس ضعفهم البيولوجي الأكبر وحسب، بل أيضاً ضغوطاً أكبر في العمل، ومعدلات أعلى من التدخين، وتعرض أكبر للمواد المسرطنة في مكان العمل (**منظمة الصحة العالمية، 1998**).

بحلول العام 1990 تجاوز العمر المتوقع للإناث عمر الذكور في جميع المناطق النامية (الشكل 1-3). وخلال الفترة من 1970 إلى 1997 كان أعظم تحسن في العمر النسبي للنساء في جنوب آسيا —رغم أن المنطقة بدأت بوضع غير موات للإناث. ورغم تلك التحسينات ما زالت نسبة العمر المتوقع للإناث مقابل الذكور في جنوب آسيا الأدنى في العالم. وشهدت المناطق الأخرى إما زيادة طفيفة أو تغيراً بسيطاً في النسبة خلال الفترة من 1970 إلى 1997. لكن النسبة تراجعت في أفريقيا جنوب الصحراء ورغم ارتفاع العمر المتوقع للنساء، فقد ارتفعت نسبة الرجال أكثر. وفي أوروبا ووسط آسيا طرأ تغير طفيف على نسبة العمر المتوقع للإناث إلى الذكور، ولم يكن سبب هذه الزيادة الارتفاع المطلق في العمر المتوقع للإناث بل تراجع العمر المتوقع للذكور.

نظراً للميزة البيولوجية عند الولادة للإناث، فإن من المتوقع أن تكون معدلات الوفاة لدى الذكور أعلى منها لدى الإناث. لذلك فإن نسبة الجنس في دولة ما هي أول مؤشر على التمييز بين الجنسين. وقدر عدد من الدراسات الحديثة "الخسارة" في عدد النساء والفتيات في العالم نتيجة ارتفاع معدل وفيات الإناث في آسيا (خاصة في الصين، وجمهورية كوريا، والهند)، وبنسبة أقل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ما بين 60 إلى 100 مليون امرأة، كان يفترض أن يكن أحياء اليوم لولا التمييز بين الجنسين (**سن 1989، 1992، كوال 1991؛ كلاسن 1994**). وتقوم تلك التقديرات على مقارنة نسب الجنس الفعلية مع نسب الجنس النظرية التي كان من الممكن أن توجد لولا التمييز بين الجنسين.

الشكل 1ـ3: عمر النساء يتجاوز عمر الرجال في جميع المناطق

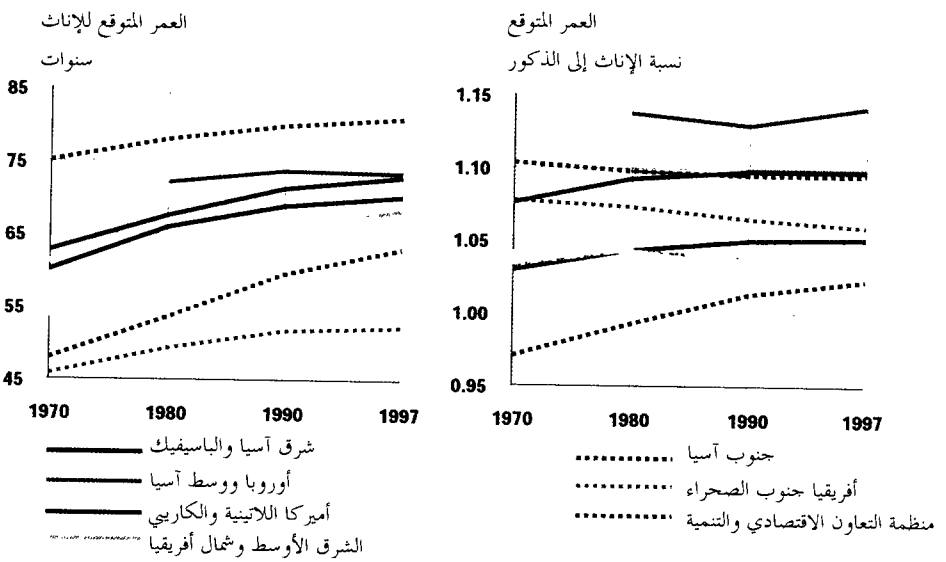

ملاحظة: أنظر الملحق 1 لمعرفة الملاحظات العامة والدول المشمولة، ومسرد التعاريف المتباينة

المصدر: البنك الدولي (1999ج).

يبدو أن الكثير من المحاباة الجنسوية تتركز في الجماعات الأصغر سناً. فالتمييز بين الجنسين في الحصول على الطعام لدى الأطفال الصغار في الهند مسؤول عن زيادة وفيات الإناث؛ وبينت إحدى الدراسات أن الفتيات لا يتناولن طعاماً أقل وحسب، بل نوعية أسوأ أيضاً (**داس جوبتا 1987**). وسبب آخر لتعاظم عدد ما "خسرناه" من نساء، هو الرعاية الصحية المتدنية — خاصة بالنسبة للفتيات اللواتي يأتي ترتيبهن متأخراً في سلسلة أفراد الأسرة والفتيات اللواتي يولدن لأسر قروية (**كوييريا 1995؛ داس جوبتا 1987**).

ربما أن التمييز ضد الفتيات لا يتأثر فقط بالخيارات الثقافية، والعوامل المؤسساتية، والاعتبارات الاقتصادية، بل أيضاً بالسياسة العامة. ففي بلد مثل سريلانكا تراجعت نسبة الجنس (الذكور إلى الإناث) بقدر كبير خلال العقود الثلاثة الماضية بفضل شرط عام يتعلق بالرعاية الصحية، والتعليم، والطعام، والذي قلل من ميل الأسر للتمييز ضد بناتهن (**باردهان وكلاسن 1998**). أما في الصين فقد ارتفعت نسبة الجنس عند الولادة منذ عقد

الستينات – وارتفعت من 1.7 عام 1980 إلى 1.14 عام 1993- بسبب تراجع الخدمات الصحية التي تدعمها الدولة وسياسة الطفل الواحد (**لي وزهانغ 1998**). وقادت سياسة الطفل الواحد الآباء الذي يفضلون، غالباً الحصول على ابن ذكر، إلى التخلي عن البنات، والقيام بعمليات إجهاض انتقائية، أو إهمال بناتهن (**بانستر وكوال 1994**). وسوف يرتفع عدد ما سنخسره من النساء عالمياً إذا استمر التوجه الحالي في تصاعد وفيات الإناث- خاصة في الصين (**البنك الدولي 1993؛ باردهان وكلاسن 1998**).

عبء المرض. إضافة إلى الاختلافات الكبيرة في معدلات الوفاة والعمر المتوقع، هناك أيضاً أسباب المرض والوفاة التي تختلف حسب الجنس. وتقدر دراسة لمنظمة الصحة العالمية "سنوات الإعاقة العمرية المعدلة" (DALYs) التي تضيع على الإناث والذكور في الدول النامية، حسب الحالة (**موراي ولوبيز 1996**). وتعبر "سنوات الإعاقة العمرية المعدلة" عن السنوات الضائعة من حياة الفرد بسبب الموت المبكر، والحياة مع إعاقة معدلة حسب شدة الإعاقة[10]. وفي حين أن الأسباب العشرة الرئيسية "لسنوات الإعاقة العمرية المعدلة" متماثلة بالنسبة للصبيان والبنات تحت سن 5 سنوات، فثمة اختلافات جديرة بالاهتمام بين النساء والرجال من سن 15-44 سنة (الجدول 1-1). ويعتبر تعاطي الكحول، وحوادث الطرق، والعنف مسؤولة عن 27 بالمئة من سنوات الإعاقة للرجال في الدول المتقدمة و16 بالمئة في الدول النامية. وأي من هذه الأسباب الثلاثة المذكورة من الأسباب العشرة الرئيسية المسؤولة عن إعاقة النساء في الدول النامية –رغم أن حوادث الطرق وتعاطي الكحول هي على قائمة النساء في الدول المتقدمة وتشكل 8 بالمئة من سنوات الإعاقة.

سواء في الدول النامية أو المتقدمة تخسر النساء سنوات إعاقة بسبب الأمراض التي تنتقل عن طريق الجنس (خاصة، المتدثرة) أكثر من الرجال. ويعتبر الانتان النفاسي والإجهاض من بين الأسباب العشرة الرئيسية لسنوات الإعاقة العمرية المعدلة للنساء في الدول النامية –وليس للنساء في الدول المتقدمة، حيث تبدو الرعاية الصحية للأمهات الجدد متاحة أكثر. الحقيقة، أن معدل الوفيات الناتجة عن الولادة تتباين بقدر كبير بين المناطق النامية والمتقدمة.ففي حين أن معدلات الوفيات الناجمة عن الولادة هي 8 لكل مئة ألف ولادة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، و 49 في دول شرق أوروبا ووسط آسيا، فإنها تصل إلى 410 في جنوب آسيا، و571 في أفريقيا جنوب الصحراء (**اليونسيف 1999 آ**).

الجدول 1ـ1: الأسباب العشرة الرئيسية لسنوات الإعاقة العمرية المعدلة الضائعة للرجال والنساء، من سن 15ـ44 سنة، 1990.

نساء		رجال	
المرض أو الإصابة	النسبة من المجموع	المرض أو الإصابة	النسبة من المجموع
المناطق النامية		*المناطق النامية*	
اكتئاب رئيسي أحادي القطب	12.8	اكتئاب رئيسي أحادي القطب	7.0
التدرن الرئوي (السل)	4.9	حوادث الطرق	6.3
أنيميا نقص الحديد	4.0	التدرن الرئوي (السل)	6.0
إلحاق الأذى بالذات	3.7	العنف	5.5
ولادة معوقة	3.4	تعاطي الكحول	4.7
المتدثرة (كلاميديا)	3.0	الحرب	4.1
اضطرابات ثنائية القطب	3.0	اضطرابات ثنائية القطب	3.1
انتان نفاسي	2.9	إلحاق الأذى بالذات	3.0
الحرب	2.8	انفصام الشخصية	2.8
الإجهاض	2.7	أنيميا نقص الحديد	2.7
المناطق المتقدمة		*المناطق المتقدمة*	
اكتئاب رئيسي أحادي القطب	19.8	تعاطي الكحول	12.7
انفصام الشخصية	5.9	حوادث الطرق	11.3
حوادث الطرق	4.6	اكتئاب رئيسي أحادي القطب	7.2
اضطرابات ثنائية القطب	4.5	إلحاق الأذى بالذات	5.6
اضطرابات استحواذية لا إرادية	3.8	انفصام الشخصية	4.3
تعاطي الكحول	3.2	تعاطي المخدرات	3.8
هشاشة العظام	3.2	العنف	3.2
المتدثرة (كلاميديا)	2.4	أمراض القلب الوعائية	3.1
إلحاق الأذى بالذات	2.3	اضطرابات ثنائية القطب	3.1
التهاب المفاصل	2.2	فيروس اتش.آي. في	2.5

ملاحظة: في كل واحدة من هذه الاضطرابات احتسبت سنوات الإعاقة العمرية المعدلة عن طريق جمع: الخسارة الناجمة عن الوفاة المبكرة (والمعرّفة بأنها الفرق بين العمر الفعلي عند الموت، والعمر المتوقع في ذلك السن لدى مجموعة من السكان معدلات وفاتهم متدنية، وخسارة سنوات العيش بصحة جيدة نتيجة للإعاقة.

المصدر: موراي ولوبيز (1996).

الاختلاف في عبء المرض بين الرجل والمرأة يترجم إلى اختلافات بين الجنسين في العمر المتوقع ونوعية الحياة لا يمكن لأرقام العمر المتوقع المعيارية أن تحيط بها. وفي حين ليس ثمة مقياس واحد دقيق لقياس صحة قطاع من السكان، فقد قامت دراسة لمنظمة الصحة العالمية بوضع مقياس حاسوبي للعمر المتوقع يأخذ بعين الاعتبار تأثير المرض والإعاقة (**منظمة الصحة العالمية 2000**)[11]. ويسير المقياس إلى أن النساء يملن إلى فقدان سنوات من الصحة الجيدة بسبب الإعاقة أكثر من الرجل. لذلك، عند أخذ الاختلافات بين الجنسين في تأثر المرض والإعاقة في الحساب، فإن ميزة الإناث في العمر المتوقع تميل لأن تكون أقل مما توحي به البيانات القياسية للعمر المتوقع.

العنف. تواجه المرأة أخطاراً صحية تتعلق بجنسها لا يمكن لمصادر البيانات التقليدية أن تفصح عنها. فهي، مثلاً، عرضة للعنف والاستغلال في المترل بسبب جنسها. وقد بينت نتائج أكثر من 50 استطلاعاً من مختلف أنحاء العالم أن ما بين 15-50 بالمئة من النساء كن ضحايا للعنف البدني خلال فترة معينة من حياتهن. ولا يأتي الجزء الأكبر من العنف الذي له علاقة بجنس المرأة من الغرباء بل من الزوج وأفراد العائلة الذكور (**هيس، والسبيرغ، وغوتمولر 1999**). وترتبط سوء معاملة الشريك الحميم للمرأة بأعراف اجتماعية تضمن للذكر السيطرة على سلوكيات الأنثى وقبول العنف كوسيلة لممارسة السلطة في العلاقات أو لحل الخلافات. كما أن لها ارتباطاً بالفقر، وبطالة الذكر، والسيطرة الأبوية على موارد الأسرة المالية وعلى صنع القرار.

للعنف المتعلق بجنس المرأة تأثيرات مباشرة على صحتها البدنية والعاطفية ورفاهيتها، كما أن له تأثيرات مهمة غير مباشرة. مثلاً، النساء اللواتي يتعرضن لسوء معاملة بدنية أو جنسية يواجهن خطراً أكبر للتعرض لاضطرابات صحية نسائية، والحمل غير المقصود، والإجهاض غير الآمن، والأمراض التي تنتقل بواسطة الجنس، ونتائج مناوئة تتعلق بالحمل، تشمل تعقيدات الحمل، وإسقاط الجنين،وانخفاض وزن المواليد عند الولادة، والأمراض التي تسبب التهابات الجهاز التناسلي (**هيس، والسبيرغ، وغوتمولر 1999**).

الإيدز وفيروس اتش. آي. في. أصبح الإيدز قضية خطيرة في الدول النامية، رغم أن الجدول 1-1 لا يبين ذلك. ويقدر برنامج الأمم المتحدة للإيدز أنه في نهاية العام 1999 كان هناك أكثر من 33 مليون شخص مصابين بفيروس اتش. آي. في.

وأن أكثر من 16 مليون شخص ماتوا بمرض الإيدز (**يو. أن. ايدز 1999**). وأكثر من 95 بالمئة من جميع البالغين الحاملين لفيروس اتش.آي.في. يعيشون في الدول النامية، ودول الاقتصادات الانتقالية. ولدى دول أفريقيا جنوب الصحراء أعلى نسب الإصابة، في حين أن لدى دول آسيا وأوروبا الشرقية أعلى نسبة نمو في الإصابة بهذا المرض.

ورغم التقدم الطبي الأخير في معالجة مرض الإيدز، فإن المصابين بفيروس هذا المرض في الدول النامية غالباً ما يلتقطونه في سن يتراوح ما بين 2 إلى 20 سنة، ويموتون في غضون سنة بأي مرض عرضي يصيبهم. وإذا كان الإيدز مسؤولاً عن 9 بالمئة من وفيات البالغين بالأمراض المعدية في الدول النامية عام 1990، فإنه سيكون مسؤولاً بشكل مباشر أو غير مباشر عن نصف مثل هذه الوفيات في العام 2020 (**البنك الدولي 1999** آ). وفي دول عدة، خفض الفقر فعلياً العمر المتوقع بأكثر من 10 سنوات، عاكساً بذلك المكاسب الكبيرة التي تحققت منذ العام 1950.

سينتشر الإيدز بسرعة في دول عدة خلال العقد المقبل لدرجة أن واحدة من كل أربع نساء وواحد من كل خمسة رجال سيصابون به، وهذا هو الوضع الآن في دول أفريقية عدة جنوب الصحراء. ولا ينتقل الإيدز إلا بواسطة ممارسة الجنس دون واق، أو عن طريق الدم (سواء عن طريق نقل دم مصاب إلى شخص سليم أو المشاركة في استخدام أدوات الحقن الملوثة)، أو انتقاله من الأم إلى طفلها. ويبدأ المرض في الانتشار غالباً عن طريق مجموعة من متعاطي المخدرات أو العاملات في البغاء، ثم ينتشر بعدها إلى شركاء هؤلاء في تعاطي المخدرات أو ممارسة الجنس- ومن النساء المصابات إلى أطفالهن. وغالباً ما تكون معدلات الإصابة لدى النساء أعلى منها لدى الرجال لثلاثة أسباب: ثلاثة أرباع انتقال المرض عن طريق الجنس في الدول المتقدمة يتم من خلال الاتصال بين الرجل والمرأة، ومعظم العاملين في تجارة الجنس إناث، وإمكانية الإصابة بفيروس المرض تكون أكبر إذا انتقلت من الذكر إلى الأنثى. في أفريقيا جنوب الصحراء 55 بالمئة من 22 مليون شخص بالغ مصاب هم من النساء. ولدى الفئة العمرية من15 إلى 19 سنة هناك 4 أو 5 شابات مصابات مقابل كل شاب مصاب (**يو. أن.ايدز 1999**). وكما سنناقش في الفصل الثاني، فإن عدم المساواة بين الجنسين في السلطة والسيطرة على الموارد يساهم في انتشار فيروس اتش. آي. في في العالم.

تفترض الاختلافات بين الجنسين كسبب للمرض والموت —الناجم عن مجموعة من العوامل البيولوجية، والاجتماعية، والثقافية- ضمناً، أن تحسين صحة الإناث والذكور يتطلب التنبه ليس إلى النواحي البيولوجية لتشخيص المرض والمعالجة وحسب، بل أيضاً إلى العوامل الاجتماعية التي تحسن الصحة الجيدة أو تضعفها. وقد بدأت الهيئات العلمية والطبية — علاوة على صناع السياسة- تدرك أهمية هذا النهج الأكثر شمولية.

الأصول المنتجة- الأرض، والمعلومات، والتكنولوجيا، والموارد المالية. عدم المساواة بين الجنسين في الوصول إلى الأصول المنتجة، مثل الأرض، والمعلومات، والتكنولوجيا، ورأس المال يعرقل قدرة المرأة على المشاركة في الفرص التي تتيحها التنمية والاستفادة منها. وليس ثمة بيانات متماسكة شاملة لدول عدة عما هو متاح للمرأة الحصول عليه من هذه الموارد المنتجة. لكن حقيقة أن النساء بشكل عام يمتلكن أصولاً مالية أقل من الرجال، ولديهن مدخل أضيق للحصول على قروض، أو مدخلات وسيطة أخرى، أو خدمات أمر موثق على نطاق واسع.

فوفق استطلاع للأسر في بنغلادش، وأثيوبيا، وأندونيسيا، وجنوب أفريقيا تجلب النساء أصولاً مالية أقل بكثير من الرجل عند الزواج (**كويسومبنغ، ومالوسيو 1999**). كانت أرصدة الرجال في بنغلادش عند الزواج تعادل 82 ألف تاكا في العام 1996 — النساء 6500 تاكا فقط.[12] وفي أثيوبيا يبلغ معدل مجموع الأصول التي يجلبها الرجل لبيت الزوجية وتشمل الأراضي والمواشي حوالي 4200 بر في العام 1997 — وما تجلبه المرأة أقل من 1000 بر. وعدم التماثل في الملكيات هذا يستمر مدى الحياة، ويعكس الوضع عند الزواج تقريباً، ويؤثر على استقلالية المرأة، وقدرتها على التأثير في قرارات الأسرة، وعلى مكانتها الاقتصادية.

في العديد من الدول النامية غالباً ما تكون ملكية الأرض من حق الرجل. وفي العديد من الدول الإفريقية جنوب الصحراء تحصل المرأة على حقوق في الأرض من خلال الزواج. وتبقى هذه الحقوق طالما استمر الزواج (**غراي وكيفان 1996**). وتخسر المرأة المطلقة أو الأرملة سيطرتها على الأرض (ومصادر إنتاجية أخرى). وحين يتاح للمرأة امتلاك أرض، فإن قطعهن تكون عادة أصغر من القطع التي يمتلكها الرجل (**كومار 1994**).

في حين تشكل الأسر التي ترأسها نساء حوالي ثلث الأسر في زامبيا، فإن نسبتهن بين من يمتلكون المزارع الكبيرة أقل، حيث أن ربع المزارع التي تزيد مساحتها عن هكتارين تمتلكها نساء. وفي نيجيريا تشكل المزارع التي ترأسها نساء ثلث حجم المزارع التي يرأسها رجال – 0.8 هكتار مقارنة بحوالي 2.4 هكتار- وهي في الغالب أراضي أقل خصباً (**سايتو، وميكونين، وسبوزلنغ 1994**). حتى حين يزرع الرجال والنساء من الأسرة ذاتها قطع أراض مختلفة، كما هو الحال في معظم دول أفريقيا، فإن النساء يسيطرن على مساحة أصغر من الأرض (**أودري 1996**). ونجد الأنماط نفسها من ملكية الأرض في أميركا اللاتينية، وفي جنوب وشرق آسيا (**دير وليون 1997؛ اغاروال 1994**).

المزارع التي تديرها النساء –وبشكل أعم المشاريع التي تديرها النساء- أقل رأسمالاً من التي يديرها الرجال. وفي كينيا تمتلك الأسر التي ترأسها نساء أقل من نصف المعدات الزراعية التي تمتلكها الأسر التي يرأسها رجال (**سايتو، وميكونين، وسبورلنغ 1994**). وقد أظهرت بيانات المسوحات أن 92 بالمئة من النساء يستخدمن أدوات الزراعة اليدوية فقط، في حين أن 38 بالمئة من الرجال يستخدمون الأدوات الميكانيكية أو الثيران. وفي المزارع التي ترأسها النساء في مالاوي تستخدم نصف كمية الأسمدة التي تستخدمها الأسر التي يرأسها رجال (**ديو وجلادوين 1991**). ويخصص لقطع الأراضي التي يديرها ذكور في بوركينا فاسو كمية أكبر بكثير من الأيدي العاملة والأسمدة مما يخصص للأراضي التي تديرها النساء وللمحصول نفسه الذي يزرع ضمن أراضي الأسرة نفسها (**أودري**). ومن بين الفئات التي تدير مشاريع غير زراعية في فيتنام، تكسب النساء أقل من الرجال - ليس بسبب تعليمهن أو سنهن أو منطقتهن، بل لأنهن يمتلكن رساميل أقل، أو موجودات أقل، أو يدرن صناعات تعطي دخلاً أقل، أو يتلقين تدريباً مهنياً أدنى (**فيجفيربرغ 1998**).

وتتلقى النساء المزارعات عادة دعماً تقنياً زراعياً أقل من الخدمات الإضافية (**كويسومبنغ 1994؛ شي وآخرون 1998**). وتبين البيانات المأخوذة من عدة دول إفريقية خلال عقد الثمانينات أن عمال الخدمات زاروا 12-70 بالمئة من الأسر التي يرأسها رجال مقابل 9-58 بالمئة فقط من الأسر التي ترأسها نساء (**كويسومبنغ 1994**). وللنساء مدخل أضيق على تلك الخدمات لأنهن أقل تعليماً ومزارعهن أصغر، ولأن عمال الخدمات الإضافية ومعظمهم من الرجل، يميلون إلى توجيه خدماتهم إلى المزارع التي

يتواجد فيها رجال (**ستاوت 1978**). و 7 بالمئة فقط من الموظفين العاملين في الخدمات الإضافية للحقول في أفريقيا هم من النساء (**كويسومبنغ 1994**). وبالمثل، بينت دراسة حديثة حول تأثير تدريبات السيطرة على الحشرات لمزارعي الأرز في فيتنام أنه في حين استشار 55 بالمئة من المزارعين الموظفين العاملين في هذه الخدمات، فإن 23 بالمئة فقط من المزارعات قمن بذلك (**شي وآخرون 1998**).

وفيما عدا استثناءات محددة —مثل مبادرة المشاريع الصغيرة الأخيرة وما نتج عنها- ما زال للنساء مدخل أضيق من مدخل الرجل على الخدمات المالية. ويقدر بأن النساء في أفريقيا يتلقين أقل من 10 بالمئة من القروض التي تمنح لصغار المزارعين واحد بالمئة من مجموع القروض التي تمنح للقطاع الزراعي (**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1995**). أحد الأسباب المهمة لهذا الأمر هو انخفاض ملكية النساء للأرض، التي هي مصدر مهم لضمان القروض. أضف إلى ذلك، أن للنساء شبكة اجتماعية وتجارية أصغر والتي قد تسهل لهن الحصول على خدمات مالية. وامتلاكهن "لشبكة رأس مال اجتماعي" أصغر يفسر السبب في أن للناشطات في مجال الأعمال مدخل ضيق على مقدمي القروض من الذكور الذين يمتلكون الصفات ذاتها (**فافشامبس 2000**). وحين تحصل النساء الناشطات في مجال الأعمال على قرض، فإن قروضهن تكون أصغر عادة (**سايتو، وميكونين، وسبورلنغ 1994؛ فيجفيربرغ 1998؛ سانشيز 1998**).

التوظيف والكسب. تاريخياً. كانت معدلات مشاركة الرجال في القوى العاملة أعلى من مشاركة المرأة – وهو نمط ما زال مستمراً لكن مشاركة القوى العاملة النسائية تختلف اختلافاً عظيماً بين منطقة نامية وأخرى، حيث تتراوح حصة المرأة من القوى العاملة ما بين 25 بالمئة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام 1995 إلى حوالي 45 بالمئة في أوروبا ووسط آسيا وشرق آسيا والباسيفيكي (الشكل 1-4). وتختلف التوجهات الإقليمية أيضاً. وخلال الفترة من 1970 إلى 1995 ارتفعت حصة المرأة من القوى العاملة بقدر طفيف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وشرق آسيا والباسيفيكي، وبقدر كبير في أميركا اللاتينية والكاريبي. وفي أفريقيا جنوب الصحراء بقيت مشاركة المرأة النسبية مستقرة، لكنها تراجعت في دول جنوب آسيا وأوروبا ووسط آسيا بقدر طفيف.[13]

يؤدي النساء والرجال في سوق العمل مهمات مختلفة ويعملون في قطاعات مختلفة. مثال ذلك، تشكل النساء الغالبية العظمة من العمالة في قطاع صناعة الملابس في

الشكل 1-4: تختلف اتجاهات توفير اليد العاملة النسائية عبر المناطق

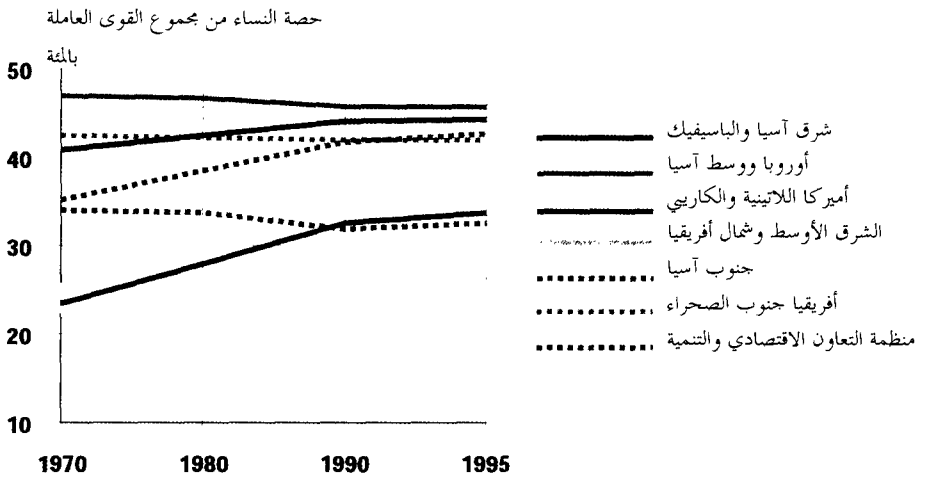

المصدر: البنك الدولي (1999 د).

مختلف أنحاء العالم. وثمة فاصل مهني قائم حسب الجنس سواء في الدول النامية أو المتقدمة، حيث تمثيل النساء أقل في وظائف القطاع الرسمي الأفضل أجراً، وتمثيلهن أعلى في القطاعات غير الرسمية والتي بدون أجر. أضف إلى ذلك، أن توظيف النساء مضمون بنسبة أقل من توظيف الرجال كمعدل عام، مع قيام النساء بالعمل وفق عقود فرعية، أو مؤقتة، أو في أعمال عرضية، أو العمل في المنزل.

أحد مقاييس الفصل الوظيفي حسب الجنس يقسم مجموع النساء العاملات في مهنة معينة على مجموع الرجال العاملين في تلك المهنة. وبالتالي، فإن نسبة تزيد عن واحد تشير إلى أن النساء ممثلات بقدر أكبر، ونسبة أقل من 1 تعني أن النساء ممثلات بقدر أقل. وعند تطبيق هذا المقياس على بيانات من الدول النامية والمتقدمة، تظهر أبعاداً مختلفة للفصل الوظيفي (الشكل 1-5) مثال ذلك، أن النساء ممثلات بنسبة أعلى في وظائف الخدمات، وفي الوظائف المهنية والتقنية، وفي الوظائف الكتابية والمبيعات — سواء في الدول النامية أو المتقدمة. وأن الرجال ممثلين بنسبة أكبر في الوظائف الإنتاجية علاوة على الوظائف الإدارية ذات الأجر الأعلى.

الشكل 1ـ5: النساء والرجال يقومون بوظائف مختلفة

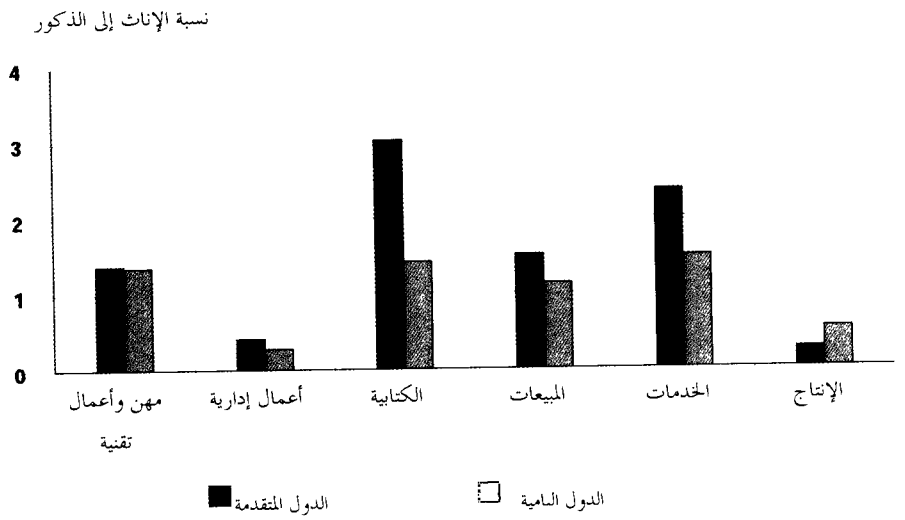

ملاحظة: أنظر الملحق 1 لمعرفة الدول المشمولة والسنوات والمسرد لتعريف نسبة التمثيل الوظيفي.

المصدر: بناء على بيانات من انكر (1998).

يبدو أن تراجعاً قد حدث في التفريق في الوظائف والمهن حسب الجنس خلال العقود القليلة الأخيرة. مثال ذلك، تفحصت دراسة حديثة أجراها سانتوس (1999) مقياس "عدم التماثل الوظيفي" الذي يدعى مؤشر دوناكان وحلل التغيرات التي حدثت في الفترة بين عقدي الخمسينات والستينات والفترة بين عقدي الثمانينيات والتسعينات[14]. ووجدت الدراسة تقارباً طفيفاً في توظيف الرجال والنساء في القطاع الصناعي، مع تقارب أسرع في العمل مقابل أجر أكثر من العمل لحساب المرء الخاص أو العمل داخل الأسرة. وثمة دليل على تقارب في شكل التوظيف مقابل أجر للذكور والإناث، لكن الدليل على حدوث تقارب بين العاملين لحسابهم الخاص أو لحساب الأسرة، ما زال قليلاً. وفي الدول النامية، حتى مع الزيادة النسبية الحالية في التعليم والخبرة العملية لدى النساء في القوى العاملة، ما زال الفصل في الوظائف إحدى السمات البارزة في سوق العمل.

والنساء ما زلن يكسبن أقل من الرجال. وقد أظهرت الدراسات التجريبية الحديثة التي شملت 71 بلداً أن النساء في الدول المتقدمة يكسبن 77 بالمئة مما يكسبه الرجال، وفي الدول النامة 73 بالمئة مما يكسبه الرجال (الجدول 1-2)[15]. وقد استخلصت هذه المعدلات من آخر تقديرات توفرت من تلك الدول، والتي تخفي التباين الواسع فيما بينها. فالبنسبة للدول المتقدمة مثلاً، تتراوح نسبة كسب الإناث إلى الذكور بين 43 بالمئة في اليابان (1993-94) إلى 87 بالمئة في الدنمارك (1995)؛ أما بالنسبة للدول النامية، فقد تراوحت بين 43 بالمئة في نيكاراغوا (1991) إلى 90 بالمئة في تايلند (1989)، و 101 بالمئة في التشيلي (1996). وفي حين أن معظم الدراسات لا تقيس نسبة كسب الجنسين لمجموعات من العاملين الذين يمكن مقارنتهم بالضبط على مرّ الزمن، تشير الدلائل المستقاة من دول عدة في آسيا، وأميركا اللاتينية، وأفريقيا جنوب الصحراء، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن ما تكسبه الإناث يميل إلى الارتفاع مقارنة بما يكسبه الذكور (الملحق 3).

لكن مقارنة نسبة غير معدلة لكسب النساء والرجال قد يكون مضللاً لثلاثة أسباب. أولاً معدل بيانات الكسب (أو الأجر) التي تستخدم عادة لحساب النسبة قد عدلت وفق صفات العامل، مثل التعليم، والخبرة العملية، والمهارات. وحيث أن للنساء

الجدول 1-2: الكسب النسبي للرجال والنساء

	نسبة كسب النساء إلى الرجال	الفجوة بين الجنسين	مقدار الفجوة غير المفسر (بالمئة)
الدول المتقدمة (ن=19)	0.77	0.23	80.4
الدول النامية (ن=42)	0.73	0.27	82.2

ملاحظة: الفجوة في الكسب بين الجنسين هي الفارق النسبي بين معدل أجر الإناث إلى الذكور (1 ناقص نسبة كسب الأنثى إلى الذكر). أما الجزء غير المفسر في الكسب بين الجنسين فهو الجزء غير المفسر بالصفات التي يحملها الفرد، مثل التحصيل العلمي والخبرة العملية. وبصفات العمل نفسه. أنظر الملحق 3 لمعرفة الفترة التي يغطيها هذا الجدول.

المصدر: دراسات عدة، لمزيد من التفاصيل أنظر الملحق 3.

والرجال مستويات مختلفة من التعليم أو الخبرة، فإن النسب غير المعدلة لا تقارب الكسب الذي يشمل أنواعاً متشابهة من العمال. ثانياً، تعكس البيانات الخاصة بالكسب (أو الأجر) الاختلافات في الوظائف، وكما سبق وبيّنا، فإن الرجال والنساء يميلون إلى التركز في أنواع مختلفة من الوظائف. ثالثاً، غالباً ما تعكس أرقام الكسب الفروقات في ساعات العمل. حيث أن نسبة أكبر من الرجال تفوق النساء، يعملون بدوام كامل. فإذا عملت النساء مقابل أجر ساعات أقل مما يعمل الرجل، فإن مقارنة الكسب الشهري للنساء والرجال قد يشير إلى كسب أقل مما لو قارناً أجر الساعة لكل من النساء والرجال وكلما زادت الفروقات بين الجنسين في عدد ساعات العمل مقابل أجر، تدنت نسب كسب الجنسين غير المعدلة مقارنة بالنسب التي تعدل الاختلاف في ساعات العمل.

حللت الدراسات التي شملت الدول المتقدمة والنامية الأجور النسبية للرجال والنساء، آخذة بعين الاعتبار الصفات الخاصة بالعاملين مثل التعليم والخبرة. وهي عادة تقوم بحل الفجوة بين الجنسين في الأجور لفصل تأثيرات التمييز عن باقي العناصر. وفي جمهورية كوريا تبلغ أجور النساء 51 بالمئة من أجور الرجال ويمكن تفسير نصف هذا الفرق بصفات تتعلق بالعاملين والعاملات (**هورتون 1996**). وفي البرازيل تكسب النساء 70 بالمئة مما يكسبه الرجل، لكن 10 بالمئة فقط من هذا الفارق يعود إلى اختلافات في مؤهلات العاملين (**بسكاروبولوس وسانتوس 1992**). وفي الدنمارك، وفرنسا، وألمانيا، والمملكة المتحدة فإن الفروقات المقاسة في الرأسمال البشري مسؤولة عن 20-30 بالمئة من الفجوة في الأجر —وفي إسبانيا والبرتغال، أقل من ذلك (**رايس 1999**). وبشكل عام، تفسر مؤهلات العاملين الثلث أو أقل، من الفارق في الأجر بين الجنسين في الدول النامية. وهذا يوحي أن للطريقة التي توزع فيها الأسر استثماراتها في الرأسمال البشري بين الصبيان والبنات تأثير مباشر على مستقبل أبنائها في سوق العمل، وأن هناك قوى مهمة أخرى فاعلة في هذا المجال.

دراسات قليلة في الدول النامية اشتملت على مقاييس للصفات المميزة للوظائف، بسبب الافتقار إلى البيانات. والدراسات التي اشتملت على هذه المقاييس تشير إلى أن الاختلافات بين الجنسين في صفات الوظيفة تؤثر على الأجور النسبية إلى حدّ ما (أخذ مؤهلات العامل بعين الاعتبار) —لكن يبدو أن التأثير يختلف بقدر كبير

بين الدول المتقدمة والنامية. فتعديل الفارق بين الجنسين في الأجر باستخدام المعلومات حول خواص الوظيفة يقلل بقدر كبير مقدار الفجوة الباقية دون تفسير، ويؤكد أن الرجال، كمعدل عام يشغلون وظائف أعلى أجراً (**رايس 1999**؛ **زابالزا وسانتوس 1985**). وتفسر أنماط التوظيف المختلفة حوالي ثلث الفجوة في الأجور بين الجنسين في بعض الدول (**سانتوس 1998**). لكن يبدو أن الفصل الوظيفي مسؤول عن قدر صغير نسبياً من الفجوة في الأجور بين الجنسين في الدول النامية. وفي أميركا اللاتينية تبدو الاختلافات في التوظيف بين الرجال والنساء مسؤولة عن قدر ضئيل من الفروقات في الأجر، إن كان هناك فروقات[16].

الخلاصة، أنه في الدول النامية والمتقدمة نجد أن الاختلافات الملحوظة في صفات العمل والعامل تفسر حوالي 20 بالمئة فقط من الفجوة في الأجر بين الجنسين (أنظر الجدول 1-2). أما باقي الفارق فناجم عن عوامل من الصعب قياسها بشكل مباشر، مثل الاختلاف في قدرات العامل نفسه أو الاختلاف (التمييز) في معاملة سوق العمل.

الصوت

تقّيد السيطرة المحدودة على مصادر الإنتاج وضعف القدرة على توليد الدخل — سواء في الأنشطة الاقتصادية الخاصة أو العمل مقابل أجر- قدرة النساء في التأثير على عملية توزيع الموارد والقرارات الاستثمارية داخل المترل. كما يحد من قدرة المرأة على المشاركة كعامل فاعل في العملية السياسية والتأثير في القرارات داخل المجتمع المحلي أو على المستوى القومي عدم المساواة في الحقوق وضعف مكانتها الاجتماعية- الاقتصادية. ويناقش الفصل الرابع أن السيطرة على الدخل والأصول المالية وغير ذلك من الموارد تؤثر على صوت المرأة، واستقلاليتها، وسلطتها داخل الأسرة. ويبحث هذا الجزء من الفصل عدم المساواة في صوت المرأة في المجتمع بشكل أوسع حسبما هو ظاهر من مشاركتها وتمثيلها السياسي.

اكتسبت المرأة في القرن العشرين حق الانتخاب في جميع دول العامل تقريباً. وقد تراجعت الفجوة بين الجنسين في مجال التصويت، خاصة في الدول التي تدلي فيها نسبة عالية من السكان بأصواتهم. ورغم ذلك، ما زال هناك قدراً كبيراً من عدم المساواة في أشكال أكثر فعالية من المشاركة، مثل التظاهرات والمقاطعة. وما زالت

احتمالات مشاركة النساء في المناقشات السياسية أقل، خاصة في صفوف النساء المتقدمات في السن والنساء الأقل تعليماً (**انجلهارت 1997**).

أضف إلى ذلك، ما زال هناك عدم مساواة كبيرة بين الجنسين في المشاركة والتمثيل السياسيين على جميع مستويات الحكومة - من المجالس المحلية إلى المجالس الوطنية والوزارات. وما زالت النساء غير ممثلات بقدر كبير في المناصب المنتخبة (الشكل 1-6). وفي جميع المناطق باستثناء شرق آسيا، والباسيفيكي، وأوروبا ووسط آسيا، ما زال متوسط عدد المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء أقل من 10 بالمئة خلال الفترة ما بين 1975 و1995. وفي شرق آسيا بقيت حصة النساء من تلك المقاعد أقل من 20 بالمئة. وحدث أعظم تغيير في أوروبا ووسط آسيا، حيث انخفضت المستويات العالية من تمثيل المرأة (مقارنة ببقية أنحاء العالم) وبشكل كبير في أواخر عقد الثمانينات - من حوالي 25 بالمئة إلى 7 بالمئة- وذلك بعد بدء عملية التحول الاقتصادي والسياسي[17]. وما زال هناك الكثير من عدم المساواة بين الجنسين في الجمعيات العامة المحلية والإقليمية.

وما زال تمثيل النساء متدنياً جداً في الفروع التنفيذية من الحكومة. وليس ثمة منطقة نامية زادت فيها مشاركة المرأة عن 8 بالمئة في مجالس الوزراء عام 1998 (**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**). وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تشغل النساء أكثر من 2 بالمئة من المناصب الوزارية، بينما يصل الرقم في شرق آسيا والباسفيكي إلى 4 بالمئة، وفي جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء إلى 6 بالمئة تقريباً. وفي أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية ووسط آسيا تشكل النساء ما بين 7 إلى 8 بالمئة من مجالس الوزراء. ويميل تمثيل النساء في المناصب الأدنى من الوزارية لأن يكون أعلى قليلاً، إلا أنه أدنى في جنوب آسيا[18].

النساء اللواتي يشغلن مناصب وزارية يكن على الأغلب في وزارات الشؤون النسائية أو الشؤون الاجتماعية أكثر مما يشغلن وزارات المالية والاقتصاد، أو التخطيط، والتي تحدد التوجهات السياسية الرئيسية وقرارات الموازنة. ومن بين 466 امرأة يحملن حقائب وزارية في 151 دولة في أوائل العام 2000، كان 95 منهن (حوالي 20 بالمئة) وزيرات للشؤون النسائية أو الشؤون الاجتماعية، لكن 22 منهن فقط (أقل من 5 بالمئة) شغلن مناصب وزيرات المالية والاقتصاد والتنمية (**الاتحاد البرلماني الدولي 2000**).

الشكل 1ـ6: النساء ممثلات بشكل متدن للغاية في البرلمانات

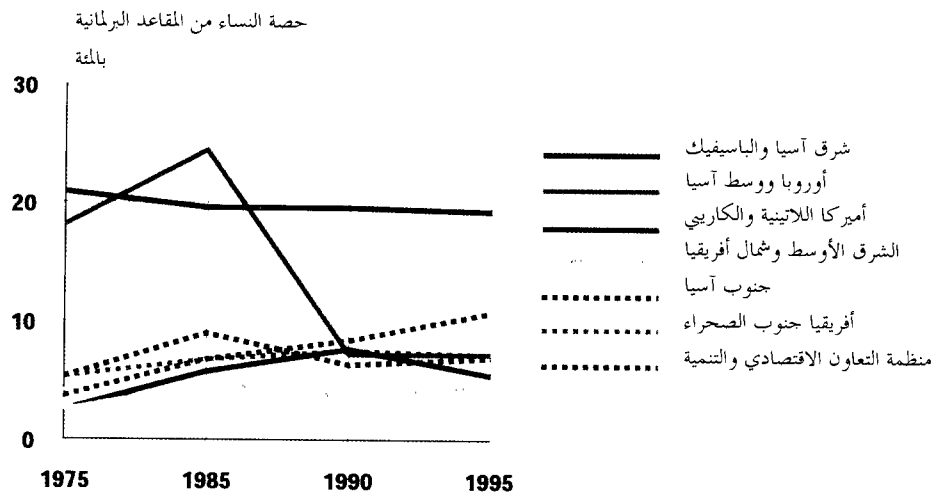

ملاحظة: أنظر الملحق 1 لمعرفة الدول المشمولة

المصدر: بيانات انتخابية من (WISTAT) (1998)؛ ترجيحات السكان من البنك الدولي (1999 ج).

أنماط من عدم المساواة بين الجنسين ضمن المناطق والدول

إبراز الاختلافات بين المناطق قد يخفي التباين ضمن المناطق والدول ومن المهم إدراك هذا التباين من أجل فهم أعمق لأبعاد المساواة بين الجنسين في التنمية، ولصنع السياسة على أسس مستنيرة أكثر. وسنأخذ بعين الاعتبار أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا.

في أفريقيا جنوب الصحراء تميل الفجوة بين الجنسين في نسبة الالتحاق بالمدارس من سن 6 سنوات إلى 14 سنة —وفي نسبة من بلغوا 15 إلى 19 سنة ممن أكملوا الصف الخامس- لأن تكون أكبر بكثير في وسط وغرب أفريقيا وأكثر من باقي دول العالم (**فيلمر 1999**). وفي حين يبدو هذا النمط شبه الإقليمي قوياً، فإن له بعض الاستثناءات التي لا تستحق الذكر. وتقف غانا وحيدة في نسبة الالتحاق ومن أكملوا الصف

الخامس حيث تتساوى أعداد البنات والصبيان تقريباً في هذا المجال وهو نمط يشبه ما لوحظ في شرق وجنوب أفريقيا. وبعكس ذلك، وفي حين أن لمعظم دول شرق أفريقيا مستواً عالياً من المساواة بين الجنسين في التعليم الأساسي، فما زالت هناك فجوات في المساواة في جزر القمر وموزامبيق، واللتان تشبهان (من هذه الناحية) دول غرب أفريقيا أكثر مما تشبهان جاراتهما.

إن التباين في عدم المساواة بين الجنسين كبير أيضاً في جنوب آسيا، حتى ضمن الدولة الواحدة. وقد بحثت دراسات عدة التباين ضمن المنطقة —خاصة في أنظمة القرابة الهندية المتفرعة إلى الشمال والجنوب- ووجدت أنماطاً مختلفة في مكانة واستقلالية المرأة (**دايسون ومور 1983؛ باسو 1992؛ مالهوترا، وفانيمان، وكيشور 1995**). وربما أنه نتيجة للاختلاف في أنظمة القرابة، تباينت عدم المساواة في التعليم والصحة أكثر بين الولايات الهندية والمقاطعات الباكستانية أكثر مما حدث بين الدول في سائر أنحاء العالم. مثال ذلك:

- ثمة نطاق يشمل ولايات الهند الشمالية الغربية (ويمتد إلى مقاطعات عدة في باكستان) فيه أكبر قدر من عدم المساواة بين الجنسين في معدلات موت الأطفال في العالم. والفجوة هنا أكبر من انحراف قياسي وهي أعلى في ولايات هاريانا، والبنجاب، وأوتر براديش الهندية، ومقاطعات بلوشستان، والبنجاب الباكستانية عما هي في مصر البلد ذات الفجوة الأكبر في معدل وفيات الأطفال بين الجنسين خارج دول جنوب آسيا (**الشكل 1-7؛ فيملر، وكنغ، وبريتشت 1998**). وبعكس ذلك، فإن الفجوة في نسبة وفاة الأطفال بين الجنسين في ولايتي تاميل نادو وكيرالا الهنديتين أصغر بكثير من معدل الدول من غير دول جنوب آسيا.
- بالنسبة لمعدلات الالتحاق بالمدارس. فإن التباين في عدم المساواة بين الجنسين داخل الهند والباكستان -وفي جنوب آسيا أيضاً- يكاد يكون مماثلاً للاختلافات بين باقي دول العالم. ورغم أن لدى دول جنوب آسيا أكبر فجوة بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس كمعدل عام، فقد أغلقت سريلانكا هذه الفجوة في مجال التعليم الأساسي. أضف إلى ذلك أن لدى الهند ولايات ليس فيها فجوة بين الجنسين (كيرالا) وولايات تبلغ نسبة الفتيات اللواتي يحتمل التحاقهن بالمدارس

نصف عدد الصبيان (راجاستان). وفي باكستان تبلغ الفجوة في بلوشستان ضعف حجمها في النبجاب.

الشكل 1ـ7: التباين في عدم التماثل بين الجنسين كبير في جنوب آسيا ـ وأكبر حتى من بين جميع الدول

نسبة وفيات الإناث إلى الذكور من الأطفال

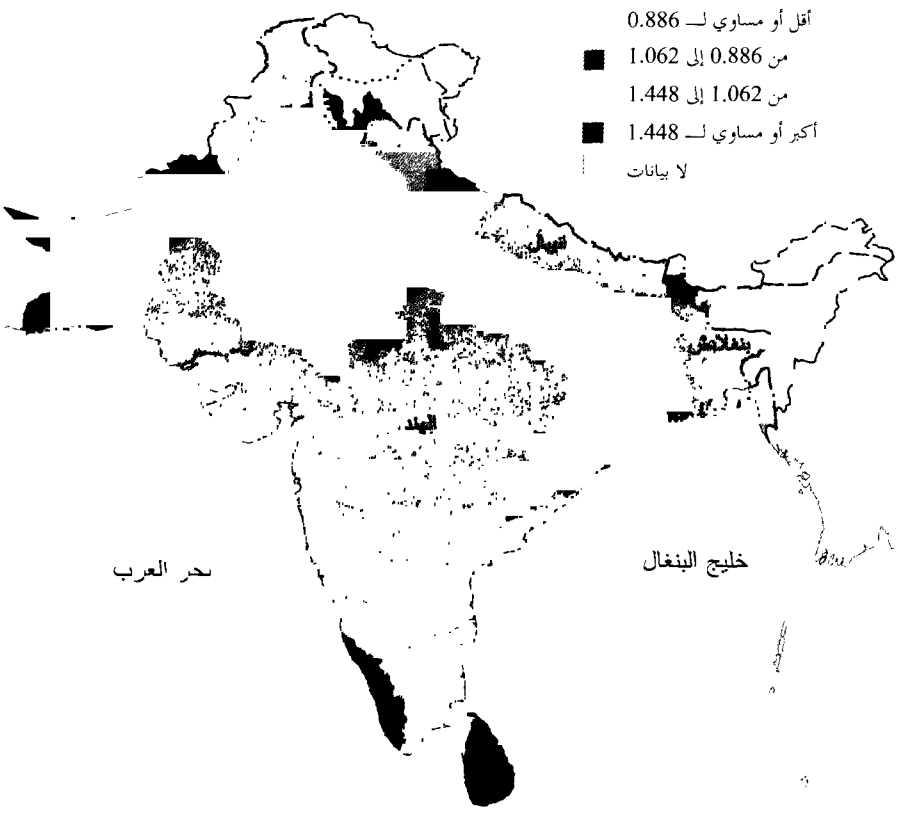

ملاحظة: أصدر هذه الخريطة وحدة تصميم الخرائط في البنك الدولي. الحدود، والألوان، والتسميات أو أية معلومات ظاهرة على هذه الخريطة ليس لها أي مدلول، من جانب البنك الدولي، أو حكم على الوضع القانوني لأية منطقة، أو مصادقة أو قبول لتلك الحدود.

المصدر: فيلمر، وكنغ، وبريتشت (1998).

الجنسوية والفقر

إلى أي مدى ترتبط عدم المساواة بين الجنسين مع الفقر؟ وهل أن عدم المساواة بين الجنسين أكثر حدّة بين الفقراء من غير الفقراء؟ وهل استمرار عدم المساواة في الحقوق، والموارد، والمشاركة تترجم إلى اختلافات بين الجنسين في الفقر؟ وهل أن فئات معينة من النساء (أو الرجال) هم أكثر ميلاً لأن يكن من الفقراء؟

عدم المساواة بين الجنسين تميل لأن تكون أكبر بين الفقراء

عدم المساواة بين الجنسين موجودة لدى الفقراء والأغنياء، لكنها غالباً ما تكون أعظم بين الفقراء، خاصة بالنسبة لاستثمارات الأسرة في مجال التعليم والصحة. وقد حللت دراسة حديثة لفيلمر (1999) الاختلافات بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس لدى الصغار من سن 6 إلى 14 سنة، مستخدماً بيانات المسح الديمغرافي والصحي من 41 بلداً في وسط، وجنوب، وجنوب شرق آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء؛ وأميركا اللاتينية والكاريبي؛ والشرق الأوسط وشمال أفريقيا في التسعينات[19]. وصنف الأسر حسب الثروة وفق مؤشر جمع متغيرات الأصول المالية ليعكس مستوى معيشة الأسرة. معرفاً الأغنياء بأنهم أغنى 20 بالمئة من الأسر، والفقراء بأنهم أفقر 40 بالمئة من الأسر داخل كل دولة، ثم يقارن الاختلاف في الالتحاق بالمدارس بين الأسر الفقيرة والغنية.

وجدت الدراسة أن الاختلافات في نسب الالتحاق بالمدارس تميل لأن تكون أكبر بين الفقراء منها بين الأغنياء (الشكل 1-8). وفي 21 دولة من أصل 41 كان الاختلاف بين الجنسين للأطفال من سن 6 إلى 14 سنة —معبراً عنه بنسبة التحاق الذكور إلى الإناث– أكبر بين الفقراء منه بين الأغنياء.

في الشكل 1-8 يشير الخط المائل إلى درجات متساوية من عدم المساواة بين الجنسين لدى أغنى 20 بالمئة من الأسر وأفقر 40 بالمئة منهم في كل دولة. وفي الدول التي تقع فوق هذا الخط، فإن عدم المساواة بين الجنسين تبدو أكبر بين الفقراء منها بين الأغنياء.

حدد فيلمر (1999) مجموعتين فرعيتين من الدول من بينها الدول التي لديها فجوة كبيرة من عدم المساواة في الالتحاق بالمدارس بين الجنسين لدى الفقراء أكبر مما لدى الأغنياء. في المجموعة الأولى، عدم المساواة بين الجنسين منخفضة أو معتدلة بين الفقراء (نسبة الذكور إلى الإناث أقل من 1.5) ومعتدلة بين الفقراء (النسبة تتراوح ما بين 1.1 إلى 1.5). وفي الثانية، عدم المساواة منخفضة او معتدلة بين الأغنياء (النسبة

أقل من 1.5) لكنها عالية بين الفقراء (النسبة أكبر من 1.5). تضم المجموعة الثانية دول بنين، وبوركينافاسو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وساحل العاج، والهند، ومالي، والمغرب، والنيجر، وباكستان، والسنغال – العديد من الدول التي لديها أعلى معدلات عدم المساواة بين الجنسين في التعليم.

الشكل 1ـ8: تميل عدم المساواة بين الجنسين لأن تكون أكبر بين الفقراء منها بين الأغنياء.

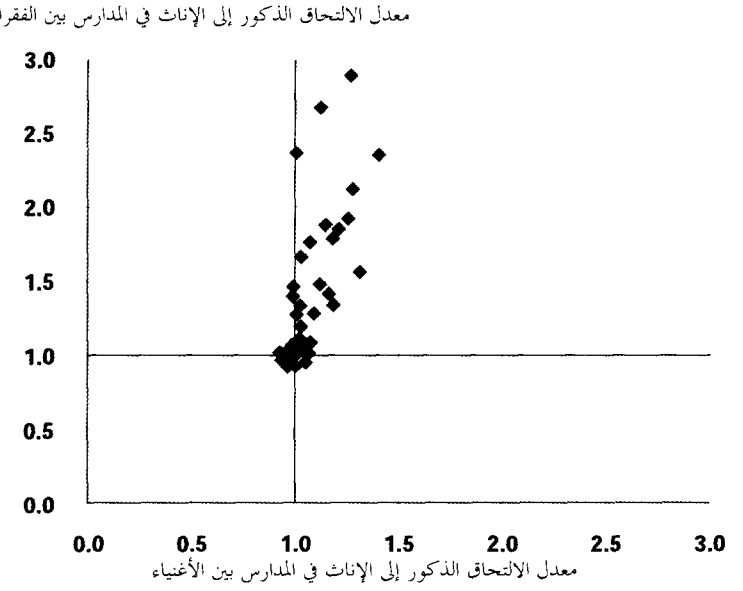

ملاحظة: نسب الالتحاق بالمدارس تخص شريحة من الأطفال تتراوح أعمارهم بين 6-14 سنة من الملتحقين بالمدارس، بغض النظر عن مستوى التعليم. الأسر الفقيرة معرّفة بأنها الأربعين بالمئة من الأسر التي في أدنى قائمة توزيع "الثروة". والأسر الغنية 20 بالمئة من أعلى القائمة. الخط المائل يشير إلى المساواة في الفجوة بين الجنسين بين الفقراء والأغنياء. أنظر الملحق 1 لمعرفة الدول المشمولة والسنوات.

المصدر: فيلمر (1999).

و لم نجد في جميع الدول التي تمت دراستها دولة كان الاختلاف بين الجنسين في معدلات الالتحاق بالمدارس أعلى بين الأغنياء منه بين الفقراء. وأجريت تحليلات مماثلة على 29 دولة نامية ومن دول الاقتصادات المتحولة اعتمدت بيانات المسوح الأسرية

من مصادر أخرى واستخدمت الاستهلاك بدلاً من الثروة كمقياس لرفاهية الأسرة، بما في ذلك مسوحات "دراسة مقياس مستوى المعيشة" و "الأبعاد الاجتماعية للتكيف". ووجدت أنماطاً متماثلة للغاية من عدم المساواة بين الجنسين في التعليم بين الأغنياء والفقراء في الدول التي لم تحقق بعد التعليم الابتدائي الشامل[20].

ولوحظت أنماطاً مشابهة بين الفقراء والأغنياء بالنسبة لوفيات الأطفال تحت سن 5 سنوات. وتشير التحليلات الديمغرافية لبيانات المسح الصحي التي شملت 32 دولة نامية، واستخدمت طريقة التصنيف حسب الثروة مشابهة لتلك التي اتبعها فيلمر (1999)، أن حوالي ثلثي الدول لديها أنماط من الوفيات تحت سن الخامسة امتيازات الإناث فيها أقل (أو أن امتيازات الذكور أكبر) بين الفقراء منها بين الأغنياء. وكما هو الحال بالنسبة للالتحاق بالمدارس، فإن التوجه هو أن محاباة الصبيان أقوى بين الفقراء مما هي بين الأغنياء[21].

يمكن للعلاقة ما بين الفقر وعدم المساواة بين الجنسين أن تختلف بقدر كبير من دولة إلى أخرى، كما تختلف في أبعاد عدم المساواة، والدخل الأعلى لا يعني دائماً مساواة أكبر في كل واحد من الأبعاد. في بعض الأوضاع تعطي بعض أشكال عدم المساواة بين الجنسين مكانة في الأسرة. وفي بعض المجتمعات التي يسود فيها فصل صارم بين الجنسين، مثلاً كلما ارتفعت مكانة الأسرة الاجتماعية – الاقتصادية، زاد الاستثمار في احتشام المرة وعزلها – كرمز لتلك المكانة (تشن 1995). ومع ذلك، ثمة رابطة قوية بين الفقر وعدم المساواة بين الجنسين في التعليم الأساسي والصحة المهمين بالنسبة لقدرة البنات والصبيان على المشاركة في التنمية والحصول على متطلبات الحياة الأساسية.

هل النساء أفقر من الرجال؟

لا يعرف إلا القليل عن العدد النسبي من النساء والرجال الذين يعيشون في فقر (مقاساً حسب الدخل أو الاستهلاك). أحد التقديرات التي يستشهد بها على نطاق واسع يشير إلى أن 70 بالمئة من فقراء العالم هم من النساء (**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1995**). إلا أن دراسة حديثة قام بها ماركوكس (1998) بينت أنه لا توجد أية فرضيات ديمغرافية مقبولة تؤيد هذا التقسيم الجنسي للفقر. تقدير السبعين بالمئة المذكور يفترض ضمناً نسبة مقدارها 2.3 أنثى فقيرة مقابل كل ذكر فقير –أو عدم توازن

جنسي بين 900 مليون امرأة وفتاة فقيرات في العالم مقابل 400 مليون رجل وصبي. بيانات السكان لا تدعم مثل هذه النتيجة.

إن من الصعوبة بمكان تقدير عدد النساء والرجال الذين يعيشون في فقر. لماذا؟ لأنه ليس هناك من مقياس إجمالي مناسب لرفاهية الفرد يمكن أن يقارن بين الرجل والمرأة. والمؤشر الأكثر استخداماً للفقر (أو الرفاهية الحالي) هو الاستهلاك. لكن معظم الاستطلاعات التي تتناول الأسر تجمع بيانات حول استهلاك الأسرة وليس الفرد. وفي حين قد يعكس هذا الأمر وجهة النظر التقليدية عن الأسرة بوصفها الوحدة الأساسية لاتخاذ القرارات الاقتصادية (وهذه قضية ستناقش بالتفصيل في الفصل 4). فإنها تعكس أيضاً صعوبات كبيرة في قياس استهلاك الفرد. مثال ذلك، العديد من السلع التي يستهلكها أفراد الأسرة، مثل السكن والسلع المتينة تستهلك بشكل مشترك. وبالتالي، من الصعب، إن لم يكن مستحيلاً، اعتبار بعض عناصر الاستهلاك في الأسرة من نصيب أحد الأفراد فيها. وهذا يجعل المقارنة المباشرة في قلة الاستهلاك بين أفراد الأسرة الذكور والإناث أمراً إشكالياً[22].

إن الافتقار إلى بيانات ملائمة حول استهلاك الفرد قاد إلى المقارنة بين الأسر التي ترأسها نساء والتي يرأسها رجال. انبثق الاهتمام في مقارنات الفقر هذه لأسباب إحصائية وواقعية. أحد الأسباب الواقعية هي أن نسبة الأسر التي ترأسها نساء آخذة في التصاعد في دول عدة. (**بادن وملوارد 1995؛ بروس، ولويد، وليونارد 1995**). والسبب الآخر هو أن الأسر قد تكون أكثر ضعفاً من الناحية الاقتصادية، لأن مدخلها إلى عوامل الإنتاج أضيق عادة، ولأن لديها عدداً أقل من الذكور ممن هم في سن العمل والقادرين على الكسب، شريطة بقاء العوامل الأخرى ثابتة (**حداد وآخرون 1996**).

وجدت تحليلات الفقر بين الأسر التي يرأسها رجال والأسر التي ترأسها نساء وشملت عدداً كبيراً من الدول النامية أدلة مختلطة[23]. ووجدت مراجعة حديثة لواحد وستين دراسة حول الفقر ورئاسة الأسرة أن الأسر التي ترأسها نساء ممثلة بشكل غير متناسب بين الفقراء في 38 دراسة (**بوفينيش وجوبتا 1997**). وفي 15 حالة فقط كانت جماعات فرعية من الأسر التي ترأسها نساء ممثلة بشكل غير متناسب بين الفقراء؛ وفي 8 حالات لم يتوفر أي دليل على أن الفقر حدث بقدر أكبر بين الأسر التي ترأسها نساء.

وحللت دراسة منفصلة "بمجموعة من البيانات من 10 دول نامية باستخدام مقاييس للفقر ومنهجية ثابتة للدول (**كويسومبنغ، وحداد وبنا 2000**). وخلافاً لبوفينيش وجوبتا (1997)، وجدت هذه الدراسة اختلافات كبيرة ومهمة من الناحية الإحصائية في الفقر بين الأسر التي ترأسها إناث والتي يرأسها ذكور في حالتين فقط. وجدت دراسات حديثة أخرى، بما في ذلك مراجعة لثمانية وخمسين تقديراً من تقديرات الفقر التي قام بها البنك الدولي خلال عقد التسعينات أن الدليل يختلف حسب البلد، والدراسات، والنهج المتبع (**حداد وآخرون 1996، الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لأميركا اللاتينية والكاريبي 1998؛ بيي 1998؛ لامبيتي وستالكر 2000**).

إن من الصعب استخلاص نتائج موثوقة حول البعد الجنسوي للفقر من تحليل معايير رئاسة الأسرة. فالأسر التي ترأسها إناث أو ذكور يمكن أن تكون متغايرة للغاية في أي مجتمع، وتتراوح ما بين أسر مكونة من شبان عزاب، من النساء والرجال الذي حصلوا على مستوى جيد من التعليم إلى أسرة مكونة من والدين أو عائلة ممتدة إلى أسرة يرأسها أحد الأبوين أو أرملة. ورغم أن الأسر التي ترأسها أرملة أو مطلقة قد تكون ممثلة بشكل غير متناسب بين الفقراء، فإن بعض الأسر التي ترأسها إناث قد تكون في حال جيد. مثال ذلك، أسرة مكونة من امرأة شابة، غير متزوجة تعمل في سوق عمل مدني، أو أسرة يقوم ربها الغائب بإرسال نقود بشكل منتظم لها، هذه الأسر قد تتعرض لمستويات متدنية من الفقر. أضف إلى ذلك أنه حتى دراسات الفقر المعقدة لم تقدم سوى القليل من المعلومات حول الفقر بين الإناث والذكور، حيث أنها لاتقدم سوى القليل، أو لا شيء حول الرفاهية النسبية للإناث في الأسر التي يرأسها ذكور أو للذكور في الأسر التي ترأسها نساء.

حلل عدد أقل بكثير من الدراسات بيانات حول ما يتناوله الأفراد من طعام أو التغذية لتقييم الرفاهية النسبية للإناث والذكور. ويتجنب هذا المنهج مشكلة توزيع السلع على الأفراد والتي تقوم الأسرة باستهلاكها بشكل جماعي. وقد وجدت تلك الدراسات عدم مساواة بين الجنسين في التغذية في جنوب آسيا لكن ليس ثمة دليل متماسك قوي على وجود اختلافات بين الجنسين في مناطق أخرى (**ابلتون وكولير 1995؛ الدرمان 2000**). وحتى في جنوب آسيا لم يكن الدليل موحداً — ويعود ذلك جزئياً إلى أن مدى عدم المساواة يمكن أن يختلف حسب الموسم ولأن محاباة أحد

الجنسين غالباً ما يتم التعبير عنها بطريقة غير ملحوظة. وفي جنوب الهند هناك تمييز بين الجنسين في مقدار سعرات الطعام في المواسم الضعيفة فقط، وليس في مواسم الوفرة (بيرمان 1988). وفي بنغلادش تختفي محاباة الذكر الواضحة في مقدار ما يقدم من سعرات غذائية بعد أخذ الاختلاف في الحاجة من السعرات الحرارية، أو مقدار الطاقة المبذولة في العمل، بعين الاعتبار (**تشن، وحق، وديسوزا 1981؛ بيت، وروزينـــزويغ، وحسن 1990**)[24]. وتشير الادلة من بنغلادش أيضا إلى أن أقسى أشكال عدم المساواة بين الجنسين لا تكون غالباً في كمية السعرات المستهلكة، بل في توزيع الطعام المفضل الغني بالمواد المغذية (**بويس 1998**).

باختصار حتى مع وجود الكثير من الأدلة على عدم المساواة بين الجنسين في الحقوق، والموارد، والصوت والذي يؤثر على القدرات النسبية للنساء والرجال في المشاركة في التنمية والانتفاع بها، فإن الأدلة على الطريقة التي تترجم بها عدم المساواة إلى فقر (يقاس بمقدار الاستهلاك) ما زال محدوداً للغاية. وهذه ذريعة لبذل الجهود لجمع نوع جديد من البيانات وتطوير طرق تجريبية أفضل وملائمة أكثر للإحاطة بالأبعاد الجنسوية للفقر (حسب التعبير التقليدي). وفي الوقت نفسه، فإن الدليل الإجمالي يوضح أهمية التركيز على تشكيلة من أبعاد رفاهية الإناث والذكور لفهم المضامين الكاملة لعدم المساواة بين الجنسين (الصندوق 1-2).

جماعات معرضة للخطر- الأرامل، والمسنات اللواتي يعشن وحدهن

تواجه الأرامل والنساء المسنات اللواتي يرأسن أسراً أو يعشن وحيدات خطراً كبيراً في أن يصبحن فقيرات. وهذا ما توحي به الأدلة حول الدخل والاستهلاك سواء في الدول المتقدمة أو النامية. ففي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مثلاً، يميل المسنون الذين يعيشون وحيدين، وأكثر من أي فئة أخرى، لأن يكونوا من العُشر الأدنى في توزيع الدخل — ومعظم المسنين الذين يعيشون وحيدين هم من النساء (**البنك الدولي 1994 د**). وفي جمهورية فترويلا البوليفارية فإن ثلثي المسنين من العُشر الأقل دخلاً من السكان هم من النساء. وفي استراليا، والتشيلي، والولايات المتحدة، فإن النساء المسنات أميل من الرجال المسنين لأن يؤهلوا للحصول على مساعدات اجتماعية (**البنك الدولي 1994 ب؛ كوكس- ادواردز 1999**).

تؤكد بيانات الاستهلاك الأمر ذاته. فنفقات الفرد الواحد في الأسر التي ترأسها أرامل في الهند، أدنى من الأسر التي لا ترأسها أرامل، وبعض المجموعات الفرعيـــة مـــن الأسر التي ترأسها أرامل، مثل الأسر التي فيها أبناء غير متزوجين، فإنها تعاني من مستويات

الصندوق 1ـ2: هل النساء "فقيرات وقت" نسبة إلى الرجال؟

في معظم أنحاء العالم تقوم النساء بمعظم أعمال رعاية الأطفال والأسرة. وتجمع النساء في معظم الحالات بين العمل في المترل والعمل في السوق أو غير السوق للحصول على دخل أو زيادة استهلاك الأسرة — وهو عمل لايرد غالباً في إحصاءات القوى العاملة التقليدية.وتميل النساء إلى العمل ساعات أكبر بكثير من ساعات عمل الرجال عند أخذ العمل في السوق وفي المترل بعين الاعتبار (**بيفان، وكولبير، وجانينغ 1989؛ جوستر، وستافورد 1991؛ براون وحداد 1995؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1995؛ إلاهي 2000**).

الاختلافات بين الجنسين في الوقت الذي ينفق في العمل تختلف من دولة نامية إلى أخرى. لكن النساء بشكل عام يعملن ساعة أو أكثر من الرجال في اليوم الواحد. وفي المناطق الريفية من كينيا تعمل النساء ما يقارب الثلاث ساعات يومياً أكثر من الرجل. وفي حين أن دراسات قليلة قد قارنت استخدام الوقت حسب الجنس في الأسر من مستويات دخل مختلفة، فإن الأدلة تشير إلى أن عدم المساواة بين الجنسين في الوقت المستخدم تميل لأن تكون أكبر بين الفقراء مما بين الأغنياء (**إلاهي 2000**).

يثير هذا الأمر أسئلة حول طريقة عمل مسؤولية المرأة تجاه الأسرة، وكيف تؤثر ساعات العمل الأكثر بشكل عام على رفاهيتهن مقارنة بساعات عمل الرجل. بما أن تقسيم العمل في الأسرة حسب الجنس يعني أن تتولى النساء الأعمال المترلية على حساب القيام بأنشطة تدر دخلاً، فإن ذلك يحدّ من سلطتهن التفاوضية وقدرتهن على اتخاذ القرارات داخل الأسرة. ولهذا مضامين تؤثر على رفاهيتهن (أنظر الفصل الرابع). أضف إلى ذلك، أن عدم المساواة بين الجنسين في ساعات العمل تعني ضمناً أنه حتى لو لم تكن هناك محاباة جنسوية في الاستهلاك داخل الأسرة، فإن النساء سيعملن ساعات أكثر للحصول على مستوى الاستهلاك الذي للرجل (**ليبتون ورفاليون 1995**).

أعلى من المتوسط من الفقر (**درازيه 1990**). والعلاقة بين الترمل والفقر في الهند قوية بشكل خاص إذا أخذ المرء بعض نواحي وفورات الحجم في استهلاك الأسرة، حيث أن الأسر التي تعيش الأرامل ضمنها هي عادة أصغر من الأسر من دون أرامل (**درازيه وسرينيفاسان 1998**).[25]

النساء المسنات في أوروبا الشرقية –خاصة المتقاعدات اللواتي يعشن وحيدات– غالباً ما يكن معرضات للفقر. والنساء المتقاعدات في روسيا أكثر تعرضاً للفقر من المتقاعدين. وحدوث الفقر ومدى حدته في هنغاريا هو أكبر لدى المتقاعدات اللواتي يعشن وحيدات من الجماعات الأخرى. وفي بولندا نجد الأسر التي ترأسها نساء أعمارهن 70 سنة أو أكثر موجودة بشكل زائد بين الفقراء (**لامبيتي وستالكر 2000**).

فلماذا تكون النساء المتقاعدات أكثر تعرضاً للفقر؟ مثل جميع النساء الشابات اللواتي في سن العمل، فإن النساء المسنات يملن لأن يكون مدخلهن على التعليم والأصول المنتجة أضيق، كما أن لهن حقوقاً أضعف في الحصول على ملكية، ومدخرات أقل من الرجال. والنساء المسنات لا يحصلن على الأغلب على دعم اقتصادي من خلال الزواج كالرجال (تشير النسب في كافة أنحاء العالم إلى أن 79 بالمئة من الرجال من سن 60 سنة فأكثر متزوجون مقارنة مع 43 بالمئة من النساء). كما أنهن أقل احتمالاً في أن يكن من ضمن القوى العاملة أو أن يكون لديهن دخل من التقاعد. وفي بعض المجتمعات تواجه الأرامل قيوداً ثقافية تحدّ من قدرتهن على ضمان مستوى المعيشة الأساسي عند التقدم في السن. وفي أنحاء عدة من الهند، مثلاً، تحد قيود العادات المتعلقة بزواج المرأة مرة أخرى، والتوظيف، ومكان الإقامة والإرث والملكية من قدرة المرأة على إعالة نفسها. وبالتالي، وفيما عدا ما يقدمه الأبناء، فليس لدى الأرامل سوى القليل من الدعم الاقتصادي الخارجي (**تشن 1998**).

تشكل الأرامل في مناطق عدة من العالم مجموعة فرعية مهمة. وفي أواسط عقد التسعينات كان أكثر من نصف النساء اللواتي تزيد أعمارهن عن 65 سنة في آسيا وأفريقيا أرامل، في حين تراوحت النسبة بين الرجال ما بين 10-20 بالمئة فقط (البنك الدولي 1994 ب). لكن ضعف الأرامل وتعرضهن للفقر سيكون له وقع أشد في القرن الحادي والعشرين بسبب تقدم سكان العالم في السن. فتراجع الوفيات والخصوبة في العالم يعني أن نسبة المسنين من السكان– سواء في الدول المتقدمة أو النامية– ستصبح

أكبر (**البنك الدولي 1999 ب**). فسكان العالم الذين بلغوا الستين أو أكثر من المتوقع أن يتضاعفوا ثلاثة أضعاف خلال نصف القرن المقبل ويزدادوا من 593 مليون شخص إلى 1970 مليون شخص- ويزدادوا من 364 مليوناً إلى 1594 مليوناً في المناطق الأقل نمواً ومن 31 مليوناً إلى 181 مليوناً في المناطق شديدة التخلف. وهذا سيزيد نسبة المسنين من السكان من 10 إلى 22 بالمئة (**بيرمان، ودوريا، وتزيكلي 1999**).

سيكون لهذا التحول الديمغرافي تداعيت كبيرة على القضايا الخاصة بالجنسين في القرن الحادي والعشرين. ومع تحسن العمر المتوقع للنساء مقارنة بالرجال بفضل التنمية (أنظر الشكل 1-3). فإن مئات ملايين النساء سيصبحن أرامل. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن تنخفض نسب الدعم (للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15-64 سنة مقارنة بمن تزيد أعمارهم عن 65 سنة) من 9 إلى 4 بالمئة في المناطق الأقل نمواً ومن 18 إلى 8 بالمئة في المناطق الأشد تخلفاً. وبالنظر إلى ضعف وضع الأرامل تجاه الفقر، فسوف يكون لهذا الأمر تداعيات مهمة على الطريقة التي تفكر بها الحكومات في مسألة الحماية الاجتماعية والقضايا الأخرى. مثال ذلك، سينتقل الاهتمام بصحة المرأة بالتدريج من الصحة الإنتاجية إلى قضايا الصحة المتعلقة بالتقدم في السن (مثل السرطان، ومشاكل القلب والأوعية الدموية). وسيتحول التركيز على تقديم الرعاية من الأطفال إلى المسنين وسوف تحتاج الخدمات الاجتماعية إلى التحول من العناية بصحة الأطفال الرضع والأمهات والتحاق الأطفال بالمدارس إلى العناية بالسياسات الاجتماعية، وصحة وتقاعد المسنين.

راجعنا في هذا الفصل حالة عدم المساواة بين الجنسين -سواء داخل المناطق النامية أو عبرها وبين الدول الغنية والفقيرة. وقد تضاءل عدم المساواة خلال العقود الأخيرة. وحققت النساء تقدماً ملحوظاً سواء بشكل مطلق أو مقارنة بالرجال- مما عزز قدرتهن على العمل كعوامل للتغيير وهيأن أنفسهن لتحقيق المزيد من التقدم. لكن ما زال هناك نواح مهمة من عدم المساواة بين الجنسين. ففي حين ضاقت الفجوات بين الجنسين كمعدل عام، فقد تم ذلك بشكل غير متساو على مرّ الزمن وعبر المناطق الجغرافية والتقسيمات الاجتماعية- الاقتصادية.

ما زال العالم يواجه عدداً من التحديات الجنسوية القديمة -علاوة على بعض التحديات الجديدة. وما زالت النساء والفتيات يعانين من منظومة من العوائق في الحقوق، والموارد، والصوت في جميع أنحاء العالم النامي تقريباً. وفي الوقت نفسه، أطلقت التغيرات الأخيرة (واستمرار الصورة النمطية في النظرة إلى الجنسين) مخاطر جديدة للذكور في بعض المناطق. وسواء كان لتلك المخاطر علاقة بالمزايا التي حصلت عليها الإناث في الالتحاق بالمدارس في أميركا اللاتينية أو التراجع الأخير في العمر المتوقع للذكور في دول أوروبا الشرقية، فإنها تبرز ضرورة التفكير في المساواة بين الجنسين سواء بالنسبة للرجال أو النساء. حيث أن الأدوار الجنسوية التقليدية واستمرار عدم المساواة بين الجنسين تؤثر على حياة الناس ورفاهيتهم بغض النظر عن جنسهم.

رغم أن صناع السياسة يعاملون قضايا المساواة بين الجنسين غالباً وكأنها قضايا نسائية، فإن جزءاً كبيراً من الأدلة يشير الآن إلى أن تكاليف وعواقب عدم المساواة بين الجنسين أوسع من ذلك بكثير- وأن المساواة بين الجنسين هي قضية تنموية. مثال ذلك، حين يترجم تدني الاستثمار في تعليم الإناث إلى صحة وتغذية أضعف تمارسها الأمهات، فإن جميع الأطفال سيشعرون بتأثير ذلك. وقد يكون لذلك الأمر تأثيرات مهمة على صحة، ورفاهية، وإنتاجية جيل كامل. وحين يقيد التمييز بين الجنسين أو الأعراف الاجتماعية أنشطة النساء وتمنع شريحة كبيرة من الإناث من المساهمة بشكل كامل ومنتج في المجتمع — سواء في الاقتصاد أو قضايا المجتمع المحلي أو الوطني- عندها يبقى جزءاً كبيراً من المواهب، والمهارات، والطاقات غير مستغل. ويمكن لهذا أيضاً، أن يكون له عواقب مهمة على قدرة الدول لتحقيق النمو الاقتصادي، وخفض الفقر، والحكم بشكل فعّال. ويبحث الفصل الثاني مجموعة ضخمة ومتنامية من الأدلة حول تكاليف السماح باستمرار عدم المساواة بين الجنسين على الأفراد- سواء الذكور أو الإناث — والمجتمعات.

ملاحظات

1- بشكل عام، يميل تعريف المجتمع الدولي للمساواة بين الجنسين إلى التركيز على تساوي الفرص والمساواة أمام القانون. مثال ذلك، في العام 1985 عرّف مؤتمر "استراتيجيات نيروبي للتطلع قدماً لتقدم المرأة" المساواة بأنها (هدف ووسيلة يمنح الأفراد بواسطتها معاملة متساوية أمام القانون وفرص متساوية للتمتع بحقهم في

تطوير مواهبهم ومهاراتهم بحيث يمكنهم المساهمة في .. [التنمية]... سواء كمنتفعين أو كعملاء فاعلين) (الأمم المتحدة 1985، الفقرتين 10 و 11). وقد بُني إعلان بيجنغ (بكين) وخطة عمله على ذلك بهدف تسريع تطبيق استراتيجيات نيروبي للتطلع قدماً وإزالة العقبات عن طريق مساهمة المرأة الفاعلة في كافة المجالات العامة وفي الحياة الخاصة (الأمم المتحدة 1995). لمزيد من الأمثلة على تعاريف أخرى حول المساواة بين الجنسين لوكالات التنمية ثنائية ومتعددة الأطراف أنظر لجنة مساعدات التنمية DAC (1998)، ودائرة التنمية الدولية DFID (1998)، ومنظمة الصحة العالمية (1998)، ووكالة التنمية الدولية الكندية CIDA (1999).

في بعض الأحيان يستخدم مع تعبير "المساواة بين الجنسين" تعبير "العدالة بين الجنسين" في الحديث عن التنمية. وفي حين أن أحدهما قد يستخدم مكان الآخر في بعض الأحيان، إلا أن مفهوم "العدالة" يميل لأن يرتبط مباشرة بمفهوم الإنصاف أكثر مما يرتبط بتعبير "المساواة". ورغم أن مفهومي الإنصاف والعدل متكاملان في أي مناقشة حول المساواة بين الجنسين، فإن بعض الناس ينتابهم القلق من أن تستخدم التفسيرات الثقافية لما هو "منصف" في تبرير السلوكيات التمييزية. لكن لتعبير "المساواة بين الجنسين أيضاً قيوده. فقد يفسر ليعني ضمناً بأن النساء والرجال يجب أن يسعيا لنفس الأهداف وتحقيق النتائج ذاتها – رغم أنه في بيئة من الفرص المتساوية قد يختار الرجال والنساء متابعة أهداف ونتائج مختلفة. وحيث أن لكلا التعبيرين نواحي قوتهما وضعفهما، لذلك يتبع هذا التقرير الممارسة الحالية لمجتمع التنمية الدولي ويستخدم تعبير "المساواة بين الجنسين".

2- تشير الأدلة المستقاة من تشكيلة واسعة من الدول أن لدى النساء والرجال غالباً قيماً وخيارات اجتماعية مختلفة. مثال ذلك، غالباً ما يكون لدى النساء والرجال وجهات نظر مختلفة حول ما يعتبر سلوكاً اجتماعياً مبرراً وما هو غير مبرر (أنظر الجدول 2-2). وبالمثل كثيراً ما يكون لدى النساء والرجال خيارات مختلفة تترجم إلى أنماط مختلفة من نفقات واستثمارات الأسرة، تعتمد على مدى سيطرة النساء أو الرجال على الدخل أو الأصول المالية (أنظر الفصل الرابع). مثال ذلك، الموارد التي تسيطر عليها النساء توجه للاستثمار في الأطفال بشدة أكثر من الموارد التي يديرها الرجال. لذا، فإن النساء والرجال قد يقوموا بخيارات مختلفة سعياً وراء نتائج مختلفة في بيئة تسود فيها حقوق، وفرص، وأصوات متساوية.

3- هيومانا (1986-1992) يستخدم مقياساً من 0-3 بدلاً من المقياس 1-4 المستخدم في هذا التقرير.

4- مقياس الحقوق للمساواة السياسية والثانوية للنساء يشير إلى المادة 2 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي تنص على أن لكل شخص الحق بالتمتع بجميع الحقوق والحريات المنصوص عليها في الإعلان دون تمييز من أي نوع، مثل العرق، واللون، والجنس، واللغة، والدين، والآراء السياسية أو غيرها، أو الجنسية والأصل الاجتماعي، والملكية، والولادة، أو أية مكانة أخرى. وعند جمع المقاييس، نجد من الواضح أنه في حين قد تتمتع النساء بالمساواة السياسية والقانونية بموجب الدستور في دولة معينة، فإن ذلك لن يمنع عدم المساواة في هذه الحقوق عملياً. ويشير مقياس الحقوق إلى المساواة الاجتماعية والاقتصادية للنساء إلى المادة 23 (2) من الإعلان، والتي تنص أن لكل شخص، دون تمييز، الحق في الحصول على أجر متساو مقابل القيام بعمل مماثل.ويشير مقياس "المساواة بين الجنسين خلال الزواج أو دعاوي الطلاق" إلى المادة 16 (1) من الإعلان، والذي ينص على أن الرجال والنساء "يتمتعون بحقوق متساوية للزواج، وخلال الزواج، وعند حله".

5- قدمت مؤشرات معدل الحقوق لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لغرض المقارنة (أنظر الشكل 1-1). وكما في المناطق النامية، فإن النساء في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لا يتمتعن بمساواة كاملة في الحقوق مثل الرجال. وفي حين تميل دول المنظمة المذكورة إلى تسجيل نقاط أعلى من الدول النامية على تلك المؤشرات، فإن دولتين فقط هما فنلندا والسويد، سجلتا 4 نقاط (احترام غير مشروط للمساواة بين الجنسين في الحقوق) للمساواة السياسية والقانونية. و لم تسجل أية دول صناعية أو نامية 4 نقاط في مجال المساواة الاجتماعية والاقتصادية.

6- تظهر البيانات تراجعاً في الفترة ما بين 1985 و 1990 سواء في الحقوق السياسية والقانونية أو الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تراجعاً غير مهم من الناحية الإحصائية.

7- تم تبنيه في العام 1979 وتعتبر معاهدة "القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء" بمثابة ميثاق الحقوق الدولي للمرأة. وهي تحرّم أي تمييز، أو استثناء، أو قيد على أساس الجنس يضعف أو يلغي الحقوق الإنسانية للمرأة وحرياتها الأساسية (أنظر الفصل الثالث).

8- أسس في العام 1889، والاتحاد البرلماني الدولي هو منظمة عالمية من برلمانات الدول ذات السيادة. ويضم 138 عضواً و 5 أعضاء مشاركين. وهو مركز للحوار والديبلوماسية البرلمانية للمشرعين الذين يمثلون أنظمة سياسية وجميع الاتجاهات السياسية الرئيسية في العالم. ويشارك الاتحاد البرلماني الدولي الأمم المتحدة في أهدافها ويعمل بتعاون وثيق معها.

9- نسبة الالتحاق الإجمالي، مجموع الالتحاق عند مستوى معين من الدراسة، بغض النظر عن عمر الطالب، معبراً عنه كنسبة مئوية من الأشخاص الذين هم في سن الدراسة الرسمية ويقابل المستوى ذاته من التعليم في سنة دراسية معينة، يمكن أن يزيد عن 100 لأن البسط، بخلاف المقام، غير محدد بالطلاب من سن معينة. والالتحاق المبكر بالمدرسة والرسوب في الصف هما من ضمن الأسباب التي تجعل البسط يضم طلاباً من خارج السن الملائم للدراسة.

10- لمزيد من التفاصيل حول منهجية احتساب "سنوات الإعاقة العمرية المعدلة"، أنظر موراي ولوبيز (1996).

11- مقياس "العمر المتوقع مع تعديل الإعاقة" (DALE) يعكس نسبة السكان الذين يعيشون لكل عمر، محسوباً من نسب الولادة والوفاة، وسيطرة كل نوع من الإعاقة على كل عمر، والوزن المعطى لكل نوع من الإعاقات، والذي قد يختلف أو لا يختلف مع التقدم في السن. والبقاء عند كل سن يجري تعديله بشكل تنازلي حسب مجموع كل تأثيرات الإعاقة للحصول على رقم للعمر المتوقع عند الولادة يأخذ في الحساب الإعاقة. لمزيد من المعلومات أنظر منظمة الصحة العالمية (2000).

12- اعتمدت حسابات موظفي البنك الدولي على بيانات من مسح للأسر يمثل البلد كله في المناطق الريفية من بنغلادش خلال الفترة من 92/1991 (**أنظر خندقر 1998 وبيت وخندقر 1998 للحصول على وصف للبيانات**).

13- خاصة في الدول الأقل تقدماً. حيث تميل إحصاءات القوى العاملة إلى التقليل من مساهمة الإناث في الأنشطة الاقتصادية. بعض الاختلافات التي تم قياسها في المساواة بين الجنسين نشأت لأن عمل المرأة يجري في المنزل ولا يدخل في بيانات القوى العاملة .

14- مؤشر دونكان هو مقياس "لعدم التماثل التوظيفي" يمكن استخدامه لتحليل الاختلافات في التوظيف بين أي جماعتين من العاملين (**دوناكان ودوناكان**

1955). وينحصر المؤشر بين رقمي صفر وواحد، حيث يشير الصفر إلى تماثل توزيع العاملين على القطاعات أو فئات الوظائف ويمثل الرقم 1 عدم تماثل كامل في توزيع العاملين على القطاعات أو فئات الوظائف. وخلال الفترة ما بين عقدي الخمسينات والستينات وعقدي الثمانينات والتسعينات تراجع عدم التماثل في قطاعات التوظيف بين جميع العاملين من ذكور وإناث، حسب مؤشر دوناكان، في جميع أنحاء العالم من 0.3458 إلى 0.3058 كما تراجع توزيع العاملين بأجر من الإناث والذكور على مختلف القطاعات بشكل أسرع من ذلك: من 0.3948 إلى 0.3097 ولم يظهر عدم التماثل التوظيفي بين العاملين من الإناث والذكور أي تغيير خلال تلك الفترة. وكان مؤشر دوناكان للفترة بين عقدي الخمسينات والستينات 0.3860، في حين بلغ خلال عقدي الثمانينات والتسعينات 0.3804. لكن أجور العاملين من الإناث والذكور شهدت بعض التقارب التوظيفي، حيث تراجع مؤشر دوناكان من 0.4421 إلى 0.4030 خلال تلك الفترة (**سانتوس 1999**).

15- استعرض المسح أدلة من 19 دولة متقدمة و42 دولة نامية وذات اقتصاد متحول للإطلاع على قائمة بالبيانات حول معدلات كسب الإناث والذكور، أنظر الملحق 3.

16- تعديل الاختلاف بين الجنسين في ساعات العمل المشغولة له تأثير على تقدير نسبة ما تكسبه الأنثى مقارنة بالذكر. مثال ذلك، وجد رايس (1999) أن لدى الدنمارك والبرتغال فجوة أضيق فيما يكسبه الجنسين من العمل مما توحي به أرقام الأجور غير المعدلة، في حين أن الفجوة في ألمانيا أوسع. على أية حال، فإن نصف الدول التي تبلّغ عما يكسبه كل جنس من الجنسين (ومعظمها في الدول المتقدمة) لا تذكر أجر الساعة. ولمزيد من التقديرات من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أنظر بلاو وخان (1992).

17- تفتقر معظم الدول في أوروبا الشرقية إلى بيانات متسلسلة زمنياً، لذلك، فإن هذا النمط يعتمد على بيانات من 5 دول: البانيا، وبلغاريا، وهنغاريا، وبولندا، ورومانيا. ويعزى التراجع الحاد في تمثيل النساء في البرلمان إلى إلغاء الكوتا النسائية البالغة ما بين 25 إلى 33 بالمئة في دول الشرقية (الأمم المتحدة 2000). وجرى هذا التراجع في التمثيل في الوقت الذي بدأت البرلمانات الوطنية لعب دور فاعل في صنع السياسة والحكم في تلك الدول.

18- تتولى النساء في جنوب آسيا أقل من 1 بالمئة من المناصب الأدنى من الوزارية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2000) مقارنة مع حوالي 4 بالمئة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و6 بالمئة في شرق آسيا والباسيفيكي، وحوالي 8 بالمئة في أفريقيا جنوب الصحراء وأوروبا الشرقية ووسط آسيا، و 13 بالمئة في أميركا اللاتينية والكاريبي.

19- بيانات الدراسة المقدرة مأخوذة من 57 مسحاً ديمغرافياً وصحياً جمعت خلال عقد التسعينات. وفي حالات عدة أجريت مسوحات متعددة الأطراف لدولة معينة (**أنظر فيلمر 1999**).

20- دراسة مقياس مستوى المعيشة ومسوحات الأبعاد الاجتماعية للتعديل هي مسوحات لاستهلاك ونفقات الأسرة أجريت في عدد من الدول النامية والاقتصادات المتحولة بدعم من البنك الدولي. واعتمدت النتائج على تحليلات موظفي البنك الدولي لبيانات مسوحات الأسر التي جرت في أرمينيا، وبلغاريا، وبوركينا فاسو، وساحل العاج، وجيبوتي، والأكوادور، ومصر، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا-بيساو، وجمايكا، وقزاخستان، وكينيا، ومدغشقر، وموريتانيا، ونيبال، ونيكارغوا، والنيجر، وباكستان، وبنما، وبيرو، ورومانيا، وروسيا، والسنيغال، وجنوب أفريقيا، وتنـــزانيا، وأوغندا، وفيتنام خلال عقد التسعينات.

21- تعتمد التقديرات على بيانات مسوحات ديمغرافية وصحية حول معدل وفيات الأطفال قدمها جيفري هامر من مجموعة بحوث التنمية في البنك الدولي. وبالنسبة لأغلبية الدول التي تشير البيانات فيها إلى مزايا أكبر نسبياً للذكور لدى الفقراء مما لدى الأغنياء، فإن نسبة وفيات الإناث إلى الذكور هي أقل من 1 بالنسبة للأغنياء والفقراء. وهذا يشير إلى معدل وفيات أدنى للإناث من الذكور- رغم أن الميزة بين الفقراء أصغر مما لدى الأغنياء. وفي مجموعة فرعية صغيرة من الدول - شملت بنين، وجمهورية الدومينيكان، ومدغشقر، والنيجر، وبيرو - كانت نسبة وفيات الإناث بين الفقراء تزيد عن معدلات وفيات الذكور لكنها لا تزيد بين الأغنياء. وضمن مجموعة صغيرة أخرى من الدول - بنغلادش، والبرازيل، وبوركينا فاسو، وغانا، وكينيا- زادت معدلات وفيات الإناث بين الأغنياء لكنها لم تزيد بين الفقراء. لكن تجدر ملاحظة أن معدلات وفيات الأغنياء تزيد بقدر ضئيل عن معدلاتها بين الفقراء، وبالتالي، فإن

المستويات المطلقة للوفيات منخفضة سواء بالنسبة للإناث والذكور الأغنياء في تلك الحالات.

22- يميل البعض إلى تفضيل بيانات الاستهلاك على بيانات الدخل لقياس الفقر، خاصة في الدول النامية. مثلاً، قد يتغير الدخل من سنة لأخرى (بسبب تشكيلة من الصدمات الإنتاجية)، لكن الاستهلاك أكثر استقراراً، لذلك فإن الاستهلاك هو بشكل عام مقياس أفضل للرفاهية على المدى الطويل. أضف إلى ذلك، يميل الدخل للتعرض إلى عدد أكبر من أخطاء القياس مما يتعرض له الاستهلاك. ولتقييم مدى رفاهية الأفراد ضمن الأسرة، فإن بيانات الدخل والاستهلاك تشتركان في بعض نواحي القصور. خاصة في المناطق الريفية في الدول النامية. فالعديد من عناصر دخل الأسرة يتم إنتاجها بشكل مشترك، مثل الدخل المتأتي من المزارع التي تديرها الأسر أو المشاريع غير الزراعية. لذلك، وكما هو الحال بالنسبة للاستهلاك من الصعب غالباً عزو الدخل إلى فرد معين في الأسرة. وكما هو الحال مع الاستهلاك، لا يعرف إلا قليل عن مقدار مشاركة مختلف أفراد الأسرة في تحقيق الدخل.

23- الاختلافات المنهجية المهمة بين الدراسات تجعل المقارنة المباشرة صعبة. ومن أجل ملخص للقضايا المنهجية المرتبطة بتحليلات رئاسة الأسرة أنظر روزهاوس (1989) ولامبيتي وستالكر (2000).

24- تشير تحليلات مسح وطني للأسرة يمثل المناطق الريفية من بنغلادش جرى عامي 1992/1991 أن المحاباة الواضحة للذكور في استهلاك السعرات الحرارية اختفت عند أخذ الاختلافات في الحاجة للسعرات الحرارية بين الجنسين بعين الاعتبار. أنظر خندقر (1998)، وبيت وخندقر (1998) لمعرفة مواصفات مجموعات البيانات.

25- تشير دراسة ديمغرافية من الهند أن الأرامل من سن 45 سنة وأكثر لديهن معدلات وفاة تقارب ضعف النساء المتزوجات من السن ذاته (**ماري بهات 1994، أشير إليه في درازيه وسرينيفاسان 1998**).

الفصل الثاني

عدم المساواة بين الجنسين يعرقل التنمية

عدم المساواة بين الجنسين يقوض التنمية- لذلك فإن تحسين المساواة بينهما لا بد أن تكون استراتيجية مستدامة للتنمية. فعدم المساواة في الحقوق، والموارد، والصوت السياسي يضر النساء بشكل عام، لكنه أيضاً يضر باقي المجتمع، ويعيق التنمية. والأهم من ذلك: أن تكاليف عدم المساواة بين الجنسين باهظة بشكل خاص في الدول متدنية الدخل. وهي أشد وقعاً على الفقراء داخل الدولة الواحدة.

أهم تكاليف عدم المساواة بين الجنسين هي تكاليفها على الحياة البشرية ونوعية تلك الحياة. وليس من السهل التعرف على تلك التكاليف أو قياسها، لكن الأدلة المستقاة من مختلف دول العالم تظهر أن المجتمعات التي تعاني من عدم مساواة كبيرة ومستمرة بين الجنسين تدفع الثمن على شكل زيادة في الفقر، وسوء في التغذية، ومزيد من الأمراض، والحرمان من أشكال أخرى.

يبحث هذا الفصل كيف أن عدم المساواة بين الجنسين تفرض تكلفة عالية على الرجال، والنساء، والأطفال في الدول النامية. وتبدأ بإظهار التأثيرات السلبية على رفاهية الناس، مثل صحتهم. مثال ذلك، أن عدم المساواة بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس والحصول على أعمال في المدينة يسرع انتشار فيروس" اتش. أي. في" في أفريقيا جنوب الصحراء. وأن أمية الأمهات وافتقارهن إلى الاستقلالية يضران بشكل مباشر أطفالهن الصغار. كما أن الأدوار الجنسوية التقليدية في المجتمع، ورغم أهميتها من نواح شتى، تستتبع توقعات وضغوط اجتماعية تؤذي الرجال، والنساء، والأسرة. وخلال الصدمات الاقتصادية، مثل تلك التي حدثت في الاقتصادات المتحولة في أوروبا الشرقية، ولد التفاقم السريع للبطالة قلقاً كبيراً(خاصة بين الرجال) بحيث ارتفعت نسبة مدمني الكحول، ونسب الانتحار، والعنف المترلي، وتفكك الأسرة بقدر كبير. وكان لهذه الأمور وقعها الخاص وتأثيرها على النساء والأطفال.

ومع ذلك، فإن العديد من تكاليف التمييز بين الجنسين، إن لم يكن كلها، خفي، يعاني منه الأفراد بصمت أو يبقى كامناً ومستتراً ليظهر في المستقبل. حتى الأمور القابلة للعدّ والقياس، غالباً ما لا يتم قياسها- لثلاثة أسباب رئيسية: جمع البيانات الشخصية الموسعة مكلف ومن الصعب الحصول عليها.

فبعض المواضيع تعتبر حساسة جداً للمجتمعات والحكومات ولا يمكن جمعها في الاستطلاعات. ولا يدرك صناع السياسة غالباً أهمية المعلومات المشتتة الخاصة بالجنسين.

تكلفة التمييز بين الجنسين على حياة الإنسان هي تكلفة على التنمية – حيث أن تحسين نوعية حياة الإنسان هي هدف التنمية النهائي. أضف إلى ذلك، أن عدم المساواة بين الجنسين يفرض تكلفة غير مباشرة لأنه يعرقل الإنتاجية، والكفاءة، والتقدم الاقتصادي. وبعرقلته تكديس الرأسمال البشري من خلال التحيز في المترل وفي سوق العمل- واستبعاده النساء أو الرجال بشكل منهجي من الحصول على موارد، وخدمات عامة، والقيام ببعض الأنشطة الإنتاجية- فإن التمييز بين الجنسين يضعف قدرة الاقتصاد على الازدهار وتوفير متطلبات الناس.ويناقش هذا الفصل أدق الأدلة التي تبين ذلك. مثال ذلك، إعطاء النساء المزارعات في كينيا التدريس نفسه وإمكانية الحصول على مدخلات الزراعة ذاتها قد يزيد المحاصيل الحقلية بمقدار الخُمس. ويستعرض هذا الفصل أيضاً نتائج تنامي أدبيات الاقتصاد الكلي على العلاقة بين المساواة بين الجنسين والنمو الاقتصادي.

أخيراً، عدم المساواة بين الجنسين يضعف نوعية الحكم في الدولة – وبالتالي فعالية السياسات التنموية. وقد بينت بحوث جديدة حول الفساد أن السياسات التي تشجع المساواة بين الجنسين قد تساعد على تنظيف قاطعات الأعمال والحكومات.

التكاليف على الرفاهية

ليس من السهل قياس رفاهية الناس. وقد توصل سن (1984) إلى أن"السعادة وتلبية الرغبات هي أمور خطيرة جداً حتى نرشحها لفهم فكرة الرفاهية الشخصية" (ص 32).ويعني هذا التعريف ضمناً أن الرفاهية شيء متعدد الأبعاد يحيط بحقائق كثيرة عن حياة الناس، كما أنه ذاتي للغاية.

وقد ألمح الفصل الأول إلى تعريف محدود أكثر للرفاهية بأن قدم مقياس كمي لها، مثل توفر الحقوق، ومتوسط العمر المتوقع، ومستوى التعليم، والمشاركة السياسية، كمؤشرات على عدم المساواة بين الجنسين. ويقدم هذا الفصل بضع إشارات مختارة يتتبعها إلى أدوار كل من الجنسين والتمييز بينهما في المجتمع. ويأخذ بعين الاعتبار الأجيال الحالية من النساء والرجال – والشبان والأجيال المستقبلية.

الرجال والنساء كلاهما يتحملون التكاليف

رغم أن النساء وخاصة الفقيرات منهن، يتحملن غالباً لظى عدم المساواة بين الجنسين، فلا مفر للرجال من النتائج. فعدم المساواة في حقوق ملكية الأرض، أو التقدم

بطلب للحصول على قرض يحرم النساء من موارد العيش والأمن عند التقدم في السن، مما يجعلهن أكثر اعتماداً على أقاربهن من الذكور. واتساع شقة التمييز بين الجنسين في التعليم يولد في المقابل قدرات مختلفة لدى النساء والرجال في الاتصال والحصول على معلومات ومعالجة تلك المعلومات. ولعدم التوازن بين الجنسين في الموارد والسلطة له عواقب على الاستقلالية النسبية للنساء والرجال ويؤثر على صنع القرار داخل الأسرة. والتبعية والصور النمطية الناتجة عن ذلك هي مصدر شائع للقلق المضني وانعدام الحيلة لدى النساء والرجال، والتي قد تقود إلى نتائج أسوأ. مثل الإيدز والعنف الذي له علاقة بجنس الشخص.

وباء الإيدز. نجم عن عدم المساواة بين الجنسين تسريع معدلات الإصابة بفيروس "إتش. آي. في" (الشكل 2-1). وأظهرت دراسة لعواصم 72 دولة نامية أن مقياسين من مقاييس عدم المساواة بين الجنسين ارتبطا بمعدلات أعلى من الإصابة سواء بين البالغين الأعلى تعرضاً والأدنى تعرضاً للإصابة. بعد ضبط ستة متغيرات اجتماعية-اقتصادية أخرى (**أوفر 1998**). أولاً، بين البالغين الأعلى تعرضاً (العاملات في البغاء، والمرضى في عيادات تعالج الأمراض التي تنتقل بواسطة الجنس)، كان ارتفاع نسبة إصابة الذكر إلى الإناث بين سكان المدن في المجموعة العمرية الأكثر نشاطاً من الناحية الجنسية مؤشر مهم إحصائياً على معدلات الإصابة الأعلى. ونسبة إصابة الذكور البالغة 1.2 ربما كانت مرتبطة بزيادة الطلب على الجنس المعروض للبيع، والذي قد يسرع الإصابة بفيروس "إتش. آي. في" سواء داخل أو خارج مجموعة صغيرة من بائعي الهوى (وأغلبهن من النساء). ثانياً، بين البالغين الأدنى تعرضاً للإصابة مثل النساء الحوامل، كانت معدلات الإصابة أعلى في المدن حيث ثمة فجوة أكبر بين معدلات تعليم الذكور والإناث. وعند تجميع التراجع، فإن المتغيران مهمان إحصائياً.

وكما ناقش الفصل الأول، فإن وباء الإيدز في الدول النامية سوف ينتشر بسرعة خلال العقد المقبل إلى أن يصل إلى واحدة من كل أربع نساء وواحد من كل خمسة رجالاً حاملاً لفيروس "إتش. آي. في"، وهو الحال القائم فعلاً في عدد من دول أفريقيا جنوب الصحراء. وفي الدول التي تعاني من انتشار واسع للمرض، تتحمل النساء قسطاً أكبر من الوفيات والإصابات بالمرض. كما أن مكانتهن الاقتصادي ستعاني أيضاً. ونظراً لكون النساء

الشكل 2ـ1: المزيد من عدم المساواة بين الجنسين – مزيد من الإيدز

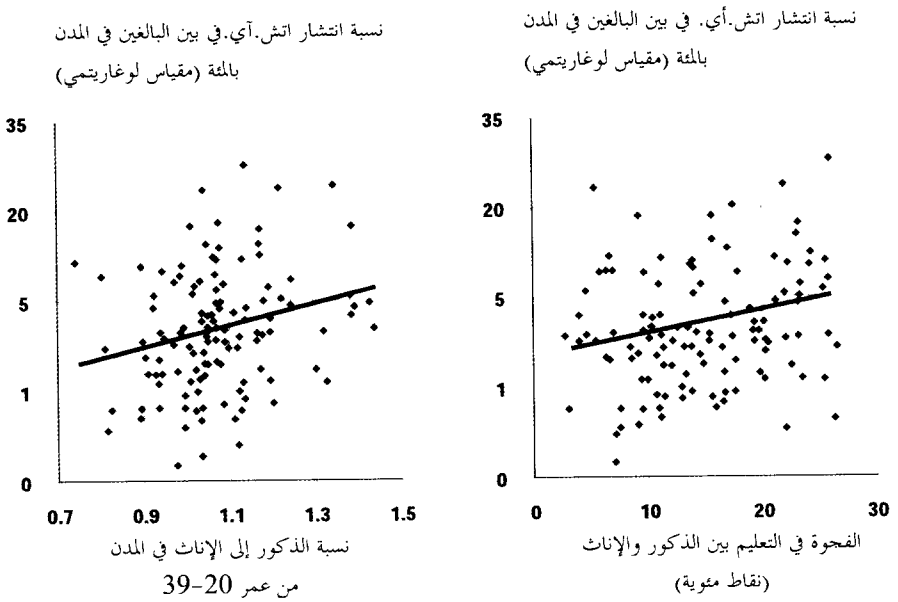

ملاحظة: البيانات من 72 دولة (32 من أفريقيا جنوب الصحراء، و 20 من أميركا اللاتينية والكاريبي، و15 من آسيا، و 4 من الشرق الأوسط، ودولة صناعية واحدة). تمثل النقاط على كل رسم أحد البلدان بعد إزالة تأثيرات المتغيرات الاجتماعية الأخرى بما في ذلك تحليلات التراجع (وتشمل الدين والناتج القومي الإجمالي للفرد، ومؤشر عدم المساواة في الدخل، ونسبة السكان المولودين في بلد أجنبي). أنظر الملحق 1 لمعرفة الدولة المشمولة.

المصدر: أوفر (1998)

الراعي الأول للأطفال والبالغين طريحي الفراش، فإن الوباء سيسلب النساء صحيحات البدن أجورهن بسحبهن من سوق العمل لرعاية مرضى الإيدز والأيتام.

ويمكن للحكومات مساعدة النساء –وغيرهن من ضحايا الإيدز– بتبني سياسات وقاية وتخفيف من المرض.وقد تجنبت معظم الحكومات مواجهة المسائل الجنسية واستخدام حقن المخدرات، لكن بعض الحكومات مثل حكومتي السنغال وتايلند تشجعان السلوكيات الآمنة خاصة في صفوف من يحتمل أن يلتقطوا فيروس "إتش. آي. في". وينشروه. والمستفيدون المباشرون هم في غالبيتهم من الذكور (جنود، وبحارة، وسائقو شاحنات) ومن الإناث (بائعات الهوى والعاملات في الفنادق والمطاعم). مثال ذلك، أدى

تدخل مع بائعات الهوى قام به باحث في الشؤون الطبية في كالابار، نيجيريا إلى تشكيل نقابة لبائعات الهوى أصرت على قيام الزبائن باستخدام الواقي الذكري وقاومت استغلالهن من قبل الشرطة وملاك الأراضي (**ايسو– وليامز 1995**). ولإبطاء الوباء الذي أخذ في الانتشار خارج تلك المجموعات الذي يهدد بحدوث خطر جسيم، يجب على الحكومات وضع سياسات تحسن المكانة النسبية للمرأة — سياسات تضيق الفجوات في التعليم والتوظيف في المدن بين الجنسين، وتفتح مجال العمل أمام النساء في المناطق المدنية الواسعة (**البنك الدولي 1999** آ).

العنف كمسألة تخص الجنسين. إن مدى ارتباط العنف بجنس الفرد هي مسألة يصعب التحقق منها. فمن جهة، يمكن عزو جميع أشكال العنف خارج إطار الحروب إلى جنس الشخص[1]. فعنف الذكر تجاه ذكر آخر يمكن تفسيره على أنه طريقة الرجال في معالجة النزاعات، وعنف الذكر تجاه الأنثى هو تعبير عن حاجة الرجل لتعزيز أدوار جنسوية راسخة، يفاقهما عدم التساوي الهائل في القوة بين الرجل والمرأة سواء القوة البدنية أو غيرها)[2] . مثال ذلك، حسب دراسة حديثة، يميل الرجال في بنغلادش إلى اعتبار ضرب الزوجة حقاً من حقوقهم وطريقة للسيطرة على "الطبيعة غير المنضبطة" للمرأة (**ناريان وآخرون 2000**). وتتصف ثقافة (الذكر) في بعض دول أميركا اللاتينية والكاريبي بالعنف الأسري المزمن، والخيانة الزوجية، والهجر ضمن بنية من الارتباطات المتعارف عليها، وبعلاقات عدوانية ومتصلبة بين الذكور (**سارا– لافوس 1998**). وقد تنشأ محاولات الانتحار بسبب التداخل في الأدوار بين الجنسين، وضغوط التغيرات الاقتصادية، وإعادة الهيكلة الاجتماعية. وفي زمن الحرب، استخدم الاغتصاب، وأشكال الأذى الأخرى ضد النساء، على نطاق واسع كسلاح للإرهاب والتحقير (**تورشن 1998**).

وجهة النظر هذه — أي أن لجميع أشكال العنف علاقة بجنس المرء– قد تبدو غير مقبولة. لكن ثمة دليل على أن الدور الجنسوي والتوقعات تولد ردود فعل وسلوكيات تقود إلى العنف. التوقع التقليدي هو أن الرجال هم الفئة المعيلة ومتخذة القرارات في الأسرة، الأمر الذي ربما تسبب في الكثير من الاضطراب في دول أوروبا الشرقية ذات الاقتصادات المتحولة. ففي روسيا، ربطت دراسة في علم الأمراض بين الزيادة الملحوظة في نسبة وفيات الرجال بين عامي 1990 و1997 وزيادة الضغط

النفسي والإحباط بسبب فقدان الوظائف (**غافريلوفا وآخرون 1999**). وكانت الإصابة بأمراض القلب والشرايين، والانتحار، والعنف الأسري، والإدمان على الكحول أعلى بقدر كبير لدى الرجال مما لدى النساء. وشهدت جميع دول أوروبا الشرقية تقريباً تراجعاً كبيراً في العمر المتوقع للرجال، وأكثر من النساء، منذ بدء عملية التحول الاقتصادي (**اليونيسيف 1999 ب**).

ردد صدى هذه الإحصائيات مقابلات مع رجال ونساء أُجريت في جمهورية جورجيا كجزء من دراسة للبنك الدولي أطلق عليها اسم "أصوات الفقراء": بالنسبة للرجال فإن "الإحساس بفقدان الوظيفة والفشل غالباً ما يقود إلى تشكيلة من الأمراض البدنية ويزيد بحدة من الوفيات، وإدمان الكحول، والإيذاء البدني للزوجات والأطفال، والطلاق، وهجر الأسرة" (**ناريان وآخرون 2000، ص 194**). وأظهرت مقابلات في لاتفيا وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة نتائج مماثلة.

التكلفة الكبرى للعنف هي الألم والمعانات للضحايا ولأسرهم. لكن العنف قد يتحول أيضاً إلى إعاقة دائمة، وإحباط، وإلى تعاطي الكحول والمخدرات، إضافة إلى فقدان المرء احترامه لذاته (**هيس، وايلسبرغ، وغوتمولر 1999**). ومن الصعب احتساب هذه التكاليف لأنها تتغلغل في مختلف نواحي الحياة ولأن من الصعب فصل السبب عن النتيجة. ومن الصعب أيضاً تقييم العواقب السلبية على الأطفال الذين سيتيتمون، والذين يفصلون عن أبويهم، والذين يشهدون أعمال عنف مترلي متكررة. ويتعرض تطور هؤلاء الأطفال العاطفي وبقاءهم للخطر.

يقود العنف إلى نتائج سلبية أخرى – انخفاض الإنتاجية، ومزيد من التغيب عن العمل، وزيادة التشرد،وطلب أكبر على الخدمات الطبية ورعاية المجتمع، وزيادة نفقات الخدمات الشرطية والقضائية – ومن الصعب تقدير هذه النفقات أيضاً. بعض تقديرات التكلفة تشير إلى أن: العنف المترلي قد خفض كسب النساء من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 2 بالمئة في التشيلي عام 1996، وبمقدار 1.6 بالمئة في نيكاراغوا (**موريسون وأورلاندو 1999**). وتبلغ تكلفة العنف ضد النساء في كندا حوالي بليون دولار سنوياً، أو حوالي 1 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي (**داي 1995**). لكن دراسة كندية أخرى قدرت التكاليف بأنها أكبر بمقدار ثلاثة أضعاف، وزادت عن 3.2 بليون دولار عام 1993 (**جريفز وشيفتر 1999**)، مما يبين التحديات التي تواجهها تقديرات التكاليف.

الأجيال المقبلة محرومة أيضاً

التحيز وعدم المساواة بين الجنسين يؤذي الأجيال المستقبلية أيضاً، ويديم التباين. وقد أشار الفصل الأول إلى عدم التوازن الكبير في نسب أجناس المواليد في عدد من دول شرق وجنوب آسيا، وهو أحد أوضح ممارسات التمييز بين الجنسين. وهناك أشكال أخرى. الدور الأحادي للأم في السنوات الأولى من عمر الطفل، والذي من الصعب الاعتراض عليه، هو أحد الطرق الرئيسية للتمييز بين الجنسين والتأثير على الأجيال المقبلة. حيث يبدأ تأثير الأم على طفلها وهو في رحمها ويستمر في فترة ما قبل الدراسة والطفولة المتأخرة. ويمكن لسوء صحة الأم وسوء تغذيتها أن يكون لهما آثار مدمرة على تنبيه قدرات الطفل الذهنية وتطوره البدني في مراحل طفولته الأولى. فأمية الأم واعتمادها على الآخرين يحرمها من المعارف ومن الثقة بالنفس، ويضعف قدرتها على تنشئة طفلها وحمايته. وإضاعة فرص تحفيز التطور العقلي، والعاطفي، ومهارات الحركة لا يمكن استعادتها بسهولة (**كوري 1999؛ ديوتش 1998**). وبالنسبة للأطفال الذين يعيشون في فقر – وليس لديهم سوى مدخل محدود على الرعاية الرسمية والرعاية الوقائية للطفل- فإن الأمهات يشكلن خط الدفاع الأول والوحيد.

سوء التغذية وارتفاع معدل وفيات الأطفال. في حين يهتم معظم الآباء برفاهية أطفالهم، فإنهم لا يدركون غالباً نتائج أعمالهم أو إهمالهم. تعليم الأمهات يغير ذلك –فهو يحسن التغذية مباشرة من خلال نوعية الرعاية التي توفرها الأم ومن خلال قدرتها على التخفيف من تأثير الصدمات المناوئة، مثل اختلاف الأسعار الذي قد يخفض ما يمكن الحصول عليه من طعام (**توماس وشتراوس 1992**). وفي جميع أنحاء العالم النامي ثمة علاقة سلبية بين متوسط دراسة الأم ومعدل وفيات الأطفال. وقد بين آخر مسح ديمغرافي وصحي شمل 40 دولة نامية أن معدل وفيات الأطفال تحت سن 5 سنوات هو أدنى في الأسر التي حصلت فيها الأم على بعض الدراسة الابتدائية من الأسر التي لم تحصل فيها الأم على أية دراسة، وأدنى بكثير في الأسر التي حصلت فيها الأم على دراسة ثانوية.

ولأن مستويات التعليم ترتبط ارتباطاً إيجابياً بالمؤشرات الاقتصادية، فإن العلاقة بين تعليم الأم ومعدل وفيات الأطفال هي علاقة زائفة – أو أنها أضعف مما تشير إليه الأرقام. وهذا هو السبب في أن تحليل بيانات المسوحات الأسرية "متعددة المتغيرات" والتي تتناول العوامل الاقتصادية – الاجتماعية الأخرى، ترسم العلاقة بشكل أفضل.

ومراجعة العديد من هذه التحليلات التي نشرت في الثمانينات تشير أنه كلما زاد تعليم الأم نقص متوسط وفيات الأطفال، حتى بعد أخذ دخل الأسرة ومؤشرات المكانة الاقتصادية- الاجتماعية بعين الاعتبار (**جيجبهوي 1995**؛ **شولتز 1993**). وقد ألقت تحليلات أحدث لبيانات مسح أسري شمل 22 دولية ظلالاً من الشك حول قوة هذه العلاقة، على أية حال، منذ دمج برنامج المتغيرات في المعادلة انخفض بحدة مكافئ تعليم الأمهات (**ديساي 1998**). ورغم ذلك وجد أن لتعليم المرأة تأثير كبير على استخدام البرنامج والسلوكيات التي تعزز الصحة، مثل تحصين الأطفال ضد المرض.

أكدت دراسات الأسرة هذه النتيجة. ففي الفلبين يحمي تعليم الأم صحة الطفل في المجتمعات التي ليس لديها تمديدات مياه أو وقاية صحية جيدة وفي المجتمعات البعيدة عن المرافق الصحية — وله تأثير أكبر من دخل الأسرة (**باريرا 1990**). وفي غواتيمالا تميل النساء الأعلى تعليماً إلى استخدام رعاية الطفل، خاصة الرعاية الرسمية، وتحصين أطفالهن بشكل كامل ضد المرض (**بيبلي، وغولدمان، ورودريغز 1996**). وفي المناطق المدنية في النيجر ونيجيريا يرتبط تعليم الأم بشكل إيجابي مع تحصين الطفل (**غاج، وسمرفيلت، وبياني 1997**).

العلاقة الإيجابية بين تعليم الأم ومعدل حصانة الطفل يمكن ملاحظتها على نطاق واسع في مختلف مناطق العالم. ولا يأخذ الشكل 2-2 بعين الاعتبار العوامل الأخرى التي قد تؤثر على معدلات الحصانة- وبالتالي فإن التركيز ليس على الحجم بل على اتجاه تأثير تعليم الأم. في جميع المناطق، وخاصة المناطق الأقل دخلاً في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء، تكون نسبة تحصين الأطفال ضد المرض أكبر إذا حصلت الأمهات على بعض التعليم الثانوي منه إذا حصلن على بعض التعليم الابتدائي فقط، وأكبر بكثير مما لو لم يحصلن على أي تعليم.

الفجوة في التعليم بين الجنسين ليس لها كل الأهمية بالنسبة لرفاهية الأطفال. فلميزان القوى بين الرجل والمرأة في البيت أهمية أيضاً. ففي البرازيل كان حصول المرأة على دخل إضافي في يدها تأثير إيجابي كبير على بقاء الطفل وتغذيته أكبر من حصول الأسرة على دخل إضافي في يد الرجل (**توماس 1990، 1997**). والزيادة في دخل الأسرة —بغض النظر عمن يسيطر على الدخل- ارتبط بتحسين احتمالات بقاء الطفل وقياسات الطول إلى الوزن، والطول إلى العمر بالنسبة للطفل. لكن التأثير الحدّي يكون أكبر بكثير إذا كان الدخل في يد الأم. وبالنسبة لبقاء الطفل يصل التأثير الحدّي لدخل

الشكل 2.2: ترتفع نسب تحصين الأطفال بارتفاع تعليم الأم

نسبة الأطفال من سن 12-23 شهراً الذين تم تحصينهم ضد المرض حسب مستوى الأم التعليمي

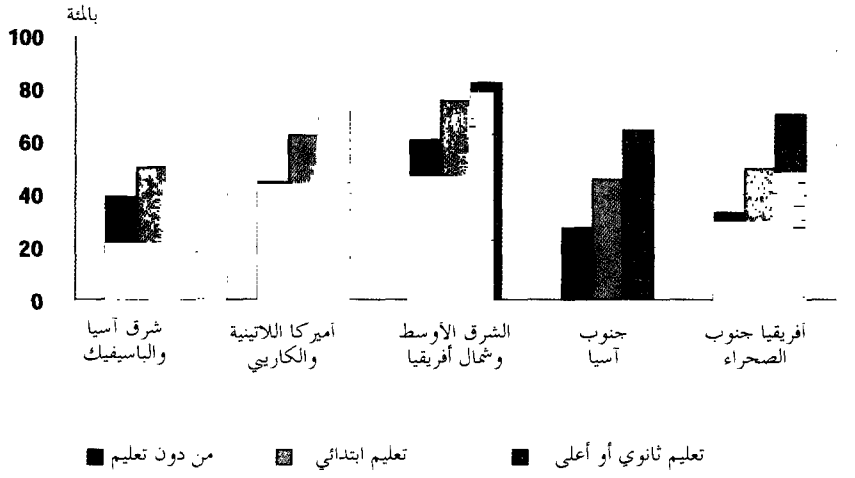

ملاحظة: أنظر الملحق 1 لمعرفة الملاحظات العامة والدول المشمولة.

المصدر: التعليم وبيانات الحصانة ضد المرض من آخر المسوحات الديمغرافية والصحية لدول مختارة؛ ترجيحات السكان من البنك الدولي (1999 د).

الأنثى إلى 20 ضعفاً تقريباً. أما بالنسبة لقياسات الوزن إلى الطول فهو أكبر بمقدار 8 مرات – وبالنسبة للطول إلى العمر فهو 4 مرات. ودخل إضافي في يد المرأة يزيد موازنة الأسرة المخصصة للتعليم، والصحة، والنفقات المخصصة للتغذية.

في ساحل العاج، أدت زيادة حصة المرأة من الدخل النقدي في الأسرة بقدر كبير من حصة الموازنة المخصصة للطعام وخفضت ما ينفق على الكحول والسجائر- مع أخذ متوسط إنفاق الفرد (الدخل)، وحجم الأسرة، والتركيبة الديمغرافية بعين الاعتبار (**هودينوت وحداد 1995**). وفي بنغلادش بدا أن لاقتراض النساء من بنك غرامين وغيره من المؤسسات التي تمنح قروضاً صغيرة تأثير أكبر على رفاهية الطفل من اقتراض

الرجل. وكان له تأثير إيجابي كبير على التحاق الأولاد والبنات بالمدارس وتأثير إحصائي مهم عن وضع الأطفال الغذائي (**خندقر 1998**؛ **بت وخندقر 1998**).

اعتمدت النتائج على بيانات الأسر. فماذا بشأن الدراسات التي تستخدم بيانات على مستوى الدولة؟ من الصعب وضع أسس للسببية، وهي قضية منهجية سنبحثها في وقت لاحق من هذا الفصل، في تحليلات الدولة لأن الضوابط محددة. الدراسات العديدة التي تأخذ بعين الاعتبار تأثيرات دخل الفرد والعوامل الأخرى، ورغم أنها لا تتناول السببية بشكل كامل، فقد توصلت إلى أن تعليم الإناث يخفض نسبة وفيات الأطفال. مثال ذلك، لاحظت إحدى الدراسات التي قاست نسبة التحاق الإناث السابقة بالدراسة الابتدائية أن زيادة بمقدار 10 نقاط مئوية في التحاق الإناث بالمدارس تخفض في المتوسط وفيات المواليد الجدد بنسبة 4.1 وفاة لكل ألف ولادة حية إذا أخذنا بعين الاعتبار عوامل مثل الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (**هيل وكنغ 1995**). وارتفاع مماثل في نسبة التحاق الإناث بالدراسة الثانوية تعطي 5.6 وفيات أخرى أقل مقابل كل ألف ولادة لأطفال أحياء.

إضافة لمستوى معدل التعليم، يبدو أن للفجوة في التعليم بين الجنسين أهمية. فوفقاً للدراسة سابقة الذكر ذاتها، في الدول التي يحتمل أن يلتحق نصف عدد البنات مقارنة بعدد الصبيان بالمدارس يصل متوسط وفيات الأطفال إلى 21.1 مقابل كل ألف ولادة لأطفال أحياء مما في الدول التي ليس لديها فجوة بين الجنسين، مع أخذ العوامل الأخرى بعين الاعتبار أيضاً (**هيل وكنغ 1995**). وقدرت دراسة منفصلة أنه لو كان لدى أفريقيا جنوب الصحراء نسبة الالتحاق ذاتها للإناث والذكور كما في أوروبا الشرقية – أي ما يقارب المساواة بينهما – فقد تكون نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة أقل بمقدار 25 بالمئة مما كانت عليه عام 1990 (167 بالألف)، بعد أخذ الدخل ومتوسط مستوى الالتحاق بالمدارس والاختلافات الإقليمية الأخرى بعين الاعتبار (**كلاسن 1999** آ).

توصلت دراسة شملت 63 دولة أن المكاسب من تعليم النساء شكلت أكبر مساهمة مفردة في التقليل من سوء التغذية خلال الفترة من 1970-1995، وهي مسؤولة عن 43 بالمئة من المجموع (**سميث وحداد 2000**)[3]. وساهم التغيير في المكانة النسبية للمرأة، والذي قيس بنسبة عمر المرأة المتوقع مقارنة بالرجل بحوالي 12 بالمئة[4]. ويعكس هذا التأثير الصغير لمكانة المرأة قلة التحسن في وضع المرأة النسبي، وليس أهمية المكانة في

تقليل سوء التغذية. وفي جنوب أفريقيا التي تحسن فيها وضع المرأة بقدر كبير بلغت المكاسب 23 بالمئة من إجمالي التراجع في سوء التغذية. وفي أفريقيا جنوب الصحراء أضعف وضع المرأة النسبي التأثير الإيجابي لمحددات سوء التغذية الأخرى.

أعطت الاستقلالية، وهي مقياس آخر لمكانة المرأة، نتائج مماثلة في دراسة حديثة (**بون 1996**). وعرّفت استقلالية المرأة بأنها قدرتها على التحكم بحياتها، وأن يكون لها صوت فيما يختص بشؤونها وشؤون أسرتها، وأن تتخذ قرارات تطبق. ووجدت الدراسة أن التصرف بممتلكات شخصية مستقلة من الدخل- والاستقلالية الأكبر بين النساء تترافق مع انخفاض وفيات المواليد.[5] وتراجع بمقدار نقطة واحدة في مؤشر الاستقلالية من 4 (أدنى حد في الاستقلالية) إلى 3 يتوقع انخفاضاً بنسبة 50 بالمئة في معدل وفيات الأطفال للدول التي يقل دخل الفرد فيها عن 500 دولار.

تظهر هذه النتائج الدور الحاسم الذي تلعبه الأمهات في السنوات الأولى من عمر أطفالهن وتكاليف إبقاء النساء أميات، وغير مطلعات، ومن دون موارد.

الخصوبة العالية. يختلف تأثير النمو السكاني على التنمية بين دول العالم. إلا أن الخصوبة العالية في الدول الأشد فقراً — المهددة بالجوع، ونقص المساكن، والتردي البيئي- يمكن أن تفاقم من تأثيرات الفقر على الأطفال. مثال ذلك، تأثيرات تعلم النساء على مؤشرات سوء التغذية يمكن أن تعمل من خلال تأثيرها على نسبة الخصوبة الكلية. فارتفاع معدل تعلم الإناث يرتبط ارتباطاً عكسياً مع تقزم الأطفال من سن أقل من 5 سنوات وانخفاض وزنهم حين لا يكون هناك وسائل إضافية للسيطرة على الخصوبة — لكن هذا التأثير يختفي بعد السيطرة على نسبة الخصوبة الكلية (**كلاسن 1999 ب**). وبالتالي، يبدو أن ارتفاع الخصوبة يرتبط بقوة بقصر قامة الأطفال وانخفاض أوزانهم.

يقدم العديد من الدراسات التجريبية حول الأسرة دعماً "لا غموض فيه وإن يكن مشروطاً، للاعتقاد السائد على نطاق واسع بأن خفض الخصوبة هو أحد عواقب تحسين تعليم الإناث والتغييرات اللاحقة في استقلالية المرأة"(**جيجبهوي 1995، ص 177**)[6] . فالنساء الأفضل تعليماً يحملن عدداً من الأطفال أقل من النساء الأقل تعليماً — لأسباب عدة. فهن يتزوجن متأخرات أكثر وسنوات الحمل لديهن أقل. ولهن معرفة أفضل بطرق تنظيم الخصوبة وثقة وقوة على اتخاذ قرارات إعادة الحمل. ولديهن تطلعات أسمى لأطفالهن ويدركن أن تحقيق تلك التطلعات يعني عدم الحصول على أطفال عديدين.

وجدت الدراسات التي شملت دولاً عدة العلاقة ذاتها بين تعليم النساء والخصوبة، حتى مع أخذ الاختلاف في دخل الفرد بعين الاعتبار ومتوسط تعليم الرجال. ووجد كلاسن (1999 ب) باستخدام بيانات من 100 دولة في العام 1990 أن عاماً إضافياً من تعليم المرأة، مع بقاء مستوى التعليم للرجال ثابتاً، يخفض الخصوبة بمقدار 0.23 ولادة. وبعد تحليل فترة أطول، كان التأثير أكبر من ذلك: فعام إضافي آخر من التعليم للمرأة، مع بقاء مستوى التعليم للرجال ثابتاً، يخفض الخصوبة بمقدار0.32 ولادة (**غاتي 1999**). بكلمة أخرى، إن زيادة مدتها ثلاث سنوات في متوسط مستوى تعليم النساء يرافقه انخفاض بمقدار طفل واحد لكل امرأة[7].

ولحقوق المرأة نسبة إلى الرجل أيضاً أهمية. وباستخدام بيانات شملت دولاً حول حقوق المرأة (**من هيومانا 1992**)، وجد غاتي (1999) أنه كلما ارتفعت مكانة المرأة النسبية في بيت الزوجية، مع أخذ تعليمها بعين الاعتبار انخفضت نسبة الخصوبة.

التكاليف على الإنتاجية والنمو

ناقش الفصل السابق تكاليف عدم المساواة بين الجنسين على رفاهية الناس – بالنسبة للرجال والنساء اليوم علاوة على الأجيال المقبلة. والتأثير على صحة البالغين والأطفال، والمعارف، والحريات –وكل أمر من هذه الأمور مهم بحدّ ذاته– ويؤثر على حياة الناس من خلال النمو الاقتصادي. كما أن القيود على الوصول إلى المعلومات أو الحصول على أرض أو رأسمال مادي –والممارسات غير المنصفة في العمل أو تحديد نوع العمل الذي يمكن للمرء القيام به –هي من الأمور التي تعيق القدرة على كسب العيش. ولأن ذلك يؤثر أيضاً في احتمالات تنمية البلد على المدى البعيد.

يناقش هذا الفصل تأثير الاختلافات بين الجنسين في التحاق الأطفال بالمدارس، وهو مؤشر على مهارة القوى العاملة المستقبلية. كما يناقش أيضاً الإنتاج الضائع نتيجة للتحيز في سوق العمل وعدم المساواة في توزيع رأس المال بين الرجال والنساء.

تعليم أقل – فرص ضائعة

كما أن هناك رابطة إيجابية قوية بين تعليم الأم ووزن أطفالها عند الولادة ووضعهم الصحي والغذائي، فإن تعليم الأم يرتبط إيجابياً بمقدار تحصيل أطفالها العلمي. لماذا؟ أولاً، التعليم يحسن كفاءة إنتاج الرأسمال البشري: الأمهات الأفضل تعليماً أقدر

على توجيه أطفالهن- من خلال التعليم في البيت واستخدام مدخلات تعليمية أخرى، وكقدوة للدور. ثانياً، التحصيل العلمي للأم هو مؤشر على قدراتها غير المرئية أو الكامنة، والتي ترتبط إيجابياً بقدرات أطفالها (**روزنرويغ وولبن 1994**).

والمستويات الأعلى من التعليم لدى الأمهات تحسن إنجازات الأطفال الفكرية. في الولايات المتحدة تبين أن سنة واحدة إضافية في مدرسة للأمومة تدرسها الأم قبل الولادة تضيف 1.6 نقطة لإنجازات الطفل في اختبارات القراءة والرياضيات، و 2.1 نقطة في اختبار معجم الصور للأطفال، وكلاهما مهم من الناحية الإحصائية. إن التحاق الأم بالمدارس خلال السنوات الثلاث الأولى من عمر الطفل يضيف 1.7 نقطة و3.1 نقطة لعلامات الاختبار المذكور، على التوالي 1 مقابل كل سنة إضافية من الالتحاق بالمدرسة (**روزنرويغ وولبن 1994**). وفي الهند يدرس أطفال الأمهات المتعلمات ساعتين أكثر من أطفال الأمهات الأميات في الأسر المتماثلة (**بيرمان وآخرون 1999**)[8].

هذه الفائدة التي تتناقلها الأجيال هي سبب إضافي يدفعنا إلى تحسين تعليم المرأة — لأن المستويات الأعلى من التعليم والمهارات تسمح للناس بتبني التكنولوجيا الجديدة وتوزيع الموارد بشكل أفضل رداً على الصدمات والدورات الاقتصادية (**فوستر و روزنزفيغ 1995**، و **1996**؛ **شولتز 1961**). أما تقييد تعليم النساء فيعني ضمناً فرصاً ضائعة من أجل تعليم ومستقبل أفضل للجيل المقبل.

المكاسب الضائعة

أمية الإناث وتدني مستوى تعليمهن يؤذي الإنتاجية والكسب — سواء بالنسبة للنساء أو الاقتصاد (**أنظر على سبيل المثال، شولتز 1991، 1993؛ بساشاروبولوس وسانتوس 1992**). إن نسبة العائد الخاص مقابل سنة إضافية من تعليم البنات هو بشكل عام بقدر حجم العائد بالنسبة للرجال. والعوائد الحدّية للنساء هي أعلى في بوليفيا، والبرازيل، وساحل العاج، وأندونيسيا، وتايلند، لكنها متساوية تقريباً بين النساء والرجال في كولومبيا والبيرو (**شولتز 1991**). وهذا يعني أن في وسع النساء أن يستفدن حدّياً أكثر من الرجال من سنة إضافية من التعليم- لأن متوسط دراسة النساء أدنى من الرجال — لكن ذلك لا يعني أن المرأة تستطيع أن تكسب أكثر من الرجل من المستوى ذاته من التعليم.

حتى في الاقتصادات الريفية حيث أجور العمل شحيحة، يزيد تخفيض الفجوة بين الجنسين في التعليم أو الموارد الأخرى الإنتاجية. فالمزارعات لسن أقل كفاءة من المزارعين (**موك 1976؛ بندليش وايفرسون 1993؛ ساتيو وميكونين وسبورلنغ 1994؛ أودري 1996**)[9]. وبخلاف ذلك، فإن إنخفاض محصول المزارعات يعكس بشكل عام مستويات أدنى من المدخلات أو التعليم مقارنة بالمزارعين في كينيا يمكن لزيادة مستويات التعليم ومدخلات الإنتاج للنساء المزارعات مقارنة بالمزارعين أن تزيد المحاصيل بمقدار يصل إلى 22 بالمئة (**كويسومبنغ 1996**)[10]. تأثيرات عدم المساواة بين الجنسين في التعليم على الإنتاجية على المدى القصير تتضاعف بمرور الزمن بسبب تأثير ذلك على تبني التكنولوجيا. فانخفاض التعليم يجعل المزارعات أقل استعداداً لتبني التكنولوجيا. فانخفاض التعليم يجعل المزارعات أقل استعداداً لتبني التكنولوجيات الزراعية الجديدة التي قد تزيد إنتاج الحقل.

وقد يعني انخفاض مستوى التعليم أيضاً الحدّ من القدرة على رفع المهارات التقنية. فمزارعو الأرز الذكور في فيتنام الذين تلقوا تدريباً على مكافحة الآفات الزراعية اكتسبوا معارف في تقنيات هذا المجال أفضل من المزارعات اللواتي تلقين التدريب نفسه – ويمكن تفسير جزء كبير من هذه الفجوة في المعرفة بالفروقات التعليمية بين الجنسين قبل التدريب (**شي وآخرون 1998**).

عدم كفاءة توزيع العمل

أحد تأثيرات الحظر والتحامل ضد استخدام النساء هو أن الأسر قد لا تستطيع استخدام مواردها من الأيدي العاملة بكفاءة. أفرض أن الطقس الجيد أو تكنولوجيا جديدة قد أعطت محصولاً جيداً بشكل غير متوقع، مما تطلب أيد عاملة إضافية في الحقول لجني المحصول. وبناء على الإنتاجية النسبية في المنزل والحقل، قد تضطر الأسرة إلى استخدام عمال من غير أفرادها للعمل في الحقل أو المنزل كي يتمكن أفراد الأسرة من العمل في الحقل (**غيرتلر ونيومان 1991؛ إلاهي 2000**). ومن دون وجود سوق محلي للعاملات من الإناث، فإن الأسر لن تجد سوى عمال من الذكور. وحيث أن العمال الذكور سينشغلوا بالكامل في المزارع الأخرى، فإن زيادة الطلب ستؤدي إلى رفع الأجور، مما يمنع الأسر غير القادرة على تحمل الزيادة في الأجر من إيجاد العدد الكافي من الأيدي العاملة لجني محاصيلها. وقد يؤدي هذا النقص في الأيدي العاملة فيما بعد،

إلى تغيير تكنولوجي يوفر في العمالة- لكن على المدى القصير كان للتحامل ضد استخدام النساء نتائج سلبية على الإنتاج.

تنتج الخسائر في الإنتاج أيضاً عن عدم كفاءة توزيع الموارد الإنتاجية بين الرجال والنساء وداخل الأسرة. في الكاميرون ونتيجة لعدم التماثل بين الجنسين في السيطرة على الدخل من مختلف المحاصيل، تفضل النساء العمل في قطع الأراضي التي تزرع السرغوم، لأنهن يسيطرن فيها على العوائد، أكثر من العمل في زراعة الأرز حيث لا يسيطرن على العوائد (**جونز 1986**). وإعادة توزيع اليد العاملة النسوية من السرغوم إلى الأرز قد تزيد داخل الأسرة بمقدار 6 بالمئة. وفي بوركينا فاسو أدت عدم المساواة في توزيع الأسمدة والعمل داخل الأسرة الواحدة على الأراضي التي يديرها الرجال والنساء إلى عدم كفاءة قللت من إنتاج الأسرة. وفي الإمكان زيادة الإنتاج ما بين 6-20 بالمئة بمجرد إعادة توزيع المدخلات بشكل أكثر كفاءة بين الرجال والنساء (**أودري وآخرون 1995**؛ **أودري 1996**). لكن العادات المتعلقة بالجنسين في استخدام الأرض تمنع ذلك.

في قطاع الأجور الرسمي ثمة ظاهرتان تكشفان التمييز بين الجنسين في سوق العمل- في جميع أنحاء العالم تكسب النساء في المتوسط أجراً أقل من الرجال، وثمة فصل وظيفي بين النساء والرجال (أنظر الفصل الأول). ويعكس ذلك العديد من الانحرافات:

- استثمار أكبر من الرأسمال البشري في الأبناء أكثر من البنات.
- لدى أصحاب العمل خيارات تفضيلية حول من يوظفون ويدفعون له أكثر.
- التحرش الجنسي في مكان العمل الذي يجعل شروط العمل خطرة ومقيتة ويقلل من إنتاجية العاملة وروحها المعنوية.
- دور المرأة المسيطر في تربية الأطفال ورعاية الأسرة.
- الأعراف الاجتماعية والدينية التي تقيد خيارات المرأة في العمل خارج المنزل أو اختيار نوع العمل.
- قوانين وتشريعات العمل التي تهدف إلى حماية النساء من بعض الأخطار الوظيفية إلا أنها بدلاً من ذلك تبقيهن خارج العمل.

كل هذه الانحرافات تعني أن الأعراف والتحيز وليس عدم الكفاءة هو ما يقرر العرض والطلب على الأيدي العاملة في الاقتصاد ونتيجة سوء توزيع الأيدي العاملة هذا هو أن بعض طاقات النساء العاملات يجري تجاهلها بسبب الجنس.

قلة من الدراسات قيمت تأثيرات التمييز بين الجنسين في سوق العمل على الاقتصادات. وهذا مفهوم بالنظر إلى متطلبات بيانات مثل هذه المهمة وعدد الفرضيات المبسطة اللازمة لجعل هذه المهمة ممكنة. وقد قدم سانتوس (1999) تقديرات تقريبية لدول مختارة في أميركا اللاتينية والكاريبي (الجدول 2-1)[11]. واشتملت طريقته على تقدير أولي للإنتاج في ظل الظروف السائدة للاختلافات في الأجور والوظائف في الصناعات داخل كل بلد، ثم إعادة تقييم الإنتاج مفترضاً أن الاختلافات في الوظائف ضمن كل صناعة قد أزيلت. ويفترض أن يكون الاختلاف بين التقديرين هو الكسب المحتمل أو الأقصى في الرفاهية الناتج عن تحقيق المساواة بين الجنسين في سوق العمل أو الأسرة.

الجدول 2-1: النساء قد يكسبن، والرجال قد يخسرون (قليلاً) إذا انتهى الفصل الوظيفي

البلد وسنة جمع البيانات		النسبة المئوية للتغيير في أجور الإناث	النسبة المئوية للتغيير في أجور الذكور	النسبة المئوية للتغيير في الناتج المحلي الإجمالي	النسبة من القوى العاملة التي يجب أن تغير وظيفتها لتحقيق المساواة بين الجنسين في الأجر
الأرجنتين	1987	38	9-	4	25
بوليفيا	1989	50	9-	6	28
البرازيل	1980	96	8-	9	23
التشيلي	1987	41	6-	3	18
كولومبيا	1988	46	8-	5	20
كوستاريكا	1989	35	6-	3	18
اكوادور	1966	59	13-	9	37
غواتيمالا	1989	25	6-	2	14
جمايكا	1989	61	8-	8	28
الأورغواي	1989	30	8-	3	16
فنزويلا	1987	24	6-	2	12

المصدر: سانتوس (1999).

وتوصل سانتوس (1999) إلى أن زيادة كبيرة في أجور النساء يمكن الحصول عليها مقابل خسارة ضئيلة نسبياً في أجور الرجال، ويعود ذلك جزئياً إلى أنه سيكون هناك توسع كبير في الإنتاج. ويفترض أن تأتي هذه التحولات من إعادة توزيع العمل في الوظائف المختلفة – أي تحول في وظائف الرجال إلى النساء والعكس بالعكس. وتشير البيانات المستخلصة من أميركا اللاتينية والكاريبي أنه لو تساوت أجور النساء والرجال، فإن الإنتاج سيزداد بمقدار 6 بالمئة. لكن تساوي الأجور قد يتطلب إعادة توزيع ما يقارب خُمس القوى العاملة. لكن الكاتب يشير إلى أن إعادة توزيع للعمل بهذا الحجم أمر صعب ومكلف سياسياً على المدى القصير.

الارتباط بالنمو الاقتصادي: أدلة من دول عدة

ماذا لو كان عدم المساواة بين الجنسين جيد للنمو؟ وجدت دراسة مؤثرة أنه قد يكون كذلك. فقد وجد كل من بارو ولي (1994) أن الدول التي تنطلق من دخل متدن للفرد تحقق معدلات نمو أعلى ("تقارب مشروط") وأن العلاقة ما بين تعليم الإناث للمستوى القانوني والنمو الاقتصادي سلبية جداً في حين أن العلاقة بين تعليم الذكور والنمو إيجابية. ويشر الكاتب إلى تفسير محتمل لذلك الأمر – بتفسير الفجوة بين الجنسين على أنها مقياس للتخلف الاقتصادي.

النتيجة المحيرة، التي تميل لأن تتكرر، هي أن المستوى الأولي للتعليم الثانوي للإناث يتدخل بشكل سلبي في معدلات النمو؛ المعامل المقدر هو –0.0084 (الخطأ المعياري 0.0045). أحد الاحتمالات هو أن التباعد الكبير ما بين تحصيل الذكور والإناث من التعليم الثانوي هو مقياس جيد للتخلف؛ وبالتالي، فإن تحصيلاً ثانوياً أقل للإناث يعني مزيداً من التخلف واحتمالات نمو أعلى من خلال آلية التقارب (ص 18).

تتعارض هذه النتيجة مع أدلة الاقتصاد الجزئي حول العلاقة ما بين الإنتاجية وعدم المساواة بين الجنسين التي سبق بحثها. كما أنها تتعارض مع كم متنامٍ من التحليلات التي شملت دولاً عدة وتدعم الدليل على مستوى الاقتصاد الجزئي. الواقع، أن العديد من دراسات الاقتصاد القياسي الحديثة تظهر أن العلاقة ما بين النمو والمساواة بين الجنسين حساسة للمواصفة الخاصة بمعادلة النمو (الصندوق 2-1).وإضافة إلى مسألة طبيعة العلاقة، هناك أيضاً قضية السببية.

وجدت اثنتان من الدراسات علاقة سلبية مهمة وكبيرة بين عدم المساواة بين الجنسين في التعليم والنمو من الناحية الإحصائية. وقد درس فولارت (2000) الصلة بين نمو دخل الفرد في الناتج المحلي الإجمالي وعدم المساواة بين الجنسين في الدراسة الابتدائية في السنة الأولى، واستخدم بيانات من حوالي 90 دولة آخذاً بعين الاعتبار عوامل مثل إجمالي الدراسة الثانوية، والمتغيرات الإقليمية الوهمية. وبينت الدراسة أن زيادة بمقدار 1 بالمئة في نسبة التحاق الذكور والإناث بالدراسة الابتدائية تزيد نسبة النمو بأكثر من 0.012 نقطة مئوية.

وبحث نوليز ولورجلي وأوين (سيصدر قريباً) العلاقة بعيدة المدى بين النمو في الناتج المحلي الإجمالي للعامل الواحد ومتوسط الوقت الذي قضاه الذكور والإناث في التعليم مستخدماً بيانات من حوالي 70 دولة. ووجدوا أن مرونة الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل بالنسبة لحصة الأنثى من التعليم تتراوح ما بين 0.2 إلى 0.45 في حين تتراوح ما بين 0.3 إلى 0.1 بالنسبة لحصة الذكر من التعليم.

لكن تلك الدراسات لاتحل مسألة السببية بين عدم المساواة بين الجنسين والنمو. وتشير دراسات حديثة تناولت السببية تحديداً أن عدم المساواة بين الجنسين في التعليم يعيق النمو الاقتصادي (الصندوق 2-1). فما الذي يمكن أن يحدث لو أن دول أفريقيا جنوب الصحراء، وجنوب آسيا، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا كان لها نسبة الالتحاق الأساسية نفسها بالمدارس بين الذكور والإناث كما كان الحال في دول شرق آسيا عام 1960 وأغلقت الفجوة بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس حسب معدلات شرق آسيا خلال الفترة من 1960 و 1992؟ فحسب إحدى الدراسات، كان يمكن لمعدل نمو دخل الفرد في تلك المناطق أن يكون أعلى بما بين 0.5-0.9 نقطة مئوية سنوياً في أفريقيا جنوب الصحراء، و 1.7 في جنوب آسيا، و 2.2 في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (**الشكل 2-3**؛ **كلاسن 1999** آ).

صندوق 2ـ1 : إثبات أن المساواة بين الجنسين تؤثر على النمو الاقتصادي

يتركز الحديث حول تأثير المساواة بين الجنسين على موضوعين رئيسيين: هل العلاقة ما بين المساواة بين الجنسين والتنمية إيجابية؟ وهل تؤثر المساواة بين الجنسين على التنمية أم العكس أو في الاتجاهين – أم أن العوامل المشتركة تحدد كلا الأمرين في وقت واحد؟

من أجل الإجابة على السؤال الأول، حاولت الدراسات الحديثة التوفيق بين ما توصلت إليه من علاقة إيجابية مع النتائج المتضاربة التي توصل إليها بارو ولي (1994) بتفحص مواصفات بديلة للاقتصاد القياسي لمعادلة النمو. وكان أحد المناهج هو التعرف على الدول "ذات المواصفات الشاذة" والتي يمكن أن تؤثر فيما توصل إليه بارو ولي. وأشار ستوكي (1994) أن النتائج المحيرة ربما نتجت عن "نمور" شرق آسيا (الصين؛ وهونغ كونغ، الصين؛ وجمهورية كوريا، وسنغافورة؛ وتايوان، الصين)، التي حققت نمواً سريعاً جداً، لكن تعليم الإناث كان أقل بالمقارنة. واستخدم لورجلي وأوين (1999) تقنيات إحصائية للتعرف على الدول ذات المواصفات الشاذة. وكان استبعاد تلك الدول من تراجع النمو كافياً لإضعاف العلاقة المتلازمة الجزئية ما بين تعليم الإناث والنمو، رغم بقائها سلبية. ووجد كل من دولار وغاتي (1999) أنه بحذف المتغيرات الإقليمية الزائفة من نموذجهما، يمكن إعادة كتابة تقديرات بارو ولي. وسبب ذلك أن اقتصادات أميركا اللاتينية نمت ببطء أكبر مما توقعت المتغيرات الأخرى في معادلة النمو في الوقت الذي شهدت فيه المنطقة معدلات عالية من التحاق الإناث بالدراسة الثانوية. وبالتالي، إذا استبعدت المتغيرات الإقليمية الزائفة من تراجع النمو، فإن حاصل النمو الضعيف لدول أميركا اللاتينية الذي عزي إلى متغير تعليم الإناث، نتج عنه معامل سلبي لتعليم الإناث.

أضف إلى ذلك، أنه بالنظر إلى تعدد النقاط المتسامتة (الواقعة على خط واحد) (Multicollinearity) بين تعليم الإناث والذكور في مواصفات بارو ولي، فليس هناك سوى القليل جداً من المتغيرات المستقلة التي تسمح بفك التأثيرات المستقلة على النمو. فاستبعاد متغير تعليم الذكور يبدل شارة معامل تعليم الإناث السالب ذي المغزى إلى الموجب والذي لا معنى له (**لورجلي وأوين 1999**).

استخدم نوليز، ولورجلي، وأوين (2000) مواصفة مختلفة لتراجع النمو. حيث قسموا البيانات على فترة التقدير كاملة من 1960- 1990 للمتغيرات التحليلية لتقدير العلاقة بعيدة المدى. ووجدوا أن تأثير تعليم الإناث على إنتاج العامل إيجابي بقدر كبير. لكن حين أعادوا تقييم نموذجهم حسب قيم رصيد الرأسمال البشري لفترة أساس، كما فعل بارو لوي، توصلوا مجدداً إلى النتائج التي توصل إليها بارو-لي للعلاقة السلبية الكبيرة بالنسبة لتعليم الإناث، وعلاقة إيجابية بالنسبة لتعليم الذكور.

القضية الثانية تتعلق باتجاه السببية. فإذا كانت العلاقة الإيجابية ما بين النمو والمساواة بين الجنسين علاقة ذات اتجاهين أو أن هناك عوامل مشتركة كامنة تحدد كلا الأمرين في الوقت نفسه، عندها تكون أقل مربعات التراجع العادية لنمو الدخل على مقاييس مساواة الدخل، محرفة. ويصح هذا بشكل خاص حين تتعلق المتغيرات المختلفة بالفترة ذاتها. وقد حاولت الدراسات الحديثة أن تحل لغز سب وتأثير العلاقة بين المساواة بين الجنسين والنمو الاقتصادي- لكنها اصطدمت بمشاكل قياس واستدلالات إحصائية.

التقنية الأكثر شيوعاً هي التقييم باستخدام المتغيرات المفيدة. وتقوم هذه الطريقة على التعرف على المتغيرات خارجية المنشأ التي تؤثر على المساواة بين الجنسين لكنها لا تؤثر بشكل مباشر على النمو. واستخدام قياسات المساواة بين الجنسين كما تتنبأ بها تلك المتغيرات كمحددات للنمو. واستخدم دولار وغاتي (1999) بيانات حول الدين والحريات المدنية كمتغيرات تؤثر على الدخل من خلال تأثيرها على المساواة بين الجنسين في التعليم. واستخدم كلاسن (1999 آ) الإنفاق على التعليم كحصة من الناتج المحلي الإجمالي، ومستويات الخصوبة الأولية، والاختلاف في المتغيرات ذاتها كأدوات لمستويات نسبة سنوات تعليم الذكور والإناث والتغيرات فيها، لكي تتجاوز تلك الأدوات اختبارات تقييد التطابق المبالغ فيها. وتوصلت كلتا الدراستين إلى أن للمساواة بين الجنسين تأثير مهم على النمو.

دعمت تقنيات أخرى هذه النتيجة. واستخدم دولار وغاتي (1999) بيانات تسلسل الوقت على المساواة بين الجنسين ومستويات الدخل من أكثر من مئة دولة خلال العقود الثلاثة الأخيرة لمعالجة بعض قضايا النمو الذاتي (endogeneity)، وبيّن أن زيادة المساواة بين

الجنسين في التعليم الثانوي يرافقها زيادة في الدخل وأشارت تقديرات كلاسن (1999 آ) للتراجعات الجدولية باستخدام نماذج زائفة إقليمية وعقدية (من عقد) بعد الاختبارات الرسمية أن هذه المواصفة تتفوق على مواصفة تستخدم التأثيرات التي تتناول دولة واحدة أو التأثيرات العشوائية. إنجازات متغيرات التعليم المستخدمة في التراجعات هي تراجعات خاصة بمجموعة سنوات الالتحاق بالمدارس للجنسين في العام 1960 والتغير فيها خلال الفترة من 1960 و 1992. وحيث أن الاستثمار الضروري في التعليم لتغيير تلك الإنجازات كان لابد أن يحدث في الفترة ما بين 1930 و1975 تقريباً، فإن من المستبعد أن تكون تلك الاستثمارات ناتجة عن نمو الدخل عام 1960. وبالتالي، يستخلص كلاسن أن الاحتمال الأغلب هو أن يشير الترابط الإيجابي ما بين نسبة التحاق الذكور والإناث بالمدارس ونمو الدخل إلى أن نسبة التحاق أعلى للإناث بالدراسة من الذكور قد ساهمت في زيادة نمو الدخل، وليس العكس.

الواقع أنه خلال الفترة ما بين 1960 و1992 تجاوز معدل النمو السنوي لدخل الفرد في بتسوانا 5.5 بالمئة، في حين كان في غانا أقل من 0.3 بالمئة (**كلاسن 1999** آ). وإذا أخذنا بعين الاعتبار الاختلافات في مستويات الدخل الابتدائي، ومعدلات الاستثمار، والانفتاح الاقتصادي، والنمو السكاني وفي القوى العاملة خلال تلك الفترة- علاوة على المستويات الأساسية ونمو التحصيل التعليمي للذكور – تشير التحليلات إلى أن ما بين 1.3-1.6 نقطة مئوية من الفرق البالغ 5.3 نقطة مئوية في النمو السكاني بين البلدين يمكن أن يعزى إلى الاختلاف في عدم المساواة بين الجنسين في التعلم. أضف إلى ذلك، بالنسبة للدول متوسطة وعالية الدخل مع مستويات عالية نسبياً من التعليم، أدت زيادة مقدارها نقطة مئوية واحدة في حصة النساء من التعليم الثانوي إلى زيادة في دخل الفرد بمقدار 0.3 نقطة مئوية (**دولار وغايي 1999**). وتعني هذه النتائج ضمناً أن الفشل في توفير المستويات ذاتها من التعليم للفتيات مثل الصبيان يعرقل النمو الاقتصادي بشكل عام.

الشكل 3.2: التقدم الأسرع في إغلاق الفجوة بين الجنسين في التعليم قد يسرع النمو الاقتصادي

متوسط النمو السنوي في الناتج القومي الإجمالي للفرد، 1960-1992

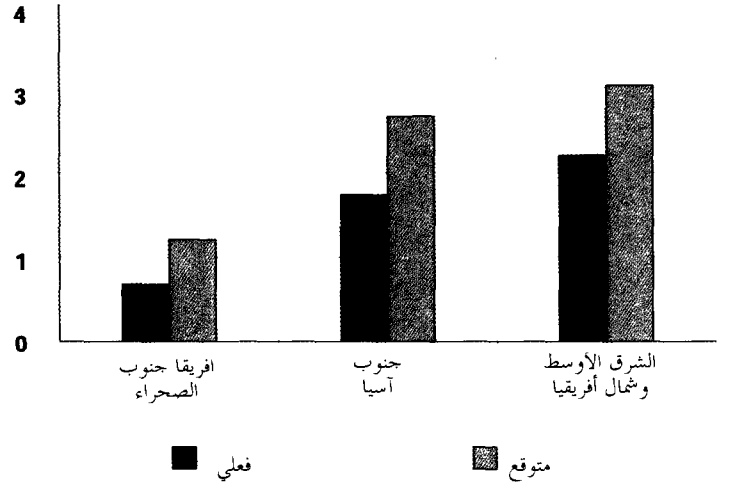

ملاحظة: تمثل "متوقع" متوسط معدل نمو الناتج القومي الإجمالي المتوقع لمنطقة ما إذا كانت الفجوة بين الجنسين في التعليم قد بدأت وفق مستوى شرق آسيا عام 1960 وضاقت كما حدث في شرق آسيا خلال الفترة من 1960-1992.

المصدر: تشبيهات اعتمدت على نتاج التراجع من كلاسن (1999 آ).

وعدم المساواة بين الجنسين في مجالات أخرى غير التعليم رافقها أيضاً انخفاض معدل النمو. فازدياد فرص توظيف النساء قد تزيد الناتج القومي- على الأقل الجزء الذي يقاس بحسابات الدخل القومي. فالتوظيف خارج المترل سيقود إلى استبدال العمالة النسائية غير المسجلة داخل المترل بعمالة نسائية مسجلة في الاقتصاد الرسمي يدرج في حسابات الدخل القومي العادية. وهذا سيحسن من رؤية العمالة النسائية ويزيد الناتج المقاس- حتى إذا لم يتغير الناتج الحقيقي (المسجل أو غير المسجل). وبقدر ما يشتمل عليه هذا الاستبدال من زيادة في الإنتاجية، فإن الناتج الاقتصادي الفعلي والنمو سيزداد أيضاً.

ثمة أدلة محدودة في الاقتصاد الكلي تبيّن أن عدم المساواة بين الجنسين في التوظيف تؤثر عكسياً على النمو الاقتصادي. وإذا أخذنا بعين الاعتبار عوامل مثل الدخل الأولي، والنمو السكاني، والمساواة بين الجنسين في التعليم، وانفتاح الاقتصاد الكلي، فقد وجد كلاسن (1999 آ) أن لحصة النساء من السكان الذين هم في سن العمل في القطاع الرسمي علاقة إيجابية مهمة اقتصادياً وإحصائياً مع النمو الاقتصادي. وهذه النتيجة يجب أن تفسر ببعض الحذر، لأن النمو قد يكون هو ما يجذب النساء إلى العمل مقابل أجر وليس العكس.

تكاليف الحكم

تشكل نوعية الحكم والحياة العامة في بلد ما إشارة على مستوى نموه - علاوة على أن ذلك هو أحد عوامل التنمية. المقدمة الأولى واضحة لمعظم الناس ولا تحتاج لأي دليل؛ أما الثانية، الأقل وضوحاً، فقد تلقت دفعة قوية من دراسات حديثة شملت دولاً عدة. فالدولة التي في نظامها السياسي ضوابط وموازين والقادرة على فرض القانون هي دولة أكثر استقراراً ولديها احتمالات تنمية أفضل من دولة يسودها حكم استبدادي مطلق. وأظهرت الدراسات وجود علاقة سلبية مهمة بين الفساد والنمو الاقتصادي والتنمية، وأشارت إلى أن انتشار الفساد يضعف فعالية سياسات التنمية (**كناك وكيفير 1995؛ ماورو 1995؛ أولسون وسارنا وسوامي، سيصدر قريباً**). وخفض الفساد وتشجيع قيام حكومة نظيفة، بالتالي، هو من التحديات التي تواجه الحكومات ووكالات التنمية.

دراسات قليلة تلك التي استكشفت إمكانية مساهمة المرأة بشكل أكبر من المجال السياسي واتخاذ القرارات في المسائل العامة. فهل تثير المرأة مجموعة مختلفة من الاهتمامات وتمثل منظوراً مختلفاً في الحوار السياسي؟ وهل تجلب نمطاً مختلفاً من الحكم؟

الفساد

تشير الدراسات الحديثة أن هناك علاقة متبادلة ما بين المساواة بين الجنسين والفساد. لكن هل هذه العلاقة حقيقة أم زائفة؟ ثمة افتراضين حول سبب أن تكون حقيقية. أولاً، إذا كانت المجتمعات المساواتية التي تؤمن بالمشاركة أميل إلى تجنب التمييز بين الجنسين واتباع الضوابط والموازين في عمل الحكومة مما يجعل الفساد غير

ذي نفع، عندها تكون العلاقة بين المساواة بين الجنسين والفساد علاقة سلبية.ثانياً، قد تكون هناك اختلافات جوهرية في سلوكيات النساء والرجال تقود إلى قيام حكومة أنظف حين تتولى النساء مناصب حكومية رئيسية. إن فكرة أن النساء والرجال يردون، كمعدل عام، على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بطرق مختلفة ليست أساسية. فبعض تلك الاختلافات السلوكية تنبع من اختلافات بين الجنسين في التعليم، والخبرة في القوى العاملة، والوصول إلى المعلومات والتكنولوجيا، إضافة إلى أمور أخرى. فإذا أخذنا تلك الاختلافات بعين الاعتبار، فهل ستبقى الاختلافات السلوكية بين الرجال والنساء مهمة إحصائياً؟ في حين أن تلك الافتراضات تتطلب المزيد من البحث، فإن الدراسات الحالية توفر نتائج مثيرة للاهتمام.

تشير الدراسات في العلوم السلوكية والاجتماعية بأن الرجال والنساء يختلفون في السلوكيات التي لها علاقة بالفساد، وكانت النتائج العامة المستخلصة هي أن النساء ذوات توجهات مجتمعية أكبر وأقل أنانية من الرجال ووجدت بعض اختبارات السيطرة أن النساء أكثر ميلاً إلى إظهار الكرم والإيثار من الرجال – وتناقض اختبارات أخرى هذه النتيجة[12]. وأظهرت تحليلات أخرى اعتمدت على بيانات جمعتها "مسوحات القيم العالمية" من 18 دولة عام 1981 ومن 43 دولة عام 1991 أن النساء أقل قبولاً للسلوكيات غير النزيهة وغير القانونية من الرجال (سوامي وآخرون، سيصدر قريباً). وتعتقد شريحة من النساء أكبر بقدر كبير من الرجال أن بعض السلوكيات لا يمكن تبريرها مع اختلافات تتراوح ما بين 4 إلى 9 نقاط مئوية (الجدول 2-2).

لكن هل تبقى النتائج على حالها بعد أن نأخذ بعين الاعتبار الصفات الظاهرة للرجال والنساء؟ عند أخذ أوضاع التوظيف وصفات فردية عدة (مثل السن، والتعليم، والحالة الاجتماعية) بعين الاعتبار فإن 3.3 بالمئة من الرجال أكثر ميلاً لقبول الرشوة في وظائفهم من النساء (سوامي وآخرون، سيصدر قريباً). إلا أن هناك بعض الاختلافات بين بلد وآخر في سبعة من الدولة الثلاثة والأربعين، في مسح العام 1991، كان الرجال أقل ميلاً لقبول الرشوة. لكن في باقي الدول وفي الثمانية عشرة دولة التي شملها مسح العام 1981 كانت النتيجة أن النساء أقل احتمالاً لأخذ الرشوة–رغم أن التقديرات غير مهمة من الناحية الإحصائية في حوالي ثلث تلك الدول. لذا، وفي حين أننا لم نجد اختلافات مهمة إحصائياً بين الجنسين في جميع الدول، فإن المواقف التي تفاضل بين الجنسين تجاه الفساد تبدو ظاهرة عالمية إلى حدّ ما.

مسوحات الشركات أظهرت أن النساء في الأعمال التجارية أقل ميلاً من الرجال لدفع رشوة إلى مسؤولي الحكومة، سواء بسبب كرههن لهذا العمل أو لسلوكيات أخلاقية أعلى مستوى. وفي جمهورية جورجيا كانت الشركات التي يملكها أو يديرها رجال أكثر ميلاً بمقدار يتراوح ما بين 10-14 بالمئة (حسب منهج القياس الاقتصادي المستخدم)إلى تقديم دفعات غير رسمية للموظفين الحكوميين من الشركات التي تديرها أو تمتلكها نساء (**سوامي وآخرون، سيصدر قريباً**)[13]. وتأخذ هذه النتائج بعين الاعتبار صفات الشركة (القطاع والحجم) وصفات المالك أو المدير (التعليم). ومن دون أخذ هذه الأمور بعين الاعتبار فإن الشركات التي يديرها رجال تميل إلى دفع رشوة بنسبة تصل إلى ضعف الشركات التي تملكها أو تديرها نساء.

اعتمدت النتائج أعلاه على معلومات تتعلق بالأفراد والشركات وتكررت في تحليلات حديثة شملت دولاً عدة. ووجد كاوفمان (1998) علاقة سلبية ما بين مؤشر الفساد ومؤشر حقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية في عينّة شملت أكثر من 80 دولة[14]. وحيث إن هذه النتيجة لا تأخذ بعين الاعتبار متغيرات أخرى قد تؤثر على النتيجة، مثل الدخل، واتجاه السببية، إن كان ثمة اتجاه، فإنها لم تتأكد. وحين شملت نتائج كاوفمان دخل الفرد، فإن العلاقة السلبية بين الفساد وحقوق المرأة تضعف، الا أنها تبقى مهمة- وتشير إلى أن حقوق المرأة ترتبط بتدني الفساد بمعزل عن الدخل (**الشكل 2-4**)[15]. وطالما أنه ينجم عن خفض الفساد زيادة في الاستثمار وبالتالي النمو، فإن المساواة بين الجنسين تؤثر بشكل غير مباشر في النمو من خلال تلك القناة.

وإلى جانب الحقوق، فإن مشاركة أوسع للنساء لها دور مهم. فالحكومات تكون أقل فساداً حين يكون للنساء نشاط أكبر في السياسة أو القوى العاملة (دولار، وفيسمان، وغاتي سيصدر قريباً، سوامي وآخرون سيصدر قريبا).

مثال ذلك، يتراجع الفساد حين ترتفع الحصة التي تشغلها النساء من المقاعد البرلمانية (حسب مؤشر دليل أخطار الفساد الدولي للدول، ومؤشر تصورات الفساد للشفافية الدولية)، وبأخذ الدخل القومي والعوامل الأخرى المؤثرة في الفساد بما في ذلك مدى الحريات المدنية، ومتوسط سنوات الدراسة، والانفتاح التجاري، والانقسامات العرقية، بعين الاعتبار، فإن انحرافاً معيارياً واحداً في نسبة النساء في مجلس النواب عن عينة متوسطها 10,9 بالمئة يرافقها ما لا يقل عن 10 بالمئة انخفاضاً في الفساد(سوامي وآخرون). ورغم أن هذه النتائج ما زالت غير مؤكدة. فإنها تعطي دعماً إضافياً لتوظيف المزيد من النساء في السياسة والقوى العاملة- حيث أنهن يمكن أن يكن قوة فاعلة لحكومة جيدة وأعمال تجارية يوثق بها.

الجدول 2ـ2: ما هو السلوك الاجتماعي غير المبرر؟ ـحسب قول الرجل والمرأة

السلوك	بالمئة ممن يقولون أن السلوك " لا يمكن تبريره ابداً" ذكور	إناث
المطالبة بمنافع حكومية ليست من حقك	63,7	67,9
التهرب من دفع الأجرة في المواصلات العامة	60,3	64,9
الغش في دفع الضرائب إذا سنحت لك الفرصة	54,4	61,5
شراء شيء تعرف أنه مسروق	72,9	79,5
أخذ سيارة شخص آخر وسياقتها	83,1	87,2
الاحتفاظ بنقود عثرت عليها	43,9	51,6
الكذب خدمة لمصلحتك الخاصة	45,1	50,9
قبول رشوة أثناء قيامك بوظيفتك	72,4	77,3
التشاجر مع الشرطة	52,0	57,1
عدم الإبلاغ عن ضرر ألحقته بسيارة متوقفة	61,8	67,6
رمي النفايات في الأماكن العامة	69,1	74,4
السواقة تحت تأثير الكحول	74,2	83,4

ملاحظة : البيانات مأخوذة من 18 دولة عام 1981 و 43 دولة عام 1991. يتراوح حجم العينات ما بين 52.107 إلى 83.532. جميع الاختلافات مهمة عند مستوى 0,0001.

المصدر: بتصرف من سوامي وآخرين، سيصدر قريباً.

الاستثناء يضيق الاحتمالات

بيّن الفصل الأول أن التمثيل النسائي في البرلمان والمناصب الوزارية منخفض للغاية في معظم أنحاء العالم، سواء النامية منها أو الصناعية. فما هي تكلفة الاستثناء

المنهجي للنساء من صنع القرارات العامة والسياسية على التنمية؟ في حين تجادل الدراسات التي تناولت هذا الموضوع أن للاستثناء القائم على التفرقة بين الجنسين بشكل عام، تكلفة كبيرة على المجتمع، فإن الأدلة ما زالت إيحائية وغير قطعية. ويستشهد هذا الجزء بالنتائج التي تقول ضمناً أن النساء يجلبن تصورات جديدة لعملية صنع القرار، ويحسّن مشروعية الحكم، ويغنين العملية السياسية بمساهمتهن في تقديم مهارات وأنماط ورؤى جديدة.

الشكل 2ـ4: حقوق أكثر للنساء ـ فساد أقل

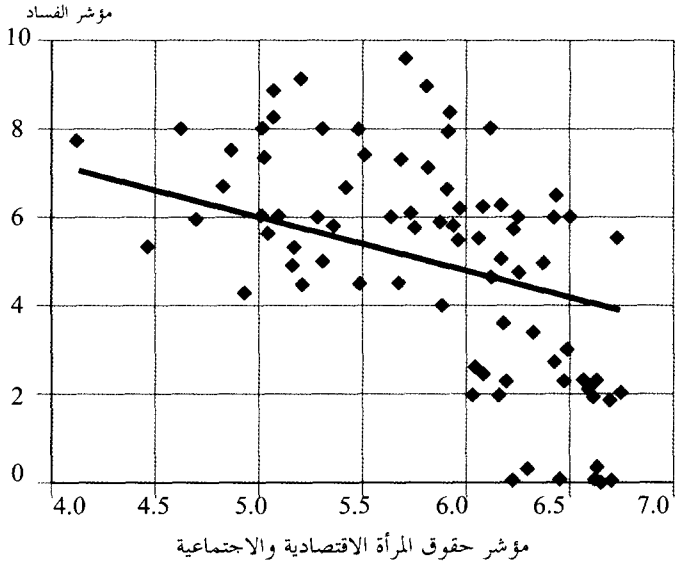

ملاحظة: يستخدم مؤشر الفساد بيانات من دليل مخاطر الدول الدولي ويقوم بتحويلها: مؤشر الفساد =10 - (مؤشر دليل المخاطر-1)×2. وتشير قيمة مقدارها صفر إلى مستويات متدنية من الفساد وقيمة مقدارها 10 إلى مستويات عالية. أما متغير حقوق المرأة فهو مؤشر "حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية" (WESHR) الذي طوره برنامج الدراسات الاجتماعية في جامعة بوردو. ويفسر تحقيق 7 نقاط على أنه مساواة في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية بين الجنسين. ويأخذ الشكل دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل دولة بعين الاعتبار . انظر الملحق لمعرفة الدول المشمولة.

المصدر: تقديرات موظفي البنك الدولي؛ انظر ايضاً كاوفمان (1998).

ووفق مسح حديث أجراه الاتحاد البرلماني الدولي (2000) عن 187 امرأة يشغلن مناصب سياسية في 65 دولة، أجاب تسعة أعشار الأشخاص الذين ردوا على المسح بأنهم يعتقدون أن النساء يحملن وجهات نظر في السياسة والمجتمع تختلف عن نظرائهم من الذكور. وفي حين أنهن يشعرن بمسؤولية خاصة لتمثيل مصالح النساء الأخريات، فإنهن يملن أيضاً للعمل كمدافعات عن قطاعات أخرى من المجتمع. ويقلن أنهن قد وضعن قضايا جديدة مختلفة في أجندتهن. مثال ذلك: قوانين حول العنف ضد النساء ومبادرات حول القوانين الانتخابية في السلفادور، وقانون إعادة توزيع الأراضي للتخفيف من فقر النساء في أثيوبيا، وتشريعات تتعلق بالعمل، والضمان الاجتماعي، وحقوق الأطفال في روسيا.

وتشير بيانات المسح أن زيادة حضور النساء قد غير النهج الذكوري التقليدي للرفاه الاجتماعي، والحماية القانونية، والشفافية في الحكم وفي قطاعات الأعمال. وقال العديدون ممن ردوا على المسح بأنهم يعتقدون أنه لو زادت الشراكة بين الرجال والنساء في السياسة والمجتمع، فإن السياسة ستلبي حاجات المجتمع بشكل أفضل. وادعت الغالبية العظمى ممن ردوا على المسح أن دوافعهم لدخول السياسة تنبع من رغبتهم في إحداث تغيير في المجتمع، خاصة في مجال العدالة الاجتماعية. واعتقد 80 بالمئة ممن جرى استطلاعهم أن مشاركة المرأة تعيد الثقة إلى السياسة. وقالوا أنهم يشعرون بأن النساء يدافعن عن نهج توفيقي في السياسة ويمكن أن يساهمن في التوسط لفض النزاعات (**الاتحاد البرلماني الدولي 2000**).

تمثل هذه البيانات وجهات نظر النساء في المناصب الحكومية. لكن هل يتبع الرجال والنساء في المناصب الحكومية أولويات مختلفة حقاً؟ وهل للفئتين تأثير مختلف على السياسة؟ تبقى هذه الأسئلة دون إجابة خاصة في الدول النامية. وحتى في الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية لا تعتقد النساء العضوات في الهيئات التشريعية أنهن بالضرورة أكثر فاعلية من الأعضاء الرجال، رغم أنهن يملن لحضور اجتماعات الحزب ومؤتمراته أكثر من الرجال ويعملن ساعات أطول (**دافيس 1997**)[16]. وحيث إن النساء يجئن من خارج الشبكة التقليدية من المشرعين فإنهن مضطرات للعمل ساعات أطول من الرجال لتعويض افتقارهن للرصيد الاجتماعي والسياسي.

وقد تقتصر المناصب الممنوحة للنساء الموظفات على مجالات محددة من صنع السياسة، مثل شؤون المرأة والتنمية الاجتماعية.

وبسبب الطبقية الاقتصادية والعرقية، إضافة إلى الفروق الجنسوية، فإن المجتمعات المنقسمة على نفسها، والنساء العاملات في الخدمة العامة وكقائدات سياسات لن يكن بالضرورة حليفات لسائر النساء- وينطبق الشيء ذاته على الرجال. لكن أخذ هذه العوامل بعين الاعتبار، وإذا جلب النساء والرجال تصورات مختلفة لعملية صنع القرار داخل الإدارات السياسية، عندها يكون إبقاء النساء خارج الحكومة عند أي مستوى سبباً في الحدّ من فعالية الدولة وسياساتها.

بكلمة أخرى، إن التمييز المنهجي ضد شريحة كبيرة من السكان واستثنائها من الخدمات العامة، والحقوق السياسة والفرص الاقتصادية سيخلق عدم الثقة والامتعاض. الذي سيؤثر على المناخ الاجتماعي الأوسع، ويعرض احتمالات التنمية للخطر. وقد ناقش العديد من الدراسات الحديثة أن الثقة (او الرأسمال الاجتماعي، والتلاحم الاجتماعي) -اي استعداد الجماعات المختلفة داخل مجتمع ما للتعاون لتحقيق الأهداف المشتركة- تحدد فعالية المؤسسات الاجتماعية (**بوتنام 1993؛ فوكوياما 1995؛ ولكوك 2000**). وباستخدام بيانات من " المسح العالمي للقيم " (1990-93) لقياس الثقة، قدر لابورتا وآخرون (1997) تأثيرات الثقة على فاعلية الحكم والمشاركة في المنظمات المدنية.

ووجدوا أنه إذا أبقينا الناتج الوطني الإجمالي للفرد الواحد ثابتاً، فإن انحرافاً معيارياً واحداً زيادة في الثقة يزيد الكفاءة القضائية بمقدار 0.7، ونوعية الإدارات الحكومية بمقدار 0.3، والإذعان لدفع الضرائب 0.3 ويقلل من الفساد بمقدار 0.3. [17].

ما سبب استمرار عدم المساواة بين الجنسين: إطار عمل

يراجع هذا الفصل مجموعة مبوبة من الأدلة حول كيف أن المجتمعات التي تميز بين أفرادها على أساس الجنس تدفع ثمناً باهظاً في رفاهية شعوبها، ونموها الاقتصادي، وفي الحكم، وقدرتها على خفض الفقر. وهذه التكاليف واسعة الانتشار ومهمة من الناحية الكمية. خاصة في الدول متدنية الدخل، مثل دول جنوب آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء، حيث يمكن لمزيد من التعليم والاستقلالية للنساء أن يساعد على

التخفيف من بعض أسوأ مظاهر الفقر- بما في ذلك فيروس اتش. أي. في/الإيدز، ووفيات الأطفال، وسوء التغذية الحاد. ومع ذلك، ما زال التحيز والممارسات التمييزية تستبعد النساء عن الموارد، والأسواق، والسياسة، تاركة شريحة كبرى من مواهب الدولة ومهاراتها. وطاقاتها دون استغلال.

يقود هذا الدليل إلى أسئلة عدة. فإذا كانت عدم المساواة بين الجنسين تؤذي رفاهية الناس واحتمالات التنمية في بلد ما، فلماذا تبقى في مجتمعات عديدة؟ وما السبب في أن عدم المساواة بين الجنسين في بعض المجالات تصعب إزالتها أكثر من مجالات أخرى؟ مثال ذلك، كان التحسن سريعاً في مجال الصحة والالتحاق بالمدارس، لكنه أبطأ بكثير أو شبه غائب في مجالات المشاركة السياسية وتساوي الحقوق في الملكية. فما هي العوامل التي تقف في طريق تحول العلاقة الجنسوية وإزالة عدم المساواة الضارة بين الجنسين؟

- مؤسسات، وتشمل الأعراف الاجتماعية، والقوانين، والأسواق.
- الأسر والعائلات.
- الاقتصاد.

وتوفر هذه العوامل أيضاً نقاط دخول مهمة للأعمال العامة والمدنية لتشجيع المساواة بين الجنسين في التنمية. وتناقش الفصول الثلاثة التالية كل واحد من هذه العوامل على حدة- والطريقة التي تساهم بها في ترسيخ عدم المساواة بين الجنسين.

يكمن خلف التمييز بين الجنسين الذي شرحناه في الفصل الأول أعراف وثقافات اجتماعية تحدد دور كل من الرجل والمرأة والعلاقة بينهما. وتنعكس تلك الأعراف في أطر عمل قانونية وتنظيمية وفي المؤسسات الاقتصادية أيضاً، لتشكل البنية السائدة بالنسبة لكل من الجنسين في المجتمع والاقتصاد. والأعراف الاجتماعية جزء من بيئة مؤسساتية واسعة تشمل التقاليد والحقوق، والقوانين ومؤسسات السوق. وتؤثر هذه على ما يملكه الرجال والنساء من موارد، والأنشطة التي تتولاها كل فئة، والشكل الذي يمكنها به أن تشارك في السياسة والاقتصاد. وتشتمل على حوافز قد تتسامح مع التحيز أو تشجعه. وبعض هذه العوامل، مثل الأعراف الاجتماعية، قد يكون من الصعب تغييرها أو أن تغييرها يكون بطيئاً- لكنها أبعد من أن تكون ثابتة. ويمكن للسياسة العامة أن تغير الحوافز بشكل يشجع أو يكبح المساواة بين الجنسين (**انظر الفصل الثالث**).

ومثل المؤسسات، تشكل الأسر والعائلات العلاقة بين الجنسين من بداية حياة المرء، وتنقلها من جيل لآخر وتحدد بذلك الفرص المتاحة للناس. والأسرة هي المكان الذي تتخذ فيه العديد من القرارات الأساسية المتعلقة بحياة الناس-مثل إنجاب الأطفال وتربيتهم، والعمل والتسلية، والاستثمار للمستقبل. وكيفية توزيع المهمات والموارد الإنتاجية بين الصبيان والبنات، ومدى الاستقلالية الممنوحة لكل منهما، وأين تختلف التوقعات المنتظرة من كل فئة منهم- كل هذه الأمور تخلق، أو تعزز، أو تلطف من عدم المساواة بين الجنسين. لكن الأسر لا تتخذ قرارات حول توزيع واستثمار مواردها بشكل منعزل. فهي تتخذها ضمن بيئة مجتمعية، تعكس التأثير والحوافز التي وضعتها البيئة المؤسساتية والسياسية الأوسع (**انظر الفصل الرابع**).

يحدد الاقتصاد أيضاً، الفرص المتاحة للأفراد لتحسين مستوى حياتهم. ويمكن لرفع دخل الأسرة أن يقود إلى تنمية بشرية أكثر مساواة (مثل الوضع الصحي والالتحاق بالمدارس) بالنسبة للذكور والإناث. والدخل الأعلى يعني أن لدى الأسر كوابح أقل قد تجبرها على الاختيار بين الاستثمار في الصبيان أو البنات. كما أن العوامل التي تعطي دخلاً أعلى تميل إلى رفع تكاليف استثناء الناس من الإنتاج الاقتصادي بشكل غير عادل.

لكن مسألة ما إذا كان توسيع الفرص الاقتصادية يقلل عدم المساواة بين الجنسين تعتمد على نوع أنشطة توليد الدخل المتاحة. وكيف تنظم، وكيف تتم مكافأة الجهود والمهارات، وما إذا كان النساء والرجال قادرين على المشاركة على قدم المساواة. عوامل عدة تعترض الطريق. فتقسيم العمل على أساس الجنس في البيت، والأعراف الاجتماعية والتحيز، وعدم المساواة في القدرات والموجودات تمنع النساء والرجال من الاستفادة بقدر متساو من الفرص الاقتصادية- أو من مواجهة المخاطر أو الصدمات الاقتصادية. وتفسر هذه العوامل، جزئياً، السبب في أن النساء والرجال يعملون غالباً في قطاعات اقتصادية مختلفة- وبالتالي، لا يتأثرون بالقدر نفسه من التغيرات في الأسعار النسبية، أو نمو أو تراجع قطاعات معينة. والفشل في إدراك هذه القيود الجنسوية المتفاوتة عند وضع السياسات يمكن أن يعرض كفاءتها للخطر- سواء من حيث عدالتها أو كفاءتها (**انظر الفصل الخامس**).

لكن التغيرات المؤسساتية والنمو الاقتصادي لا يكفيان للقضاء على عدم المساواة بين الجنسين. فتلك التحولات تستغرق وقتاً، وحتى سياسات التنمية التي تبدو محايدة تجاه

الجنسين قد يكون لها نتائج جنسوية متفاوتة –ويعود ذلك جزئياً، إلى الطرق التي تتجمع فيها قرارات الأسر والمؤسسات لتشكل الأدوار والعلاقات بين الجنسين.

دور الحكومة في تشجيع المساواة بين الجنسين

ينظر إلى تحسين العدالة بين المواطنين على أنها أحد الاهتمامات المركزية للدولة. وتعد جميع الدساتير الوطنية بحقوق أساسية وبالحرية لجميع المواطنين. وتَعد بشكل أكثر صراحة بالمساواة بغض النظر عن السن، أو العرق، أو الجنس. وجميع الدول تقريباً وقعت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ووقع معظمها اتفاقيات دولية عدة لحماية النساء والأطفال– مثل اتفاقية إزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتي ينظر إليها على أنها مشروع قانون دولي لحقوق المرأة. لكن وكما سنناقش في الفصل الثالث، فإن هذه الوعود والاتفاقيات لا توفر ضمانة حين تكون سيطرة القوانين المحلية ضعيفة، وحين تكون القوانين والقواعد التنظيمية التي تضمن الحقوق الدستورية والمعاهدات الدولية غير موجودة، وحين تطغى الاعتبارات السياسية على النوايا الحسنة.

وفي حين أن تحسين المساواة قد يكون سبباً وجيهاً للدول كي تتناول قضية عدم المساواة بين الجنسين، فثمة أسباب أخرى مهمة في تشكيل سياسات وأعمال الحكومة. منها، المساواة الأكبر تجلب استقراراً وتلاحماً أعظم للمجتمع. وهذه المنافع هي سلع عامة تحسّن عمل المجتمع والاقتصاد. أضف إلى ذلك، ثمة أسباب تتعلق بالكفاءة لأخذها بعين الاعتبار –المساعدة في تبيان الطريق التي يجب على الدولة اتباعها للتدخل وتشجيع المساواة بين الجنسين.

الأساس المنطقي الاقتصادي لتدخل الدولة

الحجة التي تفرض نفسها وتبرر تدخل الدولة هي تأثيرات المساواة بين الجنسين، والتي يطلق عليها علماء الاقتصاد "التأثيرات الخارجية الإيجابية". فالمساواة بين الجنسين تفيد من يتأثرون بها مباشرة، مثل النساء اللواتي يعانين من التمييز، والمجتمع ككل. خاصة الأشخاص متدني الدخل (كما في أجزاء كثيرة من جنوب آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء، وأجزاء من شرق آسيا). ويمكن لزيادة موارد، واستقلالية المرأة وسنوات دراستها أن تساعد في التخفيف من بعض أسوأ أشكال الفقر، مثل سوء التغذية ووفيات الأطفال. وثمة أدلة متزايدة الآن تشير إلى أن المساواة بين الجنسين تسير جنباً إلى جنب مع تحسن أوضاع المعيشة والحكم الأنظف.

وحسب المضمون ذاته، يكون عمل الحكومة مبرراً حين يخفف المؤثرات الخارجية السلبية لعدم المساواة بين الجنسين، أي أنه، إذا ترك الأفراد أو الجماعات وشأنهم فإنهم قد ينجرفون مع تحيزهم وتحاملهم (ومخاوفهم) على حساب الآخرين. لكن، إذا قام الأفراد أو الجماعات بكبت هذا الضرر في داخلهم فسوف يكونون أكثر استعداداً لإنهاء أو خفض عدم المساواة بين الجنسين. وهذا هو الوضع حين يصبح الرجال الذين لديهم بنات أكثر إدراكاً واهتماماً بما يلحق النساء من إساءة. هل ثمة آثار خارجية سلبية حين تقوم النساء بالتمييز ضد نساء أو فتيات أخريات؟ نعم، لأن الضرر الذي تعاني منه المرأة بشكل مباشر (أو تكبته) ليس سوى جزء من الضرر الكلي الذي تسببه أعمالها.

إن وجود مؤثرات خارجية تقترن بتكاليف بشرية عالية من عدم المساواة بين الجنسين، يعطي سبباً قوياً للتدخل الحكومي. وحيث أن تكاليف ومنافع تحقيق المساواة بين الجنسين لها نتائج أبعد مما قد يختبره أي فرد. فإن ما هو مطلوب لخفض عدم المساواة بين الجنسين يقع غالباً خارج ما يمكن للفرد أن ينجزه بقدر معقول. فالأعراف الاجتماعية الراسخة، والعادات، والمؤسسات القانونية التي توجد عدم المساواة بين الجنسين، من الصعب للغاية، إن لم يكن مستحيلاً، على الأفراد أو المجموعات الصغيرة أن تغيرها.

أضف إلى ذلك، أن فشل السوق في إتاحة المعلومات- والذي يساهم في التمييز بين الجنسين -منتشر ومن المكلف جداً التغلب عليه. مثال ذلك، المزيد من المعلومات في سوق العمل حول إنتاجية العامل لها مؤثرات خارجية كبيرة (أي مكاسب أكبر مما يمكن للعامل الواحد أن يحصل عليه)- لكن الحصول على معلومات دقيقة قد يكون مكلفاً للغاية كي يقوم أحد العاملين بالحصول عليها. لذلك يستخدم العاملون مؤشرات المعلومات، مثل الجنس، رغم أنها ناقصة وغير عادلة. لذلك، فإن دعم تحسين إتاحة المعلومات في سوق العمل هو شيء يمكن للحكومة القيام به لتحسين المساواة بين الجنسين.

ويمكن للدولة التدخل بطرق عدة. فهي تستطيع أن تفرض ضرائب أو أن تدعم، وأن تقنع أو تنظم، أن تمنع أو تعاقب، أو تقدم الخدمات. وهي تستطيع فرض ضريبة لتمويل (أو دعم) الاستثمارات لموازنة عدم المساواة بين الجنسين في الاستثمار من قبل الآخرين كأن تدعم إقامة المزيد من المدارس للبنات أو المزيد من التدريب على مهارات

العمل للفتيات. يمكنها أن تمنع السلوكيات المتحيزة بشكل مباشر- كما يحدث حين تفرض على الشركات استخدام العاملين على أساس المهارة وليس على أساس الجنس، وفرض العقوبات أو الغرامات على المخالفين.

وأيا تكن الأداة التي تختارها الدولة، فإنها تكون حين تتدخل قد اتخذت قراراً حول العدالة والإنصاف، وحول مدى عدم السماح لبعض الناس بأن يميزوا في معاملتهم (سواء في البيت، أو مكان العمل، أو السياسة)، وبالتالي عن مدى تكلفة ذلك عليهم بهدف حماية الآخرين. من المؤكد أن ثمة سيناريو مفيد للطرفين في تحسين المساواة بين الجنسين، كما بينا بالدليل في بداية هذا الفصل. لكن من السذاجة توقع أن يستفيد الجميع من منع التمييز بين الجنسين. مثال ذلك، إعادة تصميم توفير الخدمات الصحية العامة لإعطاء النساء الريفيات مدخلاً أفضل هو دون شك تغيير فيه مكاسب للطرفين. لكن تشديد القوانين ضد التحرش الجنسي في مكان العمل ليس كذلك- لأن على الحكومة أن تقرر الحصة التي يتحملها كل طرف من تكلفة الإساءة المتعلقة بجنس الشخص.

إلا أن مشكلة أعمال إعادة التوزيع، هي أنه لا يكون من السهل دائماً تحديد ما هو منصف أو غير منصف، وتقرير مدى التدخل.، وأحد أصعب مجالات تدخل الدولة، هو الأسرة، حيث تنبع عدم المساواة جزئياً، من الاختلافات البيولوجية. ومن الأعراف التقليدية حل دور كل جنس، ومن عدم تساوي القدرة على المساومة بين الذكور والإناث. فهل يجدر بالحكومة التدخل؟ وهل يجب أن يكون لها كلمة في قرارات الأسرة حول الاستثمارات، والتعويضات، وإعادة الإنتاج، والعمل لضمان المساواة بين الذكور والإناث؟ رغم أن الحكومة قد تكون غير راغبة في عمل مقارنات صريحة بين الأفراد (أو الجماعات) في مجال الرفاهية، فإن عدم القيام بأي عمل يعني ضمناً اتخاذ قرار لصالح من يرتكبون تلك الأعمال. أما مدى قوة التدخل، فهي مسألة تتطلب جواباً مختلفاً، في أوضاع مختلفة.

حتى حين يكون في الإمكان التعرف على حجم تكاليف التمييز بين الجنسين. فقد لا تكون الدولة الطرف الأفضل لمعالجة عدم المساواة. ثم هناك مسألة الطريقة التي يجب على الدولة التدخل فيها، إذا أرادت أن تتدخل. غالباً ما يكون فشل الحكومة في معالجة عدم المساواة بين الجنسين جزءاً من فشل أكبر في وضع وفرض حكم القانون

لصالح حقوق الإنسان الأساسية أو لتصميم وتنفيذ سياسات مناسبة تدعم الجماعات الضعيفة. الحكومات ليست كيانات عالمة بكل شيء، و "وصي اجتماعي" منكر لذاته-والسياسات الاجتماعية والتدخلات ليست أموراً بلا تكلفة (**كروجر 1990**).

أضف إلى ذلك، أن الحكومات في العديد من الدول النامية تواجه تحديات لا تحصى، في الوقت الذي تعاني فيه من محدودية قدراتها المالية والإدارية.

وهكذا، فإن جزءاً من هذا التحدي، هو قيام الحكومات باختيار أدوارها استراتيجياً، وأن تركز جزئياً على المسؤوليات التي لا يحتمل أن يتولاها القطاع الخاص- أو أن يتولاها راضياً. وتدعو الحكمة السائدة الحكومات إلى التدخل حيث يكون لفيض المؤثرات، أو المؤثرات الخارجية أهمية خاصة- وأن تختار دوراً يناسب قدراتها. عملية اختيار التدخل والاستهداف هذه- والتي تختلف عن العمل بشكل مشوش ودون تمييز، توفر المهارات الإدارية النادرة والموارد المالية وتجعل من السهل التعرف على التكاليف الاجتماعية المرتبطة بالسياسة (**باردهان 1990**). وبموجب هذه القاعدة، ستكون الحكومات أقدر على تناول القضايا الجنسوية بشكل بناء وكفء.

الدور الأول للدولة في كافة الظروف هو "تسوية أرض الملعب" للرجال والنساء. ويعني هذا بالنسبة لإطار العمل التنظيمي حماية الحقوق الأساسية للجميع؛ وإزالة أو تخفيف عناصر التمييز المتغلغة في القوانين المدنية، ووظائف الحكومة، وبنى السوق؛ وفرض ما تسنه من قوانين وأنظمة. لكن الإصلاح المؤسساتي والتنمية الاقتصادية تحتاج لوقت حتى تعطي ثمراً؛ وبالتالي، فإن السياسات النشطة هي غالباً شيئاً مضموناً لحفز التغيير أو إصلاح عدم المساواة القائمة بين الجنسين. ويمتلك صناع السياسة تشكيلة واسعة من أدوات السياسة للتأثير على قدرة النساء والرجال النسبية في الوصول إلى الموارد أو على قدرتهم على المساومة داخل الأسرة.

فالدولة بوصفها الممول والمزود للبرامج العامة الرئيسية، ملزمة بأن تدرك تأثير اقتصاديات الأسرة. وعلاقات السلطة داخلها لفهم كيف تؤثر البرامج على الإناث والذكور بشكل متباين. وخلافاً للحكمة السائدة، فإن السياسات والبرامج العامة ليست محايدة جنسياً في تأثيرها- أو في نواياها، كما يدعي الكثيرون. وحتى السياسات التي تعطي اهتماماً خاصاً للفروقات بين الجنسين يمكن أن يكون لها تأثيرات غير متوقعة إذا كان ميزان القوى والموارد بين الرجال والنساء غير مفهوم كما يجب. خذ مثلاً التغيير في قوانين الأسرة المصممة لمصلحة النساء والأطفال، أو تشريعات سوق العمل

الهادفة إلى حماية النساء، أو البرامج الزراعية التي كان الغرض منها زيادة إنتاجية المزارع التي تديرها النساء، ففي كل منها، كان الفشل في فهم العلاقات الجنسوية قادراً على أن يقود إلى نتائج غير متوقعة أو غير مرغوب فيها. كما سيوضح الفصل التالي. ولتجاهل التأثيرات الجنسوية المتباينة تكاليف، ليس على المساواة وحسب، بل على كفاءة وقدرة السياسات والبرامج العامة على الاستمرار أيضاً.

المجتمع المدني والمجتمع الدولي

لكن ماذا لو كانت الدولة أسيرة المصالح التي تحابي الوضع القائم بين الجنسين، وغير راغبة – او قادرة- على ممارسة نفوذها لفرض المساواة بينهما؟ رغم الحجة القوية للقيام بعمل عام، فقد يجد حتى أصحاب النوايا الحسنة من صناع السياسية صعوبة في فرض السياسات التي لا تحظى بشعبية. أضف إلى ذلك أن الوكالات الحكومية ذاتها تميل للعمل وفق وجهات النظر السائدة المتعلقة بدور كل من الجنسين والعلاقات بينهما. وتبعاً لذلك، وفي حالات كثيرة، قد يكون المجتمع المدني المحلي والمجتمع الدولي قوة مهمة للتغيير. فقد أحدثت مجموعات المجتمع المدني تغييرات اجتماعية واقتصادية عن طريق البدء بحوار عام، والضغط من خلف الكواليس على الدولة، وتقوية المجتمعات المحلية، وتولي الدفاع عن هذه القضايا عن معرفة واطلاع.

يضم المجتمع المدني في أي دولة عدداً من مجموعات المصالح المتنافرة. بعضها يكرس نفسه لتشجيع المزيد من المساواة بين الجنسين، في حين تستفيد فئة أخرى من التمييز بينهما واستبعاد أحد الجنسين. لكن جماعات عدة، محلية ودولية، بذلت جهوداً استغرقت وقتاً طويلاً لبناء دعم سياسي لمواجهة المقاومة وساعدت في وضع القضايا الجنسوية على الأجندة السياسية، وحثت الحكومات على التحرك بسرعة وقوة. وفيما يلي بعض الأمثلة:

- المعاهدات الدولية التي ركزت على قضايا الجنسين- مثل معاهدات بكين وكوبنهاغن عام 1995، ونيويورك عام 2000- دفعت لبذل المزيد من الجهود لتحليل وضع المساواة بين الجنسين وتأثير السياسة والأعمال العامة عليها. والتي عززت المناقشات العامة بشأنها ووفرت دافعاً بالغ الأهمية للجهود المحلية لتشجيع المساواة بين الجنسين.
- أثر العمل المدني في الإصلاحات المؤسساتية، مثل الإصلاح الزراعي الأخير في أميركا اللاتينية الذي عزز حقوق ملكية الأرض للنساء. وساعدت مجموعات

المجتمع المدني في جنوب أفريقيا وأوغندا على أن يتضمن الدستور الجديد في بلديهما ضمانات بحقوق متساوية للرجال والنساء.

- في ولاية كيرالا الهندية نظمت جماعات نسوية نفسها لمراقبة برامج الحكومة المحلية لمكافحة الفقر وتفحص تأثيرها (**غويتز 1999**).
- في المجالات حيث فشلت الحكومة في حماية النساء من العنف الذي له علاقة بجنسهن، تدخلت المنظمات غير الحكومية ووفرت خدمات مثل برامج الأمومة الآمنة، وخطط تمويل المشاريع الصغيرة للنساء.

وقد أثارت المنظمات غير الحكومية قضية تعريف النساء بحقوقهن القانونية، وضغطت من أجل تنفيذ أفضل للحقوق، وتولت حل النزاعات في المجتمعات المحلية، ووفرت الدعم لضحايا العنف من النساء (**انظر مثلاً مارتن وآخرين 2000**).

قدم هذه الفصل تشكيلة عريضة من الأدلة بينت السبب في اعتبار المساواة بين الجنسين قضية تنموية. اعتبارات العدالة والإنصاف هي حجة قوية لتدخل الدولة، لأن تكاليف عدم المساواة على الحياة البشرية مرتفعة في أغلب الأحيان. وهناك أيضاً أسباباً ملزمة تتعلق بالكفاءة، والتي غالباً ما يجري التأكيد عليها أكثر من الحث عليها بالدليل، مما يعزز مبررات القيام بعمل عام. الفصول الثلاثة المقبلة ستبحث فرص التدخل العديدة من قبل الدولة والمجتمع المدني.

ملاحظات

1- للاطلاع على المناقشات الحديثة حول وجهة النظر هذه، انظر فوكوياما (1998) وايرنرايخ (1999)، وفيرغوسون (1999).

2- إلا أن الرجال لا يحتكرون العنف. فقد أظهرت أدلة تاريخية أن النساء قادرات على اقتراف العنف ضد الرجال والنساء أو التغاضي عنه. مثال ذلك، في جنوب أفريقيا، دعم العديد من النساء الفصل العنصري، وكن مقتنعات بأن التقسيم العرقي والعنف ضروريان لفرض النظام (غولدبلات ومينتغس 1998).

3- في هذه الدراسة، اعتبر الأطفال دون سن الخامسة سيئي التغذية إذا كان وزنهم مقابل سنهم يزيد عن انحرافين معياريين أدنى من المتوسط الذي يعتمد على المواصفات القياسية للمركز الوطني للإحصاءات الصحية ومنظمة الصحة العالمية. وتعكس تلك القيم المساهمة المقدرة لكل واحد من المحددات كجزء من إجمالي

التغيير في خفض تغذية الطفل. وتم الحصول على تلك التقديرات عن طريق ضرب معامل المتغيرات البديلة (Proxy variables) لكل واحد من المحددات بالتغيير في كل بديل من العام 1970 إلى 1995. البديل عن كل واحد من المحددات هو : الصحة والبيئة- الحصول على المياه النقية؛ وتعليم النساء- التحاق الإناث بالدراسة الثانوية؛ وتوفر الطعام- إمدادات السعرات الحرارية اليومية.

4- يقيس سميث وحداد (2000) المكانة النسبية كنسبة العمر المتوقع للأنثى مقارنة بالعمر المتوقع للذكر عند الولادة. ومعظم المقاييس المتاحة في الأدبيات هي مؤشرات متعددة عرضة لأن تكون اعتباطية في طريقة جمعها وتركيبها (دياترون 1997) وحيث أنه لا يوجد مقياس متفق عليه لقياس "المكانة النسبية للمرأة"، فقد اختار سميث وحداد (2000) نسبة العمر المتوقع للأنثى عند الولادة مقارنة بالعمر المتوقع للذكر، لأن" طول عمر الإنسان يعكس قيمة الحياة علاوة على كونه متطلب ضروري للنهوض بالعديد من الانجازات (أو "الامكانيات") التي يقيّمها المجتمع بشكل إيجابي. كما أنها ترتبط بتحسن نوعية الحياة. وعدم المساواة في هذا المتغير بشكل يحابي الذكر يعكس التمييز ضد الأنثى (كطفلة ورضيعة وبالغة) وتجذر عدم المساواة طويلة الأمد" (سميث وحداد ،2000 ص ،21 الاستشهاد بسن 1998 ومحي الدين 1996).

5- باستخدام بيانات هيومانا (1992) حول الحقوق، وجد بون (1996) أنه على مقياس من 1-4، حيث يمثل 1 الوضع الأكثر استقلالية، و4 الأقل استقلالية، فإن المؤشر المتوسط في العالم هو 2 تقريباً. ويشير المؤلف إلى درجة استقلالية المرأة (أو افتقارها لها) كمؤشر على الاضطهاد الجنسوي.

6- لكن النتيجة مقبولة لأن التأثير ليس خطياً. ففي حين أن تعليم النساء يخفض الخصوبة، فيبدو أن هناك عتبة للتعليم (بين المرحلة الإعدادية والثانوية) يبدأ بعدها الانخفاض في الخصوبة، والتي قبلها لا يكون للتعليم سوى تأثير إيجابي طفيف على الخصوبة. وتميل هذه العتبة لأن تكون أعلى في الدول الأقل نمواً والأكثر طبقية من الناحية الجنسوية.

7- تعكس هذه النتيجة التأثير على الخصوبة ليس من مستوى تعليم المرأة وحسب بل من الفجوة في التعليم بين الجنسين. وقد وجد هيل وكنغ (1995) وكلاسن (1999) أن صغر الفجوة بين الجنسين تترافق بالفعل مع انخفاض الخصوبة..

8- وجدت بعض الدراسات أن لتعليم الأمهات تأثيراً إيجابياً أكبر على تعليم البنات من تعليم الصبيان. لكن النتائج بشكل عام مختلفة. ففي حين كان لتعليم الأب والأم، في ماليزيا، تأثير إيجابي كبير على التحاق أطفالهم بالمدرسة، كان لتعليم الأم تأثير أكبر بكثير على تعليم بناتها من تعليم أبنائها، في حين كان لتعليم الأب تأثير أكبر على تعليم الأبناء (ليلارد وويليز 1994). وحالات تعليم الأم وتأثيرها الأكبر على التحاق الأبناء بالمدارس معروفة. إلا أنها فرضية بحاجة لمزيد من الدراسة (انظر الفصل 4) .

9- انظر كويسمبنغ (1996) لمراجعة أحدث دليل على الاختلافات بين الجنسين في الإنتاجية الزراعية.

10- الكثير من الأدلة التجريبية حول الاختلاف في الانتاجية والكفاءة في الزراعة بين الذكور والإناث، أتت من أفريقيا جنوب الصحراء. ويعود السبب جزئياً إلى أن الرجال والنساء يديرون قطعاً منفصلة، مما يجعل المقارنة المباشرة بين الجنسين واضحة ومباشرة.

11- يقدر زبالزا وسانتوس (1985) أن قانون مساواة الأجر البريطاني للعام 1970 قاد إلى زيادة مقدارها 15 بالمئة في الأجور في جميع القطاعات.

12- مثال ذلك، استخدام ايكل وغروسمان (1998) لعبة "الديكتاتور المجهول" طُلب فيها من كل شخص شارك في الدراسة تقاسم 10 دولارات مع شريك غير معروف دون أن يخاطر برفض مشاركته. وقد اختارت النساء، في المتوسط، منح 1.6 دولار لشركائهن المجهولين، في حين قدم الرجال نصف هذا المبلغ. وقارن اندريوني وفيسترلند (سيصدر قريباً) السلوك الجنسوي في العاب مماثلة، ووجد أن النساء يعطين أكثر بالإجمال وأكثر ميلاً لتقاسم رموز تلك الألعاب بشكل متساو رغم اختلاف قيمها المالية، في حين أصبح الرجال أقل كرماً مع ارتفاع قيمة تلك العملات الرمزية. إلا أن بولتون وكاثوك (1995) أجريا تجربة مماثلة باستخدام أشياء مختلفة ووجدا أن لا فرق بين الجنسين في تقديم المنح. بشكل عام، فإن نتائج التجارب المخبرية لتحديد الاختلاف بين الجنسين في السلوك الأخلاقي وتجنب المخاطرة تتأثر للغاية بالمحيط الاجتماعي، وتسلسل الاختبارات، وتكلفة إظهار الكمال أو ركوب المخاطر (ايكل وغروسمان 1996؛ اندرسون، وروجرز، ورودريغز 1998).

13- قدّر سوامي وآخرون (سيصدر قريباً) العلاقة باستخدام طريقة أقل المربعات العادية (مما انتج تقديراً مكافئاً يشير إلى أن وجود مالك أو مدير ذكر يزيد من إمكانية دفع رشوة بمقدار 10 نقاط مئوية)؛ ونموذج للاحتمالية الإحصائية (13 نقطة مئوية)؛ ونموذج مفروض للاحتمالية الإحصائية (14 نقطة مئوية). المهم أنهم لم يجدوا أي اختلاف بين الجنسين في المبالغ المدفوعة، شريطة أن يكون هناك رشوة دفعت. وأشار المؤلفون إلى أن هذه النتيجة تتفق مع أدلة أخرى بأن سوق الرشوة في جمهورية جورجيا يعمل حسب أسعار معروفة، وأن لدى وسطاء الرشوة حرية تصرف في مسألة ما إذا كانوا سيدفعون الرشوة أم لا فقط.

14- انظر رسم التفريق البياني لمؤشر الفساد مقابل مؤشر حقوق المرأة في كاوفمان (1998).

15- استخدم كاوفمان (1998) مؤشراً لحقوق المرأة يختلف عن مؤشر هيومان (1986، 1992) الذي استخدمناه في هذا التقرير. إلا أن النتائج التي يبرزها الشكل 2-2 متشابهة كمياً حتى عند استخدام مؤشر هيومانا.

16- لوحظ وجود وضع مشابه في عدد من الدول النامية في دراسات تضمنها تقرير ستاوت (1997).

17- قاس لابورتا وآخرون "الثقة" بنسبة الناس الذين قالوا "نعم" عند طرح السؤال التالي: "بشكل عام، هل تقول أن في الإمكان الثقة بمعظم الناس، أو أنك لن تكون حذراً جداً في التعامل مع الناس ؟" وكانت أكثر الدول ثقة بالآخرين هي الدول الاسكندنافية، حيث قال ثلثا من أجابوا تقريباً أن في الإمكان الثقة بالغرباء؛ وكان أقل الناس ثقة في أميركا اللاتينية. المقاييس المختلفة حول فاعلية الحكومة تم الحصول عليها من قواعد بيانات مختلفة معرفة في الجدول 1 من الدراسة (لابورتا وآخرون ،1997 ص 335).

الفصل الثالث

الأعراف الاجتماعية، والقانون والمؤسسات الاقتصادية

تحدث التنمية في بيئة مؤسساتية تحددها العادات، والأعراف الاجتماعية، وقواعد سلوكية ضمنية- وبنى رسمية مثل القوانين، والأنظمة، والمؤسسات الاقتصادية. وتبرز هذه البنى الكثير من عدم المساواة بين الجنسين التي أشرنا اليه في الفصل الأول. مثل سبب التحاق أعداد أكبر من الأولاد بالمدارس لفترات أطول من البنات. وسبب حصول الرجال على أرث من الأرض لا تحصل عليه النساء في بعض المجتمعات. وسبب وضع الفتيات المراهقات والنساء خلف البردة (الحجاب الهندي) في بعض المجتمعات. وسبب قتل الفتيات والنساء أو تشويههن بدافع "الشرف". وسبب ذهاب الرجال، وليس النساء، إلى الحرب. وسبب عيش النساء عادة، فترات أطول من الرجال. وما إلى ذلك.

يدرس هذا الفصل الهياكل الجنسوية المغروسة في المؤسسات الاجتماعية، والقانونية، والاقتصادية، وكيف تؤثر في العلاقات بين الجنسين وما يتمخض عنها، وأهداف السياسة وعملها. فهذه المؤسسات ترسي الحوافز، والفرص، والقيود التي تحدد خيارات الناس وأعمالهم. وهي التي تصيغ علاقات السلطة داخل الأسرة، والمجتمع، والاقتصاد. فمنذ بواكير سنوات حياتهم يتعلم الأطفال ما يتفق والتوقعات الاجتماعية، وطيلة حياتهم، تعزز البنى الرسمية وغير الرسمية السلوكيات المتوقعة منهم كرجال ونساء. وللمؤسسات دور رئيسي في هذه المسائل- وهي الحل- لعدم المساواة بين الجنسين.

ولتحقيق المساواة بين الجنسين فإن على استراتيجيات التنمية أن تغير الأطر القانونية والتنظيمية، والأسواق، والمنظمات إلى مؤسسات قائمة على مبادئ المساواة في الحقوق، والمساواة في الفرص، والمساواة في الصوت بين الرجال والنساء. إحدى الخطوات الأساسية هي إقامة حقوق أساسية متساوية خاصة في قوانين الأسرة. والحماية من العنف ذي العلاقة بالجنسوية، وحقوق الملكية، والحقوق السياسية. في بداية القرن العشرين منحت الدول الشمالية المرأة الحق في التصويت بقدر مساو للرجل. وفي الصين، نص قانون الزواج للعام 1950 الذي رعته الحكومة على معايير تمنح الرجل والمرأة حقوقاً متساوية في قضايا الزواج، والطلاق، والسيطرة على الأطفال. وفي كولومبيا وكوستاريكا عملت إجراءات إصلاح الأراضي خلال عقد الثمانينات التي تناولت مسألة عدم المساواة بين الجنسين في تقاليد الإرث على زيادة حق النساء في ملكية الأرض بقدر كبير. وفي أوائل العام 2000 قام

ائتلاف غير مترابط من كبار المسؤولين في الحكومة وجماعات المجتمع المدني بزيادة حقوق المرأة في قانون الأسرة.

الخطوة الأخرى لتحويل الإطار المؤسساتي لبلد ما هي تحسين مؤسساته الاقتصادية- بحيث تصبح الإنتاجية وليس الجنسوية (أو الجنس أو السن) هي المعيار الأساسي للتوظيف والتعويض في أسواق العمل. وأن تكون المعلومات متاحة على نطاق واسع وغير مقتصرة على شبكات النخبة. وأن تحدد الأجور النسبية للرجال والنساء، وعوائد الأصول الانتاجية، وأسعار السلع والخدمات كلها، وإلى حدّ بعيد، حسب بنية السوق. وقد يكون حتى لوجود أو غياب، أسواق معينة تأثير هائل على النساء وأسرهن. فعندما يكون هناك أسواق للماء، أو الوقود، أو رعاية الأطفال، فإن ذلك يخفف من أعباء الأعمال المترلية، ويسهل المشاركة الاقتصادية خارج الأسرة خاصة بالنسبة للنساء والفتيات. وحين تكون أسواق العمل مفتوحة أمام النساء، فإن ذلك يزيد من نسبة العائد المتوقع للرأسمال البشري للمرأة، ويقوي الحوافز لدى الأسر للاستثمار في زيادة معارف ومهارات الفتيات.

لكن القوانين التي تنص على حقوق أساسية متساوية- والأسواق الأكثر انفتاحاً وتنافساً- لا تكون في الغالب كافية للقضاء على عدم المساواة القائمة بين الجنسين، والمتغلغلة في قواعد الدولة المؤسساتية. فالقوانين والقواعد التنظيمية الهادفة، حين تستخدم بشكل انتقائي وحكيم، يمكن أن تكون فعالة في معالجة عدم المساواة الفادحة بين الجنسين في الفرص والصوت.

الحقيقة، أن هناك مجالات هائلة للسياسة لتغيير المؤسسات بحيث تدعم مبدأ المساواة بين الجنسين. لكن هناك أيضاً الكثير من التحديات -ومخاطر جمة. فالأعراف الاجتماعية لبلد ما، والعادات، والأطر القانونية، والأسواق، والتسلسل الطبقي- عناصر إطارها المؤسساتي- تدعم بعضها البعض، في معظم الأحيان، لذلك فإن من الصعب إحداث تغيير اجتماعي بتغيير جزء واحد من الإطار. وغالباً ما تكون هناك مقاومة قوية للإصلاحات المؤسساتية ليس من جانب من سيخسرون مباشرة نتيجة للتغيير وحسب، بل حتى من جانب من سيستفيدون منه- لأنهم يخشون المجهول الذي سيحمله التغيير. لكن المؤسسات الاجتماعية هي أبعد من أن تكون جامدة. فالمؤسسات تعكس الأعمال الماضية المدروسة، التي قامت بها الحكومة والمجتمع المدني. وتعكس أيضاً

تأثير الفورات السياسية والاجتماعية الماضية، والأحداث الاقتصادية الكبرى، وحتى الكوارث الطبيعية- قوى التغيير اليومية، مثل وسائل الإعلام والهجرة.

الجنسوية في الأعراف والعادات

قطعت الأعراف والعادات الاجتماعية شوطاً طويلاً في تفسير عدم المساواة بين الجنسين التي ناقشناها في الفصل الأول. فهي تحدد الأدوار التي للنساء والرجال في الأسرة وفي المجتمع. وهي تشكل الخيارات الفردية وعلاقات السلطة بين الجنسين. وتفرض نوع العمل الذي يعتبر مناسباً للرجل وللمرأة. وقد يصبح الرجال موضع سخرية لقيامهم بعمل يعتبر من أعمال النساء، في حين قد تعتبر المرأة مسترجلة، أو تحاول الاحتكاك جنسياً بالرجال إذا قامت بعمل هو عادة من أعمال الرجال. وبالتالي، فإن الأعراف الاجتماعية تخلق حوافز قوية تقود سلوكيات الناس- مثل الأزواج، والوالدين، والمواطنين، والعاملين-والسلوكيات التي تخرج عن الحدود المقبولة قد تسبب فرض عقوبات اجتماعية رسمية أو غير رسمية (**نارايان وآخرون 2000**).

تختلف أنظمة الأعراف والعادات الاجتماعية هذه بين منطقة وأخرى، وبين الدول وحتى داخل الدولة الواحدة- ولها عواقب واضحة على استقلالية ومكانة كل من المرأة والرجل (الصندوق 3-1). ففي الأجزاء الشمالية من جنوب آسيا، تميل أنظمة القرابة إلى الاعتماد بشدة على التقسيمات الطبقية الجنسوية (**دايسون ومور 1983**). وينتشر تقليد عزل الأنثى، او البردة، مما يحد من حرية المرأة في الحركة ويحرمها من الاستقلالية (**ماسون، وسميث، ومورجان 1998**). وحسب تقاليد الزواج بين اشخاص بعيدي النسب، تنتقل العروس إلى قرية زوجها (البعيدة غالباً) عند الزواج، تاركة خلفها أهلها بالولادة. وتترك هذه الممارسة الكثير من الزوجات الشابات وحيدات وبعيدات عن أقاربهن، ويقال بأن ذلك يقود إلى ارتفاع نسبة الوفيات بين الإناث (**كيشور 1993**)[1].

وتفسر هذه الممارسة ايضاً السبب في أن الأسر غالباً ما تكون غير راغبة في إرسال بناتها إلى المدارس لفترة توازي فترة الأولاد- لأن الفتيات يتزوجن في سن مبكرة للغاية (تحت 15 سنة وأقل حتى من 10 سنوات في بعض الأحيان) ويتركن أسرهن بالولادة حيت يتزوجن، ولأنه لا يتوقع منهن العمل مقابل أجر في سوق العمل (**جيجبهوي، 1995 الدرمان وكنغ 1998**)[2]. ولأن الالتحاق بالمدرسة بحد ذاته قد يعتبر

تهديداً اذا كان تجنب الاحتكاك بالأولاد غير ممكن، وإذا كان ينظر الى الالتحاق بالمدرسة على أنه يعلم الفتيات تطلعات مخالفة للعادات، أو أنه ببساطة يبعد الفتيات عن الأعمال والأنشطة المترلية.

الصندوق 3ـ1: الأعراف الجنسوية تختلف بين البلدان ـ لكن النساء والرجال يتفقون غالباً أكثر مما يختلفون

سألت استطلاعات القيم العالمية التي اجريت في الفترة ما بين 1990 و 1993 النساء والرجال في 40 دولة عن التقسيم المناسب للعمل في الأسرة (**انجلهارت، وباسانيز، ومورينو 1998**). وقد اتفقت نسبة من الرجال أعلى من النساء على أنه "حين تكون الوظائف شحيحة فإن للرجال حق أكبر من النساء في الحصول على وظيفة". واتفقت نسبة من النساء أعلى من الرجال أن "على المرأة إنجاب الأطفال كي تؤدي دورها" (**انظر الشكل**). لكن النساء والرجال لم يختلفوا كثيراً – وكانت إجاباتهم إيجابية جداً ومترابطة إلى حدّ بعيد (مع معامل ارتباط مقداره 0.85 للسؤال الأول و 0.99 للثاني). وكلما زادت قوة اعتقاد النساء والرجال بأن إنجاب الأطفال مهم للغاية كي تحقق المرأة ذاتها، زاد اعتقادهم بأن من حق الرجال الحصول على حقوق أكثر من النساء في الوظائف (مع معامل ارتباط مقداره 0.60 للنساء والرجال).

ويمكن ترتيب الردود بشكل تقريبي في ثلاث مجموعات: مجموعة صغيرة من الدول، اتفقت نسبة ضئيلة من الرجال والنساء على كلا البيانين، ونسبة متوسطة اتفق ما بين 40-60 بالمئة ممن أجابوا على كلا البيانين، ومجموعة ثالثة كان لديها اتفاق أكبر بكثير على البيان الثاني من البيان الأول. الدول الاسكندنافية، وهولندا، واميركا الشمالية، والمكسيك تنتمي إلى المجموعة الأولى بشكل عام. وهذا النمط ينسجم مع وجهة النظر المنتشرة في المجتمعات الاسكندنافية كنموذج عن المساواة بين الجنسين، وتشير إلى أن النساء والرجال يحملون وجهات النظر ذاتها حول دور كل من الجنسين. الاستثناء الملحوظ الوحيد هي الدنمارك، حيث ثمة اتفاق واسع النطاق على أن النساء بحاجة للأطفال لتحقيق ذاتهن، لكن ثمة اختلاف أيضاً في مسألة أن للرجال الحق في الحصول على الوظائف، مما يفترض ضمناً أنه يتوقع حصول النساء على الأطفال والوظائف.

وجهة نظر النساء والرجال في الأدوار الجنسوية

(النسبة الموافقة مع البيان)

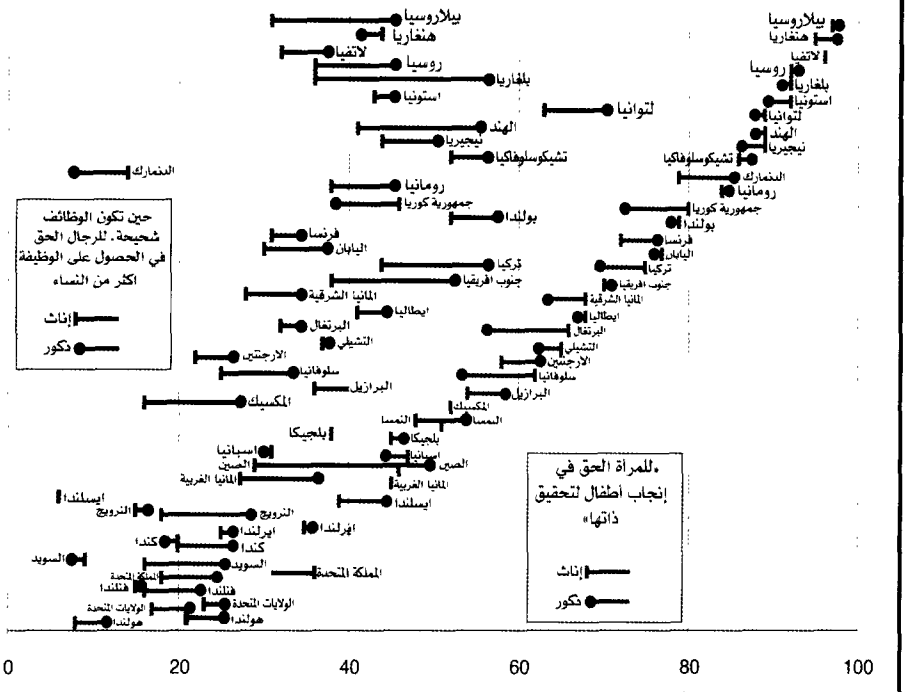

المصدر: عن بيانات من انجلهارت، وباسانيز، ومورينو (1998)

ومما تجدر ملاحظته أيضاً الإجابات من أوروبا وآسيا الوسطى، حيث اتفقت نسبة أكبر من النساء والرجال على أن الأطفال ضروريين كي تحقق المرأة ذاتها .لكن نسبة تقل عن النصف من الرجال والنساء اتفقت على أن للرجال الأولوية في الحصول على الوظائف، فيما عدا ليتوانيا. ففي دول الاتحاد السوفياتي السابقة كان تشجيع توظيف النساء يتم بإجراءات تعطي النساء حقوقاً متساوية مع الرجل لتوسيع تعليمهن ومهاراتهن العملية. لكن كان يتوقع من النساء مواصلة تحمل عبء مسؤوليات الأسرة، بمساعدة مرافق الرعاية العامة النهارية القريبة من أماكن عملهن (**لابيدوس 1993**).

تابع الصندوق

سأل استطلاع مماثل أجري في اليابان، وجمهورية كوريا، والولايات المتحدة في أوائل التسعينات الأشخاص الذين جرى استطلاعهم الإجابة بالموافقة أو عدم الموافقة على البيان التالي: "من الأفضل للجميع أن يقوم الرجال بكسب نفقات المعيشة وأن تقوم المرأة بشؤون البيت" (**إنو 1998**). 82 بالمئة من الرجال ردوا بالموافقة في كوريا، و63 بالمئة في اليابان و 36 بالمئة في الولايات المتحدة. وكانت النسبة بين النساء أقل، لكنها بقيت مختلفة بشكل واضح في الدول الثلاث –71 بالمئة في كوريا، و 54 بالمئة في اليابان، و36 بالمئة في الولايات المتحدة. وتشير الإجابات أن النساء والرجال يحملون وجهات النظر ذاتها في الولايات المتحدة، بالنسبة لهذه المسألة.

وبعكس ذلك، فإن أنظمة الأسرة في جنوب شرق آسيا واميركا اللاتينية مساواتية بشكل عام. ونادراً ما تستبعد النساء، وعدم المساواة في التعليم والفرص الاقتصادية ضئيلة نسبياً، وتفضيل الأبناء الذكور نادر (**جيجبهوي 1995**). ويتوقع من النساء في جنوب شرق آسيا لعب أدوار اقتصادية مهمة في الأسرة بالعمل خارج المترل، وادارة تمويل الاسرة، وتقديم الدعم للوالدين المتقدمين في السن. وينتج عن هذه المكانة الأعلى حركية أعظم واستثماراً أسرياً أكبر في الإناث. ومع ذلك وفي تلك الأوضاع، فإن الأعراف والعادات الاجتماعية تشتمل على هياكل جنسوية تتمخض عن فصل وظيفي، ومعدلات عالية من العنف ذي أسباب جنسوية، واستمرار الفجوة بين الجنسين في الكسب لأسباب لا تعزى للمؤهلات. فثقافة "الرجولة" في أميركا اللاتينية وأماكن أخرى، مثلاً، تمجد رجولة الذكر والقوة البدنية والجرأة كوسيلة لحل الخلاف – بما في ذلك استخدام القوة مع النساء (**سارا–لافوس 1998**).

التباين الواسع في ادوار الجنسين وعدم المساواة داخل المناطق وعبرها يرافقه جزئياً اختلافات داخل الطوائف، والطبقات الاجتماعية، والجماعات العرقية والدينية– وفي تفاعل هذه الجماعات مع بعضها. والدول التي لديها بنى متجانسة عرقية، ودينية، او قومية، تتمتع بهياكل جنسوية مشتركة إلى حدّ بعيد. لكن حتى الدول الصغيرة قد يكون فيها أنظمة متعددة من الأعراف الجنسوية تختلف من مجموعة عرقية إلى أخرى أو بين منطقة جغرافية وأخرى. ففي بوركينا فاسو تختلف الأعراف الاجتماعية المتعلقة بحقوق الأرض وعمل الزوجات بقدر كبير بين الجماعات العرقية. فطائفة الموسي،

وهي أكبر جماعة عرقية في البلاد، وطائفة البوا تعيشان متجاورتين- لكن الأعراف المتعلقة بواجبات المرأة في العمل في حقل زوجها هي أقل تشدداً لدى البوا منها لدى الموسي. وفي كلتا الجماعتين تتلقى النساء حقوقاً في الأرض من خلال الزواج، لكن، ولأن مؤسسات الزواج لدى الموسي هي أكثر استقراراً والاحتفاظ بالأرض مضمون أكثر، فإن الإنتاجية الزراعية أعلى بكثير في الأراضي التي تزرعها النساء من الموسي، من أراضي البوا، مع أخذ العوامل الأخرى بعين الاعتبار (**فيشواناث وآخرون 1996**).

وكما هو الحال مع العرقية، يؤثر الدين في العلاقات بين الجنسين وبنتائجها- لكن النتائج التي تم التوصل إليها من دراسات شملت دولاً عدة حول تأثيرات بعض الارتباطات الدينية تبدو متنوعة[3]. وهذا أمر غير مفاجئ البتة. فممارسة الدين تتأثر بالبيئة الاجتماعية الأوسع- والدراسات التي شملت دولاً عدة لا تأخذ هذا العامل كثيراً في حسابها، والذي هو من اختصاص دراسات جزئية. مثال ذلك، وجدت دراسة قارنت بين المسلمين في عدة دول اسيوية تبايناً كبيراً في مدى الاستقلالية التي تشعر بها المرأة في البيئات المختلفة (**ماسون، وسميث، ومورغان 1998**). ولدى النساء بشكل عام، استقلالاً أكبر في جنوب آسيا، مما لديهن في جنوب شرق آسيا، بغض النظر عن الدين. وفي داخل كل دولة نجد أن حرية الحركة لدى المرأة المسلمة مقيدة أكثر من حركة غير المسلمة، لكن استقلاليتها في ممارسة اتخاذ القرارات حول المسائل الاقتصادية وحجم الأسرة ليست أقل. وهذا يشير إلى وجود عوامل أخرى إلى جانب الانتماء الديني يولد الاختلافات في استقلالية النساء.

العادات والأعراف الاجتماعية المستمدة من أنظمة القرابة والدين والمرتبطة بالجنسوية تتغير بصعوبة وبطء - لكنها تتغير. وهي تتغير لأسباب عدة. فقد تطور مفهوم المساواة بين الجنسين ودورهما والعلاقات بينهما، عبر الأجيال رداً على تغيرات بيئية، وأزمات، أو تقدم اقتصادي، وتجديد- علاوة على تحولات سياسية واجتماعية أوسع. كما لعبت الأعمال المدروسة التي مارستها الدولة وجماعات المجتمع المدني، من خلال اصلاح الإطار القانوني والمؤسسات الاقتصادية، دوراً مهماً في هذا التغيير، في زمننا الحالي. وقد استخدمت الحكومات- بدعم أو من دون دعم غالبية مؤسسات المجتمع المدني- القوانين والقواعد التنظيمية، وجزءاً من البيئة المؤسساتية للبلد، لاحداث تغيير في تلك العادات والتقاليد. وفي القسم التالي سنناقش كيف يتم ذلك وأهداف الأعمال والسياسات التالية.

الحقوق والقوانين

غالبا ما يتضمن النظام القانوني لبلد ما مجموعة من القوانين التشريعية، والقوانين القائمة على التقاليد أو العادات، وقوانين دينية، والتزامات بالمعاهدات الدولية التي صادقت الدولة عليها. القوانين التشريعية تخص جميع أجزاء النظام القانوني الرسمي، من التشريعات التي تصدرها الإدارة الحكومية إلى القواعد التنظيمية والتوجيهات التي تصدرها وكالاتها. ويشير التعبير هنا أيضاً إلى الأحكام القضائية والقوانين التي يصدرها القضاة. أما القوانين القائمة على التقاليد والعادات فتخص القواعد التي تسير جبنا إلى جنب مع القوانين التشريعية لكنها تستمد شرعيتها من التقاليد والعادات أكثر ما تستمدها من أعمال الحكومة. وحيث توجد جماعات فرعية دينية وعرقية مختلفة داخل دولة، فإن القوانين القائمة على العادات تكون على الأغلب مجزأة.

تعكس الأجزاء المختلفة لهذا الإطار القانوني —وتصنف- العادات والأعراف الاجتماعية حول دور كل من الجنسين وعلاقاتهما. مثال ذلك، في دول عدة، يرتبط فرض الضرائب وتسجيل الأراضي برب الأسرة. وحيث يفترض عادة في العديد من المجتمعات أنه ذكر، إلا في حالة عدم وجود رجل، فقد يتم تجاهل مطالب النساء في الدخل أو الملكية، لكن النظام القانوني لا ينسق العادات والأعراف قانونيا وحسب، بل يمكنه أن يحدد كيف يجب على المجتمع أن يعمل وفقا لمبدأ المساواة. وبهذا يعمل كأداة للإصلاح الاجتماعي .

حقوق الإنسان – حسب الشرع والواقع

تؤكد الدساتير الوطنية في مختلف أنحاء العالم على مبدأ حقوق الإنسان الأساسية. ويشتمل العديد منها، من حيث المبدأ على الأقل، على إشارة صريحة بعدم التمييز بين النساء والرجال في الحقوق . ولكن الدساتير الوطنية ليست مفعّلة بالضرورة وبشكل آلي. فالعديد من الدساتير الآن تعطي النساء والرجال الحق في التصويت والانتخاب لشغل المناصب العامة — لكن عدم المساواة بين الجنسين في التعليم والوصول إلى المعلومات ما زالت تحدد من مشاركة المرأة في المنابر السياسية. وفرضت دول عدة قوانين بالزامية التعليم معتبرة التعليم الأساسي كحق من حقوق الإنسان، من دون تمييز بين الجنسين، لكن طريقة توفير التعليم تمنع الفتيات أكثر مما تمنع الأولاد من الذهاب إلى المدرسة في أحوال عدة.

وبالتالي فإن الفشل في أخذ تأثير التقسيم الطبقي وعدم المساواة حسب الجنس بعين الاعتبار في ممارسة الحقوق الأساسية يضعف قوة ما ينص عليه الدستور.

ثمة عوائق منهجية أيضا تقف في طريق ترجمة ما يبدو أنه التزام وطني بالمساواة بين الجنسين إلى حقيقة. وكما سنناقش في الجزء التالي، فإن أجزاء أخرى من الإطار القانوني للبلد (مثل القانون العرفي والقانون الإجرائي) قد تستمر في إعطاء حقوق غير متساوية للرجال والنساء تبطل عمليا ذلك الالتزام. أضف إلى ذلك أن قدرة البلد على التطبيق والفرض الفعلي للمساواة تكون محدودة غالبا ويعود ذلك جزئيا أيضا لأن التشريعات قد تصطدم بتقاليد مسيطرة أكثر أو بنى قانونية دينية داخل البلد، أو لأن الوكالات الإدارية غير موجودة أو ضعيفة .

وللقانون الدولي تأثير مهم على القانون الوطني، خاصة في مجال حقوق الإنسان. فقد جعل القانون الدولي من المساواة بين الجنسين جزءا من اهتمام عالمي أوسع في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية -الحريات الاقتصادية والسياسية، والحق في الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، والقرارات المتعلقة بالنسل. وتعترف جميع الدول من حيث المبدأ على الأقل، بالمعايير الدولية التي وضعتها دوائر حقوق الإنسان في الأمم المتحدة ، بدءا بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تم تبنيه عام 1984، والقوانين الدولية — والمعاهدات التي طورت أعرافا عالجت التمييز بين الجنسين .

وينظر إلى "معاهدة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء" (CEDAW) للعام 1979، بأنها ميثاق الحقوق الدولي للنساء. وهي تمنع أي تمييز أو استبعاد أو قيد على أساس جنسوي يضعف أو يلغي أيا من حقوق المرأة أو حرياتها الأساسية. وهي تنص على حقوق للمرأة مساوية لحقوق الرجل في المشاركة السياسية (البندان 8 و7)، والتعليم (البند 10)، والعمل (البند 11)، والصحة (البند 12)، والحصول على تسهيلات في القروض (البند 13)، والزواج والخيارات التناسلية والطلاق (البند 16)، والدولة ملزمة بالإبلاغ عن جهودها التي تلبي أهداف معاهدة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء خلال عام من التوقيع على المعاهدة وكل أربع سنوات بعد ذلك .

يؤكد "الإعلان عن إنهاء جميع أشكال العنف ضد النساء للعام 1993"، أيضا على ضرورة قيام الدول " بإدانة العنف ضد النساء وألا تثير أي تقليد، أو عادة أو اعتبارات دينية تجنبها التزاماتها في القضاء عليها." وقد صادقت القمة العالمية للتنمية

الاجتماعية التي عقدت في كوبنهاجن عام 1995 على التزامات مماثلة في مجال حقوق الإنسان للمرأة كما أكد "إعلان بكين وخطة العمل" للعام 1995 على الالتزام بمعايير حقوق الإنسان الدولية معترفا "بالتطبيق الكامل لحقوق الإنسان للنساء والفتيات الصغيرات بوصفها جزءا لا يتجزأ، ومكملا، ولا يمكن التنازل عنه من حقوق الإنسان وحرياته الأساسية" (**الأمم المتحدة 1997**).

وفي بداية العام 2000، صادقت 165 دولة عضو في الأمم المتحدة (الجميع باستثناء أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية) على المعاهدات. لكن مرة أخرى نقول، أن فرض تطبيق المعاهدات شيء آخر. فالحكومات الموقعة ملزمة بجعل قوانينها وسياساتها وممارساتها تنسجم مع شروط المعاهدة التي صادقت عليها لكن دولا عدة لم تفعل ذلك (الأمم المتحدة 1997). أضف إلى ذلك أن دولا صادقت عليها بتحفظ مخففة في أحيان كثيرة من المعايير التي تنص عليها المعاهدة [4].

أساس الحقوق المتساوية

المساواة بين الجنسين في الحقوق هي هدف تنموي مهم بحد ذاته. حيث توفر الحقوق القانونية، والاجتماعية، والاقتصادية البيئة المناسبة التي يمكن النساء والرجال من المشاركة بشكل منتج في المجتمع، والحصول على المتطلبات الأساسية للحياة، والاستفادة من الفرص الجديدة التي توفرها التنمية . وترتبط المساواة في الحقوق ارتباطا وثيقا ومنهجيا بمساواة أعظم بين الجنسين في التعليم، والعمر المتوقع بعد الولادة، والمشاركة السياسية وهي تأثيرات لا علاقة لها بالدخل (**الشكل 3-1**).

يبين الشكل 3-1، الذي اعتمد على بيانات تسلسلت زمنيا لحوالي 85 دولة ، العلاقة ما بين مؤشر يقيس حقوق الجنسين (**هيومانا 1992**) وأربعة مؤشرات لعدم المساواة بين الجنسين. وكما بيّن الفصل الأول فإن مؤشر حقوق الجنسين هو متوسط ثلاثة قياسات تتعلق بالحقوق السياسية والقانونية، والاجتماعية، والاقتصادية، والزواج والطلاق. مع أخذ الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد بعين الاعتبار (حسب لوغاريتم طبيعي، مع حدّ تربيعي لإبراز الطبيعة اللاخطية للعلاقة)، وقد وجدت التحليلات متعددة الأشكال رابطة إيجابية مهمة بين عدم المساواة بين الجنسين في الحقوق والاختلافات بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس، والعمر المتوقع بعد الولادة، والمشاركة السياسية [5].

الشكل 3_1 حيث يكون هناك مساواة أكبر في الحقوق تكون الفجوة بين الجنسين أصغر

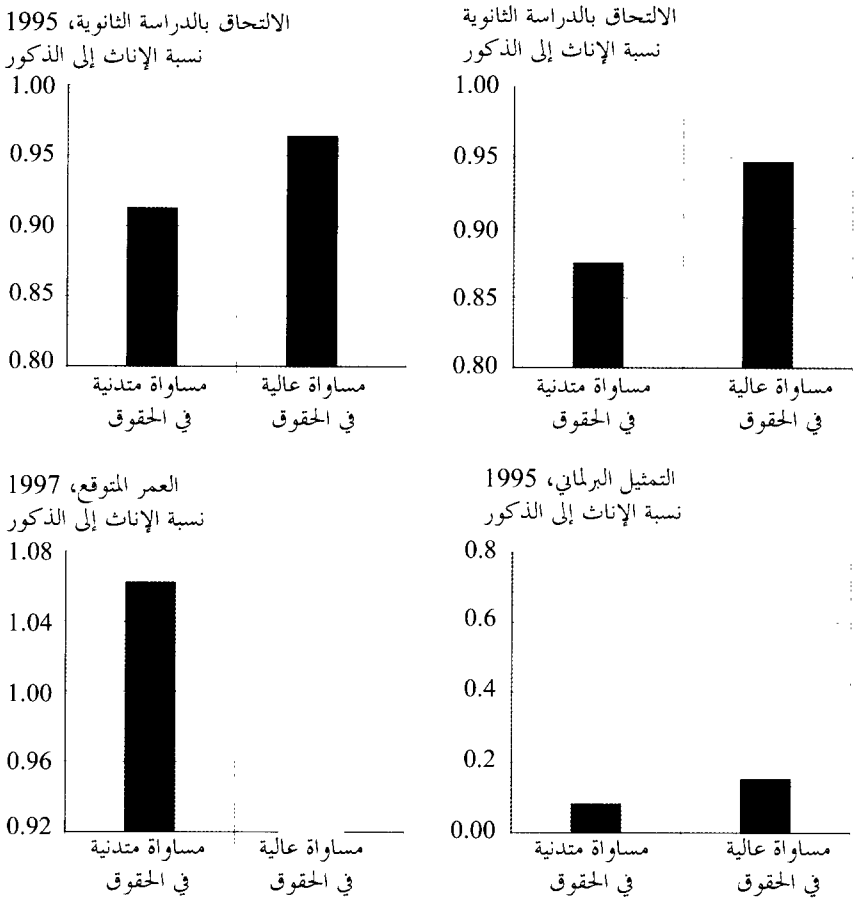

ملاحظة : مؤشر الحقوق هو متوسط ثلاثة مؤشرات للمساواة بين الجنسين في الحقوق (المساواة في الحقوق السياسية والقانونية للنساء، والمساواة في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للنساء، وحق النساء في الزواج والطلاق) جمعت من أكثر من 100 دولة بواسطة هيومانا (1992). متوسط نقاط بمقدار 2.33 أو أقل يمثل مساواة متدنية في الحقوق، ومتوسط نقاط بمقدار 2.67 أو أكثر تمثل مساواة عالية، انظر الصندوق 1-1 لتعريف المساواة بين الجنسين في مؤشرات الحقوق. والملحق للملاحظات العامة والدول المشمولة، والملحق 2 لنتائج التراجع، ومسرد المصطلحات لتعريف المعدلات .

المصدر : بيانات المساواة في الحقوق من هيومانا(1992)؛ وبيانات برلمانية من WISTAT (1998)؛ وترجيحات السكان من البنك الدولي (1999 د) .

صنفت الدول التي أمكن الحصول منها على بيانات بأنها ذات "مساواة متدنية" أو مساواة عالية حسب متوسط القيمة لمؤشر الحقوق. وحسبت القيمة "المتوقعة" لكل مجموعة دول باستخدام تقدير مكافئ للحقوق. وتم في الوقت نفسه تعديلها لأخذ تأثيرات مستويات الدخل، ومعدل ترجيحات السكان في الحساب. وقد تباينت الاختلافات في نسب المساواة بين الجنسين بين الفئتين في المؤشرات. مثال ذلك بالنسبة للتعليم الابتدائي هناك 5 نقاط مئوية من الاختلاف في النسب الجنسوية بين الدول متدنية المساواة والدول عالية المساواة- وفرق أكبر بقليل (7 نقاط مئوية) بالنسبة للمقاعد في البرلمان، والتي تمثل ما يقارب ضعف النسبة[6].

لتحسين المساواة في الحقوق وبالتالي إقامة قواعد مؤسساتية لحماية وفرص متساوية للنساء والرجال، لا بد من القيام بتغييرات تشريعية مهمة، خاصة في قوانين الأسرة، والحماية من العنف المتعلق بالجنسوية، وحقوق ملكية الأرض، والصوت السياسي. ويناقش ما تبقى من هذه الجزء الأنظمة القانونية في المجالات سابقة الذكر وأهداف الإصلاحات القانونية. وهي مناقشة غير شاملة وتبرز فقط نقاطا معينة مهمة لدور السياسية العامة.

قانون الأسرة. ينظم هذا القانون استقلالية النساء والرجال في إدارة المسائل الأسرية -بما في ذلك الزواج والطلاق وقرارات الإنجاب والوصاية على الأطفال وإدارة الممتلكات الزوجية والإرث. وهو مجال ما زالت تسوده عدم مساواة صارخة في الحقوق (**انظر الفصل الأول**) وحيث يتبدى تأثير العادات والتقاليد الجنسوية بأوضح صورة. وقانون الأسرة بشكل خاص مثير للنزاع لأنه يتعلق بالقضايا الأساسية لحياة الأسرة -العلاقة بين الزوج وزوجته، وحجم الأسرة، وحقوق الأباء على أبنائهم .

وإلى جانب التشريعات المدنية، فإن بنود القوانين العرفية والدينية تحدد حقوق الأسرة التي قد تتفق أو لا تتفق مع النظام التشريعي. لذلك فإن التأثير المحتمل للإصلاح التشريعي يعتمد على مدى ارتباطه بالبنى القانونية الأخرى المذكورة .

مثال ذلك، ينص قانون الطلاق الأوغندي للعام 1964 على حقوق متساوية في الطلاق لكنه لا يذكر شيئا عن الممتلكات الزوجية. لذلك يسود القانون العرفي، وتحصل النساء على مدخل إلى ملكية الأرض من خلال أزواجهن وعند الترمل عليها أن تعتمد على أقاربها الذكور في هذا الأمر (**غوبال وسالم 1998**). وفي زيمبابوي، يفترض في الزواج المدني الذي يتم بموجب قانون الزواج أن يكون اتحادا أحاديا، ولا يحق

للرجل أو المرأة عقد زواج ثان، لكن زواجا يتم بموجب قانون الزواج العرفي، يسمح بتعدد الزوجات فيه – حيث يمكن للرجل عقد زيجات أخرى وهذه غير مسموح به للمرأة (**هيلوم 1998**). ومثل دول عدة تواجه أوغندا وزيمبابوي تضاربا ما بين أشكال الأسرة التقليدية والعادات وهدف المساواة بين الجنسين .

قانون الزواج الصيني للعام 1950 هو مثال على كيف أن الإصلاح القانوني يجلب تغيرات سريعة في العادات التقليدية للأسرة (**هوينغ 1985؛ هوبر 1984**) سعت الحكومة بهذا القانون إلى القضاء على الزيجات المعدة مسبقا، وتعدد الزوجات، وشراء الزوجات، وزواج الأطفال. وأعطيت المرأة حق اختيار شريكها وحق طلب الطلاق، وتورث الملكية، والسيطرة المشتركة على الأطفال[7]. وشجعت على دخول سوق العمل بأعداد كبيرة – ولتسهيل هذه الأمر أقيمت قاعات جماعية للطعام ورياض أطفال للتخفيف من عبء بعض الأعمال المترلية عن النساء. ويعتبر أن هذا الإصلاح القانوني قد لعب دورا رئيسيا في زيادة المساواة بين الجنسين في الصين، لكن ذلك لم يكن بلا ثمن، فقد أثار مقاومة عنيفة من الفلاحين الذكور والنساء المسنات، ويقال بأن القانون قاد إلى حدوث عشرات آلاف حوادث الانتحار والقتل في صفوف النساء خلال بضع سنوات[8].

ويعطي قانون عقود الزواج الجديد في مصر للعام 2000 النساء حقوق طلاق مماثلة للحقوق المعطاة للرجال تقليديا. وكان التشريع السابق يعطي الرجل حقا أحاديا غير مشروط لتطليق زوجته في حين كانت النساء يواجههن صعوبات هائلة للحصول على الطلاق من خلال المحاكم، وفي تنفيذ أحكام النفقة (**ذو الفقار 1999**). وقد صدر القانون الجديد بعد أكثر من عقد من الحملات قام بها مسؤولون حكوميون وناشطون في حقوق الإنسان وعلماء دين مسلمين رأوا أن لا تعارض بين نصوص القانون الجديد وتعاليم الإسلام.

فهل يجب أن تتدخل الدولة فيما يعتبره العديد من الناس قضايا شخصية؟ للتغيرات في قانون الأسرة نتائج مباشرة على رفاهية النساء والرجال. خذ مثلا الإصلاح القانوني الأخير في كندا. قبل عقد السبعينات كانت مطالبات النساء بالأصول المالية والممتلكات عند فسخ الزواج محدودة. لكن تغييرات في قانون الطلاق في مقاطعتي أونتاريو وكولومبيا البريطانية غيرت ذلك، وحسنت من إمكانية التوصل إلى توصية أفضل مع الزوج في حال الطلاق. وبينت دراسة لمعدلات الانتحار حسب الفئات

العمرية خلال الفترة من 1960-1994، والتي أخذت معدلات البطالة بعين الاعتبار، حددت انخفاض في معدلات الانتحار للنساء الأكبر سنا، والمتزوجات، انسجاما مع الإصلاح في المقاطعتين. ولم تجد تراجعا مماثلا بين الرجال والنساء غير المتزوجات في المقاطعات الأخرى التي لم يتغير فيها قانون الطلاق. واستخلصت الدراسة أن الهبوط في معدلات الانتحار كان نتيجة مباشرة للإصلاح في حقوق الملكية ضمن الزواج (**هودينوت وأدم 1998**) .

العنف المتعلق بالجنسوية. في الكثير من الدول تشتمل القوانين التي لها علاقة بالعنف الجنسوي على تحيز يميز بين الضحايا أو يجعل تلك القوانين غير فعالة. والقوانين التي يزعم أنها تهدف معالجة العنف ضد النساء غالبا ما تعرّف العنف بشكل ضيق للغاية أو تتطلب أدلة اثبات على الواقعة تجعل الأمر صعبا للغاية (**هيس، وبينتغاي، وجيرمين 1994**؛ آ. **غولدشتاين 1999**). وفي بعض دول أميركا اللاتينية تصف القوانين بعض الاعتداءات الجنسية بأنها جرائم إذا ارتكبت ضد نساء أو فتيات "شريفات" فقط. وفي التشيلي وغواتيمالا تبرئ القوانين الرجل الذي يوافق على الزواج من فتاة اغتصبها، حيث ينظر إلى زواجه منها على أنه رد لشرفها (**هيس، وبيتانغي، وجيرمين 1994**). وفي الأردن وباكستان يحصل الرجل الذي يقتل أو يشوه زوجته حماية لشرفه على عقوبة مخففه، هذا إذا نال أية عقوبة، مقارنة بالمجرمين الذين يرتكبون جرائم مماثلة ضد آخرين. لذلك ثمة ضرورة للتعرف على التحيزات الجنسوية الضمنية (والصريحة) في القوانين النافذة ومعالجتها.

في الولايات لمتحدة تتناقص معدلات العنف بين الأشخاص ردا على السياسات والقوانين التي تجعل السلوكيات العنيفة مكلفة اكثر بالنسبة لمرتكبيها. لذلك فإن الإصلاح القانوني الذي يعزز حقوق المرأة كضحية للعنف يمكن أن يحدث اختلافا كبيرا (**هيس، والسبيرغ، وغوتمولر 1999**). الحقيقة أن الدول المتقدمة قد اعتمدت بشدة على نظام العدالة الجنائي لتحقيق هذا الهدف — وردا على أنشطة نسائية، فإن الكثير من الدول النامية قد حذت حذوها. ورغم اختلاف التشريعات، فإن معظم القوانين تشتمل على مجموعة من النصوص الرادعة وأوامر الحماية وعقوبات أكبر على مرتكبي تلك الجرائم. وتسمح أوامر الحماية للقضاة بإخراج المذنب مؤقتا من المترل وأن يطلب استشارة طبية وان يحصل على علاج إذا كان يتعاطى بعض المواد الضارة، وأن يدفع نفقات معيشة أطفاله. وإذا انتهك الشخص أمر الحماية فقد يتم توقيفه واعتقاله.

العائق الهائل أمام الحماية من العنف الجنسوي هو في اغلب الأحيان تطبيق الحماية. فالحواجز الإجرائية، والمواقف التقليدية للمسؤولين عن تطبيق القانون ، يمكن أن تقوض -وهي تقوض بالفعل- قدرة القانون على منع العنف ضد النساء (**غوبال، وسليم 1998**؛ آ **غولدشتاين 1999**). فالقوانين غالبا ما تطبق على يد قضاة، ومدعين عامين، وشرطة من الذكور الذين قد يشاركون منتهكي القانون وجهات نظرهم. وبالتالي، قد يكون من المهم جدا في بعض الحالات استبدال منفذي القانون في مختلف مراحل العملية القضائية، أو إعادة تثقيفهم، إضافة إلى إيجاد حماية مناسبة للضحايا بموجب القانون (آ. **غولدشتاين 1999**). فحملات محو الأمية التشريعية، وبرامج التدريب القضائي تحتاج لما هو أكثر من التركيز على ضمانات حقوق الإنسان المجردة، فهي بحاجة إلى إيضاح مدى كون القانون المحلي جزءا من مشكلة العنف ضد النساء . لكن لا بد من إعادة تثقيف النساء أيضا إذا أردنا للقوانين أن تكون فعالة — حول حقوقهن بموجب القانون وكيف يطالبن بتلك الحقوق (**هيس، وإلسبيرغ، وغوتمولر 1999**).

حقوق ملكية الأرض. الأرض هي أحد الأصول بالغة الأهمية، لكن النساء والرجال لا يتمتعون بحقوق متساوية في ملكيتها في معظم الأحوال. حيث تشير الأدلة المستقاة من دول أميركا اللاتينية إلى التأثير المحتمل لإجراءات الإصلاح في مجال ملكية الأراضي، مثل سندات ملكية الأرض، والتسجيل، وحصول المرأة على أرض. فبعد قانون إصلاح ملكية الأراضي في كوستاريكا أصبحت نسبة الأراضي المسجلة باسم نساء خلال الفترة ما بين 1990 إلى 1992 حوالي 45 بالمئة مقارنة بحوالي 12 بالمئة قبل الإصلاح. وفي كولومبيا، وبعد صدور حكم يتعلق بالملكية المشتركة، شكلت الأراضي المسجلة باسم الزوجين 60 بالمئة من الأراضي التي تم التقاضي بشأنها عام 1996، مقارنة مع 12 بالمئة عام 1995. وانخفضت الأراضي المسجلة باسم رجال فقط من 63 بالمئة إلى 24 بالمئة خلال الفترة نفسها (**دير، وليون 1999**).

لكن جميع دول أميركا اللاتينية لم تحسّن المساواة بين الجنسين في حقوق ملكية الأرض خلال إصلاحاتها الأخيرة[9]. ففي بوليفيا والأكوادور مثلاً، لم تُثر حقوق ملكية النساء للأرض كقضية رئيسية في المفاوضات التي قادت إلى سن قوانين زراعية جديدة، ولم يكن هناك أي تحرك في اتجاه إقرار سندات الملكية المشتركة أو سن حقوق خاصة للنساء. الحقيقة، أن أحد الدروس البليغة لتجربة دول أميركا اللاتينية هي أنه يمكن

تحويل نيّة الإصلاح التشريعي عن هدفها بعدم أخذ الطريقة التي تتفاعل فيها الأعراف والعادات الاجتماعية مع الإصلاح بعين الاعتبار. ولأن برامج إصلاح ملكية الأرض السابقة تنص على أن رب الأسرة هو المستفيد المباشر من الإصلاح ولأن العادات تفرض بأن الرجل هو رب الأسرة، كان هناك خطر حقيقي من أن تخسر النساء من مثل هذه البرامج (**دير وليون 1997**). لكن بإدخال شرط الملكية المشتركة وسندات الملكية للنساء عند توزيع الأرض بين الزوجين في الارتباطات الزوجية التي تتم من دون عقود نكاح، فإن إجراءات إصلاح ملكية الأرض في أماكن عدة من المنطقة عززت حقوق ملكية الأرض بالنسبة للنساء بنجاح كبير.

تقدم لاوس مثالاً مشابهاً حول كيف يمكن للمرأة أن تخسر حقها في ملكية الأرض ما لم تعالج قضايا جنسوية تتعلق بملكية الأرض. فقانون الغابات للعام 1996 وقانون الأراضي للعام 1997 يوفران الإطار القانوني الشامل لاستخدام الأرض وحقوق ملكيتها. وكلا القانونان محايدان جنسوياً من حيث أنهما لا ينصان صراحة على استثناء اللاوسيات النساء أو شمولهن في عمليات توزيع الأرض أو حق ملكيتها. لكن، من الناحية العملية فإن توزيع الأرض، وسندات الملكية، وغير ذلك من إجراءات التسجيل تستخدم نماذج رسمية تطالب برب الأسرة —الزوج عادة، إذا كان حاضراً. لذلك، وفي حين أن الأعراف تسمح للنساء اللاوسيات بأن يرثن الأرض عن آبائهن، ونظراً لأن الوثائق القانونية تعطي الأفضلية لحقوق الملكية المعتادة بإجراءاتها التي تستثني النساء، فإن ذلك يكسب الرجال سيطرة أكبر على حقوق الملكية على حساب النساء (**فيرافونغ، 1999**).

حين تسود البنى الجنسوية لملكية الأرض في القانون العرفي، فإن محاولات تقوية حقوق الملكية للنساء عن طريق القانون التشريعي فقط، قد تضر بإمكانية حصول النساء على الأرض بدل أن تفيدهن. وفي العديد من الدول الإفريقية جنوب الصحراء من العادي رؤية التنازع بين القانون العرفي والقانون التشريعي في ملكية الأرض، يفاقم ذلك تفاعلات وضع المرأة الاجتماعي (**داي عباس 1997؛ كيفان وغراي 1996**). حقوق المرأة في استخدام الأرض مضمونة بشكل عام من خلال القنوات العرفية، لكن الأعراف المناهضة لامتلاك المرأة للأرض تعني أن النساء بشكل عام محرومات من حق امتلاك الأرض. وحتى حين تعطي الأعراف المحلية النساء حقوقاً قوية لاستخدام الأرض، فإن النساء يكتسبن تلك الحقوق من خلال الرجل — لذلك فإن تلك الحقوق متقلقلة وتعتمد على الحالة الزوجية للنساء (**الصندوق 3-2**).

في كينيا، لم تكسب النساء بالضرورة من إضفاء الشرعية على حقوق ملكية الأرض. ففي وسع الأرامل زراعة الأرض المسجلة بأسماء أزواجهن لكنهن لا يستطعن امتلاكها. وكان إدخال قوانين الإرث التشريعية قد عرض للخطر حق المرأة في استخدام الأرض. وفي وسع الأبناء الذكور الذين يرثون الأرض قانوناً بيعها من دون موافقة أمهم، وغالباً ما تترك الأرامل بسبب ذلك، من دون مصدر رزق (**دافيسون، 1988**).

وكان على برامج الإصلاح الزراعي في كينيا أن تبحر متجاوزة الأنظمة القانونية التي تعكس الاختلافات في الخلفيات الثقافية والدينية للشعب- القانون العرفي، والشريعة الإسلامية، والقانون الهندوسي، والقانون التشريعي والمدني، ولكل واحد نصوصه وقيوده المختلفة على ملكية النساء للأرض. بعض القوانين العرفية تعطي الأبناء الذكور حقاً مطلقاً في الإرث، وبينما للزوجات والبنات غير المتزوجات حق الإعالة، فليس للبنات المتزوجات أي حق في المطالبة بحصتهن من تركة أبيهن. القانون الإسلامي يمنح الأرامل اللواتي رزقن بأطفال ثُمن تركة الزوج، في حين يحصل الأولاد على الربع والبنت على نصف ما يحصل عليه الولد. ويعطي القانون الهندوسي الأرامل حق الإعالة فقط. لكن القانون التشريعي يعطي الأرملة حق مواصلة العيش في بيت الزوجية وحق الانتفاع بالأصول المالية للزوج إذا عينها الزوج مستفيدة من بوليصة تأمين تغطي تلك الأصول (**مارتن وهاشي 1992**).

في بعض الحالات، قد تدعم القوانين العرفية والتشريعية بعضها البعض ففي أوساط أسر جماعة "أكان" غربي غانا عززت التطورات في اتجاه نظام الملكية الفردي للأرض إمكانية حصول النساء على الأرض (**كويسومبنغ وآخرون 1999**). ونتج ذلك من عادة قيام الرجال بإعطاء الزوجات هدايا من الأرض في مقابل زراعة أشجار الكاكاو. وبتطبيق قانون الوراثة من دون وصية فإن هذه الأرض يمكن أن تصبح مملوكة قانوناً للزوجة، وهو حق ينكره عليها القانون العرفي. ومن بين الأسر التي ترأسها نساء، فإن الأرض المهداة قد تصل إلى حوالي 50 بالمئة، مما يشير إلى أن الإصلاح التشريعي يمكن أن يكون له تأثير قوي على حجم الأرض التي يمكن للمرأة امتلاكها قانوناً.

وفي جنوب أفريقيا حيث تضغط الأعراف في اتجاه "حصول الجميع على الأرض ومصادر الإعالة الأخرى [و] أولوية الاستخدام بحيث يجب على الأسر التي تمتلك أرضاً أكثر مما تستطيع استغلاله أن تحول الأرض الفائضة إلى الأسر المحتاجة لها" (**جاكوب 1998، ص 81**)، اختارت الحكومة طريقة مبتكرة في معالجة تعقيدات قضية امتلاك

الأرض وعدم المساواة بين الجنسين. وإدراكاً منها بأن ملكية الأرض من خلال آليات السوق قد تترك النساء بمدخل أضيق إلى الملكية مما هو بموجب القانون العرفي، مررت الحكومة قانون "جمعية الملكيات المشاع للعام 1996"، الذي يسمح للافراد بامتلاك الأرض من خلال جمعية ملكيات مشاع. ومن المبكر جداً القول ما إذا كانت هذه الطريقة المبتكرة ستحمي وصول النساء إلى امتلاك الأرض، لكنها طريقة تستحق المتابعة.

المشاركة والصوت. يعتبر العديد من الناس حق المشاركة في المناقشات العامة، وحق التصويت، وتولي المناصب العامة، أنها من المسلمات. وتعطي جميع الدول، تقريباً الآن، النساء والرجال حق انتخاب القادة السياسيين. لكن الوضع لم يكن كذلك دائماً- حتى ولا من حيث المبدأ. وحتى في الدول الأكثر تقدماً حيث هذا الحق موجود منذ أقل من قرن (باستثناء نيوزيلندا التي أعطت النساء حق التصويت عام 1893، وتبعتها استراليا في العام 1901) فما زال الوضع يعكس قيوداً على حقوق المرأة الأخرى.

في العديد من الدول النامية، جاءت المساواة في حق التصويت مع الاستقلال- لكن التصويت ما زال من حق الرجال فقط في بلدين هما الكويت والإمارات العربية المتحدة. وفي الكثير من الدول كانت المصالح الاستعمارية والتحيز العرقي والعنصري سبباً في منع النساء والرجال من الفئات المحلية والأقليات من التصويت، وحتى بعد فترة طويلة من حصول النساء من جماعة الأغلبية على حق التصويت. وكان هذا هو الوضع في استراليا، وكندا، وجنوب أفريقيا، إضافة لدول أخرى. وفي دول أخرى، استثنت المتطلبات التعليمية وشرط الحصول على ملكية للمشاركة في الانتخابات أغلبية كبيرة من النساء من المشاركة في الاقتراع. ففي البرتغال منحت النساء حق التصويت عام 1931، وكان ذلك فقط، للنساء اللواتي انهين دراستهن الثانوية- في حين كان في وسع الرجال الانتخاب لمجرد معرفتهم القراءة والكتابة. ولم يتم إلغاء هذا المطلب التمييزي إلا بعد 20 سنة تقريباً. وفرضت دول عديدة أخرى شرط معرفة القراءة والكتابة إلى حق الانتخاب، مثل بوليفيا، والجمهورية العربية السورية، وزيمبابوي، وشرط الحصول على ملكية، كما في جزر البهاما، وكينيا (**WISTAT 1998؛ سوكولوف وانجرمان 2000**) [10].

الصندوق 2.3: حقوق ملكية الأرض للنساء في أفريقيا

الأنظمة الاجتماعية في أفريقيا جنوب الصحراء متباينة أكثر من أي مكان في العالم. وتحصل النساء على إمكانية الحصول على الأرض أو يخسرنها بوصفهن أفراداً من مجموعات اجتماعية –أو من خلال شروط تقديم خدمات العمل، ومن خلال الشراء، والتغيرات في وضعهن الشرعي، والقانون العرفي.

وأقوى حقوق المرأة في امتلاك الأرض هو في المناطق التي تسمح بتوريث الأرض بموجب الشريعة الإسلامية- في شرق السودان، والفلاحين السواحليين، وفي أجزاء من شواطئ تنـــزانيا. وتعطي الأعراف المحلية أيضاً حقوقاً في الأرض للمرأة في أجزاء من وسط وغرب أفريقيا. مثال ذلك، نساء الكيمبا في زائير، النساء اللواتي يقمن في القرية التي هي مسقط رأسهن ويسمحن لأزواجهن باستخدام أرضهن.

لكن نساء كثيرات في أفريقيا لا يمتلكن حقوقاً متساوية في الأرض ويحصلن على تلك الحقوق عن طريق الزواج بشكل رئيسي.

- النساء السواحليات في غرب أفريقيا يمنحن حق استخدام الأرض التي يديرها أزواجهن وذريتهم، لكنهن يفقدن تلك الحقوق عند الطلاق، أو الترمل، أو الانتقال من مكان إقامتهن، وقد لا يسمح بنقل ملكية قطع الأراض من دون موافقة كبير العائلة.
- في شرق أفريقيا، وبموجب نظام "ملكية الدار" يخصص الزوج أرضاً وماشية لكـــل واحدة من زوجاته. وفي حين أن حق المرأة في امتلاك الأرض لا يعتمد على نوايـــا الزوج الحسنة، فإنه يعتمد على أن ترزق بأبناء وعلى نوايا هؤلاء الأبناء الحسنة. وإذا ماتت الأرملة دون أن ترزق بإبن فإن أقارب زوجها المتوفى يرثونها.
- أنظمة الاحتفاظ بالأرض في أفريقيا الجنوبية أكثر تعقيداً. وفي حين تعطـــي بعـــض المناطق حقوقاً قوية للنساء، فإن الرجال بشكل عام يسيطرون على الأرض والنساء المتزوجات يحصلن على حقوق في الأرض من أزواجهن ويحتفظن بهذا الحق طالمـــا استمر الزواج. لكنهن يفقدنه على الأغلب عند الترمل باستثناء بعض الأمثلة القليلة عن قوانين تشريعية تحابي النساء كما في زيمبابوي.
- في بعض مناطق أفريقيا المعزولة يسود نظام الوراثة عن الأم. لكن ورغم أن النســـب والملكية يتم الحصول عليها من الأم، فإن الرجال يمتلكون الأرض ويديرونها. لـــذلك فإن حقوق المرأة في الأرض ليست مضمونة بالضرورة عن طريق هذا النظام. الواقع، أن الأرملة يمكن أن تفقد حقها في الأرض لصالح عائلة زوجها الراحل بسهولة. وفي أوساط طائفة الأكان في غانا، قد تفقد الأرملة حقوقها في الأرض لصـــالح أخـــوة زوجها أو ابن اخته.

معظم الدول تعطي المرأة الحق في خوض الانتخابات لشغل الوظائف الرسمية، وجاء ذلك بعد فترة من حصولها على حق الانتخاب، وكان هذا الحق يعطي بموجب قيود كثيرة. مثال ذلك، سمحت اليونان للنساء بالانتخاب عام 1930- لكنهن لم يحصلن على حق خوض الانتخابات لشغل المناصب البلدية والمحلية، إلا في العام 1949، وخوضها على المستوى الوطني إلا في العام 1952 **(WISTAT 1998)** .

وكما بينا في الفصل الأول، فإن النساء، في المتوسط، يشغلن أقل من 10 بالمئة من مقاعد البرلمان في المناطق النامية (باستثناء شرق آسيا). لكن بعض الدول بذلت جهوداً لا تذكر لزيادة تمثيل النساء في الحكومة من خلال الإصلاح التشريعي. وفي الهند فرض تعديل دستوري في العام 1992 أن يكون ثلث المقاعد في "البانشايات" (أو المجالس المحلية) والمجالس البلدية- والعدد نفسه من رؤساء المجالس- من حق النساء. وفي غضون عامين من تطبيق هذا النظام، كان 350 ألف امرأة يشغلن مناصب سياسية (**سن 2000**). وأدى ذلك إلى مشاركة أعداد أكبر من النساء في التصويت.

أوغندا أيضاً، اتخذت خطوات عدة لزيادة مشاركة النساء في السياسة، بما في ذلك تخصيص مناصب سياسية للنساء ضمن هياكل الإدارة المحلية وفي التمثيل في برلمانات المقاطعات. والنتيجة: دخول العديد من النساء إلى الحكومة. فمنذ العام 1989، شغلت النساء 18 بالمئة من مقاعد الجمعية الوطنية، وهو رقم أعلى من العديد من الدول الصناعية (**اهيكيري 1994؛ غويتز 1998**). وفي الفلبين، تم تبني "نظام القائمة الحزبية" في أوائل عقد التسعينات بهدف زيادة عدد المقاعد للنساء (ومجموعات المصالح مثل المزارعات) في مجلس النواب (**NCRDW 1999**). وكان لهذا الأمر تأثير واضح على السياسات المتعلقة بالجنسوية مثل الحماية من العنف المنزلي وحق النساء في الإنجاب- لكن مسألة ما إذا كان هذا الشرط سيواصل تقدم المكاسب في تمثيل المرأة ما زال غير معروف.

المؤسسات الاقتصادية

إلى جانب إطار البلد القانوني، فإن المؤسسات الاقتصادية تؤثر في الموارد التي للرجال والنساء مدخل عليها؛ وفي الأنشطة التي يمكنهم القيام بها، وطرق مشاركتهم في الاقتصاد. وتنتسب المؤسسات الاقتصادية إلى الأسواق والفئات التي لها مجموعة من القواعد تحكم التعاملات وتؤثر في صنع القرارات المتعلقة بالاستهلاك، والادخار،

والاستثمار، والعمل، والإنجاب. وكما في الأنظمة القانونية، فإنها تعكس الأعراف والعادات الاجتماعية السائدة، بما في ذلك البنى الجنسوية التي تميز بين النساء:

- من الواضح أن الممارسات المحايدة جنسوياً في سوق العمل، مثل استخدام النساء اللواتي يستطعن العمل بدوام كامل من خلال ساعات معينة، تغلق الباب عملياً في وجه الأمهات اللواتي يحتجن للعمل في ساعات مرنة. وتساهم هذه الممارسات في إدامة التقسيمات الحادة للعمل في المترل.
- تتركز شبكة المعلومات حول فرص العمل عادة حول المنظمات الرسمية، العامة والخاصة. وهذا يجعل تلك المعلومات أقرب إلى الناس الذين هم على اتصال بتلك المنظمات، وتستبعد عدداً من النساء أكبر من عدد الرجال.
- أسواق التأمين غير المتطورة تستبعد عادة النساء اللواتي ليس لهن مدخل على التأمين الصحي، أو أن يكون مدخلهن من خلال الزوج الموظف في قطاع رسمي. وغياب نظام ضمان اجتماعي للشيخوخة مقروناً بعدم المساواة في حقوق الملكية، يجبر النساء على الاعتماد على اقاربهن من الذكور لاعالتهن عند الكبر.
- أسواق القروض التي تتطلب ملكية أرض أو مترل لضمان قروضها بعيدة عن متناول النساء اللواتي لا يستطعن امتلاك أرض بشكل مستقل- أو اللواتي يفتقرن إلى شبكة من العلاقات الاجتماعية أو العملية. ويحتاج هؤلاء النسوة للزوج أو لقريب يكفل قروضهن، مما يزيد صعوبة قيام النساء بتأسيس مشاريع عمل لهن أو الحفاظ على تلك المشاريع. (**فافشامبس 2000**).

لكن التقسيم الجنسوي في أسواق العمل غالباً ما يكون أشد وضوحاً وتعقيداً مما تفترضه الأمثلة سابقة الذكر. ففي سوق الأراضي، تحدد حقوق ملكية الأرض من يستطيع حيازة الأرض ومن يستطيع أن يبيع وأن يشتري أملاكاً. أما في سوق العمل، فإن أصحاب العمل الذين يعتقدون أن جميع النساء العاملات سيتركن في نهاية الأمر القوى العاملة كي يتزوجن وينجبن أطفالاً- أو يسمحن دائماً لمسؤولياتهن الأسرية بأن تؤثر على عملهن- غالباً ما ينكرون العمل على النساء. والنتيجة: أنه حين يؤخذ التعليم والخبرة العملية بعين الاعتبار، فإن النساء مقيدات عادة بأجر أدنى، وبالمهن التي تتطلب مهارة أقل، في حين أن الرجال أكثر حرية ويستطيعون العمل في تشكيلة أوسع من الوظائف[11].

يساعد التحيز ومحدودية الوصول إلى شبكات المعلومات أيضاً في تفسير سبب قلة تمثيل النساء، بشكل عام، في المناصب الإدارية في مختلف أنحاء العالم. حيث تشكل الترقيات، والسلم الإداري، وشبكة المعلومات الثقافة الداخلية التي تعمل هذه المنظمات بموجبها، سواء كانت شركات خاصة أو مؤسسات حكومية. فالتوجهات التمييزية داخل الشركات تقيم حواجز غير مرئية، "سقفاً زجاجياً" أمام ترقية النساء، وتبقيهن بعيدات عن المناصب الإدارية العليا (الصندوق 3-3). وتعكس هذه الثقافة عادات وتقاليد المجتمع الأوسع. لكن المؤسسات، خاصة الكبيرة والعريقة منها، قد تطور خليطها الخاص من المعايير والحوافز التي تنظم سلوكيات العمال وأدائهم.

ترى النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة التمييز كظاهرة تعدّل نفسها بنفسها، وأنها تضم في داخلها بذور فنائها. وحجتها في ذلك: مع تطور الأسواق وتضخمها، تزداد الضغوط التنافسية. ويفترض في هذا التغيير أن يجعل التمييز أكثر تكلفة بالنسبة للأفراد والشركات (**بيكر 1971**). ويؤدي ذلك، على المدى الطويل، إلى خروج أصحاب العمل الذين يمارسون التمييز من السوق، وأن يسقط نظام التمييز بأكمله. وبعكس ذلك، فإن الأسواق المحمية، والمبالغة في فرض القواعد التنظيمية، تميل على الأغلب إلى تغذية السلوك التمييزي، حيث إن الأفراد الذين يمتلكون سلطة أكبر أكثر قدرة على فرض خياراتهم الشخصية على السوق والتأثير على السياسات خدمة لمصالحهم.

رغم وجود دليل يدعم هذا النموذج التمييزي، فهو يبالغ في تبسيط الأمور وغير كامل. فالكثير من الصناعات، حتى الناضج منها، غير تنافسي بدرجة كبيرة- ليس في الدول النامية وحسب بل في الدول الصناعية أيضاً. الحقيقة، أن قوى الاحتكار منتشرة في كل مكان. وفي العديد من الدول نجد أن نسبة كبيرة من الوظائف التي تتطلب مهارة موجودة في الحكومة أو الشركات الحكومية التي تحتكرها الدولة (**بردسال وسابوت 1991**). وطالما أن هناك أصحاب عمل كبار لديهم موارد كافية، فإن استمرار تباين الأجور يمكن أن يتعايش مع المنافسة الأكبر. أضف إلى ذلك، أنه في أوقات التراجع الاقتصادي حين تصبح الوظائف أقل، فإن تكلفة التمييز تتراجع أيضاً، مما يسمح لأصحاب العمل باستخدام من يفضلون من العاملين من دون عرض أجر أعلى (**ميوسير 1987**).

الصندوق 3-3: "السقف الزجاجي"

تعكس الثقافة العامة للشركات والمكاتب الحكومية بشكل عام -وتكرس- العادات والتقاليد السائدة في المجتمع الأوسع أو في شرائح معينة من المجتمع. وتخلق الحواجز غير المرئية في هذه المنظمات "سقفاً زجاجياً" يمنع النساء من الوصول إلى المناصب الإدارية العليا (**انظر الشكل 3-2**).

وقد دخلت الاهتمامات الجنسوية إلى المنظمات بأشكال عدة. أحدها من خلال سياسات الاستخدام، والتي تشمل ممارسات التوظيف، والتكليف بالعمل، والقرارات المتعلقة بالراتب. والطريق الثاني، من خلال التحيز في سياسات وممارسات الترقية. والطريقتان مرتبطتان ببعضهما حيث أن المستخدمين الجدد يمثلون المحيط او الطريق إلى المناصب الأعلى.

طرق توظيف النساء غالباً ما تكون مسدودة أمام وصولهن إلى المناصب العليا. وإذا ما تم توظيفهن في وظائف لها سقف محدود أو في مناصب غير استراتيجية- بدلاً من وظائف متخصصة لها خط إداري وسلم ترقيات واضح المعالم- فإن المناصب العليا تكون على الأغلب بعيدة عن متناولهن، "والجدران الزجاجية" هي قضية أخرى إذا كانت النساء لا يستطعن التقدم فيما بعد إلى تلك المناطق الاستراتيجية مثل تطوير الإنتاج ومالية الشركات الكبرى ويقتصر عملهن على إدارة شؤون الموظفين، والبحوث، وعلاقات العمل (**منظمة العمل الدولية 1997**).

الطريقة الثالثة لدخول الاهتمامات الجنسوية إلى المنظمات هي من خلال الثقافة غير الرسمية للشركة، كما تعكسها الأعراف الجنسوية بتقسيماتها الطبقية، وشبكاتها الاجتماعية، وقنواتها المعلوماتية. حتى النساء اللواتي يتمكّن من اختراق الجدران والاسقف الزجاجية غالباً ما يواجهن حواجز زجاجية أخرى من التقاليد، والأفكار والتصورات المسبقة والتحيز يبقيهن خارج "نادي الكبار" من كبار المديرين، وبعيدات عن مصادر صنع القرار. وقد تتعرض النساء أيضاً لتلميحات أو أشكال أخرى من المضايقات الجنسية من قبل زملائهن الذكور.

ثمة نموذج آخر عن سبب استمرار التمييز في الاقتصاد يركز على مشكلة المعلومات. ففي حين يميز بعض أصحاب العمل بدافع من التحيز، فقد يميز آخرون في التوظيف بين الجنسين بدافع من الافتقار إلى المعلومات حول إنتاجية العامل، مما يجعلهم يعتمدون على التصورات النمطية عن الجنسين والعرق، والعمر، والشهادات المدرسية عند التوظيف. وعلى مستوى الشركة تفترض وجهة النظر هذه انه كلما كان هناك معلومات أوفر وأدق عن العامل، وزادت مدة توليه لوظيفته، فإن الترقية وزيادة الأجر

ستعدل وفق نظام الرواتب والتعويضات الشامل في الشركة. ومن الناحية الاقتصادية تعني وجهة النظر هذه أن التمييز في سوق العمل سينخفض بتطور سوق المعلومات، مما يجعل الحصول على معلومات بالنسبة لأي صاحب عمل، أرخص.

لكن تلك المنافسات والنماذج المعلوماتية تقلل من التأثير الأعراف والعادات الاجتماعية على سلوك الفرد والجماعة. فمن المهم معرفة من يعمل جيداً مع من، وفي ظل أية ظروف في الشركات، لأنها تحدد الانتاجية، وبالتالي، إمكانية الربح (**وليامسون 1975**). اضف إلى ذلك، أن الشبكات الاجتماعية تظلل علاقات العمل، لتوجد علاقات دائمة حتى بين أصحاب العمل المتنافسين (**غرانوفيتر 1985**). ولا تقلل تلك الصلات من تكلفة السلوك التمييزي- بل تديمه.

لكن لا بد من توخي الحذر عند عزو الفجوة في الأجر بين الجنسين في التوظيف إلى التمييز في سوق العمل: فالتمييز من قبل أصحاب العمل أو العمال الآخرين لا يفسر جميع الفجوات الجنسوية الملحوظة. فهذه الفجوات تنبع من عادات وتقاليد تشجع الأسر على قصر عمل المرأة على المترل. وتشجع وجهات النظر التقليدية حول الدور المناسب للمرأة على تقليل ما يستثمر في تعليم الفتيات أو تدريب النساء- وهذا بدوره يقيد حركية النساء والفتيات ويمنعهن من القيام بعمل مستقل خارج المترل. وسوف نناقش القرارات والسلوكيات الأسرية في الفصل التالي.

القواعد التنظيمية في سوق العمل

استخدمت الدول إجراءات قانونية أو تنظيمية فعالة لمعالجة مختلف قضايا عدم المساواة بين الجنسين في سوق العمل. ونشطت بعض الدول في تنظيم قواعد صرف العمال واستخدامهم، وتعويضاتهم، وعلاقات العمل بشكل عام وبشكل مباشر. ودعمت دول أخرى أنشطة الرعاية، وعالج البعض المضامين الجنسوية لنظام تقاعد العمل من الجنسين. وسوف نراجع في هذا الجزء الدليل على اتجاه التغيير التنظيمي في سوق العمل وما إذا كان تدخل القطاع الرسمي مفيداً من الناحيتين المطلقة والنسبية للرجال والنساء.

المساواة في الأجر. تبنت دول عدة تشريعاً يضمن معاملة متساوية للرجال والنساء في سوق العمل. فالمساواة في الأجر لتشريعات عمل متساوية، مثلاً، تهدف إلى "جعل ميدان اللعب مستوياً" للرجال والنساء في سوق العمل بالطلب إلى أصحاب العمل

دفع أجور متساوية للعاملين الذين يقومون بأعمال متماثلة وبالكفاءة ذاتها، بغض النظر عن الجنس.

وقد نجحت هذه السياسة في دول مثل استراليا، وكندا، واليونان. ونيوزيلندا، حيث كان أجر الإناث يحدد في الاتفاقيات الجماعية كنسبة مئوية من أجر الذكور الذين يقومون بالعمل نفسه، أو حين تكون هناك آلية مركزية لتحديد الأجر (**سانتوس 1999**). لكن الدليل لم يكن واضحاً في بريطانيا وفقاً مقارنة للفجوة بين أجر الجنسين لمجموعتين من العاملين، حيث أن من الصعب فصل تأثير التحسينات في الرأسمال البشري للنساء عن تأثير قوانين المساواة في الأجر (**ماكبيس وآخرون 1999**). وتبنى الاتحاد الأوروبي "إجراءات لضمان تطبيق مبدأ المساواة في الفرص والمساواة في المعاملة للرجال والنساء في قضايا التوظيف والعمل، بما في ذلك المساواة في الأجر للعمل المتماثل، أوالعمل الذي له قيمة مماثلة" للدول الأعضاء فيه (**استشهد به في هيدى، 1999 ص 383**). ويبدو أن هذا التشريع قد قاد إلى مراجعة القوانين المحلية للدول الأعضاء في الاتحاد، وساهمت حالات فردية كانت تناهض الممارسات والأحكام الوطنية في توضيح القانون وزيادة فاعلية الأدوات الفوق وطنية.

كان للمساواة في الأجر تأثير أقل في الولايات المتحدة، حيث تحديد الأجور أكثر لامركزية. وكان لها تأثير أقل في الدول حيث يوجد فصل جنسوي في التوظيف وحيث لا يطبق مبدأ العمل المتماثل أو المتشابه. وفي مثل تلك الحالات، قد تعزز الفجوة في الأجور عملية الفصل الجنسوي في التوظيف. وجعل الأعمال التي تسيطر عليها النساء أقل أجراً، وليس دفع أجر مماثل لنوع العمل نفسه- رغم أن هذا لا يفسر سوى جزء صغير من فجوة الأجور، كما ناقشنا في الفصل الأول. وليس هناك سوى قدر محدود للغاية من الأدلة حول تأثير قوانين المساواة في الأجر في منشورات الدول النامية.

استبدل المفهوم التقليدي للمساواة في الأجر مؤخراً بسياسات القيمة المقارنة. وتتميز هذه السياسات عن سياسات المساواة في الأجر لأن مقارنة الأجور لا تتم بين الأعمال التي لها مسمى مماثل بل أيضاً التي لها مضمون مماثل، بغض النظر عن المسمى، والوظائف التي أغلبية القائمين عليها من النساء. وتتعلق المقارنة بمتطلبات العمل، وليس الأداء- وتتضمن عادة توزين وتمحيص متطلبات الوظيفة مثل المهارة، والمسؤولية، ومستوى الجهد (**انجلاند 1999**).

وتشير دراسات تأثير سياسات القيمة المقارنة في الولايات المتحدة أنها زادت الأجر النسبي للنساء في ولايتين بمقدار يتراوح ما بين 6-10 بالمئة (**سورنسن، 1990 استشهد به البنك الدولي 1994 د**). ويجادل منتقدو هذه السياسات بأن جعل أصحاب العمل يرفعون الأجور في المهن التي تسيطر عليها غالبية من النساء قد تقلل استخدامهن في تلك المهن. وهذا مجال يتطلب المزيد من الدراسات، خاصة في الدول النامية القليلة التي تبنت سياسات مماثلة إلا أنها لم تقيم بعد تأثيرها.

هل يمكن للدول النامية أن تقيم فوائد سياسات المساواة في الأجر؟ أحد الدروس المستقاة من تجربة الدول الغنية هي أن المسؤولية الإدارية المرتبطة بتطبيقها وتنفيذها ثقيلة للغاية. في كندا وهولندا، وبريطانيا تطلب الأمر وسطاء متخصصين أو وكالات تنفيذ لتطبيق تلك السياسات. وثمة مسألة أخرى، هي أن احتمالات تطبيق تلك السياسات محدودة للغاية في القطاع الرسمي؛ وبالتالي، فإن أهميتها تعتمد على الحجم النسبي للقطاعات الرسمية وغير الرسمية في البلد.

ومصدر آخر للقلق، هو أن قوانين المساواة في الأجر قد تعزل النساء من وظائفهن- مالم تضمن قوانين المساواة في الفرص للنساء مجالاً في الوصول إلى الفرص الجديدة. لكن صافي تأثير هذين النوعين من السياسات ما زال غير واضح. فقد أوجد "قانون المساواة بين الجنسين في التوظيف للعام 1987" في جمهورية كوريا، فرصاً جديدة للنساء في الوظائف المهنية والتقنية ذات الأجر العالي (**روجرز 1999**). وهو يفرض على الشركات توفير فرص متساوية للنساء في مجالات التوظيف، والاستخدام، والموقع المناسب في العمل، والترقية، والتدريب. لكن، وفي حين قاد القانون إلى إعطاء النساء مكاسب توظيفية، فإنه لم يساعد بالضرورة المرأة على الوصول إلى المناصب الإدارية والقيادية. كما لم يحسن مردودهن المادي مقارنة بالرجل، حسب مستوى تعليمهن وخبرتهن، رغم سياسات المساواة في الأجر.

الحماية الخاصة والعمل الايجابي. عالجت دول عدة مسألة التمييز بين الجنسين في سوق العمل بإجراءات الحماية والعمل الإيجابي. فلدى الكثير من الدول قوانين عمل تحمي المرأة التي على وشك الوضع أو لديها مولود جديد، وتحد من تعرض النساء للأنشطة الشاقة أو الخطرة. وفي حين قد يكون لتلك القوانين فوائد، إلا أن تكلفتها

غالباً ما تتحملها النساء اللواتي تحميهن. فزيادة تكلفة استخدامهن على صاحب العمل، تجعله يقلل من استخدامهن أو من أجرهن.

النهج التقليدي هو حماية النساء من القيام بأعمال شاقة وخلال ساعات غير منطقية. فقد استثنت القوانين النساء من العمل في قطاعات مثل التعدين والإنشاءات، التي تعتبر مهناً خطرة. وقد كانت القيود المفروضة على ساعات عمل النساء شائعة في أوروبا والولايات المتحدة خلال حقبة عصر الصناعة (**غولدن 1988؛ ناتاراج، ورودريغز، وزفيغليش 1998**). وفرضت معظم الدول الآسيوية قيوداً على العمل الإضافي تطبق على الرجال والنساء. وأشد هذه السياسات نجده في جنوب آسيا، حيث العمل الإضافي للنساء ممنوع منعاً باتاً.

وبخفض توظيف النساء وساعات العمل المشغولة لهن، فقد أبطأت القيود المفروضة على النساء في تايوان، الصين، نمو ما يكسبنه (**زفيغليش وروجرز 1999**). ومن دون قانون الحماية الخاصة كان من الممكن أن يزيد ما يكسبه الذكور بمقدار 12 بالمئة والإناث بنسبة 5 بالمئة. وبعد إقرار القانون نما كسب الذكور بنسبة تقرب من النسبة المتوقعة أما كسب الإناث فنما بمقدار 0.6 بالمئة فقط، مما زاد الفارق في الأجر بين الجنسين.

الكثير من إجراءات الحماية هي ردود فعل على ضغوط من مجموعات المصالح. وكما هو الحال بالنسبة لحقوق الإنسان الأساسية، شجع المجتمع الدولي بالتعاون مع مجموعات المصالح الوطنية بعض الحمايات الخاصة في سوق العمل[12]. لكن حدث مؤخراً تحول عن إجراءات الحماية، وهو تغيير تم بتأثير من المنظمات النسائية (**البنك الدولي 1994 د**).

وتعتمد استفادة النساء من تفويض يأذن بتقديم حماية خاصة لهن على عدة أمور. أولها، الجهة التي ستحتمل تكلفة التفويض. في سوق العمل، تقرر مسألة ما إذا كانت التكلفة سيتحملها صاحب العمل، أو أن تلقى على كاهل الحكومة أو تحميلها للنساء أنفسهن، حجم التأثيرات السلبية المحتملة على التوظيف. وإذا كان في الإمكان تعديل الأجور بخفضها لتعكس تكلفة التفويض على أصحاب العمل، فإن تكلفة توظيف المجموعة المستهدفة لن تزيد- ويجب ألا تكون هناك أي تأثيرات مناوئة للتوظيف. لكن

إذا كانت النية الأساسية للتفويض تشجيع المساواة بين الجنسين بتحويل جزء من تكلفة الولادة بعيداً عن النساء، فإن تعديل الأجور يقلب تلك النية رأساً على عقب.

الآن خذ بعين الاعتبار سياسات العمل الإيجابي. يعتقد البعض أن سياسات المساواة في الفرص تكفي لإصلاح تأثيرات التمييز الماضي (والحاضر) وأن سياسات العمل الايجابي- وهي سياسات صممت لخفض بعض أشكال عدم المساواة التي استهدفت جماعات معينة من خلال استخدام إجراءات معينة تساعد على الوصول إلى تلك الأهداف- ستملأ الفراغ. ومن الواضح أن ثمة حاجة لمزيد من التحليلات لمعرفة تأثير تلك السياسات في الدول النامية والمتقدمة، لكن قياس تأثيرها ليس سهلاً- لعدة أسباب. أحدها، أن تفويضاً مركزياً يميل على الأغلب لأن يطبق على جميع العاملين، ولا يقدم سوى مجموعات قليلة للرقابة أو للمقارنة، مع الاستثناءات التي تختلف بشكل منهجي بطرق تشوه محاولات مقارنتها. وسبب آخر هو أن فرض تطبيقها قد يكون ضعيفاً (**ليونارد 1996**). وفي الولايات المتحدة أعطت تقديرات مختلفة للسياسة الفدرالية المناهضة للتمييز والمعروفة باسم "تايتل 7" نتائج مختلفة. ويعزو البعض الانخفاض الكبير في فجوة الآجر بين الجنسين خلال الفترة من 1980 إلى 1990 الى " تايتل 7" (**سميث وويلش، 1984؛ فيلدز وولف 1997**)، ويعزوها آخرون إلى زيادة معدل بقاء النساء في وظائفهن خلال العقد المذكور (**سميث ووارد 1989؛ ليونارد 1996**).

أثارت سياسات العمل الايجابي خلافات، والسبب الرئيسي هو الخوف من أن تؤدي المعاملة التفضيلية في الحصول على العمل أو دخول المدرسة أو مراكز التدريب إلى الأضرار بالجودة والكفاءة (**هولزر ونيومارك 1999**). وثمة خلافات في أوساط الجماعات المستهدفة بتلك السياسات: التي قد ترى أن كونها مستهدفة بمعاملة خاصة يعني أنها مؤهلة بقدر أقل- مما يغذي الامتعاض في صفوف الفئات الأخرى غير المستهدفة.

لكن برامج العمل الايجابي في التوظيف يمكن أن تفعل أكثر من فرض نسبة معينة (كوتا) في استخدام العاملين، وهو العنصر الذي يثير أكبر قدر من الامتعاض. في وسعها التأثير على تشكيلة كبيرة من أنشطة أصحاب العمل- جهود الاستخدام الخاصة، وبرامج المساعدة الخاصة (مثل التدريب)، وتغييرات في عملية انتقاء العاملين، وتغييرات في التوظيف، والأجر، ومعايير الترقية[13]. وقد أظهرت بيانات استطلاع

أجري في الولايات المتحدة على أربع شركات في أربع مدن أن تلك البرامج تغير بالفعل عمليات التوظيف والتدريب التي يمارسها أصحاب العمل.

رغم تعرض تلك البرامج لمناقشات سياسية واسعة، فقد زادت من توظيف النساء وأفراد الأقليات ومن مكانتهم الوظيفية (**انظر مثلاً، ليونارد 1985، 1996؛ روجرز وسبريغز 1996؛ هولزر ونيومارك 1998، 1999**). أضف إلى ذلك، ورغم القلق من ردة فعل تمييزية ومن تكلفة تلك البرامج على الإنتاجية، فليس ثمة دليل تجريبي على أن العمل الإيجابي في استخدام العاملين كان أقل إنتاجية من استخدام العمال الآخرين. على العكس من ذلك، بدا أن التكلفة الأساسية التي تحملها أصحاب العمل في الولايات المتحدة هي تكلفة تدفع لمرة واحدة لرفع مستوى مهارة العاملين الجدد، وليست تكلفة مستمرة ناتجة عن توظيف عاملين أقل إنتاجية. الواقع أن تلك البرامج قد تقود إلى مكاسب إنتاجية للشركات والاقتصاد (**هولزر ونيومارك، 1988، 1999**).

الضعف الأساسي في العمل الإيجابي هو مجاله المحدود في المجتمعات التي ما زالت معظم الوظائف فيها تتركز في الزراعة أو القطاع غير الرسمي- أو حيث يكون إشراف الحكومة وقدرتها على فرض العمل الإيجابي ضعيفة. ومضمون ذلك هو أن مجال تلك السياسات يتوسع بازدياد التمدن وتشكيل أسواق العمل.

دعم الأسرة. تنفق النساء وقتاً أطول مما ينفق الرجال في الأنشطة غير السوقية وفي أنشطة الرعاية- وتفرض تلك الأنشطة تكاليف على وقت فراغهن، وحالتهن الصحية، وعملهن مقابل أجر، واستقلالهن. وإدراكاً من العديد من الدول لهذه التكاليف فقد سنت تشريعات تدعم دور المرأة في الإنجاب، رغم أن تلك التشريعات لا تبدو فعالة في بعض الأحيان أو يكون لها أثار معاكسة على المرأة. خذ مثلاً نوعين من التشريعات امتيازات الأمومة، ومساعدة رعاية الطفل.

إجازة الأمومة. لدى معظم الدول النامية تشريعات خاصة بإجازة الأمومة. وغالباً ما تتضمن الامتيازات إجازة مدفوعة الأجر بنسبة معينة من الراتب، وحماية من التسريح من العمل خلال فترة الإجازة، وأوقات راحة مدفوعة الأجر للعناية بالطفل، وإجازة إجبارية بعد الولادة محددة المدة. في إفريقيا تشترط جميع الدول دفع إعانة أمومة للعاملات في القطاع الرسمي، تتضمن عادة تعويضات تتراوح ما بين 50-100 بالمئة- من حيث المبدأ. وتتراوح إجازة الأمومة ما بين 30 يوماً في تونس إلى 15 أسبوعاً في

جمهورية الكونغو، بمعدل يتراوح ما بين 12-14 أسبوعاً. وفي اميركا اللاتينية والكاريبي تتراوح إجازة الأمومة ما بين 8 اسابيع في جزر البهاما و18 أسبوعا في التشيلي، وكوبا، وجمهورية فترويلا البوليفارية. أما إجازة الأمومة في آسيا فلا تقل عن 12 أسبوعاً بأجر كامل يدفعه صاحب العمل (**روجرز 1999**)[14].

علاوة على الامتيازات الصحية للامهات والمواليد الجدد، فإن إجازة الأمومة تساعد النساء على تجنب الخروج من القوى العاملة مؤقتا وأن تضطر فيما بعد إلى البحث عن وظيفة جديدة. وعدم اضطرار المرأة لترك وظيفتها بعد الولادة قد يحسن أجر المرأة بزيادة فترة بقائها في الوظيفة ذاتها وما تكسبه من خبرة نتيجة لذلك (**روجرز 1999**). لكن إجازة الأمومة تستتبع تكاليف على المرأة، خاصة إذا كان صاحب العمل هو من سيتحمل معظم أو جميع تكلفة الاجازة فقد يجيّر جزءاً (أو جميع) من التكلفة على المرأة عن طريق خفض أجرها، أو تقليل استخدام النساء اللواتي ما زلن في سن تمكنهن من الانجاب.

فماذا كان تأثير تلك السياسات؟ في اليابان والولايات المتحدة ثمة عددا أكبر من النساء اللواتي يتمتعن بامتيازات الأمومة يعدن إلى أعمالهن بعد الولادة، من النساء اللواتي لا يتمتعن بتلك الامتيازات (**جروبر 1994؛ والدفوجل، وهيغوشي، وآب 1998**). لكن، وحيث أن النساء يفقدن جزءاً من أجورهن في الولايات المتحدة، فإن صافي مكسبهن من هذه السياسة ليس واضحاً[15].وفي دول أوروبا الغربية، التي تمتلك امتيازات أمومة أكثر سخاء بكثير، فإن التأثيرات تعتمد على مدة الاجازة. وخلال الفترة من 1969-1993 زاد الحق بفترة قصيرة (ثلاثة أشهر) من إجازة أمومة مدفوعة الأجر، نسبة التوظيف ما بين 3 إلى 4 بالمئة و لم يكن له تأثير كبير على الأجور. لكن الحق في إجازة اطول (9 أشهر) زاد نسبة التوظيف بمقدار 4 بالمئة إلا أنه خفض أجر الساعة بنسبة 3 بالمئة (**روم 1998**). وفي تايوان، الصين، وسعت امتيازات الأمومة الاجبارية توظيف النساء لكن كان لها تأثير سلبي (رغم أنه غير مهم من الناحية الاحصائية) على الأجور (**زفيغليش وروجرز 1999**). وبخلاف ذلك، وبعد تشريعات لإطالة إجازة الأمومة في كوستاريكا هبطت أجور النساء بنسبة كبيرة، إلا أن توظيفهن لم يتغير (**جندلنغ وكروميت 1997**).

وتبين كوستاريكا أيضا كيف أن طريقة تمويل التفويض تؤثر على فعاليته. حيث تغطي ادارة الضمان الاجتماعي الحكومية نصف تكلفة علاوة الأمومة، وتحول، بالتالي، جزءاً من التكلفة عن كاهل صاحب العمل والنساء- وربما كان هذا هو السبب في عدم حدوث أثار سلبية على التوظيف، لكنه لا يفسر سبب هبوط الأجر. وثمة خيار آخر، هو تقاسم التكاليف عن طريق توسيع الغطاء التأميني لدفع ولو جزء من علاوة الأمومة. وفي حين أن هذا قد يزيد قسط التأمين الصحي الذي يدفعه الرجال والنساء (حيث أن معظم الاشخاص المتزوجين لديهم خطة شاملة للأسرة في هذا المجال). فإنه قد يخفف من التكلفة التي تتحملها النساء منفردات.

مساعدة لرعاية الأطفال. يفرض عدد من الدول النامية على الشركات تقديم دعم لرعاية الأطفال- أو تقوم الدولة بذلك. وتسمح التكلفة المنخفضة لرعاية الطفل للامهات بان يعملن من دون الانقطاع عن وظائفهن. وكما هو الحال مع علاوة إجازة الأمومة، يفترض في رعاية الأطفال أن تخفف فترات الانقطاع عن العمل للنساء وما يتحملنه نتيجة عدم تراكم الخبرة، وفقدان امكانية الترقية، والكسب مستقبلا. وتوفر الدول اشكالا مختلفة من مساعدات رعاية الطفل- وتنص التشريعات على إجازة أبوة مدفوعة الأجر، وتوفير الرعاية العامة المباشرة للأطفال، وتحويلات مالية للأسر، أو بشكل أدق للامهات لتغطية تكلفة خدمات رعاية الطفل، وعلاوات على الأجر للامهات إذا بقين من ضمن القوى العاملة. ولكل طريقة حساباتها الخاصة التي توازن بين المنفعة والتكلفة اعتماداً على اوضاعها الخاصة.

فكيف تدعم الدول الغنية رعاية الطفل؟ ثمة اختلاف كبير بين كمية المساعدة العامة التي توفر أو تمنح لرعاية أطفال الأباء العاملين. فاليونان، وايرلندا، وايطاليا، وهولندا، واسبانيا، وبريطانيا لديها نظام عماده الأسرة يقدم مستويات منخفضة نسبياً من تدابير رعاية الطفل. اما النمسا والمانيا فلديها نقص كبير من هذه الخدمات للأطفال الذين تقل أعمارهم عن 3 سنوات. لكن بلجيكا، والدنمارك، وفنلندا، وفرنسا، والسويد، لديها انظمة متطورة لرعاية الأطفال (**بلانتنجا 1999**).

عدم وجود خدمات لرعاية الأطفال، قد يكون عائقا رئيسيا أمام مشاركة المرأة في القوى العاملة، كما سنناقش في الفصل التالي. في روسيا بينت عملية تشبيه لتأثير تقديم إعانة كاملة لتكلفة رعاية الأطفال أن خفض تكلفة ما تدفعه النساء من جيبهن لرعاية أطفالهن إلى صفر يزيد من مشاركة النساء في القوى العاملة بمقدار 12 بالمئة

وساعات عملهن بمقدار 3 بالمئة (**لوكشين 2000**). وبدلا من ذلك، إذا قدمت علاوة إضافية على الأجر إلى جميع الأمهات العاملات تعادل قيمتها ما قد تدفعه الحكومة كإعانة لرعاية الأطفال، فإن ذلك قد يزيد مشاركة المرأة في القوى العاملة بنسبة تقل عن 6 بالمئة وساعات العمل بأقل من 1 بالمئة. وتقديم دعم كامل لرعاية الطفل يمكن الأمهات من كسب 0.5 روبل مقابل كل روبل تنفقه الدولة، في حين أن دعم الأجر يزيد كسب الأمهات بمقدار 0.24 روبل إضافية.

انظمة رعاية الشيخوخة. لا ترتبط انظمة رعاية الشيخوخة بشكل مباشر بالتمييز في سوق العمل، بل أن فشل السوق يثير مشكلة الضمان الاجتماعي. والترتيبات المجتمعية والأسرية غير الرسمية هي عماد الضمان الاجتماعي في معظم الدول النامية. فمعظم المسنين يعيشون ضمن ترتيبات الأسر الممتدة مع أبنائهم، وهذا دارج بالنسبة للنساء أكثر مما هو للرجال (**وونغ وباركر 1999، كوكس– ادواردز 2000**). فالمسنون من الرجال والنساء الذين يعيشون بعيدين عن ابنائهم يعتمدون غالبا في معيشتهم على ما يقدم لهم من مال داخل الأسرة. وفي الدولة النامية والصناعية غالباً ما تكون الحوالات الخاصة موجهة للنساء. ففي كولومبيا على سبيل المثال، كون الشخص امرأة يزيد من احتمال تلقيه حوالات بمقدار 33 نقطة مئوية (**كوكس، وجيمينيز 1998**).

اضعفت الحداثة، والعولمة، والهجرة أنظمة مساعدات الشيخوخة التقليدية وغير الرسمية. ويمكن لبرامج الضمان الرسمية الالزامية أن تعجل بالعملية– من دون تقديم شبكة الأمان الضرورية للاشخاص الذين لا تغطيهم أنظمة التقاعد من الوظيفة[16]. وقد تساعد حلول السوق، مثل المدخرات الشخصية والاستثمار لمرحلة الشيخوخة، في ردم الهوة المتبقية بسبب تفكك أنظمة الدعم الأسرية، لكن هذه الأمور تخضع لاحتمالات فشل السوق. فقد يكون المرء قصير النظر وغير مستعد للادخار لشيخوخته في شبابه. وقد يفتقر إلى المعلومات حول الاستثمار وأسواق رأس المال. وهذه الاوضاع تستدعي عملاً عاما لاصلاح أنظمة الضمان الاجتماعي– وهو عمل يأخذ بعين الاعتبار مختلف ظروف النساء والرجال، والآليات غير الرسمية ذات العلاقة بالأسرة.

إدراكا من الدول بأهمية إقامة نظام ضمان موسع للشيخوخة وخفض الفقر والرفاه الاجتماعي، أقامت شبكات أمان رسمية للمسنين. لكن 15 بالمئة فقط من مجموع سكان العالم البالغ 6 بلايين نسمة لهم مدخل على نظام اعانات التقاعد الرسمي (**البنك الدولي 1994ب**). وتميل تغطية الضمان الاجتماعي في الدول النامية إلى التركز في

القطاع العام وفي قطاع الشركات الخاصة الكبرى. وترتبط المشاركة في التقاعد بجنس الشخص، والحالة الزوجية (الاجتماعية)، والتعليم، والعمر، والمهنة، ومستوى الدخل، وشكل التوظيف، وتركيبة الأسرة- والنساء أقل احتمالية للمشاركة في الخطط التقاعدية من الرجال (**بيرترانو 1998**).

هناك عدة أسباب لذلك: متوسط تعليم أقل للنساء، مشاركة أدنى في القوى العاملة، تنقل أكثر بين الوظائف، واحتمالات أكثر للعمل في القطاع غير الرسمي أو مع أصحاب عمل صغار لا يستطيعون تقديم امتيازات الضمان الاجتماعي. وإذا كانت المرأة مشتركة في نظام للضمان الاجتماعي فالأغلب أن تساهم بعدد أقل من السنوات. العاملون بدخل متدن، والكثير منهن نساء، يفضلون عادة أخذ راتب أعلى الآن على الحصول على منافع مستقبلية. لذلك فإن أي نظام له علاقة بالوظيفة لن يقدم سوى القليل من المنافع للنساء. وفي ظل نظام ضمان اجتماعي يدار على نطاق خاص ويتجاهل عادة الاشخاص ذوي الخبرة المحدودة وكثيرو التنقل، فمن الواضح أن النساء يكن في وضع غير مؤات.

في السنوات الأخيرة، أصلح العديد من الدول خطط التقاعد الخاصة بها، وتخلت عن أنظمة المنفعة المعروفة باسم "دفع النفقات عند تكبدها" التقليدي الذي لا يمكن دعمه مالياً بسبب التكاليف العالية جداً المرتبطة بتزايد أعداد المسنين وما يرافق ذلك من زيادة نسبة المسنين المعتمدين عليه (**البنك الدولي 1994 د**). وفي معظم الأحوال تستبدل الاصلاحات هذه الانظمة القديمة بانظمة متعددة الاعمدة (الدعامات) تتضمن دعامة من المساهمات الواضحة والممولة بالكامل (يقوم المتقاعدون باستعادة مساهماتهم المتراكمة زائد الفائدة)، ودعامة توزيعية عامة، مثل ضمان حدّ أدنى من التقاعد، أو منفعة موحدة لجميع العاملين المستحقين.

واعتماداً على تفاصيل الأنظمة القديمة والجديدة، فإن تلك الاصلاحات يمكن أن تزيد عدم المساواة في الدخل بين المسنين من الرجال والنساء. علاوة على ذلك، فإنها تبدل كثيرا مقدار ما حققته المجموعات النسائية. لماذا؟ لأن النظام القديم كان يعطي في الغالب منافع سخية للنساء والرجال الذين يساهموا لفترات قصيرة، بما في ذلك الأشخاص من الأسر متوسطة الدخل، في حين أن الأنظمة الجديدة تربط الانتفاع بشكل اوثق بمقدار المساهمات، بدعامة المساهمة المحددة، بينما تقوم باعادة التوزيع لمن

يكسبون أقل من الدعامة العامة. وتميل الانظمة الجديدة إلى معاقبة من يتقاعدون باكراً، في حين أن الأنظمة القديمة تؤازهم- والنساء يتقاعدن مبكراً في الغالب [17].

وبينت تشبيهات مفصلة للتشيلي، وهي أول بلد يطبق نظاما متعدد الأعمدة، انه في المتوسط يهبط راتب النساء التقاعدي في النظام الجديد ويهبط أيضا مقارنة براتب الرجال التقاعدي- لأن النساء يعملن سنوات أقل، ويكسبن أجوراً أدنى، ويقدمن بالتالي مساهمات أقل، لكن هذا الهبوط لا يتوزع بالتساوي بين النساء. وهو غير موجود تقريبا بالنسبة لخريجات المدارس الابتدائية والثانوية اللواتي لهن مساهمة كاملة في القوى العاملة واللواتي يواصلن العمل حتى سن إحالة الذكور على التقاعد وهو 65 سنة. أما الوضع النسبي للنساء الأدنى دخلاً- وهن المتلقي الرئيسي لضمان اعادة توزيع الحدّ الأدنى من راتب التقاعد- فسوف يرتفع. الارامل أيضا سوف يكسبن لأنهن محميات بمعاش التقاعد المشترك الذي يجب على الزوج توفيره، علاوة على راتبهن التقاعدي الخاص. النساء غير العاملات يحميهن برنامج المساعدة الاجتماعية التي تستطلع مواردهن المالية، ولا تتطلب مساهمتهن. لكن النساء اللواتي لا يلبين متطلبات استطلاع الموارد المالية- سواء كن نساء غير عاملات، أو نساء أمضين سنوات قليلة في العمل- فسوف يخسرن حسب النظام الجديد (**كوكس- ادواردز 2000**).

وهكذا، فإن العمود العام مهم من زاوية جنسوية لأنه قد يكون آلية لخفض الفقر واعادة التوزيع. في المكسيك تضمن الدولة الحدّ الأدنى لراتب التقاعد، وتساهم ايضا في "كوتا اجتماعية"-وهي نسبة ثابتة من الأجر الأدنى- لحساب الراتب التقاعدي لكل شخص. وتحمي هذه الاجراءات رفاهية الجماعات متدنية الدخل والأقل تعليماً. مثال ذلك، يمكن للنساء اللواتي حصلن على 5 سنوات من التعليم في المدارس أو أقل ويعشن في مناطق شبه مدنية أن يحصلن على معاش سنوي مقداره 80 بالمئة من الأجر الأدنى مع الضمان والكوتا الاجتماعية، لكنهن لا يحصلن الا على 30 بالمئة من الاجر الأدنى من دون تلك الحماية. وتأثير شبكة الأمان هذه أكبر بالنسبة للنساء منه للرجال. وحصة العمود العام في المعاش المستوى المتوقع للنساء هو 61 بالمئة ولكنه 32 بالمئة فقط بالنسبة للرجال (**ونغ وباركر 1999**).

أخيراً، في الأنظمة التي تتطلب سنوات عمل أكثر، فإن عددا قليلاً نسبياً من النساء سيحصلن على هذه المنفعة. وتطلب كل من التشيلي والمكسيك 20 سنة من

المساهمات لاستحقاق الحدّ الأدني من راتب التقاعد، في حين تطلب الارجنتين 30 سنة لاستحقاق راتب التقاعد الثابت (الموحد) الذي تدفعه من عمودها العام. وفي بعض الدول الصناعية يعتمد العمود العام على الاقامة والسن بدلا من الوظيفة، ويمول من العائدات العامة للدولة. وتقدم هولندا منفعة موحدة سخية، والمملكة المتحدة منفعة أساسية أقل سخاء بكثير، وتقدم استراليا منفعة عريضة تعتمد على استطلاع الموارد ولا تستثني سوى الثلث الأغنى في قائمة توزيع الدخل.وتخفض هذه الترتيبات عدم المساواة بين الرجال والنساء- لكنها مكلفة للغاية، وهذا أحد الأسباب في أننا نادراً ما نجدها في الدول النامية. الأعمدة العامة المستهدفة أكثر من غيرها، كما في التشيلي والمكسيك، نافعة جداً للنساء ذوات الدخل المتدني. لكن بالنسبة للغالبية العظمى من النساء فإن الكسب الأدنى، وسنوات العمل الأقل ما زالت تترجم إلى راتب تقاعدي أقل.

التنظيم في القطاع غير الرسمي. بشكل عام، يمكن لقوانين سوق العمل وقواعده التنظيمية أن تساهم في تحسين المساواة في التوظيف، وشروط العمل، وتعويضات النساء والرجال. لكن التأثير محدود في معظم الدول النامية بسبب الأعداد الكبيرة من العاملين الذين تطالهم النظم الرسمية. فالكثير من العاملين موظفين في القطاع غير الرسمي- بشكل عام- في أعمال الأسرة أو في شركات صغيرة وغير مسجلة. ويميل حجم القطاع غير الرسمي لأن يكون أكبر في الدول الأقل نمواً، مما يفاقم مشكلة قوانين العمل غير الفاعلة، وهو أقل في الدول المتقدمة. مثال ذلك، يشغّل القطاع غير الرسمي حوالي ثلاثة ارباع العاملين في بوركينا فاسو، وحوالي الربع فقط في الارجنتين (**البنك الدولي 1995**).

بشكل عام، يزعم بأن الغالبية العظمى من النساء يتوظفن في القطاع غير الرسمي- لكن البيانات تكذب ذلك، إذا صدقنا البيانات التي تشمل دولا عدة. وباستخدام التعريف الرسمي لعبارة التوظيف في القطاع غير الرسمي- الذي يضم في معناه الاستمرارية في التوظيف، تمييزا له عن التوظيف الموسمي، أو العمل على نطاق ضيق، أو العمل داخل البيت عن العمل مقابل أجر بدوام كامل في شركات توظف عدداً يقل عن 5 عاملين أو عشرة، حسب التعريف الرسمي للدولة- فإن النساء تشكل نسبة أكبر من العاملين في القطاع غير الرسمي في حوالي نصف الدول الممثلة في الشكل 3-2. و قد توصلنا إلى هذه النتيجة بمقارنة حصة النساء من القوى العاملة في القطاع غير الرسمي بحصتهن من مجموع القوى العاملة. لذا، وفي حين تشكل النساء 40 بالمئة

من العاملين في القطاع غير الرسمي في مالي، وأكثر قليلا من 40 بالمئة في البرازيل، فإن النساء لا يتركزن في القطاع غير الرسمي في مالي لكنهن كذلك في البرازيل.

وهذا يماثل ما توصل إليه شارميس (1998) من أن النساء غير ممثلات بشكل منهجي مبالغ فيه في القطاع غير الرسمي. لكن الحصول على بيانات دقيقة حول حجم القطاع غير الرسمي أمر بالغ الصعوبة- والأرقام المبلغ عنها هي أقل من الواقع دون شك، وخاصة بالنسبة للنساء اللواتي يغلب أن يكن موظفات في القطاع غير الرسمي غير المنظور في المنازل أو اللواتي يشكل عملهن في ذلك القطاع وظيفة ثانوية.

في معظم الدول لا تنطبق التشكيلة الكاملة من قوانين العمل على العاملين في القطاع غير الرسمي- وحتى حين تنطبق فإن تنفيذها ضعيف ومتقطع في أحسن الأحوال. وفي عدد قليل من الدول فقط توفر قوانين العمل حقوقا واسعة للعاملين في القطاع غير الرسمي. و ينص الدستور الفدرالي للعالم 1988 في البرازيل والذي وسع تغطيته لتشمل العاملين كخدم، ولدى الأسر، والعمال الزراعيين، على تحديد الحدّ الأدنى للأجور، ودفع راتب الشهر الثالث عشر، وتعويض مقابل العطلة الاسبوعية، واجازة سنوية مدفوعة الأجر، وإجازة أمومة مدفوعة الأجر مدتها 120 يوماً، وإجازة أبوة مدفوعة الأجر. والانتفاع بالضمان الاجتماعي، وانذار بانهاء خدمات الموظف قبل شهر (**البنك الدولي 1994ج**). وعقوبة انتهاك هذه القوانين مشابهة للعقوبة في القطاع الرسمي. واعتمدت هندوراس أيضا شروطاً خاصة تتعلق بالخدم، والعاملين بالقطعة، والعاملين داخل منازلهم، إلا أنها أقل شمولاً مما في البرازيل.

وتؤثر قوانين وقواعد تنظيمية أخرى في التوظيف الذاتي ضيق النطاق- مع ما فيها من تحيز جنسوي ضمني أو صريح. وتشمل القوانين التي تنظم عملية الدخول إلى قطاعات الأعمال، والحصول على قروض، والتوزيع الضريبي. مؤسسات الاقراض التي تتطلب أشكالا تقليدية من الضمانات الاضافية تستبعد، على الأغلب، النساء من مقترضيها، لأن المرأة في المتوسط لا تحوز على ملكيات مثل الرجل أيضا، هناك الشروط المتعلقة بالحجم الادنى للقرض والقيود المتعلقة بنوع العمل الذي يؤهل المرء للحصول على قرض، يزيد من صعوبة اقتراض المرأة لرأسمال نقدي (**هونيج 1998**). كما أن تعقيد اجراءات التقدم بطلب للبدء في عمل، ومتطلبات رأس المال، والاتصالات السياسية الضرورية يمكن ان تمنع المرأة من تسجيل مشروع والبدء به.

الشكل 2.3 الحضور النسائي في سوق العمل غير الرسمي يتفاوت بين البلدان

ملاحظة: يتكون القطاع غير الرسمي من مشاريع صغيرة ومشاريع داخل الأسرة تنتج سلعاً وتوزعها وخدمات خارج اطار العمل المنظم، وتفتقر تلك المشاريع عادة لاعتراف قانوني، وقد لا تخضع لقوانين العمل أو غير ذلك من النصوص التشريعية.

المصدر: بيانات القطاع غير الرسمي من سيتورامان (1998)؛ بيانات القوى العاملة من البنك الدولي (1999د).

في دول عدة غالبا ما تكون الاستثناءات والاقتطاعات الضريبية، وغير ذلك من الامتيازات في النظام الضريبي مخصصة للزوج- ويكون لها تأثيرات رادعة على حوافز النساء تمنعهن من إنشاء عمل (**ستوسكاي 1997**). في هولندا، وحتى العام 1984، كان يحق للرجل المتزوج الحصول على اعفاء ضريبي أكبر مما يحق للمرأة. وفي الاردن، حين يقدم الزوج والزوجة اقراراً ضريبيا منفصلا لكل منهما، يمنح الزوج فقط اقتطاعات معينة (ما لم يطلب الزوج خلاف ذلك) وفي زيمبابوي، يحق للرجل المتزوج الذي هو المعيل الوحيد للأسرة الحصول على قرض خاص، لكن المرأة التي هي المعيلة الوحيدة لأسرتها لا يحق لها ذلك.

فهل التنظيم في القطاع غير الرسمي هو الرد على خفض عدم المساواة بين الجنسين فيه؟ كان القطاع غير الرسمي في الدول النامية يشكل نصف مجموع القوى العاملة تقريبا في العام 1998- ويتراوح ما بين 54 بالمئة في افريقيا جنوب الصحراء إلى 49 بالمئة في اميركا اللاتينية والاقتصادات المتحولة في أوروبا ووسط آسيا، و46 بالمئة في آسيا (**شنايدر 2000**). لكن هذه الحصة ليست ثابتة؛ فهي تعتمد جزئيا على مستوى القيود المفروضة على القطاع الرسمي. وقد توصل تحليل لدليل شمل دولا عدة أن القطاع غير الرسمي يكون أكبر كلما زادت معدلات الضريبة واعداد القواعد التنظيمية في الاقتصاد الرسمي. وربما كان ما هو أكثر أهمية من زيادة القوانين والقواعد التنظيمية التطبيق غير الفعال والتقديري لمعدلات الضريبية ولتلك الأنظمة (**جونسون، وكاوفمان، وزيدو – لوباتون 1998**). وزيادة القيود الحكومية ضمن القطاع غير الرسمي قد تتسبب في قيام المزيد من المشاريع والأعمال الخفية، مما يزيد صعوبة مراقبة عدم المساواة بين الجنسين. وفرض المزيد من التنظيم ليس بالضرورة الوسيلة المناسبة لزيادة المساواة بين الجنسين. وما لم تطبق النظم وتفرض بفاعلية- وفي ذلك تحد كبير لما يطلق عليه في بعض الاحيان اقتصاد "الظل" أو الاقتصاد "الخفي"- فإن التغيير التنظيمي لن يكون له أي تأثير على الارجح.

التغيير المؤسساتي: ماذا يتطلب؟

ما الذي يقف في طريق التغيير المؤسساتي لتشجيع المساواة بين الجنسين؟ إثارة هذا السؤال ضرورية إذا أردنا تركيز نظرنا على السياسة والعمل- لكن من الصعب الاجابة

عنه بالكامل ومن المستحيل تقريبا معالجته بالكامل عن طريق السياسة. نعم، الاصلاح التشريعي من النوع الذي ناقشناه في هذا الفصل أحدث تغييرات كبيرة في النسيج المؤسساتي للعديد من المجتمعات- عن طريق التفويض بإجراء تغييرات تظهر الالتزام بالمساواة بين الجنسين، وايجاد حوافز تجعل المساواة أكثر جاذبية، وفرض عقوبات تجعل التمييز أكثر تكلفة. صحيح أن القوانين والنظم الهادفة حسنت أوضاع العاملين من الرجال والنساء، في سوق العمل، حتى أثناء قيام تلك الأدوات التنظيمية بمواصلة التكيف ردا على تغيرات اقتصادية وتحولات ايديولوجية واسعة في البيئة الدولية. لكن هناك أيضا الكثير من العثرات المحتملة للسياسة. وبما أن عبء الاصلاح لا يقع على عاتق الدولة وموظفيها- فإن من الأفضل أن تشارك جماعات أخرى من المجتمع فيه.

بشائر وعثرات التفويض المركزي

إذا أريد للقوانين أن تنصلح، فلا بد من إبقاء ثلاث نواح من الاطار القانوني ماثلة في اذهاننا. **أولا**، إذا كانت حقوق الفرد في العديد من الدول النامية لا تنبثق من نظام قانوني واحد بل من عدة قوانين- تشريعية، وعرفية، ودينية- تتعايش جنبا إلى جنب. فإن تلك الانظمة يمكن أن تعزز بعضها البعض أو أن تتضارب مع بعضها فيما يخص ما يدعيه الرجال والنساء من حقوق، وما ينجم عن ذلك من غموض قانوني، وتوتر اجتماعي، وعدم إذعان (**غوبال وسليم 1998**). جرب العديد من الدول الاصلاحات التشريعية لتحسين المساواة بين الجنسين، والاجراءات الرسمية لتغيير النظم الاساسية (والقانون في بضع الحالات المميزة) لكن التوفيق بين النظم الأساسية المتضاربة والقانون العرفي ما زال مصدر ارباك وتحد. وتبين أوائل الأمثلة الكينية أن القوانين العرفية لها غالباً ديناميكيتها الخاصة، التي تشوش في بعض الأحيان على نوايا اصلاح النظام الأساسي.

وفي حين أن هناك فوائد حقيقية من إقامة إطار عمل قانوني موحد، فإن هناك أيضا مخاطر حقيقية من صياغة أحكام تتجاهل عادات وتقاليد أجزاء مختلفة من المجتمع. وقد يكون من المستحيل لمجموعة واحدة من الاحكام أن تأخذ في حسابها الاختلافات الواسعة في القوانين لدى السكان. وفي مثل هذه الحالات قد يكون القانون العرفي النظام الفعال الذي يحكم سلوكيات الجماعات الأقل قوة. و تعني هذه الاعتبارات ضمنا أن إصلاح النظام الاساسي ليس بالضرورة الوسيلة الأفضل أو الوحيدة لضمان المساواة بين الجنسين ضمن الإطار القانوني للبلد.

ثانيا: القوانين التشريعية لا تعكس بالضرورة الاتفاق الاجتماعي. الحقيقة، أن شرعيتها قد لا تأتي من تصويت الأغلبية، بل من أقلية قوية.وقد تكون فعالة، بشكل رئيسي في التعاملات الرسمية أو العلاقات الرسمية، وهي بالتالي غير مهمة لقطاع كبير من السكان. فيكون السؤال عندها، هل يحسن إصلاح النظام الأساسي أوضاع الأغلبية أم أنه ببساطة يسبغ على تحكم الاقلية المسيطرة الصفة القانونية؟ لأنه في حين أن في وسع إصلاح النظام الأساسي إطلاق عملية تغيير اجتماعي أوسع تفيد الأغلبية، فان هذه العملية ذاتها يمكن استخدامها لاضفاء الصفة الشرعية على عدم المساواة.

ثالثا: القوانين العرفية ديناميكية، ومرنة، وتتجاوب مع العوامل البيئية. وكما رأينا في الانظمة العرفية لتملك الأرض، فإن الضغط الديمغرافي (مثل الضغط بسبب النمو السكاني) علاوة على التغيير الاقتصادي يمكن أن يقود إلى التكيف (**ميغوت– ادهولا وآخرون 1991**). الزيادة الأخيرة في قيمة الأراضي في بوركينا فاسو، على سبيل المثال، وسعت مدخل النساء إلى أراض غير أراضي الأسرة. فاصحاب الأراضي غير الراغبين في تأجير الأراضي غير المحروثة إلى رجال قد يطالبوا بحقوق أكبر في الأرض المستأجرة، كانوا على استعداد أكثر لتأجيرها إلى المزارعات خلافا للعادة التقليدية المتبعة (**كيفان وغراي 1999**).

حتى إذا كانت الدولة قادرة على سن قوانين تدعم المساواة بين الجنسين، فليس ثمة شيء يضمن التقدم. فالقوانين ليست فاعلة ما لم تكن واضحة، ومركزة، صيغت بعبارات لا غموض فيها. والأهم من ذلك المؤسسات الداعمة والموظفين القادرين على فرض تلك القوانين وتنفيذها – إذا أريد للمساواة من حيث المبدأ أن تترجم إلى مساواة في الواقع. ومن دون آلية تنفيذ صريحة فليس للقانون أي تأثير. وفي بيئة مؤسساتية تفتقد إلى دعم القانون، فإن فرض المساواة بين الجنسين في الحقوق قد تضيع وسط مشاكل أعمق وأوسع من مشاكل الحكم والمشاركة.

مثل ذلك لم يكن لقانون معايير العمل في تايوان، الصين، التي تقيد ساعات عمل المرأة وتفرض على أصحاب العمل تقديم علاوات للأمومة، تأثير كبير على ساعات عمل المرأة أو توظيف النساء إلا بعد ثلاث سنوات، وبعد أن شكلت الحكومة هيئة لتنفيذ القانون على مستوى وزاري (**زفيغلش وروجرز 1999**). وبالمثل، لم يكن لتغيير تشريع حول إطالة إجازة الأمومة في كوستاريكا سوى تأثير ايجابي قليل على التوظيف إلى أن قامت الحكومة بتحسين آلية التنفيذ وفرض عقوبات أشد حزماً على الشركات التي تنتهك القانون (**جندلنغ وغرومر 1997**).

يعكس التنفيذ غير الملائم للقوانين، علاوة على أمور أخرى التحيز الجنسوي داخل مؤسسات تطبيق القانون وفي أوساط موظفي تلك المؤسسات. فقد لا يكون المسؤولون عن تطبيق القانون مستعدين أو قادرين على التمسك به. مثال ذلك، قد يفسر القضاة المحافظون سلوك ضحايا الاغتصاب أو أشكال أخرى من العنف وفق افكارهم التقليدية عن الأدوار الجنسوية والعلاقة بين الجنسين، ويلومون ضحية العنف بدل إدانه مرتكب الجريمة. أضف إلى ذلك، أن إصلاح النظام الأساسي نفسه قد لا يحقق الكثير. فالإطار المؤسساتي الذي يصيغ الخيارات الاجتماعية ويقيد السلوكيات لا يكمن في القوانين الرسمية التي يمكن للدولة تغييرها وحسب، بل أيضا في العادات والأعراف الاجتماعية التي يصعب تغييرها بقوة القانون.

لذا، فإن اقامة مساواة بين الجنسين في الحقوق واستخدام سياسات تنظيمية لمعالجة مجالات معينة من عدم المساواة بين الجنسين هو من الادوار بالغة الأهمية التي تتولاها الدولة. لكن فشل الدولة أمر محتمل. وقد تستمر بعض الأشكال الخطرة من عدم المساواة بين الجنسين ليس لأن الدول تفتقر إلى بيئة مؤسساتية تدعم المساواة بين الجنسين- بل بسبب فشل تنظيمي أعمق ناجم عن سوء الحكم أو ضعف التزام الحكومة بالحقوق الأساسية. وبالنسبة لأكثر من مئة دولة، تعاني من مستويات عالية من عدم المساواة بين الجنسين في الحقوق الأساسية، نجد أنها تعاني أيضا من مستويات متدنية للغاية في الحقوق السياسية والعرقية (**بون 1996**). بكلمة أخرى، إن التزام الحكومة بالحقوق الأساسية يرتبط ارتباطا وثيقا بعدة مجالات أخرى[18]. وحين يكون التزام الدولة وقدراتها ضعيفة، فإن للقطاع الخاص والمجتمع المدني دوراً مهما يلعبانه في تحويل البنى الجنسوية، من خلال السوق والمشاركة السياسية.

ما هو أبعد من الدولة والسياسة

المقدمة الأساسية التي طرحت للنقاش حتى الآن هي أن وضع سياسة عامة مدروسة هو المحرك الأول للتغيير في البنى الجنسوية. الحقيقة أن لدى الحكومة العديد من الأدوات لتحريك التحولات الاجتماعية، بما في ذلك السياسات القانونية والتنظيمية. لكن عمل الدولة بحاجة أيضا لدعم المجتمع العريض لإحداث تغيير دائم وعميق. وفاعلية الدولة أكبر حين تتمكن جماعات المجتمع المدني، خاصة المنظمات النسائية من المشاركة بنشاط وتنظيم حوار مفتوح. الواقع أنه خلف العديد من الأعمال الحكومية لتشجيع

المساواة بين الجنسين، كان هناك جماعات المجتمع المدني لتقديم الدعم- أو الضغط - من أجل التغيير. ومن خلال المعاهدات، والمؤتمرات، ومساعدات المانحين دعم المجتمع الدولي، أو ضغط على الحكومات المحلية، كي تقضي على عدم المساواة بين الجنسين (**الصندوق 3-4**).

الصندوق 3ـ4: تفعيل الدعم الدولي لتشجيع المساواة بين الجنسين

بينت مبادرتان مدنيتان حديثتان- واحدة في بوتسوانا، والثانية في غواتيمالا- أن أعمال المحاكم والاستخدام الاستراتيجي الآليات الدعم الدولي يمكن أن تشجع المساواة بين الجنسين بموجب القانون.

قانون الجنسية لبوتسوانا: ينص قانون الجنسية البوتسواني للعام 1984 على أن الشخص يكون "مواطنا بوتسوانيا بالولادة والأصل إذا كان عند ولادته-(أ) من أب مواطن بوتسواني؛ أو (ب) في حالة شخص ولد خارج رباط الزوجية. كانت أمه بوتسوانية الجنسية..." وكانت جماعات حقوق المرأة قد جادلت طويلا بأن القانون ينتهك الضمانات الدستورية بالمساواة في الحماية. وفي العام 1992 قامت امرأة اسمها يونيتي دو برفع دعوى أمام المحكمة العليا تطعن في دستورية القانون (الادعاء العام ضد يونيتي دو).

قضت المحكمة لصالح دو، وخلصت إلى أن القانون ينتهك الدستور. في البداية تجاهلت الحكومة قرار المحكمة، رافضة سن تشريعات تجعل القانون ينسجم مع الدستور لذلك نظمت الجمعيات النسائية حملات ضغط وطنية ودولية دعما لقرار المحكمة العليا وجعلت القضية أحد المواضيع الرئيسية التي بحثت في المؤتمر العالمي الرابع للأمم المتحدة في بكين عام 1995، وقبل المؤتمر بوقت قصير مررت الحكومة قانونا معدلاً لقانون الجنسية، يتفق مع حكم المحكمة العليا (ويتجاوز في بعض جوانبه ما طالبت به المحكمة العليا) ومع التزامات بوتسوانا بموجب القانون الدولي.

القانون المدني لغواتيمالا. قبل العام 1999 كان القانون المدني الغواتيمالي يشتمل على عدد من النصوص التي تتحيز ضد النساء المتزوجات. حيث كانت تشترط حداً أدنى لسن الزواج للفتيات أقل من سن الشباب، ويعطي الزوجات المسؤولية الأولى عن رعاية الأطفال والقيام بالأعمال المترلية، وتجعل الزوج الممثل الشرعي الوحيد عن الرباط الزوجي، وتعطي الزوج حق نقض قرار الزوجة في أن تعمل خارج المترل.

في العام 1992 رفعت ماريا اوجينيا موراليس اغوينا دي سيبرا "نائب مدعي عام الدولة لحقوق الإنسان قضية أمام المحكمة الدستورية الغواتيمالية تدعي فيها أن 9 من نصوص

القانون تنتهك الضمانات الدستورية الغواتمالية في المساواة بين الرجال والمرأة. وفي العام 1994 قضت المحكمة أن أيا من النصوص المذكورة ليس تمييزياً، فقامت موراليس، بدعم من مركز العدالة والقانون الدولي (وهو منظمة غير حكومية) بتقديم التماس إلى لجنة عموم اميركا لحقوق الإنسان. وهي جزء من "منظمة نظام حقوق الإنسان للدول الاميركية).
ورداً على الالتماس قام الفرع التنفيذي في الحكومة الغواتيمالية بارسال اقتراح تشريعي إلى الكونغرس عام 1996 لتغيير القانون المدني "بما يتفق مع الدستور الغواتيمالي، ومؤتمر ازالة جميع اشكال التمييز ضد النساء، والميثاق الاميركي". وفي حين كان الكونغرس الغواتيمالي غير متقبل لفكرة اصلاح القانون المدني في البداية، لكن في اذار/ مارس 1998 قضت لجنة عموم اميركا لحقوق الإنسان بأن الالتماس يقدم دليلاً على انتهاك الميثاق الاميركي. وقام الكونغرس بعد ذلك بتعديل 8 من أصل التسعة نصوص موضوع القضية.

المصدر: آ غولدستيان (1999).

اضف إلى ذلك، أن التغييرات الأعمق في البنى الجنسوية تحدث غالبا كجزء من عملية أوسع للتحول الاجتماعي والاقتصادي لا تهدف بالضرورة إلى تغيير الانظمة الجنسوية. وقد أثرت الأحداث السياسية العريضة- الثورة الشيوعية في الصين وروسيا، ونهاية الفصل العنصري في جنوب افريقيا- بالعلاقات بين الجنسين. كما أن النمو السريع لنمور آسيا الاقتصاديين والعودة إلى اقتصاد السوق في الاقتصادات المتحولة في أوروبا الشرقية غيرت حوافز العمل والاستثمار لدى النساء والرجال. وقد أثرت تلك الأمور في الأدوار الجنسوية والمساواة بين الرجال والنساء.

خذ أيضا حالة اميركا المستعمَرة، حين كانت النساء مكلماً خاصا للرجل، سواء كان والدهن أو زوجهن (**جيدس وليوشك 1999**). و لم يكن في وسع النساء الدخول في عقود أو امتلاك ملكيات بشكل مستقل عن ازواجهن، وكان عليهن التخلي عن ممتلكاتهن أوجورهن له. و لم يكن لهن أية حقوق في الوصاية على أطفالهن، وليس في وسعهن التصويت أو تولي منصب سياسي، وكان يتم استبعادهن عن المنظمات الاجتماعية والمهنية. هذه القيود التي كانت سائدة في العام 1776- وهي أشد صرامة مما هو سائد في الدول النامية اليوم- لم يعد لها وجود في الولايات المتحدة الآن. لماذا؟ بسبب الزيادة في ثروة الفرد، والانشطة النسوية، وتعليم النساء، هذه الأمور كلها

ساهمت في توسيع حقوق المرأة (**جيدس ليوشك 1999**)، في الفصول التالية سنناقش تلك الأمور بوصفها عوامل رئيسية ساعدت في عدم المساواة بين الجنسين.

المؤسسات الاجتماعية والقانونية، والاقتصادية مجتمعة هي أساس ما نـــراه مـــن عدم مساواة بين الجنسين، كما أنها أداة تخفيض عدم المساواة والحاجز الذي يقـــف في طريق تحقيق ذلك. والاصلاح المؤسساتي الذي يشجع المساواة بين الجنسين يجـــب أن يكون العنصر الأول في استراتيجية توليد التنمية المستدامة ذات القاعدة العريضة. علـــى المدى القصير من الصعب تغيير المؤسسات الاجتماعية التي لا تتغير الا ببطء. ومع ذلك فإن من الممكن حدوث تحولات دراماتيكية- رغم أن ذلك يكون غالبـــا في مواجهـــة مقاومة شديدة وبتكلفة عالية. من الواضح أن للدولة دوراً تلعبه في اعطاء تفويض قوى من خلال اصلاح القوانين والانظمة. لكن فاعلية اصلاح النظام الأساسي تعتمـــد إلى حد كبير، على قدرة الدولة على تنفيذ وفرض الاصلاحات- وعلى أعمال ومبادرات جماعات أخرى في المجتمع. ويمكن للأسواق أيضا أن تقلل من التمييز بـــين الجنســـين. وحين تعمل الأسواق بانفتاح فإنها تسهل تبادل المعلومات وتستقطب مجموعة قوية من المبادرات لاجراء خيارات على أساس الكفاءة الانتاجية بدلا من الجنس والعرق، والسن. ويمكن أن يكون للاصلاح المؤسساتي تأثير عميق على قرارات وســـلوكيات الأفـــراد والأسر، والتي تؤثر في المحصلة النهائية على فعالية استراتيجيات التنمية.

ملاحظات

1- قواعد الزواج من الأباعد (عكس الأقارب) يفرض على العروس الخضوع لعائلة الزوج. وحين تتزوج فتاة وتنتقل للعيش في قرية زوجها، فانها تنتقل إلى مكان "لا تعرف فيه أحداً، وتفرض عليها العادات أن تبقى محنية الرأس لا تتكلم... والولادة الروحية الجديدة للفتاة تحدث وتتأكد أحيانا حين تذهب إلى أسرة زوجها وتقوم باعطائها إسماً أول جديداً... إنها في أسفل التسلسل الهرمي للأسرة، وتعطي لها الأعمال الأكثر ارهاقا (**داس غوبتا 1996، ص، 217**).

2- في اوتار براديش، الزوجات الطفلات (صغيرات السن) ينتهين لأن يكون لهن استقلالية أكبر في عملية صنع قرارات الأسرة أكثر من الفتيات اللواتي يتزوجن في سن أكبر، ربما لأن الانتقال من الزواج إلى التعايش يعطي الزوجة وقتا كي تطور علاقات أوثق مع الزوج ووالديه (**ديساي، وداو، وجوشي 2000**).

3- وجدت إحدى دراسات التراجع متعدد المتغيرات التي شملت دولا عدة علاقة سلبية مهمة بين نسبة السكان المسلمين ومعدل الالتحاق بالمدارس، مع أخذ العوامل الأخرى بعين الاعتبار، وكأن تأثير ذلك على الفتيات أكبر (**شولتز 1987**)، وبالمثل وجدت دراستان أخريان ترابطاً ايجابيا بين ما إذا كانت أغلبية سكان البلد من المسلمين ومؤشرات على عدم المساواة بين الجنسين (**بون 1996**؛ **فورسايث، وكورزينيفيتش، ودورانت 2000**) ووجدت إحدى هاتين الدراستين أن للمسيحية تأثير سلبي إلا أنه غير مهم من الناحية الاحصائية على مؤشر الاضطهاد الجنسوي (**بون 1996**). ووجدت دراسة رابعة أن للإسلام تأثير سلبي على مقاييس المساواة بين الجنسين، لكن تأثيرها على المساواة داخل الزواج فقط مهم من الناحية الاحصائية. الهندوسية مرتبطة بتعليم أقل للاناث مقارنة بالذكور، لكن تأثيرها على المقاييس الأخرى للمساواة بين الجنسين غير مهمة احصائيا (**دولار وغاتي**). واختبرت هذه الدراسة أيضاً الأهمية الاحصائية المشتركة لمختلف المتغيرات الدينية وتوصلت إلى أنه في حين، أن تأثير الأديان كل على حدة لم يكن واضحا، فإن الدين ككل هو أحد المحددات المهمة لعدم المساواة بين الجنسين.

4- مثال ذلك، أن تحفّظ بنغلاديش على "معاهدة القضاء على جميع اشكال التمييز ضد النساء" لم يمنعها من اعتماد بعض البنود التي تتعارض مع الشريعة الإسلامية.

5- اعتمدت النتائج على تراجعات أقل المربعات لمؤشر المساواة بين الجنسين. المعاملات المتعلقة بالحقوق وبشروط الدخل المشترك إيجابية ومهمة بالنسبة لجميع المؤشرات. بالنظر لمحدودية البيانات، لا يمكن تحديد ما إذا كانت هذه علاقة سببية. **انظر الملحق (2)** .

6- تم فحص التأثيرات النسبية للمكونات التي تشكل مقياس الحقوق المركب. وفي جميع الحالات كانت مجالات الحقوق الثلاثة مهمة من الناحية الاحصائية، إذا اخذت مجتمعة، في تأثيرها على ناتج التنمية، هذا إذا اخذنا الناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد في الدولة بعين الاعتبار. لكن في جميع مؤشرات الحقوق، بدا أن للمساواة في الحقوق السياسية والقانونية، وفي قضايا الزواج والطلاق تأثير أكبر على المساواة بين الجنسين في التعليم، والصحة، والمشاركة السياسية أكثر من تأثير المساواة في الحقوق على القضايا الاجتماعية والاقتصادية.

7- كان الكادر النسائي الملحق بالاتحاد النسائي الفدرالي مسؤولا عن تنفيذ تلك السياسات في القرى ولدى الأسر (**هونيغ 1985**؛ **هوبر 1984**).

8- يدعي بعض المؤرخين أن الدولة نجحت في القضاء على تعدد الزوجات، وقللت من الزيجات المرتبة مسبقا، وزادت من الاستقلالية المحلية للنساء الشابات (**دافين 1976 حسبما استشهد به داس جوبتا وآخرون 2000**) وقال آخرون أن الدولة تراجعت عن سياستها لأن تطبيق القانون تراخى بعد الاحتجاجات، حيث أن الكادر الذي فشل في تطبيق الحملة لم يكن محميا من الانتقادات الشديدة (**هونيغ 1985**).

9- لمزيد من المراجعات المفصلة حولة التأثيرات الجنسوية لجيلين من الاصلاح في حقوق ملكية الأرض في اميركا اللاتينية، **انظر دير وليون (1999، 1997)**.

10- كان حق التصويت في اميركا اللاتينية مقصورا على الذكور البالغين وحتى بداية القرن العشرين. حين قام عدد من الدول بتخفيف القيود القائمة على ملكية الأرض والثروة خلال القرن التاسع عشر، حيث اختاروا، في مطلق الاحوال تقريباً، الاعتماد على مؤهلات الشخص في القراءة والكتابة (**سوكولوف وانجرمان 2000**).

11- يبين الفصل الأول أن النساء في جميع أنحاء العالم يكسبن أقل من الرجال، في المتوسط، مع فجوة تتباين بشدة بين بلد وآخر. و قد ضاقت تلك الفجوة خلال العقود الثلاثة الأخيرة- وأن يكن بقدر غير متساو للجميع. وفقد ضاقت بقدر كبير في دول استراليا واندونيسيا، وجمهورية كوريا، والسويد، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وبقدر معتدل في اليابان وتايلند، وبالكاد في تايوان، الصين (**بلاو 1998؛ هورتون 1996؛ زفيغليش، وروجرز، وروجرز 1997**).

12- تطورت التشريعات الحمائية للعمال في أوروبا والولايات المتحدة في القرن التاسع عشر، وفي آسيا واميركا اللاتينية منذ خمسينات القرن العشرين وادخلت بعض التغييرات على قوانين الحماية الخاصة في الدول الصناعية تجاوبا مع معاهدات رعتها منظمة العمل الدولية. وحدثت تحولات أخرى في المواقف في هذا الاتجاه في الستينات، وبحلول عقد السبعينات أوصت منظمة العمل الدولية رسميا بأن تراجع جميع الدول وتحدّث تشريعات الحماية لديها.

13- مالت فكرة العمل الايجابي في التوظيف لأن تكون أقل عرضة للخلاف من الناحية السياسية من العمل الايجابي لاستئجار العاملين مؤقتاً.

14- مقارنة مع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإن تلك المنافع متواضعة. في أوروبا تتراوح اجازات الأمومة ما بين 14 اسبوعا في المانيا، واسبانيا، والسويد، والمملكة المتحدة و22 اسبوعا في ايطاليا. وتتراوح التعويضات خلال فترة الاجازة ما بين 75 بالمئة في السويد إلى 100 بالمئة في فرنسا، و المانيا، وهولندا،

واسبانيا. الولايات المتحدة أقل سخاء: فقانون الاجازة المرضية للأسرة يعطي العاملين الحق في اجازة مدتها 12 اسبوعا غير مدفوعة الاجر للحمل والولادة أو غير ذلك من مسؤوليات الرعاية الصحية (**روجرز 1999**).

15- في الولايات المتحدة، مثلا، تمخضت شروط علاوة الأمومة الشاملة التي تبنتها ولايات عدة في أواسط عقد السبعنيات عن هبوط في الأجور وارتفاع في ساعات العمل للنساء المتزوجات من سن 20-40 سنة (**غروبر 1994**). وقد حمّل جزء كبير من تكاليف علاوات الأمومة على أجور النساء دون أن يؤثر كثيراً على اجمالي عدد الايدي العاملة النسائية. وفي اليابان، كما في الولايات المتحدة، ومع الأخذ بعين الاعتبار عوامل مثل الوظيفة التي كانت تشغلها المرأة قبل الولادة، كانت النساء المستفيدات من منافع اجازة الأمومة يعدن على الأغلب إلى صاحب العمل الذي كن يعملن عنده قبل الولادة، أكثر من غير المستفيدات من تلك المنافع اضف إلى ذلك، أن نصف النساء العاملات المشمولات بقانون اجازة رعاية الطفل يملن على الأغلب إلى العودة للعمل مع صاحب العمل نفسه بعد الولادة بنسبة تصل إلى ضعف النساء غير المشمولات (**والدفوجيل، وهيغوشي، وآبي 1998**). وبعكس ذلك، عند أخذ الفترة التي قضتها المرأة في عملها بعين الاعتبار، فإن النساء المشمولات بالمنافع في بريطانيا لا يملن إلى العودة إلى صاحب العمل نفسه أكثر من غير المشمولات.

16- تشير إحدى الدراسات أن لاستقرار الدخل علاقة سلبية بالحوالات المالية الخاصة (**كوكس وجيمنيز 1998**). فالحوالات المالية العامة تزاحم الترتيبات الخاصة وغير الرسمية لمساعدة كبار السن. وباستخدام مسح مستويات المعيشة في البيرو، وجد المؤلفون أن الحوالات المالية من الشباب إلى المسنين كانت ستكون أعلى بمقدار 20 بالمئة لو لم يكن للمسنين مدخل إلى منافع الضمان الاجتماعي. وتأثيرات المزاحمة هذه أكبر في الفلبين حيث تأثير الحوالات الخاصة أكبر. فزيادة دولار واحد في راتب التقاعد قد يرافقه انخفاض في الحوالات الخاصة مقداره 37 سنتا، مما يجعل صافي الانتفاع 67 سنتا. لذلك فإن الضمان الاجتماعي يجعل المتقاعدين المسنين أفضل حالا، لكن ليس بمقدار ما توحي به نفقاته.

17- مثال ذلك، يقدم النظام الاقتصادي القديم في الاتحاد السوفياتي السابق أجوراً موحدة وراتبا تقاعديا للجميع؛ للسناء نسبة مشاركة أكبر من القوى العاملة ويحصلن ايضا على سلف تقاعدية عن سنوات الحمل. وبعكس ذلك، زاد النظام

الاقتصادي الجديد من عدم المساواة في الأجور وسنوات التوظيف، وبالتالي التقاعد. وحين حل نظام متعدد الاعمدة محل نظام التقاعد الذي لا يمكن تحمل أعباءه المالية في كازخستان، هبط التقاعد بمقدار 44 بالمئة بالنسبة للنساء و21 بالمئة فقط للرجال، مقارنة بمتوسط الأجر في الاقتصاد (**كاستيل ونوكس 1999**).

18- مثال ذلك، معامل الارتباط ما بين مدى القيود على حقوق النساء والقيود على الحقوق السياسية داخل البلدان هو 0.56 ومعامل الارتباط ما بين الحقوق الجنسوية واشكال القمع السياسي العنيف (والذي لا يتعلق بالجنسوية تحديداً)، وبين الحقوق الجنسوية وقمع الأقليات العرقية فيصل إلى 0.62 و 0.63 على التوالي (**بون 1996**).

الفصل الرابع

السلطة، والحوافز، والموارد في الأسرة

للأسر والعائلات دور في تشكيل العلاقات الجنسوية، ونقل الأعراف الجنسوية من جيل إلى آخر، وتحديد الفرص المتاحة لأفراد الأسرة بناء على جنسهم. ويتخذ الناس العديد من أهم قرارات حياتهم ضمن الأسرة- قرارات مثل إنجاب الأولاد وتربيتهم، والعمل وأوقات الفراغ، وماذا يستهلكون، وكيف يستثمرون للمستقبل. ويمكن للقرارات حول توزيع الوقت والمصادر الإنتاجية، بما في ذلك الاستثمار في الأبناء، أن يفاقم أو يخفف من عدم المساواة بين الجنسين. الواقع أن الأدلة تشير إلى أن القرارات تفعل هذين الأمرين[1].

ولا تتخذ الأسر قراراتها حول توزيع واستثمار مواردها من فراغ، فهي تتخذها ضمن بيئة مؤسساتية أوسع. فقرارات توزيع العمل بطريقة معينة أو الاستثمار في بعض الأبناء دون الآخرين تتأثر بالأعراف الاجتماعية والثقافية، والحوافز الاقتصادية، والطموحات الفردية والقدرة على التأثير في العملية. العوامل التي تغير بيئة السياسة والمؤسسات تغير حتماً القيود، والفرص، والحوافز التي يواجهها الرجال والنساء ويردون عليها ضمن أسرهم. ورغم أن تلك التغييرات قد لا تكون جنسوية في جوهرها، فإنها تؤثر على النساء والرجال والبنات والصبيان بأشكال مختلفة.

وكما ذكرنا في الفصل الثالث، فإن معدلات الوفاة في أوساط الفتيات الصغيرات في الهند أعلى (مقارنة بالصبيان) في المناطق التي تنتقل فيها العروس إلى قرية زوجها- وحيث يتوجب على أهلها دفع دوطة كبيرة عند الزواج (**كيشور 1993**). لكن هذه الزيادة في معدل وفيات الإناث هي أقل في الأماكن حيث معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة ومعدلات كسبهن أعلى نسبياً (**روزنزفيغ وشولتز 1982؛ كيشور 1993؛ مورثي، وجويو، دريزه 1996**). علاوة على ذلك، فإن معدلات البقاء النسبية للإناث تكون أعلى بكثير في المناطق التي زادت فيها التغييرات التقنية في الزراعة المردود إلى رأس المال البشري للإناث (**فوستر وروزنزفيغ 1999**). لكن لا التغييرات التكنولوجية ولا السياسات التي تؤثر في مردود عمل الإناث تؤخذ وتأثيرها الجنسوي ماثل في البال. لكن لمثل هذه التغيرات بشكل عام تأثيرات مختلفة على فرص الإناث والذكور وعلى رفاهيتهم أيضاً.

مثل هذه التأثيرات المتفاوتة جنسوياً نجدها في العديد من منـــاحي الحيـــاة- في خيارات العمل والراحة، والاستثمار في الأطفال، والوصول إلى المصـــادر الإنتاجيـــة. وسيبحث هذا الفصل كيف يُمكن للحوافز الاقتصادية، والاستثمارات العامة، وتوزيع السلطة داخل الأسرة أن تؤثر في توزيع الموارد والاستثمارات حسب الجنس. وبفعلـــها هذا، فإنها تبرز المناهج السياسية التي يمكن أن تشجع المزيد من المساواة بين الجنسين في السيطرة على الموارد.

أمران رئيسيان يبرزان لنا من هذا الدليل. الأول، توزع موارد الأسرة في مواجهة عدد من الخيارات المتنافسة وقوى مساومة غير متساوية لدى أفرادها. وهـــذا الـــرأي يناقض وجهة النظر التقليدية للاقتصاديين وصناع السياسة الذين يقولـــون أن أفـــراد الأسرة يجمعون مواردهم ويوزعوها وفق مجموعة موحدة من الخيارات. أحد المضامين هو أن توزيع الموارد ضمن الأسرة هو المهم، وليس مستوى موارد الأسرة. والسياسات التي تغير توزيع الموارد بين أفراد الأسرة تغير ميزان القوى بين أفرادها، وما ينطوي على ذلك من مساواة بين الجنسين ورفاهية للأسرة.

خذ مثلاً مشاريع التمويل الصغيرة في بنغلادش، التي بينت أن امكانية الحصـــول على قرض يساعد المرأة. فاقتراض النساء لا يرافقه زيادة القدرة على الكسب والسيطرة على ممتلكات الأسرة وحسب، بل مزيد من الاستقلالية، وسلطة اتخاذ القرار في المنزل ايضاً، وطلب أكثر على الرعاية الصحية للنساء (**بت وخندقر 1998؛ خندقر 1998؛ كـــبير 1998؛ فاندا 1999؛ زمان 1999**). ويشير كم متنامٍ من الأدلة إلى أن وضع المزيـــد مـــن الموارد في يد المرأة يعني مخصصات أكبر للأطفال. ويمكن أن تكون مثل هذه التـــأثيرات كبيرة. فمزيد من الدخل في أيدي الأمهات، في البرازيل، ترافق مع تحسن كبير في بقاء الأطفال وتغذيتهم من دخل إضافي يوضع في أيدي الأباء. وبالنسبة لبقاء الأطفال أحياء فإن التأثير الهامشي لزيادة دخل الأنثى يزيد بمقدار 20 ضعفاً تقريباً عن تأثير زيادة دخل الذكر. أما بالنسبة لتغذية الطفل، فإن التأثير يتراوح ما بين 4 إلى 8 أضـــعاف أكثـــر (**توماس 1990، 1997**). وهذه العوامل مجتمعة تعطي حجة قوية بتوجيه الـــبرامج نحـــو النساء والفتيات لزيادة سيطرتهن على الموارد .

ثانياً، يمكن لصناع السياسة تقليل عدم المساواة في وصول الرجال والنساء إلى موارد الأسرة بطرق عدة- باستخدام سياسة التسعير، وتصميم تقديم الخدمات مع أخذ جنس المرء بعين الاعتبار، والاستثمار في بنى تحتية مختارة.

- **سياسة التسعير**. استثمار الأسرة في التعليم، والصحة، والتغذية للإناث يبدو حساساً أكثر للتغيرات في الأسعار من الاستثمارات المماثلة للذكور.

وفي أوساط الأسر متدنية الدخل في باكستان، فإن خفضاً لسعر خدمات الأطباء قد يزيد من لجوء النساء اليهم بنسبة 58 بالمئة من لجوء الرجال (**الدرمان وجيرتلد 1997**). ويمكن لدعم الخدمات الأساسية التي تستهدف النساء أو لا تستهدفهن أن تقوي طلب الإناث على التعليم والرعاية الصحية وخفض عدم المساواة بين الجنسين في التنمية البشرية. وبالمثل، فإن دعم تكاليف رعاية الطفل خارج المترل يمكن أن تسهل مشاركة المرأة في القوى العاملة، وتزيد دخل المرأة (والأسرة)، وتزيد معدل التحاق الفتيات المراهقات بالمدارس.

- **تحسين تصميم طريقة تقديم الخدمات**. تصميم تقديم الخدمات- سواء كانت أنظمة المدارس، ومرافق الصحة، وخدمات تقديم مواد أرخص وأفضل لزيادة الإنتاج الزراعي، أو المؤسسات المالية- بطريقة تأخذ بعين الاعتبار الاختلافات وعدم المساواة بين الجنسين، وأن تشجع مساواة أكبر بينهما في الوصول إلى مصادر الإنتاج. في بنغلادش وأماكن أخرى قضت القروض الجماعة على حاجة المرأة إلى الحصول على ضمانة إضافية (كانت تفتقر إليها في معظم الأحيان) مما زاد من قدرتها على الحصول على قروض بشكل كبير.
- **الاستثمار في البنية التحتية**، الاستثمار في البنى التحتية يفيد بشكل عام النساء والرجال على حدّ سواء. لكن ثمة استثمارات مختارة في البنى التحتية -خاصة الاستثمارات التي تساعد النساء والفتيات على توفير وقتهن في الأعمال المترلية- يمكن أن تزيد المساواة بين الجنسين في المشاركة الاقتصادية والوصول إلى الموارد. وفي المناطق الريفية الفقيرة يمكن الاستثمار في البنى التحتية الأساسية للماء والطاقة أن تقلل إلى حدّ بعيد من الوقت الذي تنفقه النساء والفتيات في جمع الماء والوقود. وبذلك، فإنها تحسن من قدرة الفتيات على الالتحاق

بالمدرسة، وتحرر النساء مما يتيح لهن وقتاً لكسب دخل إضـــافي والمشـــاركة في شؤون المجتمع وما شابه ذلك.

المساعدة على خفض عدم المساواة بين الجنسين في السيطرة على موارد الأسرة، تقوي قدرة النساء على المساومة والتأثير على القرارات في المنزل وعلى قدرتهن علـــى المشاركة المنتجة في المجتمع بشكل أوسع.

الجزءان الأخيران سيستطلعان كيف تمرر الأسر الأدوار الجنسوية من جيـــل إلى آخر حسب طريقة توزيع موارد الأسرة واستثمارها. ثم يبحث الفصل في الدليل الذي يربط بين السيطرة على الموارد، والقدرة علـــى المســـاومة، وتوزيـــع المخصصـــات والاستثمارات داخل الأسرة- والسياسات التي تشجع مساواة أكبر بين الجنســـين في السيطرة على الموارد. ويختتم بحثه بتلخيص الدروس السياسية الأساسية.

ما هي الأسرة؟

رغم أن معظم الناس ينشأون ويعيشون ضمن أسر، فإن تعريف الأسرة لـــيس دقيقاً كما قد يبدو. الشكل الأساسي للأسرة يركز على إنجاب الأطفـــال وتربيتـــهم، وكسب دخل (لمواجهة الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية)، وإعداد الجيـــل المقبـــل ليعمل بشكل منتج في المجتمع. وللنهوض بهذه الأعمال على أفراد الأسرة- مجتمعين أو منفردين- أن يقرروا كيفية توزيع الموارد، التي غالباً ما تكون شحيحة، على مختلـــف الأنشطة، بما في ذلك الاستهلاك، والإنتاج، والاستثمار. لكن شكل وصفات الأســـرة المحددة تعتمد غالباً على المضمون- وهو مجموعة الأعراف الاجتماعية والثقافية والحوافز الاقتصادية. وكيف أن الأسرة هي مجموعة من التغييرات التي تتشكل رداً على التغيرات الاقتصادية والديمغرافية علاوة على التغيير في الأعراف.

المسوحات الاقتصادية في الدول النامية غالباً ما تعرّف الأسرة بأنها "مجموعة من الناس يعيشون معاً، يجمعون أموالهم ويضعونها للانفاق على احتياجاتهم، ويتناولون معاً وجبة واحدة من الطعام على الأقل يومياً" (**الأمم المتحدة، 1989 استشهد بها غلوي، 2000 ص 135**). لكن الواقع أن أيا من هذه الشروط لا يصح بالضرورة. مثال ذلك، في حين أن الكثير من الأسر يعيشون في مكان مشترك، فإن بعضها لا يعيش (**هامـــل ولاســـليت**

1974؛ ماك دونالد 1992). فأفراد الأسرة الواحدة قد يسكنون في مكان واحد لغرض ما، في حين لا يفعل آخرون ذلك. كما في بعض أنحاء أفريقيا حيث يمكن لأفراد من المجموعة ذاتها أن يتفرقوا إلى مجموعات تطبخ وتأكل لوحدها، وأن يعيش الأزواج في أماكن متفرقة. وفي العلاقات التي تسمح بتعدد الزوجات، والسائدة بشكل خاص في غرب أفريقيا، حيث تحتفظ كل زوجة بوحدة سكن مفصلة، وقد لا تعرف حتى بوجود زوجات أخريات لزوجها[2]. أضف إلى ذلك، أنه مع زيادة انتشار الهجرة بين الدول النامية، فإن الأفراد قد لا يرتبطون بالأسرة من خلال قربهم منها، بل عملياً من خلال التحويلات المالية التي يرسلونها.

وبالمثل، في حين يعتقد بشكل عام أن الأسر تجمع مواردها المالية للاستهلاك والإنتاج، فإن ذلك قد لا ينطبق على حالة بوركينا فاسو وغانا حيث لا يجمع الأزواج والزوجات مواردهم أو يضعوا موازنة مشتركة لنفقات الأسرة (**كيفن، سيصدر قريباً، BRIDGE 1994**) ويبدو أن الميزانيات المنفصلة هي القاعدة المتبعة في غرب أفريقيا، وللزوجين مجالات منفصلة من المسؤولية سواء للإنتاج أو الإنفاق. ففي أنحاء متعددة من أفريقيا جنوب الصحراء تتولى الزوجات المسؤولية الأولى عن أمن الأسرة الغذائي، في حين يتولى الأزواج المسؤولية الأولى عن توفير الدخل. وفي أوساط الاشانتي في غانا، يتوقع من الرجال تقليدياً أن يساهموا في ثمن الطعام وأن يدفعوا رسوم مدارس الأطفال، في حين تتولى النساء النفقات الأخرى للأبناء مثل الملابس (**ابو 1983**).

كما أن موارد عمل أفراد الأسرة قد لا تجمع بالضرورة. ففي أجزاء من أفريقيا جنوب الصحراء للرجال بعض الحق في مطالبة زوجاتهم بالعمل في حقل الأسرة (**دي عباس 1997**). وقد يكون لهذه المطالب الأولوية على حق المرأة في زراعة حقلها الخاص أو العمل لاكتساب دخل. وليس للمرأة مثل هذا الحق على زوجها.

عدم التماثل في الحقوق وفي سلطة اتخاذ القرار هذه داخل الأسرة يمكن أن تتعزز ببنية الأسرة. في بنغلادش، كما في أجزاء عدة من جنوب آسيا، يفرض على العرائس الشابات اللواتي ينتقلن من بيوت آبائهن إلى بيوت ازواجهن- حسب نظام الإقامة الأبوي المحلي- التكيف مع عائلة كبيرة ممتدة يتحولن فيها لخدمة حموات وقريبات الزوج الأخريات (**عدنان 1993**). وهذا لا يعطي الزوجات الشابات سلطة تذكر

للسيطرة على توزيع موارد العائلة أو استثماراتها، حتى حين تختلف وجهات نظرهم اختلافاً بيناً عن وجهات نظر باقي أفراد العائلة.

الأسر تعيد نسخ الأدوار الجنسوية

بغض النظر عن مكان وجود الأسرة أو طريقة تنظيمها، فإن الأسر تنقل بانتظام الأدوار الجنسوية من جيل إلى آخر. والأسرة هي المكان الأول لتحديد الوضع الاجتماعي حسب الجنس، ناقلة المعارف، والمهارات، والتوقعات الاجتماعية. ويكتسب الأطفال هويتهم الجنسوية التي تصيغ مجموعة من الأنشطة المقبولة اجتماعياً للرجال والنساء والعلاقة بينهما. ويجري تأهيل الأطفال اجتماعياً من خلال الإرشادات والتعليمات الصريحة، ومن خلال معاقبة الأعمال غير الملائمة، وعن طريق المراقبة وتقليد أفعال وتصرفات والديهم وذكور وإناث العائلة (**ويتنغ وادواردز 1988**).

توزيع الموارد هي طريقة أخرى تستخدمها الأسرة لصياغة الأدوار الجنسوية. في بعض الحالات المتطرفة، قد يعني الاختلاف في توزيع الطعام، والرعاية الصحية، والاهتمام بالصبيان والبنات، سوء تغذية أكبر للإناث، وتحديد قدرة البنات على التعلم والنساء على المشاركة بشكل منتج في المجتمع. لكن حتى في الحالات الأقل تطرفاً، فإن قرارات العائلة المتعلقة بالاستثمار في تعليم الأولاد أو البنات- أو حول إشراك الصبيان في الأعمال الزراعية والبنات في أنشطة الرعاية والأعمال المنزلية- تساعد على إعادة نسخ وتعزيز الأدوار الجنسوية المقبولة اجتماعياً.

يتأكد الاختلاف في الأدوار الجنسوية بين البنات والصبيان مع تقدمهم في السن. وفي معظم أنحاء العالم يميل الاختلاف في انفاق الأسرة على تعليم الصبيان والبنات إلى الازدياد حين ينتقل الصبيان من المدرسة الابتدائية إلى الدراسة الثانوية. وحين تبلغ البنت سن المراهقة فإنه يتوقع منها، بشكل عام، أن تقضي وقتاً أطول في أنشطة مثل الطبخ، والتنظيف، وجمع الوقود والماء، ورعاية الأطفال. في حين يميل الصبيان إلى قضاء وقت أطول في الحقل أو العمل مقابل أجر. وحين يمرض الأطفال الصغار، فإن البنات المراهقات، وليس الصبيان، يزدن من الوقت المخصص للرعاية- غالباً على حساب دراستهن (**بيت**

وروزنزفيغ 1990؛ إلاهي 1999 آ). وفي تلك الاثناء، ينشغل الصبيان أكثر فأكثر في العمل في السوق، ويعدون أنفسهم كي يصبحوا معيلين للأسر التي سيقيمونها.

هذا التقسيم للمهمات حسب الجنس يعني أنه ما أن يصل الصبيان والبنات سن النضج ويشكلوا أسراً جديدة، فإن النساء، بشكل عام، يشتغلن ساعات أطول من الرجال، ويكون لديهن خبرة أقل في مجال القوى العاملة. ويحصلن على دخل أقل. وفي جميع الدول تقريباً- سواء منها النامية أو المتقدمة- نجد أن هناك تقسيماً متشابهاً بشكل مذهل للعمل حسب الجنس، حيث يعمل الرجال أكثر في السوق وتعمل النساء أكثر في المترل (**الشكل 4-1؛ برنامج الأمم المتحدة الانمائي 1995**)[3]. علاوة على ذلك، غالباً ما تتولى النساء أنشطة متعددة في آن واحد- مثل رعاية الأطفال في أثناء العمل في المترل أو في الحقل أو أية أنشطة لتحقيق دخل (**فلورو 1995**).

حتى حين تعمل النساء في سوق العمل فإنهن يواصلن القيام بمعظم الأعمال في المترل والتي لا يتلقين عليها أجراً. مثال ذلك، كان للنساء في الاتحاد السوفياتي السابق مستويات عالية نسبياً من المساواة بالرجال في القوى العاملة وفي الحصول على الوظائف، لكنهن مع ذلك كن مسؤولات عن معظم أنشطة رعاية الأطفال داخل المترل (**لابيدوس 1993**).

لتقسيم الوقت والمهمات مضامين مهمة. مثلاً، إذا فكر الأبوان أن من غير المحتمل أن تنضم ابنتهما لسوق العمل وكسب دخل حين يكبرن، فقد يريان في ذلك مبرراً لعدم إرسالها إلى المدرسة. وينطبق هذا أيضاً على المرأة التي ستصبح جزءاً من عائلة زوجها بعد الزواج (وهي عادة تقلل من حافز الأهل للاستثمار في تعليم البنات مقارنة بالصبيان). أضف إلى ذلك، أن التعليم الأقل، والمشاركة المتدنية في القوى العاملة تعني عادة دخلاً أقل للنساء- مما يحد من القدرة على التأثير على عملية توزيع الموارد وأوجه الاستثمار في البيت.

الشكل 4ـ1: الرجال يعملون أكثر في السوق، والنساء يعملن أكثر في المنزل

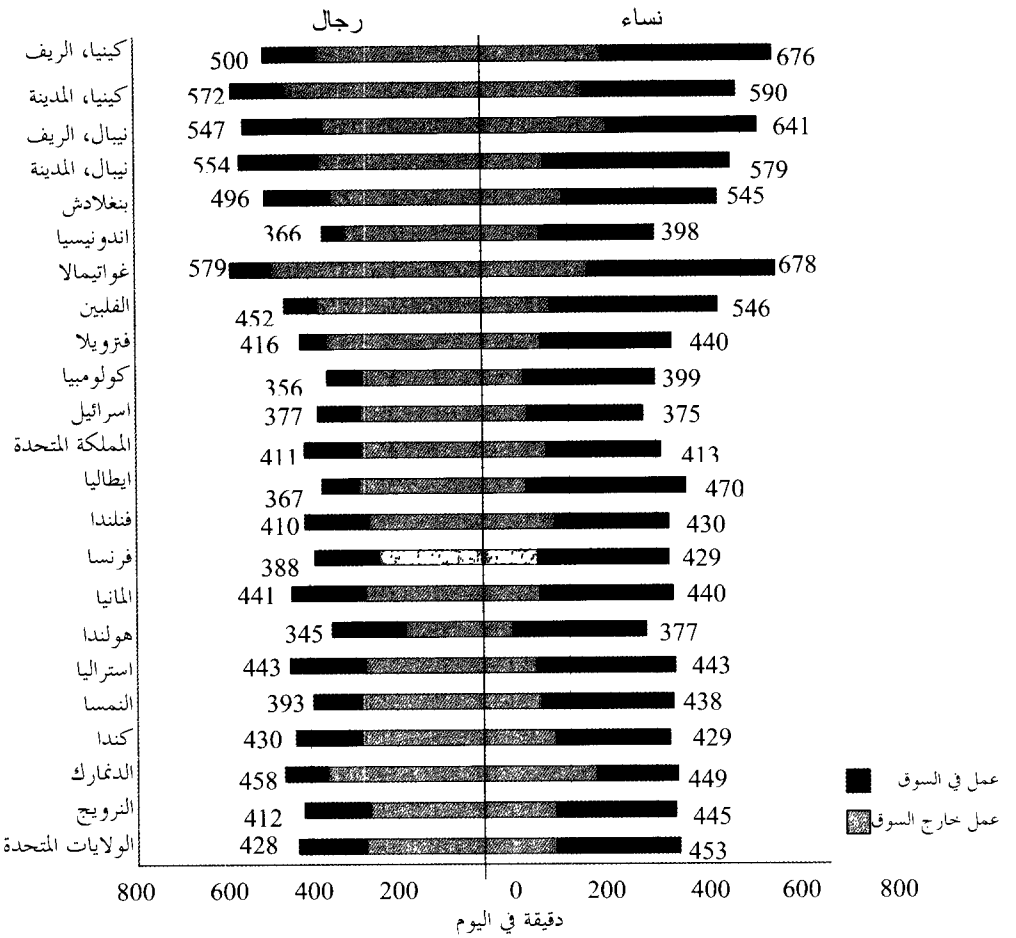

ملاحظة : تتعلق بيانات استخدام الوقت بالأنشطة المنتجة، سواء في السوق أو خارج السوق. أنظر الملحق لمعرفة السنوات ومسرد المصطلحات لمعرفة تعاريف العمل في السوق وخارج السوق.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1995).

وحيث أن معظم النساء، في الدول النامية، يعملن أعمالاً لا تعطي أجراً تجري داخل المترل، فإن هذه الأعمال تكون في أغلب الأحيان "غير منظورة" ولا يحسب صناع السياسة حسابها[4]. لكن عدم إدراك التقسيم الجنسوي لتوزيع الوقت والمهمات داخل الأسرة قد يتمخض عنه سياسات لا تحقق أهدافها أو تعطي نتائج غير النتائج

المرجوة. مثال ذلك، السياسات التي تزيد الطلب على الأيدي العاملة النسائية قد لا تجتذب التجاوب المتوقع من النساء إذا كانت النساء غير قادرات على خفض وقتهن المخصص للأعمال المترلية أو أنشطة الرعاية. أو ربما يتم إخراج البنات من المدارس للقيام بالأعمال عن الأمهات اللواتي يدخلن قطاع القوى العاملة (**غروتيرت وباترينوس 1999؛ إلاهي 1999 ب؛ لوكشاين، غلينسكايا، وغراسيا 2000**). وفهم الطريقة التي توزع فيها الأسر وقتها ومواردها الأخرى حسب الجنس قد يوفرأساساً لسياسات أكثر فاعلية- وسياسات تولد قدراً أقل من النتائج غير المقصودة وغير المرغوب فيها.

السيطرة على الموارد والقدرة على المساومة تؤثر في التوزيع داخل الأسرة

تقليدياً، اعتاد محللو السياسة والاقتصاد على النظر إلى الأسرة على أنها وحدة تجمع دخلها وتوزع مواردها على الاستهلاك، والإنتاج، والاستثمار وكأنها مجموعة واحدة من الخيارات. وقد أثرت وجهة النظر هذه في طريقة تصور وتصميم السياسات والبرامج. مثال ذلك، ضمن الإطار "الموحد" للأسرة، فإن الدخل الإجمالي- وليس توزيعه على أفراد الأسرة- مهم للغاية في تقرير طريقة توزيع الموارد. وينظر إلى الأجور والأسعار الأخرى أيضاً على أنها مهمة. لكن مجموعة أوسع من العوامل تؤثر في قدرة الأفراد على المساومة داخل الأسرة- مثل سيطرتهم على الموارد، والقوانين والأعراف التي تصيغ خياراتهم خارج المترل- لا ينظر إليها عادة على أنها مكملة لعملية توزيع الأسرة لاستثماراتها ومواردها [5].

لا يفترض "النموذج الموحد" للأسرة ضمناً بأن الأسر ستوزع مواردها بالتساوي حسب الجنس. بل يعتقد أنه يعكس عوائد أو تكاليف مختلفة للاستثمار في أفراد الأسرة من الذكور أو الإناث، وذلك حسب مقدار ما هو موجود من عدم مساواة بين الجنسين، ضمن مجموعة مشتركة من الخيارات بين أفراد الأسرة تتعلق بتوزيع الموارد، أو خيارات "الديكتاتور" ضمن الأسرة: أي الشخص القادر على فرض ارادته على أفراد الأسرة الآخرين. كما لا يفترض أن يصمت النموذج الموحد تجاه دور الدخل، والأسعار، والأجور، في خفض عدم المساواة بين الجنسين. الواقع، أن نموذج الأسرة التقليدي والدليل التجريـــبي الذي ولدته يزود صناع السياسة بأدوات قوية لتشجيع المساواة بين الجنسين.

مثال ذلك، تميل الزيادة في دخل الأسرة إلى خفض عدم المساواة بين الجنسين في التعليم، والصحة، والتغذية (**أنظر الفصل الخامس**). وحين يكون دخل الأسرة منخفضاً

(مقارنة بأسعار معينة)، فإن الأسر غالباً ما تقنن انفاقها على تعليم الأولاد، والرعاية الصحية، والتغذية، وعلى حساب البنات مع معظم الحالات. لكن حين يرتفع دخل الأسرة، فإن الأسر بشكل عام تزيد إنفاقها على تلك المجالات، وتستفيد البنات أكثر من الصبيان- رغم أن هذه الاستفادة تكون من نقطة بداية أدنى. وبالمثل، فإن طلب الأسر لتعليم البنات ورعايتهن صحياً يكون غالباً حساساً لتغيرات الأسعار أكثر مما هو بالنسبة للصبيان. ونتيجة لذلك، يمكن لسياسة التسعير أن ترفع ليس الوضع المطلق لتعليم وصحة البنات وحسب بل النسبي أيضاً.

ومع ذلك، فإن قرارات توزيع الموارد داخل الأسرة لا تنسجم بشكل عام مع نموذج الأسرة الموحدة. بل يبدو أن تلك القرارات تعكس خيارات مختلفة بين أفراد الأسرة، وحسب الجنس. وتعكس أيضاً اختلافاً بينهم في السيطرة على الموارد، مثل الدخل، والأصول المالية، والتعليم. وتعكس عوامل خارج إطار الأسرة التي تؤثر في "تراجع" الوضع الاقتصادي للرجال والنساء وفي خياراتهم، وجعلهم يتركون أسرهم حين تسوء الأوضاع. بكلمة أخرى إن توزيع الموارد، وليس مستوى ما يجمع منها، هو المهم في التخصيص والاستثمار. ويبدو أن ذلك التخصيص يعكس القدرة النسبية على المساومة بين مختلف أفراد الأسرة (**الصندوق 4-1**).

الشخص الذي يسيطر على الموارد مهم

الأدلة التجريبية حول دور السيطرة على الموارد والقدرة على المساومة في التأثير على توزيع الموارد واستثمارها داخل الأسرة موجودة الآن لعدد كبير من الدول وتشكيلة كبيرة من الأنشطة الأسرية، بما في ذلك، الاستهلاك، والعمل، والإنتاج، وتحمل عبء المخاطر بشكل مشترك، والاستثمار في التنمية البشرية. وقد سعت الدراسات إلى اختبار النموذج الموحد للأسرة- مثل، اختبار تأثير سيطرة الأنثى والذكر على دخل الأسرة من العمل، ودخلها من غير العمل، على عدد من المخرجات، بما في ذلك استهلاك الأسرة وأنماط إنفاقها، وبقاء الأطفال أحياء، والتغذية، والتعليم. وبموجب النموذج الموحد، سواء كانت الإناث أو الذكور هم من يسيطر على الدخل أو الأصول المالية، يجب ألا يؤثر على توزيع موارد الأسرة. لكن بشكل عام، وجدت الدراسات التي استخدمت أنواعاً مختلفة من البيانات، ومقاييس مختلفة من القدرة على المساومة، ومناهج مختلفة أن السيطرة على الدخل أو الأصول المالية مهمة بالنسبة لما تتوصل إليه الأسرة من نتائج.

الصندوق 4ـ1: العوامل المؤثرة في القدرة على المساومة

إن قياس قدرة الفرد على المساومة داخل الأسرة أمر صعب إن لم يكن مستحيلاً. ورغم ذلك فإن الادبيات الحديثة حول توزيع الموارد داخل الأسرة قد ركزت على عوامل عدة تؤثر على القدرة على المساومة وبالتالي على تخصيص الموارد. وقد ركزت مجموعة من تحاليل الاقتصاد الجزئي الحديثة على مسألة السيطرة على الموارد الاقتصادية، مثل الأصول المالية، والدخل غير المكتسب، والتحويلات المالية أو دفعات الرفاه الاجتماعي (أي دخل ليس مقابل تقديم عمل) كمحدد رئيسي للقدرة على المساومة [1].

فإذا امتلك شخص ما أصولاً مالية أو سيطر عليها وكان قادراً على أخذها معه إذا خرج من الأسرة، فإن له سلطة على طريقة توزيع موارد الأسرة. في أندونيسيا تعتبر الأصول المالية التي يجلبها الرجل أو المرأة إلى بيت الزوجية مؤشراً جيداً على القدرة على المساومة، حيث أنه في معظم الدول يمكن للزوج أو الزوجة استرداد ما جلبه إلى بيت الزوجية عند فسخ عقد الزواج (**توماس، وكونتريراس، وفرانكنبيرغ 1997؛ كويسومبنغ ومالوشو 1999**). لكن في العديد من الدول النامية ليس للأطفال والمسنين، والنساء سوى قدرة محدودة على ترك المترل حتى لو تعربضوا لمعاملة تعسفية- لأنهم غير مستقلين مالياً ويعتمدون على معيل (ذكر)، ولأن الأعراف الجنسوية تقيد خياراتهم في الخروج.

وهكذا فإن البيئة المؤسساتية الأوسع مهمة للغاية في تحديد قدرة الفرد على المساومة داخل الأسرة. وهذا يشمل الحقوق القانونية للرجال والنساء ضمن الزواج (مثل حقهم بمباشرة أعمالهم بشكل مستقل)، والحق في امتلاك ارض وأصول مالية أخرى، والحقوق المتعلقة بتقاسم الممتلكات عند الطلاق. ليس مجرد وجود القوانين بل أن تطبيقها مهم للغاية. مثال ذلك، إذا كان إلزام دفع نفقة الزوجة والطفل يجعل الطلاق أكثر تكلفة بالنسبة للرجال، يكون للنساء سلطة أكبر داخل بين الزوجية.

وبالمثل، فإن "تراجع" الناس اجتماعياً أو اقتصادياً يؤثر على قدرتهم على المساومة داخل الأسرة. وهذا يشمل مدى ما تسمح به الأعراف الاجتماعية من أنشطة اقتصادية للرجال والنساء أو تحرمها. ويشمل أيضاً طبيعة الفرص الاجتماعية المتاحة في الاقتصاد، وعوامل مثل مكانة الوالدين الاجتماعية وثروتهما. وشبكة اتصالات المرء الشخصية أو الاجتماعية- مثل العضوية في منظمات، أو الوصول إلى أقارب مهمين، أو الوصول إلى رصيد اجتماعي بشكل عام- يمكن أن يؤثر أيضاً في سلطة الشخص على قرارات الأسرة. وهذا واضح في بنغلادش حيث ساعدت العضوية في مجموعات التضامن والمنظمات غير الحكومية النساء على كسر الأعراف التقليدية وزادت من سلطة النساء على عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية (**كبير 1998**).

كما أن الصفات الشخصية للأفراد مثل التعليم، والمهارات، والمعارف، والقدرة على اكتساب معلومات تؤثر على قدرتهم على المساومة داخل الأسرة. ويمكن للهيئة البدنية ايضاً أن تكون مهمة. الحقيقية أن الناس يستخدمون قوتهم البدينة والعنف، أو التهديد بالعنف للتأثير على توزيع موارد الأسرة، أو لانتزاع الموارد من الزوجة أو العائلة، كما هو الحال بالنسبة للعنف المتعلق بالدولة في الهند (**راو 1988؛ بلوش وراو 2000**). هنا ايضاً نجد أن موقف المجتمع تجاه العنف المترلي والطريقة التي تعاقب فيها البيئة القانونية والمؤسساتية مرتكبي تلك الأعمال أو تدينهم بما تؤثر فيما للعنف من تأثير على قرارات توزيع مخصصات الأسرة.

1. مثال ذلك، دوس (1996)؛ توماس، وكونترارس، وفرانكنبرغ (1997)؛ كويسومبنغ، ومالوشو (1999)، الذين حللوا دور الأصول المالية. كما ركز شولتز (1990)، وتوماس (1990) على الدخل غير المكتسب. وركز كل من لندبيرغ، وبولاك، وويلز (1997) وروباكلافا وتوماس (1997). على الحوالات المالية ودفعات الرفاه الاجتماعي.

أنماط استهلاك الأسرة. تشير الدراسات التي تناولت مجموعة متباينة من الدول، من ضمنها بنغلادش، والبرازيل، وكندا، وساحل العاج، وأثيوبيا، وفرنسا، وإندونيسيا، وجنوب أفريقيا، وتايوان (الصين)، والمملكة المتحدة أن السيطرة النسبية للرجال والنساء على الموارد لها تأثير مهم- ومختلف- على استهلاك الأسرة وانفاقها. وفي حين يختلف التأثير الدقيق لسيطرة الإناث والذكور على الموارد من مكان إلى آخر، فإن ثمة أنماط ونماذج متناسقة تظهر لدى مختلف الدول. أبرزها: الزيادة في الموارد التي تسيطر عليها النساء تترجم إلى حصة أكبر من موارد الأسرة تنفق على رفاهيتها، خاصة الانفاق على الأطفال- حتى بعد أخذ دخل الفرد والصفات الديمغرافية للأسرة بعين الاعتبار. والموارد الأكبر التي تسيطر عليها النساء تقود إلى انماط انفاق وانتاج تعزز رفاهية المرأة ومكانتها داخل الأسرة.

كيف تؤثر الطريقة التي تساهم فيها النساء بدخل الأسرة في انماط الاستهلاك؟ في ساحل العاج، زيادة حصة النساء من الدخل النقدي للأسرة تزيد بقدر كبير حصة الأسرة المخصصة للطعام، مع أخذ متوسط انفاق (دخل) الفرد، وحجم الأسرة، والصفات الديمغرافية بعين الاعتبار (**هودينوت واحداد 1995**). كما أن ذلك يقلل من الحصة المخصصة للكحول والسجائر. والأمر مماثل في البرازيل. وزيادة الدخل في أيدي النساء يتمخض عن حصة أكبر من النفقات المخصصة للتعليم، والصحة، والتغذية (**توماس 1997**).

الصندوق 2.4: الاختبارات التجريبية لنموذج الأسرة "الموحدة"

اختبر عدد من الدراسات التجريبية الحديثة نموذج الأسرة الموحدة. وركزت الاختبارات على الافتراضات التي قام عليها النموذج، مثل تجميع الدخل والتوزيع الكفء لموارد الأسرة. ويدعو هذا الكيان المتنامي من الأدلة إلى معالجة النموذج الموحد وكأنه وصف لسلوك الأسرة من تشكيلة واسعة من الأنشطة الأسرية، بما في ذلك الاستهلاك، والعمل، والإنتاج، وتحمل عبء المخاطر بشكل مشترك، والاستثمار في التنمية البشرية.

اختبارات تجميع دخل الأسرة. استخدم عدد من الدراسات بيانات المسوحات الأسرية لاختبار الفرضية الأساسية لنموذج الأسرة الموحدة. وأن الأسر تجمع دخلها[1]. وبموجب هذه الفرضية فإن التأثير الحدي لمورد اضافي يتأتى للأسرة يجب أن يكون مستقلاً عن الشخص الذي يسيطر على هذا المورد. ولاختبار هذه الفرضية تفحصت الدراسات مسألة ما إذا كان الذكر أو الأنثى هو المسيطر على الدخل، والأصول المالية، والتعليم، والاقتراض، أو المساعدات الحكومية، والتأثيرات المتباينة لذلك على استهلاك الأسرة أو رفاهية الأطفال. وخلافاً لما يفترضه النموذج الموحد، وجدت الدراسات بشكل عام، أن الجهة التي تسيطر على الموارد لها دور مهم في توزيع الموارد داخل الأسرة.

القضية المنهجية الرئيسية هي إمكانية "النمو الداخلي" (Endogeneity) للدخل في تلك التحليلات. فإذا كانت العوامل التي تؤثر في الدخل الحالي تؤثر أيضاً في نتائج الفائدة، عندها يمكن لتقدير التأثيرات ان يحرّف (**بيهرمان 1997؛ هودينوت، والدرمان، وحداد 1997**). وقد بذلت جهود لجمع بيانات أفضل لقياس "النمو الداخلي" للقدرة على المساومة في الأسرة- مثال ذلك، الأصول المالية التي تجلب عند الزواج مقابل الدخل أو الأصول المالية الجارية- وأخذ النمو الداخلي للدخل بعين الاعتبار من ناحية الاقتصاد القياسي. ومع ذلك فإن التحديات المنهجية والبيانية تبقى. لكن تلك الدراسات مجتمعة، والتي استخدمت مقاييس مختلفة للسيطرة على الموارد، ومناهج مختلفة، وبيانات من تشكيلة متباينة من الدول، وفرت دليلاً لا يدحض ضد فرضية تجميع الدخل.

اختبارات عرض الأيدي العاملة في الأسرة. رفضت الدراسات أيضاً النموذج الموحد في سياق توزيع عمل الأسرة. في حالة عرض الأيدي العاملة للأسرة يفترض النموذج الموحد ضمناً أن تأثير التغيير في أجر الزوج (ما يعادل الدخل) على عمل الزوجة يجب أن يكون مماثلاً لتأثير التغيير في تأثير أجر الزوجة (ما يعادل الدخل) على عرض اليد العاملة للزوج (**لندبيرغ 1988**). بكلمة أخرى، كي يصح النموذج الموحد فإن تأثير "الأجر الشامل" على الزوج والزوجة يجب أن يكون متساوياً. لكن هذا التماثل مرفوض من عدد من

الدراسات (**اشنفلتر وهيكمان 1974؛ اشويرت واولف 1981؛ كلينجسويرث 1983؛ كورمان وكابتيان 1986؛ الدرمان وساهن 1993؛ وفورتن ولاكرويكس 1997؛ انظر الملحق 4 لمزيد من التفاصيل عن دراسات اضافية لها علاقة بالموضوع**).

اختبارات كفاءة الإنتاج. فرضية أخرى عن نموذج الأسرة الموحدة (وبعض فئات نماذج المساومة في الأسرة) هي أن التخصصات ضمن الأسرة هي "كفاءة باريتو". أي أنه لا يمكن إعادة توزيع موارد الأسرة من دون جعل أحد الأفراد أسوأ حالاً. وتعني كفاءة باريتو ضمناً، علاوة على أمور أخرى، أن الأسرة توزع مواردها بحيث تحصل على أقصى ربح (دخل) ممكن من أنشطتها الإنتاجية. استخدمت بضع دراسات بيانات على مستوى الأسرة والحقل من افريقيا جنوب الصحراء لتفحص ذلك. وتشير الأدلة أن توزيع الموارد من أجل الإنتاج داخل الأسرة لا تكون بالضرورة كفؤة. في الكاميرون مثلاً، يساء توزيع العمل على قطع الأراضي التي تديرها النساء والرجال داخل الأسرة الواحدة (**جونز 1986,1983**). وفي بوركينا فاسو، تخصص الأسرة عملاً ومدخلات أخرى للأراضي التي تزرعها النساء أقل بكثير مما تفترض كفاءة التوزيع لباريتو (**اودري 1999؛ اودري وآخرون 1995**). وفي كلتا الحالتين تنتهك كفاءة التوزيع لباريتو؛ حيث يمكن زيادة الانتاج والدخل بقدر كبير بإعادة توزيع الإنتاج المستخدمة حالياً ضمن الأسرة.

اختبارات توزيع عبء المخاطر داخل الأسرة. بناء على أدبيات تجريبية حول تلطيف الاستهلاك وتوزيع عبء المخاطر داخل الأسرة، بحثت دراسات حديثة، شملت غانا واثيوبيا، ما إذا كان الأزواج والزوجات يوزعون المخاطر كوحدة واحدة في وجه الصدمات الاقتصادية (**م. غولدستاين 1999؛ ديركون وكريشنان 2000**).

فإذا كان الأسرة توزيع المخاطر على جميع الأفراد وكأنهم وحدة واحدة، فإن استهلاك الأزواج والزوجات يتوقع أن يتغير معاً رداً على الصدمات الاقتصادية. في غانا لا يتحرك استهلاك الزوجات والأزواج مع بعضه، ما يوحي بأن الفئتين لا تتحملان القدر نفسه من المخاطر. الواقع، هو أن النساء يشتركن فيما تتعرض له الأسرة من مخاطر مع نساء أخريات. وثمة أدلة في غانا وأثيوبيا أن سلوك المشاركة في تحمل المخاطر داخل الأسرة غير كفء، مما ينتهك فرضيات كفاءة التوزيع لباريتو في نموذج الأسرة الموحدة.

وحيث أن العوامل ذاتها التي تؤثر في السيطرة على الدخل قد تؤثر في خيارات الانفاق لدى الأسرة (**أنظر الصندوق 4-2**)، حاولت دراسات تناولت البرازيل وساحل العاج أن تأخذ بعين الاعتبار امكانية حدوث "نمو داخلي" للدخل الحالي من العمل

باستخدام منهج أقل المربعات ذي المرحلتين. علاوة على ذلك، حللت دراسة البرازيل الدخل المتأتي من العمل والمتأتي من غير العمل. وفي حين أن الدخل المتأتي من غير العمل لم يكن محصنا من احتمالات "النمو الداخلي"، فانه قد يكون أقل تأثراً بعوامل مثل خيارات عرض الأيدي العاملة الماضية أو الحالية التي قد تؤثر في نتائج الفائدة. وفي البرازيل كان لاختيار طريقة قياس الدخل أهمية كبيرة في التوصل إلى أن لسيطرة الذكور والاناث تأثير مختلف على انماط انفاق الاسرة.

حللت دراسة أخرى تأثير الأصول المالية التي تجلب إلى بيت الزوجية من الرجال والنساء ومستويات التعليم النسبية على توزيع الموارد والاستثمار داخل الأسرة في بنغلادش، واثيوبيا، واندونيسيا، وجنوب افريقيا (**كويسومبتغ ومالوشو 1999**). واستخدمت مناهج مشابهة في دول عدة. وجمعت البيانات خصيصا لتحليل توزيع المخصصات والاستثمارات داخل الأسرة ومعالجة "النمو الداخلي" للدخل المتأتي من العمل ومن غير العمل. وخاصة، الأصول المالية والتعليم الذي يجلبه الرجال والنساء إلى بيت الزوجية هي من العوامل الخارجية التي تؤثر على اتخاذ القرارات داخل بيت الزوجية(6).

وكما في البرازيل وساحل العاج فإن نموذج الأسرة الموحدة قد رفض في جميع حالات الدول الاربعة. وفي حين أن التأثير الدقيق لسيطرة الاناث والذكور على الأصول المالية والتعليم يختلف بين بلد وآخر، فإن الانماط العامة تتفق مع ما تم التوصل إليه في الدراسات السابقة. فوضع موارد وسلطة مساومة أكبر في أيدي النساء له تأثير أكبر على تخصص الانفاق للجيل المقبل- مثل التعليم، والصحة، والتغذية- من وضع موارد اضافية في أيدي الرجال.

تغيير السياسة التي حولت الدخل من الأباء إلى الامهات في المملكة المتحدة قاد إلى انماط مماثلة. ففي أواخر السبعينات حول برنامج مخصصات العائلة الوطني السيطرة على جزء من مخصصات الطفل من الأباء إلى الأمهات. وأعقب هذا التغيير تحول مهم في أنماط انفاق الأسرة أفاد النساء والأطفال. وارتفع الانفاق النسبي على السلع الخاصة بالنساء والأطفال (مثل الملابس)، في حين انخفض الانفاق النسبي على سلع الرجال (مثل الملابس والتبغ) (**لندبيرغ وبولاك، ووالس 1997، وارد- باتس 1997**)(7).

من رفاهية الأطفال إلى تعزيز دور النساء. سيطرة الرجال أو النساء على الدخل، والأصول المالية، والتعليم تؤثر على أشياء أكثر من أنماط انفاق الأسرة. في البرازيل، تميل

زيادة الدخل المتأتي من العمل أو غير العمل الذي يوضع في أيدي النساء لأن يكون لها تأثير ايجابي أكبر على حياة الطفل وتغذيته، من دخل اضافي يوضع في أيدي الرجال (**توماس 1997، 1990**). وبغض النظر عمن يسيطر على الدخل، فإن زيادة في اجمالي دخل الأسرة يرافقه عادة تحسناً في بقاء الطفل وفي تغذيته (مقاسا حسب طول الطفل إلى وزنه والطول إلى العمر). لكن التحسن يكون أكبر كثيرا إذا سيطرت الأم على الدخل.

ثمة دليل اضافي على التأثير الجنسوي المتباين للسيطرة على الموارد وما يتمخض عن ذلك من نتائج، نجده في مبادرات التمويل الصغيرة الحديثة في بنغلادش[8]. فقد تفحصت دراستان حول الموضوع نفسه تأثير اقتراض الذكور والاناث- من بنك جرامين، ولجنة تطوير الريف في بنغلاديش، وبرنامج الحكومة "أر. دي 12-"- على نتائج مثل انفاق الفرد في الأسرة (أو دخله)، والتحاق الصبيان والبنات بالمدارس، والوضع الغذائي (**خندقر 1998؛ بت وخندقر 1998**). وكانت التأثيرات تختلف بشدة حسب ما إذا كان المقترض امرأة أو رجل.

كان تأثير اقتراض النساء من برامج التمويل الصغيرة الثلاثة المذكورة على انفاق الفرد في الأسرة ضعف تأثير اقتراض الرجال (الجدول 4-1) فزيادة بمقدار 10 بالمئة في اقتراض النساء كان يرافقها حوالي 40 بالمئة زيادة في انفاق الفرد- وهو تأثير ذو مغزى كبير من الناحية الاحصائية[9]. قارن ذلك بزيادة 20 بالمئة تقريبا في انفاق الفرد ترافق النسبة ذاتها من الزيادة في اقتراض الرجال، كما أن لاقتراض الاناث تأثير أكبر من تأثير اقراض الذكور على قدرة الأسرة على "ترشيد" استهلاكها بمضي الوقت (**خندقر 1998، مينون 1999**).

وكما هو الحال مع أشكال أخرى من السيطرة على الموارد، يبدو أن اقتراض الاناث له تأثير أكبر على رفاهية الطفل من اقتراض الذكور. مثال ذلك، وفيما عدا لجنة تطوير الريف في بنغلاديش، فإن لاقتراض الاناث تأثير ايجابي أكبر على التحاق الأطفال بالمدارس مما لاقتراض الذكور. علاوة على ذلك، وخلافا لاقتراض الذكور، فإن لاقتراض الاناث تأثير مهم احصائيا على رفاهية وتغذية الأطفال.

في الوقت نفسه، فإن لاقتراض الذكور تأثير أكبر على الأسرة اجمالا من اقتراض الاناث. وهذا يشير إلى أنه في حين تبدو المرأة أكثر ميلاً للاستثمار في الرأسمال البشري لاطفالها، فإن الرجال يميلون إلى الاستثمار أكثر في الرأسمال المادي.

الجدول 1ـ4: تأثير اقتراض الذكور والاناث على نتائج مختاره لدى الأسرة

(نسبة التغيير المئوية لزيادة مقدارها 10 بالمئة من الاقتراض).

نتائج الاسرة	بنك جرامين		لجنة تطوير الريف		برنامج ار.دي 12-	
	اقتراض الذكور	اقتراض الاناث	اقتراض الذكور	اقتراض الاناث	اقتراض الذكور	اقتراض الاناث
الانفاق للفرد الواحد	0.18	**0.43**	0.19	**0.39**	**0.23**	**0.40**
صافي القيمة	**0.15**	**0.14**	**0.20**	**0.09**	**0.22**	0.02
التحاق الصبيان بالمدرسة	**0.07**	**0.61**	0.08-	0.03-	0.29	**0.79**
التحاق البنات بالمدرسة	0.30	**0.47**	0.24	0.12	0.07	0.23
طول الصبيان إلى العمر (آ)	2.98-	**14.19**	2.98	**14.19**	2.98-	**14.19**
طول البنات إلى العمر (آ)	4.92-	**11.63**	4.92-	**11.63**	4.92-	**11.63**
استخدام موانع الحمل	**4.25**	**0.91-**	0.40	**0.74-**	0.84	**1.16-**
الخصوبة الحالية	**0.74-**	0.35-	0.54	**0.79**	**0.74-**	0.50

ملاحظة: الارقام البارزة تعتمد على تقديرات المعامل المهمة من الناحية الاحصائية عند مستوى 10 بالمئة أو أفضل.

(آ) تمثل نسبة التغيير المذكورة لطول البنات والصبيان إلى العمر متوسط التأثير لبرامج التمويل الصغيرة الثلاثة.

المصدر: خندقر (1998).

لاقتراض الذكور والاناث ايضا تأثيرات مختلفة على السلوك الانجابي للأسرة، مما يشير إلى أن الرجال والنساء لا يشتركون في وجهة النظر ذاتها بالنسبة لموانع الحمل أو الخصوبة. مثل ذلك، اقتراض النساء يقلل من استخدام موانع الحمل، وباستثناء الاقتراض من بنك جرامين، فانه يزيد من الخصوبة في حين يزيد اقتراض الذكور من استخدام موانع الحمل، وباستثناء الاقتراض من لجنة تطوير الريف في بنغلاديش، فإن الاقتراض يقلل من الخصوبة. للوهلة الأولى تبدو نتيجة تأثير اقتراض الاناث على استخدام موانع الحمل والخصوبة مخالفة للحدس، حيث أن كماً من الادبيات التجريبية يشير إلى أن العوامل التي تزيد ثمن الفرصة في وقت النساء- مثل زيادة التعليم، والأجور، أو الفرص في سوق العمل- تميل إلى خفض الخصوبة[10]. لكن النساء منخفضات الدخل في بنغلادش قد يرين في زيادة عدد أولادهن رصيدا قد يساعدهن في الأعمال المترلية[11].

إن زيادة قدرة النساء على الحصول على القروض بشكل مستقل يعزز مكانتهن في مجالات أخرى. مثال ذلك، اقتراض الاناث يزيد من سيطرتهن على الأصول المالية غير العقارية (**بت وخندقر 1998، ختدقر 1998**). وحين تشارك المرأة في برنامج للحصول على قرض يكون لها دور أكبر في وصنع القرارات داخل الأسرة (**كبير 1998**) وقبولاً أكبر من زوجها لمشاركتها في الأنشطة الاقتصادية السوقية (**اغاروال 1997**). وقد وجدت دراسة لبرامج التمويل الصغيرة التي تقدمها لجنة تطوير الريف في بنغلاديش أن اقتراض الاناث يحسن من قدرة المرأة على بيع أصول مالية من دون أخذ إذن من زوجها (**زمان 1999**). والنساء اللواتي اقترضن مبالغ تزيد عن 10 الآف تاكا، تحديدا، كن أقدر بنسبة 46 بالمئة على بيع الدواجن من دون إذن أزواجهن من النساء اللواتي لم يقترض. وهؤلاء المقترضات أقدر بمقدار الضعف على بيع المجوهرات و 35 بالمئة بأن تكون لهن سيطرة على مدخراتهن. والنساء اللواتي يشاركن في برامج قروض لديهن طلب أكبر بشكل ملحوظ على الرعاية الصحية الرسمية من النساء اللواتي لا يشاركن (**نانذا 1999**)[12].

عدم الكفاءة في الانتاج - والمخاطر المتعلقة بالجنسوية

لا تجمع الأسر مواردها بالضرورة من أجل الانتاج، وقد يكون لعدم الكفاءة الناتجة مضامين مهمة على دخل ورفاه الأسرة. في بوركينافاسو تُعطى الأرض التي تقوم بزراعتها النساء القليل من الأيدي العاملة والأسمدة، في حين تحصل الأرض التي يديرها الرجال على الكثير من الأسمدة والأيدي العاملة، وذلك ضمن الأسرة الواحدة (**اودري 1996؛ اودري وآخرون 1995**). وكما ناقش الفصل الثاني، فإن عدم الكفاءة هذا يفرض ثمنا باهظا على انتاج الأسرة ودخلها. ويمكن زيادة انتاج الأسرة الاجمالي بما يصل إلى 20 بالمئة إذا ما أعيد تخصيص بعض مدخلات الانتاج المستخدمة في قطع الأرض التي يزرعها الرجال وأعطيت للأرض التي تزرعها النساء.

وفي الكاميرون توزع الأسر الأيدي العاملة بشكل غير كفء على الأراضي الزراعية التي يديرها الأزواج والزوجات (**جونز 1986، 1983**). وتخصص الزوجات أكثر من الحجم المثالي من العمل لانتاج السرغوم (تسيطر النساء على الدخل المتأتي من السرغوم) وأقل من الحجم المثالي من العمل على الأراضي التي تنتج الأرز (الازواج

يسيطرون على الدخل المتأتي من الأرز). وكما في بوركينا فاسو، فإن دخل الأسرة الاجمالي يمكن زيادته بقدر كبير باعادة توزيع مدخلات الانتاج- في هذه الحالة باعادة توزيع عمل الزوجات من السرغوم إلى الارز لكن الزوجات في الكاميرون يفضلون زراعة الأرض بمحاصيل يسيطرن على الدخل المتأتي منها، رغم أن ازواجهن يعوضونهن على عملهن في انتاج الأرز. علاوة على ذلك، يبدو أن القدرة النسبية على المساومة تلعب دوراً في تعويض الزوجات. فالزوجات الأكبر سنا في الأسر متعددة الزوجات والنساء اللواتي ما زال زوجهن يدين لهن بباقي مهرهن يتلقين تعويضات أكبر من الزوجات الأخريات (**جونز 1983**).

في جنوبي غانا لا تعمل الأسر بالضرورة كوحدة واحدة في تحمل عبء المخاطر والرد على الصدمات، سواء كانت تلك المخاطر مرضا أو انخفاضا غير متوقع في الانتاج الزراعي (**م. غولدستاين 1999**). حيث يبدو أن النساء يتحملن عبء توزيع المخاطر مع نساء أخريات في القرية، في حين يبدو أن الرجال يوزعون ما يتعرضون له من مخاطر مع مجموعة تشمل أفراد العشيرة داخل قريتهم وخارجها. اضافة إلى ذلك، ومن أجل ابراز الطبيعة الجنسوية للمخاطر، في بعض المجالات على الأقل، فإن تلك النتائج تقلل من أهمية الشبكات الاجتماعية في توفير الضمانات غير الرسمية. وبالنسبة للنساء، في جنوبي غانا على الأقل، تأخذ هذه الضمانات شكل تحويلات من أصدقاء من غير العائلة- ليس من الزوج أو العائلة الممتدة- للرد على صدمات الاستهلاك أو الانتاج. لذلك، فإن التدخل الحكومي للتخفيف من تأثير الصدمات يجب أن يأخذ بعين الاعتبار أن القدرة على التعامل مع الصدمات تختلف بشكل منهجي بين الرجال والنساء حتى داخل الأسرة الواحدة.

حجة للاستهداف على أساس جنسوي- وفهم المحيط

الدليل على محددات توزيع الموارد والاستثمار داخل الأسرة يعطي حجة قوية لتدخل له أهداف معينة حسب الجنس- لتشجيع المساواة بين الجنسين وتنمية أكثر فاعلية. فالتدخل الذي يهدف إلى فتح مدخل أوسع للنساء على الموارد والأصول

الانتاجية يمكن أن يحسن استقلالية ومكانة المرأة ضمن الأسرة. ويمكن أن يحسن أيضا رفاهية الأسرة والأطفال وبشكل أكثر فاعلية من التدخل الهادف إلى تحسين مدخل الأسرة ككل إلى مصادر الانتاج. ولا تنطبق حالة الاستهداف على أساس جنسوي على الدفعات التحويلية أو البرامج التي تحسن سيطرة الافراد على مصادر الانتاج وحسب. وحيث أن الرجال والنساء داخل الاسرة لا يشتركون في بعض الحالات في تحمل عبء المخاطر كوحدة واحدة، فإن التدخل المصمم للتخفيف من المخاطر قد يكون أكثر فاعلية إذا ركز على الجنسوية بدلا من الأسرة ككل.

الانماط التي نناقشها هنا هي اطراد تجريبي اعتمد على عدة دراسات من دول ومناطق مختلفة. لكن فهم الطبيعة المحددة للعلاقة الجنسوية ضمن بيئة معينة- وكيف تؤثر المؤسسات الاجتماعية في توزيع الموارد داخل الأسرة في تلك البيئة- مهم لصياغة السياسات التي تشجع المساواة بين الجنسين.

مثال ذلك، العلاقة ما بين السيطرة الأكبر على موارد الامهات والاستثمار الأكبر في الأطفال واضحة بشكل عام، وتعتمد على أدلة من دول عدة. لكن العلاقة ما بين السيطرة على موارد الأمهات والأباء والاستثمار في البنات بدل الصبيان داخل الأسرة هي علاقة معقدة وترتبط ارتباطا وثيقا بالبيئة. في البرازيل، وغانا، والولايات المتحدة تؤثر موارد الامهات بقوة في البنات، وتؤثر موارد الأباء بقوة أكبر في الصبيان (**توماس 1994**). الا أن الأدلة من دول أخرى متباينة. في ساحل العاج مساهمة النساء في دخل الأسرة تزيد بقدر كبير من طول الصبيان نسبة إلى سنهم مقارنة بالبنات (**حداد وهوديبنوت 1994**). وتعلم الاباء في جنوب افريقيا له تأثير ايجابي مهم على التحاق الفتيات المراهقات بالمدرسة، في حين أن لتعلم الأمهات تأثير ايجابي على التحاق الصبيان بالمدارس (**كويسومبنغ ومالوشو 1999**)[13].

فلماذا تفضل الأمهات تعليم الصبيان على تعليم البنات؟ بعض الأعراف والممارسات الاجتماعية قد تجعل الأبوين يفضلان انجاب أبناء من أحد الجنسين- من أجل استمرار نسل العائلة، مثلا. في بنغلاديش ترتبط مكانة الزوجة بمسألة ما إذا كان لديها أبناء ذكور (**عدنان 1993**). كما أن الاعتبارات الاقتصادية قد تختلف ما بين الابناء الذكور والبنات. حيث غالبا ما يكون الصبيان مصدر أمن للأمهات عند الكبر،

كما أن النساء يملن للعيش فترة أطول من الرجال، وتفضيل الصبيان ربما يعكس استراتيجية استثمارية للأمهات لضمان حصولهن على الرعاية عند التقدم في السن (**كويسومبنغ ومالوشو 1999**). وفي الأوضاع ذات التقسيمات الطبقية الجنسوية العالية تكون النساء بشكل خاص، عرضة للمخاطر، وقد لا يعتمدن بالتالي على الأبناء الذكور لتأمينهن عند التقدم في السن وحسب، بل كضمان ضد الاخطار ووسيلة لاضفاء شرعية أكبر على وضعهن في بيت الزوجية (**داس كوبتا 1987**).

لذلك فإن الآلية التي تقوم عليها الصلة ما بين السيطرة على دخل الوالدين والاستثمار في الصبيان أو البنات يمكن أن تكون معقدة. وفي الدول التي تدعم الانظمة الجنسوية فيها تفضيل الصبيان على البنات، ثمة حاجة لبذل جهود خاصة لتقوية الحوافز من أجل زيادة الاستثمار في البنات ايضا.

اضافة إلى ذلك، فإن فهما مفصلا للانظمة الجنسوية قد يمنع أن يكون للتدخل عواقب معاكسة أو غير مقصودة. مثال ذلك، في مشروع حديث في غامبيا لزيادة انتاجية زراعة الارز (وهو عمل تتولاه النساء تقليديا)، وبالتالي، زيادة مساهمة النساء في دخل الأسرة. ففي حين زاد محصول الأرز في ظل المشروع، فإن عملية المتاجرة بالأرز المرتبطة بالمشروع نقلت السيطرة على الزراعة من النساء إلى الرجال. ونتيجة لعملية الانتقال تلك اكتسب الرجال سيطرة أكبر على عمل النساء، حيث أن النساء ملزمات بالمساهمة بتقديم المساعدة في المحاصيل التي يديرها الرجال. وعلاوة على ذلك تراجعت مساهمة المرأة في دخل الأسرة (**فون برارون وويب 1989؛ دي- عباس 1997**). إن فهما مبكرا لعدم التناسق في الحقوق والالتزامات والقدرة النسبية على المساومة بين الرجال والنساء قد تمكن صناع السياسة من تصميم برنامج يحقق أهدافهم (**الدرمان وآخرون 1995**). وبشكل أعم. إن فهما شامل للأنظمة الجنسوية المحلية يكون في معظم الاحوال مهما للغاية لضمان أن تصمم البرامج وتنفذ بطريقة تشجع بالفعل مساواة أكبر بين الجنسين.

الحوافز السياسية والاستثمارات العامة تؤثر في المساواة بين الجنسين

زيادة سيطرة النساء على الموارد يمكن أن يحسن وضع المرأة ورفاهية الأسرة والطفل. لكن ما هي ادوات السياسية المناسبة لتحقيق ذلك؟ يمتلك صناع السياسة وسائل عدة للتأثير على توزيع موارد الأسرة يمكن لها أن تشجع المزيد من المساواة بين الجنسين في تحمل أعباء العمل، وفي الاستثمار في الابناء، وفي السيطرة على الموارد الانتاجية. ويركز هذا الجزء على ثلاث مجموعات رئيسية من هذه الأدوات: الأسعار والوصول المادي إلى الخدمات، وتصميم إيصال الخدمات، والاستثمار في البنية التحتية (الموفرة للوقت).

الأسعار والوصول المادي إلى الخدمات

سياسة وضع الأسعار والآليات الأخرى التي تقلل من تكلفة الخدمات على الأسرة، مثل تحسين الوصول إليها، يمكن أن تكون مهمة لتشجيع المساواة بين الجنسين في التنمية البشرية وتعزيز المساهمة النسائية في القوى العاملة وبالتالي القدرة على الكسب.

التنمية البشرية. طلب الأسرة على تعليم البنات، وتغذيتهن، ورعايتهن صحيا هو رد على تغير الأسعار. علاوة على ذلك، أن الطلب على الاستثمار في البنات والنساء يميل لأن يكون حساسا للتغير في الأسعار (أو التكلفة) أكثر من الطلب على الاستثمار في الرجال والصبيان (الجدول 4-2) مرونة الطلب السعرية على الأطباء في باكستان أعلى بمقدار 58 بالمئة للاناث منها للذكور في المجموعات الأقل دخلا، و14 بالمئة أعلى في المجموعات الأعلى دخلا (**الدرمان وغيرتلر 1997**). وفي جنوب الهند، مرونة الطلب السعرية على المواد الغذائية المستهلكة أكبر بكثير للاناث منها للذكور (**بيهرمان وديولاليكر 1990**) ووجدت دراسة شملت 90 دولة واستمرت ثلاثة عقود أن مرونات الطلب السعرية للالتحاق بالدراسة الابتدائية والثانوية علاوة على مجموع سنوات الدراسة هي أعلى بمقدار يتراوح ما بين 21 و 12 بالمئة للبنات منها للصبيان (**شولتز 1987**).

تعود زيادة حساسية الطلب على الاستثمار في البنات، جزئيا، إلى تصورات الأهل بأن الاستثمار في البنات يعطي مردودا أدنى للأسرة من الاستثمار في الصبيان. ففي مجال التعليم، الذي يعطي أقوى الأدلة التجريبية، لم تؤكد الدراسات حول المردود الخاص بالدراسة هذا التصور. الواقع أن أي اختلاف في المردود قد يحابي البنات (**كنغ وهيل 1993، شولتز 1998**)[14]. لكن حتى في الأماكن حيث لا يختلف فيها المردود الخاص بالتعليم بشكل منهجي حسب الجنس، فإن الطلب على تعليم البنات قد يتأثر باختلاف ما يدركه الأهل من مردود فعلي للتعلم حسب كل جنس. في المجتمعات التي لا يتوقع للنساء أن يكن مستقلات اقتصاديا فيها، ولديهن بالتالي قدرة محدودة على تحويل موارد لأهلهن، فقد يرى الأهل أن الاستثمار فيهن غير مجد أو غير مرغوب فيه بقدر الاستثمار في الصبيان. وكما سبق وأشرنا، فحين يعتمد الوالدان على الأبناء الذكور لمساعدتهم عند الكبر، فقد يتصوران أن ثمة مردود أقل للاستثمار في البنات (**الدرمان وكنغ 1998**). وحقيقة أن حسابات الأهل حول المردود الخاص من الاستثمار في البنات لا تتضمن المنافع الاجتماعية المكتسبة من تعليم البنات هو فشل يستدعي تدخل الحكومة.

وبالمثل، فإن تكاليف الاستثمار في الرأسمال البشري للبنات والصبيان قد تختلف. حتى إذا كانت رسوم الدراسة متساوية فقد تكون تكاليف الزي المدرسي والمواصلات أعلى بالنسبة للبنات. مثال ذلك، قد يضطر الأهل إلى دفع أجور مواصلات أعلى إذا ارادوا ألا تسير بناتهم مسافة طويلة إلى المدرسة، أو ألا يسرن وحيدات إلى المدرسة. وبالمثال قد تكون تكلفة الملابس (أو الزي المدرسي) أعلى بالنسبة للبنات، إذا كان الأهل لا يرغبون بارسال بناتهم إلي المدرسة من دون ملابس لائقة. في المغرب وتترانيا التكاليف المباشرة لالتحاق البنات بالمدرسة أعلى بقدر كبير بالنسبة للبنات منها للصبيان (**خندقر، ولا في، وفيلمر 1994؛ ماسون وخندقر 1996**). وفي تترانيا تنفق الأسر على البنات ما يعادل 14 بالمئة أكثر مما تنفقه على الصبيان لارسالهن إلى المدرسة.

الجدول 2-4: كيف تؤثر الاسعار في الطلب على التعليم، والصحة، والتغذية حسب الجنس

الدراسة	الدولة	النتائج الرئيسية
الصحة والتغذية		
الدرمان وغيرتلر 1997	الباكستان	القيمة المطلقة لمرونة الطلب السعرية للرعاية الصحية محسوبة حسب موارد السكان المالية تتراوح ما بين 58 بالمئة أعلى بالنسبة للاناث منها للذكور في المجموعات الاقل دخلا إلى حوالي 14 بالمئة أعلى في المجموعات الأعلى دخلاً.
بيهرمان وديولاليكار 1990	الهند	تشتق المرونة السعرية للطعام من معادلات الطلب على المواد الغذائية وهي بشكل عام أكبر، من حيث القيمة المطلقة، للاناث. ومن اصل 28 معامل سعر مقدر للطعام فإن 7 منها هي أكبر بالقيمة المطلقة بالنسبة للنساء (واثنان اصغر) مما هي للرجال. وبالنسبة للبنات فان ثماني معاملات هي أكبر كثيرا بالقيمة المطلقة مما هي للصبيان
التعلم		
سيباهيمالاني 1999	الهند	احتمالية التحاق البنات بالمدارس طيلة حياتهن تنخفض بنسبة 1-2 نقطة مئوية إذا زادت المسافة بين البيت والمدرسة الابتدائية؛ وتأثير ذلك على الصبيان غير مهم من الناحية الاحصائية.
لافي 1996	غانا	يبين معامل المسافة للوصول إلى المدارس الثانوية والابتدائية تجاوبا أكبر في الالتحاق بالمدرسة بالنسبة للفتيات (0.111- 0.020-) مما للصبيان (0.009 و0.017-) مع أن معامل المسافة بالنسبة للمدارس الاعدادية هو ذاته للفريقين.
غيرتلر وغليوي 1992	البيرو	مرونة الطلب على التعليم رداً على الوقت اللازم للوصول إلى المدرسة هو على الدوام أعلى بالنسبة للبنات مما هو للصبيان- ما بين 5إلى 20 بالمئة، اعتماد على متوسط دخل الأسرة وموقع المدرسة.

تابع الجدول 4-2

دي تراي 1988	ماليزيا	الافتقار إلى مدرسة ثانوية في المنطقة يخفض التحاق البنات أكثر من الصبيان. ويخفض ذلك احتمالية مشاركة البنات بمقدار 0.171 واحتمالية الصبيان بمقدار 0.134.
كنغ وليلارد 1987	الفلبين	قد يرتفع معدل التحاق الصبيان بالدراسة الثانوية بمقدار نقطة مئوية واحدة إذا انخفضت المسافة بين المدرسة والبيت. وتأثير ذلك على البنات أكبر، حوالي 3 نقاط مئوية.
شولتز 1987	عدة بلدان	المرونة السعرية لمعدلات التحاق البنات بالمدرسة هي 0.76- على المستوى الابتدائي، و 1.07- على المستوى الثانوي، و 0.86- لمجموع سنوات الدراسة المتوقعة. الارقام بالنسبة للصبيان هي 0.63- و 0.91- و 0.77-على التوالي.

ملاحظة: تشتق مرونة الطلب السعرية من تقديرات دالة الطلب. وهي نسبة التغير المئوي في الطلب على سلعة أو خدمة ردا على تغير معين في السعر.

إن ثمن الفرصة الضائعة من وقت الابناء الذي له علاقة بالانشطة المدرسية قد يكون أعلى بالنسبة للبنات مما هو بالنسبة للصبيان، خاصة في المناطق الفقيرة والريفية، حيث تميل الفتيات إلى العمل ساعات أطول من الصبيان إذا أخذ العمل مقابل أجر أو من دون أجر بعين الاعتبار (**هيل وكنغ 1995**؛ **ماسون وخندقار 1996**). وهذا ينطبق أيضا على المناطق حيث الاعراف الاجتماعية المتعلقة بمهمات الجنسين قوية، ولا يوجد بدائل في السوق. وفي غياب وجود معلومات حول ثمن الفرصة من الوقت، فقد قدرت دراسات عدة تأثر المسافة إلى أقرب مدرسة كطريقة لمعرفة التكاليف غير المباشرة للالتحاق بالمدرسة. النتيجة: المسافة إلى المدرسة هي بشكل عام، عائق أكبر لالتحاق البنات مما هي للصبيان. وفي غانا، والهند، وماليزيا، وباكستان، والبيرو، والفلبين، كان طلب الأسر على تعليم البنات حساس أكثر لبُعد المدرسة مما هو لتعلم الصبيان (**انظر الجدول 4-2**).

أحد أقوى الأدلة عن تأثير تكاليف الطلب على تعليم البنات على الأسر- وربما التنمية البشرية بشكل عام- نجده في البرامج الأخيرة على مستوى الدولة التي دعمت بشكل مباشر أو غير مباشر الالتحاق بالمدارس. وقد بينت تقييمات البرامج ابتداء من البرنامج الوطني لدفع راتب للبنات في المدارس الثانوية في بنغلاديش، ومشاريع تعليم

البنات في المناطق المدنية والريفية في بلوشستان، باكستان. ومن برنامج وطني لتقديم قسائم للدراسين في كولومبيا، أن التدخلات التي تخفض تكاليف تعليم البنات على الأسر يمكن أن تشجع حضور البنات وتحسن التحاق البنات بالدراسة وفرصهن في البقاء في المدرسة مقارنة بالصبيان (**الصندوق 4-3**).

الصندوق 4ـ3: دعم تعليم البنات: أدلة من خبرات واقعية

تقييم برامج المبادرات الحديثة التي تدعم تكاليف الالتحاق بالمدارس يشير إلى أن تدخلات جانب الطلب يمكن أن تزيد معدل الالتحاق وإغلاق الفجوة بين الجنسين في التعليم. فقد اعتمدت بنغلاديش منذ العام 1982، برنامجاً يقضي بدفع معاش يدعم نفقات دراسة البنات في المدارس الثانوية. ووفق تقييم للبرنامج الأول، ارتفع التحاق البنات بالمدارس خلال السنوات الخمس الأولى في المناطق الرائدة من 27 إلى 44 بالمئة، أكثر من ضعف المعدل الوطني (**بيليو وكنغ 1993**). وبعد الغاء الرسوم المدرسية في كافة أنحاء البلاد عام 1992، وتوسيع برنامج دفع المرتبات في المناطق الريفية ارتفع الالتحاق إلى 48 بالمئة. وتزايدت اعداد الفتيات اللواتي يؤدين الامتحانات ويلتحقن في الكليات المتوسطة (**البنك الدولي 1997**). وارتفعت معدلات التحاق الصبيان ايضا، لكن ليس بمثل سرعة الفتيات.

وبيّن برنامجان حديثان في بلوشستان، الباكستان، التأثيرات المحتملة للسعر وتحسين امكانية الدخول المادية. فقد ساعد برنامج لتقديم المنح في كويتا، عاصمة بلوشستان المنظمات غير الحكومية على بناء مدارس في الأحياء المدنية الفقيرة، مع دعم التحاق البنات بالدراسة: حيث سمحت بالتحاق الصبيان طالما أنهم لا يشكلون سوى أقل من نصف مجموع الملتحقين. وفي المناطق الريفية من بلوشستان، ساعد برنامج آخر على زيادة عدد المدارس الابتدائية المخصصة للبنات فقط بتشجيع مشاركة الأهل في تأسيس المدارس، ودعم تعيين المعلمات من المجتمع المحلي. وقد ارتفع معدل التحاق البنات 33 بالمئة في كويتا و22 بالمئة في المناطق الريفية. ما يثير الاهتمام أن كلا البرنامجين قد زادا من نسبة التحاق الصبيان أيضاً، مما يشير إلى أن زيادة الفرص التعليمية قد تفيض منافعها لتشمل الصبيان ايضا (**كيم والدرمان، واورازيم 1999**). قبل البدء بالبرنامجين كان الناس يتسألون ما إذا كان انخفاض التحاق البنات بالدراسة نتيجة حواجز ثقافية تدفع الأهل لمنع بناتهم من الذهاب إلى المدرسة، أو بسبب عدم كفاية المدارس المناسبة. وقد بينت تقييمات البرنامجين أن تحسين امكانية الوصول المادية إلى المدرسة، ودعم التكاليف، والتصميم الملائم ثقافيا يمكن أن يقود إلى زيادة حادة في التحاق البنات بالمدارس.

تابع الصندوق 4ـ3

اطلقت كولومبيا برنامج قسائم التعليم الوطني في العام 1992 لزيادة مواصلة الدراسة من المرحلة الابتدائية إلى الثانوية. وقد تطرق البرنامج إلى زيادة طاقة المدارس الخاصة مستخدما سياسة تمويل جانب الطلب لتخفيف الازدحام في المدارس العامة. وبدلا من اختيار أي من المدارس الخاصة سيتم دعمها، سمحت الحكومة للأهل والطلاب باختيار المدرسة من بين المدارس التي وافقت على الاشتراك في البرنامج (**كنغ، واورازم، وولغيموت 1999**). وكان يتم تأهيل الطلاب للبرنامج على أساس الالتحاق السابق في مدرسة عامة ابتدائية، والقبول في مدرسة ثانوية خاصة مشاركة في البرنامج، علاوة على السن والوضع الاجتماعي- الاقتصادي. تعطى القسائم بعد ذلك للطلاب المؤهلين ومن خلال قرعة تجرى في المدن التي يتجاوز فيها الطلب عدد القسائم المتوفرة- دون تمييز بين البنات والصبيان. وقد وجد أن القسائم تزيد الالتحاق بالدراسة الثانوية بين الطلاب من ذوي الدخل الأدنى وكمعدل عام. فإن طلاب القسائم كانوا ينهون 10 سنوات من الدراسة، ومن التأثيرات ذات المغزى أن البرنامج أفاد البنات أكثر من الصبيان (**انجريست وآخرون 2000**).كما أن الحصول على قسيمة يقلل احتمالية لجوء الطالب إلى العمل مقابل أجر، وهو تأثير أكبر على الصبيان منه على البنات.

لذا، فإن سياسة التسعير والبرامج التي تحسن الوصول المادي إلى الخدمات يمكن أن تزيد استثمار الأسر في الرأسمال البشري للنساء والفتيات سواء من الناحية النسبية أو المطلقة. وحيث أن مرونة الطلب السعرية للالتحاق بالمدارس (والرعاية الصحية) هي أعلى للبنات منها الصبيان، فإنه حتى البرامج غير الموجهة لطرف معين والتي تهدف إلى خفض التكاليف تميل إلى إغلاق الفجوات بين الجنسين في التنمية البشرية. لكن المناهج الهادفة يكون لها، في الغالب، تأثير أكبر وتكلفة أقل على الموازنة[15].

وبالمثل، فإن مرونات السعر تميل لأن تكون أعلى بالنسبة لموارد الإناث المالية منها لموارد الذكور بحيث أن تقلبات الأسعار يكون لها تأثيرات معاكسة على البنات والنساء أكثر من الصبيان والرجال. مثال ذلك، حين تفرض الدول نظام استعادة تكاليف التعليم أو الخدمات الصحية فإن استخدام البنات والنساء لها يكون في أغلب الأحيان أكثر حساسية لزيادة الأسعار من استخدام الصبيان والرجال لها.

رعاية الطفل، كما سبق وناقشنا، تميل النساء إلى العمل ساعات أطول من الرجال، وفي جميع الدول قاطبة تقوم النساء بحصة أكبر بكثير من أنشطة الرعاية والأعمال المترلية. وغالباً ما تمنع هذه الأنشطة النساء من القيام بالعمل مقابل أجر، والفتيات من الذهاب إلى المدرسة. وحين تكون قدرة النساء على كسب دخل بشكل مستقل، محدودة، تكون قدرتهن على المساومة واتخاذ القرارات داخل الأسرة أقل. وحين لا تستطيع البنات الالتحاق بالمدرسة، فإن قدراتهن المستقبلية تكون أضعف، مما يؤثر على رفاهيتهن وعلى أطفالهن مستقبلاً. ويمكن لتوفير خدمات رعاية للأطفال متدنية السعر أن تقلل من تكلفة أعمال الرعاية بالنسبة للأسرة، مما يمكّن البنات من الذهاب إلى المدرسة والنساء من دخول القوى العاملة .

إن وجود أطفال صغار في الأسرة، يقلل إلى حد بعيد احتمال مشاركة الأمهات في القوى العاملة، وينطبق هذا على الدول النامية والمتقدمة[16]. في الولايات المتحدة، تتراجع مشاركة النساء في القوى العاملة في مختلف الأعمال البسيطة بنسبة تتراوح ما بين 10-30 بالمئة مع كل طفل يضاف إلى الأسرة[17]. وفي المكسيك يخفض المولود الجديد مشاركة أمه في القوى العاملة بمقدار 12 بالمئة، وكل طفل إضافي يتراوح عمره ما بين سنة و 5 سنوات بمقدار 9 بالمئة (**كونينغهام 2000**). وفي المناطق المدنية البرازيلية يخفض كل طفل إضافي يقل عمره عن سنتين توظيف الأم ما بين 9-38 بالمئة، حسب نموذج القياس الاقتصادي المستخدم. وكل طفل إضافي ما بين سنتين وأربع سنوات يقلل فرص توظيف الإناث من 3 إلى 5 بالمئة (**كونيللي وآخرون 1999**). ولم تجد الدراسات، بشكل عام، أن الأطفال الصغار يقللون من مشاركة الرجال في القوى العاملة- بل أن لهم تأثير ايجابي على تقدم الأباء للعمل[18].

تشير دراسات عرض اليد العاملة أن وجوس "بدائل للأم" في الأسرة -غالباً فتيات أو نساء أخريات يمكن أن يوفرن رعاية للأطفال- يزيد بقدر كبير من احتمالية قيام الأمهات بالعمل خارج البيت (**ونغ انوليفاين 1992؛ كونيللي، ودي غراف، وليفنسون 1996؛ ولوكشين 2000**). لكن كما سبق وأشرنا، فإن زيادة الأجور أو الطلب على الأيدي العاملة النسائية التي تجذب النساء للمشاركة في القوى العاملة غالباً ما تخفض من التحاق البنات الأكبر سناً بالمدارس.

إن توفّر رعاية للطفل بتكلفة منخفضة خارج المترل تزيد من احتمالية دخـــول المرأة القوى العاملة. ففي الأحياء الفقيرة في ريو دي جانيرو، البرازيل، يعتبر توفرمرافق عامة لرعاية الطفل المحدد الوحيد والأهم لقيام الأمهات بالعمل خارج المـــترل، ســـواء بدوام جزئي، او دوام كامل (**دويـــتش 1998**). وفي مجموعة متباينة من الأماكن- كندا، وكينيا، ورومانيا، والاتحاد الروسي، والولايات المتحدة- كان لخفض تكلفـــة رعايـــة الطفل خارج المترل تأثير كبير في رفع الطلب على هذه الخدمات وتمكين النســـاء مـــن دخول سوق العمل (**الشكل 4-2**)[19]. في روسيا، كان دعم رعاية الطفل خارج المترل أكثر جدوى من أساليب أخرى، مثل دعم أجر الامهات، في جلـــب الأخـــيرات إلى سوق العمل وزيادة دخل الأمهات (والأسرة).

الشكل 4-2: انخفاض تكلفة رعاية الطفل تضع مزيداً من الأمهات في سوق العمل

النسبة المئوية لزيادة مشاركة الأمهات في القوى العاملة الناجمة عن تراجع بنسبة 10 بالمئة في سعر رعاية الطفل خارج المترل

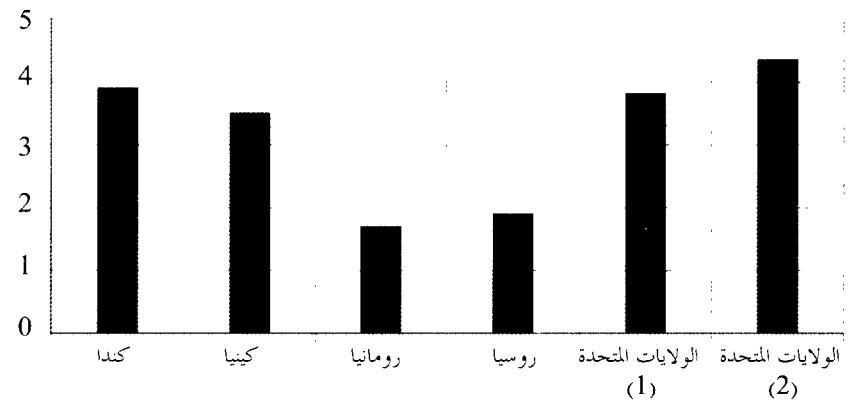

ملاحظة: مرونة التوظيف بالنسبة لسعر الرعاية المذكورة في الولايات المتحدة (2) تشير إلى الأمهات المتزوجات. كونيللي وكايمل (2000) يشيران إلى مرونة توظيف أعلن بالنسبة للأمهات العازبات.

المصدر: بالنسبة لكندا، كليفلاند، وجندرسون، وحياة (1996)؛ ولكينيا، لوكشين، وغلينسكايا، وغارسيا (2000) ؛ لرومانيا، فونغ، ولوكشين (2000)؛ وللاتحاد الروسي، لوكشين (2000)؛ وللولايات المتحدة (1) بلاو، وروبتز (1988)، وللولايات المتحدة (2) كونيللي وكايمل (2000).

ويمكن لرعاية للطفل منخفضة التكلفة أيضاً أن تزيد من التحاق البنات بالمدرسة: ففي المناطق الريفية والمدنية في كينيا، يتوقع أن يؤدي خفض 10 بالمئة في سعر رعاية الطفل خارج المنزل إلى زيادة مقدارها 5.1 بالمئة في معدل الالتحاق البنات من عمر 8-16 سنة بالمدارس (بعد أخذ العوامل الأخرى بعين الاعتبار) -وهو تأثير مهم من الناحيتين الاقتصادية والإحصائية. ولا تبين هذه النتائج أي تأثير على التحاق الصبيان بالمدارس (**لوكشين، وغلينسكايا، وغارسيا 2000**).

تصميم تقديم الخدمة

مالت الوكالات الحكومية والمؤسسات المانحة إلى عدم أخذ الاختلافات وعدم المساواة بين الجنسين بعين الاعتبار عند تصميم طريقة تقديم الخدمة، سواء كانت أنظمة مدرسية، أو أنظمة للرعاية الصحية، أو مؤسسات مالية، أو خدمات القروض الزراعية. وعدم الانتباه هذا حدّ من قدرة الإناث على الوصول إلى تشكيلة من الموارد الإنتاجية، وإن يكن عن غير قصد. وفي الوقت نفسه، فإن المؤسسات التي صممت بحيث تأخذ بعين الاعتبار الاختلافات، وعدم المساواة بين الجنسين قد حسنت، وإلى حدّ بعيد، استخدام الإناث للخدمات وبالتالي المساواة بين الجنسين في السيطرة على الموارد. وسوف نستعرض في هذا الجزء تقديم الخدمات في ثلاثة مجالات هي: التعليم، والخدمات المالية، والإرشاد الزراعي.

التعليم: يمكن لتنظيم نظام المدرسة أن يحسن نتائج تعليم البنات. في بلوشستان، باكستان، كان تعيين معلمات محليات عاملاً رئيسياً في كسر الحواجز الثقافية التي تمنع إرسال البنات إلى المدارس الابتدائية (**كيم، والدرمان، واورازيم 1998**). وكان وجود المعلمات أحد الأشياء المهمة لالتحاق البنات بالمدارس في بنغلادش (**خندقر 1996**). وفي بعض الحالات، كان الأباء أكثر استعداداً لارسال بناتهم إلى مدارس خاصة بالبنات. وفي بنغلادش كان لفصل مرافق الحمامات في المدارس المختلطة دور رئيسي على التحاق البنات بالمدارس وعلى تحصيلهن.

وأبرزت خبرة مستقاة من مشروع حديث العلاقة المهمة ما بين مشاركة المجتمع والمساهمة في تصميم المؤسسات الخدمية المناسبة من الناحية الثقافية. ففي بلوشستان،

الباكستان، على سبيل المثال، كان لمشاركة الأهل في عملية تعيين المعلمات وشكل تصميم المدرسة الأخرى تأثيراً حاسماً على جذب الإناث للدراسة (**كيم، والدرمان، وادرازين 1998**).

ويبدو أن طلب الأهل على تعليم البنات أكثر حساسية من طلبهم على تعليم الصبيان من ناحية جودة الدراسة، ومدى التعلم، ومواقف المعلمين. في المقاطعة الحدودية الشمالية الغربية من باكستان، حيث يعتمد ترفيع البنات الى الصف الأعلى على تحصيلهن فإن ما بين 70 إلى 90 بالمئة منهن يواصلن الدراسة على الأغلب، أكثر من الطالبات الراسبات أو اللواتي يترفعن تلقائياً دون تعليم شيء. ويبدو أن الترفيع الذي يعتمد على الجدارة يهم الصبيان بقدر أقل- فالذين يترفعون بناء على تحصيلهم ويحتمل أن يواصلوا تعليمهم لا يزيدون عن 50 بالمئة من الذين يرسبون أو يترفعون لأسباب أخرى غير نجاحهم (**كنغ، واورازيم، وباترنو 1999**). وبالمثل، تشير الدراسات التي اعتمدت على بيانات المسوحات الأسرية من بنغلادش وكينيا أن نوعية المدرسين تؤثر على طلب البنات للدراسة أكثر مما تؤثر على طلب الصبيان (**خندقر 1996؛ لويد، ومينش، وكلارك 1998**).

وجدت دراسة حديثة عن كينيا أن تجربة الدراسة الابتدائية قد تكون صعبة على الصبيان والبنات- لكن يبدو أن البنات، بشكل خاص، يتأثرن بالمواقف السلبية والتمييز (**مينش ولويد 1998**). كما أن جودة البيئة التعليمية لها ارتباط مباشر في احتمالية قيام البنات بترك الدراسة. مثال ذلك، مسألة اعتقاد المعلمين بأن الرياضيات مهمة للبنات، وما إذا كان الصبيان والبنات يتلقون معاملة متساوية (ويتصورون أنها كذلك) في غرف الصف تؤثر على ميل البنات (لكن ليس الصبيان) على البقاء في المدرسة (**لويد، ومينش، وكلارك 1998**). وفي كينيا أيضاً يتدنى إنجاز البنات في المدارس إذا اعتقد المعلمون أنهن أقل قدرة بطبيعتهن، مع أخذ العوامل الأخرى بعين الاعتبار. وفي الوقت نفسه، لا يبدو أن إنجاز الصبيان يتأثر كثيراً بنظرة المدرسين لهم (**ابلتون 1995**).

لموقف الأهل تجاه دراسة أولادهم تأثير مماثل. ففي الأسر حيث يعتقد الوالدان أن تعليم الصبيان أهم من تعليم البنات، يحصل الصبيان على علامات أعلى في الامتحانات من الأسر التي لا تتخذ مثل هذا الموقف، شريطة بقاء العوامل الأخرى

ثابتة. وفي الأسر التي يعتقد فيها الأهل أن البنات أقل قدرة من الصبيان بطبيعتهن، تحقق البنات نتائج أسوأ بكثير في الامتحانات مما يحققن في الأسر التي لا تحمل وجهة النظر هذه (**ابلتون 1995**). وتغيير مواقف الأهل، والمعلمون، ومديرو المدارس يتطلب جهوداً طويلة الأمد. ولتحقيق ذلك، فإن تدريب المدرسين، ومراجعة المناهج المدرسية يمكن أن يلعبا دوراً مهماً في ضمان عدم إدامة الانطباع الجنسوي السائد في غرف الصف.

الخدمات المالية. ثمة أمور عدة تتعلق بتصميم البنوك التقليدية أو غيرها من مؤسسات الإقراض تجعل من الصعب على النساء، والكثير من الرجال، الاقتراض أو الإدخار (**بوفينيك وبيرغر 1990**؛ **هولت ورايب 1991**). مثال ذلك، الوسطاء الماليون غالباً ما يطلبون أشكالاً تقليدية من الضمانات (مثل العقارات والأصول المالية الأخرى) التي تفتقر إليها النساء عادة. وبالمثل، فإن الإجراءات المعقدة للتقدم بطلبات إضافة لعملية التوثيق قد تمنع النساء متدنيات التعليم وقليلات المهارة من تقديمها. كما أن تحديد الحدّ الأدنى للقروض- وفي بعض الأحيان إعطاء أولوية لقطاعات معينة لقروض البنوك (مثل الصناعة) والبعيدة عن القطاعات التي يتركز فيها عمل النساء (الخدمات والتجارة)- يعني أيضاً تضييق مُدخل النساء على القروض والخدمات المالية الأخرى. وإذا كانت أقرب مؤسسة ادخار بعيدة، فإن ضعف حركية النساء قد تمنعهن من فتح حسابات توفير.

يمكن للمؤسسات المالية أن تسهل عمليات ادخار وإقراض النساء عن طريق تصميم قواعد، وإجراءات وعمليات تأخذ في الحسبان القيود التي تواجهها النساء عادة- مثلاً، السماح بإيجاد بدائل للأنماط التقليدية من الضمانات، وتبسيط الإجراءات المصرفية، أو تقليل المسافة التي تحتاجها المرأة للذهاب للاقتراض أو الادخار. خذ مثلاً، محصلو "سوسو" في غانا، الذين ينقلون مدخرات النساء والرجال بزيارتهم في المنزل أو العمل (**مونتيمبا 1999**). وبجلب الخدمات المالية إلى العملاء (بدلاً من العكس) فقد حرك محصلو "سوسو" عملية الادخار في صفوف النساء الغانيات ووفروا قروض عمل صغيرة للمشاريع التي تديرها نساء (**الصندوق 4-4**).

الصندوق 4-4 : محصلو "سوسو"- المصرفيون المتنقلون في غرب افريقيا

في غانا هم محصلو "سوسو" او "اولو". وفي نيجيريا هم "ايسوسو" او "اجو". وفي الدول الفرنكوفونية (الناطقة بالفرنسية) هم (Tontiniers) ويعرفون أيضاً باسم "المصرفيون المتنقلون"، وهم جامعو مدخرات من القطاع غير الرسمي في غانا وأجزاء أخرى من غرب أفريقيا، يقومون بجمع ودائع الناس اليومية. ويختلفون عن البنوك العامة والمنظمات الجماعية، مثل بنك جرامين في عدة نواحي. فهم يزورون المودعين في دكاكينهم، وفي أماكن عملهم، وفي أكشاكهم في السوق، وفي منازلهم لجمع مبلغ معين في كل يوم، أو في فترات منتظمة. أضف إلى ذلك أنهم مبادرون أفراد يقدمون خدمات مالية من دون رأسمال خاص بهم

المبالغ التي يقوم محصلو "سوسو" بجمعها هي في الغالب صغيرة، وتراوحت في العام 1994 عادة ما بين 0.25 دولار و 2.5 دولار. وفي غانا كان متوسط المبالغ 0.73 دولار يومياً لكل عميل (**ستيل واريبتي 1994**). وفي نهاية كل شهر تتم اعادة المدخرات إلى المودعين، ويبقي المحصلون ايداع يوم واحد، أو ما يعادل 3,3 بالمئة من الودائع الشهرية، كعمولة. وفي بعض الأحيان يقوم المحصلون بدفع"مقدم" للعملاء الذين يدخرون بشكل منتظم ومستمر، أو يقرضون غير العملاء (**اريبتي وآخرون 1994، 1997**). ويقوم جامعو المدخرات بالتدقيق في المقترضين ومراقبتهم من خلال مطالعتهم اليومية لهم أثناء جمع الودائع. وتشير الأدلة إلى أن النمو الأخير في الأنشطة التجارية الصغيرة في غانا قد مكن محصلو "سوسو" من توسيع عمليات الإقراض في السنوات الأخيرة، بفضل زيادة قاعدة المودعين لديهم، لكن الروابط الضعيفة مع قطاع المال الرسمي ما زالت تعيق التوسع في أنشطة الإقراض.

ما السبب في استعداد الناس للدفع مقابل الإدخار مع محصلو "سوسو"؟

- يعمل نظام "سوسو" وكأنه خدمة إدارة مالية. ويستخدم المودعون بشكل جماعي الأموال المودعة وكأنها رأسمال عامل لإعادة تكديس الإمدادات التي تمكنهم من الحفاظ على أعمالهم أو التوسع فيها.
- بتعهد الناس في الأعمال الصغيرة بأن ينحّوا جانباً مبالغ يدخرونها لدى محصلي سوسو، فإنهم- وخاصة النساء- يحموها من مطالبات الأسرة والأصدقاء.
- في الأماكن التي لا تكون فيها البنوك التجارية مجهزة لاستقبال الودائع الصغيرة من مدخرين أميين في معظم الأحيان، فإن المودعين يدفعون عن طيب خاطر للبنك الذي ييسر لهم أعمالهم يومياً في منازلهم وفي أماكن عملهم.

تابع الصندوق 4-4

كيف يسهل محصلو "سوسو" وصول النساء إلى الخدمات المالية؟

- ليس هناك حدّ أدنى للادخار، لذلك تستطيع النساء ادخار مبالغ ضئيلة.
- النساء غير مجبرات على السفر مسافات طويلة.
- ليس للنظام إجراءات معقدة تتطلب معرفة القراءة والكتابة أو مستوى عالياً من التعليم.
- لا يشتمل نظام "سوسو" على القواعد التنظيمية الرسمية المتبعة في البنوك والتي تكون في بعض الأحيان حاجزاً أمام النساء- مثل مطلب وجود كفيل.

أحد أهم التصاميم المبتكرة في تقديم القروض نجده في مبادرات التمويل الصغيرة مثل بنك جرامين ولجنة تطوير الريف في بنغلادش، والتي على شكل قروض جماعية. وقد حلت هذه القروض محل الطريقة التقليدية التي تفرض ضرورة وجود ضمان- مثل ملكية عقارية أو غير ذلك من الأصول المادية-حيث أن عقود الإقراض الجماعية تستخدم الرصيد الاجتماعي وضغط الأقران كوسيلة لدفع المقترضين للسداد. وفي حين أن لهذا الابتكار إمكانية إتاحة المجال أمام النساء والرجال الذين يفتقرون إلى الضمانات التقليدية للحصول على قرض، يبدو من الناحية العملية أنه كان للإقراض الجماعي أهمية واضحة في تسهيل اقتراض النساء. فخلال الفترة من عام 1985 وحتى عام 1994، ارتفع عد النساء المقترضات من بنك جرامين بسرعة، من حوالي 100 ألف إلى أكثر من 1.7 مليون مقترضة (**خندقر، وخليلي، وخان 1995**). وبحلول العام 1996 نمت لجنة تطوير الريف في بنغلادش بحيث باتت تضم 1.5 مليون مقترضة (**شن 2000**). وتشكل النساء الآن الغالبية العظمى من المقترضين من تلك البرامج. أضف إلى ذلك، أن هناك برامج تمويل أصغر تقدم خدمات مالية إلى ملايين النساء في بنغلادش.

وإضافة إلى استبدال وسائل الضمان التقليدية لتحل محلها الضمانات الجماعية فإن برامج التمويل الصغيرة غالباً ما توفر التدريب وأنشطة أخرى تساعد المقترضين على أن يكونوا مبادرين أفضل في مجال الأعمال. وتقوم بعض البرامج بتدريب أفراد المجموعة المشتركة في القرض في أمور لا علاقة مباشرة لها في تطوير مشروعها الصغير، بمجالات الهدف منها مساعدة الأعضاء على تحسين مستويات معيشتهم ونوعية حياتهم

بشكل عام. مثال ذلك، يتم تعليم المقترضين من بنك جرامين عن منافع التعليم والتمارين الرياضية البدنية (**خندقر، وخليلي، وخان 1995**).

ويساعد العديد من برامج التمويل الصغيرة الأعضاء على جمع مدخراتهم بتشجيعهم، أو أن يفرض عليهم، توفير جزء من الدخل الجديد الذي كسبوه في حسابات مصرفية. بهدف تشجيع عادة الادخار لديهم، وهذا يساعد النساء والرجال الفقراء على جمع رصيد مالي، يشكل ضمانة لهم ولأسرهم في حال حدوث صدمات اقتصادية. وتتضمن بعض برامج التمويل الصغيرة أيضاً مساهمة في التمويل تفيد كتأمين .

الإرشاد الزراعي. غالباً ما يكون حصول المزارعات على الموارد اللازمة للزراعة أصعب- والحال كذلك بالنسبة للمعلومات الإنتاجية، والتدريب، والتكنولوجيا المكتسبة من خلال عمليات الإرشاد الزراعي الوطنية. في كينيا، وملاوي، ونيجيريا، وتنزانيا، وزامبيا يقوم المرشدون الزراعيون على الأغلب بزيارة أسر المزارعين التي يرأسها رجل أكثر من التي ترأسها امرأة (**كويسومبنغ 1994**). وبالمثل، فإن مزارعات الارز الفيتناميات لا يحصلن على تدريب كامل على استخدام المبيدات الحشرية أو الإرشاد من عمال أو فنيي خدمات الإرشاد بالقدر نفسه مثل المزارعين (**شي وآخرون 1998**). ولهذا الأمر تأثير كبير على المعارف العملية للمزارعات في مجال إبادة الحشرات مقارنة بالمزارعين، حتى بعد أخذ التعليم، والعمر، والصفات الأخرى، الشخصية والخاصة بالأرض المزروعة، بعين الاعتبار .

فقد ركزت خدمات الإرشاد، التي غالبية العاملين فيها من الذكور، تقليديا على المزارعين الذكور لأنها تفترض أن الرجال هم متخذو القرار الرئيسيين في مجال الزراعة، وأنهم قد يشاطروا زوجاتهم المعلومات الإرشادية المهمة. إلا أن هذه الفرضيات غير دقيقة. فالنساء يُدرن المزارع في دول عدة. وهذا هو الوضع منذ أمد بعيد في أفريقيا جنوب الصحراء، ويتزايد هذا في مناطق أخرى حيث يترك الرجال الزراعة للعمل في وظائف غير زراعية. وكما هو الحال مع موارد أخرى. فإن المعلومات الإرشادية لا تتوزع غالباً داخل الأسرة. ورغم أن 40 بالمئة من المزارعات في ترينيداد أشرن إلى أنهن تلقين نصائح زراعية من أزواجهن، فإن المزارعات في بوركينا فاسو، والهند، وملاوي، ونيجيريا، وسوريا، وتايلند قلن أنهن يحصلن على المعلومات عادة من الأصدقاء، والجيران، والأقارب (**سايتو،**

وسبورلنغ 1992؛ داس 1995). وفي بوركينا فاسو أشار 1 بالمئة فقط من المزارعات اللواتي تم استطلاعهن أنهن سمعن عن تكنولوجيا الإنتاج الزراعي من أزواجهن.

إن قدرة المزارعات على الانتفاع بالإرشاد الزراعي يمكن تحسينها بقدر كبير إذا أخذت هذه الخدمات بعين الاعتبار الاختلافات بين الجنسين في نوع المحاصيل المختارة، وعدم المساواة بينهما في الحصول على موارد، والعوائق الثقافية التي تحدّ من تعامل الإناث مع الذكور بشكل فردي أو جماعي. وكما هو الحال مع أنظمة تقديم الخدمات، فإن فوائد أخذ القضايا الجنسوية بعين الاعتبار تكون أعظم عادة إذا بدأت من "منبع" العملية- النظر إلى المزارعات كمجموعة منفصلة في سياسات الإرشاد الزراعي والخطوط الإرشادية العملية، واستخدام الموظفات الإناث في عمليات الإرشاد (خاصة في الأماكن التي تقيد التعاملات بين الإناث والذكور)، وتدريب موظفي الإرشاد من النساء والرجال حول قيود الانتاج المختلفة التي يواجهها كل من المزارعين والمزارعات (**سايتو، وسبورلنغ 1992؛ داس 1995**). وفي مناطق مثل افريقيا جنوب الصحراء، حيث تزرع الإناث محاصيل مختلفة عن محاصيل الرجال، فقد يتضمن الأمر بحوثاً زراعية حول المحاصيل التي تزرعها الإناث.

الاستثمار في البنى التحتية (الموفرة للوقت)

يمكن لاستثمارات مختارة في البنى التحتية الأساسية، خاصة تلك التي تساعد النساء والفتيات على توفير وقتهن، أن تزيد التقدم نحو المساواة بين الجنسين في الحصول على موارد وفي المشاركة الاقتصادية. وكما سبق وناقشنا، فإن الاستثمارات التي تخفض المسافة إلى المدرسة يمكن أن تزيد من معدلات التحاق الإناث بالمدرسة (بشكل مطلق أو مقارنة بمعدلات الذكور)، جزئياً بخفض ثمن فرصة الالتحاق بالنسبة للفتيات. وبالمثل، فإن زيادة إمكانية النساء والفتيات في الدخول إلى مرافق الرعاية الصحية المحلية، يقلل من الوقت الذي تحتاجه النساء والبنات في رعاية أفراد الأسرة المرضى (**غوتيريز 1998**). وقد يعني ذلك فترات انقطاع أقل عن العمل بالنسبة للنساء العاملات والفتيات الدارسات .

ثمة أهمية مساوية للاستثمار في البنى التحتية الأساسية للمياه والطاقة. في المناطق الريفية في الدول النامية، حيث البنى التحتية للمياه والطاقة ضعيفة أو غير موجودة، ينفق أفراد الأسرة الكثير من الوقت في الذهاب والإياب من وإلى مصادر المياه (الآبار) أو

المناطق المفتوحة (الأنهار –والغابات)[20]. فما الذي قد يحدث لو كانت جمع الأسر في أفريقيا جنوب الصحراء على بعد 400 متر (مسيرة 6 دقائق تقريباً)من مصدر مياه الشرب– الهدف الوطني الذي وضعته حكومة تترانيا. وقد وجدت دراسة حديثة لخمس مناطق ريفية في بوركينا فاسو، واوغندا، وزامبيا أن الوفر المحتمل في الوقت قد يتراوح في المتوسط ما بين 125 و 664 ساعة لكل أسرة في السنة، في القرى التي لم يتم تحقيق هذا الهدف فيها (**الشكل 4-3**). في القرى ذات "الحالة الأسوأ" (وهي القرى التي كانت فيها الأسر أبعد ما يكون عن إمدادات المياه والوقود)، فإن الوفر المحتمل في الوقت قد يصل إلى 942 ساعة سنوياً للأسرة الواحدة. وبالمثل، إذا كانت الأحراج أو مصادر طاقة الأسرة لا تبعد أكثر من سيرة 30 دقيقة، فإن الوفر المحتمل في الوقت المخصص لجلب الحطب قد يتراوح، في المتوسط، ما بين 119 و 610 ساعات لكل أسرة سنوياً. وايضاً، في القرية ذات "الحالة الأسوأ" فإن الوفر المحتمل قد يصل إلى 984 ساعة سنوياً للأسرة الواحدة. أي ما يعادل عمل نصف سنة لشخص يعمل 8 ساعات يومياً، 5 أيام في الأسبوع (**بارويل 1996**).

جمع الماء والحطب هو في معظم الأحوال مسؤولية النساء والفتيات. وفي غانا، وتترانيا، وزامبيا تكرس النساء ما لا يقل عن ثلثي الوقت المخصص للأعمال المترلية لجمع الماء والحطب، في حين يخصص الأبناء– البنات غالباً– ما بين 5-28 بالمئة من الوقت لهذه الأنشطة (**مالمبيرغ وكالفو 1994**). في المناطق الريفية من نيبال والباكستان كانت صعوبة الوصول إلى الحطب تعني أن تنفق النساء ساعات أطول في جمع الحطب وساعات أقل في العمل للحصول على دخل (**كومار وهوتشكيز 1988**؛ **كوك**؛ **إلاهي وجعفري 1999**). وينطبق الأمر ذاته على نقل الماء في ريف الباكستان، حيث تعمل النساء ساعات أطول ولديهن وقت فراغ أقل مما للرجال (**إلاهي وغريمارد سيصدر قريباً**). ومن دون بنية مناسبة من إيصال المياه، أو الوقود، أو المواصلات فإن تلك الأنشطة التي تستترف الوقت غالباً ما تكون على حساب دراسة البنات أو وقت النساء للعمل مقابل أجر، أو الراحة.

الشكل 3.4: قرب امدادات الوقود والماء يمكن أن يخفض الوقت المبذول لجمعها

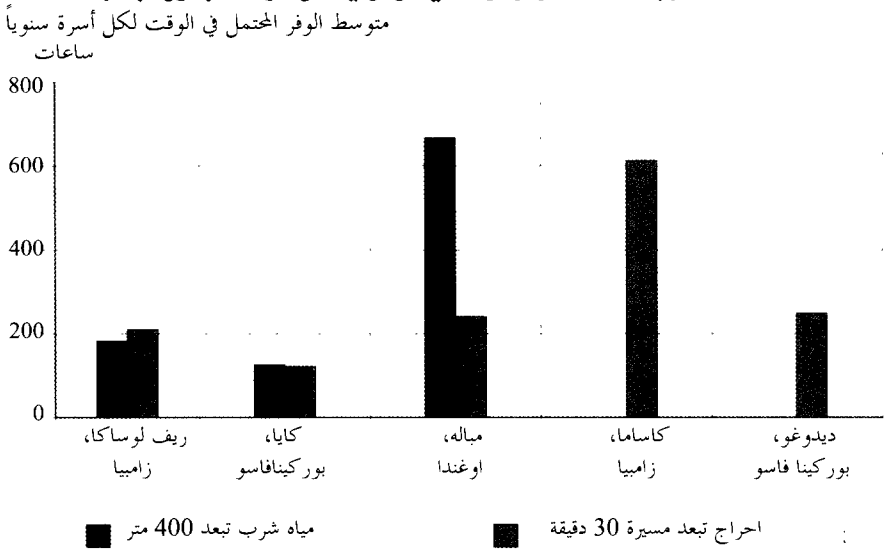

ملاحظة: كاساما وديدوغو هي عملياً ضمن مسافة 400 متر المستهدفة من الماء.

المصدر: بارويل (1996).

يمكن للاستثمار في البنى التحتية الموفرة للوقت- علاوة على إقامة أسواق للطاقة، والمياه، والمواصلات- أن يخفض الوقت الذي تقضيه النساء في الأنشطة المترلية والأسرية، ويحررهن للقيام بأنشطة تكسبهن أجراً. وزيادة القدرة على الكسب، قد تشجع على إقامة توازن أكثر انصافاً في السلطة بين النساء والرجال داخل الأسرة. وفي حين أن بنية تحتية أفضل للمياه والطاقة قد تفيد جميع أفراد الأسرة. فإنها تفيد البنات بشكل خاص. مثال ذلك، وفي المناطق الريفية المغربية، فإن وجود آبار، أو مياه تصل بالأنابيب يزيد من احتمال التحاق البنات والأولاد بالمدارس. لكن التأثير أكبر بكثير بالنسبة للفتيات، المسؤولات عن جلب الماء (**خندقر، ولافي، وفيلمر 1994**).

* * *

بين هذا الفصل أن الأسر توزع مواردها في مواجهة خيارات متنافسة وقوى مساومة غير متساوية بين أفراد الأسرة. ووضع مزيد من الموارد في يد النساء يميل إلى تعزيز سلطتهن؛ كما يميل أيضاً إلى زيادة حصة الأطفال من مخصصات الأسرة. وهذا الدليل يوفر حجة قوية لتوجيه التدخلات على أساس جنسوي. كما أنه يبرز دور عدد من الأدوات السياسية الرئيسية- سياسات التسعير، وتصميم تقديم الخدمات مع أخذ الجنسوية بعين الاعتبار، والاستثمار في أنواع معينة من البنى التحتية- لخفض عدم المساواة بين الجنسين في السيطرة على الموارد.

المحيط المؤسساتي الواسع (**الذي ناقشناه في الفصل الثالث**) وقرارات الأسرة المتعلقة بتوزيع مواردها يتفاعلان لتشكيل دور كل من الجنسين والعلاقات لتحديد ما للنساء والرجال من حقوق، وموارد، وصوت في المجتمع. إلا أنه لا البيئة المؤسساتية، ولا عملية اتخاذ القرارات داخل الأسرة، ثابتين. فمع نمو الدولة وتطورها- أو تعرضها لصدمة أو تراجع اقتصادي- تتغير المؤسسات الاجتماعية. كما تتغير الحوافز والقيود التي يواجهها الأفراد والأسر. وهذه التغيرات تؤثر في الاستثمار والفرص بالنسبة لكل من الجنسين. في الفصل التالي سنبحث كيف أن نمو الدخل والتنمية الاقتصادية يؤثران في عدم المساواة بين الجنسين بمختلف أبعادها. كما نستطلع كيف أثر عدد من الاستراتيجيات التنموية في التقدم نحو المساواة بين الجنسين.

ملاحظات

1- تبرز الأدلة على زيادة وفيات الإناث في الصين، وكوريا، والهند (وبقدر أقل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) والمستويات العالية نسبياً من سوء تغذيتهن في جنوب آسيا (**أنظر الفصل الأول**) تحيزاً حاداً لصالح الذكور في تخصيص موارد الأسرة. إلا أن بعض الدراسات وجدت أن عملية تخصيص موارد الأسرة يمكن أن تشجع مساواة أكبر بين أفراد الأسرة من الجنسين. مثال ذلك، وجد بيهرمان (1988) أنه خلال مواسم الوفرة في جنوب الهند تحول الأسر موارد أكثر للنساء والفتيات مما يمكن تبريره باعتبارات الكفاءة. ووجد كل من بت، وروزينزنيغ، وحسن (1990) دليلاً على موجود تحويلات تعويضية للنساء في الأسر في بنغلادش. وتشير أدلة حديثة من الفلبين أيضاً أن الاستراتيجية السائدة لدى الأسر بتوريث الأرض للأبناء في مقابل تكثيف الاستثمار في

تعليم البنات هو محاولة من الأهل لإسباغ الهبات الانتاجية بشكل متساو بين الأبناء من الجنسين (**ايستوديللو، وكويسومبنغ، اوتسوكا 1999**).

2- رغم تراجع انتشار تعدد الزوجات خلال العقدين الماضيين في غامبيا، وغينيا، والنيجر، والسنغال، فإن أكثر من خُمس أرباب الأسر ما زال لديهم زوجات عدة، حسب بيانات استطلاع جمعت في أوائل ومنتصف عقد التسعينات (حسابات موظفي البنك الدولي بناء على بيانات استطلاع شمل 15 دولة في أفريقيا جنوب الصحراء).

3- أنظر أيضاً براون وحداد (1995) وإلاهي (1999 ب) لمزيد من الأدلة عن دول نامية مختارة، ولابيدوس (1993) لأدلة حول الاتحاد السوفياتي السابق.

4- نظراً لأن النساء خارج الاقتصاد النقدي، فإن مساهمتهن الاقتصادية تقيّم بأقل من قيمتها الحقيقية (**السون 1992؛ فوبلر 1998**). مثال ذلك، أن نسبة أصغر بكثير من العمل الذي تقوم به النساء يدخل في حسابات الدخل القومي من العمل الذي يقوم به رجال. ويبدو أن عدم التماثل، بسبب جنس الشخص ما زال كبيراً. في الدول الصناعية، فإن ثلثي وقت العمل ينفقه الرجال في أنشطة تدخل وتقيّم في حسابات الدخل القومي (**برنامج الأمم المتحدة الانمائي 1995**). لكن الفجوة أكبر في الدول النامية. فثلاثة أرباع وقت العمل ينفقه الرجال في أنشطة تدخل في حسابات الدخل القومي، مقارنة بحوالي الثلث بالنسبة لاجمالي عمل النساء.

5- أنظر مثلاً، ساموبلسون (1956)، وبيكر (1974، 1981)، وسنغ، وسكواير، وشتراوس (1986). وللاطلاع على نقد لوجهة النظر الكلاسيكية الجديدة للأسرة من منظور جنسوي انظر فولبر (1986).

6- تلك هي الحالة حتى لو كانت الأصول المالية والتعليم داخلية المنشأ بسبب الزواج أو خيارات السوق. لمزيد من المناقشة حول الأصول المالية التي تجلب لبيت الزوجية في سياق تحليل سلوك المساومة داخل الأسرة **انظر كويسومبنغ ومالوشو (1999)**.

7- قبل شهر نيسان/ ابريل 1977 كان برنامج منفعة الطفل الشاملة في المملكة المتحدة يتكون بشكل أساسي من تخفيض في المبلغ الضريبي المفروض على أجر الأب. وكان هناك برنامجين منفصلين: مخصص للعائلة خاضع للضريبة يدفع للأم، ومخصص ضريبة للطفل (حسب عمره) متاح للأسرة على شكل خفض لأغراض الضريبة. وقد تمخضت ضريبة مخصصات الطفل، بشكل عام، عن زيادة في صافي أجر الأب وعلاوته تصل إلى 500 جنيه استرليني لأسرة لديها طفلين – حوالي 8 بالمئة من متوسط دخل الذكر. وخلال الفترة من 1977-1979 ألغت الحكومة البرنامجين وأدخلت برنامجاً

وحيداً لمنفعة الأطفال على شكل دفعة اسبوعية غير خاضعة للضريبة تدفع للأم. وكان هذا يعني إدخال تعديل كبير على توزيع دخل الأسرة، حيث أصبحت الأم المتلقي المباشر الوحيد للدفعات (**لندبيرغ، وبولاك، وويلز 1997؛ وارد- باتس 1997**).

8- إن حساب تأثير برنامج مثل برامج التمويل الصغيرة كان اشكالياً على الدوام. فالباحثون لم يتمكنوا إلا في حالات نادرة من جمع بيانات "تجريبية" تمكنهم من عمل استدلالات لا تربكها تأثيرات تعيين المكان بشكل غير عشوائي أو الاختيار الذاتي للدخول في البرنامج. ومع ذلك، فإن عدداً من الدراسات التي تناولت عمليات التمويل الصغيرة في بنغلادش استخدمت بيانات اعتمدت على مسوحات" شبه تجريبية" صممت بحيث تمكن المؤلفين من تصحيح تلك المشاكل (**خندقر 1998؛ بت وخندقر 1998؛ مينون 1999**).

9- بالنسبة للبرامج الثلاثة كان تأثير اقتراض الإناث على إنفاق الأسرة بالنسبة للفرد الواحد مهماً عند مستوى 1 بالمئة.

10- انظر مثلاً، فيرلامب ونيووت (1991)، غيرتلر ومولينو (1994)، سنغ (1994)، دايموند، ونيوباي، وفارله (1999)، مينكاريني (1999)، وهندا (2000). وللحصول على ملخص لوجهة النظر هذه أنظر البنك الدولي (1999 ب).

11- وجدت دراسات عدة، من ضمنها شولر وهاشمي (1994)، وشولر، وهاشمي، ورايلي (1997) أن اقتراض النساء رافقه زيادة في استخدام موانع الحمل لدى النساء. لكن دراسات بت وآخرون (1999) بينت أن تلك الدراسات لم تأخذ بعين الاعتبار الاختيار الذاتي للدخول في برامج التمويل الصغيرة، أو تعيين مكان تنفيذ البرنامج بشكل غير عشوائي، أو الأشكال الأخرى من الانحرافات مختلفة المنشأ. ولم يدرس أي من شولر وهاشمي (1994)، او شولر، وهاشمي، ورايلي (1997) تأثير اقتراض الرجال على استخدام موانع الحمل.

12- ثمة قلق أثارته الأدبيات التي تناولت برامج التمويل الصغيرة في بنغلادش والتي أشارت أن اقتراض النساء قاد إلى زيادة العنف ضد النساء في المنزل. (**غويتز وسن جوبتا 1996**). وقد يتفجر العنف حين يحاول الرجال السيطرة على قروض زوجاتهم أو حين يرفضون تسديد أقساط القروض بعد أن يكونوا قد استخدموها، الدليل حول ما إذا كان العنف الأسري قد ازداد مازال غير واضح. حيث أن هناك دراسات عدة تشير إلى أن مشاركة المرأة في برامج القروض يرافقها عادة انخفاض في العنف (**هاشمي، وشولر، ورايلي 1996؛ شولر وآخرون 1996؛ كبير 1998**).

13- حتى داخل جنوب افريقيا، يختلف تأثير تعليم الأمهات وامتلاكهن لأصول مالية بين السكان الافارقة والهنود في ذلك البلد. فالنساء الهنديات اللواتي يجلبن أصولاً مالية أكثر إلى بيت الزوجية لهن تأثير إيجابي على تعليم بناتهن.(**كويسومبنغ ومالوشو 1999**).

14- يعتمد تقييم المردود النسبي لالتحاق البنات والأولاد بالمدارس على مراجعة دراسات عدة للمردود الخاص للتعليم من دول متقدمة ونامية. وتقدر تلك الدراسات معدلات عوائد تعليم الإناث والذكور بقياسها اقتصادياً باستخدام دالة كسب "شرائحية" (**للمراجعة أنظر شولتز 1998**).

15- أنظر الفصل السادس والملحق الخامس للتحليلات حول التأثيرات المحتملة لميزانية الحكومة واستخدام سياسات تسعير هادفة او غير هادفة لتشجيع المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي.

16- صح تلك النتائج حتى بعد أن استخدمت الدراسات مناهج قياس اقتصادية لتصحيح احتمال وجود نمو داخلي المنشأ للمتغيرات المفسرة للحالة. انظر كونيللي وآخرون (1999) لمراجعة قضايا القياس الاقتصادي المرتبطة بتقييم تأثير الاطفال الصغار على سلوك الامهات في القوى العاملة.

17- هذه التقييمات من روزنزفيغ وولبن (1980)، برونارز وجروجر (1994)، انجريست وايفانز (1998)، وجاكسون، وبيرس، وروزنبلوم (1999) التي استخدمت "الاختبار الطبيعي" للولادات الثنائية بهدف معالجة أي انحراف محتمل في النمو الداخلي .

18- في تحليل عن تخصيص الوقت داخل الأسرة في الريف الهندي، وجد سكوفياس (1993) إن وجود أطفال صغار ضمن الأسرة يقلل من وقت النساء في أنشطة السوق، ويكون ذلك مهماً من الناحية الإحصائية عند مستوى 10 بالمئة. وتأثير وجود أطفال صغار على عرض الرجال لعملهم في أنشطة السوق غير مهم من الناحية الإحصائية.

19- انظر بلاو وروبنـــز (1988)، كونيللي وكايمل (2000)، فونغ ولوكشين (2000)، ولوكشين، وغلينسكايا، وغارسيا (2000). وفي دراسة لوكشين وغلينسكايا وغارسيا عن المناطق الريفية والمدنية الكينية يعرّف الدخول في القوى العاملة على أنه الانتقال إلى العمل مقابل أجر.

20- في أكثر من 50 بالمئة من الدول التي لديها بيانات والبالغ عددها 68 دولة، فإن أكثر من نصف السكان في الريف يفتقرون إلى مياه الشرب النظيفة (**البنك الدولي 2000**).

الفصل الخامس

هل التنمية الاقتصادية جيدة للمساواة بين الجنسين؟

عدم المساواة بين الجنسين تؤذي احتمالات التنمية للدولة بطرق عدة، وتفرض تكلفة عالية على مستويات معيشة الناس. لكن العلاقة ما بين المساواة بين الجنسين والتنمية الاقتصادية تسير في الاتجاهين- أي أن نمو الدخل والتنمية الاقتصادية قد يكونا سيئين أو جيدين للمساواة بين الجنسين. وهذا الجانب من العلاقة ذات الاتجاهين هو موضوع هذا الفصل.

تبين الأدلة المستقاة من دول عدة انه في حين لم يقض النمو الاقتصادي على الفقر، فإن نسبة الفقراء قد انخفضت حيث زاد معدل الدخل (**البنك الدولي 2000 ب**).

ما يقارب خُمس سكان العالم اليوم يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم. ويتباين وقع هذا الحرمان بقدر كبير بين دولة وأخرى. ولا غرابة أنه كلما زادت ثروة البلد. زاد معدل استهلاك الخُمس الأفقر من السكان- وقل معدل الجزء الذي يعيش على أقل من دولار واحد في اليوم. وكمعدل عام، فإن زيادة بمقدار نقطة مئوية واحدة في معدل استهلاك الأسرة يقلل تلك النسبة بحوالي 2 بالمئة... وتبرز هذه العلاقة أهمية النمو الاقتصادي لتحسين دخل الفقراء واخراجهم من دائرة الفقر (**ص 46-47**).

لكن هذه النتائج لا تعني ضمناً أن النمو الاقتصادي يحسن بالضرورة المساواة بين الجنسين. إلا أن مدى ما تحسنه التنمية الاقتصادية من معيشة الفقراء- بزيادة الدخل وفرص زيادة الدخل او توسيع المجال للحصول على خدمات عامة، مثل المدارس، والمواصلات، والعيادات الطبية- يمهد الطريق نحو تحسين رفاهية الفتيات والنساء ويفتح الطريق أمام زيادة المساواة بين الجنسين.

ويؤثر التغيير الاقتصادي في الرجال والنساء بطرق مختلفة، وقد بين الفصل الأول أن النساء والرجال يمتلكون حقوقاً غير متساوية في الموارد وبالتالي فإنهم غير قادرين على الاستفادة بقدر متساو من الفرص التي يوفرها التغيير الاقتصادي. وحيث أن النساء والرجال يعملون في قطاعات اقتصادية مختلفة ويتولون مهمات مختلفة، فإن التغيير في أسعار مختلف السلع والخدمات او التغييرات التكنولوجية يمكن أن يؤثر عليهما بشكل مختلف.

ويمكن لاقتصاد أكثر حيوية أن يزيد المساواة بين الجنسين بطرق عـــدة، ســـنقوم بمراجعتها في هذا الفصل:

- التنمية الاقتصادية توسع فرص العمل وتزيد إنتاجية العمال في سوق العمل –وتقود الى ظهور أسواق العمل إن لم تكن موجودة. ويمكن لهذه التحسينات أن تقضـــي على بعض أشكال عدم الكفاءة الاقتصادية، وتجعلها أكثر تكلفة بالنســـبة لمـــن لا يعملون ويريدون البقاء عاطلين عن العمل، وتبعث بإشارات إلى الأسر والأفـــراد حول منافع المشاركة الاقتصادية الأكبر من قبل الرجال والنساء.
- يصاحب النمو الاقتصادي عادة المزيد من الاستثمارات في البنية التحتيـــة– الميـــاه النظيفة، والطرق، والمواصلات، ومصادر الوقود. وهذه الاســـتثمارات وتطـــوير الأسواق لأعمال بديلة يمكن أن تخفف عن النساء بعض الاعمال المترلية وتوفر لهن المزيد من فرص العمل مقابل أجر والمزيد من الراحة، وتساعد على كسر تقســـيم العمل حسب الجنس. مما يخفف من عبء الأعمال المترلية، وله فوائـــد بالنســـبة لصحة المرأة، ودخل الأسرة، والتحاق الفتيات بالمدارس.
- زيادة دخل الأسرة يخفف من قيود ميزانيتها ويزيـــد الاســـتثمار في الرأسمـــال البشري. وحين يرتفع دخل الأسرة يقل عدم المساواة بين الجنسين في التعلـــيم، والرعاية الصحية، والتغذية. والأسر ذات الدخل المنخفض التي اضـــطرت إلى تقنين إنفاقها على هذه الأمور ستعمد على الأغلب إلى زيادة انفاقها حين يرتفع دخلها، وبفعلها ذاك فإن عدم المساواة بين الجنســـين في الرأسمـــال البشـــري تتناقص.
- حين تزيد التنمية الاقتصادية يخفف توفر الخدمات العامة ونوعيتها مثل العيـــادات الصحية، والمدارس، والطرق، من تكلفة الاستثمار في الرأسمال البشـــري بالنســـبة للأسر. وإذا انخفضت التكاليف بالنسبة للإناث منها بالنسبة للذكور– او إذا كان الاستثمار في الإناث حساساً أكثر لتغير الأسعار من الاستثمار في الذكور، كمـــا تشير أدلة من عدة دول– فإن الإناث يستفدن أكثر.

يستعرض هذا الفصل الدراسات المتعلقة بالأسرة والدولة وكيف أثـــرت التنميـــة الاقتصادية على المساواة بين الجنسين من خلال الأمور سابقة الذكر. كما يدرس التجارب التنموية لمناطق العالم- وكيف كان لاستراتيجيات التنمية العريضة تأثيرات مختلفـــة علـــى الذكور والإناث. وتشير أدبيات تجريبية كثيرة إلى أن المساواة بين الجنسين، الـــتي جـــرى قياسها بطرق عدة، تتحسن بالتنمية الاقتصادية. لكن النتائج التي تم التوصل إليها تشير أيضاً إلى أن بعض أشكال عدم المساواة قد بقيت رغم التنمية الاقتصادية.

في دول شرق آسيا التي نمت بسرعة خلال العقود الثلاثة الأخـــيرة (باســـتثناء الأزمة المالية خلال عقد التسعينات)، ضاقت الفجوة بين الجنسين في التعليم والأجـــور الحقيقية مع توسع فرص عمل النساء. ومع ذلك بقي عدم المساواة في التمثيل السياسي أكبر مما كان متوقعاً، بالنظر لمعدل دخل الفرد في المنطقة. وفي أوروبا الشـــرقية ودول الاتحاد السوفياتي السابق، انهار الإنتاج إثر إعادة هيكلة القطاعات الإنتاجية وتصـــغير القطاع العام، مما يبين المخاطر التي يمكن أن تصاحب الإصلاحات الاقتصادية الكـــبرى وعدم المساواة في تأثيرها على الرجال والنساء. حيث طفت على السطح هناك عـــدم مساواة بين الجنسين نتيجة لانخفاض الدخل، وفقدان الوظائف، وانخفاض دعم الحكومة لرعاية الأطفال وخدمات الدعاية الصحية.

تحطيم التقسيمات الجنسوية المتشددة للعمل

التكنولوجيا، وحجم سوق العمل ومدى فاعليته، والأعراف السائدة الخاصـــة بالجنسين والمتعلقة بتقسيم العمل بينهما، تحدد توزيع العمل والراحة بينـــهما. وكمـــا ناقشنا في الفصول السابقة، فإن النساء في معظم المجتمعات ينهضن بأعباء المســـؤوليات المترلية- الطبخ، وجلب الماء، وجمع الوقود، ورعاية الأطفال، والمرضـــى، والمســـنين. وكمعدل عام، تعمل النساء فترات أطول بكثير من الرجال- خاصة حين يعملن مقابل أجر أيضاً. ومن جهة أخرى، يتوقع من الرجال أن يكونوا المعيلين الأساسيين والحامين لأسرهم، وترتبط مكانة الرجال واحترامهم لأنفسهم في المجتمع بقدرتهم على توفير مـــا

هو متوقع منهم. وكلما زاد تشدد المجتمع وتقسيمه طبقياً للأدوار الجنسوية، كان تقسيم العمل على أساس جنسوي أشد حزماً.

تقدم التنمية الاقتصادية حوافز وفرص يمكنها أن تكسر الأدوار الجنسوية المتمترسة في الاقتصاد- بأن تسمح للإناث بالمشاركة في اقتصاد السوق مثل الذكور (وليس خلال الركود الاقتصادي فقط)، وأن يشارك الذكور في أنشطة الرعاية. ويمكن للنمو الاقتصادي أن يخفف من أعباء عمل المرأة في البيت، بإعطائها مزيد من الوقت للراحة وخيار المشاركة ودخول سوق العمل. ويمكنه أن يسمح للرجال بتخفيف عملهم في السوق ودفعهم للمشاركة في أنشطة أخرى غير أنشطة السوق.

الاعمال المنزلية الخفيفة

بينت الدراسات بأنه عندما يزيد دخل الأسرة أو ثروتها، فإن ساعات عمل المرأة تتناقص، شريطة بقاء العوامل الأخرى ثابتة- وهذا التراجع يميل الى تجاوز التراجع المقابل في ساعات عمل الرجل. فساعات العمل التي تقوم بها المرأة في البيرو هي الأعلى بين أفقر 20 بالمئة من الأسر، بينما مجموع ساعات العمل التي يقوم بها الرجل مستقرة في جميع أشكال توزيع الدخل. لذلك، فإن الفجوات بين الجنسين في العمل والراحة تكون أضيق في الأسر ذات الدخل الأعلى (**إلاهي 2000**)، وبالمثل، في بنغلادش والهند، فإن الثروة الأكبر- المقاسة بمختلف أشكال الدخل المتأتي عن غير طريق العمل - تترافق دائماً بساعات عمل أقل (وفترات راحة أطول) بالنسبة للنساء مقارنة بالرجال (**خندقر- 1988** ؛ **سكوفياس 1993**).

لكن لم تتوصل جميع الدراسات إلى هذا النمط. ففي الباكستان، ليس لأي زيادة في الدخل عن غير طريق العمل أي تأثير يذكر على عمل النساء أو راحتهن (**إلاهي وغريمارد سيصدر قريباً** ؛ **إلاهي وجعفري 1999**). وفي المناطق الجبلية من نيبال يقضي الرجال والنساء ساعات أطول من العمل في الحقل حتى مع ارتفاع مستويات دخلهم، وتزيد ساعات عمل الرجال عن ساعات عمل النساء (**كوما- وهوتشكيز 1998**).

ثم هناك الأدلة المستقاة من مختلف البلدان. ثمة قياسان حول المساواة بين الجنسين في استخدام الوقت- معدل ساعات العمل في جميع الأنشطة ومعدل ساعات العمل في

الأنشطة غير السوقية فقط- يرتبطان بشكل ايجابي في الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (**الشكل 5-1**). هناك نقاط مبعثرة تمثل 23 دولة مع ساعات عمل يمكن مقارنتها تبين الأنماط التالية: في جميع البلدان تقريباً تعمل النساء ساعات أكثر من الرجال. كن هذه الفجوة الجنسية تصغر (وتصبح صفراً) في الدول مرتفعة الدخل حيث يعمل النساء والرجال، كمعدل عام، ساعات عمل أقل. ويبلغ الفارق في الفجوة بين الجنسين بين الدول التي يزيد اجمالي الناتج المحلي للفرد الواحد عن 5000 دولار (حسب سعر العام 1995، وعدل حسب القوه الشرائية) وبين الدول الأقل دخلاً هو حوالي مئة دقيقة في اليوم. وأحد المصادر المهمة لهذه الفجوة في مجموع ساعات العمل هو الفجوة بين الجنسين في الوقت الذي ينفق على القيام بأنشطة غير سوقية. وهذه الفجوة الجنسوية أصغر في الدول عالية الدخل من الدول متدنية الدخل، لكن التأثير الضمني للتنمية الاقتصادية هو أقل من مجموع ساعات العمل، مما يشير إلى أنه حتى مع وجود خيارات عمل أكبر، ومرونة أعظم، فإن تقسيم العمل التقليدي بين النساء والرجال ما زال موجوداً[1].

وبتقديم حافز لزيادة مستوى ونوعية البنية التحتية، يوفر النمو الاقتصادي فرصاً للتخفيف من أعباء العمل المترلي على النساء والفتيات. وتؤثر التحسينات في البنية التحتية، بالغة الأهمية للتنمية الاقتصادية المستدامة، بشكل مباشر في كفاءة الانتاج المترلي، وتقلل من الوقت اللازم للقيام بالأعمال المترلية، وتوفر وقتاً للقيام بأنشطة أخرى. وثمة امكانيات هائلة لهذا الأمر في الدول الأشد فقراً. فعلى سبيل المثال، القدرة على توليد الطاقة الكهربائية (محسوبة على أساس كيلووات لكل مليون شخص) في الدول عالية الدخل هي أكبر بخمسة أضعاف من الدول متوسطة الدخل، والقدرة على توليد الطاقة في الدول متوسطة الدخل هي أكبر بسبعة أضعاف من الدول متدنية الدخل (**البنك الدولي 1994 د**). والحصول على مياه شرب نظيفة يكاد يكون شاملاً في الدول مرتفعة الدخل، في حين أن خُمس السكان في الدول متوسطة الدخل، وثلث السكان تقريباً في الدول متدنية الدخل لا يحصلون على مياه شرب نظيفة (**الأمم المتحدة 2000**). هذه الأرقام تشير الى الاحتمالات الكبيرة التي يمكن أن تجلبها التحسينات في التنمية الاقتصادية.

الشكل 1.5: النساء يعملن ساعات أكثر، خاصة في الأنشطة غير السوقية

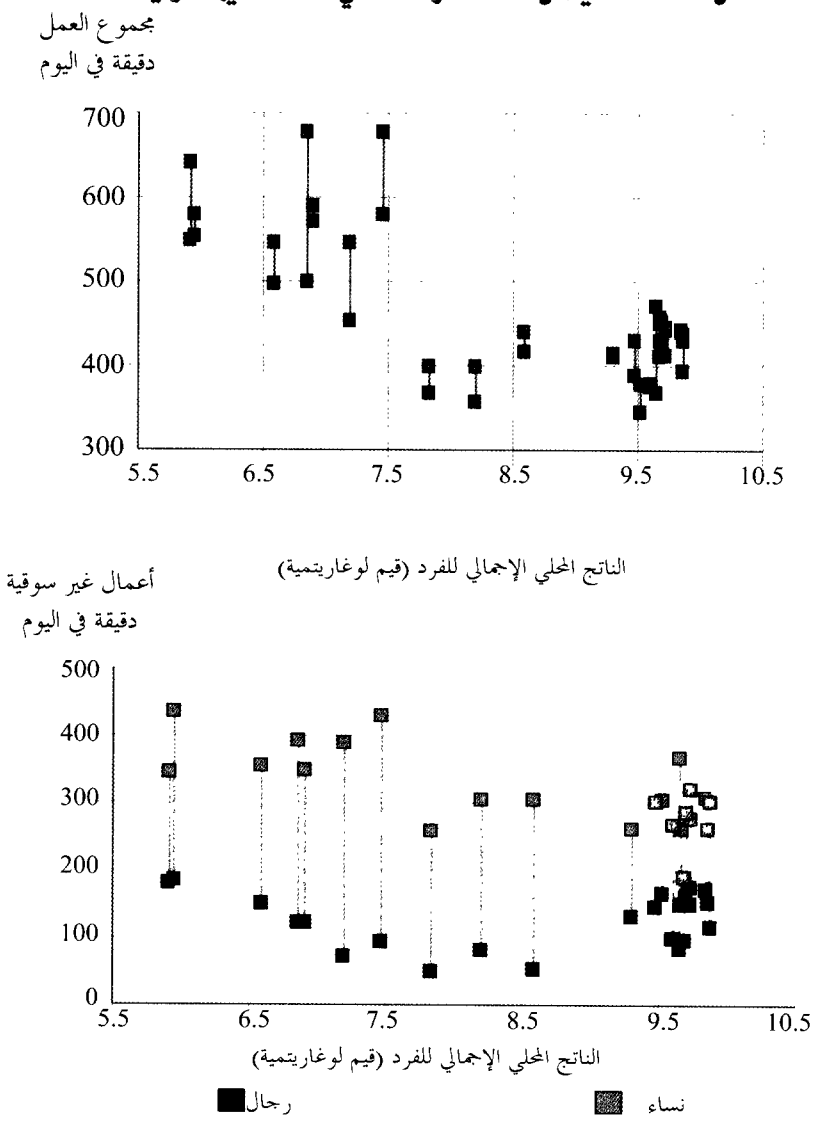

ملاحظة : أنظر الملحق لمعرفة الدول والسنوات المشمولة، أنظر مسرد المصطلحات لتعريف الأعمال السوقية وغير السوقية.

المصدر: بيانات عمل من برنامج الأمم المتحدة الانمائي (1995)؛ وبيانات دخل الفرد من البنك الدولي (1999د).

ويمكن لليد العاملة المستأجرة أن تحل محل العاملين أو العاملات من الأسرة في الحقول أو أنشطة الرعاية، مما يخفف عبء العمل عن أفراد الأسرة. ويمكن لمرافق الرعاية منخفضة التكلفة (للأطفال الصغار، والمرضى، والمسنين)أن تكون بديلاً عن عمل المرأة، مما يزيد مشاركة المرأة في العمل مقابل أجر. وأن تكون بديلاً لعمل الفتيات الأكبر سناً، مما يزيد من أوقات التحاقهن بالمدارس- كما ناقشنا في الفصل الرابع. إن سوقاً للأيدي العاملة في الحقول تمكن الأسر من مواجهة الطلب على الأيدي العاملة في المواسم من دون سحب الأولاد الأكبر سناً من المدارس أو زيادة ساعات العمل على كاهل النساء. لكن إن لم يكن هناك سوق للأيدي العاملة أو كان هذا السوق لا يعمل كما يجب، فإن إيجاد أيد عاملة مستأجرة بديلة يصبح غير ممكن، حتى وإن كان ذلك أمر معقول من الناحية الاقتصادية. وينجم عن هذا عدم كفاءة بالنسبة للأسر.

زيادة فرص العمل مقابل أجر للنساء

تجلب التنمية الاقتصادية تغيرات هائلة لبنية التوظيف في انتاجية العامل. وهي غالباً ما تزيد فرص العمل في المدن. وحين يؤدي التغيير الاقتصادي إلى ظهور قطاع جديد وتآكل سيطرة قطاع آخر، فإنه يولد رابحين وخاسرين، خاصة على المدى القصير حيث تتنافس الوظائف الجديدة مع الوظائف القائمة وينتقل العمال الأفضل إعداداً إلى القطاعات الناشئة الجديدة .

وفي أجزاء الاقتصاد التي تتضاءل أهميتها، فإن النساء والرجال يتضررون بنسب مختلفة تعتمد على مدى سرعتهم في التأقلم مع التبديل، والاستثمار في اكتساب مهارات جديدة، وايجاد وظائف جديدة. والتبدل في سوق العمل سيؤثر على الأغلب على النساء والرجال بدرجات مختلفة لأنهم لا يملكون مهارات وخبرات. وأصول، ومعلومات، واتصالات اجتماعية متساوية، وبالتالي ،فإنهم لا يستفيدون من فرص العمل الجديدة بالطريقة نفسها. وغالباً ما ينتقل الرجال للاستفادة من الأجور الأعلى في القطاع الجديد وتأخذ النساء الوظائف الأدنى أجراً في القطاعات التقليدية. وقد قادت الثورات الزراعية في مختلف انحاء العالم إلى هذه الأنواع من التغيرات في سوق العمل، وما صاحبها من تحولات

اجتماعية واقتصادية (**بوسيراب 1970**). الرجال هاجروا إلى المدن وتركوا النساء خلفهم لتدبر أمور الحقل. أو قيام الرجال بانتاج محاصيل على نطاق ضيق، هو من شأن النساء تقليدياً، بعد أن اصبح جنى المحصول مصدراً رئيسياً للنقد (**كيفان، سيصدر قريباً**).

لكن النساء يمكن أن يكسبن ايضاً. وثمة حالتان تبينان ذلك:

- في بنغلادش، ومع تصاعد صناعة الملابس المخصصة للتصدير وما نتج عن ذلك من فرص زيادة الأجور بالنسبة للنساء الشابات، تغلبت الأسر على القيود الاجتماعية التي لا تسمح بعمل المرأة خارج المترل وبدأت ترسل بناتها الى مصانع الألبسة. هذا النمو في صناعة الملابس الجاهزة أوجد 1.3 مليون فرصة عمل في القطاع الرسمي، حوالي 90 بالمئة منها شغلتها النساء (**هاتاشرايا ورحمان 1998**). وغيّر الارتفاع في توظيف النساء في البلد النظرة إلى مجالات المرأة الاقتصادية، ويقال بأنه زاد من مكانة المرأة الاجتماعية، وسيطرتها على دخلها، وسلطتها في صنع القرار داخل الأسرة (**كبير 2000؛ بول- ماجيمدور وبيغوم 2000**).
- في جنوب الهند، تتولى النساء الآن الأعمال التي كان الرجال يتولونها تقليدياً في صناعة قطع المجوهرات (**كابادیا 1999**). وتعمل النساء المتزوجات من طائفة "سوليا فيلالار" في تاميل نادو جنباً إلى جنب مع أزواجهن في قطع المجوهرات "كمساعدات". ومع خفض التعرفة الجمركية على الماكينات المستوردة، وزيادة التحرر الاقتصادي، توسعت صناعة المجوهرات المقلدة بسرعة، كما حدث بالنسبة للاقتصاد ككل. وخلال الفترة من 1992 و 1997 ترك العديد من الرجال صناعة قطع المجوهرات للقيام بأعمال متقطعة، وغير زراعية أعلى أجراً، خارج قريتهم. و لم يكن في وسع النساء الاستفادة كثيراً من فرص العمل الجديدة لأن القيود الاجتماعية والثقافية تحرم عليهن الانتقال والتحرك مثل الرجال.وبدلاً من ذلك تدربت النساء على تشغيل ماكينات شبه آلية لصناعة قطع المجوهرات وحللن تدريجياً محل العمال الذكور المهرة. وفي حين أن الأعمال التي تولتها النساء تدفع أجوراً أقل مما تدفع الوظائف الجديدة التي تسلمها الرجال، فإن تلك الأعمال تميل لاعطاء مردود أفضل من وظائف بديلة أخرى.

ثمة توجهات مهمان اليوم يؤثران على أسواق عمل النساء مقابل أجر. أولاً، أخذت مجموعة فرعية من القطاع غير الرسمي- الأعمال الصناعية التي تتم في المنازل- تحول بنية التوظيف، حتى في الدول الأكثر تقدماً صناعياً، وتشتمل على مضامين مهمة لمشاركة النساء. فالتورات الصناعية قبل أكثر من قرن خلا نظمت العمل حول المصنع، وخلقت فاصلاً مكانياً بين عمل النساء وعمل الرجال. لكن حدثت ردة إلى العمل داخل المترل كطريقة مرنة ومنخفضة التكلفة لمشاريع القطاعات الرسمية لمواجهة تقلبات الطلب وكاستراتيجية لخفض تكلفة الأيدي العاملة (**اندرسون وديمون 1999؛ بروغل 1999**). ويمكن أن تكون هذه الأعمال جذابة بالنسبة للنساء المتزوجات اللواتي لديهن أطفال، حيث أن الترتيب المكاني يمكن أن يسمح لهن بالجمع بين العمل مقابل أجر والقيام بواجباتهن التقليدية. لكن هذه المنفعة قد تنتقص من أجورهن (ومنافعهن) حيث يمكن لهذه المشاريع أن تدار دون مراعاة قوانين العمل، وغالباً دون الحد الأدنى من الأجور المعتمد قانوناً.

التوجه الثاني هو زيادة الصناعات التي تتطلب مهارة مكثفة، خاصة الاستخدام المكثف للعاملين في الحاسوب. خذ مثلاً الولايات المتحدة: في بداية عقد التسعينات كان حوالي نصف العاملين يستخدمون الحاسوب في أعمالهم (**الصندوق 5-1؛ وينبيرغ 2000**) . وفي الدول النامية ايضاً، ارتفع استخدام الحاسوب بشكل هائل خلال العقد الماضي. وازداد عدد أجهزة الحاسوب بالنسبة لكل 1000 من السكان من أقل من 2 إلى حوالي 9 في الصين. و15 في الفلبين، و30 في البرازيل خلال الفترة من 1988-1998. وفي الوقت نفسه ارتفع عدد الحاسبات المستخدمة على نطاق قومي إلى ما بين 22و 36 بالمئة سنوياً في تلك البلدان (**البنك الدولي 1999 د**). وهذه التكنولوجيا الجديدة تخلق فرصاً جديدة في جميع الاقتصادات- لكن ثمة خوف بأن تبقى الدول التي ليس لديها المهارات أو الوسائل المناسبة للوصول إلى تلك التكنولوجيا، تراوح مكانها في الخلف. وسيكون هناك عدم مساواة ملحوظة بين الجنسين، حيث ستتضاعف الفجوات بسبب الاختلاف بين الفقراء وغير الفقراء، وبين سكان المدن وسكان الريف.

مشاركة أقل للرجال في سوق العمل

مع ارتفاع معدلات مشاركة القوى العاملة النسائية في سوق العمل في أجـــزاء عديدة من العالم خلال العقود الماضية، فإن القوى العاملة الأكبر سناً للرجال آخذة في التراجع بشكل ملحوظ. ففي جميع مناطق العالم تتراجع معدلات المشاركة باطراد منذ العام 1960 للرجال الذي تتراوح أعمارهم ما بين 55-64 سنة و 65 سنة فما فـــوق، مما يقرب نسبتهم من نسب مشاركة النساء (**الشكل 5- 2**). وكان هذا التراجع أكثـــر حدّة في أوروبا وأميركا الشمالية مما في المناطق الأخرى للرجال في سن 55-64، لكـــن جميع المناطق أبدت معدلات تراجع مماثلة للرجال من سن 65 فما فوق. وفي حـــين أن ثلث الرجال في العديد من الدول الأوروبية كانوا يعملون بشكل عام، بعد ســـن 65 سنة خلال عقد الستينات، فإن متوسط سن التقاعد الآن هـــو أدنى مـــن 60 ســـنة. وتراجعت نسبة المشاركة للرجال من سن 60-64 سنة من أكثر من 60 بالمئة في بداية عقد الستينات إلى ما بين 15-40 بالمئة في التسعينات في كل من بلجيكـــا، وفرنســـا، وألمانيا، وإيطاليا، وإسبانيا (**غروبير ووايز 1998**) وهبطت مشاركة الرجال الذين تزيـــد أعمارهم عن 60 سنة بشكل متواصل منذ العام 1930، مع تراجعات كبيرة منذ عقـــد الخمسينات (**وايز 1997**). وهبطت نسبة الرجال في القوى العاملة من سن 55 سنة فما فوق من 61.4 بالمئة عام 1940 إلى 52.7 بالمئة عام 1970 إلى 39.4 بالمئة عام 1990.

نسب المشاركة في القوى العاملة بالنسبة لهاتين الفئتين من الرجال، هي بشكل عام، أعلى بكثير في افريقيا، وآسيا، وأميركا اللاتينية مما هي في أوروبا وأميركا الشمالية. وهذا هو وضع سن التقاعد القانوني في الدول الفقيرة الذي يميل لأن يكون أدنى مما في الدول الغنية- مثال ذلك المعدل هو 57 سنة في دول أفريقيا جنوب الصحراء مقارنة بأربعة وستين سنة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (**البنك الدولي 1994 د**). لكن حتى في المناطق النامية فإن معدل مشاركة الرجال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 55-64 سنة آخذة في الهبوط، ويتسارع التراجع بالنسبة لمن تصل أعمارهم إلى 65 سنة وأكثر. وبعكس ذلك، ارتفعت مشاركة النساء من عمر 55-64 أو بقيت ثابتة لمن أعمارهن 65 سنة وأكثر، وذلك باستثناء أفريقيا.

الصندوق 5ـ1 : استخدام الحاسوب وتوظيف النساء

شهد العقدان الماضيان نمواً لم يسبق له مثيل في استخدام الحاسوب في العمل. وفي الولايات المتحدة ارتفعت نسبة العاملين الذين يستخدمون الحاسوب بشكل مباشر في أعمالهم من الربع تقريباً عام 1984 إلى أكثر من الثلث عام 1989 وإلى النصف في عام 1993 (**واينبيرغ 2000**). وبأخذ تشكيلة من الصفات الشخصية، بما في ذلك التعليم، والخبرة، والعرق، والجنس، بعين الاعتبار، فإن العاملين الذين يستخدمون الحاسوب يكسبون ما بين 10-15 بالمئة أكثر من العاملين الذين لا يستخدمونه (**كروغر 1993**). الواقع أن استخدام الحاسوب مسؤول عن حوالي 40 بالمئة من الزيادة في عوائد التعليم خلال الفترة من 1984-1989.

في الولايات المتحدة تزيد أعداد النساء اللواتي يستخدمن الحاسوب في العمل عن عدد الرجال. مثال ذلك، في العام 1993، كان احتمال استخدام النساء للحاسوب في العمل أكثر بنسبة 33 بالمئة من احتمال استخدام الرجال له (**واينبيرغ 2000**). وبتحليل مصادر النمو في توظيف النساء باستخدام التراجع في جميع الصناعات، فإن زيادة استخدام الحاسوبات قد تكون مسؤولة عن أكثر من 50 بالمئة من النمو في توظيف النساء خلال الفترة من 1984 و 1993.

في الدول النامية، ما زال تمثيل النساء أقل من المطلوب في صفوف مستخدمي الحاسوب. وفي حين أن 50 بالمئة من مستخدمي الانترنت في الولايات المتحدة هم من النساء، فإن النسبة هي ما بين 35-37 بالمئة في البرازيل والصين، و 6 بالمئة فقط في الشرق الأوسط (**استطلاعات نوا للإنترنت 2000**). ورغم أن نسبة مستخدمي تكنولوجيا المعلومات من النساء آخذة في الزيادة، فإن النساء لا ينتقلن بالضرورة نحو المشاركة على قدم المساواة مع الرجل في سوق العمل. ففي البرازيل تحضر أعداد كبيرة من النساء دورات في الحاسوب، لكنهن يلتحقن بشكل رئيس في دورات معالجة الكلمات للقيام بأعمال السكرتارية، بديلاً دورات الشبكات أو البرمجة التي قد تؤهلهن لوظائف ذات أجر أعلى ومركز أفضل (**تاغارات واوغارا 2000**). في الهند وماليزيا، ورغم أن تكنولوجيا المعلومات قد زادت من توظيف النساء، فإن نسبة كبيرة من العاملات الجدد يشغلن وظائف مكتبية تتطلب مهارة متدنية (**مينغ 1993**). ومع تزايد عدد الناس الذين يستخدمون تكنولوجيا الحاسوب، فإن الاختلافات من استخدام التكنولوجيا هو الذي يحدد ما إذا كان الرجال أو النساء سيستفيدون من الثورة التكنولوجية، وليس معدلات الاستخدام.

الشكل 2.5: نسب مشاركة الرجال والنساء الأكبر سناً آخذة في التغير

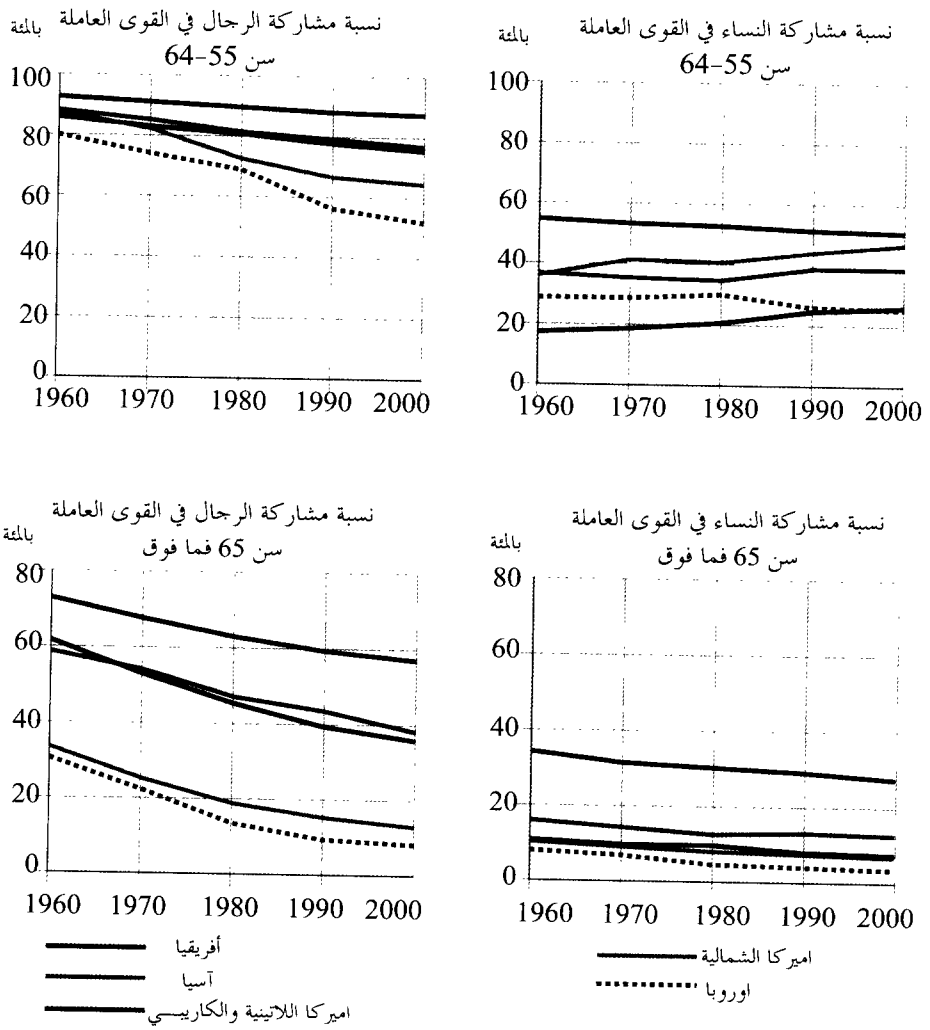

ملاحظة: تبيّن نسب المشاركة عدد الأفراد الناشطين اقتصادياً كنسبة مئوية من مجموع السكان من فئات السن ذات العلاقة والأكبر سناً. البيانات للعام 2000 اعتمدت على توقعات لمنظمة العمل الدولية.

المصدر: منظمة العمل الدولية (2000)

ثمة تفسيرات عدة ممكنة لنمط الرجال الأكبر سناً، لكن خذ بعين الاعتبار التفسيرات ذات العلاقة بالتنمية الاقتصادية. أولاً، زيادة الدخل، وازدياد الطلب على وقت الفراغ- فرصة تمتع المرء بما كسبه في حياته- تدفع العاملين إلى التقاعد المبكر. لكن ربما كان ما هو أهم من ذلك، الحوافز الاقتصادية للتقاعد المبكر والتي تأتي على شكل ضمان اجتماعي او خطط تقاعد والتي باتت متاحة أكثر خلال العقود الماضية (**بلوندال وسكاربيتا 1997؛ وايز 1997**). الواقع، أن أنظمة التقاعد قد جعلت من المكلف على الرجال مواصلة العمل بعد سن معين بسبب ما سيفوتهم من تقاعد واضطرارهم لمواصلة دفع مساهمات في صندوق التقاعد. وتقدر دراسة شملت 15 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن زيادة مقدارها 10 نقاط مئوية على هذه الضريبة الضمنية على العمل بين سن 55 و 65 سنة تقلل نسبة المشاركة في صفوف الرجال الأكبر سنا بمقدار نقطتين مئويتين في المتوسط (**بلوندال وسكاربيتا 1997**)[2].

هذه الزيادة في توفير برامج الضمان الرسمية للشيخوخة، وهي احدى منافع التنمية الاقتصادية، وقد غيرت سلوكيات سوق العمل بالنسبة للمتقدمين في السن وكان لذلك عواقب محتملة على ضمان الشيخوخة الاجتماعي، وعلى الصحة، والادوار الجنسوية. الحقيقة، أن هذا التوجه يثير أسئلة عدة تتعلق بالمساواة بين الجنسين: مع تقارب أنماط عرض الأيدي العاملة من الرجال والنساء، فهل ستتقارب أنماط الأنشطة غير السوقية أيضا بحيث يتم تقاسم مسؤوليات الرعاية بمساواة أكثر؟ وبقدر ما يكون التراجع في المشاركة طوعيا ومتوقعا، هل سيحسن العمل الأقل في السوق من العمر المتوقع للرجال؟ وكيف ستستفيد النساء من هذا التوجه في مشاركة القوى العاملة للرجال؟ ومع بدء الرجال في عدم الادخار في سن مبكرة، وعيشهم حياة أطول، ما هي مضامين ذلك على زوجاتهم؟ لاحظ أن النساء لايستفدن من برامج ضمان الشيخوخة الاجتماعي بنفس القدر مثل الرجل لأنهن يجمعن سنوات عمل أقل، وغالبا ما لا يكون لهن مدخل على تلك البرامج.

البحوث حول هذه الأسئلة تتزايد في الدول الصناعية حيث التراجع في معدل مشاركة الرجال المسنين تبدو أوضح. أحد الأمور التي تركز عليها تلك البحوث هو التصميم المناسب لبرامج التقاعد. وكما ناقشنا في هذا الفصل، فقد يكون لتصميم برامج التقاعد تأثيرات مختلفة على الرجال والنساء؛ ويتوسع الفصل التالي في مناقشة هذا الموضوع.

تقوية الحوافز من أجل استثمارات متساوية في الرأسمال البشري

تتخذ الأسر قراراتها حول العمل، والاستهلاك، والاستثمار، جزئيا، رداً على الأسعار واشارات السوق الأخرى التي تحدد تكلفة تلك القرارات ومنفعتها. والتحول في تلك الاشارات يقود الأسر إلى اعادة توزيع مواردها بين الأنشطة والأفراد. وتشير الأدلة المستقاة من تشكيلة من الدول أن الاستثمار في الاناث أكثر حساسية لتغيرات الأسعار من الاستثمار في الذكور، لذلك فإن السياسات التي تخفض التكاليف أو تزيد عائدات تلك الاستثمارات ستفيد على الأغلب الإناث أكثر وتغلق بالتالي الفجوة بين الجنسين في الرأسمال البشري.

استثمارات أقل تكلفة

تبين مناقشة توزيع الموارد في الأسرة في الفصل الرابع، أن الأسر تتخذ قراراتها ردا على التغير في الأسعار إضافة إلى عوامل أخرى. والتغير في الأسعار ينجم عن عوامل عدة ليس أقلها قوى السوق والسياسة العامة. مثال ذلك، حين تمكن زيادة قوة الاقتصاد الدولة من توفير عيادات صحية ومدارس أكثر (لأن عوائد ضريبة الدخل أعلى، مثلا)، فإن تكلفة الرعاية الصحية والدراسة تنخفض عادة بالنسبة للأسر متدنية الدخل. علاوة على ذلك، فإن التوسع في توفير هذه الأشياء لا يحتاج لأن يصدر عن القطاع العام. كما أن الاقتصاد الأقوى يزيد من عطاء القطاع الخاص، خاصة إذا كان هناك تصور لامكانية زيادة الطلب على الرأسمال البشري. أضف إلى ذلك، أن الاقتصاد الأقوى سيمكن بعض الأسر الفقيرة من تحمل تكلفة تلك الخدمات حتى من دون تراجع سعرها- لكن تراجع سعرها سيمكن أسرا أكثر متدنية الدخل من تحمل تكلفتها.

كيف يمكن لهذا الأمر أن يؤثر في المساواة بين الجنسين؟ رغم أن توسيع تقديم الخدمات قد لا يستهدف النساء والفتيات بشكل خاص، فقد يستفدن منه بنسب متفاوته. إن هبوط التكلفة الفعلية للاستثمار قد تكون أكبر بالنسبة لهن مما هي للذكور. وبناء

المزيد من المدارس لتقليل متوسط المسافة للوصول إلى المدرسة سيؤدي على الأغلب إلى زيادة التحاق الصبيان والبنات بها. لكن ذلك سيكون مفيداً للبنات بشكل خاص، خاصة اللواتي لم يلتحقن بالدراسة بسبب بعد المسافة. وكما يناقش الفصل الرابع، فان بُعد المدارس هو عادة أحد معيقات تعليم البنات- خاصة في الأماكن التي يخشى فيها الأهل على سلامة بناتهم وسمعتهن. ومثال آخر: فإن الأمهات والفتيات الأكبر سناً هن الراعيات الأساسيات للأطفال الصغار. وتحسين توفير الخدمات الصحية في الريف للأطفال ورعاية أطفال منخفضة التكلفة، تقلل من تكلفة الرعاية على الأمهات وبناتهن، وتزيد من رفاهيتهن. وتسمح للفتيات الأكبر سناً بتكريس المزيد من الوقت للدراسة (**لوكشين، وغلنسكايا، وغارسيا 2000**).

تصور الحصول على مردود أعلى للاستثمارات

تصور أن فوائد الاستثمار في الرأسمال البشري هي أدنى بالنسبة للنساء مما هي بالنسبة للرجال تميل إلى تثبيط الاستثمار في الاناث بقدر كبير. لذلك، فإن العوامل التي تزيد عوائد تلك الاستثمارات وتحسن تصور تلك العوائد مهمة جداً لدفع الأهل لتقديم استثمارات متساوية للجنسين.

وتنبع التصورات غير الدقيقة من الفشل في الحصول على معلومات وهو أمر منتشر في الاقتصادات الأقل نموا. مثال ذلك، الاختلافات الجنسوية في الأجور لا تعكس بدقة الاختلافات الجنسوية في تأثير الالتحاق بالمدرسة على الانتاجية (خاصة عند وجود تحيز في سوق العمل) ولا تشجع، بالتالي، الاستثمار الأمثل في الرأسمال البشري. وبتقييم تأثير الالتحاق بالمدارس على الأجور في اندونيسيا مع أخذ قرارات الأسر المتعلقة بالدراسة صراحة بعين الاعتبار، توصل بيهرمان وديولاليكار (1995) إلى أنه في حين تتلقى المرأة أجوراً أدنى، فإنها تتلقى في المتوسط زيادة في الأجر تفوق زيادة الرجل عن كل سنة اضافية من التعليم الابتدائي. وعلى المستوى الثانوي، فإن التأثير على أجور النساء هو 50 بالمئة أعلى من أجر الرجل. ورغم وجود دراسات معارضة (**دراسة كينغدون مثلا 1985**)، فإن عددا من الدراسات في دول أخرى تدعم النتيجة حول اندونيسيا (**شولتز 1998، 1993**).

فشل المعلومات- سواء في تلقي العاملين لمعلومات حول طريقة عمل السوق وكيف يكافيء مهارات معينة وفي طريقة ارسال العمال الاشارات حول انتاجيتهم وارتباطهم بسوق العمل- هو على الأغلب أكبر بالنسبة للنساء منه الرجال، لعدة أسباب. أحدها أن عمل المرأة ما زال في أغلبه خارج سوق العمل. وفي حين أن لدى النساء بعض شبكات المعلومات يعتمدن عليها، فإن شبكات أخرى غير متاحة لهن. مثال ذلك، القيود على مجالات عمل النساء مقابل أجر تقيد قدرتهن على ادراك أهمية رأسمالهن البشري على عوائد السوق مما يقلل الاشارات حول الرغبة في تعليم البنات (**الدرمان وكنغ 1998**).

خلق الأسواق وتوسيع فرص العمل للنساء في تلك الأسواق يقلل فشل المعلومات المتعلقة بالمردود نسبة إلى الرأسمال البشري. وقدرت بضع دراسات في الدول الصناعية تأثير اشارات السوق التي لها علاقة بعوائد رأس المال البشري على قرارات الالتحاق بالمدارس. ووجدت أن خيارات الالتحاق لا ترد على سعر الالتحاق بالمدرسة، كما ناقشنا في الفصل الرابع وحسب، بل أيضا على اشارات السوق حول العوائد، رغم أن الدراسات لا تبين ما إذا كان للاشارات تأثيرات مختلفة على الاناث والذكور (**انظر مثلا التونجي 1991**).

أخيرا، تولد الأسواق حوافز حقيقية واستمرار تزايد الطلب على الايدي العاملة في الاقتصاد يمكن أن يحسن المساواة بين الجنسين في الاستثمار في الرأسمال البشري- وبزيادة عوائد السوق على رأسمال المرأة البشري فإن ذلك يساعد على كسر التقسيمات المتشددة للعمل.

دخل أعلى للأسر

يمكن للتنمية الاقتصادية أن تحسن المساواة بين الجنسين في الاستثمار- سواء من خلال العرض أو الطلب- بزيادة توفير الخدمات، وزيادة معدل الدخل المتوقع للرأسمال البشري، وتوسيع موارد الأسرة. نستذكر هنا الدليل من الفصل الأول بان عدم المساواة بين الجنسين تبدو أشد وضوحا في الأسر الفقيرة منها في الأسر غير الفقيرة. وأسواق رأس المال غير المتطورة تمنع الناس من الاقتراض مقابل دخل مستقبلي متوقع. وبالتالي،

يكون الفقراء على الأغلب مقيدين أكثر في المناطق التي تكون فيها هذه الأسواق ضعيفة. ولهذا السبب، فإن الزيادة في دخل الأسرة قد تدفع إلى الاستثمار أكثر في الرأسمال البشري، خاصة في صفوف الفقراء. وحيث ترفع التنمية الاقتصادية دخل الفقراء، فثمة احتمال كبير لكسب المزيد من المساواة بين الجنسين. والأغلب ألا يكون لهذه المكاسب في الدخل تأثير متساو على الصبيان والبنات، لأنه حين تكون الموازنة شحيحة تميل الأسرة إلى الاستثمار أكثر في الصبيان من البنات، وحين يرتفع الدخل يكون هناك تجاوبا أكثر للاستثمار في الرأسمال البشري للبنات (**الدرمان وغيرتلر 1997**)[3].

ويختلف حجم تأثير الدخل حسب الاوضاع، لكنه مهم عادة من الناحية الاقتصادية (**الجدول 1-5**)، في راجاستان، الهند، أدت زيادة مقدارها 1 بالمئة في دخل الفرد في الأسرة إلى زيادة في احتمالات التحاق الصبيان بالمدارس المتوسطة بنسبة لا تذكر مقدارها نقطة مئوية واحدة، و4 نقاط مئوية بالنسبة للبنات (**باسو 1997**)[4]. وفي ماليزيا، أدت زيادة في دخل الاسرة مقدارها 1 بالمئة إلى زيادة احتمالات التحاق البنات بالمدارس بنسبة تتراوح ما بين 20-18 نقطة مئوية، لكن نسبة الاولاد الذكور كانت من 5-6 نقاط مئوية (**دي تراي 1988**).

ووجدت أنماط مشابهة في طلب الأسر على التغذية والرعاية الصحية. في غانا، يتبدى التمييز في التغذية بين أفراد العائلة خاصة في الأسر متدنية الدخل (**جارج وموردوخ 1998، 1996**). في تلك الأسر كان لزيادة هامشية في انفاق الأسرة الواحدة على الفرد امكانية تجنب الاصابة بنقص الوزن وأن يكون هزال الفتيات أكثر بنسبة 50 بالمئة من الصبيان. وفي باكستان، أدت زيادة بنسبة 1 بالمئة في دخل الفرد بالنسبة للأسرة المتوسطة إلى زيادة في طلب الرعاية الطبية بنسبة 15-20 بالمئة للفتيات و 8-11 بالمئة للاولاد (**الدرمان وغيرتلر 1997**).

الجدول 5ـ1: كيف يؤثر الدخل في الطلب على التعليم، والصحة، والتغذية حسب الجنس

الدراسة	البلد	النتائج الرئيسية
الصحة والتغذية		
روس 1999	الهند	هطول أمطار غزيرة غير متوقعة، بديلة عن الدخل، زادت احتمالات بقاء البنات خلال أول عامين من عمرهن أكثر من احتمالات بقاء الصبيان.
هودينوت وكينسي 2000	زيمبابوي	متوسط مؤشر الكتلة البدنية للنساء هبط بمقدار 3 بالمئة خلال الجفاف؛ ولم يطرأ عمليا أي تغيير على الرجال.
الدرمان وغيرتلر 1997	الباكستان	مرونة الدخل وتأثيرها على طلب الرعاية الصحية كانت أعلى بمقدار 36-48 بالمئة في القيمة المطلقة للاناث أكثر من الذكور؛ وهناك تباين حسب فئات الدخل ونوع المزود.
جارج وموردخ 1996	غانا	تأثير انفاق الأسرة الواحدة على الفرد واحتمالات نقص الوزن هي 50 بالمئة أكبر بالنسبة للفتيات من الصبيان؛ والتأثير على امكانية عدم اكتمال النمو أو الهزال الشديد لا تختلف كثيراً.
بيهرمان 1988	الهند	في المواسم العجاف يعطي الأهل اهتماما أكبر لنتائج صحة الصبيان، وبنسبة تزيد بمقدار 5 بالمئة أكثر من الفتيات.
التعليم		
إلاهي 1999 آ	البيرو	المكافيء (اللوغاريتمي) لثروة الفرد من نفس العمر 1.97 للفتيات و1.02 للصبيان، وبالنسبة لاحتمالية الالتحاق بالمدرسة بدوام كامل 1.01 و 0.08 المكافيء بالنسبة للصبيان لا أهمية له من الناحية الاحصائية.
سيباهيمالاني 1999	الهند	زيادة بنسبة 1 بالمئة في الدخل تزيد احتمالية التحاق الفتيات بالمدارس بمقدار 9-13 نقطة مئوية، والصبيان بمقدار 7 نقاط مئوية.
بيهرمان ونوليز 1999	فيتنام	مرونة الدخل أدنى بمقدار 6 بالمئة للصبيان مما هي للبنات بالنسبة للصفوف التي تم النجاح فيها بعد سنة دراسية، و 22 بالمئة أقل في العلامات التي تم الحصول عليها في آخر صف أنهاه و40 بالمئة أكبر سنا عند بدء الدراسة.

تابع الجدول 5-1

تانسيل 1998	تركيا	مكافيء أنفاق الشخص البالغ على الالتحاق بالمدرسة أعلى بالنسبة للفتيات منه للصبيان على المستوى الابتدائي (1.10 و0.36) والاعدداي (1.00 و0.86) والثانوي (1.13 و0.69).
ماسون وخندقر 1996	تنزانيا	معامل انفاق الفرد لمعادلة التحاق الفتيات بالدراسة الثانوية هي أعلى بنسبة 10 بالمئة من مكافيء الصبيان.
باسو 1997	الهند	المعامل (اللوغاريتمي) لدخل الفرد في الأسرة على الالتحاق بالمدارس أعلى بمقدار 1.05نقاط مئوية للبنات من الصبيان. والتباين هو 3.92 نقطة مئوية للنصف الأشد فقرا من الأسر، لكنه 0.89 نقطة مئوية للأسر الأغني وهو غير ذي أهمية.
دي تراي 1988	ماليزيا	إن زيادة بنسبة 1 بالمئة في الدخل تزيد امكانية التحاق الصبيان بالمدارس بمقدار 0.50 إلى 0.60، واحتمالية التحاق البنات بمقدار 0.18-0.20.
شولتز 1985	دول عدة	مرونة الدخل للالتحاق بالمدارس هي 0.43 للبنات و 0.24 للصبيان على المستوى الابتدائي، و0.30 على المستوى الثانوي، و0.28 و 0.50 لمجموع سنوات الدراسة المحتملة.

ملاحظة: تشتق مرونة الطلب الدخلية من تقديرات دالة الطلب. وهي نسبة التغيير المئوي في الطلب على سلعة أو خدمة رداً على تغيير مئوي معين في قياس الطلب.

الجانب الآخر من النتائج التي تم التوصل إليها هي أن لزيادة دخل الأسرة نتائج ايجابية أكبر على الاناث- مما يحسن بالتالي، المساواة بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس، والصحة، والتغذية- وأن الصدمات الاقتصادية التي تتسبب في تآكل الدخل يكون لها على الأغلب تأثير مدمر على الاناث أكثر من الذكور. فالجفاف في زيمبابوي في اواسط التسعينات أدى إلى خفض مؤشر الكتلة البدنية للنساء- وهو أحد مقاييس التغذية- بمقدار 3 بالمئة، لكنه لم يؤثر على الرجال (**هودينوت وكينساي 2000**) وفي المناطق الريفية الهندية ليس هناك اختلاف يذكر في توزيع الغذاء بين الصبيان والبنات حين يكون الطعام وفيرا، لكن الصبيان يحصلون على طعام أكثر في المواسم العجاف (**بيهرمان 1988**). وتوحي هذه النتائج بأن الحماية الاجتماعية وبرامج شبكات الأمان بالغة الاهمية للنساء والفتيات في فترات التراجع الاقتصادي.

خفض التمييز من خلال الاسواق التنافسية

قد لا تكون الأسواق التنافسية أفضل طريق للقضاء على التمييز بين الجنسين، لذلك فإن للدولة دوراً تلعبه في مجال تنظيم الأسواق وتوفير البنية الاقتصادية التحتية بالغة الاهمية. لكن، وبعد أن اصبح العالم أصغر – مع اختفاء الحدود الدولية بفضل الرحلات الجوية، وتكنولوجيا المعلومات الجديدة، والتجمعات التجارية الاقليمية– فإن التنمية المستدامة لا تعتمد على الاوضاع الوطنية وحسب بل العالمية ايضا. القوى التي توسع المدخل إلى المعارف الأساسية في العلوم، والطب، والهندسة، وتولد تبادلاً ثقافيا أكثر حرية تميل أيضاً إلى توسيع الأسواق وفتحها. وهذا يجلب معه امكانيات الحصول على مكاسب اقتصادية علاوة على المخاطر.

فكيف يمكن لقوى متنافسة تعززت باسواق مفتوحة وأكثر حرية أن تؤثر في عدم المساواة بين الجنسين؟ بحث عدد من الدراسات التجريبية العلاقة ما بين مستوى الانفتاح التجاري والمنافسة في الاقتصاد واختلاف الاجور حسب الجنس. وحللت احدى الدراسات تأثير المنافسة الأكبر في قطاع الصناعات التحويلية في الولايات المتحدة خلال الفترة من عقد الستينات إلى عقد الثمانينات. ووجدت أن فجوة الأجور بين الجنسين قد ضاقت أكثر مما يمكن تفسيره بالتحسينات النسبية في تعليم المرأة وخبرتها العملية (**بلاك و برينارد 1999**). وإن 10 بالمئة زيادة في حصة الصناعة من الصادرات تقود إلى 6.6 نقاط مئوية انخفاض في فجوة الاجور بين الجنسين[5]. وتوصلت دراسة مماثلة إلى أن خفض القيود التنظيمية للصناعة المصرفية في الولايات المتحدة، وهي عملية اصلاح كان الهدف منها تسهيل دخول الشركات إلى هذه الصناعة، رافقها تحسن كبير في أجور النساء النسبية، مع أخذ العوامل الأخرى بعين الاعتبار (**بلاك وستراهان 1999**). أضف إلى ذلك، أن حصة النساء من المناصب الادارية قد زادت بمقدار 10 بالمئة في المتوسط، مع أخذ قياس صفات العامل الشخصية بعين الاعتبار. ووجدت دراسة ثالثة أن المؤسسات الضعيفة في السوق تميل إلى دفع أجور متساوية تقريبا للرجال والنساء، في حين أن الشركات الكبيرة في السوق تميل إلى التمييز في الأجور (**هيلرستاين، ونيومارك، وتروسكي 1997**).

ويقدم عدد من التحليلات المماثلة عن الدول النامية دليلا يدعم ما سبق:

- تناولت احدى الدراسات تجربة المكسيك خلال الفترة الأخيرة من تحرير التجارة وتوصلت إلى نتائج لا تتفق كثيرا مع الدليل الاميركي. ومن التغيير في فجوة الأجر بين الجنسين خلال الفترة من 1987و 1993، فإن القدر غير المفسر بتعليم الاناث أو خبرتهن هو أصغر في الصناعات الأكثر تنافسا وتتراجع سريعا في الصناعات الأقل تنافسا والتي أصبحت معرضة لمنافسة أكبر من خلال تحرير التجارة (**ارتيكونا وكنينغهام 2000**).
- توصلت دراستان عن الصين واحدة عن المناطق الصينية الريفية، وأخرى عن المناطق المدنية، أن الممارسات التنافسية في الاستخدام تقلل مجال التمييز في الأجر بين الجنسين (**مينغ 1993؛ ماورر – فازيو وهيوز 1999**). وبمقارنة الفجوة بين الجنسين في الأجر بين الموظفين الذين حصلوا على وظيفتهم من خلال آليات ادارية ومن حصلوا على تلك الوظائف من خلال التنافس، وجدت الدراسات أن نسبة الفجوة التي تعزى إلى التمييز بين الجنسين أكبر في اوساط العاملين الذين حصلوا على وظائفهم بالتعيين ممن حصلوا عليها بالمنافسة. وتأخذ الدراسات مستوى التعليم والخبرة العملية بعين الاعتبار[6].
- وجدت تحليلات لبيانات مستوى الصناعة من 16 دولة متوسطة وعالية الدخل ما يؤيد ما توصلت إليه الدراسات الخاصة بالدول النامية: وهي أن الفجوة في الأجر بين الجنسين التي تحابي الرجال تضيق حين تكون الأسواق المحلية مفتوحة للتجارة الدولية وأكثر حرية (**بيهرمان وكنغ 2000**)[7]. وبالنسبة للدول متوسطة وعالية الدخل، فإن تحسين انفتاح أسواق الانتاج يخفض الفجوة في الاجر بين الجنسين.

وفي حين أن نتائج تلك الدراسات المختلفة هي للتذكير فقط، فلا يعرف الا القليل عن حجم أو أهمية تلك التأثيرات الاقتصادية على الدول النامية الأخرى وحيث أنه يتزايد التعبير عن الاهتمام بالعولمة في المنتديات العامة، فثمة حاجة للمزيد من الدراسات لتقييم التأثير الكمي للتحولات في الضغوط التنافسية على عدم المساواة بين الجنسين في تلك الدول.

النمو مع المساواة بين الجنسين: وما توصلت إليه دراسات الاقتصاد الكلي

يقود دليل الاقتصاد الكلي حول تأثير دخل الأسرة على الاستثمار في الرأسمال البشري إلى توقع وجود رابطة مماثلة ما بين النمو الاقتصادي والمساواة بين الجنسين على المستوى الوطني. وقد حاولت دراسات عدة للاقتصاد الكلي اقامة علاقة سببية بين النمو الاقتصادي والمساواة بين الجنسين. واجتذبت تلك الدراسات بعض الاهتمام في مجتمعات التنمية، وسوف نراجع نتائجها هنا. لكن سندرس أولاً انماطا من نقاط التفرق البيانية لدول عدة والتراجعات البسيطة متعددة المتغيرات.

تشير نقاط التفرق البيانية التي تشمل دولا عدة أن الدول التي لديها دخل أعلى للفرد لديها معدلات أعلى من التحاق الصبيان والبنات بالمدارس- ومعدلا أعلى من العمر المتوقع للذكور والاناث- من الدول ذات الدخل المنخفض للفرد (**الشكل 5-3**)[8]. وتبين الرسوم البيانية خطوط التراجع المطابقة التي تلخص العلاقة ذات المغزى الاحصائي ما بين التعليم ومقاييس العمر المتوقع والدخل المحلي الاجمالي للفرد (حسب قيم لوغارتيمية)، مع أخذ المساواة في الحقوق بعين الاعتبار في كل بلد (انظر الفصل الثالث). إن لجعل خط الدراسة الابتدائية مستويا علاقة بالدول متوسطة الدخل التي وصلت إلى مستوى الالتحاق الشامل بالمدارس. والنمط ذاته ما زال غير واضح بالنسبة للتعليم الثانوي.

فهل الاناث أفضل حالا مقارنة بالذكور في الدول ذات الدخل الأعلى؟ تبين الرسوم البيانية النسب الجنسوية للدول ذات مستويات الدخل المتباينة والتي تشير أنهن أفضل حالا. فالمساواة بين الجنسين (على الأقل بالنسبة للمؤشرات الثلاثة المبينة) أعلى في الدول التي لديها دخل أعلى من الدول الأدنى دخلاً. فنسب التعليم الجنسوية هي بشكل عام 1 تقريبا في الدول التي يبلغ فيها الناتج المحلي الاجمالي للفرد حوالي 5 آلاف دولار (دولارات العام 1995 معدلة حسب قوتها الشرائية) وأكثر. ونسبة العمر المتوقع تزداد ايضا لكن بميل أقل انحداراً، وهي أعلى من 1 لأسباب ناقشناها في الفصل الأول.

الشكل 5ـ3: المساواة بين الجنسين أعلى في الدول الأعلى دخلاً

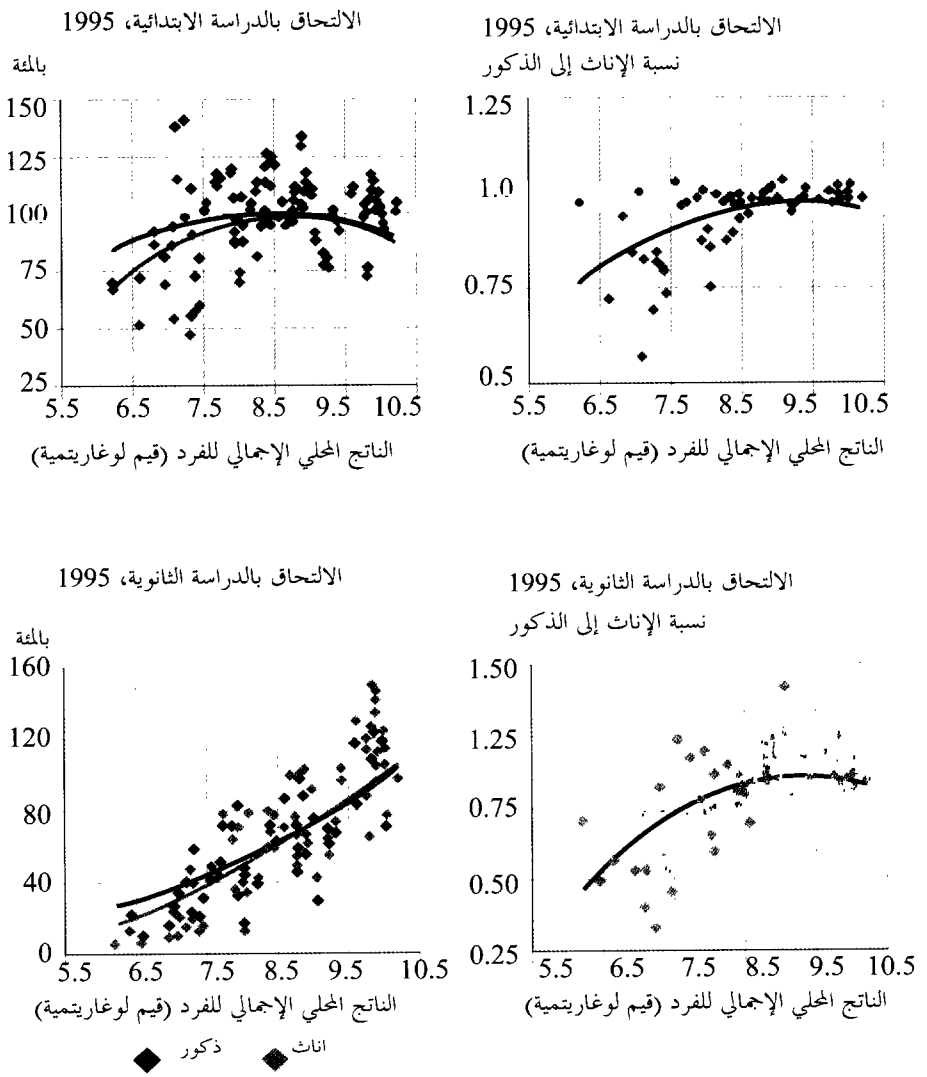

تابع الشكل 5ـ3

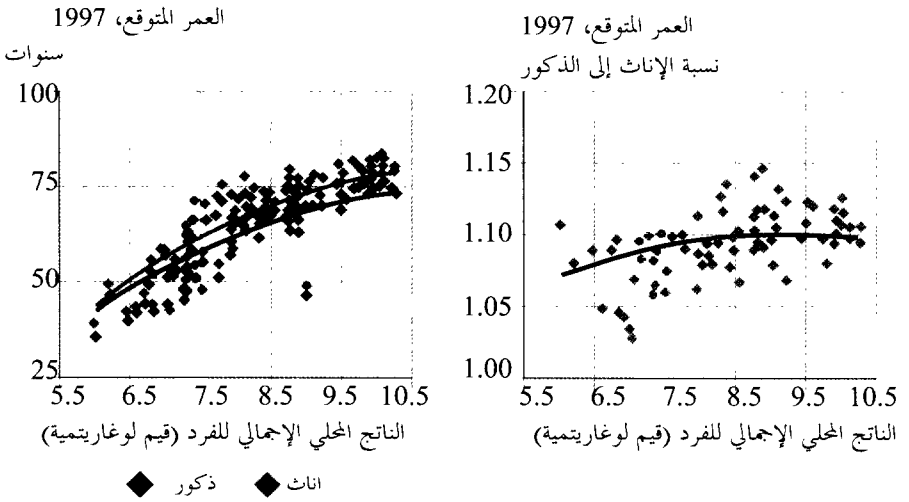

ملاحظة: انظر الملحق 1 لمعرفة الدول المشمولة، والملحق 2 لنتائج التراجع.

المصدر: حسابات المؤلفين بناء على معلومات من البنك الدولي (1999د).

الربط بين المساواة بين الجنسين والدخل واضحة أيضا في المشاركة السياسية للنساء. فتمثيل النساء في البرلمان ضئيل في معظم الدول، وهو أعلى في بعض الدول عالية الدخل، لكن ليس في جميعها. ومع بعض الاستثناءات، فإن نسبة الاناث إلى الذكور تقع في مستوى يتراوح بين الصفر و 0.2- لكن في دول يصل دخل الفرد فيها إلى حوالي 15 الف دولار (دولارات العام 1995، معدلة حسب القوة الشرائية) وأكثر، فإنها تصل إلى 0.65 ، وحتى في الدول الأعلى دخلا فان نسبة الاناث إلى الذكور في البرلمان هي أدنى من 0.2 في معظم الدول (**الشكل 5-4**).

يبين الشكلان 5-3 و 5-4 العلاقة الايجابية ما بين الدخل والمساواة بين الجنسين في أبعاد عدة- لكن العلاقات ليست بالضرورة سببية. فخطوط التراجع في الشكل 5-3 مقدرة من بيانات شملت دولا عدة جمعت على مدى 20-25 سنة، وعدلت حسب متغير سنوي ومؤشر للمساواة بين الجنسين في الحقوق. وقيم أحدث البيانات مبينة في بعثرة النقاط. ولأن معامل التراجع اعتمد على بيانات سنوات عدة، فإن ميل خطوط التراجع تمثل متوسط التقدم للبلد مع ازدياد الدخل؛ واعتراض الخط يعكس تأثيرات سنة معينة. الا أن السببية لايمكن تحديدها من دون سلسلة أطول زمنيا من البيانات

حول المساواة بين الجنسين في الحقوق، وهي احدى الملامح الأساسية لهذا النمـــوذج. وتخدم هذه النتائج كقاعدة للمقارنة مع نتائج دراسات تجريبية تحدد السببية.

وما لم يتم اثبات سببية النمو الاقتصادي على المساواة بين الجنسين، فلا يمكننـــا استنتاج أن الدول الأدنى دخلا ستصل إلي مستوى المساواة بين الجنسين التي تتمتع بها الدول عالية الدخل. وتختلف الدول منخفضة الدخل اليوم عن الدول مرتفعة الـــدخل في نواح مهمة أخرى اضافة إلى متوسط الدخل. فبعض الدول مرتفعة الدخل قد تكـــون بدأت بمساواة جنسوية أكبر من دولة عادية متدنية الدخل هذه الأيام لأن لديها تقاليد مساواتية أكبر بدأت بها. وبعكس ذلك، فان بعض الدول متدنية الدخل قد لا تتمكن من تطوير تقاليد مساواتية مماثلة لدولة عادية مرتفعة الدخل. ومفتاح تحديد السببية هو فصل تأثيرات النمو الاقتصادي على المساواة بين الجنسين (والمقاسة بمقـــدار النمـــو في الدخل) عن تأثيرات جميع المتغيرات الأخرى، سواء كانـــت مقاســـة أم لا. وينـــاقش الصندوق (2-1) القضايا المنهجية المرتبطة بالتأكد من السببية.

الشكل 5ـ4 : قلة من النساء في البرلمان- حتى في الدول الأعلى دخلاً.

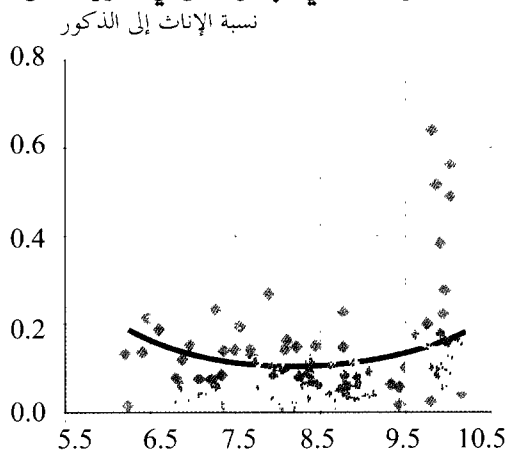

ملاحظة: انظر الملحق 1 لمعرفة السنة والدول المشمولة، والملحق 2 لنتائج التراجع.

المصدر: حسابات البنك الدولي بناء على بيانات برلمانية من (1998) WISTAT وبيانات دخل الفرد من البنك الدولي (1999د).

تفحصت تحليلات حديثة شملت دولا عدة الدخل على مختلف القياسات باستخدام مجموعة مختلفة من المتغيرات أكثر ثراء- وتوصلت إلى نتائج متباينة[9]. الا أن معظم تلك الدراسات تعالج بالكامل القضايا الاحصائية لاقامة علاقة سببية، خاصة مواضيع المتغيرات غير الملحوظة وغير المقاسة التي قد تربط الدخل بالمساواة بين الجنسين. واستخدم دولار وغاتي (1999) متغيرين اثنين- فارق السعر في السوق السوداء ومؤشر حكم القانون- توقعا أن يؤثرا في النمو، لكن ليس في عدم المساواة بين الجنسين مباشرة، كمتغيرات مساعدة. وبتحليل بيانات من 127 دولة على مدى 4 فترات، فقد تفحصا ما إذا كان نمو الدخل يقود إلى مساواة أكثر بين الجنسين في الالتحاق بالدراسة الثانوية، والعمر المتوقع، والتمثيل السياسي للنساء[10]. وقد وجدا دليلا قويا بما يكفي لاستنتاج أن الزيادة في الدخل تقود إلى مساواة أعظم بين الجنسين بالنسبة للأمور الثلاثة.

علاوة على ذلك، وجدا أن العلاقة غير خطية. مثال ذلك، أظهرت نسبة النساء في البرلمان تحسنا طفيفا في حالات تدني دخل الفرد- لكنها تزداد بسرعة حين تصل الدول إلى مستوى دخل يرتفع من أدنى حدود المتوسط إلى أعلى حدود المتوسط، مع أخذ العوامل الأخرى بعين الاعتبار. ووجدا أيضا هذه العلاقة المحدبة بين الدخل والمساواة بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس الثانوية[11]، وهذا يوحي بأنه بالنسبة للعديد من الدول متدنية الدخل فإن التأثيرات الصحية وحدها لنمو الدخل قد تحتاج لوقت طويل كي تظهر- على الأقل بالنسبة لبعض أبعاد عدم المساواة بين الجنسين.

ادراك أن العلاقة غير خطية تم قبل ثلاثة عقود حين جادلت بوسيرب (1970) بأن النمو يجب أن يصل إلى حدّ معين قبل اغلاق الفجوات بين الجنسين بمزيد من النمو الاقتصادي. وقد اشارت بوسيرب في كتابها "دور المرأة في التنمية الاقتصادية" إلى أنه في المراحل الأولية للتنمية تميل حركة التمدن والصناعة إلى تكثيف تقسيم العمل بين الجنسين في المنزل وفي مكان العمل. ويبدأ ازدياد التوسع في الأسواق بالقضاء تدريجيا على تلك الهياكل الجنسوية التقليدية. وتفرض أسواق العمل الأشد صرامة بالضغط على أصحاب العمل للتخفيف من استثنائهم للنساء من العمل مقابل أجر، وبعد ذلك تستفيد الأسر من توسع فرص العمل وزيادة فرص الاستهلاك وتشجع النساء بالعمل خارج المنزل.

يدعم مجمل الأدلة من مختلف اشكال البيانات والتحليلات التجريبية النتيجة القائلة بأن التنمية الاقتصادية توفر بيئة ملائمة للمساواة بين الجنسين- رغم أن تأثيراتها ليست فورية أو من دون تكاليف،على المدى القصير على الأقل. والدليل يتعلق بمتوسط التأثيرات (مع أنه يأخذ في الحسبان عوامل أخرى قد تؤثر في المساواة بين الجنسين)، أي أن التنمية الاقتصادية قد لا تفيد جميع النساء والرجال. ومعرفة من يحتمل أن يسقط ضمن هذه الفئة مهم لايجاد علاج للذين لا يستفيدون من التنمية الاقتصادية أو الذين يتأذون بسببها.

يدرس القسم التالي مجموعة أخرى من الأدلة حول الروابط ما بين التنمية الاقتصادية والمساواة بين الجنسين، ويستعرض الاستراتيجيات الاقتصادية التي اتبعتها المناطق النامية في العقود الأخيرة.

هل تقود طرق التنمية إلى مساواة بين الجنسين؟ وجهات نظر إقليمية

طرق التنمية متعددة وليست واحدة. لكن استراتيجية التنمية التي قد تتبعها الدولة ستؤثر في عدم المساواة بين الجنسين، حتى حين لا تهدف الاستراتيجية إلى ذلك صراحة. حتى التغيرات الصغيرة قد تكون مهمة لحياة الرجال والنساء والعاملين- التي تؤثر على مكان عمل الناس، ونوع الادوات والآلات التي يستخدمونها، وقيمة خبرة العمل مقارنة مع التعليم، والعائد النسبي لعمل الذكر والانثى. وتؤثر أيضا بكمية الوقت التي ينفقها الناس على المهمات، وكيف يعملون كفريق، وكيف هي علاقة الذكور والاناث بمكان العمل وبالمنزل. في جنوب شرق آسيا قاد ادخال أنواع الأرز ذات المحصول العالي إلى تغيير في أدوات الحصاد (في اندونيسيا من سكين الاصبع الصغيرة إلى المنجل) وترتيبات عمل مختلفة، مع التغييرات التي رافقت مهمات النساء والرجال في فرق الحصاد (**كولبير وآخرون 1974؛ كيكوشي وهيامي 1983**).

وقد بينت الثورات الصناعية في أوروبا واميركا الشمالية أيضا كيف تغير طرق الانتاج العلاقات بين الجنسين (**بوسيرب 1970؛ لاندس 1980؛ غولدن 1990**). وقد خلق

دخول عصر صناعة في أوروبا والولايات المتحدة وظائف جديدة في المصانع للعديد من النساء (والأطفال) وللرجال الذين انتقلوا من الزراعة. ورغم أن ظروف العمل كانت قمعية في أغلب الأحيان، فقد قاد الاتساع في وظائف المصانع إلى التمدن، وظهور سلع وخدمات جديدة وبعد ذلك، إلى مستويات أعلى من الدراسة. وأدى التوسع اللاحق في قطاع الخدمات، حيث يمكن للتعليم أن يكون بديلاً عن الخبرة العملية، إلى زيادة الخيارات الاقتصادية للنساء. وكان للمزيد من الالتحاق بالمدارس أن اطال فترة بقاء الأطفال في المدرسة خلال النهار، مما سمح لمزيد من الأمهات بالعمل. واليوم، لا تلتحق أعداد أكبر من النساء المتزوجات بسوق العمل وحسب، بل إنهن يعملن أياما أكثر كل سنة، وساعات أكثر كل اسبوع، ويبقين في أعمالهن لمدد أطول بغض النظر عن وجود أطفال صغار في المترل (**لومبارد 1999**).

تمكنت الدول الشمالية من ان تجمع بنجاح بين الملكية الخاصة ومنافسة السوق بسياسات مدروسة لتحقيق توزيع مساواتي للدخل واجماع في الحياة السياسية والاقتصادية. وأحد ملامح استراتيجية التنمية هذه التي تتعلق بالجنسوية هي دعم سخي للأسرة يقلل من تكاليف أنشطة الرعاية والانشطة غير السوقية بالنسبة للنساء (**الصندوق 5- 2**).

تنامي قطاعي الصناعة والخدمات في العديد من الدول النامية هذه الأيام يزيد الطلب على الأيدي العاملة النسائية- ويغير ببطء لكن باصرار الأدوار والعلاقات الجنسوية في اطار هذه العملية. لكن التغيرات الاقتصادية لا تخلو من مخاطر. حيث يعتقد البعض أن فترة التكيف البنيوي، خاصة في دول افريقيا جنوب الصحراء، كانت قاسية للغاية، واسترفت عمليا البرامج الاجتماعية التي لم يشتد عودها بعد. أو أن فترة التحول في أوروبا الشرقية والتي سارت بسرعة زائدة، لم تعط الشركات والأسر سوى القليل من الوقت كي تتكيف وتواجه التغيرات الكبيرة في طريقة عمل الاقتصاد أو الدولة. تلك التغيرات العريضة وامثالها في مناطق أخرى ولدت مجموعة جديدة من القلق لدى النساء، والرجال، وأسرهم. مثال ذلك، كان على عدد متزايد من الأسر التي يعمل الأب والأم فيها أن توازن مقتضيات تنشئة الأطفال مع الطلب على العمل مقابل أجر. وتواجه النساء العاملات مخاطر أكبر من العنف والتحرش الجنسي في مكان العمل، والمخاطر الصحية التي لها علاقة بنوع العمل واجهاده. الحقيقة، أن العلاقات الجنسوية التقليدية في المترل والمجتمع تواجه تحديا من التحولات الاجتماعية الواسعة التي رافقت التنمية الاقتصادية.

الصندوق 2.5: نموذج شمالي

غالبا ما ينظر إلى الدول الشمالية على أنها رائدة تشجيع المساواة بين الجنسين حيث منحت الدنمارك، وفنلندا، وايسلندا، والنرويج، والسويد حقوقا متساوية للرجال والنساء في الإرث في الفترة ما بين 1850 و1880 وأعطت النساء حق التصويت وأن يتم انتخابهن في الفترة ما بين 1905 و1920 (**اوستربيوغ وهيدمان 1977**). وتعترف الدول الشمالية كلها بحقوق متساوية للرجال والنساء في الواجبات والفرص والحصول على وظائف مجزية، ورعاية المترل، والمشاركة في الانشطة السياسية والاجتماعية. وينعكس هذا الالتزام بالمساواة بين الجنسين على جميع المؤشرات الكمية للمساوة بين الجنسين، وعلى "مؤشر التنمية التي لها علاقة بالجنسوية التابع للامم المتحدة"، و"مقياس التفويض الجنسوي" واللذان يضعان الدول الشمالية الخمس المذكورة ضمن أول 15 دولة من أصل 174 دولة أعضاء في الام المتحدة (**برنامج الامم المتحدة الانمائي 2000**).

ورغم الاختلافات الوطنية، كان نمط تطوير المساواة بين الجنسين متشابها بين هذه الدول، والتي تختلف عن الاقتصادات الصناعية الاخرى في أنها أعطت الحكومة دورا اكبر في قضايا الاسرة والعائلة. ورغم أن الدولة لا تشارك في انتاج معظم سلع الأمومة وتحافظ على حرية الاسواق بالنسبة لسلع المنتج والمستهلك، فقد قامت بتخفيف اعباء قطاع الاسرة باحلال الخدمات العامة، وعلى نطاق واسع، محل الخدمات التي تنتجها الأسرة لنفسها. وقد ساعد هذا على زيادة مشاركة النساء في القوى العاملة.

مثال ذلك، يمكن عزو نمو الوظائف في السويد منذ عقد الستينات إلى زيادة دخول النساء في القوى العاملة (**روزن 1995**). وارتفعت حصة الاناث من القوى العاملة من 29 بالمئة عام 1960 إلى 48 بالمئة عام 1998 (**البنك الدولي 1999 د**). فكيف حدث هذا؟

- تمتع الاولاد والبنات بفرص التعليم الرسمية ذاتها، ومهد التعليم الابتدائي الالزامي الذي مدته تسع سنوات الطريق أمام الحصول على تعليم أعلى. والنتيجة محو كامل للأمية.
- غيرت السويد نظام احتساب ضريبة الدخل من الأسر إلى الافراد في اواسط عقد الستينات، دون أية خصومات للمعالين. وقد شجع هذا كاسبو الاجور من الصف الثاني- وهم غالبا نساء- والذين كانوا يتعرضون للتمييز ضدهم في ظل نظام فرض الضرائب المشترك.

عزز قانون المساواة في الفرص (1992) القواعد التي شجعت المساواة في الحقوق في العمل. وقد حظر هذا القانون التمييز في الرواتب سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وفرض على أصحاب العمل معالجة قضايا التحرش الجنسي، ومعاينة الاختلافات في

تابع الصندوق 2.5

الراتب حسب الجنس، والتسهيل على الرجال والنساء كي يتمكنوا من الجمع بين الحياة العملية وشؤون الأسرة.

- التوسع في رعاية الطفل التي يقدمها القطاع العام قلل من التكاليف الشخصية للمشاركة في القوى العاملة بالنسبة للنساء السويديات (**غوستافسون وستافورد 1992**). وقد بدأت الحكومة منذ العام 1948 بدفع مخصصات شهرية للأطفال والأسرة، غير خاضعة للضريبة، للأبناء الذين تقل اعمارهم عن 16 سنة. وبحلول عقد التسعينات كان 57 بالمئة من الأطفال الذين لم يبلغوا سن الالتحاق بالمدرسة مشمولون برعاية نهارية في مراكز توفرها الدولة، في رياض الأطفال أو لدى مشرفات الحضانة اللواتي توظفهن الحكومة المحلية. ورعاية الأطفال التي تقدمها الحكومة هي رد على حاجات الأباء والامهات العاملين، وتغطي حتى ساعات العمل مساء. ومنذ العام 1975 لم تدفع الأسر اكثر من 10 بالمئة من تكلفة رعاية الطفل كمعدل عام، ودفع باقي التكلفة القطاع العام (**روزن 1995**).
- شجعت الدولة الرجال على تحمل مسؤولية الأسرة والأطفال. وخلال الفترة ما بين 1994 و 1996وفرت الوكالات الحكومية تدريبا للأباء المستجدين والذين على وشك أن يرزقوا بأطفال بهدف زيادة فهمهم لدور الأب الفعال وكيفية الجمع بين الحياة الأسرية والعملية، وشجعت الأباء على أخذ المزيد من اجازات الأبوة للعناية بأطفالهم المرضى.
- واحد من كل خمسة سويديين تقريبا مسن ويتلقى راتبا تقاعديا (**المعهد السويدي 1999**). وقد أصبحت رعاية المسنين مسؤولية عامة منذ زمن بعيد- ونظم تشريع الضمان الاجتماعي في العام 1956 هذه الرعاية، وقضى عمليا على قيام الأبناء برعاية ابائهم وامهاتهم وخفف بذلك الضغط على النساء. ومنذ عقد السبعينات توسع بسرعة تقديم المساعدة في المنزل والرعاية المؤسساتية، مع منح خاصة من الحكومة المركزية لتوسيع توفير خدمات المساعدة في المنازل.

يستعرض هذا الفصل ما حدث لثلاثة أنظمة اقتصادية رئيسية- النمو السريع في شرق آسيا خلال عقدي السبعينات والثمانينات، والتعديلات الهيكلية في افريقيا واميركا اللاتينية خلال عقد الثمانينات، والتحول الاقتصادي في أوروبا الشرقية وشرق آسيا في أواخر الثمانينات. ورافق تلك الانظمة مناهج سياسية محددة لاعادة هيكلة الاقتصاد وتحفيزه. وتبين الحالات كيف يمكن للتغيير الاقتصادي أن يؤثر في المساواة بين الجنسين وبأشكال عدة. ومن الصعب تقييم مدى نجاح أحد الانظمة مقابل الآخر في تحسين المساواة بين الجنسين، لكن البيانات والأدلة التي شملت دولا عدة توفر دروسا مهمة وحيوية (**الصندوق 5-3**).

النمو والأزمة في شرق آسيا

قبل عقد من الزمان تقريبا كانت الدول النامية تبحث عن دروس تقذف بها إلى مسار اقتصادي مماثل لمسار شرق آسيا. فخلال الفترة من عام 1965 إلى 1990 نمت اقتصادات 23 دولة في شرق آسيا بشكل أسرع من جميع الدول. وقد عزي معظم هذا النمو المشهود إلى اليابان، والنمور الأربعة - هونغ كونغ، وجمهورية كوريا، وسنغافورة، وتايوان (الصين)- والاقتصادات الصناعية الجديدة لكل من اندونيسيا وماليزيا، وتايلند (**البنك الدولي 1993**). ومنذ العام 1960 إلى فترة ما قبل الأزمة الأخيرة في أواخر التسعينات، نمت تلك الاقتصادات بسرعة تزيد عن ضعف سرعة باقي دول شرق آسيا، وثلاثة أضعاف سرعة نمو اميركا اللاتينية وجنوب آسيا تقريبا، وخمسة أضعاف دول افريقيا جنوب الصحراء. علاوة على ذلك، تحسنت نتائج تنموية أخرى، وليس نمو الدخل وحسب، بقدر كبير مثل العمر المتوقع، ومستويات التعليم التي ارتفعت اسرع من أي دولة أخرى، كما يبين الفصل الأول[12].

فكيف تمكنت دول شرق آسيا من فعل ذلك؟ لقد تركوا منتجاتهم وعوامل السوق الأخرى تعمل بحرية ضمن بيئة مناسبة من سياسات الاقتصاد الكلي. تدخلت الحكومات لكن بحذر، وبرغماتية، ومرونة. واحد الملامح المذهلة لتلك الاقتصادات إدائها التصديري المتفوق. وقد تمكنت كمجموعة من زيادة حصتها من الصادرات العالمية من 8 بالمئة عام 1965 إلى 13 بالمئة عام 1980 و18 بالمئة عام 1990، وكانت المنتجات من الصناعات التحويلية تغذي معظم النمو. رافق النمو الاقتصادي السريع في المنطقة تراجع في عدم المساواة في الدخل وانخفاض في نسب الفقر يزيد عن الدول النامية الأخرى (**البنك الدولي 1993؛ دينغز وسكوير 1996**). وفي حين كان 6 من كل 10 اشخاص يعيشون حالة من الفقر المطلق عام 1975 (بناء على خط الفقر للعام 1975 البالغ دولار واحد في اليوم) اصبح الرقم 2 من كل 10 عام 1995، علاوة على ذلك، كانت نسبة التراجع التي تسارعت أكثر خلال عقدي الثمانينات والتسعينات، خطوة في خفض الفقر أسرع من أي منطقة أخرى في العالم النامي (**أهوجا وآخرون 1997**).

الصندوق 3.5: قياس تأثير السياسة

ليس من السهل أن نحدد تجريبيا مدى اتساع تأثير سياسات التنمية على الرجال والنساء، خاصة تأثيرها على المساواة بين الجنسين، كما أنها مهمة غير واضحة المعالم.من المهم التعرف على الوضع المبدئي وتمييزه عن تأثير سياسة معينة أخرى للنظام. مثال ذلك، يجب عدم الخلط بين التأثيرات المعاكسة لأزمة اقتصادية ما قد تفرض ضرورة إجراء اصلاحات مع تأثير الاصلاحات نفسها.

من الضروري تحديد كيف كانت الحالة ستتطور من دون السياسات ومقارنة هذه الحالة المفترضة مع الحالة بعد تنفيذ السياسية لتقييم تأثير استراتيجية التنمية. لكن من الصعب للغاية أن نحدد تجريبيا هذه الحالة المفترضة، ومعظم التقييمات هي في أفضل الاحوال تخمينات تقريبية حول ما إذا كان نظاما معينا لسياسة ما قد حسن وضعا كان يمكن أن يكون خلاف ذلك. وحين يكون اصلاح سياسة ما حديثا جدا فان من غير الممكن ملاحظة تأثيرها، خاصة إذا كانت جميع عناصر السياسية لم تطبق بعد.

من المهم التركيز على التأثيرات الجنسوية لأي استراتيجية تنمية، وليس تأثيراتها على أحد الجنسين، الرجل أو المرأة. والتركيز على كيف أن بعض الاستراتيجيات التنموية تؤثر في المستويات المطلقة لرفاهية الرجل أو المرأة لا تكشف تأثيرها على عدم المساواة بين الجنسين. والأدلة حول كيف أن مجموعة من السياسات قد أثرت بشكل مختلف على النساء أو الرجال- للأفضل أو للأسوأ - محدودة للغاية.

تأثير سياسة تنموية ما على الرفاهية يكون في الغالب متعدد الابعاد. لذلك فان القياسات الخاصة بنواح مختارة لا تعطينا سوى صورة جزئية- ومن السهل أن تعطي نتائج مضللة. خذ مثلاً دراستان عن الاكوادور توصلتا إلى نتائج متضاربة حول التأثير الاجمالي للتصحيح الهيكلي. تناولت احدى الدراسات حيا متدني الدخل في منطقة غواياكويل المدنية، من الاكوادور وتوصلت إلى أن خفض الانفاق الحكومي على الخدمات العامة يجبر الامهات على زيادة الوقت المخصص لانشطة الاسرة والمجتمع على حساب وقت فراغهن (**موزر 1989**). وبالمثل أجبرت البنات على اعادة توزيع وقتهن، مما أبعدهن عن مدارسهن. والخلاصة هي ان التعديل قد اضر بالبنات والنساء. الدراسة الثانية، التي تناولت صناعة قطف الزهور في الريف الاكوادوري، أعطت التعديل الفضل في طفرة زادت الطلب على الأيدي العاملة النسائية رفعت دخل النساء مقارنة بالرجال، وزادت من وقت الفراغ والراحة للنساء (**نيومان 2000**). فقد زاد الوقت الذي يقضيه الرجال في مناطق انتاج وقطف الزهور وفي صيانة المترل وانشطة الرعاية مقارنة بالرجال في مناطق أخرى. وتوصلت الدراسة إلى أن التعديل قد أفاد النساء.

فجوة جنسوية أضيق في الالتحاق بالمدارس والتوظيف: لكن هل انخفضت عدم المساواة بين الجنسين مع تسارع النمو؟ وهل ساعدت سياسات الاقتصاد الكلي السليمة وتصحيح الأسعار على تحقيق المساواة بين الجنسين؟ لا شك أنه كان لنواح عدة من تجربه شرق آسيا تأثير كبير على النتائج الجنسوية. أولا، قضت المنطقة على الفجوة بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس- رغم أن ذلك النجاح جاء في معظمه من اندفاعة عامة للتعليم أكثر مما هو من سياسات محددة تستهدف البنات. التعليم الأساسي للجميع- وهو سياسة اتبعت منذ عقود عدة وكانت هدف الانفاق العام بحيث أن حوالي نصف نفقات التعليم الاجمالية قد خصصت للتعليم الابتدائي- أعطى ثماراً ليس بالنسبة للتعليم الابتدائي الشامل، بل أيضا في مكاسب بارزة على مستويات التعليم الأعلى. وكان ملحوظا ايضا استعداد الأسر للاضافة إلى الموارد العامة لتحقيق تلك المستويات الأعلى.

ثانيا، الزيادة المطردة في الطلب على الأيدي العاملة خلال فترة النمو السريع جذبت أعدادا كبيرة من النساء إلى سوق العمل. واعتمدت بعض الصناعات التصديرية الرئيسية مثل المنسوجات والالكترونيات بشدة على نساء غير ماهرات نسبيا الا أنهن بشكل عام متعلمات. وفي العام 1970 كانت النساء يشكلن 39 بالمئة من القوى العاملة في اليابان وما بين 26-31 بالمئة في سنغافورة، واندونيسيا وماليزيا (**الجدول 5-2**). وفي العام 1995 ارتفعت حصة النساء في القوى العاملة في تلك الدول إلى 41 بالمئة في اليابان و 37-40 بالمئة في الدولة الثلاث الأخرى. في جمهورية كوريا ارتفعت حصة النساء من الوظائف المنتظمة مقابل أجر من 65 بالمئة عام 1965 إلى 81 بالمئة عام 1992. وفي مجال التعدين والصناعة ارتفعت نسبة توظيف الاناث إلى الذكور من 0.37 إلى 0.68 (**فيوس ولي 1994**).

جاء التوسع في مشاركة الأيدي العاملة النسائية جزئيا من اعادة هيكلة الانتاج والتوظيف بعيدا عن القطاعات التقليدية. وفي اندونيسيا، وجمهورية كوريا، وماليزيا، وتايلند انخفضت حصة النساء العاملات في الزراعة، لكن حصتهن في الصناعة والخدمات ارتفعت (**الجدول 5-3**).

وفي هونغ كونغ، حيث كانت الزراعة غير مهمة، كان التحول من الصناعة إلى الخدمات. وفي تايوان، الصين، أصبحت الصناعة المحلية أكثر تركيزا على المهارة بعد انتقال الشركات التي كانت تعتمد على الأيدي العاملة متدنية المهارة إلى الخارج، معظمها إلى البر الصيني وجنوب شرق آسيا (**رانيس 1993**).

النمو السريع في الطلب على الأيدي العاملة النسائية زاد من كسب النساء مقارنة بالرجال، لكن بمعدل أبطأ مما كان متوقعا بالنظر إلى مكاسب النساء في مجالات التعليم ومستوى الخبرة. في اليابان ارتفع معدل كسب النساء كنسبة مما يكسبه الرجال من 48 بالمئة عام 1968 إلى 59 بالمئة عام 1988 (**هورتون 1996**). وفي كوريا ازدادت نسبة كسب النساء إلى الرجال خلال الفترة من 1984-1988 من 42 بالمئة إلى 51 بالمئة[13]. الحقيقة، أن نسبة الفجوة التي يفسرها قياس تلك الصفات قد تراجعت خلال تلك الفترة، مما يوحي بأن هناك عوامل أخرى، بما في ذلك التمييز ضد النساء في الأجر، قد ساهمت أكثر في اختلاف الكسب حسب الجنس[14].

الجدول 2.5: حصة الاناث من القوى العاملة في شرق آسيا

(بالمئة من المجموع)

الاقتصاد	1970	1980	1995
هونغ كونغ، الصين	35	34	37
اندونيسيا	30	35	40
اليابان	39	38	41
جمهورية كوريا	32	39	40
ماليزيا	31	34	37
الفلبين	33	35	37
سنغافورة	26	35	39
تايلند	48	47	46

المصدر: البنك الدولي (1999د).

الجدول 3.5: توزيع الأيدي العاملة النسائية حسب القطاعات في شرق آسيا

(بالمئة من النساء الناشطات اقتصاديا)

الاقتصاد	السنة	الزراعة	الصناعة	الخدمات
هونغ كونغ (الصين)	1970	4.7	61.2	34.2
	1980	1.2	56.1	42.8
	1990	0.7	33.0	66.3
	1997	0.2	16.4	83.4
أندونيسيا	1970	65.3	10.0	24.8
	1980	55.8	12.4	31.8
	1990	56.4	12.5	31.1
	1997	39.6	15.4	39.4
اليابان	1980	13.0	27.9	57.0
	1990	8.3	26.8	62.2
	1997	5.8	23.3	67.0
جمهورية كوريا	1980	37.5	23.1	35.9
	1990	20.0	29.5	48.7
ماليزيا	1970	66.4	9.9	23.7
	1980	49.3	17.7	33.0
	1990	25.6	22.7	51.8
	1997	14.2	29.8	56.0
تايلند	1990	62.8	11.9	22.0
	1997	50.8	16.6	31.2

ملاحظة: قد لا يبلغ مجموع السطور 100 بالمئة بسبب عمليات التدوير أو حذف قطاع التعدين.

المصدر: البنك الدولي (1999 د).

الفجوة بين الجنسين واضحة أيضا ليس في مقدار الكسب وحسب، بل في ظروف العمل في الصناعة. فكون النساء من المستجدات في القوى العاملة فليس لديهن خبرة عملية كبيرة في القطاع الرسمي ومعارف محدودة بحقوقهن كعاملات، وهن بالتالي أقل قدرة على

المطالبة بمعاملة عادلة. وأحد التغييرات المهمة في شرق آسيا كان تبني تشريعا يحمي النساء العاملات يتفق والمعايير الدولية- رغم أن تطبيقه كان صعبا. مثال ذلك، أظهر استطلاع للعاملات في مصانع لا تخضع للنقابات في اندونيسيا العديد من الحالات الموثقة عن نساء طردن من العمل بسبب الزواج، أو الحمل، أو الولادة (**اعزاوال 1996**). و47 بالمئة فقط ممن تقدمن بطلب اجازة أمومة حصلن عليها، و12 بالمئة فقط من حصلن عليها تلقين أجراً عنها. والعاملات غالبا اما أنهن جاهلات بحقوقهن، أو لا يمتلكن الوسائل للمطالبة بها من أرباب عملهن، بما في ذلك أجر العمل الاضافي، والاجازات مدفوعة الأجر، والتعويضات (**البنك الدولي1995؛ بانغستو وهنديتيو 1997**).

التغير في قياس الرفاهية: زاد العقدان الأخيران من النمو الاقتصادي السريع في شرق آسيا، واعادة الهيكلة الاقتصادية، ومن التمدن، كما أن معدلات المشاركة الأعلى في القوى العاملة غيرت حياة الرجال والنساء في المجالات التي تتجاوز العمل. فقد زاد العمر المتوقع في المنطقة: فخلال الفترة من 1970 إلى 1997 كسبت النساء 10 سنوات اضافية من العمر والرجال 9 سنوات. وبسبب زيادة فترات الدراسة، نجم عن التأخر في الزواج وتوفر وسائل منع الحمل أن تراجعت معدلات الخصوبة. إلا أن معدل الخصوبة في اليابان، والبالغ 2.1 في العام 1970 ، لم يشهد انخفاضا كبيرا. في حين تراجعت معدلات الخصوبة في كوريا من 4.3 إلى 1.7 خلال تلك الفترة، واندونيسيا من 5.4 إلى 2.8 وتايلند من 5.4 إلى 1.7.

وبسبب زيادة سنوات الدراسة، والمشاركة في القوى العاملة استطالت فترة التحول من الدراسة والزواج إلى الابوة مما مكن المزيد من النساء الشابات اكتساب دخل خاص والتمتع ببعض الاستقلالية. وفي هونغ كونغ تنظر النساء الشابات إلى الوظيفة قبل الزواج على أنها اعفاء مؤقت لهن من مسؤولياتهن في المترل ومن مسؤولياتهن المستقبلية تجاه أسرهن الخاصة (**سالاف 1981**). ووجدت دراسة حول العاملات في مجال النسيج، والألبسة، والأحذية المخصصة للتصدير في اندونيسيا أن هؤلاء النسوة يحصلن على أكبر قدر من الاستقلال الشخصي مقرونا بكسب مادي أكبر يجعلهن مدركات لامكانياتهن الجديدة في تحدي الأعراف الجنسوية (**اغاروال 1997**).

لكن هذا لا ينطبق على جميع الحالات. في تايوان، الصين، تتعارض فرص الفتيات الشابات اللواتي يحصلن على فرص عمل جديدة، مع الخلفية التقليدية للتعاقد بين الأجيال، فحصولهن على عمل لا يمنحهن بالضرورة استقلالية أكبر. فالعديد من الأهل يشددون رقابتهم على بناتهم ويتوقعون أخذ رواتبهن كتسديد لما استثمروه في تعليمهن وتربيتهن (**غرينهالف 1985**). وما زال التقسيم التقليدي للعمل داخل المنزل واضحا، وحسب مسح تم في كوريا عام 1990، تنفق النساء ما متوسطه 5 ساعات يوميا في الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال، في حين ينفق الرجال ما معدله 37 دقيقة. ووجد استطلاع في اليابان عام 1986 أن النساء المتزوجات العاملات ينفقن ما معدله ساعتان و26 دقيقة يوميا على الأعمال المنزلية بينما لا ينفق الزوج سوى 7 دقائق (**ويستلي وماسون 1998**).

تأثيرات أزمة عقد التسعينات الاقتصادية. توقف النمو المذهل في المنطقة في أواخر عقد التسعينات. وسرعان ما انتشرت الأزمة النقدية والمالية التي ظهرت في البداية في تايلند عام 1997 في جميع أنحاء المنطقة، جالبة معها الافلاس، وخفض قيمة العملات، واصلاحات مؤلمة في سوق العمل وفي المنازل، وازدياد الفقر في المناطق الفقيرة أصلا، وتضعضع الثقة فيما وصف بالمعجزة الاقتصادية في المنطقة (**البنك الدولي 1998ب**). وقد اضاعت الأزمة بعض المكاسب التي تحققت خلال فترة النمو المتواصلة. ومع أنه ما زال من المبكر التنبؤ بالتأثيرات الكاملة بعيدة المدى للأزمة، فمن الواضح أن التأثيرات تتباين حب الجنس، ولكن ليس لصالح فريق دون آخر دائما.

التأثير المباشر للأزمة ظهر في التوظيف، مثال ذلك:

- في تايلند تعرض توظيف الذكور لضربة أشد من توظيف النساء، لان قطاع الانشاءات الذي يسيطر عليه الرجال هو الذي تعرض لأكبر خسارة في الأيدي العاملة. بالنسبة للأجور، كانت التأثيرات متماثلة بالنسبة للرجال والنساء، وأسوأ قليلا بالنسبة للرجال (وقد كانت الزيادة في الأجر بالنسبة للرجال والنساء متساوية تقريبا خلال الفترة من 1995 إلى 1998-18 بالمئة و 18.2 بالمئة- كما كان التراجع خلال الفترة من 1999-1998 هو 8.9 بالمئة و7.9 بالمئة). وكان تقسيم العمل على أساس جنسوي الذي حدّ من توظيف النساء

خلال طفرة الانشاءات قبل الأزمة قد حماهن إلى حدّ ما خلال فترة تراجع هذا القطاع (**بيهرمان وتيفاكورن 1999**). لكن معدلات البطالة الاجمالية كانت أعلى للنساء منها للرجال سواء قبل الأزمة أو بعدها، رغم ارتفاع البطالة في صفوف الرجال.

- في اندونيسيا، يبدو أن هبوط الأجور الحقيقية قد أجبر الشبان من الرجال والنساء، والذين كانوا جزءاً من القوى العاملة من دون أجر، على دخول قطاع العمل مقابل أجر، حتى مع خروج الرجال الأكبر سنا. ومقارنة بالعام 1997، كانت نسبة الرجال العاملين في العام 1998 أعلى بقليل ونسبة النساء العاملات أعلى بشكل كبير (**فرانكنبيرغ، توماس، وبيغل 1999**). وحسب دراسة أخرى، ارتفعت نسبة النساء اللواتي يعملن 45 ساعة في الاسبوع من 20 بالمئة عام 1994 إلى 24.9 بالمئة عام 1998، في حين هبطت بالنسبة للرجال (**هورتون ومازومدار 1999**). وفي الوقت نفسه، كان هبوط متوسط ساعات العمل المشغولة في الاسبوع أكبر بالنسبة للنساء، خاصة في القطاع الرسمي (**بيغل وآخرون 1999**). وكانت الخسارة في الأجر الحقيقي في المدن أكبر مما في الريف، ونوعا ما أكبر بالنسبة للنساء منها للرجال.
- في كوريا، خفضت الأزمة من توظيف الرجال والنساء في الأعمال النظامية لكنها زادت توظيف النساء بالمياومة بمقدار 16 بالمئة في نهاية العام 1998 (**مون، ولي، ويو 1999**). ورغم أن الكلمة الأخيرة حول ما إذا كان الرجال أو النساء هم من عانى أكثر من البطالة لم تتضح، فإن البيانات الرسمية تشير إلى أن حصة النساء من البطالة قد تراجعت خلال الفترة من 1998، 1997، والسبب الأساسي لذلك أن معدل البطالة لدى الرجال ارتفع بحدة خلال تلك الفترة.

أما بالنسبة لنفقات الأسرة ورفاهيتها فيبدو أن تأثير الأزمة كان متباينا ما بين الاناث والذكور، لكن ليس في الاتجاه نفسه دائما. في اندونيسا انخفضت نسبة التحاق الصغار من سن 7 إلى 12 سنة أكثر بالنسبة للبنات منها للصبيان، وأكثر للصبيان منها للبنات من سن 9-13 سنة (**فرانكنبرغ، توماس، وبيغل 1999**). وفي تايلند لم تتأثر عمليات الالتحاق الاجمالي بالمدارس أو الخروج منها بذلك القدر الخطير من الأزمة- لكن

كانت هناك اختلافات ما بين الصبيان والبنات في مختلف مستويات الدراسة. حيث انخفض التحاق البنات على المستوى الابتدائي لكنه ارتفع بقدر واضح على المستوى الثانوي الأعلى، في حين انخفض التحاق الصبيان على المستوى الثانوي الأعلى (**باين 1999**).

وكشفت الدراسات ايضا، تأثيرا الأزمة على الاختلاف بين الجنسين بالنسبة للصحة والتغذية (**باين 1999**). في اندونيسيا تراجع متوسط مؤشر الكتلة البدنية، وخاصة في اوساط النساء من الأسر الفقيرة. كما تراجعت امكانية الحصول على خدمات توليد ذات نوعية أفضل، مع قيام أعداد أكبر من النساء باللجؤ إلى طرق التوليد التقليدية والقابلات القانونيات الأقل تكلفة. وفي تايلند ازداد انتشار فقر الدم (الانيميا) بين النساء الحوامل.

ورغم أن اقتصادات شرق آسيا لم تتخلص تماما من أزمتها الاقتصادية، فثمة علامات على استعادة الاستقرار المالي والثقة (**البنك الدولي 1998ب، 2000** آ). و لم تعرف بعد الأثار بعيدة المدى للأزمة على حياة الناس. فاذا كانت الأسر والمجتمعات المحلية عالجت الأزمة، باخراج أعداد أكبر من الصبيان أو البنات من المدارس، مثلاً، فسوف يكون للأزمة أثار بعيدة المدى على المساواة بين الجنسين. وهذا مجال يتطلب المزيد من الدراسة.

التصحيح الهيكلي

يشير تعبير التصحيح الهيكلي عادة إلى مجموعة من اصلاحات السياسة الاقتصادية قامت بها الدول ابتداء من أواخر عقد السبعينات وأوائل الثمانينات لعكس التراجع الاقتصادي أو الرد على الصدمات الاقتصادية الخارجية. وتهدف مثل هذه البرامج إلى العمل على استقرار الاقتصاد على المدى القصير ووضعه على مسار نمو مطرد على المدى البعيد (**جاياراجا، وبرانسون، وسن 1996**). وتركز إجراء تحقيق الاستقرار على وضع الطلب الوطني الاجمالي على خط ينسجم مع الانتاج القومي والتمويل الخارجي. وفي معظم الاحوال كان هذا يعني خفض العجز المالي عن طريق الغاء الدعم، وفرض رسوم استخدام على الخدمات العامة، وخفض حجم القطاع العام. ويعني ايضا خفض قيمة العملة لاستعادة التوازن الداخلي والخارجي. ومالت

الاصلاحات الهيكلية إلى التركيز على خلق المزيد من الحوافز الملائمة للنمو الاقتصادي المستدام- بخفض القيود التنظيمية على التجارة وأسواق السلع المحليـــة، وخصخصـــة المشاريع والشركات الحكومية ، وازالة القيود على الادخار والاستثمار.

أحد أشد النقاشات في الادبيات التي تناولت الجنسوية والتنمية هو ذاك الذي ركز على مسألة ما إذا كانت برامج التصحيح الهيكلي قد آذت النساء والفتيات أو أفادتهن، خاصة في اميركا اللاتينية وافريقيا جنوب الصحراء. ويجادل كم كبير من الادبيات بأن النساء يتحملن ثقل تكاليف برامج التصحيح الهيكلي وأنهن غير قادرات على جني الكثير من منافع الاداء الاقتصادي المحسنة على المدى البعيد (**انظر مثلا، مراجعـــات بنيريـــا 1995؛ وسمرفيلد واصلانبيغوي 1998**). إلا أن مجموعة أخرى مـــن الأدلـــة تشـــير إلى أن تلـــك الاصلاحات الواسعة قد حسنت الاوضاع المعيشية للنساء والرجال.

كيف آذى التصحيح المساواة بين الجنسين. يشدد أحد جوانب النقـــاش علـــى الجوانب السلبية لتراجع الانفاق العام، والتغير في الاسعار النسبي للســـلع، وصـــدمات التوظيف، وعدم قدرة النساء على الاستفادة من أي تأثيرات ايجابية للاصـــلاح. وقـــد تضمنت اجراءات تحقيق الاستقرار على المدى القصير تخفيضات في الانفـــاق العـــام- خفض ما هو متاح من الخدمات العامة أو رفع أسعار تلك الخدمات من خلال فـــرض رسوم على مستخدميها- مع تأثير أعظم على حصول الأسر على تلك الخـــدمات أو على أنشطة رعايتها (**سن وغـــرون 1987**). وبدا أن استثمارات الأسر في تعليم البنـــات وصحتهن وتغذيتهن أكثر حساسية لصدمات الدخل والتغير في الأسعار الناجمـــة عـــن اتباع سياسة معينة من استثمارات مماثلة في الرجال والصبيان.

يمكن لسياسات الاقتصاد الكلي التي تغير الأسعار النسبية للسلع أن تؤثر بشكل مختلف على الرجال والنساء ايضا. في افريقيا جنوب الصحراء- ولأن عمـــل النســـاء يتركز في القطاعات غير القابلة للمتاجرة (مثل انتاج محاصيل لاطعام الاسرة) ويتركـــز عمل الرجال في القطاعات القابلة للمتاجرة (مثل المحاصيل التي تباع)- فإن الاصلاحات التي ترفع سعر المحاصيل القابلة للمتاجرة مقارنة بالمحاصيل غير القابلة للمتأجرة قد تزيد من دخل الرجال مقارنة بالنساء (**كولير، وادواردز، وبرادهـــان 1994**). وفي التشـــيلي، وعلى أثر تحرر تجاري كبير، استغنت الشركات عن الأيدي العاملة النسائية أولا حـــين

تراجعت الأعمال- رغم أنها وظفت نسبة أعلى من العاملات حين استعادت قطاعات الأعمال نشاطها (**فان، وميليتز، وسيفر 1996؛ ليفنسوهن 1999**). وكانت معدلات اعادة توزيع الوظائف للنساء ضعف ما كانت للرجال[15].

وبالمثل، فان تصغير حجم القطاع العام قد يؤذي النساء أكثر مما يؤذي الرجال، حيث أن الغالبية العظمى من العاملين في القطاع العام في دول عدة هم من النساء (**ابلتون، وهودينوت، وكريشنان 1999**). الواقع أن دراسات حول برامج تخفيض القطاع العام في بنين، والصين، والاكوادور، وغانا، وفيتنام، قد بينت أن النساء كن يتأثرن بنسبة أكبر من الرجال[16]. وتأثيرات التوظيف هذه تطال الرجال والنساء- وتؤثر بالتالي على قدرتهم على المساومة في الأسرة وعلى توزيع الموارد داخل الأسرة حسب الجنس.

إن عدم المساواة بين الجنسين في الحقوق الاقتصادية وفي امكانية الوصول إلى الموارد الانتاجية والسيطرة عليها- وفي التحرك الاقتصادي المرتبط بمسؤوليات الأسرة ودور كل واحد من الجنسين- تعرقل قدرة النساء على المشاركة بشكل كامل في الفرص الاقتصادية الأبعد مدى التي تترافق مع التصحيح الهيكلي (**كولبير 1988**). وولد هذا بدوره قلقا حول قدرة برامج التصحيح على تحقيق أهدافها، خاصة في افريقيا حيث تلعب النساء دورا اقتصاديا مركزيا في الزراعة (**سايتو، وميكونين، وسبورلنغ 1994**). وحين لا تسيطر النساء على موارد كافية، أو لا يستطعن توزيع مواردهن نحو القطاعات الآخذة في التوسع، فإنهن يصبحن، على الأغلب، "ضحايا برئية" أو "متفرجات" على عملية التصحيح أكثر منهن "مشاركات" فيها (**حداد وآخرون 1995**).

كيف يفيد التصحيح المساواة بين الجنسين. يقول الجانب الآخر من الحوار أن في وسع التصحيح الهيكلي أن يشجع المساواة بين الجنسين. ويمكن للتصحيح أن يشجع أنماط النمو التي ترفع المكانة الاقتصادية النسبية للنساء- عن طريق خلق فرص جديدة تقوم بكسر المصالح الاقتصادية المتمترسة التي تميز تقليديا بين الجنسين. وفي المناطق التي تمخض التصحيح فيها عن نمو في الصناعات المخصصة للتصدير، قاد ذلك، في معظم الأحيان، إلى زيادة كبيرة في الوظائف للنساء المتعلمات، والعازبات غالبا، وبأجور أعلى من المستويات السائدة في السوق (**اغراوال 1996؛ بول- ماجومدر، وبيجوم 2000 ؛ حداد وآخرون 1995؛ لِن 1985**).

حتى في المناطق الريفية خارج قطاع الأجور قد تحصل النساء على حركية اقتصادية تجاوبا مع التصحيح الهيكلي أكبر مما يعتقد بشكل عام. في غانا انتقلت النساء- سواء منهن المتزوجات أو العازبات اللواتي يترأسن أسرهن- إلى العمل في القطاع غير الحقلي بشكل أسرع من الرجال (**نيومان، وكانا جارجا 1999**). وساعد الانتقال إلى الوظائف غير الحقلية في تخفيض وقع الفقر على الأسر التي ترأسها نساء بشكل أسرع من الأسر التي يرأسها الرجال وتمخض ذلك عن مكاسب نسبية في الدخل للنساء داخل وخارج الأسرة التي ترأسها نساء. وانخفض الفارق بين دخل الذكور والاناث الحقيقي في غانا من 19 بالمئة عام 1987 إلى 8,6 بالمئة عام 1991.

في أوغندا لم يكن انتقال النساء الى العمل في الوظائف غير الحقلية واسع الانتشار كما في غانا- حيث بقي عدد أكبر من النساء يعملن في الزراعة تمشيا مع ادوارهن التقليدية. لكن النساء في الأسر التي ترأسها نساء اللواتي انتقلن للعمل في وظائف غير زراعية خلال الفترة من 1992-1996 حققن مكاسب مماثلة في الدخل، مع انخفاض أسرع في الفقر بين الأسر التي ترأسها نساء في الانشطة غير الحقلية من الأسر التي يرأسها رجلا (**نيومان وكاناجاراجا 1999**).

وفي حين أن هناك أدلة تدعم كلا طرفي الحوار حول تأثير التصحيح الهيكلي تشير الأدلة عند مراجحة وجهتي النظر أن الوضع المطلق للاناث والمساواة بين الجنسين قد تحسنا، و لم يتراجعا، طيلة فترة التصحيح. أولا، في افريقيا جنوب الصحراء واميركا اللاتينية والكاريبي فان المساواة بين الجنسين في الحقوق إما أنها تحسنت أو بقيت على حالها في الفترة ما بين 1985 و 1990، التحاق البنات بالمدارس ارتفع مقارنة بالصبيان، وواصل العمر المتوقع للاناث الارتفاع (**انظر الشكلين 1-1، 1-3**) الاستثناء الأشد وضوحا لهذه التوجهات هو العمر المتوقع النسبي للاناث والذكور في افريقيا جنوب الصحراء. فقد تراجعت الميزة النسبية للنساء في المنطقة خلال الفترة من عام 1980 إلى بداية التسعينات- رغم أنه يبدو أن التراجع يعكس، جزئيا على الأقل، توجها أبعد مدى بدأ قبل حقبة التصحيح.

ثانيا، قدّر عدد من الدراسات أن نسبة أجور النساء إلى الرجال على مدى الزمن قادت إلى نتيجة مؤداها ان الفجوة (غير المصححة) بين الجنسين قد انخفضت في دول اميركا اللاتينية وافريقيا جنوب الصحراء خلال فترة التصحيح الهيكلي (**انظر**

الجدول 3) وفي حين لا يمكن المقارنة بين تلك الدراسات بدقة لأنها تستخدم قواعد بيانات مختلفة، وقد تشير إلى قطاعات مختلفة في الاقتصاد، فإنها توفر أفضل الدراسات عن الكسب النسبي للنساء والذكور.

نظرة عن كثب للدول التي صححت والتي لم تصحح هيكليا. مع تقسيم افريقيا جنوب الصحراء إلى دول "مصححة" و"غير مصححة"- بناء على ما إذا كان أي من تلك الدول قد حصل على قرض للتصحيح الهيكلي من البنك الدولي خلال عقد الثمانينات- فقد كانت التوجهات في المساواة بين الجنسين متماثلة إلى حدّ بعيد بين جميع فئات الدول.

- في حين كانت جميع معدلات الالتحاق بالمدارس ثابتة بشكل عام منذ العام 1980، فان المستويات المطلقة للالتحاق الاناث بالمدارس ونسبة الالتحاق حسب الجنس بقيت أعلى في الدول المصححة هيكليا من الدول غير المصححة (**الشكل 5-5**).
- كان معدل التحاق الاناث والذكور، على مستوى الدراسة الثانوية، متماثلا بين الدول المصححة وغير المصححة، خاصة بالنسبة للصبيان، الذين بدأوا من مستويات أعلى من الدول المصححة. لذا، وفي حين زادت المساواة بين الجنسين في الدول المصححة وغير المصححة، فان معدل التحاق الاناث إلى الذكور قد ارتفع بشكل أسرع قليلا في الدول غير المصححة[17].
- كان العمر المتوقع للاناث في الدول غير المصححة عام 1970 أعلى في الدول المصححة من الدول المصححة، مع تقارب النسب عام 1997، في حين كان العمر المتوقع للذكور متقاربا. في الفئتين. وبالتالي، كانت المعدلات الابتدائية للجنسين أعلى في الدول غير المصححة من الدول المصححة. ثم ارتفع العمر المتوقع مع ميزة أعلى قليلا للذكور خلال فترة التصحيح، ولحاق الدول المصححة بغير المصححة.

الشكل 5.5 توجهات المساواة بين الجنسين متماثلة في الدول المصححة وغير المصححة هيكليا في افريقيا جنوب الصحراء.

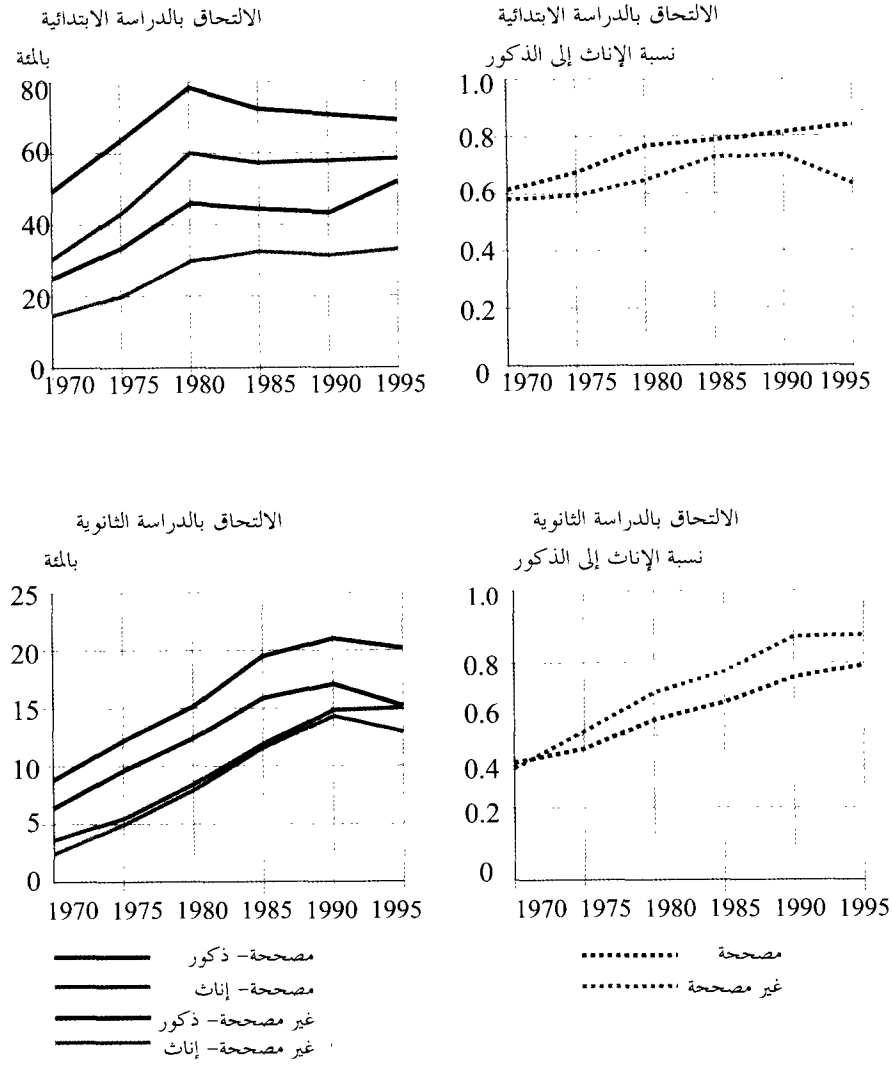

يتبع الشكل 5.5

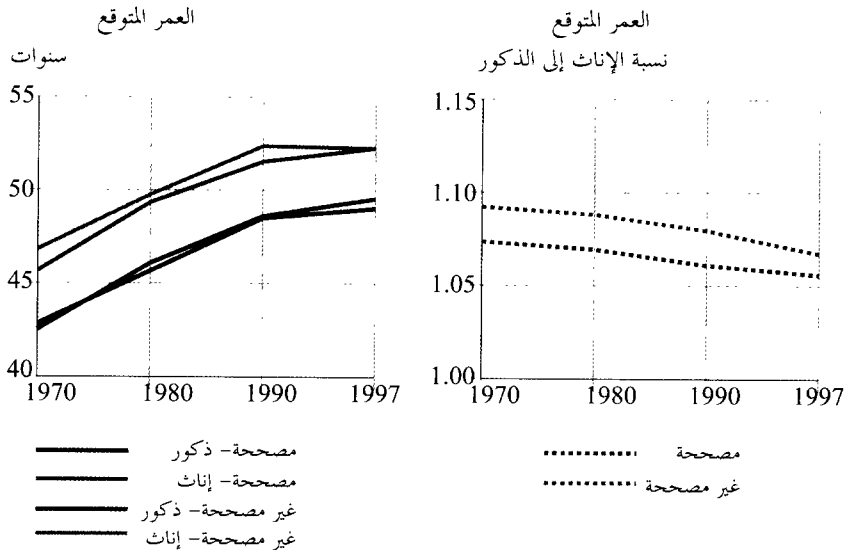

ملاحظة: انظر الملحق 1 للاطلاع على الملاحظات العامة والدول المشمولة.

المصدر: البنك الدولي (1999د).

البيانات المتسلسلة زمنيا في دول اميركا اللاتينية شحيحة نسبيا بالنسبة للدول غير المصححة، وأغلبها من الدول الصغيرة في اميركا الوسطى. لذلك، فإن الامكانية الوحيدة هي مقارنة توجهات العمر المتوقع. المستويات الأولية للعمر المتوقع كانت أعلى قليلاً في الدول المصححة من الدول غير المصححة. ومع ذلك، زادت النساء في الدول المصححة، بقدر طفيف، من ميزة طول العمر عن النساء في الدول غير المصححة.

إن تلقي قرض للتصحيح الهيكلي المستخدم لتمييز الدول المصححة عن غير المصححة في التحليل السابق، لا يقول شيئا عن السياسات المستخدمة أو تأثيرها على وضع الاقتصاد الكلي للبلد، وقد وجدت احدى الدراسات أن الدول التي تبنت الاصلاحات نمت بمقدار نقطتين مئويتين أسرع خلال عقد الثمانينات، خلافا للدول التي ساءت فيها السياسات وانخفض الدخل المحلي الاجمالي للفرد بنسبة تزيد عن نقطتين مئويتين (**البنك الدولي 1994** آ). لذلك، إذا صنفت الدول المصححة وفق ما إذا كانت بيئة سياستها للاقتصاد الكلي قد تحسنت بالفعل بعد تلقيها قرضا للقيام بتصحيح هيكلي فان صورة مختلفة بعض الشيء تنشأ للتصحيح[18].

الشكل 5ـ6 : بيئة أفضل للاقتصاد الكلي ـ عمراً متوقعاً أعلى للاناث في افريقيا جنوب الصحراء.

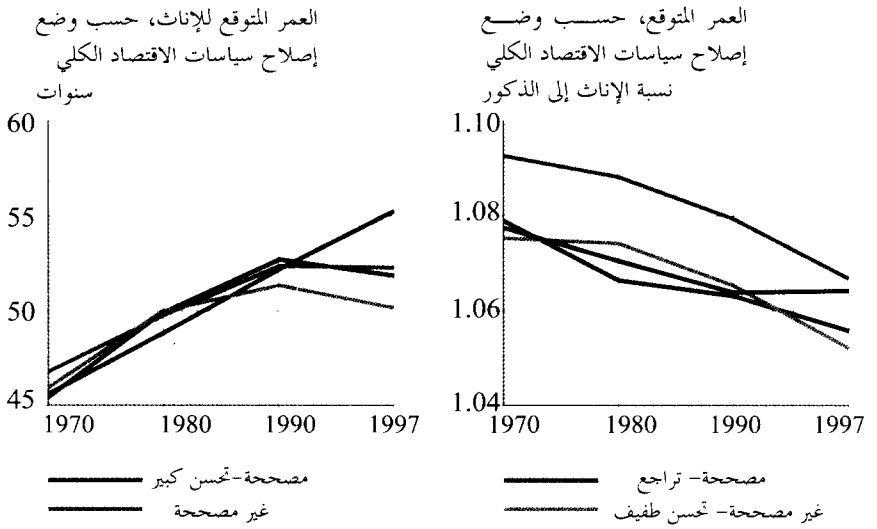

ملاحظة: اعتمد تصنيف الدول المصححة على العديد من التغييرات في السياسة المالية والسياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف من العام 1981-1986 و1987-1991. انظر البنك الدولي (1994 آ) لمزيد من التفاصيل. أنظر الملحق (1) للاطلاع على الملاحظات العامة والدول المشمولة.

المصدر: البنك الدولي (1999د).

ارتفع العمر المتوقع للاناث في معظم الدول التي حققت أكبر تحسن في بيئة اقتصادها الكلي (**الشكل 5- 6**). اضف إلى ذلك، أن تلك الدول هي المجموعة الوحيدة في افريقيا جب الصحراء التي تمكنت من كبح التراجع في العمر المتوقع للاناث مقارنة بالعمر المتوقع للذكور. وبعكس ذلك، عانت الدول غير المصححة التي لم تحسن بيئة اقتصادها الكلي بشكل كبير من تراجع متواصل في معدلات عمر الذكور والاناث خلال تلك الفترة (وتراجعا مطلقا في العمر المتوقع للاناث منذ العام 1980) وتدعم أولة الاقتصاد القياسي المبنية على بيانات من دول عدة من داخل كل دولة منفردة أو منها مجتمعة، البيانات الوصفية. فبرامج التصحيح الهيكلي وما رافقها من سياسات

اقتصادية لايبدو أنه كان لها تأثير مهم على المساواة بين الجنسين- سواء سلبي أو ايجابي- بمعزل عن تأثيرها على نمو الدخل بشكل عام.

في تحليل حول العلاقة بين نمو الدخل والمساواة بين الجنسين، وجد دولار وغاتي (1999) أن متغيرات سياسة الاقتصاد الكلي، مثل سياسة سعر الصرف أو حكم القانون، ليس لها تأثير على المساواة بين الجنسين. وبدلا من ذلك، فان تلك المتغيرات تؤثر على الجنسين بشكل غير مباشر من خلال مساهمتها في النمو. وبالمثل، لم يجد فورسايث، وكورزينيفتيش، ودورانت (2000) أي تأثير مستقل للتصحيح الهيكلي على قياسات مكانة المرأة والمساواة بين الجنسين، مع أخذ نمو الدخل والمؤسسات الاجتماعية المؤثرة بالأعراف الجنسوية بعين الاعتبار. ولم يكن لوجود قروض التصحيح الهيكلي أو حجمها تأثير مستقل على عدم المساواة بين الجنسين في التعليم أو العمر المتوقع، مع أخذ الأوضاع الأولية ونمو الدخل اللاحق بعين الاعتبار[19].

وفي حين يبدو الدليل على تأثير التصحيح الهيكلي على المساواة بين الجنسين مشوشا عند تمييز الدول التي طبقت الاصلاحات بنجاح عن تلك التي لم تطبقها فان تقييما أكثر ايجابية يبرز في المحصلة النهائية. ورغم ذلك، تبين الخبرة من الاصلاحات ان بعض المخاطر الجنسوية المهمة علاوة على العوائق المتعلقة بالمحيط العام والتي تمنع الحركة الاقتصادية للاناث، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع السياسات . فالتحليلات السياسية التي تأخذ الاختلافات بين الجنسين بعين الاعتبار والتأثيرات قصيرة وبعيدة المدى للتصحيح يمكن أن تكشف عن أخطار محتملة لابد من معالجتها. وأوسع المجالات التي تستوجب الانتباه هي: الأعراف الجنسوية الخاصة بكل بلد، وإطار العمل القانوني، وعدم التماثل في الوصول إلى مصادر الانتاج، مثل القروض، وطبيعة توزيع المخصصات داخل الاسرة.

التحول إلى اقتصاد السوق

في نهاية عقد الثمانينات، بدأ تحول سياسي واقتصادي شامل في وسط وشرق أوروبا انتشر بعد ذلك بفترة وجيزة إلى جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة علاوة على الصين وفيتنام. ولا شك أنه سيكون لهذه التغيرات الاجتماعية تداعيات بعيدة المدى على مختلف نواحي الحياة، بما في ذلك العلاقة بين الجنسين ودور كل منهما.

التحول، مع نمو ضئيل، في شرق أوروبا ووسط آسيا. قاد انهيار نظام الحكم الشيوعي في أوروبا إلى ظهور 27 دولة من الدول الثمانية التي كانت تشكل منطقة القارة الشيوعية ومن المتوقع أن يجلب إحياء اقتصاد السوق في تلك الدول تغيرات أساسية- تبتعد كثيرا عن التخطيط المركزي والسيطرة على الانتاج واستخدام الأيدي العاملة، نحو خصخصة الانتاج، وتحديد الأجور بشكل لا مركزي وقيام أسواق عمل مرنة، وتجارة حرة. ولكن خلافا للتوقعات الأولية، جلبت السنوات الخمس الأولى من التحول في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق تراجعا حادا في الدخل المحلي الاجمالي، مع انخفاض حاد في الطلب على الأيدي العاملة والأجر الحقيقي (**اليسون، ورنغولد 1996**). وقد بدأت دول أوروبا الشرقية في الخروج من أزمة التحول وبدأ اقتصادها ينمو من جديد. لكن تفكك الاتحاد السوفياتي ترك الدول حديثة الاستقلال في أوضاع اقتصادية غير مواتية بشكل عام. فالتغيرات السياسية والاقتصادية العارمة في تلك الدول لم تؤد إلى مكاسب فورية. وبدأ الانتاج يتحسن باطراد منذ أواسط عقد التسعينات، لكن الدخل المحلي الاجمالي في العديد من تلك الدول ما زال أدنى مما كان في بداية التحول.

ثمة خلاف حول ما اذا كانت النساء قد استفدن او خسرن مقارنة بالرجال خلال عملية اعادة البناء الاقتصادية والسياسية الشاملة- كما ان الأدلة مشوشة. فالتأثيرات قصيرة المدى كانت مختلفة عن التأثيرات بعيدة المدى. مثال ذلك، أن التقييمات الأخيرة حول تأثير التحول الى اقتصاد السوق على خسارة الوظائف والأجر الحقيقي للرجال والنساء يتعارض مع النتائج الأولى التي تم التوصل اليها. وهناك ايضا عدم اتفاق حول ما اذا كانت النساء أفضل حالا بالفعل خلال حكم النظام السابق- وهي محاولة ربما كان هدفها تفسير سبب طفو الصراعات ذات الأساس الجنسوي، مثل ارتفاع معدلات العنف الجنسوي، على السطح في المجتمعات التي ما زالت تفاخر بالمساواة الكبيرة بين الجنسين في معظم مجالات الرفاه الاجتماعي[20].

قبل التحول الى اقتصاد السوق ساعد التفويض المركزي باعادة توجيه طاقات وولاءات الأسرة من المجالات العامة الى المجالات الخاصة، المرأة على تحقيق مستوى من المساواة بالرجل. وكان لحقوق المرأة مركز الصدارة في الاجندة الاجتماعية التي وضعت الاساس لتعزيز مكانة المرأة. وكانت مستويات التعليم عالية ومتساوية للنساء والرجال. وكانت يتوقع من النساء العمل بدوام، وقد دعمتهن الدولة باجازات أمومة

طويلة مدفوعة الأجر، وخدمات لرعاية الأطفال. وفي المتوسط شكلت النساء أكثر من 40 بالمئة من العاملين في اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي (**الجدول 5-4**). وحتى في سنوات مبكرة، مثل العام 1970، شكلت النساء في العديد من تلك الدول حوالي نصف القوى العاملة.

الجدول 5ـ4: حصة النساء من القوى العاملة في اوروبا الشرقية ووسط آسيا

(بالمئة من المجموع)

الاقتصاد	1970	1980	1995
البانيا	34	36	41
البوسنة والهرسك	31	25	35
بلغاريا	46	47	48
آسيا الوسطى [آ]	33	39	37
كرواتيا	34	37	40
جمهورية التشيك	46	48	51
هنغاريا	41	40	40
مقدونيا	24	31	38
بولندا	47	46	45
رومانيا	46	44	41
الاتحاد الروسي	47	50	47
جمهورية سلوفاكيا	36	44	49
سلوفينيا	33	45	45
الاتحاد السوفياتي (باستثناء آسيا الوسطى)[ب]	45	48	46
يوغسلافيا (صربيا والجبل الاسود)	32	35	40

آ- كانت دول آسيا الوسطى جزءا من الاتحاد السوفياتي في العامين 1970 ,1980.

ب- تتعلق هذه الارقام بجمهوريات الاتحاد السوفياتي، باستثناء جمهوريات آسيا الوسطى، التي كانت في العامين 1970 ,1980 جزءا من الاتحاد السوفياتي.

المصدر: البنك الدولي (1999د).

إن مسألة ما اذا كانت النساء او الرجال قد خسروا أكثر في التوظيف والكسب خلال فترة التحول الاقتصادي تختلف من دولة الى أخرى وتعتمد على التركيبة الجنسوية للقطاعات الصناعية التي تعرضت لأقسى الضربات من اعادة الهيكلة- وعلى البنية الوظيفية للأعمال الضائعة. وقد توصلت الدراسات المبكرة لدول اوروبا الشرقية الى أن الوظائف الادارية التي كانت تسيطر عليها النساء قد عانت أكثر من وظائف خطوط الانتاج، والتي كان يقوم بها الرجال عادة (**بويري وكيس 1992**) لكن دراسات لاحقة عن دول أخرى توصلت الى أن الصناعات الثقيلة، والزراعة، والتعدين، والتي تشكل حجر الزاوية في الاقتصاد الاشتراكي قد فقدت أعلى نسبة من العاملين. ونظرا لأن التحول الاقتصادي قد تمخض عن تقليص الصناعات الثقيلة في الاتحاد الروسي، فقدتم تسريح الرجال بأعداد أكبر من النساء، رغم تراجع اجور النساء مقارنة بالرجال (**برينارد 1998**). في استونيا وسلوفينيا كانت التغيرات في تركيبة الطلب على السلع والخدمات مواتية للنساء مع الصدمات التي أثرت بشكل غير المتوازن على القطاعات التي يسطير عليها الذكور (مثل الصناعات التحويلية، والزراعة، والنقل، والانشاءات)، في حين تراجعت القطاعات التي تسيطر عليها النساء قليلا أو توسعت (**اورازيم وفودوبيفتش 1999**).

أثرت الصدمات الاقتصادية والاجتماعية لعملية التحول الاقتصادي- وما خلفته من عدم استقرار وضعف- في الصحة وطول العمر للرجال والنساء. في المتوسط انخفض العمر المتوقع في الاقتصاديات المتحولة بمقدار سنة واحدة للرجال والنساء خلال الفترة من 1990 الى 1997. وسجلت معدلات أعلى من أمراض القلب، والضغط والاكتئاب العاطفي، والعنف الأسري والانتحار، وتعاطي الكحول (**كافريلوفا وآخرون 1999**). وفي الاتحاد الروسي ارتفعت الوفيات المعدلة حسب العمر بمقدار الثلث تقريبا خلال الفترة ما بين 1990 و 1994، وهي زيادة أكبر بكثير من نسب الوفيات في زمن السلم في الدول الصناعية (**نوتزون وآخرون 1996**). وكانت الزيادة أكبر للرجال من النساء- 36 بالمئة مقارنة مع 23 بالمئة مما خفض العمر المتوقع بمقدار 7 سنوات تقريبا للرجال و3 سنوات للنساء. وأكثر من ثلاثة ارباع الانخفاض يمكن أن يعزى الى زيادة معدلات الوفاة لدى الفئات العمرية من سن25-64 سنة.

وكان التأثير الجنسوي ظاهراً داخل المنازل ايضاً. فقد حدث انخفاض كبير في توفير خدمات رعاية الطفل الذي لم يؤثر على توظيف النساء وحسب، بل على اعبائهن العملية بشكل عام. فقد تراجعت خدمات ما قبل المدرسة التي تقدم للأطفال في جميع جمهوريات الاتحاد السوفياتي تقريبا منذ العام 1990. وفي حين ارتفع عدد رياض الأطفال والالتحاق بها خلال الفترة من 1980 إلى 1989، إلا أنه بعد العام 1990 كان ما يقدم من هذه الخدمات يعادل 40 إلى 80 بالمئة من مستويات العام 1980، وذلك حسب الدولة (**الشكل 5-7**). وفي الاتحاد الروسي، كان للزيادة في تكاليف رعاية الطفل تأثير أكبر على ساعات عمل المرأة من التغير في الأجور (**لوكشين 2000**). وما زال التأثير بعيد المدى للتغيرات في توفير الرعاية للأطفال على النساء، وعلى الأدوار الجنسوية بحاجة لمزيد من الدراسة.

كانت حصة النساء من مقاعد البرلمان ضحية أخرى من ضحايا التحول الاقتصادي. وقد بين الفصل الأول أنه كان لأوروبا ووسط آسيا أعلى نسبة من النساء من البرلمان في العام 1985، ما يقارب 25 بالمئة- لكن التمثيل انخفض إلى 7 بالمئة عام 1990. و مسألة ما إذا كانت النساء سيستعدن مكانتهن وحصتهن في البرلمان وكيف سيستعدنها هي قضية تستحق المراقبة.

التحول مع نمو في شرق آسيا. اتخذ التحول إلى اقتصاد السوق مساراً آخر في الصين وفيتنام. فقد نما الاقتصاد الصيني بنسبة مذهلة وصلت إلى 8.9 بالمئة سنويا، وطيلة ما يزيد عن عقد، مغيراً طرق التوظيف، والعادات الاستهلاكية، والحياة الشخصية للناس. وفتح التوسع الاقتصادي المستدام فرص عمل جديدة غير حقلية للشبان والشابات، معظمها في مجال الالكترونيات، والمنسوجات، والملابس. وأكثر من نصف صادرات الصين، هي منتوجات ذات تكنولوجيا متدنية. وقابل الطلب الأكبر على اليد العاملة انخفاضا في حصة الوظائف الحقلية وارتفاعا في الهجرة من المناطق الريفية وعدد القاطنين في الريف الذين ينتقلون يوميا إلى المدن للعمل في المصانع.

فهل استفاد الرجال والنساء بالدرجة ذاتها من التحول إلى اقتصاد السوق؟ الأدلة متباينة. ربما أن بعض النساء قد خسرن: حيث يبدو أن نساء المدن قد سرحن بنسبة أعلى من عملهن في القطاعات التي تمتلكها الدولة (**وزارة الخارجية الاميركية 1997**). وارتفع متوسط الفجوة بين الجنسين في الأجور مع ابتعاد التوظيف عن الدولة إلى

القطاعات الخاصة والجماعية (**ماورر– فازيو وهيوز 1999**). وفي السنوات الأولى للاصلاح، على الأقل، تركت النساء للعمل في الحقول في حين حصل الرجال على فرص عمـــل جديدة غير زراعية (**باريش، وزهي، ولي 1995**).

الشكل 7.5: تراجع عدد رياض الأطفال في الاتحاد السوفياتي السابق.

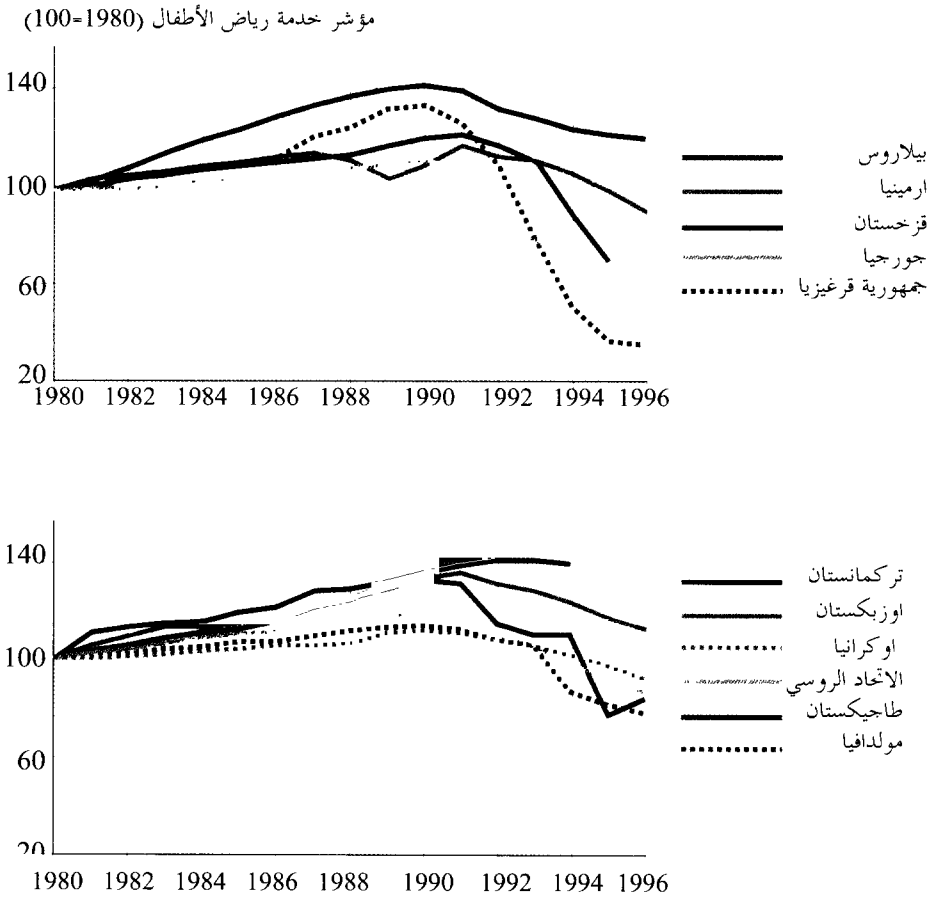

المصدر: لجنة الدولة في اتحاد الدول المستقلة (الاتحاد السوفياتي سابقاً) (1999).

لكن النمو الأخير في القطاع الريفي غير الزراعي قاد إلى نمو سريع في وظائف النساء غير الزراعية في المناطق الريفية (**هير 1999؛ روزيلي وآخرون 2000**). والأجور المطلقة للاناث في القطاع الخاص أعلى من أجورهن في القطاع الذي تملكه الدولة (**ماورر- فازيو وهيوز 1999**). ولم تزد الفجوة في الاجور بين الجنسين، في الاقتصاد الريفي على الأقل (**روزيلي وآخرون 2000**). وزادت الحوالات المقدمة للأهل من مكانة البنات في العائلة، واعطاهن ذلك إحساسا أكبر بالسيطرة على حياتهن (**هير 1999**)[21].

وكما في الصين، عاشت فيتنام تحولا اقتصاديا مشهوداً منذ أواسط عقد الثمانينات. وبحلول العام 1995 نما الدخل المحلي الاجمالي بنسبة تقارب 10 بالمئة سنويا، وزادت الصادرات عشرة أضعاف، وكانت هناك علامات على ارتفاع مستوى المعيشة في معظم أنحاء البلاد (**دولار، وغليوي، وليتفاك 1998**). وكان هناك تحرك للخروج من الزراعة نحو الصناعة والخدمات للنساء والرجال، لكن التحول في توزيع العاملين حسب القطاعات كان ضئيلاً، ومن دون أبعاد جنسوية تذكر. وما زالت فيتنام دولة ذات اقتصاد زراعي في المقام الأول، حيث كان 73 بالمئة من النساء العاملات و70 بالمئة من الرجال يعملون في الزراعة عام 1990.

رافق انتقال الاقتصاديين، الصيني والفيتنامي، إلى اقتصاد السوق تغيراً مهما في حياة الرجال والنساء في مجالات أبعد من العمل. فقد ضاقت الفجوة في التعليم بسرعة أكبر خلال تلك الفترة. وفي الصين وصلت المعدلات الاجمالية لالتحاق البنات والصبيان في الدراسة الابتدائية عام 1996 إلى 120 بالمئة، وارتفع التحاق البنات بالدراسة الثانوية بشكل أسرع (من 37 إلى 66 بالمئة) من الصبيان (54 إلى 73 بالمئة) في الفترة من 1980 إلى 1996. وفي فيتنام كانت معدلات الالتحاق الاجمالي في العام 1985 متقاربة تقريبا للبنات والصبيان - 100 بالمئة على الأقل على المستوى الابتدائي وأكثر من 40 بالمئة على المستوى الثانوي- لكن المساواة بين الجنسين تحسنت أكثر خلال فترة التحول الاقتصادي.

وخلال مسح تقييمي لمجتمعين في فيتنام، تحدث من أجابوا على الاستطلاع عن تحسن كبير في حياتهم بعد برنامج اصلاح اقتصادي عرف باسم "دوي موي" - شمل البنية التحتية الاساسية (المياه والوقاية الصحية)، وملكية السلع المعمرة، والاسكان،

والحركية، والوجبات، والحصول على معلومات جديدة من خلال التلفزيون (**لونغ وآخرون 2000**). علاوة على ذلك، تحدث النساء والرجال صراحة عن تغير في الادوار الجنسوية، حيث وافق الرجال على رأي النساء بأن العلاقات داخل الأسرة قد أصبحت أكثر مساواة. ورغم هذا التغيير، كشفت دراسة أن سلطة الرجال داخل الأسرة بقيت مسيطرة (**البنك الدولي 1999ج**). وفي حين بقيت النساء مسؤولات عن أعمال الرعاية وشؤون المترل، حمل الرجال مسؤولية الشؤون الاجتماعية للأسرة.

باختصار، في حين أن الاقتصادات المتحولة تتقاسم إرث المساواة بين الجنسين المفروضة مركزيا وما زالت تحمل بعض أعلى المؤشرات على المساواة بين الجنسين في العالم، فإن السياسات الرامية لاقامة اقتصاد السوق والاختلاف في أدائها الاقتصادي قد افرزت توترات مختلفة بالنسبة للجنسين. ففي مواجهة انهيار الانتاج، ونقص الوظائف، والاقتطاعات الحادة في دعم الدولة لرعاية الطفل زاد عدم المساواة بين الجنسين في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق.

وبعكس ذلك، ففي مواجهة النمو الاقتصادي السريع في الصين وفيتنام، كان على الرجال والنساء أن يتكيفوا مع الأدوار الاقتصادية الجديدة والتراعات ذات الاساس الجنسوي التي تمثلها- وقد فعلوا ذلك وهم يتمتعون بمستويات معيشة أعلى.

أفضل الأوقات، وأسوأ الأوقات: دروس من التجارب الاقليمية

يؤثر النمو والسياسة الاقتصادية في مستوى معيشة كل شخص بما في ذلك الرفاه النسبي للنساء والرجال. الواقع أن استراتيجيات التنمية تؤثر في الرجال والنساء بشكل مختلف. ويؤثر اصلاح سياسة الاقتصاد الكلي والتنمية الاقتصادية في العلاقة بين الجنسين ونتاج هذه العلاقة سلبا أو ايجابيا، سواء كانت تستهدف القضايا الجنسوية أم لا. وقد تتباين تلك التأثيرات على المدى القصير والمدى الطويل. وحين تغير تلك الاصلاحات الموارد والقيود المالية، فإنها تبدل توفير البرامج العامة وامكانية الحصول عليها والتي يعتمد عليها الفقراء بشكل خاص. وتؤثر تلك الاصلاحات ايضا على دخل المزارعين الذين يبيعون محاصيلهم والعمال الذين يبيعون جهدهم وعلى الأسعار التي يشترون بموجبها طعامهم، وخدماتهم الأساسية، والاحتياجات الأخرى. ولأن للنساء

والرجال أدوار- وسلطات- مختلفة في المترل، وفي مكان العمل، والسياسة والاقتصاد بشكل عام، فإنهم يتأثرون بتلك التغيرات الواسعة بطرق مختلفة.

إن تأثير التنمية الاقتصادية على المساواة بين الجنسين هو غالبا غير آلي أو فوري. كما أنه غير كاف. وهو يعتمد إلى حدّ بعيد على حالة حقوق النساء والرجال، وحصولهم على موارد انتاجية وسيطرتهم عليها (مثل الأرض والقروض)، وعلى صوتهم السياسي. في دول شرق آسيا ذات النمو العالي، والانخفاض في عدم المساواة تحسنت رفاهية النساء وانخفضت عدم المساواة بين الجنسين بابعاد مختلفة- لكن بشكل غير متساو وغير كامل، مع استمرار بعض أشكال عدم المساواة بين الجنسين. و في اميركا اللاتينية، حيث الرأسمال البشري عال بشكل عام ومتساو نسبيا بالنسبة للرجال والنساء، فقد ساءت قياسات المساواة بين الجنسين، مؤقتاً، خلال فترة الاصلاح الهيكلي نتيجة للاختلافات بين الجنسين في التسريح من العمل وفي الأجور. لكن، وكما انخفضت معدلات التضخم وأصبحت معدلات النمو ايجابية، فثمة دليل على التحسن مؤخراً. والتحدي المهم الباقي هو كيف نحسن أوضاع الرجال والنساء في المناطق الريفية الفقيرة.

في جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق- حيث مستويات الرأسمال البشري عالية ومتساوية بشكل عام للرجال والنساء، وثمة انكماش اقتصادي (وإن يكن مؤقتاً)- أفرزت الاصلاحات الهيكلية رابحين وخاسرين. فقد استفاد البعض من فرص السوق الجديدة- لكن البعض الأخر أصبح أسوأ حالا. فقد تحمل العاملون حصصا غير متساوية من تكلفة التغيير في القطاعات التي تم تخفيض حجمها، ولم يحتكر أي من الرجال أو النساء ما نجم من خسائر.

وبخلاف ذلك، في الدول التي اعتمدت التحول الاقتصادي في آسيا-حيث يتوسع الاقتصاد ولا ينكمش- فثمة مجال لمزيد من الرابحين، واستفادت النساء بالحصول على وظائف جديدة في الاقتصاد الأحدث. وقد بينت تجربة تلك الدول الجانب الايجابي للتنمية الاقتصادية. رغم أن فتح الأسواق وتعميقها في تلك البلدان

وتخفيض حجم القطاع العام قد خلف رابحين وخاسرين. وقد حسن التوسع المستدام في الانتاج، مع خلفية من المساواة الأكبر بين الجنسين في الحقوق والرأسمال البشري، وبشكل ملموس، المساواة بين الجنسين والحياة بشكل عام.

أما في افريقيا جنوب الصحراء فربما كانت اصلاحات الاقتصاد الكلي لمعالجة المشاكل الهيكلية قاسية جداً أو سريعة بالنسبة للذين لا يمتلكون سوى ا لقليل من الموارد (المادية أو كرأسمال بشري)، وقلبت حياتهم رأسا على عقب في المترل وفي مكان العمل. ويعود ذلك جزئيا لأن البنية التحتية والمؤسسات السياسية والاجتماعية لم تتجاوب مع الاصلاحات بتلقائية كما تجاوب عدم توازن الاقتصاد الكلي (**كولير وجينع 1999**). فالنساء اللواتي يمتلكن أو يسيطرن على موارد انتاجية أقل، كان وضعهن أضعف بشكل خاص في الدول التي لم تتحسن فيها سياسات الاقتصاد الكلي خلال فترة التصحيح الاقتصادي.

تشير هذه الملاحظات إلى أن السياسات التي تمكن الاقتصاد من أن ينمو ويزدهر، والتي تحسن البني الاجتماعية والمادية، وتولد وظائف جديدة. وترفع معدلات الأجور الحقيقية، توفر وضعا مساعدا للاناث والذكور لتحقيق مستويات معيشة أعلى، ومساواة أعظم. لكنها لا تكون كافية في معظم الاحيان. فالسياسات الاجتماعية التي تحارب التمييز في سوق العمل أو تدعم رعاية الأطفال يمكن أن تكمل ما لا تستطيع التنمية الاقتصادية أو الاصلاح المؤسساتي الواسع وحدهما تحقيقه في تخفيض عدم المساواة بين الجنسين. اضف إلى ذلك أن سياسات الحماية الاجتماعية التي تراعي الاختلافات الجنسوية في العمل داخل السوق وضمن الأسرة والتعرض للأخطار مهمة أيضا لحماية النساء (والرجال) من الصدمات الاقتصادية، أو التراجع الاقتصادي طويل الأمد (**الصندوق 5-4**). ثمة تحدّ مهم آخر أمام صناع السياسة هو تقليل التأثيرات المناوئة للتغيير الاقتصادي السريع والشامل بحيث يمكن للأسر والافراد الانتفاع من التغيير.

الصندوق 4-5: تلطيف تأثير الاصلاح على الضعفاء

يطلق التغيير الاقتصادي قوى يمكن أن تقوض آليات الحماية التقليدية للفقراء، والعاطلين عن العمل، والمسنين- وقد يحدث ذلك بسرعة كبيرة، بحيث لا يتاح وقت للمؤسسات الاجتماعية أن تواكب التطور. ويمكن للدعم الذي يدفع المواجهة الاقتطاعات في الخدمات الاجتماعية وشبكات الأمان (مثل برامج التدريب المهني والتوظيف العام) للعمال المسرحين أن يخفف من تأثير سياسات التصحيح الاقتصادي. لكن دولا قليلة تفعل ذلك بسرعة كافية. ويجب أن تكون تلك السياسات حساسه للاخطار الخاصة بكل من الجنسين، وللاختلاف في سيطرة النساء والرجال على الموارد، ولنوع الانشطة التي يرى المجتمع أنها مناسبة للرجل وللمرأة. وحين تتعامى سياسات الحماية الاجتماعية عن القضية الجنسوية فإنها تفشل في الوصول إلى المرأة. وتبين تحليلات العديد من برامج شبكة الأمان الحديثة هذه النقطة.

فقد ادخل برنامج "العمل مقابل نقود" إلى زامبيا في العام 1995 كبديل عن تقديم مساعدات غذائية بهدف زيادة مشاركة المرأة. وقد نظم البرنامج أنشطة للرجال متخلفة عن أنشطة النساء ودفع للجميع الأجر ذاته بناء على أهداف العمل (**دفيروه 1998**). وبينت النتائج الأولية التي اعتمدت على استطلاع عام 1997 أن النساء اللواتي أردن المشاركة وفرن الوقت اللازم للعمل عن طريق تفويض الأعمال المترلية إلى بناتهن واجبرت القيود المحلية علاوة على عبء العمل الثقيل العديد من النساء على استئجار عربات تجرها الثيران لمساعدتهم على العمل في الطرقات. لكن الرجال يمتلكون 80 بالمئة من العربات التي تجرها الثيران، لذلك لم ينتفع الرجال من المشاركة مباشرة في البرنامج وحسب بل من تأجير عرباتهم للنساء أيضاً. وفي أحوال كثيرة سلمت النساء ما كسبنه إلى الذكور في المترل. وبيّن تحليل لتوزيع المنافع من المشاركة في البرنامج ان 16 بالمئة من النساء فقط احتفظن بما كسبنه لنفقاتهن الشخصية، مقابل 42 بالمئة من الرجال.

برامج الرعاية الاجتماعية التي لا تستهدف النساء كانت أقل نجاحا في اشراكهن وقد كان برنامج صندوق الطوارئ الاجتماعية البوليفي الذي أسس عام 1986، أحد المحاولات الأولى للبنك الدولي لمعالجة التكاليف الاجتماعية للتصحيح الاجتماعي من خلال برنامج تعويضي. وقد مول الصندوق مشاريع صغيرة تتطلب كثافة في الأيدي العاملة تزيد التوظيف في اوساط الفقراء وتوفر خدمة للمجتمع تساعد في التنمية وبيّن استطلاع تم عام 1988 أن 99 بالمئة من العاملين في المشروع كانوا من الذكور. (**نيومان، ويورغنسون، وبرادهان 1991**).

تابع الصندوق 5-4

خلال الستة أشهر الأولى من برنامج "ترابايار-2" للعمل الذي بدأ في الارجنتين في ايار/ مايو 1997 ، كان 15 بالمئة فقط من المشاركين من النساء (**جالان، ورافاليون 1999**). لكن صافي الأجر المكتسب الذي حصلت عليه القلة من النساء المشاركات كان مساويا تقريبا لأجر الرجال، مما يشير إلى أن المشاركة المتدنية قد تكون مسألة اختيار أكثر مما هي عملية تمييز بين الجنسين في الاستخدام.

يمكن للتنمية الاقتصادية أن تحسن المساواة بين الجنسين بطرق عدة. وهي تفعل ذلك بإنشاء الأسواق، وتعميقها، أو فتحها، واتاحة المجال لاستثمارات جديدة، وتوسيع فرص زيادة الدخل، وباعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد. و إذا كان هناك مؤسسات وبيئة سياسية داعمة، فإن التنمية الاقتصادية يمكن أن تساعد على تفتيت التقسيمات الجنسوية التقليدية للعمل ضمن الأسرة والاقتصاد، وتوفير حوافز لمزيد من الاستثمار في الرأسمال البشري يساوي بين الجنسين ويقلل التمييز في سوق العمل. لكن تلك التأثيرات يمكن تعزيزها بسياسات اجتماعية نشطة تشجع زيادة المساواة في مجالات عدة داخل المجتمع وتحمي الفئات الأضعف وسوف نناقش ما تستتبعه هذه السياسات في الفصل التالي:

ملاحظات

1- تنسجم هذه النتائج مع نتائج دراسة سابقة حول استخدام الاناث والذكور للوقت في عدد أصغر من الدول الصناعية ودول ما قبل الصناعة، أعدها جوستر وستافورد (1991).

2- مراقبة تراجع معدلات البطالة، ومعدلات نشاط سوق العمل بالنسبة للسكان، والعمر القياسي لاستحقاق التقاعد.

3- يمكن لدخل اضافي تحصل عليه الأسرة أن يقود إلى زيادة الطلب على الرأسمال البشري في الأسرة، لكن التأثير على عدم المساواة بين الجنسين تقرره تشكيلة من العوامل الاجتماعية والمؤسساتية، كما ناقشنا في الفصل الثالث. وليس هناك أية عملية آلية يمكن لزيادة موارد الأسرة فيها أن تخفض من عدم المساواة بين الجنسين.

4- نسبة متوسط عمر الالتحاق بالمدارس المتوسطة هي 81 بالمئة للصبيان و31 بالمئة للبنات.

5- عرّف بلاك وبرانيارد (1999) حصة الاستيراد، مستخدمين تعداد الولايات المتحدة للصناعيين للعام 1977، بأنه نسبة قيمة مستوردات الصناعة الاجمالية إلى قيمة شحناتها المحلية.

6- ثمة حوار ما زال قائما بين الباحثين الصينيين حول التغييرات في المكانة النسبية للمرأة في سوق العمل منذ بداية الاصلاح الاقتصادي. ويشير بعض الباحثين إلى أن انخفاض تدخل الحكومة في سوق العمل يعني فرصة أكبر لعودة القيم التقليدية إلى الظهور مما قد يشجع تمييزا أكبر بين الجنسين في سوق العمل. ويرى باحثون آخرون أن زيادة المنافسة في سوق العمل يجب أن تحسن موقف المرأة الاقتصادي "بمعاقبة الشركات التي تلجأ إلى التمييز ومكافأة الشركات التي ترفضه" (**ماورر– فازيو، وهيوز 1999**). وفي حين أن هناك اتفاقاً عاماً بأن زيادة المنافسة في الاسواق تعمل على الحدّ من فرص التمييز بين الجنسين. وما زالت الأدلة التجريبية غير واضحة حول أي من القوتين– القيم التقليدية أم زيادة المنافسة– لها تأثير أكبر على نتائج سوق العمل. أنظر ادناه لمزيد من النقاش حول هذا الموضوع.

7- ثمة طلب كبير على البيانات لهذه الدراسة وهي لا تسمح بضم الدول متدنية الدخل.

8- جميع العلاقات الشاملة لدول عدة التي ناقشناها في هذا الجزء عدلت لحقوق الجنسين. المعاملات تم الحصول عليها من التقديرات المنوه عنها في الملحق 2.

9- وجد ايسترلي (1999) علاقة ايجابية مهمة بين نمو الدخل والمساواة بين الجنسين في معدلات الالتحاق بالدراسة الثانوية باستخدام تجميع لمقتطفات نموذجية، ونموذج لتسلسل الوقت، مع أخذ التأثيرات الثابتة لكل بلد. على أية حال، بالنسبة للدراسة الابتدائية، فإن 10 بالمئة زيادة في دخل الفرد يرافقها خفض في نسبة التحاق البنات إلى التحاق الصبيان مقداره 1.1 بالمئة. وبالمثل، وجدة سوغوينو (2000) باستخدام بيانات تشمل دولا شبه صناعية عدة من العام 1975 إلى 1995، أن عدم المساواة في الاجور بين الجنسين يرتبط ايجابيا بنمو الدخل. ويقدر كل من فيلمر، وكينغ، وبريتشت (1998) انه في حين يرتبط الدخل ايجابيا مع المستويات المطلقة لصحة الفتيات وتعليمهن في الاقاليم الفرعية في جنوب آسيا، فان له تأثير ضئيل أو غير مهم على عدم المساواة بين الجنسين. من جهة اخرى، بين فورسايث، وكورزينيفيتش، ودورانت (2000) أن مستويات أعلى من الدخل يرافقها مستويات أعلى من المساوة بين الجنسين حسب مؤشر التنمية الجنسوية الذي طورته الأمم المتحدة (1994).

10- لمعالجة موضوع السببية والترابط بين الدخل والمساواة بين الجنسين، استخدم دولار وغاتي (1999) تقنيات أقل المربعات من مرحلتين، وتقدير التأثيرات الثابتة.

11- يبدو "شكل" العلاقة حساسا لمقياس عدم المساواة المستخدم. وقد استخدم دولار وغاتي المستوى المطلق لتحصيل الاناث بالمدارس، مع إبقاء مستوى تحصل الصبيان ثابتاً. لكن التركيز على الاختلافات النسبي بين مستويات تحصيل الاناث والذكور كشف عن علاقة خطية- أو حتى مقعرة، كما في **الشكل 5-3** تبعا لمواصفات القياس الاقتصادي.

12- مثال ذلك، تراجعت معدلات وفيات المواليد الجدد في اندونيسيا بمقدار يصل إلى 30 بالمئة خلال الفترة من 1982 و 1987، والفترة ما بين 1992 و 1997،حسب بيانات المسوحات الديمغرافية والصحية (**بيغل وآخرون 1999**). وفي ماليزيا تراجعت نسبة القوى العاملة التي لم تلتحق بالمدارس بمقدار الثلثين، في حين ارتفعت نسبة العاملين ممن يحملون الشهادة الثانوية وما فوق بمقدار ثلاثة أضعاف خلال الفترة من عقد الستينات وحتى أوائل الثمانينات (**مازومدار 1994**).

13- ثمة سلسلة أطول حول نسبة الكسب حسب الجنس في القطاع الصناعي الكوري وفرها سوغوينو (1997) مستخدما بيانات منظمة العمل الدولية: وكانت في العام 1975، 47 بالمئة؛ وفي العام 1980، 45 بالمئة؛ وفي العام 1985، 47 بالمئة، وفي العام 1990، 51 بالمئة.

14- في تايوان، الصين، أيضاً، ورغم التحسن في مستويات الخبرة العملية والتعليم للنساء مقارنة بالرجال، بقي معدل متوسط ما تكسبه المرأة إلى الرجل 65 بالمئة خلال الفترة ما بين 1978 و1992 (**زفيغليش، وروجرز؛ وروجرز 1997**). الا أنه يكمن خلف هذا أنماط مختلفة لنساء أكثر تعليما وأقل تعليما: فالنساء متوسطات التعليم أو الأقل خبرة عانين من خسائر كبيرة في الكسب مقارنة بالرجال، في حين حققت النساء الأكثر تعليما مكاسب متواضعة مقارنة بالرجال. ويفسر التباين في الكسب بين الجنسين بالاختلاف في الصفات المقاسة، لكن مع تراجع حصة النساء خلال تلك الفترة حيث عانت النساء من خسائر كبيرة للغاية بسبب عوامل لاعلاقة لها بجنسهن.

15- تشير الأدلة ذات العلاقة من التشيلي وكولومبيا بأن طلب الشركات على العاملات من ذوات الياقات الزرق أكثر مرونة من الطلب على العمال من الفئة ذاتها خلال الفترات الأخيرة من تحرير التجارة (**فاجتزيلبر 2000**).

16- انظر راما وماك ايزاك (1999) حول الاكوادور، الدرمان وآخرون (1996) حول غانا، روجرز (1999) حول فيتنام. وفي حين أن الدليل على عدم التماثل الجنسوي في تخفيض نفقات الحكومة ليس عاما ولا يشمل جميع الدول، فإنه يشير إلى أن تشغيل النساء قد تأثر بشكل غير متناسب بالتخفيض في معظم الحالات.

17- كانت المساواة في الالتحاق بالدراسة الثانوية في افريقيا تتحسن بشكل ابطأ في الدول المصححة من الدول غير المصححة حتى قبل حقبة التصحيح.

18- في افريقيا جنوب الصحراء كان تطبيق السياسات التصحيحية خلال الفترتين من 1981-1986 و 1987-1991 غير كامل أو متناسق في معظم الاحيان أو لم يحدث قط (**البنك الدولي 1994** آ). وقد صنف تقرير البنك الدولي التصحيح الاقتصادي في افريقيا (1994) الدول الافريقية إلى اربع فئات خلال الفترتين المذكورتين: دول غير مصححة، ومصححة تردت البيئة السياسية لاقتصادها الكلي، ومصححة تحسنت البيئة السياسية لاقتصادها الكلي بقدر طفيف، ومصححة تحسنت البيئة السياسية لاقتصادها الكلي بقدر كبير. واعتمدت تلك الفئات على مؤشر التغيير في سياسات الاقتصاد الكلي التي تقيس التغيرات في السياسات المالية والنقدية وسياسة سعر الصرف خلال الفترتين 1986-1981 و1987-1991. بالنسبة للسياسة المالية حددت علامة اعتمدة على التغير في عجز الموازنة (باستثناء المنح)، مع تصحيح يشمل الايرادات كحصة من الدخل المحلي الاجمالي. وبالنسبة للسياسة المالية حددت علامة اعتمدت على متوسط التغيير في رسم سك العملة والتضخم. وبالنسبة لسياسة سعر الصرف حددت علامة اعتمدت على التغيير في سعر الصرف الفعلي الحقيقي بالنسبة للدول التي تعتمد سعر الصرف الثابت، والمتوسط البسيط للتغيير في سعر الصرف الفعلي الحقيقي والتغيير في ارباح سعر الصرف في السوق الموازي بالنسبة للدول التي تعتمد سعر صرف مرن.

19- للاحاطة بتأثير التصحيح الهيكلي على المساواة بين الجنسين، وضع فورسايث، وكورزينيفيتش، ودورانت فهرسا من أربع مؤشرات تخص الفترة من 1975-1990: عدد مرات إعادة جدولة الديون الثنائية، وعدد مرات إعادة جدولة الديون متعددة الاطراف خلال الفترة نفسها، وعدد المرات التي حصلت فيها الدولة على تمديد للدين من صندوق النقد الدولي، ومجموع قروض صندوق النقد الدولي التي تم الحصول عليها كنسبة من الكوتا المخصصة خلال تلك الفترة. وفي تمرين مماثل درس موظفو البنك الدولي تأثير التصحيح الهيكلي على المساواة بين الجنسين في التعليم والعمر المتوقع باستخدام مقاييس تصحيح الاقراض لدى البنك الدولي في دول معينة. انظر ايضا برادشو وواهل (1991).

20- في حين تعطي مؤشرات المساواة بين الجنسين علامات عالية للحقبة الشيوعية لخفضها عدم المساواة في التعليم، والصحة، والمشاركة في سوق العمل بسرعة كبيرة، فقد شككت دراسة حديثة بذلك (**اليونسيف 1999ج**). وتجادل تلك الدراسة بأن النظام

السابق ترك قضايا تتعلق بالمساواة بين الجنسين دون حل، خاصة ما يتعلق بوضع المرأة في البيت. وتقول الدراسة أنه كان هناك فصل مهني كبير بين الجنسين، ودعم رسمي طفيف للحياة الأسرية خارج إطار العمل، وستارة من الصمت حول العنف ضد النساء. وكان لرفع السيطرة المركزية للدولة الفضل في كشف عدم المساواة الجنسوية هذه.

21- ما زالت الأدلة حول التغيير في التمييز في الأجر مقاسا كجزء من فجوة في الأجر لا تفسير لها بعد أخذ التعليم والخبرة العملية بعين الاعتبار، مشوشة. وتبين بعض الأدلة أن أكبر فجوة لا تفسير لها نجدها في القطاع الخاص، في حين أن أصغر فجوة هي في قطاع الدولة (**ماورر– فازيو وهيوز 1999**)، مما يشير إلى أن الفجوة في الأجر بين الجنسين يحتمل أن تزيد مع ازدياد أهمية التوظيف في القطاع الخاص. الا أن أدلة أخرى تشير إلى أن الحصة النسبية للتمييز من اجمالي تباين أجر الجنسين تتراجع بحدة من الدولة إلى القطاع الخاص (**ليو، ومينغ، وجانغ سيصدر قريبا**).

الفصل السادس

استراتيجية من ثلاثة أجزاء لتشجيع المساواة بين الجنسين

كون عدم المساواة بين الجنسين تنتزع تكاليف بشرية عالية وتقيّد احتمالات تنمية الدول يشكل قضية تستوجب عملاً عاماً وخاصاً لتشجيع المساواة بين الجنسين. وتوضح الأدلة بجلاء أن للدولة دوراً حاسماً في تحسين رفاهية النساء والرجال، وبفعلها ذاك، تستحوذ على المنافع الاجتماعية الكبيرة التي ترافق تحسين المكانة النسبية والمطلقة للنساء والفتيات. العمل العام مهم بشكل خاص، حيث أن العديد من المؤسسات الاجتماعية والقانونية التي تعمل على إدامة عدم المساواة بين الجنسين من الصعب جداً على الأفراد وحدهم،أن لم يكن مستحيلاً، أن يغيروها. وثمة عائق آخر هو فشل السوق، مثل عدم وجود معلومات كافية حول انتاجية المرأة في مختلف الوظائف (لأن النساء يقضين جزءاً أكبر من وقت عملهن في أنشطة غير سوقية أو لغياب أسواق العمل أو عدم تطورها).

يناقش الدليل في هذا التقرير استراتيجية من ثلاثة أجزاء لتشجيع المساواة بين الجنسين:

- اصلاح المؤسسات لاقامة حقوق وفرص متساوية للرجال والنساء.
- تعزيز التنمية الاقتصادية لتقوية الحوافز لمزيد من المساواة في الموارد والمشاركة.
- اتخاذ خطوات فاعلة لتصحيح عدم المساواة القائمة في السيطرة على الموارد والصوت السياسي.

وكما أشار الفصل الخامس، فإن التنمية الاقتصادية ونمو الدخل يميلان إلى تشجيع المساواة بين الجنسين. لكن التأثيرات الايجابية للتنمية الاقتصادية قد تحتاج لوقت طويل حتى تظهر. وهي غير كافية لإزالة عدم المساواة بين الجنسين.كما أنها لا تأتي بشكل آلي. لهذه الأسباب فإن الحكومات ومنظمات التنمية بحاجة لاتخاذ نهج أكثر تكاملاً لتشجيع المساواة بين الجنسين. للدولة دور حاسم في اقامة بيئة مؤسساتية تعتمد على المساواة في الحقوق والفرص للنساء والرجال- وضمان مدخل متساو للفريقين على الموارد والخدمات العامة.

وقد مالت المناقشات الحديثة حول الجنسوية والتنمية إلى الاهتمام بالمناهج ذات التوجهات التنموية بدلاً من المناهج التي تعتمد على الحقوق أو المؤسساتية (**أنظر مثلاً**،

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1995؛ كاغاتاي، وإلسون، وكراون 1995). لكن الأدلة تشير إلى أن المساواة في الحقوق الأساسية بين الجنسين والتنمية الاقتصادية هما عاملين أساسيين في الاستراتيجية طويلة الأمد لتشجيع المساواة بين الجنسين. الواقع أن المجتمعات التي توفر الحقوق الأساسية نفسها للرجال والنساء وتشجع التنمية الاقتصادية تكون على الأغلب أكثر فعالية في التقليل من عدم المساواة بين الجنسين من المجتمعات التي تركز على النمو- أو الحقوق- وحدها.

ويمكن رؤية العلاقة ما بين الحقوق، ونمو الدخل، والمساواة بين الجنسين بتفحص البيانات التي تشمل دولاً عدة. فزيادة المساواة بين الجنسين في الحقوق والناتج المحلي الاجمالي للفرد يترافقان عادة مع نسب أعلى في عدد الإناث إلى الذكور في معدلات الالتحاق بالدراسة الابتدائية والثانوية، وفي العمر المتوقع، وفي المشاركة البرلمانية (**الشكل 6-1**). وتكون هذه الاختلافات كبيرة بشكل خاص في التمثيل النيابي، وفي الالتحاق بالدراسة الثانوية.

يشير الشكل 6-1 إلى أنه حين يكون الناتج المحلي الاجمالي للفرد والمساواة في الحقوق منخفضان، يمكن للدول رفع ناتج المرأة بتحسين المساواة بين الجنسين في الحقوق وزيادة دخل الفرد. أضف إلى ذلك، أنه في الدول متدنية الدخل التي لديها مساواة أكبر في الحقوق، فإن زيادة في الدخل قد تؤدي إلى مزيد من التحسن في مكانة المرأة؛ وبالمثل، في الدول ذات الدخل المرتفع التي لديها مساواة متدنية في الحقوق، فإن رفع مكانة المرأة في الحقوق قد تؤدي إلى تحسينات إضافية في إنتاج المرأة[1].

وفي حين أن تحسين فاعلية المؤسسات الاجتماعية وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية هي من الأمور المقبولة على نطاق واسع كعناصر أساسية لأي استراتيجية تنموية بعيدة المدى، فإن التطبيق الناجح لهذه الاستراتيجية لا يضمن المساواة بين الجنسين. فالسياسات الرامية لتحقيق تغيير مؤسساتي وتنمية اقتصادية بحاجة لأن تأخذ بعين الاعتبار عدم المساواة السائدة في الحقوق، وفي الموارد، وفي الصوت، وكيف تؤثر عدم المساواة هذه على قدرة النساء والرجال على المشاركة في التنمية والمساهمة فيها والانتفاع منها.

لكن، حتى المناهج التي تجمع بين التحسينات في الحقوق والتحسينات المؤسساتية الأخرى مع التنمية الاقتصادية قد لا تكون قادرة على إعطاء مكاسب رئيسية على المدى القصير. وكما هو الحال مع تأثيرات النمو، فإن الاصلاح المؤسساتي والجهود المتعلقة به والرامية إلى تقوية الحقوق الأساسية قد تحتاج إلى وقت كي تعطي نتيجة. وفي حين أن الاصلاحات المؤسساتية يمكن أن تساعد على إيجاد أرضية عمل للتقدم نحو المساواة بين الجنسين، فإن الممارسات الاجتماعية الراسخة، والعادات التمييزية، وضعف تطبيق القانون، والمعارضة السياسية تشكل جميعها عوائق أمام ما يمكن تحقيقه بسرعة.

في هذا السياق، ثمة دور حاسم للسياسات والبرامج النشطة التي:

- تشجع المساواة بين الجنسين للوصول إلى الموارد الإنتاجية والقدرة على الكسب.
- تقليل التكاليف الشخصية على النساء للقيام بدورهن داخل الأسرة.
- توفير حماية اجتماعية مناسبة جنسوياً- من خلال برامج تأخذ بعين الاعتبار الاختلاف بين النساء والرجال في تحمل المخاطر ونواحي الضعف.
- تعزيز صوت النساء السياسي ومشاركتهن.

وغالباً ما تعزز مثل هذه الاجراءات الكفاءة علاوة على أهداف المساواة بين الجنسين. اضف إلى ذلك، يمكن للسياسات النشطة أن تسرع التقدم في المساواة بين الجنسين.

الواقع أن لدى الحكومات تشكيلة من الأدوات السياسية لتشجيع المساواة بين الجنسين- مثل سياسات التسعير، الاصلاحات القانونية والتنظيمية، تصميم أفضل لايصال الخدمات، واستثمارات مختارة في البنية التحتية. ويبين الفصل الأول أن هناك تبايناً كبيراً في طبيعة ومدى التباين بين الجنسين سواء ضمن المنطقة الواحدة أو عبر مختلف المناطق. لذلك، يختلف التدخل المناسب- والأكثر فاعلية بين منطقة وأخرى وبقدر كبير أيضاً. مثال ذلك، عدم المساواة بين الجنسين في الحصول على التعليم الأساسي ما زال له الأهمية الأولى في جنوب آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لكنه لا يحظى بمثل هذه الأهمية في مناطق نامية أخرى.

الشكل 6ـ1: مع تحسن المساواة في الحقوق والدخل، تتحسن تأثيرات المؤشرات الجنسوية الأخرى للمساواة في الحقوق والدخل على التعليم، والعمر المتوقع، والتمثيل النيابي.

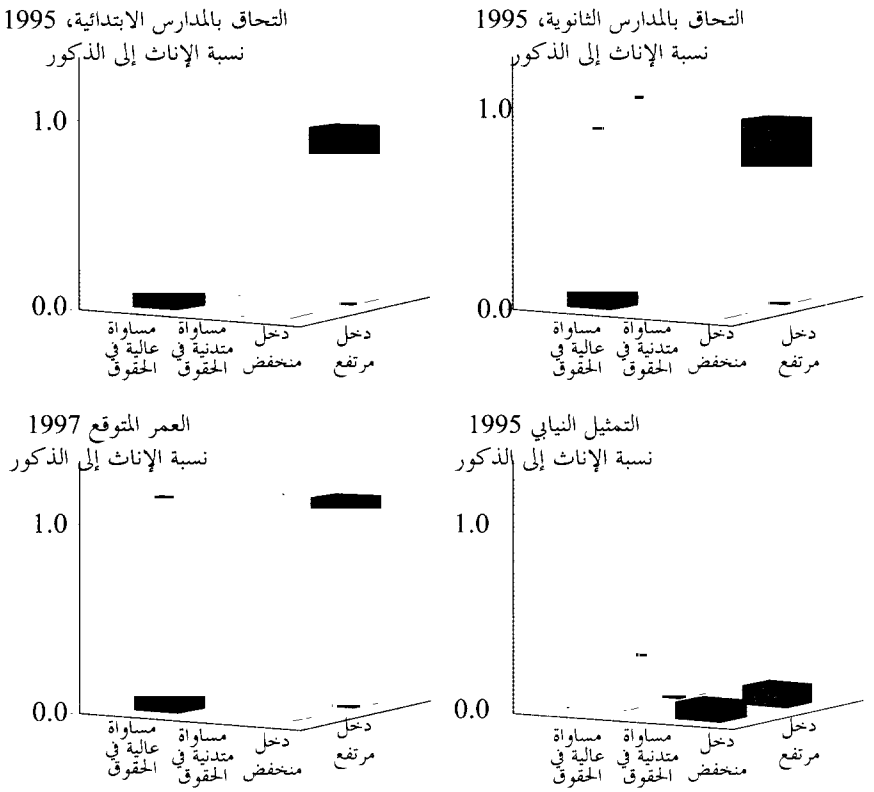

ملاحظة: تم الحصول على البيانات باستخدام تنبؤات على مستوى الدولة من تراجعات كل مؤشر عن الناتج القومي الاجمالي للفرد، ودخل الفرد مربعاً (ومُثل كلاهما لوغارتيميا)، ومؤشر شامل للمساواة بين الجنسين في الحقوق، اعتمد على بيانات جمعتها هيومانا (1992,1986). وقد صنفت الدول حسب القيمة الوسيطة للمساواة بين الجنسين في الحقوق (معدل ثلاثة مؤشرات تحيط بالمكانة النسبية لحقوق النساء والرجال في الاقتصاد، والقانون والسياسة، والزواج والطلاق) وبدخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (دولارات العام 1995 معدلة حسب تساوي القوة الشرائية)، مع اعتبار 4000 دولار الحد الفاصل بين الدخل المتدني والدخل المرتفع. بالنسبة للتعليم الابتدائي والثانوي مثلت النتائج حسب نسبة التحاق الإناث الاجمالية إلى نسبة التحاق الذكور الاجمالية. انظر الملحق1 للتعرف على الملاحظات العامة والدول المشمولة، والملحق 2 لنتائج التراجع الكامنة ومسرد التعريفات.

المصدر:بيانات الحقوق من هيومانا (1992)؛ بيانات برلمانية من WISTAT (1998)؛ وجميع البيانات الأخرى من البنك الدولي (1999د).

لذا، وفي حين أن النهج الاجمالي المطروح هنا هو نهج قابل للتطبيق بشكل عام، فإن تفاصيل تطبيقه- خاصة بالنسبة للاجراءات يمكن أن تتباين بين دولة وأخرى وضمن الدولة الواحدة. ويبرز اختلاف الظروف بين الدول والمناطق أهمية فهم طبيعة الأنظمة الجنسوية والتباين بين الجنسين في مناطق محددة. ويدعو أيضاً إلى دمج القضايا الجنسوية في التحليلات والمناقشات السياسية الوطنية. وحيث أن الموارد العامة محدودة، فإن من المهم تقدير التكلفة والمنافع الكاملة لاتباع مختلف السياسات والمناهج البرغماتية لتشجيع المساواة بين الجنسين.

يناقش هذا الفصل كل جزء من الاستراتيجية على حدة، ويركز أولاً على الاصلاحات المؤسساتية، ثم على التنمية الاقتصادية والنمو، وبعد ذلك على اجراءات السياسة المتبعة. وحيث تسمح البيانات المتوفرة، تعطي أجزاء هذا الفصل تقديرات ذات دلالة حول كيف أن بعض العوامل المعينة لهذه الاستراتيجية يمكن أن تؤثر في المساواة بين الرجل والمرأة بأبعاد مختلفة. ونظراً لأن الحكومات تميل للعمل بموارد مالية محدودة وعدد معين من الموظفين، فإن مناقشة الاجراءات المتبعة تبدأ بابراز عدد من المبادئ الأساسية للاختيار من بين مجموعة مركبة من الخيارات. وهذا يعتمد على مناقشة دور الدولة كما في الفصل الثاني وعدد من الأدبيات الموثوقة حول الاقتصاد العام. وتبرز مناقشة بعض الاجراءات وتشجيع للمساواة بين الجنسين. وفي حين تميل الأدلة المتعلقة بتكاليف ومنافع الاجراءات النشطة المتبعة لأن تكون محدودة، فإن النتائج المتوفرة تدل على فعالية تقديم الخدمات العامة مقابل الخدمات الخاصة. وينتهي التقرير بمناقشة قصيرة حول مستقبل الصراع الرامي إلى تشجيع المساواة بين الجنسين بما في ذلك أولويات بحوث السياسة المستقبلية.

اصلاح المؤسسات لتوطيد المساواة في الحقوق والفرص بين النساء والرجال

ضمان حصول النساء والرجال على حقوق متساوية هو هدف تنموي مهم بحد ذاته. لكنه مهم أيضاً لأسباب أخرى. فتوطيد المساواة في الحقوق بين النساء والرجال يخلق بيئة من المساواة في الفرص والسلطة، وهي عوامل حاسمة لتحقيق المساواة بين الجنسين في مجالات أخرى، مثل التعليم، والصحة، والمشاركة السياسية، وفي حين أن

تشجيع المساواة في الحقوق مهم بالنسبة لجميع الدول في جميع المناطق، فإن لها أولوية خاصة في جنوب آسيا، وافريقيا جنوب الصحراء، والشرق الأوسط وشمال افريقيا، حيث عدم المساواة في الحقوق الأساسية أكبر من أي منطقة أخرى (**انظر الفصل الأول**).

يساعد تشبيه تأثير زيادة المساواة بين الجنسين في الحقوق والخاصة بنسبة الإناث إلى الذكور في الالتحاق بالدراسة الابتدائية والثانوية، والعمر المتوقع والتمثيل النيابي على بيان كيف أن تحسين المساواة بين الرجل والمرأة يمكن أن يؤثر على النتائج الجنسوية الأخرى (**الشكل 6-2**). وتعتمد هذه التشبيهات على نموذج التراجع الشامل لدول عدة الذي ناقشناه في الفصلين الثالث والخامس. وتأخذ التراجعات بعين الاعتبار مؤشراً للمساواة بين الجنسين في الحقوق، والناتج المحلي الاجمالي للفرد، ومربع الناتج المحلي الاجمالي للفرد. (مع التعبير عن متغيرات الناتج المحلي الاجمالي لوغاريتمياً ؛ انظر الملحق 2 لتفاصيل التراجع).

وقد استخدمت تقديرات المؤشر للتنبؤ بالنتائج الجنسوية لكل بلد في ظل اثنين من السيناريوهات البديلة:

- ما اذا كان في مقدور كل بلد في المنطقة تحقيق المساواة في الحقوق حسب مستوى مماثل لأفضل نقطة سجلت في المنطقة.
- ما إذا كان في مقدور كل بلد تحقيق مساواة بين الجنسين في الحقوق حسب مستوى مساو لمعدلات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

بعد ذلك حسبت المعدلات المرجحة للسكان للقيم التي تم التنبؤ بها من كل دولة على حدة في كل منطقة. وكانت نقطة البداية للتشبيهات هي البيانات المتوفرة عن آخر سنة، وهي اواسط عقد التسعينات عادة. ثمة تنبيه مهم لا بد من أخذه بعين الاعتبار عند تفسير النتائج : نظراً لأن عدد الدول في كل منطقة قليل واحتمال أن تكون البيانات متوفرة لجزء من هذه المجموعة الصغيرة (مثال ذلك، دولتان من أصل 5 دول في جنوب آسيا، حسب مقياس المساواة بين الجنسين)، فإن الانحراف المعياري حول كل معدل اقليمي يميل إلى الاتساع، ويخفض بالتالي، أهمية المستويات الاحصائية للاختلافات بين السيناريوهات. ورغم هذه المسألة الاحصائية، تشير التشبيهات إلى أن التحسن في الحقوق والدخل يمكن أن يقرب الدول من المساواة بين الجنسين.

الشكل 2.6: مع تحسن المساواة في الحقوق، تتحسن التأثيرات المشبهة للمؤشرات الجنسوية الأخرى بزيادة المساواة بين الجنسين في التعليم، والعمر المتوقع، والتمثيل البياني، حسب المنطقة.

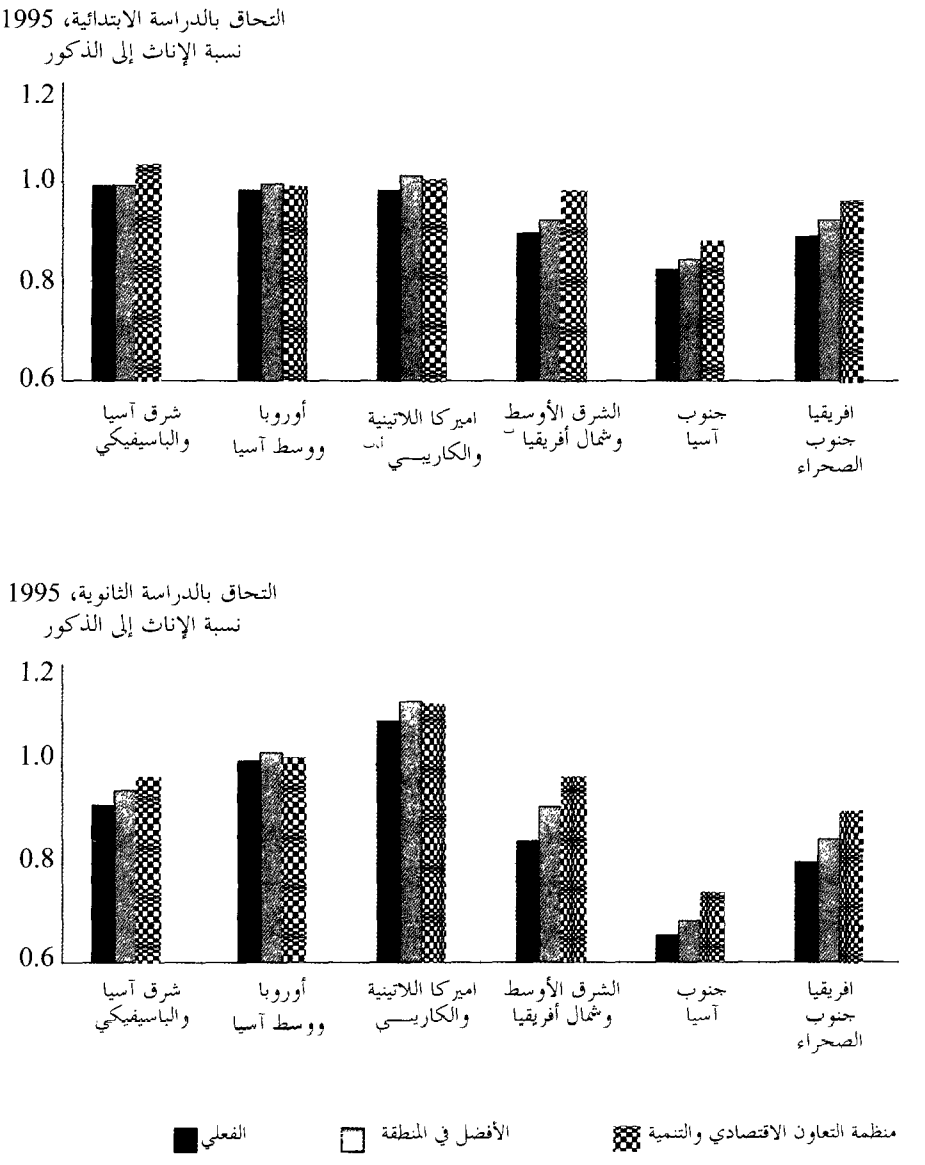

تابع الشكل 2-6

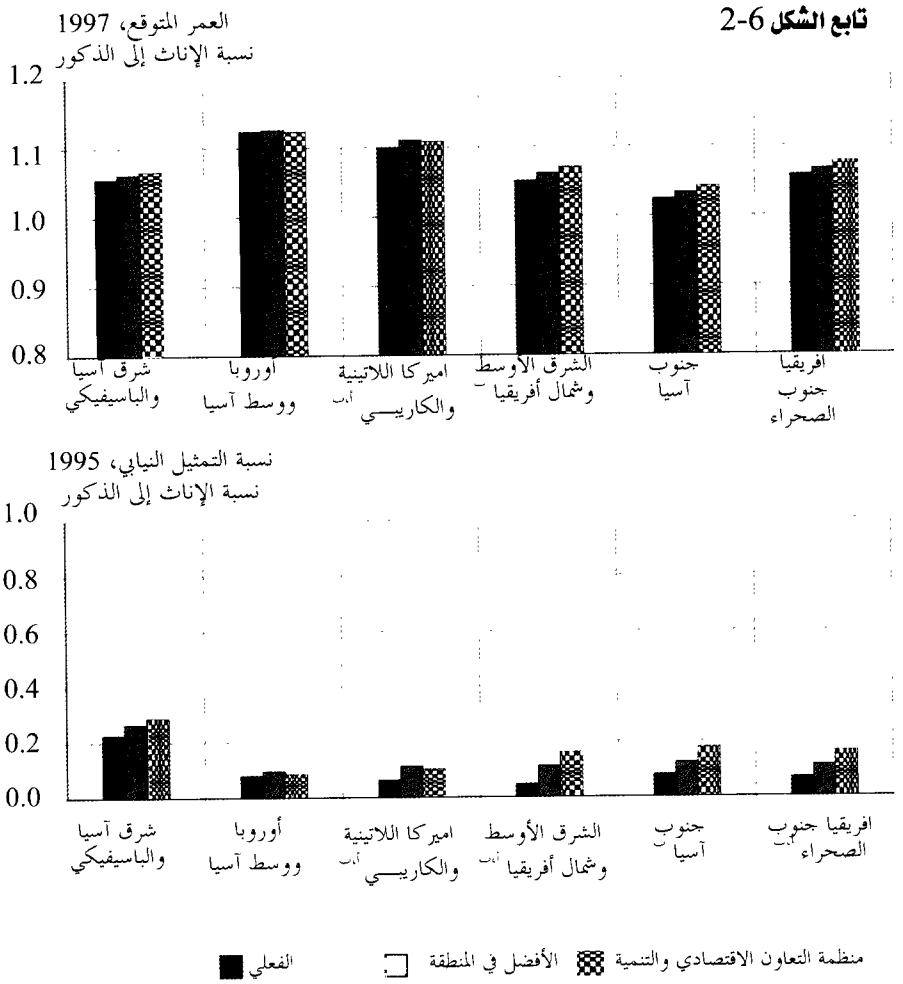

ملاحظة : تلخص الاشكال النتائج التشبيهية لمختلف سيناريوهات المساواة بين الجنسين في الحقوق في الدول النامية مع أخذ الدخل بعين الاعتبار. انظر الملحق 1 لمعرفة الدول المشمولة، والملحق 2 لنتائج التراجع، ومسرد المصطلحات للتعريفات. الاختلاف في المتوسط بين المستوى الفعلي والتشبيه يكون مهماً من الناحية الاحصائية عند مستوى 10 بالمئة أو أفضل حين يشار إليه كالتالي:

أ- بين السيناريو الفعلي وسيناريو الأفضل في المنطقة.

ب-بين السيناريو الفعلي وسيناريو منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

المصدر : بيانات الحقوق من هيومانا (1992)؛ البيانات البرلمانية من WISTAT (1998)؛ البنك الدولي (1999د).

ويوضح الشكل 6-2 أي الاختلافات في المعدلات مهم، بالنظر لعدد الدول التي لديها بيانات.

تأثير التحسينات المشبهة في الحقوق هو دالة على المؤشرات المقدرة وعلى المسافة بين المكانة الحالية لكل دولة في مجال الحقوق ووضعها بالنسبة لسيناريوهات أفضل دولة في المنطقة أو مستوى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (في المناطق التي يبدو فيها سيناريو معدل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية متفائلاً جداً، فإن سيناريو المستوى الأفضل في المنطقة قد يكون مقبولاً أكثر على المدى القصير). لاحظ أن سجل الدولة الأفضل في الحقوق في أوروبا ووسط آسيا واميركا اللاتينية والكاريبي هو في الواقع أفضل من المعدل المسجل لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

بموجب سيناريوهات المستوى الأفضل في المنطقة ومعدل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، تصبح نسب الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية أكثر مساواة، وتزيد نسبة تمثيل الاناث في البرلمان، والميزة الكلية التي تتمتع بها النساء بالنسبة للعمر المتوقع تصبح أوضح بقليل. لكن التغيير المتنبأ به كبير بشكل عام في جنوب آسيا، وافريقيا جنوب الصحراء، والشرق الأوسط وشمال افريقيا. وباستخدام المستوى الأفضل في المنطقة بالنسبة الحقوق، مثلاً، فإن نسبة الإناث إلى الذكور في التمثيل البرلماني تزيد بنسبة تربو على الضعف في الشرق الأوسط وشمال افريقيا. وتزيد بنسبة أكثر من 60 بالمئة في مناطق أخرى. وتزيد نسب التحاق الاناث إلى الذكور في الدراسة الثانوية بمقدار 8 بالمئة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، و6 بالمئة في افريقيا جنوب الصحراء، و5 بالمئة جنوب آسيا. أما نسب الالتحاق بالدراسة الابتدائية والعمر المتوقع فتتعرض لتغيرات أكثر تواضعاً.

في سيناريو معدل الحقوق في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تميل المؤشرات الأربعة للمساواة بين الجنسين إلى الارتفاع أكثر- وفي بعض الحالات بقدر ملحوظ. والاستثناءات الوحيدة هي في أوروبا ووسط آسيا واميركا اللاتينية والكاريبي، حيث المساواة في الحقوق حسب سيناريو المستوى الأفضل في المنطقة هو أعلى من معدل

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتوحي التشبيهات أن تحسناً ملموساً في المساواة بين الجنسين في الحقوق في معظم المناطق سيدفع بقدر كبير تحقيق المساواة بين البنات والأولاد في نسب الالتحاق بالدراسة الابتدائية والثانوية. ولن تتبقى فجوات كبيرة بين الجنسين إلا في جنوب آسيا.

توطيد المساواة في الحقوق والحماية بموجب القانون

الاصلاح القانوني خطوة مهمة لتحسين المساواة بين الجنسين في الحقوق- وفي اقامية بيئة مؤسساتية مساعدة بشكل عام. وكما ناقشنا في الفصل الثالث، فإن أوجه عدة من القانون في الدول النامية ما زالت تواصل منح حقوق ومكانة غير متساوية للناس بناء على جنسهم، مع ما لذلك من عواقب مهمة على استقلالية النساء، وامنهن، والفرص المتاحة لهن ورفاهيتهن. والاصلاح القانوني مهم لتشجيع المساواة بين الجنسين في مجالات عدة، أهمها المجالات الخمس التالية:

قانون الأسرة: يحدد قانون الأسرة، سواء اعتمد على القوانين التشريعية، أو العرفية، أو الدينية، مستوى الاستقلالية والسيطرة التي يتمتع بها الرجال والنساء في شؤون الأسرة، بما في ذلك الزواج، والطلاق، والوصاية على الاطفال، والسيطرة على الممتلكات الزوجية، والارث. وعدم المساواة في قانون الأسرة يؤثر مباشرة على رفاهية النساء، واضعاف قوة المساواة لديهن داخل الأسرة، وقد يكون له جولة ثانية من التأثيرات المهمة على رفاهية الأسرة. وتساعد الاصلاحات التي تزيل الاختلاف في المكانة القانونية بين الرجال والنساء على وضع أساس العمل للتقدم نحو المساواة بين الجنسين.

الحماية من العنف: القوانين التي تزعم حماية المرأة من العنف ذي العلاقة بجنسهن، يشتمل في دول عدة، على تحريفات تميز ضد الضحايا أو تجعل القوانين غير ذات فاعلية. أضف إلى ذلك، أن القوانين التي تعالج العنف ضد النساء غالباً ما تعرفه بتعاريف ضيقة للغاية أو تفرض متطلبات ثقيلة من الأدلة. والهدف الأول من الاصلاح القانوني في هذا المجال هو التعرف على الخلل الجنسوي في القوانين المرعية وتصحيحها. ومن الضروري أيضاً وضع نصوص قانونية تجعل السلوكيات العنيفة مكلفة أكثر على من يرتكبها- وهو نهج حقق بعض النجاح في الدول المتقدمة.

الحقوق في الأرض: تحقيق المساواة في الحصول على الأرض والسيطرة على مواردها مهم لأسباب عدة. فيمكن لعدم ضمان الحقوق في الأرض أن يقلل من انتاج النساء المزارعات (كما في افريقيا جنوب الصحراء) ويمنع حصول النساء على قروض، حيث أن الأرض هي أحد أشكال الضمانات المهمة. ويمكن للاصلاحات المتعلقة بالسيطرة على الأراضي أن تنص على حقوق مشتركة للزوج والزوجة أو أن تمكن المرأة من الحصول على حقوق مستقلة تزيد من سيطرتها على الأرض حيث تسود القوانين التشريعية. أما في المناطق التي يسود فيها القانون التشريعي جنباً إلى جنب مع القانون العرفي فلا بد من أخذ تفاعلاتهما بعين الاعتبار إذا أريد لجهود تعزيز مدخل المرأة الى الارض أن تنجح.

قانون العمل: قوانين العمل التي تحد من أنواع العمل التي يمكن للمرأة مزاولتها أو تحدد ساعات العمل التي يمكنها عملها، حتى إذا وصفت بانها "حماية خاصة" للمرأة، يمكن أن تحدّ من دخول النساء إلى سوق العمل. ويجب إزالة هذه القيود القانونية. وفي الوقت نفسه، يمكن لتشريعات تنص على مساواة في حق التوظيف وفي الأجر المدفوع، أن تشكل أساس الحقوق المتساوية والحماية المتساوية في سوق العمل. لكن مثل هذه التشريعات قد لا يكون لها سوى تأثير محدود على المدى القصير- سواء لأن أعداداً كبيرة من العاملات ما زلن يعملن في وظائف ضمن القطاع غير الرسمي، أو بسبب الافتقار إلى سلطة مناسبة تفرض تنفيذ ذلك.

الحقوق السياسية: توفر المساواة في الحقوق السياسية الأساس الذي يمكن للنساء والرجال التمتع فيه بمساواة في الصوت داخل المجتمع. النصوص التشريعية في معظم الدول تعطي المرأة الحق في التصويت وشغل المناصب السياسية؛ ومن المهم جداً توفير هذه الحقوق في المناطق القليلة التي ما زالت تنكرها على النساء. وبالمثل، لا بد من إزالة القيود التي تحد من قدرة المرأة على ممارسة هذه الحقوق.

وفي حين أن إقامة إطار قانوني يمنح حقوقاً متساوية وحماية للنساء والرجال مهم جداً لتسوية "أرض الملعب" المؤسساتية، فإن الاصلاح التشريعي وحدة لا يكفي. ففي

العديد من الدول النامية ما زالت القدرة على الالتزام بتطبيق الاصلاحات القانونية ضعيفة، وكثيراً ما تقوض التقدم نحو تحقيق المساواة بموجب القانون. والجهود التي تبذل لتعزيز قدرات تطبيق القانون للوكالات الإدارية والقضائية هي جهود مكملة لتحقيق مساواة أكبر بين الجنسين في الحقوق الأساسية. وللقيادة السياسية دور حاسم على الدوام.

القانون هو مجرد جزء واحد من بيئة مؤسساتية أوسع تتضمن أعرافاً اجتماعية وثقافية، ومؤسسات اقتصادية (مثل الاسواق)، ومؤسسات خدمات، سواء منها المدارس أو أنظمة الرعاية الصحية أو المؤسسات المالية. وتميل المناهج السياسية التي تعمل على تنظيم المبادرات القانونية والاقتصادية، علاوة على هياكل مؤسسات الخدمات، لأن تكون أكثر فاعلية في خفض عدم المساواة بين الجنسين من المناهج التي تركز على القانون فقط.

ايجاد حوافز لعدم تشجيع التمييز بين الجنسين

يمكن لطبيعة وبنية المؤسسات الاقتصادية أن تشجع او تعرقل المساواة بين الجنسين بطرق مهمة. فبنية السوق، على سبيل المثال، تحدد إلى حدّ بعيد الأجور النسبية للرجال والنساء، وعوائد الأصول الانتاجية، وأسعار السلع والخدمات. وهذا يخلق مجموعة قوية من الحوافز التي تؤثر في قرارات الناس وسلوكياتهم في العمل، والاستثمار، والاستهلاك- غالباً بتأثيرات مختلفة على النساء والرجال. وفي حين أن أسواق المعلومات، والانتاج، والوساطة التجارية ليست في جوهرها "جنسوية" فهي كذلك من الناحية الفعلية. لماذا؟ لأن المحيط الاجتماعي يؤثر فيمن يتعاقد مع تلك الأسواق وفي طريقة صياغة هذه العقود. وفي جميع هذه الدول تقريباً يميز الأفراد والمنظمات بين المشاركين في تلك الأسواق على أساس جنسوي.

هذا السلوك التمييزي- مثل السلوكيات المتكسبة الأخرى، كالفساد مثلاً- تكون أسهل حيث الأسواق منغلقة نسبياً أو غير متطورة. الواقع، وكما ناقشنا في الفصل الخامس، فإن الشركات التي تعمل في أسواق أكثر تنافساً تميل لأن تكون أقل انخراطاً في التميز بين الجنسين في مسائل التوظيف والأجر المدفوع من الشركات التي

لديها قوة أكبر في السوق وتعمل في أسواق أقل تنافساً. وبتعميم أكبر، فإن السياسات والاستثمارات التي تعمق الأسواق تصلح من عدم المساواة بين الجنسين في الوصول إلى المعلومات- إضافة إلى فرضها عقوبات على من يميزون- وتساعد على تقوية حوافز المساواة بين الجنسين في سوق العمل.

تصميم تقديم الخدمات لتسهيل المساواة في إيصالها

بالمثل، يمكن لمؤسسات الخدمات، مثل الأنظمة المدرسية، ومراكز الرعاية الصحية، والمؤسسات المالية، وأنظمة الارشاد الزراعي، أن تشجع مساواة أعظم بين الجنسين في الحصول على موارد انتاجية اذا صممت بطريقة تأخذ في حسابها الاختلافات والفوارق بين الجنسين. والتصميم الملائم جنسوياً لايصال الخدمات غالباً ما يكون عاملاً مهماً للاجراءات الفاعلة التي سنناقشها لاحقاً في هذا الفصل، لكن المبدأ ينطبق بشكل عام على تشكيلة واسعة من الخدمات وتدخلات البرنامج الأخرى:

- الأنظمة المدرسية التي تأخذ بعين الاعتبار الاهتمامات الثقافية المتعلقة بخصوصية البنات، ورغبة الأهل في أن تتلقى بناتهم العلم على أيدي معلمات، أو طلب إقامة مرافق مدرسية خاصة لكل واحد من الجنسين، قد نجحت في زيادة التحاق البنات في المدارس وبقائهن بها حتى في المجتمعات ذات التقسيمات الجنسوية الصارمة.
- مرافق الرعاية الصحية التي تتضمن اناثاً يقدمن هذه الخدمة زادت من استخدام النساء لهذه المرافق في أماكن عدة.
- برامج الاقراض الجماعية التي استبدلت بالرصيد الاجتماعي الضمانات التقليدية مثل العقارات أو الرصيد المادي (والتي تفتقر النساء إليها غالباً)، قد زادت من قدرة النساء في الحصول على قروض.
- البحوث الزراعية وخدمات الارشاد التي تأخذ في حسابها الفروقات بين الجنسين في اختيار المحاصيل، والتباين بين الجنسين في القيود على الموارد، والقيود الثقافية التي تحدّ من التعامل بين الرجل والمرأة، تحسن إلى حدّ كبير من قدرة المزارعات على الاستفادة من التدريب ونشر التكنولوجيات الجديدة.

رعاية التنمية الاقتصادية لتقوية الحوافر من اجل مساواة أكبر في الموارد والمشاركة

تميل التنمية الاقتصادية إلى زيادة الانتاجية وخلق فرص عمل جديدة تفيد الرجال والنساء من خلال توفير المزيد من الوظائف، ودخل أعلى، ومستويات معيشة أفضل. كما أن التنمية الاقتصادية تخفض في معظم الحالات من عدم المساواة بين الجنسين. وبزيادة انتاجية العامل، تزيد التنمية الاقتصادية العوائد (الخاصة) لتعليم النساء- وتعزز حوافز الأسرة للاستثمار في التنمية البشرية للفتيات وجعل النساء يشاركن في القوى العاملة.

وبالمثل، فإن الاستثمار في البنى التحتية في مجالات المياه، والمواصلات، والوقود التي تصاحب التنمية عادة- علاوة على تعميق الأسواق- مهم لخفض اعباء العمل عن النساء وتسهيل تعليم الفتيات.

اضافة إلى ذلك، حين تزيد التنمية الاقتصادية الدخل وتقلل الفقر، فإن الفجوات الجنسوية في التعليم، والصحة، والتغذية، تضيق. وحين تضطر الأسر منخفضة الدخل إلى تقنين انفاقها على التعليم، والرعاية الصحية، والغذاء، فإن النساء والبنات يتحملن الجزء الأكبر من التكلفة. لكن مع زيادة دخل الأسرة، يزداد الانفاق على هذه البنود ايضاً، وتستفيد النساء والفتيات بدرجات متفاوتة في أغلب الأحيان- وان يكن من نقطة انطلاق ادنى.

لكن ما مدى عظم تأثير نمو الدخل والتنمية الاقتصادية المحتمل على عدم المساواة بين الجنسين في مختلف الابعاد؟ وفي أي المناطق؟ التحليلات التشبيهية تكشف لنا ثلاثة انماط رئيسية (**الشكل 6-3**).

- بالنسبة للتعليم الابتدائي والثانوي والعمر المتوقع، فإن أكبر التأثيرات لنمو الدخل تنعكس غالباً على المناطق الأكثر فقراً: جنوب آسيا وافريقيا جنوب الصحراء. تأثيرات النمو في معدل الدخل على المساواة بين الجنسين في التعليم والعمر المتوقع تميل لأن تكون متدنية للغاية في شرق آسيا والباسيفيكي، وشرق أوروبا ووسط آسيا، واميركا اللاتينية والكاريبي، والشرق الأوسط وشمال افريقيا. وهذا يتوافق مع نموذج التراجع الضمني (**انظر الملحق 2**). والذي وجد أن التأثيرات الحدية لنمو الدخل كبيرة نسبياً عند المستويات الدنيا لدخل الفرد، لكن هذا التأثير يتراجع مع ارتفاع الدخل القومي[2].

الشكل 6-3: مع ازدياد الدخل تميل المساواة بين الجنسين إلى زيادة التأثيرات التشبيهية للدخل الأعلى على التعليم، والعمر المتوقع، والتمثيل البياني، حسب المنطقة.

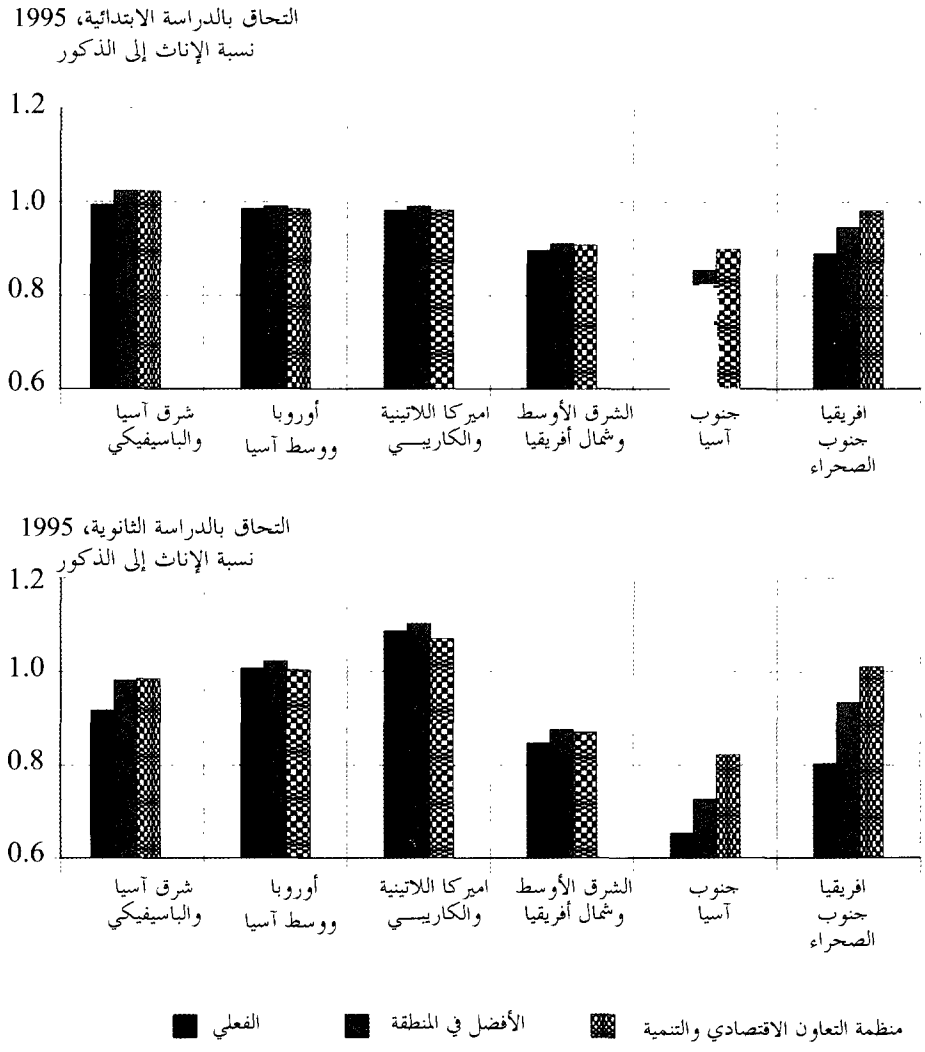

تابع الشكل 3.6

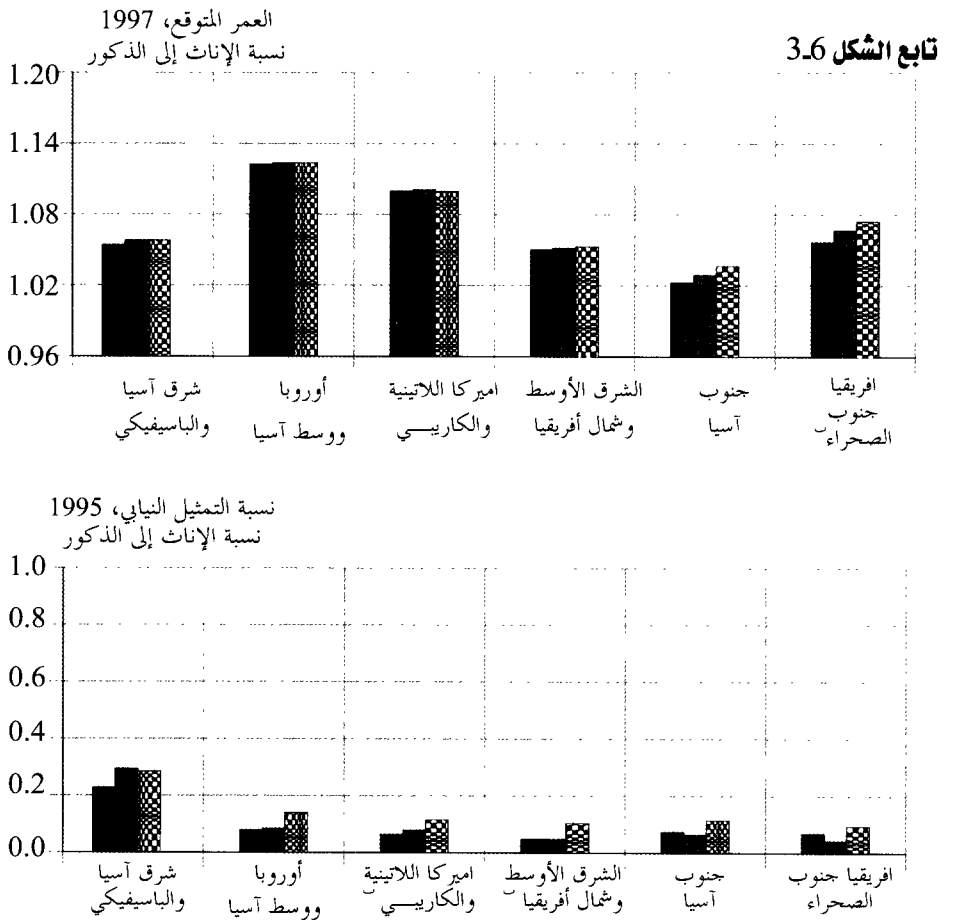

ملاحظة: تلخص الاشكال النتائج التشبيهية لتأثير سيناريوهات نمو الدخل المختلفة حول النتائج الجنسوية في الدول النامية، مع أخذ مدى المساواة في الحقوق بين الجنسين بعين الاعتبار. ويعتمد سيناريو الافضل في المنطقة على دخل الفرد، وسيناريو منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على متوسط دخل المنظمة المذكورة. انظر الملحق 1 لمعرفة الدولة المشمولة، والملحق 2 لنتائج التراجع المتضمنة، ومسرد المصطلحات للتعاريف. الفروقات بين المستويات الفعلية والتشبيهات في المتوسط الإقليمي مهمة من الناحية الاحصائية عند مستوى 10 بالمئة أو أكثر عند الاشارة إليها كالتالي:

(أ) بين الفعلي وسيناريو الافضل في المنطقة.

(ب) بين الفعلي وسيناريو منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

المصدر: بيانات الحقوق من هيومانا (1992)؛ البيانات النيابية من WISTAT (1998)؛ جميع البيانات الأخرى من البنك الدولي (1999د).

- تميل تأثيرات ارتفاع الدخل لأن تكون أشد بالنسبة للتعليم الابتدائي والثانوي منه بالنسبة للعمر المتوقع. ومن بين المقاييس الثلاثة، يبدو أن لنمو الدخل أكبر تأثير حديّ على المساواة بين الجنسين عند مستوى الدراسة الثانوية. وبموجب سيناريو الأفضل في المنطقة بالنسبة للدخل، فإن نسبة التحاق الاناث إلى الذكور في الدراسة الثانوية زادت بنسبة 11 بالمئة في جنوب افريقيا وأكثر من 16 بالمئة في افريقا جنوب الصحراء. وبموجب سيناريو متوسط دخل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإن النسبة قد تزيد عن 26 بالمئة في كلتا المنطقتين.
- زيادة ملحوظة في المساواة بين الجنسين في مجال التمثل البرلماني قد لا تأتي إلا من زيادة كبيرة في الدخل. وبالنسبة لجنوب آسيا وافريقيا جنوب الصحراء تشير التشبيهات إلى أن الزيادات الصغيرة في الدخل قد يرافقها انخفاض طفيف في نسبة النساء إلى الرجال في البرلمان. وهذا يعكس حقيقة أن بعض الدول منخفضة الدخل، مثل بنغلاديش، والصين، ونيكاراغوا، واوغندا، لديها مستويات عالية نسبياً من التمثيل النسائي في البرلمان. وحيث أن نموذج التشبيه يأخذ في حسابه المساواة بين الجنسين في الحقوق، فإن هذه الحقيقة يجب الا تعكس احتمال حلول نمو الدخل محل الحقوق أو العكس. وبدلاً من ذلك فقد تعكس بعض العوامل الأخرى التي لا يوجد بيانات لها- مثل المشاركة المدنية[3].

لذا وبينما يساعد نمو الدخل والتنمية الاقتصادية على تشجيع المساواة بين الجنسين، فإن التأثير الايجابي للنمو بحدّ ذاته لا يقضي على عدم المساواة بين الجنسين،حتى حين يكون الدخل القومي أعلى بكثير مما هو عليه الآن. إضافة إلى ذلك قد لا تتحقق منافع كبيرة لها علاقة بالنمو في المناطق الفقيرة إلا على المدى البعيد. وتشيرالتشبيهات المقدمة في هذا الفصل إلى أن المجتمعات التي تعطي حقوقاً متساوية للنساء والرجال وتشجع التنمية الاقتصادية تميل لأن تكون أكثر فاعلية في خفض المساواة بين الجنسين من تلك التي تركز على الحقوق أو النمو فقط.

ويجب توخي الحذر عند مقارنة تأثيرات زيادة المساواة بين الجنسين في الحقوق وزيادة الدخل القومي لأن أنواع الأعمال ومستويات الجهود الضرورية لتحسين الحقوق وزيادة الدخل تختلف. ورغم ذلك، فإن تفحص نتائج التشبيه لتحسن الحقوق وزيادة الدخل معاً تعطي معلومات مهمة حول دور كل من الحقوق والدخل في تحسين مختلف النتائج الجنسوية. مثال ذلك:

- يبدو أن لنمو الدخل تأثير محتمل أكبر مما لتحسن الحقوق على المساواة بين الجنسين في الالتحاق بالدراسة الابتدائية والثانوية في جنوب آسيا وافريقيا جنوب الصحراء (**الشكل 6-4**). وينطبق الشيء ذاته على المساواة بين الجنسين في الالتحاق بالدراسة الثانوية في شرق آسيا والباسيفيكي. وبعكس ذلك، يبدو أن لتحسن الحقوق مجال أكبر لتشجيع المساواة بين الجنسين في التعليم في شرق اوروبا ووسط آسيا، واميركا اللاتينية والكاريبي، والشرق الاوسط وشمال افريقيا. ويبدو أن لدور الحقوق المحسنة أهمية خاصة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا[4].
- بالنسبة للعمر المتوقع، تميل التأثيرات المحتملة للحقوق المحسنة لأن تكون أقوى من نمو الدخل في معظم المناطق، خاصة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. والتأثير المحتمل لنمو الدخل أكبر في جنوب آسيا وافريفيا جنوب الصحراء. الواقع أن تأثيرات الدخل المحتملة في افريقيا جنوب الصحراء تبدو في مثل حجم تأثيرات الحقوق المحتملة أو أكبر منها.
- أما بالنسبة للعمر المتوقع فإن التأثير المحتمل لتحسن الحقوق على التمثيل النيابي أكبر من تأثير نمو الدخل في معظم المناطق. وبسبب المستويات المتدنية نسبياً في المساواة بين الجنسين في الحقوق في جنوب آسيا، وافريقيا جنوب الصحراء، والشرق الاوسط وشمال افريقيا، فإن التأثير المحتمل لتحسن الحقوق يبدو كبيراً بشكل خاص.

باختصار، فإنه حتى تركيبة من مساواة أعظم بين الجنسين في الحقوق ومستويات أعلى من الدخل قد لا تضمن ازالة عدم المساواة بين الجنسين- على المدى القصير على الأقل. ويبدو أن الجمع بين تحسين الحقوق وزيادة الدخل الى مستويات البلد الأفضل في المنطقة في جنوب آسيا لم يكن كافياً لتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي أو الثانوي (**انظر الشكل 6-4**). وفي حين يبدو أن هناك مجالاً لزيادة المساواة بين الجنسين في التمثيل النيابي لا يمكن التنبؤ بها حتى بعد تحقيق زيادة كبيرة في الحقوق والدخل. وقد تواصل العوامل من خارج مجال الاصلاح القانوني والمؤسساتي أو التنمية الاقتصادية- مثل الاعراف والممارسات الاجتماعية وعدم التناسق الجنسوي في السلطة داخل البيت- عرقلة التحولات الاجتماعية والاقتصادية الضرورية لازالة التفاوت بين النساء والرجال.

الشكل 4.6: زيادة الدخل ام المساواة الأكبر بين الجنسين: أيهما لها تأثير أكبر؟ تأثيرات تشبيهية لتحسن الحقوق والدخل على التعليم، والعمر المتوقع، والتمثيل النيابي، حسب المنطقة.

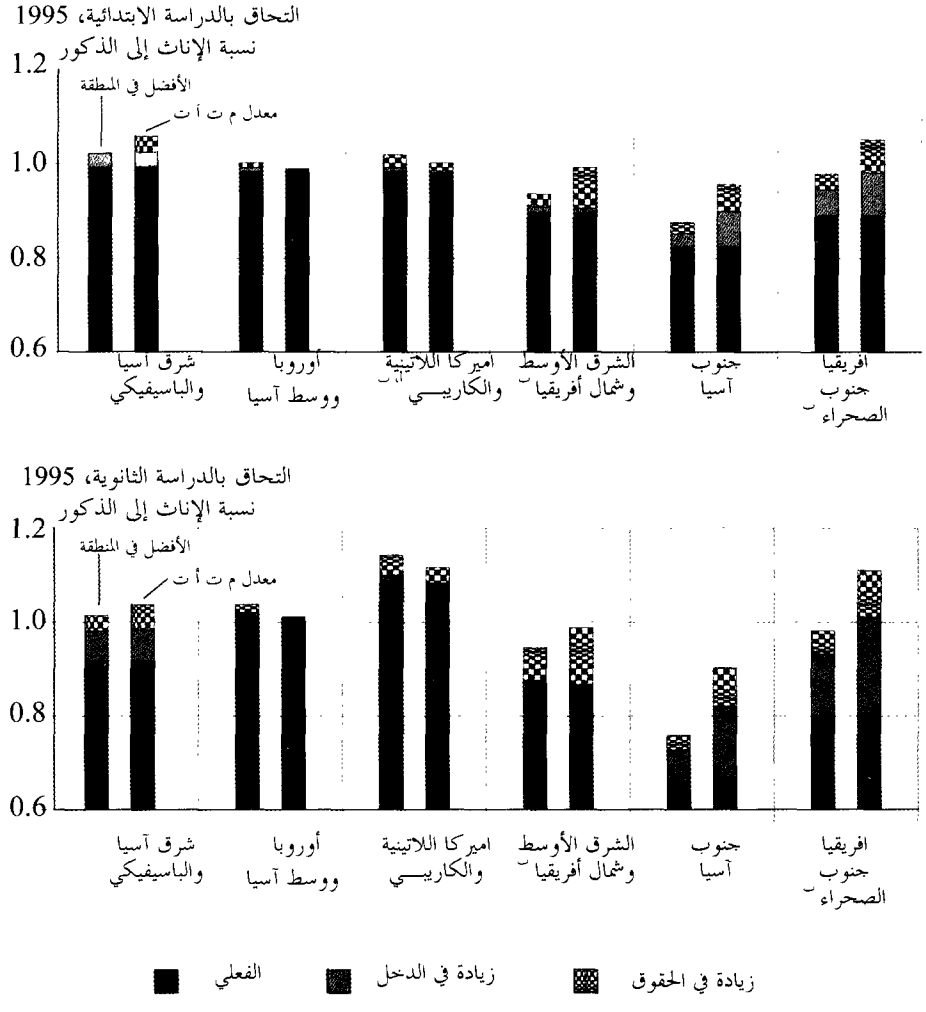

م ت أ ت= منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

تابع الشكل 4-6

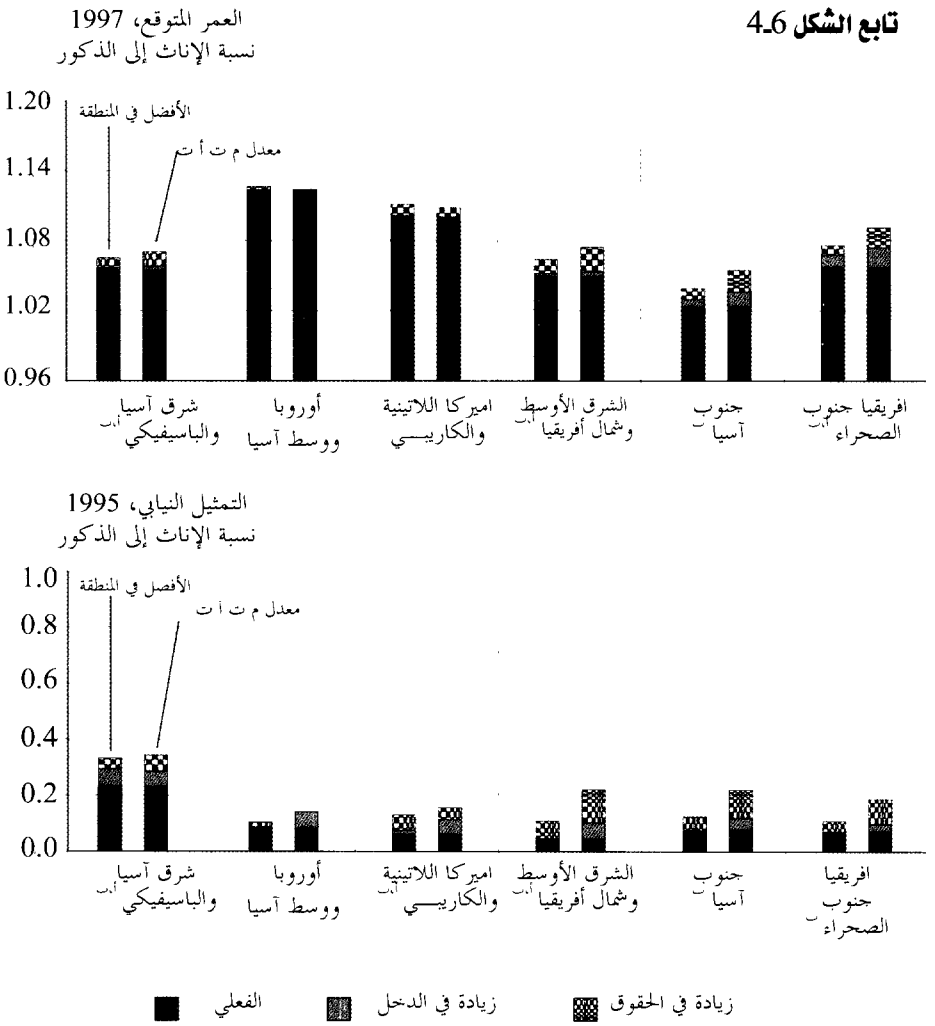

ملاحظة: انظر الملحق 1 للاطلاع على الملاحظات العامة والدول المشمولة، والملحق 2 لنتائج التراجع المتضمنة، ومسرد المصطلحات للتعاريف. الاختلافات في المتوسطات الاقليمية ما بين المستويات الفعلية والتشبيهات مهمة من الناحية الاحصائية عند مستوى 10 بالمئة أو أعلى عند الاشارة إليها كالتالي:
أ-بين الفعلي وسيناريو الافضل في المنطقة.
ب-بين الفعلي وسيناريو منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (م ت أ ت).

المصدر: بيانات الحقوق من هيومانا (1992)؛ البيانات البرلمانية من WISTAT(1998)؛ جميع البيانات الأخرى من البنك الدولي (1999د).

اتخاذ اجراءات نشطة لتعديل التباين القائم في السيطرة على الموارد والصوت السياسي

نظراً لأن التأثيرات المشتركة للاصلاح المؤسساتي والتنمية الاقتصادية قد تكون محدودة- وقد تحتاج لوقت طويل حتى تظهر- فان الإجراءات السياسية الفعلية لتشجيع المساواة بين الجنسين غالباً ما تكون مبررة.

الاجراءات الفعلية هي خطوات واضحة تهدف إلى تعديل أشكال معينة من التمييز بين الجنسين والاستبعاد في المترل، والمجتمع، أو مكان العمل. وتهدف الإجراءات السياسية، مثل بعض أشكال الاصلاحات المؤسساتية التي ناقشناها سابقاً، إلى ضمان حصول النساء والرجال على حقوق وسيطرة متساوية على مصادر الانتاج، وأن يشاركوا بالكامل في الأعمال الانتاجية وفي شؤون المجتمع، وأن يحصلوا على حماية مناسبة ضد المخاطر المصاحبة للصدمات الاقتصادية أو الاصلاحات السياسية. وخلافاً للقضايا القانونية والمؤسساتية التي ناقشناها سابقاً، فإن الإجراءات الفعلية تذهب لما هو أبعد من تسوية أرض الملعب. ففي معظم الأحوال، نجدها تركز على إصلاح عدم المساواة القائمة.

ثمة منفعتين مهمتين للإجراءات السياسية النشطة. أولاً، إنها تستطيع تسريع التقدم نحو المساواة بين الجنسين مما يمكن أن يحدث لو لم تكن موجودة. ثانياً: يمكن استخدام الإجراءات النشطة لاستهداف فئات معينة، مثل الفقراء، والذين غالباً ما تكون عدم المساواة بين الجنسين في صفوفهم حادة وواسعة.

وفي حين أن هناك أنواعاً عدة من الإجراءات الفاعلة، فإن التركيز هنا ينصب على أربع فئات من التدخلات تتناول انماطاً من عدم المساواة بين الجنسين والاختلافات التي ابرزناها في التقرير ، سواء كان مصدرها المؤسسات الاجتماعية، أو الأسرة، أو الاقتصاد. ويناقش هذا الجزء، تحديداً، التدخلات التي:

- تشجع المساواة بين الجنسين في الوصول إلى المصادر الانتاجية والقدرة على الكسب.
- تخفيض التكلفة الشخصية لأدوار المرأة داخل أسرتها.
- توفير حماية اجتماعية مناسبة من الناحية الجنسوية.
- تعزيز الصوت والمشاركة السياسية للنساء.

هذه المجالات الأربعة هي من صلب العمل العام لتشجيع المساواة بين الجنسين في التنمية. الوصول إلى المصادر الانتاجية- بما في ذلك التعليم- واكتساب القدرات هي من الامور بالغة الأهمية لتمكين المرأة من المشاركة والمساهمة بالكامل في التنمية. ولها دور مركزي في تحويل علاقات السلطة ما بين النساء والرجال. ومن المهم أيضاً تقليل تكلفة قيام النساء بادوارهن المنزلية لتمكينهن من المشاركة بشكل أكمل في المجتمع، سواء كان ذلك ضمن القوى العاملة أو داخل مجتمعهن المحلي. كما أن الحماية الاجتماعية المناسبة جنسوياً مهمة لضمان أن الإناث والذكور محميين بشكل مناسب ضد الاخطار التي يختص بها كل واحد من الجنسين- سواء من الازمات الشخصية أو الأسرية، أو الصدمات الاقتصادية، او تغيرات سياسية معينة. وعلاوة على الاجراءات التي تزيد استقلالية المرأة (مثل التعليم والوصول إلى مصادر الانتاج)، فإن تفعيل بعض الاجراءات لتعزيز صوت المرأة في السياسية وفي صنعها يمكن أن يحسن قدرة المرأة للعمل كعامل للتغيير- للتأثير في التنمية والمساهمة فيها.

يقدم الجدول 6-1 قائمة موسعة (لكنها غير شاملة) للخيارات السياسية لكل واحد من المجالات السياسية الرئيسية الأربعة. وهو يغطي تشكيلة من التدخلات التي تعطي صناع السياسة القوة لخفض عدم المساواة بين الجنسين. ونظراً للتشكيلة الواسعة من الخيارات، فكيف يمكن لصناع السياسة أن يقرروا أي الاجراءات يستحق الأولوية أمام محدودية الميزانية والموارد الإدارية؟ الجزء التالي يبرز بعض المبادئ الإرشادية التي تعتمد على كم كبير من الأدبيات حول الاقتصاد العام.

مثال ذلك، اجراءات زيادة وصول النساء إلى التعليم الأساسي قد تعطي عوائد عالية في الدول ذات الفروقات الكبيرة بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس (كما في جنوب آسيا، وافريقيا جنوب الصحراء، والشرق الأوسط وشمال افريقيا). لكنها قد لا تقدم منافع كبيرة حيث تحققت المساواة (او شبه المساواة) في الالتحاق بالمدارس بقدر كبير (كما في شرق أوروبا ووسط آسيا أو أميركا اللاتينية والكاريبي). في تلك الدول، يمكن للاجراءات التي تتيح امكانية عادلة او متساوية في الوصول إلى الوظائف في القطاع الرسمي أو التي تشجع مشاركة سياسية أكبر في السياسة، أن تعطي منافع اجتماعية عالية.

الجدول 6ـ1 : اجراءات فعلية مختارة لتشجيع المساواة بين الجنسين

مجال السياسة	الخيارات السياسية
تشجيع المساواة بين الجنسين في الوصول إلى المصادر الانتاجية واكتساب القدرات	
التعليم	-"التكييف بأثر رجعي" لمرافق المدرسة والهيئة التدريسية لمعالجة نواحي القلق الثقافية حول ارسال البنات إلى المدرسة. -توفير مساعدات هادفة، تشمل: ❖ تقديم المنح، والرواتب، والمنح الدراسية، والقسائم لدفع رسوم التعليم والتكاليف الأخرى (**كما في بنغلاديش**). ❖ المنح الفردية، التي تدعم مدارس البنات أو أماكن البنات في المدارس (**كما في باكستان**).
الموارد المالية (الادخار والاقراض)	-اصلاح المؤسسات المالية لاعطاء النساء مدخل على الادخار والاقتراض (مثل ايجاد بدائل للضمانات التقليدية، وتبسيط الاجراءات، وتقليل مسافات السفر، كما في بنغلاديش وغانا). -تقديم دعم حكومي مباشر وغير مباشر للمنظمات غير الحكومية أو جهود القطاع الخاص لتشجيع دخول الإناث مجال الوساطة المالية (**كما في بنغلاديش**).
سياسة التوظيف وسوق العمل	-البدء ببرامج العمل الإيجابي في التوظيف والاختيار للعاملين في القطاع العام وللشركات الخاصة المرتبطة بعقود حكومية (**كما في الولايات المتحدة**).

تابع الجدول 1.6

مجال السياسة	الخيارات السياسية
خفض التكاليف الشخصية على النساء في ادوارهن المترلية	
الخدمات والحقوق الانجابية	-زيادة قدرة النساء على المساومة والاختيار في القرارات الانجابية بزيادة سيطرة الإناث على الموارد والكسب (**انظر اعلاه**). -ضمان الوصول إلى حزمة أساسية من خدمات الصحة الانجابية، بما في ذلك مدخلات تنظيم الأسرة. -البدء بحملات ارشادية واعلامية، وتعليمية، واتصالاتية، حول حقوق الانجاب وتخطيط الأسرة تستهدف النساء والرجال.
رعاية الطفل خارج المترل	-تقديم الدعم لرعاية الطفل خارج الأسرة بما في ذلك تقديم قسائم مساعدة ومنح فردية لتطوير مراحل الطفول المبكرة، ومرافق رعاية الاطفال الأخرى.
سياسة سوق العمل	-تشريع علاوات الامومة للنساء، بما في ذلك اجازة مدفوعة الأجر بعد الولادة (مع تعويضات تعادل نسبة معينة من الأجر السابق)، وحماية من التسريح من العمل خلال الاجازة، وفترات راحة مدفوعة الأجر لارضاع الطفل. -تقديم اجازات ابوة لوالد الطفل (**كما في النرويج**). -توفير دعم عام لاجازات الامومة تمول من ايرادات الضريبة العامة او إدارة الضمان الاجتماعي (**كما في كوستاريكا**). -استخدام التأمين أو آليات الأخرى لتوزيع تكاليف اجازة الامومة بشكل منصف بين العاملين الذكور والاناث (**كما في الولايات المتحدة**).

تابع الجدول 6-1

مجال السياسة	الخيارات السياسية
البنية التحتية الموفرة للوقت	-الاستثمار في البنية التحتية للماء والطاقة، والمواصلات خاصة في المناطق الريفية. -زيادة الاستعدادات الصحية وامكانية الدخول المادي اليها، وإلى مرافق الخدمات الأخرى.
تقديم حماية اجتماعية ملائمة جنسوياً	
برامج الاعمال العامة والعمل مقابل الرفاه*	-تصميم خطط التوظيف العامة وغيرها من شبكات الحماية الاجتماعية التي تأخذ بعين الاعتبار الاختلافات بين الجنسين بالنسبة لنوع الأعمال المناسبة للنساء وتلك المناسبة للرجال.
شبكات الحماية لحماية استثمارات التنمية البشرية	-توفير دعم قصير المدى- منح دراسية وغيرها- لتخفيف الخسارة في تعليم الاطفال، خاصة البنات، وفي الرعاية الصحية لهم في مواجهة الصدمات الاقتصادية (**كما في اندونيسيا**).
تأمين الشيخوخة	-تصميم أو اعادة تكييف أنظمة التقاعد لتأخذ بعين الاعتبار الاختلافات في تاريخ التوظيف والعمر المتوقع، وتشمل: ❖ متطلبات الاستحقاق التي تأخذ بعين الاعتبار قصر فترة توظيف النساء. ❖ المرتبات السنوية المشتركة وعلاوات الإعاشة. ❖ راتب التقاعد الأدنى المضمون وغير ذلك من آليات اعادة توزيع الدخل. ❖ ربط التقاعد بزيادة الاسعار وغلاء المعيشة بشكل مناسب. ❖ سن التقاعد القانوني. ❖ مساعدات او ضمانات اجتماعية أخرى -توفير رعاية اجتماعية للأرامل والنساء المسنات (بعد دراسة مواردهن) اللواتي لا يحق لهن الانتفاع بنظام التقاعد (**كما في التشيلي**).

* Workfare programs: برنامج رفاه اجتماعي يفرض على المنتفعين به عادة إنجاز أعمال خدمة عامة (المترجم)

تابع الجدول 6-1

مجال السياسة	الخيارات السياسية
مساعدات أو ضمانات اجتماعية أخرى	-توفير برامج اعادة تدريب تأخذ بعين الاعتبار الاختلافات بين الجنسين في التعليم، والمهارات، والمكان الانسب في القوى العاملة. -تدريب القضاة ورجال الشرطة لحماية الحقوق القانونية للنساء بشكل أفضل، بما في ذلك حمايتهن من العنف الذي له علاقة بجنسهن . -تدريب النساء لتعريفهن بحقوقهن القانونية. -البدء بحملة اعلامية وبرامج علاجية لمرتكبي العنف الأسري (**كما في الارجنتين، وكندا، والمكسيك، والسويد، والولايات المتحدة**). -البدء بحملة للصحة العامة تتناول الاخطار ذات العلاقة بالجنسوية تحديداً والمصاحبة لارتفاع معدلات الوفاة.
تعزيز الصوت والمشاركة السياسية للمرأة	
حجز مناصب سياسية	-حجز مناصب سياسية للنساء في الاحزاب السياسية او في الجمعيات الوطنية والمحلية (**كما في الارجنتين، والاكوادور، والهند، والفلبين، واوغندا**).
مبادرات "الميزانية الجنسوية"	-مراجعة التأثيرات الجنسوية لما تخصصه الحكومة على حصول النساء على الموارد والخدمات العامة (**كما في استراليا، وبربادوس، وفيجي، وموازمبيق، وجنوب افريقيا، وسريلانكا، واوغندا**). -دعم الشراكة ما بين الحكومة والمجتمع المدني التي تشجع الوعي الجنسوي في الانفاق العام وتعزز صوت المرأة في صنع السياسة (**كما في جنوب افريقيا واوغندا**).
مشاركة النساء في تصميم البرامج وتنفيذها	-زيادة مشاركة النساء والتشاور مع المنظمات النسائية عند تصميم التدخلات الحكومية (**كما في الهند**). -دعم "المدققين" المحليين الذين يتابعون تنفيذ البرامج المحلية (**مثل ما تسعى اليه المنظمات غير الحكومية في الهند**).

تحليلات السياسة التي تعنى صراحة بالهموم الجنسوية هي بالتالي، أساسية لأي استراتيجية تنمية تطبق اجراءات نشطة- سواء لتحديد الأولويات السياسية أو توقع كيف يمكن لتدخلات معينة أن تؤثر في النساء والرجال. وبالمثل، يمكن لعملية حوار ومناقشات عامة تضم الرجال والنساء أن تساعد صناع السياسة على ضمان أن تكون تدخلاتهم بمثابة استجابة للاحتياجات المتصورة والقيود المفروضة.

ويمكن لبعض المبادئ الاساسية القليلة أن تساعد صناع السياسة في تحليلاتهم واختيارهم للاجراءات الفعلية:

- هل هناك خلل دائم في السوق او عوامل خارجية تستدعي تدخل الحكومة؟ الاجراءات الفعلية لتشجيع المساواة بين الجنسين سيكون لها أعظم الأثر حين تفشل الاسواق الخاصة في عرض (اوعرض ما يكفي) من السلع والخدمات المطلوبة -بعكس الاماكن حيث يحل التدخل الحكومي (او يطرد) السلع والخدمات التي يعرضها القطاع الخاص أو يستطيع أن يعرضها. وحين تركز إجراءات السياسة الفعلية على تصحيح فشل السوق- سواء ترافق مع تدني الاستثمار في تعليم البنات أو صعوبة حصولهن على وظائف في القطاع الرسمي- فإنها تزيد الرفاهية في المجتمع كما تدفع بأهداف المساواة بين الجنسين إلى الأمام **(انظر الفصل 2)**.
- ما هو حجم فشل السوق أو المؤثرات الخارجية وإلى أي مدى يمكن للتدخل الحكومي خفض الفشل أو التقاط منافع المؤثرات الخارجية؟ التكلفة والمنافع الاجتماعية لمختلف الاجراءات بحاجة لأن تحلل للتعرف على التدخلات ذات التأثير الاعظم على المساواة بين الجنسين وعلى التنمية. وعند تقييم المنافع والتكاليف الكاملة لمختلف التدخلات، فإن على صناع السياسة ان يأخذوا في الحسبان الروابط بين القطاعات مما يجعل التدخلات أكثر فاعلية. مثال ذلك، الساعات الطويلة التي تقضيها الفتيات في جمع الماء والوقود ومسؤوليات رعاية الاطفال غالباً ما تمنعهن عن الالتحاق بالمدرسة. ويمكن لاستثمارات مختارة في البنى التحتية الموفرة للوقت أو الدعم الحكومي لرعاية الطفل خارج المنزل أن تخفف من تلك القيود، وأن تؤدي بالمقابل إلى بذل جهود أكبر لزيادة فترات التحاق

الفتيات بالمدارس بشكل أكثر فعالية[5]. ويجب تحليل بعض اجـــراءات التكـــاليف الاجتماعية ومنافع التدخل- حتى حين يتبع صناع السياسة اهدافاً توزيعية (وليس اهدافاً تتسم بالكفاءة)- لضمان أن التدخل المختار سيحقق أكبر تأثير ممكن.

- عند اتخاذ قرار بالتدخل الفعلي، فما هي نقطة الدخول الأكثر فاعلية للسياسة؟ من المهم أن نأخذ بعين الاعتبار النجاعة النسبية لمختلف أنواع التدخل- بما في ذلك الجهود لمعالجة الفشل في المعلومات، وفي التنظيم والتطبيق، وتوفير الحكومة للسلع والخدمات مباشرة، أو الدعم العام لما يوفره القطاع الخاص. في بعـــض الأحوال قد يكون توفير المعلومات- للموظفين أو لعامة الناس- كافياً لتصحيح فشل السوق. وفي أمثلة أخرى، قد تغطي المناهج التنظيمية تكلفتـــها. وحـــين يكون توفير السلع والخدمات مضموناً، فربما كان من الأفضل توفير دعم عـــام للقطاع الخاص لتوفيرها بدلاً من توفيرها مباشرة من قبل الحكومة. مثال ذلك، برامج التمويل الصغيرة التي تديرها المنظمات غير الحكومية كانت، بشكل عام، أكثر نجاحاً وفاعلية من حيث تكلفتها في توفير الخدمات المالية للنســـاء مـــن البرامج التي دعمتها الحكومة (**موردوخ 1999** أ). ومن المهم أيضاً أن نأخذ بعين الاعتبار نجاعة الاجراءات الهادفة مقابل غير الهادفة وتكاليفها مقابل مردودها.

رغم وجود كم كبير من الأدلة التجريبية حول مختلف العوامل المؤثرة في المساواة بين الجنسين، فثمة حاجة لمزيد من التحليلات حول التـــأثيرات الجنســـوية للـــبرامج والسياسات المتعلقة بهذا الموضوع. أضف إلى ذلك، أنه ليس هناك سوى القليـــل مـــن التحليلات حول التكاليف والمنافع النسبية لبعض التدخلات المعينة. مما يعكس صـــعوبة قياس المنافع المصاحبة للمساواة بين الجنسين (وفي بعض الأحيـــان مـــدى اتســـاعها) والافتقار الى بيانات مناسبة تدعم التحليلات الجنسوية. لذلك، ثمة حاجة لجمع البيانات الجنسوية المبعثرة وتحليلها والتي قد تسمح لصناع السياسة القيام بخيارات حول أفضـــل الاجراءات فعالية في بيئة معينة بناء على معلومات صحيحة[6].

يعالج الجزء التالي عدداً من الخيارات السياسية المدرجة في الجدول 6-1. ورغـــم أن الدليل على المنافع الاجتماعية الصافية للتدخل، أو جدوى التوفير العام أو الخـــاص للسلع والخدمات متوفر لمجموعة صغيرة من القياسات التي تمت مناقشتها، فـــإن ذلـــك

ليس مبرراً للتوقف عن القيام بعمل أي شيء. فتكاليف عدم القيام بأي نشاط باهظة للغاية. لكن فهم تأثير التكلفة مقابل المردود بشكل أفضل بالنسبة للتدخل في حالات معينة يبقى التحدي الأهم اذا أريد لصناع السياسة أن يحسنوا قدرتهم على تشجيع المساواة بين الجنسين بالموارد المالية والأدارية المحدودة التي لديهم.

تشجيع المساواة بين الجنسين في الوصول إلى المصادر الانتاجية والقدرة على الكسب

يمكن لخفض التباين بين الجنسين في الوصول إلى المصادر الانتاجية - سواء كانت تعليماً، أو قروضاً، أو ارضاً- وفي القدرة على الكسب أن تحسن المساواة والكفاءة. وهي بالتالي، عامل رئيسي لأي نهج سياسي فعال لتحسين المساواة بين الجنسين. وقد تمت مناقشة موضوع الأرض في الجزء المتعلق بالحقوق الاساسية، لذلك سنركز هنا على مناهج تشجيع المساواة في الحصول على التعليم والخدمات المالية، وفرص التوظيف في القطاع الرسمي.

التعليم: يمكن للإجراءات الهادفة وغير الهادفة كلاهما رفع معدلات الالتحاق بالمدارس ومستويات التحصيل بالنسبة للفتيات (او الصبيان) في الدول التي يوجد بها الكثيرين من هؤلاء خارج المدارس. وحيث أن الطلب على تعليم البنات هو غالباً أكثر حساسية للتكاليف، وبُعد المسافة عن المدرسة، ونوعية المدرسة من الطلب على تعليم الصبيان، فإن تحسينات في هذه المجالات تميل إلى زيادة التحاق البنات بالمدارس أكثر من الصبيان (**انظر الفصل 4**). مثال ذلك، سعي اندونيسيا لتطبيق التعليم الابتدائي الشامل خلال عقد الثمانينات، والذي تضمن برنامجاً واسعاً لبناء المدارس، وزيادة معدلات التحاق الصبيان والبنات، فقد نمت معدلات التحاق البنات بشكل أسرع حيث أنها بدأت من مستويات أدنى من مستويات الصبيان.

إن إعادة توزيع الانفاق العام من التعليم العالي الى التعليم الاساسي- حتى من دون استهداف صريح لأحد الجنسين- يميل إلى تشجيع المساواة بين الجنسين في التعليم لأن عدداً أقل من الفتيات في المناطق الريفية والفقيرة يملن إلى مواصلة تعليمهن لما هو أعلى

من التعليم الأساسي. وتعزى معدلات التعليم الابتدائي الشامل ومعدلات مواصلة التعليم العالية بالنسبة للبنات والصبيان في شرق آسيا والدول الصناعية الجديدة، جزئياً، إلى تخصيص نصف ميزانية التعليم، على الأقل، للدراسة الابتدائية (**البنك الدولي 1993**)[7].

أيضاً، حسنت المناهج التي تستهدف أحد الجنسين حصول الإناث على التعليم في دول عدة. وكما ناقشنا في الفصل الرابع، فإن برنامجاً وطنياً يوفر منحاً للدراسة الثانوية للبنات في بنغلاديش ومشروعاً يدعم اقامة مدارس خاصة مع منح للأفراد تُربط بعدد الفتيات الملتحقات بالدراسة كما في بلوشستان، الباكستان، قد زادا من عدد الفتيات الملتحقات (**البنك الدولي 1997؛ كيم والدرمان، واورازيم 1998، 1999**).

ثمة دليل ا لآن على العديد من المنافع الاجتماعية المرتبطة بتعليم الإناث، كما ناقشنا في الفصل الثاني. وتبين التقديرات، التي استخدمت فيها بيانات من مصر، والهند، والباكستان أن الدول ذات المستويات المتدنية من التعليم، بأن تشجيع تعليم البنات هو من بين الاستثمارات الاعلى مردوداً التي يمكن لأي مجتمع القيام بها (**سومرز 1992، 1994**). وفي العديد من الأوضاع يميل تأثير موازنة الاستثمارات لأن يكون متواضعاً ايضاً. وتشير تحليلات التشبيه لجنوب آسيا، والشرق الأوسط وشمال افريقيا، مثلاً، أن سياسة لشمولية التعليم الابتدائي لن تتطلب، على الأغلب، سوى زيادة بنسبة مئوية ضئيلة في ميزانية الحكومة للتعليم الابتدائي في تلك الدول (**الصندوق 6-1**). وفي حين تشير التشبيهات إلى تكاليف أكبر على الموازنة في افريقيا جنوب الصحراء، فإنها تشير أيضاً إلى توفير في الميزانية من خلال التدخلات التي تستهدف أحد الجنسين.

الموارد المالية. يمكن للمؤسسات المالية أن تسهل الادخار والاقتراض للنساء إذا صممت خدماتها بطريقة تأخذ بعين الاعتبار الفوارق الجنسوية في الطلب على التوفير والاقتراض، والفوارق في القيود التي يواجهها الرجال والنساء في الحصول على خدمات مالية. ومن ضمن أشكال التصاميم ذات العلاقة: السماح ببدائل عن أشكال الضمانات التقليدية (مثل الرأسمال الاجتماعي، الذي يمكن للنساء الحصول عليه). وتبسيط الاجراءات البنكية، وجعل التوفير والاقراض أسهل حركياً خاصة في الأماكن التي لا تمتلك فيها النساء وسائل مناسبة مما يحدّ من تحركهن أو انهن قد يحتجن لوقت أطول للتنقل.

الصندوق 6ـ1: تكاليف تشجيع المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي على الموازنة في جنوب آسيا، وافريقيا جنوب الصحراء، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يمكن للحكومات زيادة الطلب على التعليم الابتدائي واغلاق الفجوة بين الجنسين بخفض تكلفة التعليم على الأسر- مثلاً، عن طريق دعم رسوم التعليم والتكاليف الأخرى المرافقة. لكن ما هو التأثير على الميزانية الذي قد تتوقعه الحكومة من هذه الجهود؟ تشير تحليلات التشبيه التي اعتمدت على التقديرات المعلنة عن مرونة الطلب السعرية لالتحاق البنات والصبيان بالمدارس (**شولتز 1987**)، وحصة الانفاق الخاص (الأسر) من النفقات الاجمالية (العامة والخاصة) على التعليم الابتدائي في الدول النامية (**البنك الدولي 1993**)، إلى أن التكلفة على الميزانية قد تكون متواضعة في احوال عدة.

في جنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال افريقيا، قد يتطلب تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي عن طريق ترويج التعليم الابتدائي الشامل زيادة في الانفاق العام على التعليم الابتدائي في حدود 3 بالمئة بالمتوسط. في حين أن تكاليف تحقيق التعليم الابتدائي الشامل في افريقيا جنوب الصحراء قد تكون كبيرة- تتطلب زيادة في الانفاق العام على التعليم الابتدائي تصل إلى حوالي الثلث. فلماذا؟ لأن انفاق الأسر يشكل جزءاً أكبر من النفقات الاجمالية على التعليم الابتدائي، وتميل معدلات الالتحاق بالدراسة الابتدائية (بالنسبة للبنات والصبيان) لأن تكون أدنى مما في المناطق الأخرى.

وتشير التشبيهات ايضاً أنه يمكن تحقيق وفر كبير في الموازنة يرافق تبني مناهج هادفة، مقارنة بمناهج غير هادفة. مثال ذلك، في جنوب آسيا والشرق الاوسط وشمال افريقيا، يمكن لاستهداف خفض التكاليف للحصول على التحاق شامل بالدراسة الابتدائية للبنات (فقط) أن يخفض الزيادة الضرورية في ميزانية التعليم من 3 إلى حوالي 2 بالمئة، في المتوسط. وفي افريقيا جنوب الصحراء فإن استهدافاً من هذا النوع لأحد الجنسين قد يخفض الزيادة المطلوبة في جنوب الصحراء فإن استهدافاً من هذا النوع لأحد الجنسين قد يخفض الزيادة المطلوبة في الانفاق على التعليم الابتدائي إلى حوالي 20 بالمئة.

وإذا كانت سياسات خفض تكلفة التعليم تستهدف وضع الأسر الفقيرة علاوة على أحد الجنسين فإن الزيادة المطلوبة في الموازنة العامة يمكن خفضها بقدر أكثر قليلاً. في افريقيا جنوب الصحراء مثلاً، الجمع بين الفقر واستهداف أحد الجنسين يمكن أن يخفض الزيادة المطلوبة في الميزانية بحوالي 15 بالمئة.

المصدر : تقديرات موظفي البنك الدولي. انظر الملحق 5 للتفاصيل.

أحد أهم الابتكارات في تصميم الوساطة المالية للنساء هي عمليات التمويل الصغيرة التي تقوم على مجموعات. في برامج اقراض المجموعات مثل التي يقوم بها بنك غرامين ولجنة تطوير الريف في بنغلاديش، حل ضغط ودعم المجموعة محل الضمانات التقليدية التي تقوم على ملكية أراض او مبان اوغير ذلك من الأصول المادية. وغالباً ما تستخدم برامج التمويل الصغيرة وضع الجماعة للقيام بتشكيلة من الأنشطة التدريبية لمساعدة الاناث (والذكور) المقترضين على القيام بمبادرات عمل أكثر فعالية. وبعض برامج التمويل الصغيرة (مثل برامج بنك غرامين) تساعد الأعضاء على حشد المدخرات ومن خلال تمويل تطوعي مساهم، توفر للمشاركين في البرنامج ولأسرهم اشكال عدة من الضمانات.

مؤخراً، شكك بعض الباحثين السياسيين في امكانيات ادامة الدعم المالي لبرامج التمويل الصغيرة. واشارت إحدى الدراسات أن مؤسسات التمويل الصغيرة التي تعهدت بتقديم دعم مالي مستدام لا تغطي سوى 70 بالمئة من تكاليفها (**موردوخ 1999ب**).

لكن برامج التمويل الصغيرة قد تكون فعالة جداً في تقوية حصول النساء على موارد مالية (**كبير 1998**؛ **خندقر 1998**؛ **زمان 1999**). واشارت دراسة حديثة لعدد من برامج التمويل الصغيرة في بنغلاديش انها يمكن أن تكون طريقة تعطي مردوداً يوازي تكلفتها لزيادة الاستهلاك الاسري في صفوف الفقراء (**الصندوق 2**). الحقيقة، ان دعماً صغيراً لبنك غرامين في بنغلاديش (مقارنة بمساعدات لبرامج أخرى لم تعط مردوداً بقدر التكلفة(كان له تأثير كبير على حصول النساء على قروض وخدمات مالية أخرى (**خندقر 1998**)[8].

في حين حظيت برامج التمويل الصغيرة التي تشجع حصول النساء على قروض على الكثير من الانتباه مؤخراً، فإن من المهم التعرف على دور المؤسسات التي تعزز المدخرات المالية في اوساط النساء- سواء ارتبطت ببرامج الأقراض أم لم ترتبط. وكما هو الحال بالنسبة للفقراء بشكل عام، فإن اعطاء النساء وسائل مناسبة، وآمنة ويمكن الاعتماد عليها كي يدخرن يشكل مساهمة مهمة لرفع دخل النساء وخفض ضعفهن والمخاطر التي قد يتعرضن لها. واتاحة المجال لادخار المال في صفوف النساء قد يكون مهماً بشكل خاص في اماكن مثل غانا واثيوبيا، حيث لا يتقاسم الازواج والزوجات المخاطر (م. **غولدستاين 1999**؛ **ديركون وكريشنان 2000**). علاوة على ذلك، فإن تشجيع الادخار لدى النساء قد يحسن من أمنهن عند التقدم في السن او الترمل.

الصندوق 2.6: تحليلات التكلفة- الفائدة لعدد مختار من برامج التمويل الصغيرة والمكافحة للفقر في بنغلاديش

بينت دراسة حديثة لعدد من برامج التمويل الصغيرة في بنغلاديش ان هذه البرامج يمكن أن تكون استثمارات تعطي مردوداً يوازي تكلفتها في مجال خفض الفقر وتحسين حصول النساء على موارد مالية (**خندقر 1998**). وتحلل الدراسة، التي اعتمدت على تحليلات دقيقة لبيانات من استطلاع شبه اختباري جمعت من الريف في بنغلاديش، حلل تكلفة ومنافع عدد من برامج مكافحة الفقر، بما في ذلك برامج التمويل الصغيرة التي ترعاها المنظمات غير الحكومية، وبنك غرامين ولجنة تقدم الريف في بنغلاديش، وبرنامجين للاقراض من بنوك التنمية الزراعية المملوكة للحكومة وبنك كريشي بنغلاديش، وبنك راجشاشي كريشي يونايان، وبرنامجين للعمل-مقابل- الغذاء، وبرنامج الغذاء العالمي وكير، وخطة تديرها الحكومة لايجاد فرص عمل، وبرنامج تطوير الجماعات الضعيفة.

بينت التحليلات ان قروض بنك غرامين اكثر توازناً من حيث التكلفة مقابل المردود من البرامج الاخرى الهادفة إلى زيادة استهلاك الفقراء (**الجدول الوارد في الصندوق**). مثال ذلك، تكلفة الاقتراض من بنك غرامين التي يرافقها زيادة بمقدار تاكا واحدة في استهلاك الفرد داخل الأسرة- حتى إذا أخذنا بعين الاعتبار المساعدات الضمنية وغير الضمنية- أقل من تكلفة التحسينات المماثلة في استهلاك الأسرة الناتجة عن برنامج تطوير الجماعات الضعيفة، وبرنامجي العمل-مقابل- الغذاء في مناطق بنغلاديش الريفية. وتبدو برامج بنك غرامين وبرامج لجنة تقدم الريف في بنغلاديش افضل مردوداً بالنسبة للتكلفة من البرامج التي ترعاها الحكومة مثل برامج بنك كريشي بنغلاديش وبنك راجشاشي كريشي يونايان.

كما تشير بيانات التكاليف والمنافع لبنك غرامين ولجنة تقدم الريف في بنغلاديش إلى أن صافي منفعة اقراض الناس، مقاساً بنسبة زيادة استهلاك الأسرة هو أكبر من صافي منفعة اقراض الرجال. وفي حين تعتمد تقديرات التكلفة- المنفعة الواردة في الجدول على افتراض تماثل تكلفة اقراض النساء والرجال، تشير الأدلة الخاصة بالانتفاع إلى أن تكلة الاقراض للنساء يجب أن تكون أعلى بما يتراوح بين 38 الى 63 بالمئة من تكلفة اقراض الرجال قبل أن تتحول نسب التكلفة- الربح لصالح الرجال. لكن التحليلات المفصلة للبيانات حول مكونات التكلفة لقروض بنك غرامين (**متوفرة في خندقر، وخليلي، وخان 1995**) تشير الى أن مثل هذه الفروقات في التكلفة بعيدة الاحتمال. فإذا حمّلت جميع تكاليف التدريب كنتيجة للاقراض للنساء، مثلاً فإن ذلك قد يرفع تكلفة الاقراض للنساء ببضع نقاط مئوية.

تكلفة ومردود برامج زيادة الاستهلاك لدى الفقراء

برنامج الأقراض	الوحدة	التكلفة الاقتصادية لكل تاكا من قرض مستحق	المنافع		نسبة التكلفة–المنفعة	
			نساء	رجال	نساء	رجال
بنك غرامين	تاكا	0.172	0.189	0.116	0.91	1.48
لجنة تطوير الريف في بنغلاديش	تاكا	0.444	0.172	0.125	2.58	3.55
بنك كريشي بنغلاديش	تاكا	0.146	0.030		4.87	
بنك راجشاشي كريشي يونايان	تاكا	0.098	0.030		3.27	

برامج أخرى	الوحدة	دولار لكل طن من الحبوب				
تنمية الجماعات الضعيفة	دولارات لكل طن	252	164أ،	153 ب	1.54أ	1.65ب
الطعام مقابل العمل (برنامج الغذاء العالمي)	دولارات لكل طن	258	151أ،	128ب	1.71أ	2.02ب
الطعام مقابل العمل (كير)	دولارات لكل طن	299	114		2.62	

ملاحظة: برنامج تنمية الجماعات الضعيفة هو خطة لايجاد فرص عمل تستخدم الطعام (القمح غالباً) كعملة لتشجيع العمل المنتج في صفوف الفقراء الذين لا يغطيهم برنامج الطعام مقابل العمل. أما برامج الطعام مقابل العمل فهي برامج لايجاد فرص عمل توفر العمل وتدفع طعاماً مقابله، مخصص للفقراء الذين لا يجدون أعمالاً بديلة في المواسم العجاف. نسب التكلفة–المنفعة يجب الا تفسر ضمن مفهوم تحليل التكلفة–المنفعة الاجتماعي الشامل. فالتكاليف تقاس بتكلفتها الاجتماعية– بما في ذلك الدعم– المتحققة مقابل كل وحدة من الخدمات المالية المقدمة للعملاء. أما المنافع فتقاس بتأثيرها على استهلاك الفرد في الأسرة، والتي لا تعكس بالضرورة كامل المنافع الاجتماعية للبرامج المعنية. وتفسر نسب التكلفة– المنفعة بشكل أفضل اذا ترافقت التكاليف الاجتماعية بزيادة في استهلاك الفرد في الأسرة بمقدار وحدة واحدة. لمزيد من التفاصيل حول حسابات التكلفة إلى المردود انظر الملحق ج في حندقر (1998).

أ–بيانات من برنامج الغذاء العالمي.

ب–بيانات من معهد بحوث سياسة الاغذية الدولي.

ج–بيانات من دراسة مشتركة لمعهد بنغلاديش للتنمية، ومعهد بحوث سياسات التغذية الدولي .

المصدر: بتصرف من حندقر (1998).

سياسة سوق العمل. في الدول التي لديها اسواق عمل متطورة بقدر معقـــول وامكانية جيدة لفرض القانون، فإن التوظيف بموجب برامج العمل الإيجابي يمكـــن أن تشجع على المزيد من المساواة بين الجنسين في فرص التوظيف في القطاع الرسمي (**انظر مثلاً ليونارد 1985 ،1990، روجرز وسبريغز 1996؛ هولزر ونيومارك 1999,1998**). ورغـــم القلق من التمييز ضد البيض والتكلفة الانتاجية، لم تجد الدراسات الحديثة في الولايات المتحدة أي دليل عملي على أن المستخدمين بموجب العمل الايجابي أقل انتاجيـــة مـــن العمال الآخرين (**هولزر ونيومارك 1999,1998**). الواقع، أنه حيث يوجد تمييز حقيقي في الاستخدام والترقيات، فإن برامج العمل الايجابي قد تحقق مكاسب انتاجية للشـــركات والاقتصاد.

ومع ذلك تميل برامج التوظيف بموجب العمل الايجـــابي لان تكـــون موضـــع خلاف. ففي صفوف المستفيدين من الممارسات التمييزية ثمة قلق بأن تهدد برامج العمل الايجابي امتيازاتهم وان تتسبب في "تمييز ضد البيض". وفي صفوف المستفيدين من العمل الايجابي، هناك على الدوام قلق من أن يوصموا بأنهم أقل كفاءة، وأن يؤدي ذلـــك إلى ظهور مشاعر الامتعاض في صفوف الفئات غير المنتفعة ببرامج العمل الايجابي.

لكن برامج التوظيف بموجب لعمل الايجابي لا تقتصر على استخدام العـــاملين حسب حصص معينة- وهي الطريقة المفضلة التي تثير أشد الخلافات السياسية. فقـــد تشتمل هذه البرامج على تشكيلة من الأنشطة يقوم بها اصحاب العمل- جهود تشغيل خاصة، وعمليات انتقاء أوسع، وبرامج مساعدة خاصة، مثل التدريب، وتغـــييرات في استخدام العاملين، والأجر أو معايير الترقية. وتشير أدلة المسوحات الـــتي أجريـــت في الولايات المتحدة أن معظم الناس، حتى الذين يعارضون الحصص في استخدام العاملين، يميلون الى عدم معارضة سياسات العمل الإيجابي التي توسع عمليات التوظيف والانتقاء (**هولزر ونيومارك 1998**).

خفض التكاليف الشخصية على النساء في القيام بادوارهن الأسرية

النساء في الدول النامية يعملن، بشكل عام، ساعات أطول من الرجال- ويعود ذلك جزئياً لأنهن يتحملن حصة أكبر من المسؤولية والوقت المخصص للأعمال المترلية وأنشطة الرعاية. وتكريس ساعات كثيرة لهذه المسؤوليات غالباً ما يعني أن تكون للنساء فرصاً أقل من الرجال للمشاركة في اعمال السوق أو اكتساب أجر بشكل مستقل- مما يؤثر على قدرتهن على المساومة أو سلطةاتخاذ القرار داخل الأسرة- ووقت أقل للراحة والعناية بشؤونهن. أما بالنسبة للفتيات المراهقات، اللواتي يشاركن في تحمل مسؤولية القيام بالاعمال المترلية، فإن تلك الأنشطة تكون غالباً على حساب التحاقهن بالمدارس.

الاستثمارات في البنية التحتية والسياسات التي تخفف من تكلفة الادوار المترلية على النساء والفتيات يمكن أن تحررهن وتتيح لهن المشاركة في أنشطة أخرى، سواء كان ذلك عملاً لتوليد دخل او قضايا اجتماعية. ويمكن أن تسهل أيضاً زيادة تعليم البنات، مع تأثيرات صحية على الأهداف التنموية العريضة مثل رفع مستوى المعيشة وتحسين الرفاهية- علاوة على المساعدة في تشجيع المساواة بين الجنسين.

حقوق الانجاب والخدمات. في العديد من الدول النامية ما زال للمرأة دور ضعيف في القرارات المتعلقة بحجم الأسرة اواستخدام موانع الحمل. اضف إلى ذلك، ما زال حصول النساء على خدمات الصحة الانجابية الملائمة، بما في ذلك تخطيط الأسرة، محدوداً في أماكن عدة. ورغم أنه من الصعوبة بمكان التمييز ما بين تأثيرات العرض والطلب، فإن ما بين 120 إلى 150 مليون إمرأة يرغبن في المباعدة في الحمل أو تحديد الحمل لا يستخدمن موانع الحمل (**وكالة الأمم المتحدة لتخطيط الأسرة 1997**). وهذا يؤثر على طبيعة وتكلفة الدور الذي تقوم به المرأة في الأسرة.

ثمة طريقان رئيسيتان لإعطاء النساء قولاً أكبر في الانجاب. أولاً، تدخلات تزيد من قدرة المرأة على المساومة في الأسرة بتحسين سيطرتها على الموارد والكسب مما يحسن دورها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالانجاب. كما أن المستويات العالية من استقلالية المرأة، وتعليمها، وأجرها، ومشاركتها في سوق العمل تميل جميعاً إلى زيادة

استخدام موانع الحمل وخفض الخصوبة (**انظر مثلاً، فيرلامب ونيـــوودت 1991؛ غيرتلـــر ومولينيه 1999؛ سينغ 1994؛ دايامونـد ونيوباي وفارله 1999؛ مينكاريني 1999؛ هاندا 2000**). لكن تعزيز قدرة المرأة على المساومة وخيارات الإنجاب قد لا تقودها دائماً إلى اختيار أن يكون لها أسرة أصغر. وفي حين أن حصول النساء على تمويلات صغيرة يمنحهن ســلطة أكبر، تشير الأدلة من بنغلاديش إنها يمكن أن تقودهن إلى الرغبة في إنجــاب المزيــد مــن الأطفال في ظروف معينة- حين يكن منشغلات بأنشطة وأعمال يقمن بهــا في منــازلهن (وليس في سوق العمل) ويتصورن أن إنجاب المزيد من الأطفال يتفق- أو حتى أنه رصــيد اضافي- للمشروع الذي يقمن به (**خندقر 1998**).

ثانياً: زيادة قدرة المرأة على التفاوض في قضايا الإنجــاب قــد لا يتــرجم إلى خيارات أكبر في مسائل الإنجاب إذا افتقرت المرأة إلى مدخل لبرامج تخطيط الأســرة. وحيث أنه قد يكون للمرأة والرجل خيارات مختلفة بالنسبة لحجم الأسرة واســتخدام موانع الحمل، فإن من المهم أن تستهدف خدمات تخطــيط الأســرة، بمــا في ذلــك المعلومات الأساسية وحملات التوعية والاتصالات، الرجال والنساء.

رعاية الطفل. إن توفر خيارات منخفضة التكلفة لرعاية الطفل خــارج المــترل تزيد بقدر كبير من احتمالية مشاركة المرأة في سوق العمل. وبينت دراســة حديثــة قامت بتشبيه تأثير الدعم المقدم لرعاية الطفل على قرارات الامهات في الانضــمام إلى القوى العاملة في الاتحاد الروسي (**لوكشين 2000**) أن دعم الرعاية خارج المترل يعطــي مردوداً يضاهي التكلفة وأكثر من المناهج الأخرى، مثل دعم الأجر، ويجتذب الأمهات إلى أسواق العمل ويزيد من دخل الأمهات (والأسر). كما أن انخفاض تكلفة رعايــة الطفل تزيد من قدرة الفتيات على الالتحاق بالمدرسة أو البقاء فيها. وكما بيّن الفصل الرابع، كان لخفض سعر رعاية الطفل خارج المترل في كينيا تأثر كبير علــى التحــاق البنات من سن 8 سنوات الى 16 سنة بالمدرسة، بعد أخذ العوامــل الأخــرى بعــين الاعتبار (**لوكشين، وغلينسكايا وجارسيا 2000**).

يمكن أن يكون لخفض تكلفة رعاية الطفل كفاءة ومنافع في المساواة داخل المجتمع. مثال ذلك، اذا كان جمع الرعاية الأسرية مع الرعاية غير الأسرية في السنوات الأولى من حياة الطفل تعطي الاطفال بداية أفضل من الرعاية الأسرية وحدها، فإن دعم رعاية الطفل للاطفال الذين ليسوا في سن الالتحاق بالمدرسة يمكن أن يعطي مؤثرات خارجية ايجابية. وتشير الأدلة المستقاة من برامج تنمية الطفولة في الدول النامية أن الاستثمار في مثل هذه البرامج حين يكون الاطفال في سن صغيرة جداً يمكن أن يحسن انجازاتهم الاكاديمية ويطور قدرتهم على التعلم، ووضعهم الصحي والغذائي، واكتساب قدرات في المستقبل (**يونغ 1996**)[9]. وبالمثل، وحيث انه ينتج عن الرعاية خارج المنزل استثمارات أكبر في التحاق البنات بالمدرسة، يمكن لهذا ايضاً أن يساعد جهود التنمية الوطنية ويزيد المساواة بين الجنسين.

فإذا دعمت الحكومات رعاية الطفل وبرامج تطوير الطفولة المبكرة، فهل يجب عليها أن تركز على توفيرها مباشرة أم تركز على الحوافز المالية (من خلال القسائم أو المنح الفردية، مثلاً) للمؤسسات الخاصة أو المنظمات غير الحكومية- التي تدير مرافق رعاية الطفولة المبكرة؟ الأدلة محدودة- ومتضاربة- حول منافع وتكاليف مختلف أنواع توفير الرعاية للطفل. مثال ذلك، وجدت دراسة حديثة تناولت نوعية مرافق رعاية الطفل في 4 ولايات اميركية عدم وجود أي فرق بين مراكز الرعاية التي تتوخى الربح والتي لا تهدف إلى الربح- فيما عدا ولاية واحدة كانت معايير الترخيص فيها متساهلة بشكل خاص (**فريق دراسة نتائج التكلفة، والنوعية، والطفل 1995**). في تلك الولاية كانت نوعية الرعاية متدنية جداً في قطاع المرافق التي تتوخى الربح، مما يشير إلى أن البيئة التنظيمية مهمة لجودة الرعاية في الولايات المتحدة.

وبعكس ذلك، بينت دراسة تناولت استخدام رعاية الطفل في الأسر متدنية الدخل في ريو دي جانيرو أن المرافق التي تتوخى الربح تميل لأن تكون ذات نوعية أفضل وخدمة مرنة من حيث التوقيت أفضل من المرافق الحكومية (**دويتش 1998**). ووجدت هذه الدراسة أيضاً أن تكلفة ادارة المرافق الحكومية أعلى نسبة إلى الدعم الذي قد يتطلبه توسيع توفير القطاع الخاص لهذه الخدمة. لذلك، فإن توفير الدعم لمرافق

الرعاية الخاصة، على الأقل بالنسبة للأحياء متدنية الدخل في ريو دي جانيرو (عن طريق القسائم ،مثلاً) قد يكون أكثر فعالية من حيث التكلفة في رفع مشاركة الإناث في القوى العاملة وزيادة الدخل من الدعم المباشر للمرافق العامة[10].

سياسة سوق العمل. ناقشنا في الفصل الثالث أن لدى العديد من الدول النامية سياسات رسمية لسوق العمل تهدف إلى مساعدة النساء على الجمع بين العمل والأمومة، وتشمل تشريعات اجازة الأمومة التي تعطي الأمهات إجازة مدفوعة الأجر (مع تعويضات تساوي نسبة معينة من الأجر السابق)، وحماية ضد التسريح من العمل خلال الإجازة، وفترات مدفوعة الأجر للعناية بالطفل، وإجازة اجبارية بعد الولادة. وقد ذهبت بعض الدول المتقدمة لما هو أبعد من ذلك، فاتبعت سياسات تشجع الآباء على أخذ اجازات أسرية مدفوعة الأجر (**كما في اليابان والولايات المتحدة**). الواقع، أن بعض الدول أوجدت حوافز قوية للآباء للمساهمة في أنشطة الرعاية. فسياسة الأجازة الأسرية في النرويج، مثلاً، تمنح الآباء أجازة أبوة غير قابلة إلى التحويل للامهات، وبالتالي فإن على الآباء أما استخدامها أو أنهم يفقدون الحق فيها.

لكن هذا النوع من سياسات سوق العمل يكون غالباً سيف ذو حدين، يولد تكاليف ومنافع للنساء. مثلاً، حين تتحمل الشركات كامل تكاليف اجازة الامومة، فإنها قد تتحيز ضدهن في قرارات التوظيف. وحين تتحمل النساء كل التكاليف، فإن حوافز مواصلة العمل تضعف (**انظر الفصل الثالث**). ورغم ذلك، فإن سياسة سوق عمل تصمم بشكل مناسب قادرة على خفض التكاليف الشخصية لتوفير الرعاية عن النساء وتمكنهن من المساهمة في سوق العمل.

مثال ذلك، يمكن للطريقة التي تمول بها البرامج أن تؤثر على من ينتفع ومن يدفع. ويمكن للاجراءات التي توزع تكاليف الأمومة (أو التكاليف الأسرية الأخرى) بين اصحاب العمل، والعمال، أو حتى الدولة، أن تزيد المنافع نسبة إلى التكاليف بالنسبة للنساء وأسرهن. وفي معظم الدول تغطي الحكومة جزءاً من علاوة اجازة الأمومة عن طريق الضريبة العامة أو دفعات نظام الضمان الاجتماعي (**كما في كوستاريكا**). ويمكن لتقاسم التكاليف بين الشركة صاحبة العمل والنساء العاملات ان

يخفف من الآثار السلبية على توظيف النساء أو كسبهن. أما تمويل اجـــازة الأمومـــة فيمكن أن يكون جزءاً من تأمين أكثر شمولية للشركة كلها يتضمن الصحة، والعجز أو الأصابة، أو تعويضات العمال. وحيث أن للنساء والرجال متطلبات صحية مختلفة، فإن تكاليف حمل الطفل وتنشئته تتوزع بعدل أكبر بين العاملين من الإناث والذكور. -مما يخفف من تأثير توظيف الإناث.

استثمارات مختارة في البنية التحتية. في حين يتوقع أن تزيد التنمية الاقتصـــادية توفير البنى التحتية، فإن بعض الاستثمارات في البنى التحتية الأساسية- خاصـــة الـــبنى التحتية الموفرة للوقت- يمكن أن تسرع التقدم نحو المساواة بين الجنسين في الحصـــول على الموارد والفرص الاقتصادية. والاستثمارات في البنى التحتية تفيد الناس عامة بغض النظر عن جنسهم، لكنها غالباً تفيد النساء والرجال بشكل مختلـــف. مثـــال ذلـــك: الاستثمارات التي تخفض مسافة الوصول إلى المدرسة (وبالتالي تكلفة التعليم) تميـــل إلى زيادة التحاق الإناث بالمدرسة- سواء بشكل مطلق او نسبة إلى الذكور. مثال آخـــر: إن غياب البنى التحتية للمياه والطاقة، خاصة في المناطق الفقيرة والريفية يعني ســـاعات طويلة تنفقها النساء والفتيات لجلب الماء والوقود. وفي مثل هـــذه الأوضـــاع، فـــإن استثمارات مختارة في مجال البنى التحتية للمياه، والطاقة، والمواصلات يمكن أن تخفـــض الوقت الذي تخصصه النساء والفتيات للشؤون المنزلية، مما يحرر الفتيـــات ويمنحنـــهن الوقت للالتحاق بالمدرسة والنساء للمساهمة في أنشطة انتاجية أخرى.

هذه الأنواع من البنى التحتية لا تحتاج استهداف أحد الجنسين، لكن أخذ المنافع التي تطال النساء والفتيات منها بعين الاعتبار في حساب المنفعة إلى التكلفة قد يزيد من العوائد المقدرة (وهي في معظم الاحيان استثمارات ذات عوائد عالية)، وربما اعطاهـــا أولوية أكبر بين الاستثمارات العامة الأخرى. وأحد الاختلافات بين الجنسين في الطلب على مختلف انواع البنى التحتية بعين الاعتبار قد يؤثر أيضاً في موضع وتصـــميم تلـــك الاستثمارات.

توفير حماية اجتماعية ملائمة جنسوياً

يواجه الرجال والنساء غالباً اخطاراً مختلفة خلال الصدمات الاقتصادية أو الاصلاحات السياسية. فليس لدى النساء سوى القليل من الموارد يخفضن بها من اثرالصدمات -في حين أن الرجال، بوصفهم الفئة التقليدية المعيلة للأسرة، حساسون بشكل خاص للضغوط المصاحبة للتغيرات الكبيرة وتقلقل الوظائف. وبأخذ الاختلافات بين الجنسين في تلك المسائل بعين الاعتبار عند تصميم برامج الحماية الاجتماعية مهم جداً لأن الرجال والنساء في الأسرة نفسها قد لا يتقاسموا عبء تلك الاخطار (**الصندوق 6-3**).

شبكات الحماية الاجتماعية. شبكات الحماية الاجتماعية وبرامج الحماية الاجتماعية الأخرى التي يُهمل في تصميمها الاختلافات والتباين يمكن أن يكون لها تأثيرات جنسوية- غير مقصودة غالباً. مثال ذلك، برامج الرفاهية مقابل تقديم خدمة عامة، التي تصمم دون الانتباه الى نوع العمل الذي يعتبره الرجال والنساء مناسباً، تستبعد النساء عن المشاركة والاستفادة منها. وفي الوقت نفسه، يمكن لبرامج الحماية الاجتماعية التي تأخذ في الحسبان الاختلاف في المخاطر وفي الطلب على الخدمة أن تحمي بشكل أفضل الرجال والنساء. وتشمل الأمثلة على ذلك تصميم برامج المنح الدراسية أو التنازل عن رسوم الخدمات خلال الصدمات الاقتصادية التي تشتمل بشكل منهجي على اختلافات في الدخل ومرونة طلب سعرية بالنسبة للتعليم والرعاية الصحية، أو تصميم برامج إعادة تدريب قصيرة الأمد للعاطلين عن العمل. تأخذ بعين الاعتبار الاختلافات بين النساء والرجال في التعليم، والمهارات ، والوضع في القوى العاملة، والأولوية في التوظيف.

ضمان الشيخوخة. في ضوء التوجهات الديمغرافية الحالية فإن ضعف وضع النساء خلال الشيخوخة سيكون له أهمية متزايدة في القرن الحادي والعشرين. فالنساء يملن إلى عيش سنوات أطول من الرجال، وفي معظم أنحاء العالم تقضي النساء وقتاً أطول من حياتهن كأرامل. والأرامل والنساء المسنات اللواتي يعشن وحدهن يكن أكثر عرضة للفقر في الشيخوخة من الرجال (**أنظر الفصل الأول**)[11].

الإجراءات التي تعزز سيطرة النساء على مصادر الإنتاج بشكل عام وعلى الأصول المالية والمدخرات بشكل خاص تخفف من ضعف وضع النساء عند التقدم في

السن. لكن هناك آليات أخرى ضرورية. وحيث إن آليات الضمان غير الرسمية (والتي تعتمد على الأسرة) تتفكك مع تطور التنمية (**أنظر الفصل الثالث**)، فإن إقامة آليات رسمية بديلة لضمان الشيخوخة للنساء والرجال يزداد أهمية. ومع قيام أعداد متزايدة من الدول بإصلاح برامج الضمان لديها، فإن في وسعها حماية النساء المسنات بشكل أفضل إذا أخذت في الحسبان الاختلاف بين الجنسين في الكسب، والخبرة العملية، ومدة البقاء في القوى العاملة عند تصميم أنظمة ضمان الشيخوخة.

وحيث إن النساء يملن إلى إنفاق سنوات أقل من الرجال في سوق لعمل فإن البرامج التي تشتمل على عناصر إعادة توزيع لا تفرض على المساهمين سنوات معينة من المشاركة تحمي النساء بشكل أفضل عند التقدم في السن. ومثل هذه العناصر قد تبنى على الإقامة (**مثل الانتفاع بشقة كما في هولندا**) أو قد توزع حسب سنوات التوظيف — تعلو على نظام الكل- أو —لاشيء من المنافع التي تتطلب العمل مدى الحياة في السوق.

التشريع الخاص بسن التقاعد في العديد من الدول هو أدنى بالنسبة للنساء منه للرجال. وهذا يعني أن النساء سيتقاعدن في سن مبكرة ويحصلن على مخصصات أقل (شريطة تساوي العوامل الأخرى)، حيث إنهن يساهمن سنوات أقل ويتوقع أن يعشن عمراً أطول يفترض في راتب التقاعد تغطيته. وإذا لم يربط راتب التقاعد بالتضخم بشكل مناسب، فإن مستوى معيشة الإناث سيهبط بشكل غير متناسب مع التقدم في السن لأن النساء يعشن عمراً أطول من الرجال. وحتى إذا ربطت رواتب التقاعد بالأسعار، فإن مستوى معيشة النساء الأكبر سناً ستهبط مقارنة بالعاملات الأصغر سناً إذا لم يرفع راتب التقاعد ليوازي ارتفاع الأجور. وحيث إن مقدار ما تكسبه النساء هو أدنى مما يكسبه الرجل عادة، فإن ضمانات بدفع حدّ أدنى من راتب التقاعد، وعلاوات المعالين والرواتب المشتركة يمكن أن تضمن للنساء حداً أدنى من المنافع (**الصندوق 6-4**). أخيراً، نظراً لأن الكثيرات من النساء يعملن خارج إطار القطاع الرسمي أو أنهن لا يشاركن في القوى العاملة، فإن أنظمة الضمان الاجتماعي للمسنين المصممة لتوفير مساعدة اجتماعية أكثر شمولية للفئات متدنية الدخل (والمعرّفة بشكل أوسع من خطط التقاعد التي توفر راتباً للموظفين السابقين) يمكن أن تساعد النساء الطاعنات في السن[12].

صندوق 3.6: الحماية الاجتماعية المناسبة جنسوياً تعنى الانتباه للرجال والنساء كلاهما

هناك العديد من الأسباب التي تدفعنا إلى التركيز على الإجراءات التي تتناول الوضع الضعيف للمرأة تحديداً والمخاطر التي قد تتعرض لها عند التفكير في الحماية الاجتماعية المناسبة لكل من الجنسين. وكما يبين التقرير، فإن صدمات الدخل واختلاف الأسعار سلباً غالباً ما يكون لها تأثيرات مؤذية في الحصول على الخدمات الأساسية واستخدامها على النساء أكثر مما على الرجال. وغالباً ماتسرح المؤسسات العامة والخاصة الموظفات في وقت أبكر وبأعداد أكبر من الموظفين الذكور خلال فترات التراجع الاقتصادي. وتميل النساء اللواتي يعشن عادة عمراً أطول من الرجال، ولهن سيطرة أضعف على الموارد، لأن يكن عرضة للفقر عند الشيخوخة.

في الوقت نفسه، هناك العديد من التوجهات الجديدة التي تدعو إلى بذل انتباه أكبر للقضايا الخاصة بالذكور عند تصميم الحماية الاجتماعية. خذ التردي النسبي في العمر المتوقع للذكور في الاقتصادات المتحولة في أوروبا الشرقية. فالتوجه يشير إلى المخاطر التي تطال أحد الجنسين تحديداً —وتتعلق بارتفاع معدلات البطالة وتزايد إدمان الكحول والاكتئاب بين الرجال– حيث يكون لبرامج الحماية الاجتماعية التي تستهدف أحد الجنسين ما يبررها. وكما بينا في العديد من الأدوار والعلاقات الجنسوية في هذا التقرير، فإن تلك المشاكل تؤثر في الرجال والنساء والأطفال: من زيادة مخاطر انتحار الذكور إلى زيادة خطر الفقر في صفوف الرجال المتأثرين بها وأسرهم إلى زيادة خطر العنف المترلي.

إن نهجاً سياسياً يركز صراحة على الرجال والنساء له ما يبرره في جهود تجنب العنف ذي العلاقة بالجنسوية. وهذا النهج ضروري لمعالجة الأسباب الاجتماعية —الاقتصادية الكامنة خلف عنف الرجال ضد النساء ويجب أن يكمل جهود حماية ودعم المرأة بوصفها ضحية هذا العنف. ولدى العديد من الدول برامج لمعالجة مقترفي مثل هذا العنف مثل الأرجنتين، واستراليا، وكندا، والمكسيك، والسويد، والولايات المتحدة (**هيز، وايلسبيرغ وغوتمولر 1999**).

في بعض الدول، ثمة ما يبرر إعطاء انتباه خاص للقضايا الجنسوية لرفع معدل التحاق الذكور والإناث بالمدارس وبقائهم فيها. ففي بعض أجزاء أميركا اللاتينية والكاريبـــي مثلاً، أصبح ترك الشبان الصغار للمدرسة في سن مبكرة مصدر قلق متزايد. ويعكس هذا في كولومبيا، جزئياً، تطور دور الذكر والتوقعات في محيط الصراع المدني وتنامي الشك في أوساط الشباب بالنسبة لأهمية التعليم في تحسين مستقبل حياتهم. الحقيقة، أن تميز الإناث في الالتحاق بالمدارس قد أصبح من الأمور الشائعة في أميركا اللاتينية والكاريبـــي. وقد يكون من الضرورة التدخل بسياسات تعليمية واجتماعية أخرى تستهدف الذكور بدل الإناث في تلك البلدان.

تقوية المشاركة والصوت السياسيين للمرأة

قد يكون للإجراءات التي تزيد صوت المرأة في السياسة وصنعها مضامين بعيدة المدى على المساواة بين الجنسين –لأنها تحسن من قدرة المرأة على العمل لما فيه مصلحتها. وبرعاية المشاركة الأكبر، والشفافية، وتوفير المعلومات، فإن زيادة صوت النساء في السياسة وفي الحياة العامة يمكن أن يحسن تأثير السياسات والبرامج، وأن يخفض الفساد ويقوي الحكم (**أنظر الفصل الثاني**). في جميع الدول– النامية والمتقدمة– ثمة مجال لزيادة مشاركة النساء في الصوت وصنع السياسة، سواء على المستوى المحلي أو الوطني.

الصندوق 4.6: تصميم الضمان الاجتماعي للمسنين في التشيلي حسب الجنس

بعض نواحي تصميم نظام التقاعد الرسمي –مثل سن التقاعد القانوني، وما إذا كان هناك علاوة إعالة وما إذا كانت متطلبات الاستحقاق هي للحدّ الأدنى من راتب التقاعد والمساعدة الاجتماعية لغير المساهمين– مهمة لتدفقات الدخل لكل من النساء والرجال المسنين. لدى التشيلي نظام تقاعد متعدد الأعمدة، أكبر عناصره يعتمد على شكل محدد من المساهمات. حيث يساهم العاملون في حسابات توفير لأيام تقاعدهم خلال حياتهم العملية، محولين تلك المدخرات إلى راتب (تقاعد) أو سحوبات تدريجية بعد تقاعدهم.

وبالنسبة لامرأة عادية لم تكمل دراستها الابتدائية والتي تتقاعد في سن الستين –وهم سن التقاعد القانوني بالنسبة للنساء– فإنها تجمع مدخرات تقاعد لا تزيد عن 36 بالمئة مما يجمعه الرجل العادي الذي يحمل المؤهل العلمي ذاته ويتقاعد في سن 65 سنة –سن التقاعد القانوني للرجال (**كوكس– ادواردز 2000**).

وعدم المساواة هذا ناجم عن اختلافات بين الجنسين في الكسب وفي سنوات الخبرة في سوق العمل. وحيث إنه يتوقع للنساء أن يعشن عمراً أطول، وهو أمر تقربه جداول الوفيات الخاصة بالجنسين، لذلك تعطي كل هذه التراكمات مرتباً شهرياً للمرأة لا يزيد عن 29 بالمئة من نظيرها الرجل.

يتبع صندوق 4.6

تابع صندوق 4.6

تصميم التقاعد يؤثر على المنافع الخاصة بكل من النساء والرجال

الدخل الشهري من التقاعد للعاملين الذين لم ينهوا دراستهم الابتدائية

(نسبة الإناث إلى الذكور بين قوسين)

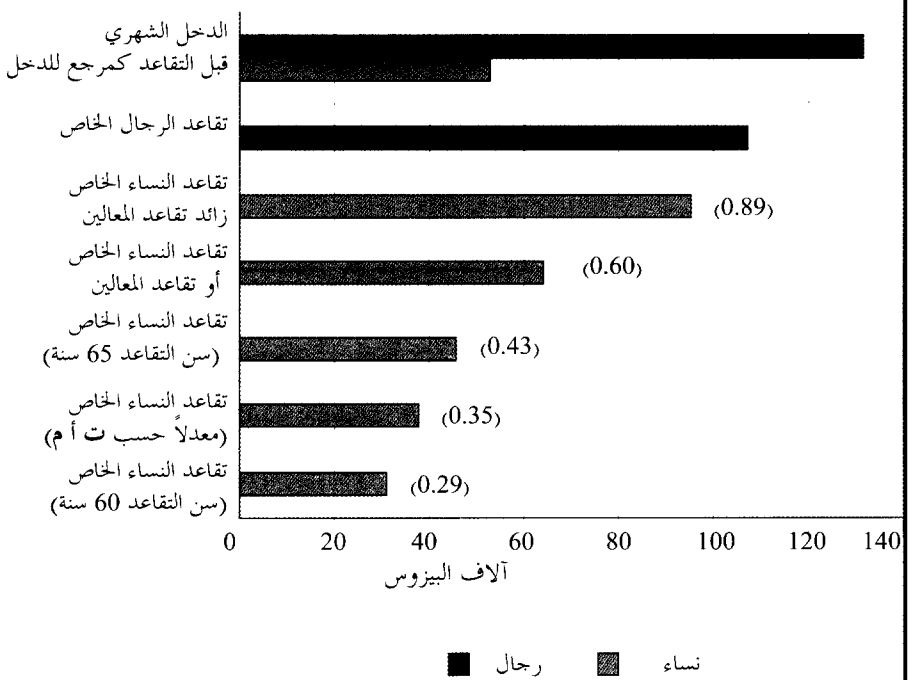

ملاحظة: تفترض التقديرات أعلاه أن الرجال يتقاعدون في سن 65، والنساء في سن 60 سنة – وهوالسن القانوني للتقاعد ما لم يذكر خلاف ذلك. **ت أ م** تشير إلى التقاعد الأدنى المضمون الذي تدعمه الحكومة. وقد احتسبت الأرقام على أساس الراتب الشهري للمساهمين من أبناء المدن، مع افتراض عائد مقداره 5 بالمئة مع احتمال زيادة بنسبة 2 بالمئة على المدى الطويل. وافتراض أن يعيش الذكور 15 سنة بعد التقاعد (في سن 65)، مع احتمال توفير تقاعد للمعالين لمدة 6 سنوات مقداره 60 بالمئة من الراتب. إذا تقاعدت النساء في سن 60 سنة فإنه يفترض فيها أن تعيش 23 سنة أخرى وإذا تقاعدت النساء في سن 65 فيفترض أن تعيش 19 سنة أخرى. ويمثل الدخل الشهري قبل التقاعد معدل الكسب الشهري خلال السنوات العشر الأخيرة من المساهمة في الأجور، مرجحة حسب معدل الوقت الذي قضي في العمل. وحيث أن النساء،بشكل عام، يعملن أكثر بكثير من الرجال فإن الفجوة بين الجنسين هنا أكبر بكثير من الفجوة في الأجور الشهرية أو أجر الساعة الحالية. وحسب سيناريو "تقاعد النساء زائد تقاعد المعالين" يفترض في الأرملة أن تحصل على تقاعدها الخاص زائد تقاعد الأعالة. لكن إذا استنفذت المرأة مساهماتها في التقاعد قبل الترمل، فإنها لن تحصل إلا على تقاعد الأعالة.

المصدر: معدل من كوكس– أدواردز (2000) .

تابع الصندوق 6-4

فما الذي يمكن فعله لإزالة أو خفض عدم المساواة هذه؟ شرّعت التشيلي ضمان الحدّ الأدنى من راتب التقاعد تتلقاه بشكل رئيسي النساء متدنيات الدخل، والذي يرفع راتب تقاعدهن الشهري من 29 بالمئة إلى 35 بالمئة. وإذا رفع سن التقاعد من 60 إلى 65 سنة وإذا عملت النساء من سن 60 إلى 65 حسب المعدل ذاته الذي عملن فيه خلال السنوات الخمس التالية فإن راتبهن التقاعدي الشهري يرتفع إلى ما يعادل 43 بالمئة من راتب نظرائهن الذكور.

يفرض على الأزواج شراء راتب تقاعدي مشترك عند تقاعدهم أو أن يسحبوا مدخراتهم الخاصة على مدى سنوات عمرهم المتوقعة زائد سنوات عمر زوجاتهم. ويجب ربط راتب التقاعد بجداول الأسعار للحفاظ على قوتها الشرائية الحقيقية. لذلك، في حالة الترمل، فإن المرأة المترملة قد تتلقى راتب إعالة يوفر لها راتباً شهرياً يعادل 60 بالمئة من الراتب الشهري الذي كان يتلقاه زوجها. وإذا كانت تحصل على راتب تقاعدي خاص إضافة إلى راتب الإعالة، فإن القيمة النسبية للراتبين مجتمعين قد ترتفع إلى 89 بالمئة.

الأنماط مماثلة بالنسبة للنساء والرجال الذين حصلوا على مستويات تعليمية أعلى- رغم أن الحجم المطلق لتقاعدهم يكون أكبر لأن مساهماتهم خلال حياتهم العملية تكون أعلى. وبسبب ارتفاع مساهماتهم، فإن ضمان الحدّ الأدنى من التقاعد لا يؤثر على الراتب الشهري للنساء والرجال في هذه المجموعة.

أضف إلى نظام التقاعد المعتمد على الوظيفة، تمول التشيلي تقاعداً للمساعدة الاجتماعية يدرس الموارد المالية للمستحقين يطلق عليه اسم باسيس (PASIS) يستهدف النساء والرجال الفقراء ممن تجاوزوا سن 65 سنة و لم يحصلوا على تغطية من مساهماتهم في صندوق التقاعد، وللمعاقين ممن تجاوزوا سن 18 سنة (**كوكس- ادواردز 1999**). ويشكل المستفيدون من نظام "باسيس" مابين 12 إلى 13 بالمئة من إجمالي المنتفعين من كبار السن. وحيث إن النساء هن، بشكل عام، أفقر من الرجال، والطاعنون في السن (والأشد فقراً) هم في غالبيتهم نساء، فإن نسبة كبيرة من المنتفعين من نظام "باسيس" هن من النساء اللواتي يحصلن على نسبة عالية من دخل التقاعد، خاصة في المناطق الريفية.

التخصيص السياسي. حيث إن التنمية الاقتصادية والعوامل الأخرى التي تعـــزز مكانة المرأة الاقتصادية لن تساهم، على الأغلب، في إعطائها نفوذاً سياسياً أعظـــم إلا على المدى البعيد، فثمة ضرورة لاتخاذ إجراءات أكثر فاعلية لتحسين قدرة المرأة علـــى

المنافسة في السياسة وفي صناعتها على المدين القصير والمتوسط. وكما ناقشنا في الفصل الثالث، فإن أحد المناهج التي زادت من مشاركة الأنثى في الحكومات المحلية والوطنية كان "التخصيص" السياسي —حجز مناصب سياسية للنساء في الأحزاب السياسية أو في الجمعيات الوطنية والمحلية.

لدى أكثر من ثلاثين دولة في العالم شكلاً من أشكال التخصيص السياسي، مع تغير شكله بين بلد وآخر (**صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة 1998**). وفي بعض الدول يخصص عدد من المقاعد، أو نسبة معينة، للنساء. ثلث المقاعد في المجالس المحلية في الهند مخصصة للنساء (**سن 2000**). وفي دول أخرى تتعهد الأحزاب السياسية بأن تشكل النساء حداً أدنى من مجموع المرشحين للجمعية الوطنية. وفي الأرجنتين يجب أن تشكل النساء ما لا يقل عن ثلث المرشحين على قائمة الانتخابات الوطنية (**جونز 1996**).

وكما هو الحال مع الأشكال الأخرى من العمل الإيجابي، فإن التخصيص السياسي عرضة للخلافات —حتى في أوساط بعض المنظمات النسائية (**سن 2000**). وفي حين أن بعض الجماعات النسائية تؤيد التخصيص، كإجراء مؤقت على الأقل، فإن جماعات أخرى ينتابها القلق من الوصمة المصاحبة لانتخابات المرأة لمنصب محجوز. ويجادل نقاد آخرون بأن التخصيص قد يحدّ من تقدم المرأة. ويقولون أن فرض مستوى أدنى من التمثيل يخلق سقفاً نفسياً يجعل من الصعب على المرأة الوصول إلى وضع الأغلبية في الحكومة، وهو الوضع الذي يشكلنه في معظم الدوائر الانتخابية. لكن، حتى هؤلاء النقاد يعترفون بأن التخصيص قد زاد بقدر كبير من تمثيل الإناث في الهيئات الانتخابية خلال العقد الماضي.

المشاركة في السياسة وفي تصميم البرامج. تعزيز مشاركة المرأة في المجالات العامة يذهب لما هو أبعد من التمثيل الرسمي في الهيئات الحكومية المحلي منها والوطني، وأبرز العديد من المبادرات الأخيرة أمثلة واعدة لجهود زيادة الصوت النسائي في صنع السياسة والحكم. وقد بدأت مؤخراً كل من استراليا، وباربادوس، وكندا، وفيجي، وموزامبيق، وجنوب أفريقيا، والسويد، وتترانيا، وأوغندا مبادرات "ميزانية المرأة" (أو

"الميزانية الجنسوية") لمراجعة التأثير الجنسوي في ميزانية الحكومة وتشجيع إعطاء المساواة بين الجنسين اهتماماً أكبر عند توزيعها. وخلافاً لما قد يوحي به الاسم، فإن مبادرات ميزانية المرأة لا تركز على وضع ميزانية منفصلة لكل من الرجل والمرأة. بل تهدف إلى زيادة فهم القضايا الجنسوية في عمليات التخصيص لتحسين وصول المرأة إلى موارد الحكومة وخدماتها.

العديد من تلك المبادرات هي جهود حكومية بقدر كبير. لكن بعضها يتضمن شراكات مبتكرة بين الحكومة وجماعات المجتمع المدني. ففي جنوب افريقيا، مثلاً، تتعاون منظمات البحوث غير الحكومية، والمنظمات النسوية غير الحكومية، واللجنة البرلمانية المشتركة الدائمة الخاصة بالتمويل على تقييم التأثيرات الجنسوية لسياسات الحكومة على فرض الضرائب والإنفاق، والتشاور في أولويات الإنفاق، ونشر المعلومات حول الميزانية على عامة الناس (**الصندوق 6-5**).

ماهو أبعد من جهود تعزيز صوت المرأة في صنع السياسة داخل الحكومة المركزية، شُجعت المشاركة في التخطيط التنموي كجزء من جهود خفض مركزية الحكومة في الهند والفلبين، إضافة إلى بلديات في البرازيل، وبوليفيا، والأورغواي. وفي كيرالا، الهند، بذلت جهود لإعطاء النساء الفقيرات السلطة في اختيار المنتفعات من برامج محاربة الفقر وزيادة مشاركتهن في رسم خطط الاستثمار السنوية للحكومات المحلية (**غويتز 1998**).

زيادة مشاركة المرأة في رسم تدخلات الحكومة جيد للمساواة بين الجنسين — ولفاعلية التنمية بشكل أوسع. وقد وجدت الدراسات أن المشاركة في المجتمع المدني تساهم في قيام مشاريع تنموية أكثر فاعلية (**ايشام، وناريان، وبريتشيت 1995**) وقد تكون حيوية لتحسين تأثير المشروع على النساء والفتيات (**كيم، والدرمان، واورازيم، 1998، 1999**). لكن مشاركة المجتمع المدني لا تضمن دائماً مشاركة النساء، فقد لا تتمكن النساء من الجهر بوجهات نظرهن بقوة في الاجتماعات التي قد تضم الرجال والنساء (**ناريان 1995؛ جراهام 1996**). ولهذا السبب قد يكون من الضروري اتخاذ إجراءات معينة —مثل عقد اجتماعات تفصل بين الجنسين– لضمان مشاركة المرأة.

صندوق 6ـ5: نحو صوت نسائي أقوى في صنع السياسة: مبادرات "ميزانية المرأة" في أفريقيا

بدأت مبادرة ميزانية المرأة في جنوب افريقيا كعملية مشتركة مبتكرة بين عدد من المنظمات غير الحكومية والبرلمانيين الجدد في الحكومة التي تلت حقبة الفصل العنصري. وكان البرلمانيون أعضاء في اللجنة المشتركة الدائمة الخاصة بالتمويل الجنسوي والسياسة الاقتصادية. وكان العديد من ممثلي المنظمات غير الحكومية يشاركون في البحوث التي لها علاقة بالميزانية والسياسة بشكل أعم.

أبرزت المبادرة الأبعاد الجنسوية لميزانية الحكومة —والتي تضمنت فرض الضرائب، والإنفاق، والميزانية ذاتها– وضمنت أن يخدم وضع الميزانية وتوزيع المخصصات المساواة بين الجنسين. ركزت الجولات الثلاث الأولى من التحليلات على وضع الميزانية البرلمانية الوطنية. وتناولت الرابعة الحكم المحلي ونشرت نتائج تحليلاتها ورسائلها على جمهور الناخبين في جنوب أفريقيا —لإعداد المواطنين للمشاركة في المناقشات السياسية.

الهمت المبادرة الجنوب افريقية مبادرة "الميزانية الجنسوية" ومدتها ثلاث سنوات في أوغندا عام 1997، بقيادة التجمع النسائي في البرلمان ومنتدى المرأة في الديمقراطية، وهي منظمة غير حكومية. وكما هو الحال في مبادرة جنوب أفريقيا، نظمت هذه المبادرة جهود البرلمانيين والباحثين من المنظمات غير الحكومية. وقام التجمع النسائي في البرلمان، وهو قوة سياسية يحسب حسابها، بدفع عدد من التغييرات التشريعية، بما في ذلك القانون الذي ينص على أن ثلث أعضاء اللجان التنفيذية في الحكومات في القرى والدوائر، على الأقل، يجب أن يكون من النساء. وركزت مبادرة الميزانية الجنسوية على الفهم الأفضل لتأثير سياسة الاقتصاد الكلي على الجنسين —مع التركيز أكثر على تأثير التعديلات الهيكلية على النساء الفقيرات.

وقد شكل ائتلاف من المنظمات الحكومية رأس رمح لمبادرة أخرى من الميزانية الجنسوية، بدأت أيضاً في العام 1997، بقيادة برنامج شبكة العمل الجنسوية في تنزانيا، وكان التركيز هنا على فهم عملية وضع الميزانية التي تقوم بها لجنة التخطيط الوطنية ووزارة المالية، وكيف تؤثر تلك العمليات على إنفاق الحكومة وعلى الخدمات الأساسية، وكيف تؤثر قرارات الإنفاق الحكومية على حصول النساء والرجال على الخدمات الصحية والتعليمية. ويوزع الائتلاف النتائج الرئيسية التي يتوصل إليها بلغة بسيطة لجعلها مفهومة لأكبر قطاع ممكن من النساء والرجال في المجتمع التنزاني.

المصدر: بلاكدن وبمانو (1999)؛ بدلندر (1999)؛ برنامج شبكة العمل الجنسوية في تنزانيا (1999).

بيّن هذا الجزء أن في وسع صناع السياسة الاختيار من بين تشكيلة واسعة من السياسات القائمة لتشجيع المساواة بين الجنسين. وفي الكثير من الحالات ستجلب تلك التدخلات مردوداً اجتماعياً عالياً ويمكن، بالتالي، تبريرها على أساس الكفاءة والمساواة بين الجنسين. ونظراً لأن طبيعة ومدى عدم المساواة بين الجنسين تختلف كثيراً بين بلد وآخر، فإن مسألة ما إذا كان على الحكومة التدخل، وكيف، يجب أن تقوم على فهم واضح للحقائق المحلية. ولأن لسياسات وبرامج خفض عدم المساواة بين الجنسين تكاليف حقيقية على الموارد، فإن على صناع السياسة أن يكونوا انتقائيين، يركزوا بشكل أساسي على المجالات التي يكون للتدخل الحكومي فيها أعلى مردود ممكن — بالنسبة للمساواة بين الجنسين وللتنمية. وفي حين أن تدخل الحكومة ليس بلا ثمن، فإن انتباهاً مناسباً يخص الجنسين عند رسم البرامج —سواء كان لتقديم الخدمة العامة أو للحماية الاجتماعية- يجعل الاستثمارات المتواضعة نسبياً على هامش العملية غالباً ما تعطي تقدماً يستحق الذكر نحو تحقيق المساواة بين الجنسين.

تحديات المستقبل ـ طريق التقدم

الأدلة المقدمة في هذا التقرير تجعل لزاماً على الدولة التدخل لتشجيع المساواة بين الجنسين. الواقع، أن للدولة، والمجتمع المدني، والمجتمع الدولي ادواراً بالغة الأهمية يلعبونها لمحاربة التمييز بين الجنسين وتمكين المجتمعات من جني ثمار مساواة أعظم بين الرجل والمرأة. ومع ذلك، يواجه صناع السياسة تحديات مهمة في أثناء تحركهم قدماً.

شحذ السياسة من خلال التحليلات الجنسوية

تشكل طريقة تعميق فهم الروابط مابين المساواة الجنسوية والتنمية وكيف تنعكس هذه الروابط في القرارات السياسية تحدياً كبيراً. ويقدم هذا التقرير دلائل موسعة حول هذه الروابط، لكن الكثير منها مازال بحاجة إلى اكتشاف وفهم مما يعني ضرورة جلب بيانات أفضل للتحليلات تتعلق بكل جنس على حدة ومن ضمن المجالات الرئيسية للمزيد من التحليلات:

- ماهي التأثيرات الجنسوية لسياسات معينة من الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية؟ وكيف تشجع خيارات الإنفاق العام أو تكبح المساواة بين الجنسين والكفاءة الاقتصادية؟ يواجه صنّاع السياسة العديد من المطالب المتنافسة التي تسعى لاستقطاب الموارد العامة والانتباه الحكومي- والميزانيات الإدارية والمالية الشحيحة. وفي ظل هذه القيود فإن المعلومات والتحليلات تساعد الحكومات على تحقيق أقصى قدر من المكاسب من التدخلات ذات العلاقة الجنسوية التي يختاروها. ولأن عدم المساواة بين الجنسين- والبيئة المؤسساتية التي تتواجد فيها- تختلف بين مجتمع وآخر، فإن السياسات الفاعلة بحاجة لأن تقوم على تحليلات تجمع بين الاهتمامات الجنسوية الوطنية والمحلية.
- أي السياسات تقوي المرأة؟ تزداد أهمية النظر إلى ماهو أبعد من طريقة تأثير السياسات والبرامج في مؤشرات التنمية المعتادة (مثل التعليم، والصحة، أو مؤشرات القوى العاملة)، إلى الطريقة التي تحسن بها تدخلات معينة استقلالية المرأة، وقيادتها، وصوتها، سواء داخل الأسرة أو المجتمع بشكل عام. وفهم أي التدخلات هي الأكثر فاعلية يتطلب المزيد من التحليلات.

معالجة ما ينشأ من قضايا

أحد التحديات التي تواجه صناع السياسة هي النظر قدماً في مواجهة التغير السريع للظروف في مختلف أنحاء العالم. الحقيقة، أن عدداً من القضايا الناشئة تتطلب انتباهاً أعظم، من منظور جنسوي، من صناع السياسة والباحثين السياسيين. مثال ذلك:

- **تقدم سكان العالم في السن.** مع تراجع معدلات الولادة وعيش الناس عمراً أطول، فإن سكان العالم يهرمون، وسوف يزداد عدد كبار السن -خاصة النساء الأرامل- بقدر كبير خلال القرن الحادي والعشرين. خيارات القوى العاملة من الرجال والنساء المسنين اصبحت متماثلة أيضاً. فما الذي تعنيه هذه التغيرات ضمناً بالنسبة للحماية الاجتماعية، والصحة، وغير ذلك من مجالات السياسة العامة؟

- **انتشار الايدز/ اتش. اي. في.** من المتوقع زيادة وفيات البالغين بسبب انتشار مرض الايدز/ اتش. أي. في. بشكل كبير في الدول النامية خلال العقود القليلة المقبلة. وتساعد عدم المساواة بين الجنسين على تغذية أزمة الايدز، وسوف تتحمل النساء القسط الأكبر من تكلفتها. فما هي الطرق التي يمكن للسياسة أن تكبح بطريقة أكثر فاعلية انتشار الايدز وخفض تكلفته الإنسانية، بأخذ الاختلافات بين الجنسين وتباينهما صراحة بعين الاعتبار؟
- **العولمة، والتكنولوجيا، والمعلومات.** تغير العولمة وتكنولوجيا المعلومات الجديدة طريقة تنظيم الإنتاج وتقاسم المعلومات في جميع أنحاء العالم. فهل تسرّع تلك التغيرات التقدم نحو المساواة بين الجنسين أم توسع الفجوة بينهما في الفرص الاقتصادية؟ وكيف يمكن تسخير تلك القوى لتشجيع المساواة بين الجنسين؟
- **اللامركزية والمحلانية.** إلى جانب العولمة ثمة توجه نحو لامركزية سلطة الحكومة وصنع القرار في العديد من الدول. وسوف يؤثر هذا التوجه في تقديم الخدمات العامة وفي دور الدولة والقطاع الخاص —مع مضامين مهمة، غالباً، في الوصول إلى الموارد، والفرص، والصوت السياسي بالنسبة للنساء والرجال. وفي ظل مثل هذه الظروف هل تشجع اللامركزية أم تعيق التقدم نحو المساواة بين الجنسين.

توسيع الشراكة

ثمة تحدّ ثالث لصناع السياسة -في سعيهم لتحقيق المساواة بين الجنسين- هو توسيع شراكتهم مع جماعات المجتمع المدني، والمانحين، وغيرهم في المجتمع الدولي. وفي حين أن لدى صناع السياسة دوراً قيادياً مهماً، فإن جهود محاربة عدم المساواة بين الجنسين يمكن أن تعزز بالمزيد من التعاون النشط مع المنظمات الدولية والمدنية. ويمكن للجهات المانحة أن تساهم بدعم جمع وتحليل البيانات الخاصة بكل واحد من الجنسين على حدة، وبدمج التحليلات الجنسوية في الحوار مع صناع السياسة على المستوى الوطني، وبتقاسم التجارب الجيدة التي تعتمد على الخبرات الدولية. وبالمثل، يمكن للجماعات المدنية والباحثين المحليين تقديم معلومات وتحليلات بالغة الأهمية تعتمد على المعارف المحلية تعمق وتوسع النقاش السياسي.

إن لدعم المشاركة الأوسع والشفافية في صنع السياسة إمكانية إعطاء مردود هائل، سواء في مجال المساواة بين الجنسين أو التنمية الوطنية. وفتح المناقشات العامة وصنع السياسة أمام مشاركة أعظم من المنظمات النسائية يمكن أن يعزز دور المرأة بشكل مباشر — ويحسن من تأثير السياسات والبرامج. وتثير نتائج البحوث حول الروابط مابين المزيد من مشاركة النساء في الحياة العامة وخفض مستويات الفساد الاهتمام وتستحق المزيد من التحقيق والدراسة. وهي تشير إلى أن تسهيل التبادل الأوسع للأفكار وزيادة الشفافية في صنع السياسة —وزيادة المشاركة النسوية في المجالات العامة– يمكن أن تقوي الحكم في البلد وفاعلية سياسته التنموية.

ملاحظات

1- بمقارنة ارتفاعات عمودي "مساواة متدنية– دخل مرتفع" و "مساواة عالية– دخل متدن"، فليس من الممكن التعميم بأن واحداً سيكون دائماً أطول من الآخر ويختلف الحجم النسبي حسب المؤشرات. وتشير تحليلات التشبيه أن التأثير النسبي للحقوق يختلف حسب مقياس عدم المساواة بين الجنسين المستخدم، وحسب المنطقة أيضاً (**أنظر أدناه**).

2- في حين توحي التشبيهات أن النمو ومتوسط الدخل قد لا يكون له سوى تأثير بسيط على متوسط مؤشرات المساواة بين الجنسين في التعليم والعمر المتوقع في تلك المناطق، تبيّن الأدلة المقدمة في أماكن أخرى من هذا التقرير (**أنظر الفصلين الأول والخامس**) أن ارتفاع الدخل في أوساط الفقراء مازال يلعب دوراً مهماً في إغلاق الفجوات بين الجنسين في مجالات التعليم والصحة في الأسر متدنية الدخل حتى في تلك المناطق.

3- قد تعكس أيضاً محدودية تحليل البيانات الشاملة لكافة الدول. خاصة، أن تحليل البيانات عند نقطة زمنية معينة يسمح بالتعرف على الأنماط عبر دول عدة عند مستويات معينة من الدخل، ولا يسمح بالتعرف على تأثيرات التغيير في مستويات الدخل ضمن الدولة الواحدة عبر الزمن. وبالتالي، فإن هناك مكاسب كبيرة محتملة من جمع بيانات متسلسلة زمنياً حول الحقوق وتحليل تأثير حقوق كل من الجنسين والدخل ضمن لوحة من البيانات.

4- قدر موظفو البنك الدولي أيضاً نموذجاً بديلاً، يشمل دخل الفرد، ومتوسط حقوق كل واحد من الجنسين، ومدة تفاعلهما كمتغيرات معتمدة. وكانت النتائج متباينة. بالنسبة لمتغيرات الالتحاق بالمدرسة، كان للمساواة بين الجنسين في الحقوق والدخل تأثير إيجابي عظيم على المساواة بين الجنسين، في حين كانت مدة التفاعل سلبية ومهمة. وهذا يشير إلى أنه حيث تكون المساواة في الحقوق (أو الدخل) ادنى، فإن زيادة في الدخل (أو الحقوق الجنسوية) قد تحسن المساواة بين الجنسين في الالتحاق بالمدرسة. بكلمة أخرى، في الدول حيث المساواة في الحقوق (أو الدخل) عالية، يمكن أن يكون للدخل (أو الحقوق) تأثير هامشي على المساواة بين الجنسين في الالتحاق بالمدرسة. وتحسين المساواة بين الجنسين في الحقوق (أو الدخل) وجد أن لها تأثير إيجابي على المساواة بين الجنسين في الالتحاق بالمدرسة بالنسبة لمن دخل الفرد لديهم يقل عن 16 ألف دولار، حسب دولارات العام 1995، معدلة حسب مساواة القوة الشرائية (أو حسب مؤشر الحقوق الجنسوية تحت 3.6). بالنسبة لمعدل الإناث إلى الذكور في البرلمان، كان العكس صحيحاً، وكانت المساواة بين الجنسين في الحقوق والدخل سلبية والتفاعل إيجابياً ومهماً في العلاقة المقدرة. وهذا يشير إلى أنه حيث المساواة بين الجنسين في الحقوق (أو الدخل) متدنية للغاية، فإن زيادة الدخل (أو الحقوق) لاتشجع المساواة بين الجنسين في التمثيل النيابي. ولزيادة المساواة في الحقوق (أو الدخل) تأثير إيجابي على المساواة بين الجنسين في التمثيل النيابي في حالة واحدة هي زيادة دخل الفرد عن 600 دولار حسب دولارات العام 1995، معدلة حسب مساواة القوة الشرائية (أو حسب مؤشر الحقوق الجنسوية فوق 2.8). وتشير هذه النتائج أن المساواة بين الجنسين في الحقوق والدخل تكمل وتقوي بعضها البعض. أما بالنسبة للعمر المتوقع ومدة التفاعل فكانت غير مهمة من الناحية الإحصائية.

5- وبالمثل، تدخلات جانب العرض التي تزيد من خيارات المرأة الإنجابية، مثل خدمات تخطيط الأسرة، والتي تكون أكثر فاعلية إذا جمعت مع تدخلات جانب الطلب التي تحسن من قدرة النساء على المساومة وصنع القرار داخل الأسرة.

6- تتوفر مناهج عدة لتقييم تكاليف ومنافع تدخلات معينة، بما في ذلك نسبة العوائد وتحليلات التكلفة مقابل المردود (**أنظر مثلاً سكواير 1989 ودراسات مختلفة تضمنتها كتابات فان دي ويل ويند 1995**). ومن المهم إدراك أن أنواعاً معينة من المنافع الاجتماعية لا تقاس بسهولة

بالاشكال المعيارية من المنفعة –التكلفة أو تحليلات نسبة العوائد. وقد يكون من الصعب أن نعدد كمياً المنافع الاجتماعية لزيادة قدرة المرأة على المشاركة في السياسة أو زيادة صوتها في صنع السياسة. لكن حتى حين يكون من الصعب قياس منافع التدخل كمياً بدقة، فغالباً ما يكون قياس التكلفة ممكناً. وفي غياب تقديم معلومات جيدة حول المنافع، فإن فهم حجم التكاليف يمكن أن يساعد صناع السياسة على استبعاد بعض الخيارات السياسية والتعرف على الأولويات السياسية المجدية (**برادهام 1996**).

7- ثمة أدلة على أن الالتحاق بالدراسة الابتدائية يرتبط ايضاً بالإنفاق على مستوى الدراسة الثانوية. وتشير دراسة حول طلب الأسرة على الدراسة باستخدام بيانات من غانا، مثلاً، أن زيادة الإنفاق على التعليم الثانوية يزيد من نسب الالتحاق ويحسن مواصلة الالتحاق بالمدارس الابتدائية (**لافي 1996**).

8- لبيان ذلك: في العام 1994 تلقى بنك غرامين 6.3 مليون دولار من الحكومة والمانحين (**خندقر، وخليلي، وخان 1995**). هذا الدعم الذي تراوح شكله ما بين منح صريحة إلى دعم في نسبة الفائدة، ساعد في تسهيل تقديم القروض لحوالي 1.9 مليون شخص في تلك السنة، كان حوالي 1.8 مليون شخص منهم من النساء. وفي العام نفسه قدمت حكومة بنغلاديش ومانحون آخرون ما قيمته حوالي 80.6 مليون دولار من القمح لبرامج العمل مقابل الطعام –وهي برامج لم تعط مردوداً يوازي التكلفة (**حكومة بنغلاديش 1999**؛ **الصندوق 6-2**). وفي حين أن بنك غرامين وبرامج العمل مقابل الطعام ليست البديل المثالي (حيث إن لها أهدافاً مختلفة وغالباً ما تخدم فئات أخرى مختلفة)، فإن تقديرات التكلفة مقابل المرود تشير إلى وجود إمكانية أمام حكومة بنغلاديش والمانحين لتحسين تأثير الموارد نفسها عن طريق إعادة تخصيص جزء من دعمهم الحالي وسحبه من برامج العمل مقابل الطعام إلى بنك غرامين.

9- تشير الأدلة من الفلبين، مثلاً، أن دولاراً واحداً يستثمر في تغذية طفل خلال سنوات طفولته المبكرة قد يعطي عوائد في التحصيل العلمي تعادل 5 دولارات في السوق (**غليوي، وجاكوبي، وكنج سيصدر قريباً**). وتشير تقديرات من دراستين منفصلتين حول برنامج لتطوير الطفولة المبكرة في بوليفيا أن نسبة المنافع الممكن احتسابها إلى التكلفة تتراوح ما بين 1.7 إلى 3.1 (**فان ديرغاغ وتان 1998**؛ **تود، وبيهرمان، وتشنغ 2000**).

10- حقيقة أن التكاليف والمنافع النسبية للتقدمات العامة والخاصة تختلف باختلاف الأماكن واختلاف البيئة التنظيمية تبرز أهمية التحليلات السياسية التي تتناول المحيط تحديداً.

11- ليس أن معظم النساء يملن إلى عيش عمر أطول من الرجل، بل أن معظمهن يتزوجن رجالاً أكبر منهن سناً، وثمة احتمال أقل امامهن لأن يتزوجن مجدداً بعد الطلاق أو وفاة الزوج. لذلك، فإن نسبة أعلى بكثير من النساء ينتهين إلى العيش وحيدات. أضف إلى ذلك، أن للطلاق، والانفصال، أو موت الزوج تأثير سلبي أكبر على مستوى معيشة المرأة من مستوى معيشة الرجل، لأن النساء أكثر اعتماداً في معيشتهن على دعم الزوج (**جيمس 1999**). ووجدت دراسة حديثة في الولايات المتحدة أن الرجال بشكل عام يتمتعون بمكاسب اقتصادية بعد الطلاق (**دوناكان وهوفمان 1985**). وبعد 5 سنوات من الطلاق فإن متوسط دخل أسرة المرأة المطلقة انخفض إلى 71 بالمئة من دخلها قبل الطلاق، في حين ارتفع دخل أسرة الرجل المطلق بنسبة 14 بالمئة.

12- هناك عدد من القضايا المهمة التي تدخل في تصميم نظام يمكن إدامته مالياً لضمان الشيخوخة في الدول النامية لا يعتمد على التوظيف والمساهمات (**البنك الدولي 1994ب**). ومع ذلك، ومن منظور جنسوي، ثمة منفعة محتملة مهمة لتعميم مساعدات الشيخوخة وهي أنها تساعد على تقويض الأساس المنطقي المهم لاستمرار التحيز للذكر في الدول النامية، وذلك بخفضها اعتماد الأبوين اقتصادياً على أبنائهم عند تقدمهما في السن.

الملحق رقم (1)

ملاحظات عن الدول التي تغطيها الأرقام الواردة في النص

ملاحظات عامة

جميع القيم هي معدلات مرجحة للسكان، وقد رتبت جميع الأرقام بحيث أن نسبة 1.0 بالمئة تمثل المساواة بين الرجل والمرأة. انظر مسرد المصطلحات للاطلاع على تعريف التعابير، انظر الصندوق 1-1 لوصف المساواة بين الجنسين في مؤشرات الحقوق.

الدول المشمولة

يعرض هذا الجزء قائمة بالدول التي تغطيها مختلف الأرقام

ملخص

الشكل 1

شرق أسيا والباسيفيكي. كمبوديا، الصين، هونغ كونغ، أندونيسيا، جمهورية كوريا الديمقراطية، الجمهورية الكورية، ماليزيا، ميانمار، بابو غينيا الجديدة، الفلبين، سنغافورة، تايلند، فيتنام. **شرق أوروبا ووسط أسيا** - بلغاريا، تشيكوسلوفاكيا، هنغاريا، بولندا، رومانيا، الاتحاد السوفياتي (**في آب/أغسطس 1991**). ويوغسلافيا (**في أواسط 1991**)، **أميركا اللاتينية والكاريبي** - الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، التشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوبا، جمهورية الدمينيكان، الأكوادور، السلفادور، غواتيمالا، هندوراس، جمايكا، المكسيك، نيكاراغوا، بنما، بورغواي، البيرو، ترينيداد، الاوروغواي، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، **الشرق الأوسط وشمال أفريقيا** - الجزائر، جمهورية مصر العربية، جمهورية إيران الإسلامية (**في آب 1991**)، اسرائيل، الأردن، الكويت، ليبيا، المغرب، عُمان، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، تونس، اليمن، **جنوب آسيا** - أفغانستان، بنغلاديش، الهند، نيبال، الباكستان، سريلانكا، **أفريقيا جنوب الصحراء** - انغولا، بنين، بوتسوانا، الكاميرون، غانا، ساحل العاج، كينيا، مالاوي، موزامبيق، نيجيريا، رواندا، السنيغال، سيراليون، جنوب أفريقيا، السودان، تنزانيا، توغو، أوغندا، زائير، زامبيا، وزيمبابوي؛ **منظمة التعاون**

الاقتصادي والتنمية- استراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، المانيا، اليونان، الجمهورية الايرلندية، ايطاليا، اليابان، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، البرتغال، اسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

الشكل 2

بنغلاديش، بنين بوليفيا، البرازيل، بوركينا فاسو، جمهورية إفريقيا الوسطى، الكاميرون، التشاد، كولومبيا، جزر القمر، ساحل العاج، جمهورية الدومينيكان، جمهورية مصر العربية، غانا، غواتيمالا، هاييتي، الهند، اندونيسيا، قزاخستان، كينيا، مدغشقر، مالاوي، مالي، المغرب، موزامبيق، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، الباكستان، البيرو، الفلبين، رواندا، السنيغال، تترانيا، توغو، تركيا، أوغندا، أوزبيكستان، زامبيا، وزيمباوي.

الشكل 3

الالتحاق بالدراسة الابتدائية: متدنية الدخل - أفغانستان، بنين، بوركينا فاسو، بوروندي، ساحل العاج، أثيوبيا، غامبيا، غينيا، الهند، كينيا، ليسوتو، مدغشقر، مالي، موريتانيا، نيكاراغوا، النيجر، السنيغال، السودان، تترانيا، توغو، واواغندا، **متوسطة الدخل**- البانيا، الجزائر، البحرين، بوتسوانا، بلغاريا، التشيلي، كوستاريكا. كوبا، جمهورية مصر العربية، السلفادور، غويانا، هنغاريا، العراق، جمايكا، جمهورية كوريا، ماليزيا، موريتانيا، المكسيك، المغرب، عُمان، بابوا غينيا الجديدة، البورغواي، بولندا، رومانيا، العربية السعودية، سريلانكا، سوازيلاند، الجمهورية العربية السورية، ترينيداد وتوباغو، تونس، الأورغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية؛ **مرتفعة الدخل**- استراليا، النمسا، كندا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، اليونان، هونغ كونغ، الصين (تايوان)، الجمهورية الايرلندية، ايطاليا، اليابان، الكويت، مالطا، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، قطر، اسبانيا، السويد، والمملكة المتحدة.

الالتحاق بالدراسة الثانوية: متدنية الدخل- افغانستان. بنين. جزر القمر، ساحل العاج، اثيوبيا، غامبيا، غينيا، الهند، كينيا، ليسوتو، مالي، موريتانيا، نيكاراغوا،

النيجر، السنيغال، السودان، تترانيا، توغو، أوغندا، وزيمباوي، **متوسطة الدخل**- البانيا، الجزائر، البحرين، بوتسوانا، التشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوبا، جمهورية مصر العربية، السلفادور، غويانا، هنغاريا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، كوريا، ماليزيا، موريشس، المكسيك، المغرب، بابواغينيا الجديدة، بولندا، رومانيا، العربية السعودية، سريلانكا، سوازيلاند، الجمهورية العربية السورية، تايلند، تونس، جمهورية فنزويلا البوليفارية، **مرتفعة الدخل**- استراليا، النمسا، كندا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، اليونان، هونغ كونغ، الصين، ايسلندا، الجمهورية الايرلندية، إسرائيل، ايطاليا، اليابان، الكويت، مالطا، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، قطر، اسبانيا، السويد، والمملكة المتحدة.

العمر المتوقع: متدنية الدخل - أفغانستان، انغولا، ارمينيا، اذربيجان، بنغلاديش، بنين، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، جمهورية افريقيا الوسطى، التشاد، الصين، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، ساحل العاج، اريتريا، اثيوبيا، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، هاييتي، هندوراس، الهند، اندونيسيا، كينيا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاوس الديمقراطية، ليسوتو، ليبيريا، مدغشقر، مالاوي، مالي، موريتانيا، منغوليا، موازمبيق، مينامار، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، الباكستان، رواندا، السنيغال، سيراليون، الصومال، السودان، طاجيكستان، تترانيا، توغو، تركمانستان، أوغندا، فيتنام، الجمهورية اليمنية، زامبيا، وزيمباوي؛ **متوسطة الدخل** - البانيا، الجزائر، الأرجنتين، البحرين، باربادوس، بيلاروس، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، الرأس الأخضر، التشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوبا، جيبوتي، جمهورية الدومينيكان، الأكوادور، جمهورية مصر العربية، السلفادور، غينيا الاستوائية، استونيا، فيجي، الغابون، غواديلوب، غواتيمالا، غويانا، هنغاريا، جمهورية ايران الإسلامية، العراق، جمايكا، جمهورية كوريا، لاتفيا، لبنان، ليبيا، ليتوانيا، ماليزيا، جزر المالديز، موريشس، المكسيك، المغرب، ناميبيا، عُمان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، الباراغواي، البيرو،

الفلبين، بولندا، بورتوريكو، رومانيا، العربية السعودية، جنوب أفريقيا، سريلانكا، سورينام، سوازيلاند، الجمهورية العربية السورية، تايلند، ترينيداد وتوغو، تونس، تركيا، اوكرانيا، الأورغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، وجمهورية يوغسلافيا الفدرالية (صربيا/والجبل الأسود)، **مرتفعة الدخل** - استراليا، النمسا، البهاما، بلجيكا، بروناي، كندا، قبرص، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هونغ كونغ، الصين (تايوان)، ايسلندا، الجمهورية الايدرلندية، اسرائيل، ايطاليا، اليابان، الكويت، لوكسمبورغ، ماكاو، مالطا، جزر المارتينيك، هولندا، جزر الانتيل الهولندية، كاليدونيا الجديدة، نيوزيلندا، النرويج، البرتغال، قطر، رينيون، سنغافورة، سلوفينيا، اسبانيا، السويد، سويسرا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

التمثيل النيابي: متدنية الدخل - انغولا، بنين، بنغلاديش، بوتان، الصين، ساحل العاج، الكاميرون، الهند، كينيا، مدغشقر، منغوليا، نيكاراغوا، الباكستان، جمهورية كوريا الديمقراطية، السنيغال، جزر سليمان، ساوتومي وبرنسيبي، توغو، وزامبيا، **متوسطة الدخل**- البانيا، الأرجنتين، باربادوس، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، الرأس الأخضر، كوستاريكا، الدومينيكان، الأكوادور، جمهورية مصر العربية، هنغاريا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جمايكا، الكرابات، جمهورية كوريا، ماليزيا، المكسيك، بنما، بارغواي، البيرو، بولندا، رومانيا، سريلانكا، الجمهورية العربية السورية، تايلند، تونغا، تونس، الاوروغواي، فانواتو، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، **مرتفعة الدخل**- استراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، قبرص، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، اليونان، ايسلندا، الجمهورية الايرلندية، اسرائيل، اليابان، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، سنغافورة، اسبانيا، السويد، سويسرا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.

الشكل 4

شرق آسيا والباسيفيكي- اندونيسيا، الفلبين، وفيتنام، **اميركا اللاتينية والكاريبي**- بوليفيا، البرازيل، كولومبيا، جمهورية الدومينيكان، غواتيمالا، هاييتي، نيكاراغوا، بارغواي، والبيرو، **الشرق الأوسط وشمال افريقيا** - جمهورية مصر العربية، الأردن، المغرب، والجمهورية اليمنية، **جنوب آسيا** - بنغلاديش، الهند، نيبال، والباكستان، **افريقيا جنوب الصحراء** - بنين، بوركينا فاسو، الكاميرون، جمهورية افريقيا الوسطى، التشاد، جزر القمر، ساحل العاج، ارتيريا، غانا، غينيا، كينيا، مدغشقر، مالاوي، مالي، موزامبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، تترانيا، توغو، اوغندا، زامبيا، وزيمباوي.

الشكل 5

الجزائر، الأرجنتين، بنغلاديش، باربادوس، بنين، بوتسوانا، البرازيل، جزر القمر، جمهورية افريقيا الوسطى، التشاد، التشيلي، الصين، كولومبيا، جمهورية الكونغو، كوستاريكا، ساحل العاج، جمهورية الدومينيكان، الأكوادور، جمهورية مصر العربية، السلفادور، فيجي، الغابون، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غويانا، هاييتي، هندوراس، الهند، اندونيسيا، جمايكا، كينيا، جمهورية لاوس الشعبية الديمقراطية، ليسوتو، مدغشقر، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، الباكستان، باراغواي، الفلبين، رواندا، جمهورية كوريا، السنيغال، سيراليون، سنغافورة، جنوب افريقيا، سريلانكا، السودان، تترانيا، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، اوغندا، الاوروغواي، فترويلا، فيتنام، زامبيا، وزيمباوي.

الشكل 7

الجزائر، انغولا، الأرجنتين، استراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بلجيكا، بوليفيا، بوتسوانا، بوركينا فاسو، الكاميرون، كندا، التشيلي، الصين، كولومبيا، جمهورية الكونغو، كوستاريكا، ساحل العاج، جمهورية التشيك، الدنمارك، جمهورية

الدومينيكان، الاكوادور، جمهورية مصر العربية، فنلندا، فرنسا، الغابون، المانيا، غانـــا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غينيا – بيساو، هاييتـــي، هندوراس، هنغاريا، الهند، اندونيسيا، جمهورية ايران الإسلامية، العراق، الجمهورية الايرلندية، اسرائيل، ايطاليـــا، اليابـــان، الأردن، كينيا، جمهورية كوريا، الكويت، ليبيا، ماليزيا، مالي، المكســـيك، المغـــرب، ميانمارا، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، الباكستان، بنما، البـــارغواي، الفلبين، بولندا، البرتغال، الاتحاد الروسي، العربية السعودية، الســـنيغال، ســـيراليون، اسبانيا، سريلانكا، السودان، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تنزانيـــا، تايلند، توغو، تونس، الامارات العربية المتحدة. المملكة المتحدة، الولايـــات المتحـــدة، الاوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، اليمن، يوغسلافيا، زامبيا، وزيـــمباوي.

الشكل 8

التحاق بالدراسة الثانوية– مساواة متدنية– أفغانستان، الجزائر، بـــنغلاديش، بوتسوانا، ساحل العاج، جمهورية مصر العربية، السلفادور، الهند، اندونيسيا، جمهورية ايران الاسلامية، كينيا، الكويت، ماليزيا، المغرب، موزامبيق، نيبال، نيجيريا، عُمـــان، الباكستان، بابوا غينيا الجديدة، روندا، العربية السعودية، السنيغال، سيراليون، جنوب افريقيا، السودان، الجمهورية العربية السورية، تنزانيا، تايلند، توغو، تـــونس، تركيـــا، اوغندا، وزيـــمباوي؛ **مساواة عالية** – استراليا، النمسا، بلجيكـــا، بـــنين، بوليفيـــا، بلغاريا، كمبوديا، الكاميرون، كندا، التشيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوبـــا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، المانيا، غانا، اليونان، هونغ كونغ، الصين (تايوان) هنغاريـــا، العراق، الجمهورية الايرلندية، اسرائيل، ايطاليا، جمايكا، اليابان، جمهوريـــة كوريـــا، مالاوي، المكسيك، ميانمار، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، بـــاراغواي، الفلبين، بولندا، البرتغال، رومانيا، سنغافورة، اسبانيا، سريلانكا، الســـويد، ترينيـــداد وتوباغو، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، جمهورية فنزويـــلا البوليفاريـــة، فيتنـــام، جمهورية يوغسلافيا الفدرالية (صربيا/ الجبل الأسود).

التمثيل البرلماني: مساواة متدنية– أفغانستان، انغولا، بنغلاديش، بوتسوانا، ساحل العاج، جمهورية مصر العربية، السلفادور، هندوراس، الهند، جمهورية ايران الاسلامية، الأردن، كينيا، ماليزيا، نيبال، الباكستان، البيرو، رواندا، السنيغال، جنوب افريقيا، الجمهورية العربية السورية، تترانيا، تايلند، توغو، تونس، اوغندا، زامبيا، وزيمباوي، **مساواة عالية**– الأرجنتين، استراليا، بلجيكا، بنين، بوليفيا، البرازيل، بلغاريا، الكاميرون، كندا، التشيلي، الصين، كوستاريكا، الدنمارك، الاكوادور، فنلندا، فرنسا، المانيا، اليونان، هنغاريا، العراق، الجمهورية الايرلندية، اسرائيل، جمايكا، اليابان، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الجمهورية الكورية، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، الباراغواي، بولندا، رومانيا، سنغافورة، اسبانيا، سريلانكا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، الاورغواي، وجمهورية فترويلا البوليفارية.

الشكل 9

التحاق بالدراسة الثانوية– الجزائر، استراليا، النمسا، بنين، بوتسوانا، بلغاريا، كمبوديا، كندا، التشيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، ساحل العاج، الدنمارك، جمهورية مصر العربية، السلفادور، فنلندا، فرنسا، المانيا، اليونان، هونغ كونغ، الصين (تايوان)، هنغاريا، الهند، جمهورية ايران الاسلامية، الجمهورية الايرلندية، اسرائيل، ايطاليا، اليابان، كينيا، الجمهورية الكورية، الكويت، مالاوي، ماليزيا، المكسيك، المغرب، موزامبيق، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، عُمان، بابوا غينا الجديدة، الباراغواي، البيرو، الفلبين، بولندا، رومانيا، العربية السعودية، السنيغال، جنوب افريقيا، اسبانيا، سريلانكا، السويد، السودان، الجمهورية العربية السورية، تترانيا، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، اوغندا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، الاورغواي، جمهورية فترويلا البوليفارية، فيتنام، وزيمباوي.

الشكل 11

الالتحاق بالدراسة الثانوية: مساواة عالية، ودخل مرتفع - استراليا، النمسا، كندا، التشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، المانيا، اليونان، هنغاريا، ايطاليا، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، اسبانيا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، الاوروغواي، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، **مساواة عالية ودخل متدن**- بلغاريا، الفلبين، بولندا، رومانيا، ترينيداد وتوباغو، وفيتنام، **مساواة متدنية ودخل مرتفع**- بوتسوانا، هونغ كونغ، الصين، الجمهورية الايرلندية، اسرائيل، اليابان، جمهورية كوريا، الكويت، ماليزيا، عُمان، العربية السعودية، وجنوب افريقيا، **مساواة متدنية ودخل منخفض**- الجزائر، بنين، كمبوديا، الصين، ساحل العاج، جمهورية مصر العربية، السلفادور، الهند، جمهورية ايران الإسلامية، كينيا، مالاوي، المغرب، موزامبيق، نيكاراغوا، بابوا غينيا الجديدة، الباراغواي، البيرو، السنيغال، سريلانكا، السودان، الجمهورية العربية السورية، تنزانيا، تايلند، توغو، تونس، اوغندا، وزيمبابوي.

التمثيل النيابي: مساواة عالية ودخل مرتفع- الأرجنتين، استراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، التشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، المانيا، اليونان، هنغاريا، ايطاليا، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، سنغافورة، اسبانيا، السويد، سويسرا، ترينيداد وتوباغو، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، الاوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية؛ **مساواة عالية ودخل منخفض**- جمايكا، الفلبين، رومانيا، وفيتنام، **مساواة متدنية ودخل مرتفع**- بوتسوانا، البرازيل، الاكوادور، جمهورية ايران الإسلامية، الجمهورية الايرلندية، اسرائيل، اليابان، جمهورية كوريا، الكويت، ماليزيا، بنما، جنوب افريقيا، تايلند، تونس، وتركيا، **مساواة متدنية ودخل منخفض**- الجزائر، انغولا، بنغلاديش، بنين، بوليفيا، كمبوديا، الكاميرون، الصين، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ساحل العاج، جمهورية الدومينيكان، جمهورية مصر العربية، السلفادور، غانا، غواتيمالا، هندوراس، الهند، اندونيسيا، الأردن، كينيا، مالاوي، المغرب، موزامبيق، نيبال، نيكاراغوا، نيجيريا، الباكستان، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، البيرو، رواندا، السنيغال، سيراليون، سريلانكا، السودان، الجمهورية العربية السورية، تنزانيا، توغو، اوغندا، زامبيا، وزيمبابوي.

الفصل الأول

الشكل 1-1

شرق آسيا والباسيفيكي- الصين، هونغ كونغ، اندونيسيا، ماليزيا، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الجمهورية الكورية، سنغافورة، تايلند، وفيتنام، **أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى**- بلغاريا، هنغاريا، رومانيا، تركيا، يوغسلافيا، **اميركا اللاتينية والكاريبي**- الارجنتين، بوليفيا، البرازيل، التشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوبا، جمهورية الدومينيكان، الاكوادور، جمايكا، المكسيك، بنما، باراغواي، البيرو، ترينيداد وتوباغو، جمهورية فنزويلا البوليفارية، **الشرق الأوسط وشمال افريقيا**- الجزائر، جمهورية مصر العربية، العراق، اسرائيل، الكويت، ليبيا، المغرب، العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، وتونس، **جنوب آسيا**- بنغلاديش، الهند، الباكستان، وسريلانكا، **افريقيا جنوب الصحراء**- بنين، بوتسوانا، الكاميرون، جمهورية الكونغو الديمقراطية، غانا، كينيا، موزامبيق، نيجيريا، السنيغال، سيراليون، جنوب افريقيا، تنزانيا، زامبيا، وزيمباوي، **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**- استراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، المانيا، اليونان، الجمهورية الايرلندية، ايطاليا، اليابان، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، البرتغال، اسبانيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

الشكل 1-2

التحاق بالدراسة الابتدائية: شرق آسيا والباسيفيكي- هونغ كونغ، اندونيسيا، جمهورية كوريا، جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية، ماليزيا، بابوا غينيا الجديدة، وسنغافورة، **شرق أوروبا وآسيا الوسطى**- البانيا، بلغاريا، هنغاريا، بولندا، رومانيا، تركيا، **اميركا اللاتينية والكاريبي**- التشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوبا، السلفادور، غويانا، جمايكا، المكسيك، نيكاراغوا، البراغواي، ترينيداد وتوباغو، الاوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، **الشرق الأوسط وشمال افريقيا**- الجزائر، البحرين،

جمهورية مصر العربية، العراق، الأردن، الكويت، مالطا، المغرب، عُمان، قطر، العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، تونس، الامارات العربية المتحدة، **جنوب آسيا** - افغانستان، الهند، نيبال، وسريلانكا، **افريقيا جنوب الصحراء**- بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، جمهورية الكونغو، ساحل العاج، اثيوبيا، غامبيا، غينيا، كينيا، ليسوتو، مدغشقر، مالاوي، مالي، موريتانيا، موريشس، النيجر، السنيغال، السودان، سوازيلاند، تترانيا، توغو، واوغندا، **منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية**- استراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، اليونان، الجمهورية الايرلندية، ايطاليا، اليابان، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، البرتغال، اسبانيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة.

التحاق بالدراسة الثانوية: شرق آسيا والباسيفيكي- الصين، هونغ كونغ، اندونيسيا، جمهورية كوريا، جمهورية لاوس الديمقراطية، ماليزيا، منغوليا، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين، **شرق أوروبا واسيا الوسطى**- البانيا، بلغاريا، هنغاريا، بولندا، رومانيا، وتركيا، **اميركا اللاتينية والكاريبي**- التشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوبا، السلفادور، غويانا، المكسيك، نيكاراغوا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، **الشرق الأوسط وشمال افريقيا**- الجزائر، البحرين، جيبوتي، جمهورية مصر العربية، جمهورية ايران الاسلامية، العراق، اسرائيل، الأردن، الكويت، مالطة المغرب، قطر، العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، تونس، الامارات العرب المتحدة، **جنوب آسيا** - الهند، نيبال، وسريلانكا، **افريقيا جنوب الصحراء**- بنين، بوتسوانا، جمهورية الكونغو، ساحل العاج، اثيوبيا، غامبيا، غينيا، كينيا، ليسوتو، مالاوي، مالي، موريتانيا، موريشس، موزامبيق، النيجر، السنيغال، السودان، سوازيلاند، تترانيا، توغو، اوغندا، وزيمباوي، **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**- استراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، اليونان، ايسلندا، الجمهورية الايرلندية، ايطاليا، اليابان، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، البرتغال، اسبانيا، السويد، سويسرا، والمملكة المتحدة.

الشكل 1-5

الدول المتقدمة- استراليا 1990، النمسا 1990، كندا 1990، قبرص 1989، المانيا 1989، فنلندا 1990، ايطاليا 1981، لوكسمبورغ 1991، هولندا 1990، النرويج 1990، اسبانيا 1990، السويد 1991، والولايات المتحدة 1991، **الدول النامية** - البحرين 1994، جمهورية مصر العربية 1986، جمهورية ايران الاسلامية 1986، الأردن 1979، الكويت 1985، تونس 1989، الصين 1982، فيجي 1986، هونغ كونغ 1991، الهند 1981، اليابان 1990، جمهورية كوريا 1983، ماليزيا 1980، انغولا 1992، كوستاريكا 1991، غانا 1984، هاييتي 1996، موريشس 1990، جزر الانتيل الهولندية 1981، السنيغال 1988.

الشكل 1-6

شرق آسيا والباسيفيكي- الصين، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، الكرابات، ماليزيا، منغوليا، جمهورية كوريا، سنغافورة، جزر سليمان، تايلند، تونغا، وفانواتو، **شرق أروربا وآسيا الوسطى**- البانيا، بلغاريا، قبرص، هنغاريا، بولندا، ورومانيا، **اميركا اللاتينية والكاريبي** - الأرجنتين، باربادوس، بوليفيا، البرازيل، كوستاريكا، الدومينيكان، الاكوادور، جمايكا، المكسيك، نيكاراغوا، بنما، البراغواي، البيرو، الاوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، **الشرق الأوسط وشمال افريقيا** - جمهورية مصر العربية، العراق، جمهورية ايران الاسلامية، اسرائيل، الجمهورية العربية السورية، تونس، والامارات العربية المتحدة، **جنوب آسيا**- بنغلاديش، بوتان، الهند، الباكستان، وسريلانكا، **افريقيا جنوب الصحراء**- انغولا، بنين، بوتسوانا، الكاميرون، الرأس الأخضر، ساحل العاج، كينيا، مدغشقر، ساو تومي وبرنسيبي، السنيغال، توغو، زامبيا، وزيمباوي، **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**- استراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، اليونان، ايسلندا، الجمهورية الايرلندية، اليابان، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، اسبانيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة .

الشكل 1-8

بنغلاديش، بنين، بوليفيا، البرازيل، بوركينا فاسو، جمهورية افريقيا الوسطى، الكاميرون، التشاد، كولومبيا، جزر القمر، ساحل العاج، جمهورية الدومينيكان، جمهورية مصر العربية، غانا، غواتيمالا، هاييتي، الهند، اندونيسيا، قزخستان، كينيا، مدغشقر، مالاوي، مالي، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، باكستان، البيرو، الفلبين، رواندا، السنيغال، تترانيا، توغو، تركيا، اوغندا، اوزبكستان، زامبيا، وزيمباوي.

الفصل الثاني

الشكل 2-1

الجزائر، الارجنتين، بنغلاديش، باربادوس، بنين، بوتسوانا، البرازيل، الكاميرون، جمهورية افريقيا الوسطى، التشاد، التشيلي، الصين، كولومبيا، جمهورية الكونغو، كوستاريكا، ساحل العاج، جمهورية الدومينيكان، الاكوادور، جمهورية مصر العربية، السلفادور، فيجي، الغابون، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غينيا، غينيا بيساو، غويانا، هاييتي، هندوراس، الهند، اندونيسيا، جمايكا، كينيا، جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية، ليسوتو، مدغشقر، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، الباكستان، الباراغواي، الفلبين، رواندا، جمهورية كوريا، السنيغال، سيراليون، سنغافورة، جنوب افريقيا، اسبانيا، سريلانكا، السودان، تترانيا، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، أوغندا، الاورغواي، فترويلا، فيتنام، زامبيا، وزيمباوي.

الشكل 2-2

شرق آسيا والباسيفيكي- اندونيسيا، الفلبين، وفيتنام، **اميركا اللاتينية والكاريبي**- بوليفيا، البرازيل، كولومبيا، جمهورية الدومينيكان، غواتيمالا، هاييتي، نيكاراغوا، البارغواي، والبيرو، **الشرق الأوسط وشمال افريقيا**- جمهورية مصر العربية، الأردن، المغرب، والجمهورية اليمنية، **جنوب آسيا**- بنغلاديش، الهند، نيبال، والباكستان، **افريقيا جنوب الصحراء** - بنين، بوركينا فاسو، الكاميرون، جمهورية

افريقيا الوسطى، التشاد، جزر القمر، ساحل العاج، اريتيريا، غانا، غينيا، كينيا، مدغشقر، مالاوي، مالي، موزامبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، تترانيا، توغو، اوغندا، زامبيا، وزيمباوي.

الشكل 2-4

الجزائر، انغولا، الارجنتين، استراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بلجيكا، بوليفيا، بوتسوانا، بوركينا فاسو، الكاميرون، كندا، التشيلي، الصين، كولومبيا، جمهورية الكونغو، كرستاريكا، ساحل العاج، جمهورية التشيك، الدنمارك، جمهورية الدومينيكان، الاكوادور، جمهورية مصر العربية، فنلندا، فرنسا، الغابون، المانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غينيا بيساو، هاييتي، هندوراس، هنغاريا، الهند، ندونيسيا، جمهورية ايران الإسلامية، العراق، الجمهورية الايرلندية، اسرائيل، ايطاليا، اليابان، الاردن، كينيا، جمهورية كوريا، الكويت، ليبيا، ماليزيا، مالي، المكسيك، المغرب، ميانمار، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، الباكستان، بنما، البراغواي، الفلبين، بولندا، البرتغال، الاتحاد الروسي، العربية السعودية، السنيغال، سيراليون، اسبانيا، سيرلانكا، السودان، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تترانيا، تايلند، توغو، تونس، الامارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، الاوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، اليمن، يوغسلافيا، زامبيا، وزيمبايوي.

الفصل الثالث

الشكل 3-1

التحاق بالدراسة الابتدائية: مساواة متدنية- افغانستان، الجزائر، انغولا، بنغلاديش، بوتسوانا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ساحل العاج، جمهورية مصر العربية، السلفادور، الهند، اندونيسيا، جمهورية ايران الإسلامية، كينيا، الكويت، ليبيا، ماليزيا، المغرب، موزامبيق، نيبال، نيجيريا، عمان، الباكستان، بابوا غينيا الجديدة،

رواندا، العربية السعودية، السنيغال، سيراليون، جنوب افريقيا، السودان، الجمهورية العربية السورية، تترانيا، تايلند، توغو، تونس، تركيا، اوغندا، وزيمباوي؛ **مساواة عالية**- استراليا، النمسا، بلجيكا، بنين، بوليفيا، بلغاريا، الكاميرون، كندا، التشيلي، الصين، كوستاريكا، كوبا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، غانا، اليونان، هونغ كونغ، الصين، هنغاريا، العراق، الجمهورية الايرلندية، اسرائيل، ايطاليا، جمايكا، اليابان ، جمهورية كوريا، مالاوي، المكسيك، ميانمار، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، الباراغواي، بولندا، البرتغال، رومانيا، سنغافورة، اسبانيا، سريلانكا، السويد، ترينيداد وتوباغو، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، الاورغواي،، جمهورية فنزويلا البوليفارية، جمهورية يوغسلافيا الفدرالية (صربيا/ الجبل الاسود).

الالتحاق بالدراسة الثانوية: مساواة متدنية- افغانستان، الجزائر، بنغلاديش، بوتسوانا، ساحل العاج، جمهورية مصر العربية، السلفادور، الهند، اندونيسيا، جمهورية ايران الإسلامية، كينيا، الكويت، ماليزيا، المغرب، موزامبيق، نيبال، نيجيريا، عُمان، الباكستان، بابوا غينيا الجديدة، رواندا، العربية السعودية، السنيغال، سيراليون، جنوب افريقيا، السودان، الجمهورية العربية السورية، تترانيا، تايلند، توغو، تونس، تركيا، اوغندا، وزيمباوي؛ **مساواة عالية**- استراليا النمسا، بلجيكا، بنين، بوليفيا، بلغاريا، كمبوديا، الكاميرون، كندا، التشيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوبا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، المانيا، غانا، اليونان، هونغ كونغ، الصين (تايوان)، هنغاريا، العراق، الجمهورية الايرلندية، اسرائيل، ايطاليا، جمايكا، اليابان، جمهورية كوريا، مالاوي، المكسيك، ميانمار، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، الباراغواي، الفلبين، بولندا، البرتغال، رومانيا، سنغافورة، اسبانيا، سريلانكا، السويد، ترينيداد وتوباغو، المملكة المتحدة، الولايات التحدة، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيتنام، جمهورية يوغسلافيا الفدرالية (صربيا/ الجبل الاسود).

العمر المتوقع: مساواة متدنية- افغانستان، الجزائر، انغولا، بنغلاديش، بوتسوانا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ساحل العاج، جمهورية مصر العربية، السلفادور، هندوراس، الهند، اندونيسيا، جمهورية ايران الإسلامية، الاردن، كينيا، الكويت، ليبيا، ماليزيا، المغرب، موزامبيق، نيبال، نيجيريا، عُمان، الباكستان، بابوا

غينيا الجديدة، البيرو، رواندا، العربية السعودية، السنيغال، سيراليون، جنوب افريقيا، السودان، الجمهورية العربية السورية، تترانيا، تايلند، توغو، تونس، تركيا، اوغندا، الجمهورية اليمنية، زامبيا، وزيمبابوي؛ **مساواة عالية**- الارجنتين، استراليا، النمسا، بلجيكا، بنين، بوليفيا، البرازيل، بلغاريا، كمبوديا، الكاميرون، كندا، التشيلي، الصين كولومبيا، كوستاريكا، كوبا، الدنمارك، جمهورية الروميتيكان، الاكوادور، فنلندا، فرنسا، المانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، هونغ كونغ، الصين (تايوان)، هنغاريا، العراق، الجمهورية الايرلندية، اسرائيل، ايطاليا، جمايكا، اليابان، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، جمهورية كوريا، مالاوي، المكسيك، ميانمار، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، الباراغواي، الفلبين، بولندا، البرتغال، رومانيا، سنغافورة، اسبانيا، سريلانكا، السويد، سويسرا، ترينيداد وتوباغو، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، الاوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، وجمهورية يوغسلافيا الفدرالية (صربيا/ الجبل الاسود).

التمثيل النيابي: مساواة متدنية- افغانستان، انغولا، بنغلاديش، بوتسوانا، ساحل العاج، جمهورية مصر العربية، السلفادور، هندوراس، الهند، جمهورية ايران الإسلامية، الاردن، كينيا، ماليزيا، نيبال، باكستان، البيرو، رواندا، السنيغال، جنوب افريقيا، الجمهورية العربية السورية، تترانيا، تايلند، توغو، تونس، اوغندا، زامبيا، وزيمباوي؛ **مساواة عالية**- الارجنتين، استراليا، النمسا، بلجيكا، بنين، بوليفيا، البرازيل، بلغاريا، الكاميرون، كندا، التشيلي، الصين، كوستاريكا، الدنمارك، الاكوادور، فنلندا، فرنسا، المانيا، اليونان، هنغاريا، العراق، الجمهورية الايرلندية، اسرائيل، جمايكا، اليابان، جمهورية كوريا الديمقراطية، جمهورية كوريا، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، الباراغواي، بولندا: رومانيا، سنغافوره، اسبانيا، سريلانكا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، الاوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية.

الفصل الرابع

الشكل 4-1

بنغلاديش 1990، كولومبيا 1983، غواتيمالا 1977، اندونيسيا 1992، كينيا الريف 1988، كينيا المدينة 1986، نيبال الريف 1978 نيبال المدينة 1978، الفلبين 1975-1977، فنزويلا 1983، استراليا 1992، النمسا 1992، كندا 1992، الدنمارك 1987، فنلندا 1987/1988، فرنسا 1985/1986، المانيا 1991-1992، اسرائيل 1991-1992، ايطاليا 1988-1989، هولندا 1987، النرويج 1990-1991، المملكة المتحدة 1985، الولايات المتحدة 1985.

الفصل الخامس

الشكل 5-1

بنغلاديش 1990، كولومبيا 1983، غواتيمالا 1977، اندونيسيا، 1992، كينيا الريف 1988 كينيا المدينة 1986، نيبال الريف 1978، نيبال المدينة 1978، الفلبين 1975-1977، فنزويلا 1983، استراليا 1992، النمسا 1992، كندا 1992، الدنمارك 1987، فنلندا 1987-1988، فرنسا 1985-1986 ، المانيا 1991-1992، اسرائيل 1991-1992، ايطاليا 1988-1989، هولندا 1987، النرويج 1990-1991، المملكة المتحدة 1985، الولايات المتحدة 1985.

الشكل 5-3

التحاق بالدراسة الابتدائية- الجزائر، استراليا، النمسا، بنين، بوتسوانا، بلغاريا، كمبوديا، كندا، التشيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، ساحل العاج، الدنمارك، الاكوادور، جمهوية مصر العربية، السلفادور، فنلندا، فرنسا، المانيا، اليونان، غواتيمالا، هونغ كونغ، الصين (تايوان) هنغاريا، الهند، جمهورية ايران الإسلامية، الجمهورية الايرلندية، ايطاليا، جمايكا، اليابان، كينيا، جمهورية كوريا، الكويت، ماليزيا، المكسيك، المغرب، موزامبيق، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، عُمان،

بابوا غينيا الجديدة، البراغواي، البيرو، بولندا، رومانيا، العربية السعودية، السنيغال، جنوب افريقيا، اسبانيا، سريلانكا، السودان، السويد، الجمهورية العربية السورية، تترانيا، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، اوغندا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، الاوروغواي، جمهورية فترويلا البوليفارية، زامبيا، وزيمباوي.

الالتحاق بالدراسة الثانوية- الجزائر، استراليا، النمسا، بنين، بوتسوانا، بلغاريا، كمبوديا، كندا، التشيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، ساحل العاج، الدنمارك جمهورية مصر العربية، السلفادور، فنلندا، فرنسا، المانيا، اليونان، هونغ كونغ، الصين (تايوان) هنغاريا، الهند، جمهورية ايران الإسلامية، الجمهورية الايرلندية، اسرائيل، ايطاليا، اليابان، كينيا، جمهورية كوريا، الكويت، مالاوي، ماليزيا المكسيك، المغرب، موزامبيق، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، عُمان، بابوا غينيا الجديدة، البراغواي، البيرو، الفلبين، بولندا، رومانيا، العربية السعودية، السنيغال، جنوب افريقيا، اسبانيا، سريلانكا، السودان، السويد، الجمهورية العربية السورية، تترانيا، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، اوغندا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، الاوروغواي، جمهورية فترويلا البوليفارية، فيتنام، وريمبابوي.

العمر المتوقع- الجزائر، انغولا، الارجنتين، استراليا، النمسا، بنغلاديش، بلجيكا، بنين، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، كمبوديا، الكاميرون، كندا، التشيلي، الصين، كولومبيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كوستاريكا، ساحل العاج، الدنمارك، جمهورية الدومينيكان، الاكوادور، جمهورية مصر العربية، السلفادور، فنلندا، فرنسا، المانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، هونغ كونغ، الصين (تايوان)، هنغاريا، الهند، اندونيسيا، الجمهورية الايرلندية، اسرائيل، ايطاليا، اليابان، الاردن، كينيا، جمهورية كوريا، مالاوي، ماليزيا، المكسيك، المغرب، موزامبيق، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، الباكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، البراغواي، البيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، رومانيا، رواندا، العربية السعودية، السنيغال، سيراليون، سنغافورة، جنوب افريقيا، اسبانيا، سريلانكا، السودان، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تترانيا، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، اوغندا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، الاورغواي، جمهورية فترويلا البوليفارية، فيتنام، زامبيا، وزيمباوي.

الشكل 5-4

البيانات هي للعام 1995. الدول المشمولة هي الجزائر، انغـــولا، الارجنـــتين، استراليا، النمسا، بنغلاديش، بلجيكا، بنين، بوليفيا، بوتســـوانا، البرازيـــل، بلغاريـــا، كمبوديا، الكاميرون، كندا، التشيلي، الصين، كولومبيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كوستاريكا، ساحل العاج، الدنمارك، جمهورية الدومينيكان، الاكوادور، جمهورية مصر العربية، السلفادور، فنلندا، فرنسا، المانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، الهند، اندونيسيا، جمهورية ايران الإسلامية، الجمهورية الايرلندية، اســـرائيل، ايطاليـــا، جمايكا، اليابان، الاردن، كينيا، جمهورية كوريا، الكويت، مالاوي، ماليزيا، المكسيك، المغرب، موزامبيق، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، الباكستان، بنما، بابوا، غينيا الجديدة، البراغواي، البيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، رومانيا، رواند، السنيغال، سيراليون، سنغافورة، جنوب افريقيا، اسبانيا، سريلانكا، السودان، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تترانيا، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تـــونس، تركيا، اوغندا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، الاوروغواي، جمهوريـــة فنزويـــلا البوليفارية، فيتنام، زامبيا، وزيمبابوي.

الشكل 5-5

غير مصححة- بوتسوانا، ليسوتو، جنوب افريقيا، سوازيلاند.

مصححة- بنين، بوركينا فاسو، بوروندي، الكـــاميرون، جمهوريـــة افريقيـــا الوسطى، جمهوية الكونغو الديمقراطية، ساحل العاج، الغابون، غامبيا، غانـــا، كينيـــا، مدغشقر، مالاوي، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، رواندا، الســـنيغال، ســـيراليون، توغو، زامبيا، وزيـــمبابوي.

الشكل 5-6

مصححة: تراجعت- بنين، الكاميرون، جمهورية وســـط افريقيـــا، جمهوريـــة الكونغو. ساحل العاج، الغابون، رواندا، سيراليون، توغو، وزامبيا.

مصححة: تحسن كبير في سياسات الاقتصاد الكلي- بوركينا فاسو، غانا، غامبيا، نيجيريا، وزيمبابوي.

مصححة تحسن طفيف في سياسات الاقتصاد الكلي- بوروندي، كينيا، مدغشقر، مالاوي، مالي، موريتانيا، النيجر، والسنيغال.

غير مصححة- بوتسوانا، ليسوتو، جنوب افريقيا، وسوازيلاند.

الفصل السادس

الشكل 6-1

الالتحاق بالدراسة الابتدائية: مساواة عالية ودخل مرتفع- استراليا، النمسا، كندا، التشيلي، كمبوديا، كوستاريكا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، المانيا، اليونان، هنغاريا، ايطاليا، المكسيك،، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، اسبانيا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، الاوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية؛ **مساواة عالية ودخل متدن**- بلغاريا، جمايكا، بولندا، رومانيا، ترينيداد وتوباغو؛ **مساواة متدنية ودخل مرتفع**- بوتسوانا، هونغ كونغ، الصين (تايوان)، الجمهورية الايرلندية، اليابان، جمهورية كوريا، الكويت، ماليزيا، عُمان، العربية السعودية، وجنوب افريقيا؛ **مساواة متدنية ودخل متدن**- الجزائر، بنين، كمبوديا، الصين، ساحل العاج، الاكوادور، جمهورية مصر العربية، السلفادور، غواتيمالا، الهند، جمهورية ايران الإسلامية، كينيا، المغرب، موزامبيق، نيكاراغوا، بابوا غينيا الجديدة، البراغواي، البيرو، السنيغال، سريلانكا، السودان، الجمهورية العربية السورية، تنزانيا، توغو، تونس، أوغندا، زامبيا، وزيمبابوي.

الالتحاق بالدراسة الثانوية: مساواة عالية ودخل مرتفع- استراليا، النمسا، كندا، التشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، المانيا، اليونان، هنغاريا، ايطاليا، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، اسبانيا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، الاوروغواي، وجمهورية فنزويلا البوليفارية؛ **مساواة عالية ودخل منخفض**- بلغاريا الفلبين، بولندا، رومانيا، ترينيداد وتوباغو، وفيتنام؛ **مساواة**

متدنية ودخل مرتفع- بوتسوانا، هونغ كونغ، الصين (تايوان)، الجمهورية الايرلندية، اسرائيل، اليابان، جمهورية كوريا، الكويت، ماليزيا، عُمان، العربية السعودية، جنوب افريقيا، **مساواة متدنية ودخل منخفض**- الجزائر، بنين، كمبوديا، الصين، ساحل العاج، جمهورية مصر العربية، السلفادور، الهند، جمهورية ايران الإسلامية، كينيا، مالاوي، المغرب، موزامبيق، نيكاراغوا، بابوا غينيا الجديدة، الباراغواي، بيرو، السنيغال، سريلانكا، السودان، الجمهورية العربية السورية، تترانيا، تايلند، توغو، تونس، اوغندا، وزيمبابوي.

العمر المتوقع: مساواة مرتفعة ودخل مرتفع- الارجنتين، استراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، التشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، المانيا، اليونان، هنغاريا ايطاليا، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، اسبانيا، السويد، سويسرا، ترينيداد وتوباغو، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، الاوروغواي، وجمهورية فترويلا البوليفارية؛ **مساواة عالية ودخل منخفض**- بلغاريا، جمايكا، الفلبين، رومانيا، وفيتنام؛ **مساواة متدنية ودخل مرتفع**- بوتسوانا، البرازيل، الاكوادور، هونغ كونغ، الصين (تايوان)، الجمهورية الايرلندية، اسرائيل، اليابان، جمهورية كوريا، مالاوي، بنما، العربية السعودية، جنوب افريقيا، تايلند، تونس، وتركيا؛ **مساواة متدنية ودخل منخفض**- الجزائر، انغولا، بنغلاديش، بنين، كمبوديا، الكاميرون، الصين، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ساحل العاج، جمهورية الدومينيكان، جمهورية مصر العربية، السلفادور، غانا، غواتيمالا، هندوراس، الهند، اندونيسيا، الاردن، كينيا، مالاوي، المغرب، موزامبيق، نيبال، نيكاراغوا، نيجيريا، الباكستان، بابوا غينيا الجديدة، الباراغواي، البيرو، رواندا، السنيغال، سيراليون، سريلانكا، السودان، الجمهورية العربية السورية، تترانيا، توغو، اوغندا، زامبيا، وزيمبابوي.

التمثيل النيابي: مساواة عالية ودخل مرتفع- الارجنتين، استراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، التشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، المانيا، اليونان، هنغاريا، ايطاليا، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، سنغافورة، اسبانيا، السويد، سويسرا، ترينيداد وتوباغو، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، الاوروغواي، وجمهورية فترويلا، البوليفارية؛ **مساواة عالية ودخل**

منخفض- جمايكا، الفلبين، رومانيا، وفيتنام؛ **مساواة متدنية ودخل مرتفع**- بوتسوانا، البرازيل، الاكوادور، جمهورية ايران الإسلامية، الجمهورية الايرلندية، اسرائيل، اليابان، جمهورية كوريا، الكويت، ماليزيا، بنما، جنوب افريقيا، تايلند، تونس، وتركيا؛ **مساواة متدنية ودخل منخفض**- الجزائر، انغولا، بنغلاديش، بنين، بوليفيا، كمبوديا، الكاميرون، الصين، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ساحل العاج، جمهوية الدومينيكان، جمهورية مصرالعربية، السلفادور، غانا، غواتيمالا، هندوراس، الهند، اندونيسيا، الاردن، كينيا، مالاوي، المغرب، موزامبيق، نيبال، نيكاراغوا، نيجيريا، الباكستان، بابوا غينيا الجديدة، الباراغواي، البيرو، رواندا، السنيغال، سيراليون، سريلانكا، السودان، الجمهورية العربية المتحدة، تترانيا، توغو، اوغندا، زامبيا، وزيمبابوي.

الشكل 6-2

التعليم الابتدائي: شرق آسيا والباسيفكي- كمبوديا، الصين، هونغ كونغ، جمهورية كوريا، ماليزيا، بابوا غينيا الجديدة؛ **شرق أوروبا وآسيا الوسطى**- بلغاريا، هنغاريا، بولندا، ورومانيا؛ **اميركا اللاتينية والكاريبي**- التشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، الاكوادور، السلفادور، غواتيمالا، جمايكا، المكسيك، نيكاراغوا، الباراغواي، البيرو، ترينيداد وتوباغو، الاوروغواي، وجمهورية فنزويلا البوليفارية؛ **الشرق الاوسط وشمال افريقيا**- الجزائر، جمهورية مصر العربية، جمهورية ايران الإسلامية، الكويت، المغرب، عُمان، العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، وتونس؛ **جنوب آسيا**- الهند- سريلانكا؛ **افريقيا جنوب الصحراء**- بنين، بوتسوانا، ساحل العاج، كينيا، موزامبيق، السنيغال، جنوب افريقيا، السودان، تترانيا، توغو، اوغندا، زامبيا، وزيمبابوي؛ **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**- استراليا، النمسا، كندا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، المانيا، اليونان، الجمهورية الايرلندية، ايطاليا، اليابان، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، اسبانيا، السويد،المملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

التعليم الثانوي: شرق آسيا والباسيفيكي- كمبوديا، الصين، هونغ كونغ، جمهورية كوريا، ماليزيا، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين، تايلند، وفيتنام؛ **شرق اوروبا وآسيا الوسطى**- بلغاريا، هنغاريا، بولندا، ورومانيا؛ **اميركا اللاتينية والكاريبي**-

التشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، السلفادور، المكسيك، نيكاراغوا، الباراغواي، البيرو، ترينيداد وتوباغو، الاوروغواي، جمهورية فنزويلا، البوليفارية؛ **الشرق الأوسط وشمال افريقيا**- الجزائر، جمهورية مصر العربية، جمهورية ايران الإسلامية، اسرائيل، الكويت، المغرب، عُمان، العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، وتونس؛ **جنوب آسيا**- الهند، وسريلانكا؛ **افريقيا جنوب الصحراء**- بنين، بوتسوانا، ساحل العاج، كينيا، مالاوي، موزامبيق، السنيغال، جنوب افريقيا، السودان، تنزانيا، توغو، اوغندا، وزيمبابوي، **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**- استراليا، النمسا، كندا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، المانيا، اليونان، الجمهورية الايرلندية، ايطاليا، اليابان، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، اسبانيا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.

العمر المتوقع: شرق آسيا والباسيفيكي- كمبوديا، الصين، هونغ كونغ، اندونيسيا، جمهورية كوريا، ماليزيا، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين، سنغافورة، تايلند، وفيتنام؛ **شرق أوروبا وآسيا الوسطى**- بلغاريا، هنغاريا، بولندا، ورومانيا؛ **اميركا اللاتينية والكاريبي**- الارجنتين، بوليفيا، البرازيل، التشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، جمهورية الدومينيكان، الاكوادور، السلفادور، غواتيمالا، هندوراس، جمايكا، المكسيك، نيكاراغوا، بنما، الباراغواي، البيرو، ترينيداد وتوباغو، الاوروغواي، وجمهورية فنزويلا البوليفارية؛ **الشرق الاوسط وشمال افريقيا**- الجزائر، جمهورية مصر العربية، اسرائيل، الاردن، المغرب، العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، وتونس، **جنوب آسيا**- بنغلاديش، الهند، نيبال الباكستان، وسريلانكا؛ **افريقيا جنوب الصحراء**- انغولا، بنين، بوتسوانا، الكاميرون، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ساحل العاج، غانا، كينيا، مالاوي، موزامبيق، نيجيريا، رواندا، السنيغال، سيراليون، جنوب افريقيا، السودان، تنزانيا، توغو، اوغندا، زامبيا، وزيمبابوي؛ **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**- استراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، المانيا، اليونان، الجمهورية الايرلندية، ايطاليا، اليابان، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، البرتغال، اسبانيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.

التمثيل النيابي: شرق آسيا والباسيفيكي- كمبوديا، الصين، اندونيسيا، جمهوية كوريا، ماليزنا، الفلبين، سنغافوره، تايلند، وفيتنام؛ **شرق اوروبا وآسيا الوسطى**- بلغاريا، هنغاريا، بولندا، ورومانيا؛ **اميركا اللاتينية والكاريبي**- الارجنتين، بوليفيا، البرازيل، التشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، جمهورية الدومينيكان، السلفادور، غواتيمالا، هندوراس، جمايكا، المكسيك، نيكاراغوا، بنما، الباراغواي، البيرو، ترينيداد وتوباغو، الاوروغواي، وجمهورية فترويلا البوليفارية؛ **الشرق الاوسط وشمال افريقيا**- الجزائر، جمهورية مصر العربية، جمهورية ايران الإسلامية، اسرائيل، الاردن، المغرب، الجمهورية العربية السورية، وتونس؛ **جنوب آسيا**- بنغلاديش، الهند، نيبال، الباكستان، وسريلانكا؛ **افريقيا جنوب الصحراء**- انغولا، بنين، بوتسوانا، الكاميرون، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ساحل العاج، غانا، كينيا، مالاوي، موزامبيق، نيجيريا، رواندا، السنيغال، سيراليون، جنوب افريقيا، السودان، تترانيا، توغو، اوغندا، زامبيا، زيمبابوي؛ **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**- استراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، المانيا، اليونان، الجمهورية الايرلندية، ايطاليا، اليابان، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، البرتغال، اسبانيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.

الشكل 6-3

انظر الشكل 6-2

الشكل 6-4

انظر الشكل 6-2

الملحق رقم (2)

نموذج التراجع الأساسي لجميع البلدان وتقديرات المكافئ

يستخدم هذا التقرير نموذج التراجع متعدد المتغيرات كأساس للاشكال التي شملت دولاً عدة في الفصول الثالث والخامس والسادس، وللتشبيهات التي ناقشناها في الفصل السادس. وقُدر النموذج باستخدام بيانات شاملة لدول عدة ولعدد معين من السنوات، بدأت بشكل عام سنة 1970 وانتهت عادة في آخر سنة توفرت فيها البيانات، حوالي العام 1995. مؤشرات التنمية القابلة للمقارنة من عدد كبير من الدول النامية والتي تفرق حسب الجنس، محدودة بشكل عام. وهو متوفرة عادة كمعلومات تعليمية وصحية في قاعدة بيانات "مجموعة بيانات التنمية للبنك الدولي" وضمن "مؤشرات المرأة وقاعدة البيانات الاحصائية" وتوفر هيومانا (1986، 1992) ايضا بيانات حول مقاييس الحقوق لدول عدة، لكنها لا تتوفر الا لسنتين على أبعد حدّ- مما يحد من القدرة على اجراء تحليلات التسلسل الزمني. وكي لا نخسر معلومات عن باقي المتغيرات، نفترض أن نقطتي بيانات الحقوق تنطبقان على أقرب السنوات اليهما.

تقدير النموذج هو كالتالي:

$$g_{it} = \alpha + \beta y_{it} + Xy^2 + \delta R_{it} + \theta T_t + \varepsilon_{it}$$

حيث:

g_{it}: هي مؤشر المساواة بين الجنسين- نسبة الاناث الى الذكور في معدلات الالتحاق بالدراسة الابتدائية والثانوية it، ونسبة الاناث الى الذكور في العمر المتوقع، والاناث الى الذكور في الحصة من مقاعد البرلمان.

y_{it}: هي الناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد (لوغاريتمات طبيعية) بدولارات العام 1995 معدلة حسب قوتها الشرائية. ولجعل هذا البيان مناسبا أكثر ادخلنا ايضا حدا تربيعيا لهذا المتغير.

R_{it}: هو متوسط الحقوق الجنسوية، كما عرفتها هيومانا (1992,1986)، وهو متوسط بسيط من ثلاثة مؤشرات للحقوق- المساواة في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، والمساواة في الحقوق السياسية والقانونية، والمساواة في حقوق اجراءات الزواج والطلاق. والحقوق الفردية الثلاث ليست متغيرات متواصلة وهي معرّفة على مقياس يتراوح من 1 إلى 4 (حيث 4 هي أعلى درجات المساواة). الا أن المتوسطات أقرب لأن تكون متغيرات متواصلة.

T_t: هي عام وهمي.

ε_{it} : هي حدّ خطأ
i: تشير إلى البلد
t: تشير إلى السنة

تقديرات المعامل من تراجعات النسب الجنسوية

المُعاملات الرئيسية من التراجعات مبينة في الجدول ادناه.

المؤشر	التحاق بالدراسة الابتدائية	التحاق بالدراسة الثانوية	العمر المتوقع	التمثيل النيابي
دخل الفرد	0.4176 (5.461)	0.9787 (7.296)	0.0597 (2.643)	-0.3163 (-4.086)
دخل الفرد مربعاً	-0.0224 (-5.013)	-0.0528 (-6.535)	-0.0031 (-2.387)	0.0191 (3.897)
متوسط الحقوق الجنسوية	0.0641 (5.262)	0.0934 (5.673)	0.0177 (6.730)	0.0970 (7.745)
R^2	0.51	0.57	0.38	0.28
عدد المطالعات	277	286	265	287
السنوات	1985،1980 1995 ،1990	1985 ،1980، 1995 ،1990	1985 ،1980، 1997 ،1990	1985،1970، 1995 ،1990

ملاحظة: الأرقام بين قوسين هي احصائات اعتمدت على أخطاء معيارية قوية

قياسات بديلة للمساواة بين الجنسين أخذت بعين الاعتبار ورفضت

يستخدمن هذا التقرير نسب الاناث إلى الذكور لقياس المساواة بين الجنسين في التعليم والصحة. وكان من الممكن استخدام الاختلافات المطلقة بين انجازات الانـــاث والذكور كمؤشرات على المساواة بين الجنسين، لكن النسب تبين بشكل أفضل، عدم المساواة بين الجنسين – خاصة عند مقارنة دول لديها مؤشرات مستويات مطلقة مختلفة بشكل واضح. مثال ذلك، إذا كان معدل التحاق الذكور في الدولة "أ" هو 20 بالمئـــة

والتحاق الإناث 10 بالمئة، وكان المعدل في الدولة "ب" 100 بالمئة للذكور و 90 بالمئة للإناث، فإن الاختلاف المطلق في معدل الالتحاق متماثل - 10 نقاط مئويـــة في كـــلا البلدين. لكن التحاق الإناث في الدولة "أ" لا يشكل سوى نصف التحاق الذكور، في حين أن التحاق الإناث يشكل 90 بالمئة من التحاق الذكور في الدولة "ب" وتـــنعكس هذه الاختلافات بشكل أفضل في نسبة الإناث إلى الذكور وهي: 0.5 في الدولة "أ" و 0.90 في الدولة "ب".

ورغم أن التمثيل البياني في هذا التقرير يستخدم نسب الإناث إلى الذكور لقياس عدم المساواة بين الجنسين، فإن النتائج الأساسية لن تختلـــف كـــثيراً إذا اســـتخدمت الاختلافات المطلقة بين الإناث والذكور. وقد بينا نتائج التراجع الأساسية في الجـــدول أدناه. وفي كافة الحالات، فإن الدخل وتربيعاته تكون مهمة عند مستوى 1 بالمئة.

تقديرات المعامل من التراجعات في الاختلافات بين الجنسين

المؤشر	التحاق بالدراسة الابتدائية	التحاق بالدراسة الثانوية	العمر المتوقع	التمثيل النيابي
دخل الفرد	28.2619 (3.794)	12.2932 (1.982)	4.8793 (4.357)	-4.238 (-4.155)
دخل الفرد مربعاً	-1.4343 (-3.284)	-0.5476 (-1.446)	-0.2399 (-3.592)	0.0253 (3.945)
متوسط الحقوق الجنسوية	4.7352 (4.899)	4.204 (5.194)	1.322 (8.359)	0.1411 (8.431)
R^2	0.44	0.35	0.62	0.30
عدد المطالعات	277	286	265	287
السنوات	1985،1980، 1995 ،1990	1985 ،1980، 1995 ،1990	1985،1980، 1997 ،1990	1985،1975، 1995 ،1990

ملاحظة: الأرقام بين قوسين هي احصائات اعتمدت على أخطاء معيارية قوية

وصف الأرقام الرئيسية التي تمثل نتائج التراجع

ملخص

يتنبأ الشكل 8 بالمساواة بين الجنسين من التراجعات اعلاه عند مستويات متعددة في الحقوق معدلة حسب الدخل. ويبين الشكل المتوسطات المرجحة للسكان لأخر سنة متوفرة من كل مؤشر.

ويتنبأ الشكل 9 بالمساواة بين الجنسين من التراجع في الالتحاق بالدراسة الثانوية عند مستويات متعددة من الدخل معدلة حسب الحقوق. ويعتمد خط التراجع على تجميع بيانات ذات تسلسل زمني لدول عدة. ويبين رسم التفريق البياني بيانات العام 1995 لمعدل الالتحاق الإناث إلى الذكور بالدراسة الثانوية.

ويتكهن الشكل 11 بالمساواة بين الجنسين من تمثيل التراجع في الالتحاق بالدراسة الثانوية والتمثيل النيابي عند مستويات مختلفة من الدخل والحقوق، ويحسب المتوسطات المرجحة للسكان للتبويب ذي الأربع شعب حسب الدخل والحقوق.

الفصل الثالث

يتكهن الشكل 3-1 بالمساواة بين الجنسين من التراجعات سابقة الذكر عند مستويات مختلفة من الحقوق، معدلة حسب الدخل. ويبين الشكل المتوسطات المرجحة للسكان لآخر سنة متوفرة من كل مؤشر.

الفصل الخامس

يتكهن الشكلان 5-3 و 5-4 بالمساواة بين الجنسين من التراجعات المبينة أعلاه عند مستويات مختلفة من الدخل، معدلة حسب الحقوق. ويعتمد خط التراجع على تجميع بيانات ذات تسلسل زمني لدول عدة. ويبين مخطط التفريق البياني البيانات المتوفرة من آخر سنة لكل مؤشر أيضاً.

يتكهن الشكل 6-1 بالمساواة بين الجنسين من التراجعات المذكورة أعلاه على مستويات مختلفة من الدخل والحقوق. وتحسب المعدلات المرجحة للسكان للأبواب الأربعة لكل مؤشر.

تعتمد الأشكال 6-2 و 6-3 و 6-4 على التراجعات أعلاه ويتكهن الشكل 6-2 بالمؤشر عند حدود معينة من الحقوق معدلة حسب الدخل. ويتكهن الشكل 6-3 بالمؤشر عند حدود معينة من الدخل معدلة حسب الحقوق. ويضيف الشكل 6-4 إلى المؤشر الفعلي الزيادة المتوقعة من مستويات معينة من الحقوق، معدلة حسب الدخل. ثم من مستويات معينة من الدخل حسب الحقوق. وبينت المعدلات المرجحة للسكان.

الملحق رقم (3)

الكسب النسبي للنساء والرجال معدلاً حسب الاختلافات في الرأسمال البشري

مجموعة التنمية، الاقتصاد، وتاريخ البيانات	الأجر النسبي	الأجر غير المفسر [أ] (بالمئة)	المصدر	مصدر الأجر/ العينة
الدول الصناعية				
استراليا 1985	85	68	ميلر ورروميري 1991	أجر الساعة
استراليا 1986،1987، 1990، 1991، 1994 [ب]	74	87	بلاو وكاهن 1999	استطلاع وطني، مراقبة ساعات
استراليا 1989	87	64	ميلر 1994	أجر ساعة
استراليا 1990	85	61	لانغفورد 1995	أجر ساعة
النمسا 1985-87، 1989 1991-92، 1994 [ب]	75	87	بلاو وكاهن 1999	مسح وطني، مراقبة لساعات
كندا 1970	60	74	بيكر وآخرون	تعداد السكان، أجر سنوي
كندا 1970	63	64	غوندرسون 1998	تعداد السكان، أجر سنوي
كندا 1972	60	45	غوندرسون 1975	عمال مدنيين
كندا 1980	64	73	بيكر وآخرون 1995	تعداد السكان، أجر سنوي
كندا 1980	67	67	غوندرسون 1998	تعداد السكان، أجر سنوي
كندا 1985	66	75	بيكر وآخرون 1995	تعداد السكان، أجر سنوي
كندا 1986	64	79	بيكر وآخرون 1995	استطلاع تمويلات المستهلك، الأجر السنوي
كندا 1989	75	75	كيد وشانون 1996	مسح وطني
كندا 1990	72	71	غوندرسون 1998	تعداد السكان، أجر سنوي

مجموعة التنمية، الاقتصاد، وتاريخ البيانات	الأجر النسبي	الأجر غير المفسر[أ] (بالمئة)	المصدر	مصدر الأجر/ العينة
كندا 1990	62	53	غوندرسون 1998	تعداد السكان، أجر سنوي
كندا 1991	67	84	بيكر وآخرون 1995	تعداد السكان، أجر سنوي
كندا 1992-94ب	75	85	بلاو وكاهن 1999	مسح وطني، مراقبة الساعات
الدنمارك 1980	80	68	روشولوم وسميث 1996	القطاع العام، الرواتب، أجر الساعة
الدنمارك 1980	72	75	روشولوم وسميث 1996	القطاع الخاص، الرواتب ، وأجر الساعة
الدنمارك 1983	68	88	كوبتا، اواكساكا وسميث 1998	مسح وطني، أجر الساعة
الدنمارك 1989	68	91	كوبتا، اواكساكا وسميث 1998	مسح وطني، أجر الساعة
الدنمارك 1990	74	77	روشولم وسميث 1996	القطاع الخاص، الرواتب وأجر الساعة
الدنمارك 1990	83	81	روشولم وسميث 1996	القطاع العام، الرواتب، وأجر الساعة
الدنمارك 1990	74	77	روشولم وسميث 1996	القطاع الخاص، الرواتب، وأجر الساعة
الدنمارك 1994	67	88	كوبتا، اواكساكا وسميث 1998	مسح وطني، أجر الساعة

مجموعة التنمية، الاقتصاد، وتاريخ البيانات	الأجر النسبي	الأجر غير المفسر (أ) (بالمئة)	المصدر	مصدر الأجر/ العينة
الدنمارك 1995	87	55	رايس 1999	الأجر الشهري، مراقبة الساعات
فرنسا 1995	82	61	رايس 1999	الأجر الشهري، مراقبة الساعات
المانيا 1985-93ب	73	88	بلاو وكاهن 1999	الأجر الشهري، مراقبة الساعات
المانيا 1995	70	83	رايس 1999	الأجر الشهري، مراقبة الساعات
اليونان 1995	80	59	رايس 1999	مسح وطني، مراقبة الساعات
ايرلندا 1988-90 ، 1993-94ب	80	96	بلاو وكاهن 1999	مسح وطني، مراقبة الساعات
ايطاليا 1986، 1988، 1990 1992-1994ب	80	83	بلاو وكاهن 1999	الأجر الشهري، مراقبة الساعات
ايطاليا 1991	79	104	بونجور وباشيلي 1998	القطاع الخاص، الأجر اليومي
ايطاليا 1995	84	94	رايس 1999	أجر الساعة
اليابان 1968	51	53	هورتون 1996	أجر الساعة
اليابان 1978	57	55	هورتون 1996	أجر الساعة
اليابان 1988	59	44	هورتون 1996	مسح وطني، مراقبة الساعات
اليابان 1993-94ب	43	93	بلاو وكاهن 1999	مسح وطني، مراقبة الساعات
هولندا 1988- 89 ب	76	62	بلاو وكاهن 1999	مسح وطني، مراقبة الساعات
نيوزيلندا 1991-94ب	83	104	بلاو وكاهن 1999	مسح وطني، مراقبة الساعات
النرويج 1989-94ب	76	93	بلاو وكاهن 1999	الأجر الشهري، مراقبة الساعات

مجموعة التنمية، الاقتصاد، وتاريخ البيانات	الأجر النسبي	الأجر غير المفسر [أ] (بالمئة)	المصدر	مصدر الأجر/ العينة
البرتغال 1995	84	73	رايس 1999	الأجر الشهري، مراقبة الساعات
أسبانيا 1995	82	83	رايس 1999	القطاع الخاص، العمال الاداريون
السويد 1974	76	71	ايدن ريتشاردسون 1999	مسح وطني، أجر الساعة
السويد 1974	67	61	غدستافسون 1981	مسح وطني، أجر الساعة
السويد 1981	83	64	ايدن وريتشاردسون 1999	مسح وطني، أجر الساعة
السويد 1991	83	64	ايدن وريتشاردسون 1999	مسح وطني، مراقبة الساعات
السويد 1994	81	103	بلاو وكاهن 1999	مسح وطني، مراقبة الساعات
سويسرا 1987	62	50	بلاو وكاهن 1999	مسح وطني، مراقبة الساعات
سويسرا 1991	79	75	بونجور وباشيلي 1998	القطاع الخاص، أجر الساعة
المملكة المتحدة 1985-94 [ب]	69	102	بلاو وكاهن 1999	أجر الساعة
المملكة المتحدة 1991	84	93	ميكبيس وآخرون 1999	الأجر الشهري، مراقبة الساعات
المملكة المتحدة 1994	83	53	ديفيس، بيروناشي ، جوشي 1998	مسح وطني، أجر الساعة
المملكة المتحدة 1995	76	64	رايس 1999	مسح وطني، مراقبة الساعات

مجموعة التنمية، الاقتصاد، وتاريخ البيانات	الأجر النسبي	الأجر غير المفسر [أ] (بالمئة)	المصدر	مصدر الأجر/ العينة
الولايات المتحدة 1980	61	57	نيومارك 1988	مسح وطني مطول، أجر الساعة
الولايات المتحدة 1985-94 [ب]	67	97	بلاو وكاهن 1999	أجر الساعة
الولايات المتحدة 1987	70	44	بلاو وكاهن 1994	مسح وطني، مراقبة الساعات
الولايات المتحدة 1987	69	73	غييما - بريمبونغ، فيتشنباوم ويليز 1992	أجر الساعة
الدول النامية				
الارجنتين 1985	65	62	بساشاروبولوس وسانتوس 1992	بونيس ايريس، الأجر الشهري
الارجنتين 1989	89	*	ارتيكونا، وكنينغهام 2000 [ب]	أجر الساعة
الارجنتين 1995	98	*	ارتيكونا وكيننغهام 2000 [ب]	أجر الساعة
بوليفيا 1989	63	76	بساشاروبولوس وسانتوس 1992	الأجر الاسبوعي
البرازيل 1970	30	113	بيردسال وبيهرمان 1991	تعداد السكان، عمال رسميون، مراقبة الساعات
البرازيل 1970	50	10	بيردسال وفوكس 1991	مدرسون، الأجر الشهري
البرازيل 1981	50	*	سانتوس 1999	أجر الساعة
البرازيل 1989	70	89	بساشاروبولوس وسانتوس 1992	أجر الساعة
البرازيل 1989	63	*	ارتيكونا وكيننغهام 2000 [ب]	أجر الساعة

مجموعة التنمية، الاقتصاد، وتاريخ البيانات	الأجر النسبي	الأجر غير المفسر (أ) (بالمئة)	المصدر	مصدر الأجر/ العينة
البرازيل 1990	54	*	سانتوس 1999	أجر الساعة
البرازيل 1995	67	*	ارتيكونا وكيننغهام 2000 ب	أجر الساعة
بلغاريا 1992 - 93 ب	84	121	بلاو وكاهن 1999	مسح وطني، مراقبة الساعات
التشيلي 1980	68	*	سانتوس 1999	أجر الساعة
التشيلي 1987	71	*	سانتوس 1999	أجر الساعة
التشيلي 1987	71	114	بساشاروبولوس وسانتوس 1992	الأجر الأسبوعي
التشيلي 1990	89	*	مونتينيغرو 1999	أجر الساعة
التشيلي 1996	101	*	مونتينيغرو 1999	أجر الساعة
التشيلي 1996	101	95	مونتينيغرو 1999	مسح وطني، أجر الساعة
الصين 1985	80	16	مينغ وكيد 1997	الصناعة الريفية
الصين 1985	80	112	مينغ وميلر 1995	الصناعة الريفية
الصين 1987	88	47	مينغ 1992	عمال الدولة
كولومبيا 1984	67	*	سانتوس 1999	أجر الساعة
كولومبيا 1988	84	85	بساشاروبولوس وسانتوس 1992	الأجر الأسبوعي
كولومبيا 1990	70	*	سانتوس 1999	أجر الساعة
كوستاريكا 1980	90	*	سانتوس 1999	أجر الساعة
كوستاريكا 1989	97	*	سانتوس 1999	أجر الساعة
كوستاريكا 1989	81	93	بساشاروبولوس وسانتوس 1992	الأجر الشهري
كوستاريكا 1989	88	*	ارتيكونا وكيننغهام 2000 ب	أجر الساعة

مجموعة التنمية، الاقتصاد، وتاريخ البيانات	الأجر النسبي	الأجر غير المفسر (أ) (بالمئة)	المصدر	مصدر الأجر/ العينة
كوستاريكا 1995	91	*	ارتيكونا وكيننغهام 2000 ب	أجر الساعة
ساحل العاج 1985	76	*	سانتوس 1999	أجر الساعة
ساحل العاج 1988	81	*	سانتوس 1999	أجر الساعة
جمهورية التشيك 1992،1994ب	73	97	بلاو وكاهن 1999	مسح وطني، مراقبة الساعات
الاكوادور 1987	66	43	بساشاروبولوس وسانتوس 1992	أجر الساعة
اثيوبيا 1990	78	119	ابليتون، هودينوت، وكريشنان 1999	عمال المدن
المانيا، جمهورية المانيا الديمقراطية 1990-93 ب	84	97	بلاو وكاهن	مسح وطني، مراقبة الساعات
غواتيمالا 1989	77	45	بساشاروبولوس وسانتوس 1992	الأجر الشهري
غينيا 1990	45	58	غليك وساهن 1997	أجر الساعة
هندوراس 1986	65	*	سانتوس 1999	أجر الساعة
هندوراس 1989	81	147	بساشاروبولوس وسانتوس 1992	الأجر الأسبوعي
هندوراس 1990	68	*	سانتوس 1999	أجر الساعة
هنغاريا 1988-94 ب	75	95	بلاو وكاهن 1999	مسح وطني، مراقبة الساعات
هنغاريا 1994	80	77	رايس 1999	الأجر الشهري، مراقبة الساعات
الهند 1987 - 88	56	74	هورتون 1996	عمال المدن
الهند 1987-88	51	66	هورتون 1996	عمال الريف
اندونيسيا 1980	39	66	هورتون 1996	عمال المدن

مجموعة التنمية، الاقتصاد، وتاريخ البيانات	الأجر النسبي	الأجر غير المفسر [أ] (بالمئة)	المصدر	مصدر الأجر/ العينة
اندونيسيا 1980	39	78	هورتون 1996	عمال الريف
اندونيسيا 1986	56	*	سانتوس 1999	أجر الساعة
اندونيسيا 1990	54	62	هورتون 1996	عمال المدن
اندونيسيا 1990	50	81	هورتون 1996	عمال الريف
اندونيسيا 1992	60	*	سانتوس 1999	أجر الساعة
اندونيسيا 1992	71	48	مانتغ 1998	مسح وطني
اسرائيل 1993 - 94 [ب]	73	109	بلاو وكاهن 1999	مسح وطني، مراقبة الساعات
جمايكا 1989	58	119	بساشاروبولوس وسانتوس 1992	الأجر الأسبوعي
الأردن 1991	78	74	بساشاروبولوس وسانتوس 1992	الأجر السنوي
كينيا 1986	63	60	اغيسا 1999	عمال المدن
جمهورية كوريا 1980	44	33	بيرغر وغروثييس وجيون 1997	مسح وطني، أجر الساعة
جمهورية كوريا 1984	42	*	سانتوس 1999	أجر الساعة
جمهورية كوريا 1984	42	49	هورتون 1996	عمال المصانع
جمهورية كوريا 1988	51	*	سانتوس 1999	أجر الساعة
جمهورية كوريا 1988	51	53	هورتون 1996	عمال المصانع
جمهورية كوريا 1991	54	29	بيرغر وغروثييس وجيون 1997	مسح وطني، أجر الساعة
ماليزيا 1973	59	66	تشوا 1984	العمال المدنيين
ماليزيا 1973	57	*	سانتوس 1999	أجر الساعة
ماليزيا 1973	57	88	هورتون 1996	الكسب السنوي
ماليزيا 1984	69	*	سانتوس 1999	أجر الساعة
ماليزيا 1984	69	93	هورتون 1996	الكسب السنوي
المكسيك 1984	85	80	بساشاروبولوس وسانتوس 1992	الأجر الأسبوعي

مجموعة التنمية، الاقتصاد، وتاريخ البيانات	الأجر النسبي	الأجر غير المفسر [أ] (بالمئة)	المصدر	مصدر الأجر/ العينة
نيكاراغوا 1978	43	67	بساشاروبولوس وسانتوس 1992	أجر الأسبوعين
نيكاراغوا 1991	43	71	بيهرمان وولف 1991	مسح وطني، مراقبة الساعات
بنما 1989	80	85	بساشاروبولوس وسانتوس 1992	الأجر الشهري
البيرو 1990	84	85	بساشاروبولوس وسانتوس 1992	أجر الساعة
الفلبين 1978	71	*	سانتوس 1999	أجر الساعة
الفلبين 1978	75	137	هورتون 1996	عمال المدن، أجر الساعة
الفلبين 1988	80	*	سانتوس 1999	أجر الساعة
الفلبين 1988	76	127	هورتون 1996	عمال المدن، أجر الساعة
بولندا 1991 - 94 ب	75	118	بلاو وكاهن 1999	مسح وطني، مراقبة الساعات
رومانيا 1994	79	84	بارتونوسترو وساهن 1999	أجر الساعة
رومانيا 1994	79	84	باترونوسترو وساهن 1999	أجر الساعة
الاتحاد الروسي 1991 - 94 ب	69	99	بلاو وكاهن 1999	مسح وطني، مراقبة الساعات
الاتحاد الروسي 1994	72	118	غلنسكايا ومروز 1996	أجر الساعة
سلوفينيا 1991 - 94 ب	78	104	بلاو وكاهن 1999	مسح وطني، مراقبة الساعات
الاتحاد السوفياتي 1989	73	85	كاتز 1997	تاغانروغ سيتي، أجر الساعة
تايوان، الصين، 1982	64	56	غانيكوت 1986	مسح وطني

مجموعة التنمية، الاقتصاد، وتاريخ البيانات	الأجر النسبي	الأجر غير المفسر (أ) (بالمئة)	المصدر	مصدر الأجر/ العينة
تايوان، الصين، 1989	62	84	كاو، وبولاشيك، ووانافا 1994	مسح وطني، الأجر الشهري
تنزانيا 1971	75	17	نايت وسابوت 1991	المصانع، الأجر الشهري
تنزانيا 1980	86	4	بساشاروبولوس وسانتوس 1992	عمال المدن، المصانع، الأجر الشهري
تايلند 1980	74	*	سانتوس 1999	أجر الساعة
تايلند 1980	84	70	هورتون 1996	الموظفون
تايلند 1989	90	85	هورتون 1996	الموظفون
تايلند 1990	80	*	سانتوس 1999	أجر الساعة
اوغندا 1992	72	74	ابيلتون، وهودينوت، وكريشنان 1999	عمال المدن
الاوروغواي 1989	74	77	بساشاروبولوس وسانتوس 1992	الأجر الشهري
فنزويلا 1981	87	*	سانتوس 1999	أجر الساعة
فنزويلا 1989	77	95	بساشاروبولوس وسانتوس 1992	الأجر الأسبوعي
فنزويلا 1990	93	*	سانتوس 1999	أجر الساعة
زامبيا	74	65	نيلسين 1998	مسح وطني

ملاحظة: جميع الدراسات تأخذ بعين الاعتبار التعليم والخبرة إن وجدت ما لم توضع عليها علامة (*) – والتي تمثل مقارنة للأجر دون تفصيل. معظم الدراسات التي تأخذ بعين الاعتبار التعليم والخبرة تستخدم أجر الذكر كمرجع لبنية الأجر. النهج الأساسي لتفصيل مختلف العناصر يمكن العثور عليه في اواكساكا (1973 (Oaxaca)).

(أ) الأرقام التي تزيد عن 100 بالمئة تعني أن النساء العاملات كن مؤهلات أكثر من الرجال (في مجال التعليم، مثلاً). ومن دون تحريف أو محاباة جنسوية، فإن أجر النساء ما كان ليصبح أكبر من أجرهن الحالي وحسب بل أكبر من أجر الرجال أيضاً.

(ب) المعدلات غير المرجحة مذكرة عبر سنوات عدة.

الملحق رقم (4)

الاختبارات التجريبية لنموذج الأسرة "الموحدة"

هدف الدراسة، المصدر، والبلاد	النهج	النتائج الرئيسية
تجميع الدخل والاستهلاك		
كويسومبنغ ومالوشو 1999 بنغلاديش، اثيوبيا، اندونيسيا، جنوب افريقيا	حلل بيانات الأسرة التي جمعت لفهم كيفية توزيع الموارد داخل الأسرة. واستخدمت الأصول المالية عند الزواج كمؤشر على القدرة على المساومة لتقييم التأثير على أنماط انفاق الأسرة ونتائج التعليم. واستخدم منحنى انجل لتقدير حصة الإنفاق على السلع (الطعام، والتعليم، والرعاية الصحية، وملابس الأطفال). واستخدم تراجعات أقل المربعات ذات المرحلتين، لضبط احتمال وجود عوامل ذاتية المنشأ.	تم رفض النموذج الموحد لوصف سلوك الأسرة في الدول الأربعة المذكورة، لكن بدرجات مختلفة، وتشير النتائج إلى أن للأصول المالية التي تسيطر عليها النساء تأثير ايجابي مهم على المخصصات التي تنفق على الجيل المقبل، مثل تعليم الأطفال وملابسهم، وتشير النتائج إلى أنه ليس للآباء والأمهات تفضيلات متماثلة تجاه بناتهم وأولادهم.
فيبس وبورتون 1998 كندا	حلل تأثير دخل الإناث والذكور على حصص الإنفاق الذي شمل 14 صنفاً من السلع باستخدام منحنى انجل في الأسر التي يعمل فيها الزوج والزوجة بدوام كامل، واستخدم دخل الاثنين من العمل لتمثيل السيطرة على الموارد.	تم رفض المساواة في تأثير دخل الزوج والزوجة لثمانية من اصناف السلع الأربعة عشر. وخاصة، كان للدخل الذي تسيطر عليه النساء تأثير أكبر على "السلع النسائية" التقليدية، مثل رعاية الأطفال. وملابسهم وطعامهم، في حين كان للدخل الذي يسيطر عليه الرجال أهمية أكبر في المواصلات. وتشير النتائج أنه ليس للازواج والزوجات التفضيلات نفسها على أشكال الإنفاق.
لونبيرغ، وبولاك، وويلز 1997 المملكة المتحدة	اعتمد على "اختبار طبيعي" (تغيير في السياسة حول جزءاً مهما من مخصصات الطفل إلى الزوجات في أواخر السبعينات)؛ وحلل تأثير ذلك على أنماط أنفاق الأسرة.	تنسجم السياسة مع تحول نحو انفاق أكبر على ملابس النساء والأطفال مقارنة بملابس الرجال. وتبين النتائج أن الأزواج والزوجات ليست لهم الخيارات ذاتها على أشكال الإنفاق.

هدف الدراسة، المصدر، والبلاد	النهج	النتائج الرئيسية
توماس 1997 البرازيل	اختبر تأثير سيطرة الذكور والإناث على حصص من موازنة الأسرة التي تنفق على سلع مختلفة ويأخذ بعين الاعتبار طلب الأسرة على الغذاء. واعطي انتباه خاص لدور الخطأ في القياس والعوامل داخلية المنشأ التي لا يمكن ملاحظتها، وطور اختبارات قوية استغلت المقارنة في تأثيرات الدخل على الأخوة والأخوات داخل الأسرة الواحدة.	إن وضع المزيد من الموارد في يد النساء ينجم عنه إنفاق أكبر على سلع الرأسمال البشري (خدمات الأسرة، الصحة، التعليم). وسلع التسلية (الاحتفالات، والاستجمام) والأغذية، وتأثيرات ايجابية أكبر على الوضع الغذائي للأطفال.
توماس، كونتريراس، وفرانكنبيرغ 1997 اندونيسيا	حلل تأثير الأصول المالية التي تجلب إلى بيت الزوجية من قبل الازواج والزوجات على التباين الجنسوي في مرض الأطفال، بما في ذلك، السعال، والحمى، والاسهال.	اختبار الاختلاف بين تأثير الأصول المالية للآباء والأمهات على أصابة الأبناء مقارنة بالبنات كان كبيراً بالنسبة للسعال. وهذا يشير إلى أن أبناء النساء الذكور اللواتي لديهن أصولاً مالية أعلى عند الزواج أقل ميلاً من اخواتهم للإصابة بالأمراض التنفسية.
وارد – باتس 1997 المملكة المتحدة	استخدم مصدراً خارجي المنشأ من التباين في توزيع دخل الأسرة، توفر عن طريق تغيير في سياسة مخصصات الأسرة في المملكة المتحدة، لمعرفة ما إذا كان الاختلاف في توزيع الدخل يؤثر في الطلب. واستخدم توبيت أقل المربعات ونماذج الشراء المتفرقة لتقدير حصص الإنفاق لتشكيلة واسعة من السلع والخدمات.	من بين 11 صنفاً عريضاً، توافق تغيير السياسة مع انفاق أعلى على السلع المتينة، والطعام (داخل وخارج المنزل)، والوقود، والملابس، والمتفرقات، وانفاق، أقل على السكن والتبغ، وضمن التصنيفات الضيقة، ارتفع الإنفاق على الكتب والحيوانات المنزلية، في حين انخفض الإنفاق على التبغ الذي لا يشمل السجائر، وتشير النتائج إلى أن الازواج والزوجات لا يملكون الخيارات ذاتها في الإنفاق على أصناف السلع.

هدف الدراسة، المصدر، والبلاد	النهج	النتائج الرئيسية
توماس، شوينى، شتراوس 1996 البرازيل	حلل تأثير تعليم الآباء والأمهات على تعليم الأولاد. ودرس أيضاً مختلف التأثيرات على تعليم الأبناء والبنات. واستخدم تراجع أقل المربعات العادية.	رفض تجميع الدخل من أجل تعليم الأبناء لأن لتعليم الأمهات تأثير أكبر من تعليم الأباء. إضافة إلى ذلك، أن تعليم الأمهات يؤثر على التحاق البنات بالمدارس أكثر، في حين يؤثر تعليم الآباء على التحاق الأولاد بالمدارس أكثر، وتشير النتائج إلى أنه ليس للأمهات والآباء خيارات متماثلة تجاه الأبناء والبنات، أو بالنسبة لنواحي الإنفاق.
هودينوت وحداد 1995 ساحل العاج	وفر اختبار قياس اقتصادي لمقولة أن التغيير في سيطرة أحد الجنسين على الدخل تترجم إلى تغيير في أنماط الإنفاق. ويقدر دالات لإنفاق الأسرة لعشرة أصناف من السلع مع حصة من دخل الأسرة متأتي من زوجة أو زوجات رب الأسرة كمؤشر على القدرة على المساومة. واستخدم تراجعات أقل المربعات ذات المرحلتين لمعالجة المشاكل داخلية المنشأ.	رفض تجميع الدخل لستة من أصل عشرة من أوجه الإنفاق، وكان لحصة الزوجات من الدخل النقدي تأثير ايجابي مهم على حصة الطعام من الميزانية وتأثير سلبي مهم على حصة تناول الوجبات في الخارج من الميزانية، وعلى ملابس الأطفال، والبالغين، والكحول، والسجائر وتشير النتائج إلى أن الأزواج والزوجات لا يملكون خيارات متماثلة لأوجه الإنفاق.
براوننغ وآخرون 1994 كندا	حلل كيف يؤثر الدخل النسبي والسن على توزيع انفاق الأسرة بين الأزواج والزوجات.	رفض تجميع الدخل وبيّن أن حصة الزوجة من الإنفاق في الأسرة تزيد مع التقدم في السن، ومع زيادة مساهمتها في دخل الأسرة.

هدف الدراسة، المصدر، والبلاد	النهج	النتائج الرئيسية
حداد وهوديتوت 1994 ساحل العاج	حلل مختلف التأثيرات على طول الصبيان والبنات حسب السن وحسب الوزن والطول من حصة الدخل النقدي الذي تجلبه زوجة رب الأسرة. وعالج المشاكل داخلية المنشأ باستخدام تقنيه المتغيرات المساعدة.	رفض تجميع الدخل بالنسبة للطول مقابل السن. وكان الصبيان أفضل حالاً من البنات من ناحية الطول مقابل السن. كنتيجة لزيادة حصة الإناث من الدخل. وأشارت النتائج أنه ليس للآباء والأمهات خيارات متماثلة تجاه الأبناء والبنات.
توماس 1994 البرازيل، غانا، الولايات المتحدة	حلل تأثير تعليم الأب على طول الطفل في الدول الثلاث. ودرس أيضاً التأثير المختلف لدخل الآباء والأمهات من غير العمل على طول الأطفال في البرازيل. وحلل العوامل داخلية المنشأ في بعض الدول.	كان لتعليم الأمهات في الدول الثلاث تأثير أكبر على طول البنات، في حين كان لتعليم الآباء تأثير أكبر على طول الأبناء، وفي البرازيل، كان لدخل النساء المتأتي من غير العمل تأثير ايجابي على صحة بناتهن، لكن ليس على صحة أولادهن. وتشير النتائج إلى أنه ليس للأمهات والأباء خيارات متماثلة تجاه أولادهم وبناتهم.
بورغينيون وآخرون 1993 فرنسا	حلل تأثير عدم تجميع ما يكسبه الجنسين من العمل على 9 أصناف من السلع. واستخدم نهج منحنى انجل لتقدير حصص انفاق الأسرة على السلع.	رفض تجميع الدخل باستخدام اختبار الفرضيات القائلة بأن جميع المعاملات (جمع معامل) المتعلقة بكسب الذكور والإناث من العمل متساوية. وبينت النتائج أنه ليس للأمهات والأباء خيارات متماثلة بالنسبة لأوجه الإنفاق.

هدف الدراسة، المصدر، والبلاد	النهج	النتائج الرئيسية
توماس 1990 البرازيل	حلل التأثير المختلف للدخل من غير العمل – من التقاعد. والضمان الاجتماعي، وتعويضات العمال، والايجارات، والدخل من فوائد الأرصدة المالية والهدايا – الذي يوضع في أيدي النساء والرجال على مؤشرات صحة الطفل. وأخذ بعين الاعتبار العوامل داخلية المنشأ مستخدماً تراجعات أقل المربعات ذات المرحلتين.	رفض تجميع الدخل في الطلب على مقدار ما يحصل عليه الفرد من سعرات حرارية وبروتينات، وبقاء الأطفال أحياء والوزن مقابل الطول بالنسبة للأطفال دون الثانية. اختلاف تأثيرات سيطرة الإناث أو الذكور على الدخل كانت كبيرة بشكل خاص بالنسبة لاحتمالات بقاء الأطفال أحياء. التأثير الجدي لسيطرة الإناث على الدخل على بقاء الأطفال يصل إلى 20 ضعفاً من تأثير سيطرة الذكور على الدخل.
عرض الأيدي العاملة		
فورتين ولاكرويكس 1997 كندا	اختبر النموذجين الموحد والجماعي لعرض الأيدي العاملة في الأسر التي يعمل كلا الزوجين فيها. وحلل ما إذا كانت متغيرات مثل الدخل المتأتي من غير العمل ويسيطر عليه أحد الزوجين مع وجود أطفال، يؤثر على قرارات عرض اليد العاملة للزوجين بشكل مختلف. لا توجد أية إشارة إلى العوامل ذات المنشأ الداخلي.	رفض قيود تجميع الدخل على المعاملات في تقديرات عرض الأيدي العاملة، مثال ذلك، يؤثر وجود الأطفال على عرض اليد العاملة النسائية بشكل سلبي لكنه يؤثر ايجابياً على عرض اليد العاملة للرجال. مرونة الأجر المضادة غير متماثلة.
الدرمان وساهن 1993 سريلانكا	تبني "نظام الطلب شبه المثالي" كي يشمل أوقات الفراغ وكأنها سلع	بحث قابلية الاستبدال بين السلع، وأوقات فراغ النساء، وأوقات فراغ الرجال. وبينت النتائج أن الميل الحدّي لاستهلاك وقت الفراغ عال بشكل كبير خاصة في المناطق الريفيةً. ولوحظ أيضاً وجود تكامل ما بين أوقات فراغ الرجال والنساء. ولم تظهر مرونات السعر المتعارضة للسلع المتعلقة بأجور النساء والرجال أي نمط منتظم.

هدف الدراسة، المصدر، والبلاد	النهج	النتائج الرئيسية
لنربيرغ 1988 الولايات المتحدة	دالات عرض العمل للرجال والنساء المتزوجين صيغت كنظام معادلات متزامنة ديناميكية، قدرت باستخدام لوحة بيانات، وأخذ التأثيرات الفردية بعين الاعتبار يسمح لردود العرض الحدّي للأيدي العاملة بالانفكاك عن الأنماط الدائمة لساعات العمل المشغولة بسبب تنوع الازواج.	تشير النتائج أن عرض اليد العاملة للأزواج والزوجات الذين ليس لديهم أطفال سنهم أقل من سن الذهاب للمدرسة يتقرر بشكل مشترك على المدى القصير، في حين أن الأسر التي لديها أطفال صغار تبدي تفاعلاً قوياً في ساعات العمل وتأثيرات سلبية مضادة للكسب. ولا يدعم هذه النتائج لا نموذج المنفعة المشتركة لعرض اليد العاملة في الأسرة، ولا نموذج "الأسرة التقليدية" القائمة لهذه الغرض بالذات.
اشنفيلتر وهيكمان 1974 الولايات المتحدة	تقدير دلالات عرض اليد العاملة. حلل تشكل القيود النظرية على دالات عرض الأيدي العاملة للازواج والزوجات في نموذج لعرض اليد العاملة بطريقة تجعله سهلاً للفحص. وحلل التأثيرات المتعارضة لأجور الأزواج على عرض اليد العاملة للزوجات والعكس بالعكس.	زيادة في أجور الأزواج تقلل من ساعات الفراغ لدى الزوجات وزيادة أجور الزوجات تزيد أوقات فراغ الأزواج.
الاستثمار والإنتاج		
مينون 1999 بنغلاديش	حلل المنافع بعيدة المدى للمشاركة في برامج التمويل الصغيرة بدراسة امكانيات تشذيب استهلاك الاعضاء لفترات مختلفة	كان تأثير اقتراض الإناث على تشذيب الاستهلاك أكبر من تأثير اقتراض الأسرة مما يعني ضمناً أن تأثير الإناث أكبر من تأثير الذكور.

هدف الدراسة، المصدر، والبلاد	النهج	النتائج الرئيسية
خندقر 1998 بنغلاديش	حلل تأثير اقتراض الإناث والذكور على مختلف نتائج المتغيرات (انفاق الفرد. والقيمة الصافية، والالتحاق بالمدارس، والخصوبة، والطول مقابل السن، واستخدام موانع الحمل)، وأخذ بعين الاعتبار وضع العوامل الداخلية في البرنامج والاختيار الذاتي للبرامج مستخدماً استطلاعاً شبه تجريبي.	لعمليات التمويل الصغيرة تأثيرات مختلفة على نتائج المتغيرات عند تقديمها للنساء بدلاً من الرجال، وتأثير ذلك على استهلاك الأسرة كان ضعف تأثير اقتراض الرجال: فقد زاد التحاق الفتيات بالمدارس؛ وكان له تأثير مهم على الرفاهية الغذائية للصبيان والبنات وشذب استهلاك الأسرة.
بت وخندقر 1998 بنغلاديش	حلل تأثير المشاركة (المقاسة بكمية الاقتراض المتراكم) في برامج التمويل الصغيرة حسب الجنس على عرض اليد العاملة للرجال والنساء، والتحاق البنات والصبيان بالمدارس، وانفاق الفرد في الأسرة على الاستهلاك، والأصول التي تملكها النساء من غير العقارات واستخدم النهج وسائل تصحيح لأي انحرافات قد تنشأ بسب التنافر على مستوى الفرد، والأسرة، والقرية، وأعطى التحليل أيضاً عناية خاصة للقضايا داخلية المنشأ وللخيارات الذاتية.	المشاركة في برامج التمويل الصغيرة هي محدد رئيسي للعديد من تلك النتائج. علاوة على ذلك، فإن القروض التي تمنح للنساء يكون لها غالباً تأثيرات مختلفة عن الممنوحة للرجال.

هدف الدراسة، المصدر، والبلاد	النهج	النتائج الرئيسية
اودري 1996 بوركينا فاسو	حلل محصول قطع الأراضي حسب الجنس كما درس تأثير جنس المزارع (ذكر أم أنثى) على كثافة استخدام اليد العاملة والأسمدة، واستخدم التأثيرات الثابتة لأقل المربعات العادية وتأثيرات توبيت الثابتة، وتأثيرات أقل المربعات غير الخطية العادية الثابتة.	رفض تجميع المصادر الإنتاجية. قطع الأراضي التي تسيطر عليها النساء لا تزرع بكثافة مثل الأراضي التي يسيطر عليها الرجال، وتستخدم كمية أقل من عمالة الأطفال والرجال والعمالة المستأجرة والأسمدة لكل هكتار. لذلك فإن محصول الأراضي التي تديرها النساء أقل من محصول الرجال في الأسرة، والتي تزرع بالمحصول ذاته وفي السنة ذاتها.
اودري وآخرون 1995 بوركينا فاسو	حلل كفاءة باريتو في توزيع الموارد على قطع الأراضي ضمن الأسرة الواحدة. مستخدماً لوحة بيانات زراعية مفصلة عن أربع سنوات.	كشف عن عدم كفاءة كبيرة في الإنتاج الزراعي. قد تكون مؤشراً على نظام إنتاجي لا يتم فيه تجميع المصادر أو معادلتها ضمن أفراد الأسرة الواحدة.
جونز (1983 - 1986) الكاميرون	حلل القرارات الإنتاجية للأسرة حسب الجنس في ظل مشروع سيمري (SEMRY)، الذي سمح لمزارعي قبيلة الميسا بزراعة الأرز المروي. واستخدم تراجع أقل المربعات العادية.	رفض تجميع المصادر بين الزوجين. النساء اللواتي يعوضهن الأزواج مقابل العمل في حقول الأرز التي يديرها الرجال يفضلن زراعة السرغوم الذي يتحكمن في إنتاجة.

هدف الدراسة، المصدر، والبلاد	النهج	النتائج الرئيسية
توزيع المخاطر		
ديركون وكريشنان 2000 اثيوبيا	استخدم لوحة بيانات حول الوضع الغذائي للفرد، وتفحص العوامل التي تقرر توزيع الغذاء داخل الأسرة. وحلل بشكل خاص تشذيب الاستهلاك عبر الزمن وداخل الأسر.	الأسر الأشد فقراً غير قادرة على تشذيب وضعها الغذائي، أضف إلى ذلك أن الأسر الجنوبية الفقيرة لا تشترك تماماً في توزيع المخاطر، حيث تتحمل النساء لظى الصدمات المناوئة. وتعني هذه النتيجة أن النموذج الجماعي لمنظمة الأسرة التي تطبق كفاءة باريتو في التوزيع مرفوضة بالنسبة لتلك الأسر.
غولد ستاين 1999 غانا	بناء على الأدبيات التجريبية حول تشذيب الاستهلاك وتوزيع المخاطر، حلل رد الأسر على الصدمات الزراعية والصحية لدراسة ما إذا كان الازواج والزوجات يتقاسمون المخاطر.	الأسر لا تتقاسم المخاطر ولا ترد على الصدمات كوحدة واحدة. بل أن النساء يتقاسمن المخاطر مع نساء أخريات في القرية. أما الرجال فإن لهم مجالاً أوسع غير محدد لتقاسم المخاطر.

الملحق رقم (5)

تشبيهات التعليم

يقدم الصندوق 6-1 تقديرات للتكاليف المحتملة للسياسات البديلة الهادفة إلى تشجيع المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي. وتركز التقديرات على الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وجنوب آسيا، وافريقيا جنوب الصحراء-وهي المناطق الثلاث التي بها أكبر قدر من عدم المساواة بين الجنسين في التعليم-ويعتمد على محاكاة التحليلات لاثنين من السيناريوهات الأساسية:

- خفض في تكاليف التعليم الابتدائي يكفي لتعميمه وهو هدف دعمه المانحون منذ العام 1990 .
- خفض في تكاليف التعليم الابتدائي يكفي لتعميمه، لكنه يستهدف 40 بالمئة من الأسر الأشد فقراً فقط.

بالنسبة لكل واحد من السيناريوهات تفترض تقديرات التكلفة، أولاً، أن السياسة غير موجهة حسب الجنس؛ وثانيا، أن اقتطاعات الثمن (التكلفة) تستهدف البنات فقط (**كما في برنامج دفع مرتب في مدارس بنغلاديش الثانوية؛ انظر الفصل الرابع**).

اضافة إلى الاستهداف على أساس الجنس، تركز التشبيهات على استهداف الفقراء لأن الفجوات الجنسوية في التعليم تميل لأن تكون أوسع بين الفقراء. علاوة على ذلك، يمكن للدول احتواء تكاليف الموازنة بالتدخلات التي تستهدف أحد الجنسين أو الفئات الفقيرة. وللقيام بالتشبيهات التي تركز على الأطفال في 40 بالمئة من الأسر الأشد فقراً، فقد استخدمت بيانات مسحية عن معدلات الالتحاق حسب الجنس وأخماس الدخل (**فيلمر 1999**). البيانات حول مرونة الطلب السعرية للبنات والصبيان جاءت من تقديرات منشورة اعتمدت على تحليل بيانات شملت دولاً عدة (**شولتز 1987**). أما البيانات حول التكاليف العامة المفترضة لمختلف التدخلات فدعمتها بيانات نشرت حول حصة الانفاق الخاص على مجمل نفقات التعليم في الدول النامية (**البنك الدولي 1997,1996**). أما بالنسبة لمحاكاة التدخلات الهادفة، فقد اشتملت التقديرات على معلومات عن التكاليف الإدارية المعتادة (وما يرافقها من تسرب) المرتبطة باستهداف أحد الجنسين والفقر (**جروش 1994**). الخطوات والنتائج الرئيسية مبينة في الجداول ادناه.

بيانات عامة استخدمت في تشبيهات التعليم

المنطقة	معدل الالتحاق الاجمالي للذكور الفقراء (بالمئة)	معدل الالتحاق الاجمالي للاناث الفقيرات (بالمئة)	معدل الالتحاق الاجمالي للذكور (بالمئة)	معدل الالتحاق الاجمالي للإناث (بالمئة)	الانفاق العام على التعليم الابتدائي (بلايين الدولارات)[أ]	الانفاق الخاص على التعليم الابتدائي (بلايين الدولارات)[ب]
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	66.2	44.0	91.4	79.8	25.7	1.1
جنوب آسيا	61.0	39.4	106.8	84.0	15.9	0.8
افريقيا جنوب الصحراء	52.4	46.3	81.3	66.4	9.8	3.8

أ- احتسبت باستخدام بيانات عن الدخل القومي الاجمالي، الحصة من هذا الدخل المنفقة على التعليم وحصة التعليم الابتدائي من الانفاق على التعليم العام بناء على معلومات من البنك الدولي (1999,1997د).

ب- احتسبت باستخدام بيانات عن حصة القطاع الخاص من الانفاق على التعليم في البنك الدولي (1997).

المصدر: فيلمر (1999)؛ البنك الدولي (1999,1977د).

سياسة لتحقيق التعليم الابتدائي الشامل (ت أش) لجميع الطلاب

المنطقة	الخفض الضروري في السعر لتحقيق ت أ س للذكور (بالمئة)[أ]	الخفض الضروري في السعر لتحقيق ت أ س للاناث (بالمئة)[أ]	الزيادة في الانفاق على التعليم الابتدائي العام مع سياسة غير هادفة (ملايين الدولارات)[ب]	الزيادة في الانفاق على التعليم الابتدائي العام مع سياسة هادفة (ملايين الدولارات)[ج]	الزيادة في الانفاق على التعليم الابتدائي العام مع سياسة غير هادفة (بالمئة)[د]	الزيادة في الانفاق على التعليم الابتدائي العام مع سياسة هادفة (بالمئة)[د]
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	معدلات الالتحاق الاجمالية لغير الفقراء تتجاوز المئة بالمئة، لذلك فإن السياسة الرامية لتحقيق التعليم الابتدائي الشامل للطلاب الفقراء (المذكورة في الجدول أدناه) ستكون كافية لتحقيق تعليم ابتدائي لجميع الطلاب. ولا حاجة لأي سياسة منفصلة.					
جنوب آسيا	الدراسة الإبتدائية لجميع الطلاب. ولا ضرورة لأي سياسة منفصلة.					
افريقيا جنوب الصحراء	29.7	44.3	1394.3	851.4	33.3	20.4

أ- احتسبت باستخدام بيانات المرونة من شولتز (1987) مع هدف التحاق بنسبة 100 بالمئة.

ب-احتسبت من الزيادة في الانفاق العام على التعليم الابتدائي الضرورية للتعويض عن التراجع في الانفاق الخاص الناجم عن خفض السعر للذكور المبين في العمود الثاني وخفض السعر للإناث المبين في العمود الثالث.

ج-احتسبت من الزيادة في الانفاق العام على التعليم الابتدائي الصرورية للتعويض عن التراجع في الانفاق الخاص الناجم عن خفض السعر للإناث المبين في العمود الثالث.

د-احتسبت كنسبة مئوية من النفقات العامة الأولية على التعليم الابتدائي.

سياسة لتحقيق التعليم الابتدائي الشامل (ت أ ش) لجميع الطلاب

المنطقة	الخفض الضروري في السعر للذكور (بالمئة)[أ]	الخفض الضروري في السعر لتحقيق ت أ ش للإناث (بالمئة)[أ]	الزيادة في الانفاق على التعليم الابتدائي العام مع سياسة غير هادفة (ملايين الدولارات)[ب]	الزيادة في الانفاق على التعليم الابتدائي العام مع سياسة هادفة (ملايين الدولارات)[ج]	الزيادة في الانفاق على التعليم الابتدائي العام مع سياسة غير هادفة (بالمئة)[د]	الزيادة في الانفاق على التعليم الابتدائي العام مع سياسة هادفة (بالمئة)[د]
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	53.6	73.7	306.0	180.7	3.3	2.0
جنوب آسيا	61.9	79.7	218.3	125.3	3.3	1.9
افريقيا جنوب الصحراء	75.6	70.7	1278.0	630.1	30.6	15.1

أ- احتسبت باستخدام بيانات المرونة من شولتز (1978) مع هدف التحاق بنسبة 100 بالمئة .

ب-احتسبت من الزيادة في الانفاق العام على التعليم الابتدائي الضرورية للتعويض عن التراجع في الانفاق الخاص الناجم عن خفض السعر للذكور المبين في العمود الثاني وخفض السعر للاناث المبين في العمود الثالث، مع زيادة بنسبة 9 بالمئة في تكاليف البرنامج بسبب استهداف الفقراء.

ج- احتسبت من الزيادة في الانفاق العام على التعليم الابتدائي الضرورية للتعويض عن التراجع في الانفاق الخاص الناجم عن حفض السعر للاناث المبين في العمود الثالث، مع زيادة بنسبة 9 بالمئة في تكاليف البرنامج بسبب استهداف الفقراء، و2 بالمئة زيادة في التكاليف بسبب استهداف الإناث.

د-احتسبت كنسبة مئوية من النفقات العامة الأولية على التعليم الابتدائي.

مسرد المصطلحات بالأرقام

متوسط سنوات الالتحاق بالمدرسة: هو متوسط سنوات الالتحاق بالمدرسة على كافة المستويات للسكان من سن 15 سنة وأكبر.

مؤشر الفساد: يعتمد على بيانات جمعها" دليل مخاطر البلدان الدولي"، ويقيس المؤشر الفساد داخل النظام السياسي. وتشير القيمة صفر الى مستويات متدنية من الفساد، والقيمة 10 إلى مستويات عالية. ويركز المؤشر على الفساد الفعلي ومخاطر الفساد المرتبطة بمستويات عالية من المحسوبية السياسية، ومحاباة الاقارب، وحجز الوظائف، والتمويل السري للحزب، والروابط المبالغ فيها ما بين السياسة وقطاعات الأعمال.

نسبة الالتحاق الاجمالية: مجموع الملتحقين بالمدرسة في مستوى معين من التعليم (مثل التعليم الابتدائي أو الثانوي). بغض النظر عن سن الطلاب، معبراً عنه كنسبة مئوية من عدد السكان الذين هم في السن الرسمي للالتحاق بالمدرسة وينطبق على مستوى التعليم ذاته في سنة دراسة معينة.

نسبة الالتحاق الاجمالية، الاناث الى الذكور: هي نسبة التحاق الإناث الاجمالية بالمدارس إلى نسبة التحاق الذكور الاجمالية.

الدول مرتفعة الدخل: في الشكل 3، هي الدول التي كان ناتجها الوطني الاجمالي للفرد الواحد في العام 1995 9.386 دولاراً أو أكثر حسب تصنيف البنك الدولي عام 1997. وفي الشكلين 5 و 6-1 كانت الدول مرتفعة الدخل هي تلك التي يزيد الناتج القومي الاجمالي للفرد فيها عن 4000 دولار حسب أسعار العام 1995 .

مؤشرات حقوق الإنسان: في الشكل 1-1، تبين المؤشرات، التي اعتمدت على بيانات جمعتها منظمة هيومانا (1992,1986)، المساواة بين الجنسين في الحقوق السياسة والقانونية، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وحق الزواج واجراءات الطلاق. وفي أشكال أخرى قُدم مؤشر تجميعي اعتمد على متوسط مؤشرات الحقوق الثلاثة المذكورة. ووضع مؤشر يتراوح بين 1و 4، يمثل 1 درجة متدنية من المساواة في الحقوق بين الجنسين؛ ويمثل الرقم 4 درجة عالية من المساواة في الحقوق.

مرونة الطلب الدخلية: هي مدى تجاوب كمية الطلب على سلعة أو خدمة معينة مع التغيرات في الدخل. ويعبر عنها بشكل عام بالنسبة المئوية للتغيير في الطلب على سلعة أو خدمة رداً على تغير بمقدار 1 بالمئة في الدخل، وتحسب عادة بالقيمة الوسيطة لتلك المتغيرات.

القطاع غير الرسمي: هو انتاج وتوزيع السلع والخدمات الذي يجري خارج الإطار التنظيمي، ويكون غالباً في المشاريع الصغيرة وداخل الأسرة. وتفتقر هذه المشاريع عادة للاعتراف القانوني بها وقد لا تخضع للمعايير الخاصة بالعمل حسب نص القانون. ويفتقر العاملون في هذا القطاع عادة للمنافع الاضافية، مثل تعويضات العجز، أو التقاعد، أو الانقطاع عن العمل، والتي ينص عليها القانون وينتفع بها العاملون في القطاع الرسمي.

العمر المتوقع عند الولادة: عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها المولود الجديد إذا استمرت الانماط السائدة من الوفيات المتعلقة بالسن عند الولادة على حالها طيلة حياة المولود.

نسبة العمر المتوقع، الأنثى إلى الذكر: هي نسبة العمر المتوقع للانثى عند الولادة إلى العمر المتوقع للذكر عند الولادة.

الدول متدنية الدخل: في الشكل 3، هي الدول التي كان الناتج القومي الاجمالي للفرد فيها 765 دولاراً أو أقل عام 1995 حسب تضيف البنك الدولي عام 1997. وفي الشكلين 5و 6-1، الدول متدنية الدخل هي الدول التي كان الناتج القومي الاجمالي فيها 4000 دولار أو أقل حسب أسعار العام 1995 .

أنشطة السوق: الحدّ الفاصل ما بين العمل ذو التوجهات التسويقية (العمل المقيّم بأجر) والأنشطة غير السوقية (العمل غير المقيّم بأجر) يتطابق تقريباً مع حدود الانتاج التي يعرّفها"نظام الحسابات القومية" للأمم المتحدة (نظام الحسابات القومية 1968). والأنشطة ذات التوجهات التسويقية تؤهل للدخول في الحسابات القومية وتشمل العمل خارج المترل وانتاج السلع للاستهلاك الخاص مثل المحاصيل الزراعية لأن في الامكان تسويقها (انظر ايضاً الأنشطة غير السوقية).

الدول متوسطة الدخل: في الشكل 3، هي الدول التي كان الناتج القومي الاجمالي للفرد فيها ما بين 766 دولاراً و 9385 دولاراً في العام 1995 حسب تصنيف البنك الدولي عام 1997 .

الأنشطة غير السوقية: هي أنشطة انتاجية غير مؤهلة لدخول الحسابات القومية. وتتضمن الالتحاق بالمدارس، والعمل التطوعي، والأعمال المترلية (انظر ايضاً أنشطة السوق).

نسبة التمثيل الوظيفي، الإناث إلى الذكور: هي نسبة عدد النساء في مجموعة مهنية مقسمة على مجموع النساء من القوى العاملة في أعمال غير زراعية الى عدد الرجال في تلك المجموعة المهنية مقسمين على مجموع الذكور من القوى العاملة في أعمال غير زراعية، حسب تقسيمات انكر (1998). إذا كانت القيمة أكبر من 1 فإنها تشير إلى أن النساء ممثلات زيادة في تلك المجموعة الوظيفية مقارنة بالرجال؛ وتعني القيمة الأدنى من 1 أن تمثيل النساء متدنٍ.

نسبة التمثيل النيابي، الإناث الى الذكور: نسبة عدد المقاعد المنتخبة في البرلمانات الوطنية (أو غيرها من الجمعيات الوطنية) التي تشغلها النساء مقارنة بالمقاعد التي يشغلها الرجال.

المتوسط المحتمل للتوفير في الوقت: التوفير المقدّر في الوقت الذي ينفقه افراد الأسرة في جمع الماء والوقود في المتوسط سنوياً، والناتج عن خفض المسافة للوصول إلى مصادر مياه الشرب وأماكن جمع الحطب. في الشكلين 4- 3و 10 يشير هذا تحديداً إلى التوفير في الوقت في خمس مناطق ريفية افريقية نتج عن تأمين مصادر مياه شرب ضمن مسافة لا تزيد عن 400 متر (مسيرة 6 دقائق تقريباً)، ومصادر وقود ضمن مسيرة لا تزيد عن 30 دقيقة عن كل أسرة. التقديرات من بارويل (1996).

مرونة الطلب السعرية: هي مدى تجاوب الكمية المطلوبة من سلعة أو خدمة مع سعرها. ويعبر عنها بشكل عام بانها نسبة التغيير في الكمية المطلوبة من سلعة أو خدمة رداً على تغيير بمقدار 1 بالمئة في السعر، وتحسب عادة بالقيمة الوسيطة لتلك المتغيرات.

عامل تحويل تساوي القوة الشرائية: يبين عامل تحويل تساوي القوة الشرائية كم نحتاج من عملة إحدى الدول لشراء وحدة من سلع الاحتساب المستخدمة كمقياس للقيمة في دولة تعتبر مقياساً لسلعة الاحتساب تلك، وهي عادة الولايات المتحدة. وباستخدام عامل تحويل تساوي القوة الشرائية بدلاً من سعر صرف العملة يعني أن الناتج القومي الاجمالي للفرد في تلك الدولة والمحسوب بوحدات من العملة الوطنية يمكن تحويله إلى ناتج قومي اجمالي للفرد محسوباً بالدولارات الأميركية، مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف في الأسعار المحلية بالنسبة للسلع ذاتها. وحيث أن الأسعار هي أدنى عادة في الدول النامية مما في الولايات المتحدة، فإن الناتج القومي الاجمالي للفرد والمعبر عنه بدولارات تساوي القوة الشرائية يميل لأن يكون أعلى من الناتج القومي الاجمالي للفرد والمعبر عنه بالدولارات الاميريكية المعيارية. ويصح عكس ذلك في الدول الصناعية المتقدمة. فعامل تحويل تساوي القوة الشرائية هنا يشتق من أحدث دورة لاستطلاع الأسعار يقوم بها "برنامج المقارنة الدولي"، وهو جهد مشترك للبنك الدولي واللجان الاقتصادية الاقليمية التابعة للأمم المتحدة. وقد استكملت الجولة الأخيرة من الاستطلاعات عام 1996 وغطت 118 دولة، واعتمدت على العام 1993 كمرجع.

مؤشر حقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية للمرأة (WESHR): يبين هذا المؤشر الابعاد المختلفة للحقوق مستخدماً نسب الإناث إلى الذكور في 4 مؤشرات تنموية: حق العمل، مقاساً بمعدلات النشاط الاقتصادي؛ والحق بمستوى معيشة مناسب، مقاساً بمعدلات فقر الدم ومجموع السعرات الحرارية التي يتم تناولها يومياً؛ والحق في الصحة والرفاهية، مقاساً بمعدلات الوفاة ونسب الجنس؛ والحق في التعليم،

مقاساً بمعدلات محوالأمية والالتحاق بالدراسة الابتدائية. وبالنسبة لكل واحد من المؤشرات، فإن نسبة تشير الى 1 تعني المساواة بين الجنسين. والنقاط الأعلى من 1 تعني درجة ما من عدم المساواة تحابي الإناث. ثم تجمع نسب الإناث إلى الذكور معاً للحصول على مؤشر مركب لحقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية للمرأة. وجمع 4 نقاط يفسر على أنه مساواة بين الجنسين في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

الفهـــرس

تمهيد 5
مقدمة 7
الفريق المشارك في التقرير 9
تنويه 10
ملخص 13
المساواة بين الجنس في الحقوق، والموارد، والصوت 15
رغم التقدم، فما زالت عدم المساواة الجنسوية قائمة في جميع الدول 17
عدم المساواة والجنسوية تضر بالرفاه وتعرقل التنمية 21
ما السبب في استمرار عدم المساواة الجنسوية ؟ 28
استراتيجية من ثلاثة أجزاء لتشجيع المساواة بين الجنسين 30
تحديات المستقبل– الطريق الى الامام 43

الفصل الأول

التمييز بين الجنسين في بداية القرن الحادي والعشرين 47
تعريف الجنسوية 51
الأنماط الاقليمية من عدم المساواة بين الجنسين في الحقوق، والموارد، والصوت 54
أنماط من عدم المساواة بين الجنسين ضمن المناطق والدول 80
الجنسوية والفقر 83

الفصل الثاني

عدم المساواة بين الجنسين يعرقل التنمية 99
التكاليف على الرفاهية 101
التكاليف على الانتاجية والنمو 111
تكاليف الحكم 122
ما سبب استمرار عدم المساواة بين الجنسين: اطار عمل 128
دور الحكومة في تشجيع المساواة بين الجنسين 131

الفصل الثالث

الأعراف الاجتماعية، والقانون، والمؤسسات الاقتصادية 141
الجنسوية في الأعراف والعادات 144
الحقوق والقوانين 149
المؤسسات الاقتصادية 161
التغيير المؤسساتي: ماذا يتطلب؟ 179

الفصل الرابع

السلطة، والحوافز، والموارد في الأسرة 191
ما هي الأسرة؟ 195
الأسر تعيد نسخ الأدوار الجنسوية 197
السيطرة على الموارد والقدرة على المساومة تؤثر في التوزيع داخل الأسرة 200
الحوافز السياسية والاستثمارات العامة تؤثر في المساواة بين الجنسين 213

الفصل الخامس

هل التنمية الاقتصادية جيدة للمساواة بين الجنسين؟ 235
تحطيم التقسيمات الجنسوية المتشددة للعمل 238
تقوية الحوافز من أجل استثمارات متساوية في الرأسمال البشري 249
خفض التمييز من خلال الأسواق التنافسية 255
النمو مع المساواة بين الجنسين: وما توصلت اليه دراسات الاقتصاد الكلي 257
هل تقود طرق التنمية الى مساواة بين الجنسين؟ وجهات نظر اقليمية 262

الفصل السادس

استراتيجية من ثلاثة أجزاء لتشجيع المساواة بين الجنسين 299
اصلاح المؤسسات لتوطيد المساواة في الحقوق والفرص بين النساء والرجال 304
رعاية التنمية الاقتصادية لتقوية الحوافز من أجل المساواة أكبر في الموارد والمشاركة 313
اتخاذ اجراءات نشطة لتعديل التباين القائم في السيطرة على الموارد والصوت السياسي 320
تحديات المستقبل–طريق التقدم 349

الملحق رقم (١)

ملاحظات عن الدول التي تغطيها الأرقام الواردة في النص 357

الملحق رقم (٢)

نموذج التراجع الأساسي لجميع البلدان وتقديرات المكافئ 381

الملحق رقم (٣)

الكسب النسبي للنساء والرجال معدلاً حسب الاختلافات في الرأسمال البشري 387

الملحق رقم (٤)

الاختبارات التجريبية لنموذج الأسرة الموحدة 399

الملحق رقم (٥)

تشبيهات التعليم 409
مسرد المصطلحات بالأرقام 414

ما زال التمييز بين الجنسين سائدا في جميع أنحاء العالم رغم التطوّرات المسموسة في مجال المساواة بين الجنسين في العقود الأخيرة . ليس ثمّة منطقة من العالم النامي تتساوى فيها المرأة مع الرجل في الحقوق القانونيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة ، فما تزال الفجوات بين الجنسين واسعة في القدرة على الوصول إلى المصادر والتحكّم بها ، وفي الفرص الاقتصاديّة ، وفي النفوذ والتعبير السياسيّ .

إنّ النساء والبنات يتحمّلن القسط الأكبر والأكثر مباشرة من عبء تلك التمييزات . لكنّ الأعباء تتوزّع بشكل أوسع في المجتمع ، وتصيب الجميع في النهاية .

يضمّ هذا الكتاب بين دفّتيه الأبحاث القائمة والجديدة لعدد من مدارس العلوم الاجتماعيّة بهدف التمعّن في أعباء التمييزات بين الجنسين فيما يتعلّق بمستوى العيش وآفاق التنمية في كلّ قطر ، ويبيّن كيف تقوم المؤسّسات الرسميّة وغير الرسميّة بتشكيل الأدوار والعلاقات الجنسويّة ، وكيف تقوم القرارات والمسلكيّات المنزليّة بإعادة إنتاج تلك الأدوار ، والعلاقة بين التنمية الاقتصاديّة والمساواة بين الجنسين ، ودور السياسة العامّة والأداء المدنيّ في تعزيز المساواة بين الجنسين .

ويبرهن التقرير أنّ تلك السياسات التنمويّة ، الّتي لا تحسب حسابا للعلاقات بين الجنسين ولا تخاطب ما بينهما من تمييزات ، ستكون محدودة التأثير .

يقترح التقرير ، من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين والفعاليّة التنمويّة ، أن يتمّ الجمع بين استراتيجيّة طويلة الأمد مبنيّة على إصلاح المؤسّسات لترسيخ المساواة في الحقوق والفرص بين النساء والرجال ، وبين رعاية تنمية اقتصاديّة من شأنها أن توفّر الحوافز من أجل مزيد من المشاركة والإمكانيّات المتساوية ، مع معايير قاعدة لإصلاح ما تبقّى من تمييزات في المصادر والرأي السياسيّ .

إنّ لكلّ من الدولة ، وقنات المجتمع المدنيّ ، والمجتمع الدوليّ أدوارا حسّاسة ينبغي أن تؤدّيها في محاربة التمييز بين الجنسين وتمكين المجتمعات من جني فوائد قيّمة .

Arab Institute : ISBN 9953-36-137-1
World Bank : ISBN 0-19-521596-6
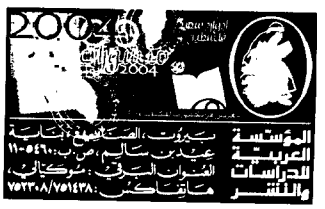
THE WORLD BANK